

الكلمة العلم بالحدود يتوقف تعريف اللفظ معرفة الوضع اللفظي بنفسه
 الكلمة باعتبار ان اللفظ جرمي اللفظ جرمي اعتبارا وفروا باعتبار ان اللفظ جرمي
 الامر الدائم الماتية معقولة اللفظ جرمي جرمي الكلمة باعتبار ان وجه الاختصاص القيمة العلمية
 ما يتجلى بمرئيه للنفس الكلام من اذ لا يوجد كان اما واد الرشد يتوقف على وجهه الاثر في المعنى
 ما عاب العامل في النقص في التعديل العدل الوصف الجرمي التباين في المعرفة

سنة ١٢٢٠

ما يتجلى في هذا الكتاب
 ما اطلعت هذا الكتاب
 وجهه في قوله في قوله
 من الصور في قوله
 في قوله في قوله
 في قوله في قوله

ع ١٧

١٥
 ٢٥
 ٣٥
 ٤٤

تاريخ الطرود والكتابات ١٥٨

تاريخ النكاح ١٣٤

العقل ١٥٨

الطروف ١٣٢

١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦

الكتاب
١٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب

الواقعة في تصحيح شرح الكافية
صنفها المولى احمد بن محمد بن محمد بن احمد
على الظاهر والمصدقين
المستعملين هذا الفن

تمت

١٢٥٥



1415

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	H. Hüsni
Yeni	
Eski	1415

[illegible]

الامام

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined.

الاسماء ونفاؤه متابع الاقطار ولي الله سبحانه وتعالى ان يسهل على من يعنى من الضعيف والحمود ويحمد على الطريق
القويب والتشديد انه القادر وعليه والموصل اليه
الكلمة لفظ وضع لمعنى من د العلم بالحدود
توكل على العلم باجراء المعنى فلزم بيان الامر والشيء المتخذة في تعريف الكلمة فاللفظ في الاصل مصدر
لفظ ثم صار معنى الملقب كالخلق معنى الخلق والمراد باللفظ في هذا الكلمة الملقب وهو صوت يعبر على
بمعنى الحروف فالصوت الخارج لا يبنى لفظا وان خرج من الفم اذ لم يندرج الحروف وهذا وان كان
بمعنى الله مجازا مشهور والمجاز المشهور يبنى بالحقبة فيصير للفظه واما الوضع فيعرف صاحب الفتح في البيان
بانه تعيين اللفظة بازاء معنى بنفها وقيل بنفها احتواؤه عن الجواز اذ اعني بنفها ما اراد به بنفها فان
ذلك المعنى لا يبنى وضعا هذا الكلام اقول لو قال صاحب الفتح اللفظ بغير التاء لكان اولى لان اللفظ
بالتاء يشعر بان المركبات ليست موضوعة لكن المعنى انما هو موضوعة فالمركبات ويمكن ان يقال ان وضع
المركبات مآله الى وضع معنى انه فلذلك قال اللفظ المعنى المولد ما حصل من اللفظ المولد والمعنى المركب
ما يحصل من اللفظ المركب قال المصنف في المنطق اللفظ المولد هو اللفظ بكنهه واجزؤه وقال المصنفون
ما وضع لشي ولا جزؤه بل يدل على شيء من حيث هو جزؤه والمركب بخلافه بنفها فهو بعلبك وبناط من اربعة
اعلاما مركب على الاول من ذي الثاني وبخلافه بالعين هذا الكلام واقول انما جعل المصنف
من اصطلاح المصنفين لما عذب من اجراء العرب الالفاظ المتفاوتة في الاصول المتفاوتة عنها ولذلك اعز
بعد الله على اعراب كلين ولا يخفى ان بعلبك وبناط شرا وانه اعلا ما يمكن ان ياتي الاصل من كلين
بعد العلم انما يحتاج الى اصطلاح يلزم منه كونها كلين وبشكل على ما قاله المصنف بوقف معرمة الكلمة
على نفسها اوجب بان الكلمة المحدودة انما هي الكلمة الاصطلاحية من الكلمة التي عرفت اللفظ بها اعز
فلا يكون من وقف الشيء على نفسه في شيء فعلى ما اصطلاح عليه المعنى كون رجالات لفظا مفردا وان دل على ذكر
وهو من الانسان وكذلك معنى فان دل على الاستنساخ والانسان كذلك قام وان دل على الحديث والانسان
والثوبين في زيد كلمة لانه يدل على امكته وتام مدخوله فيكون زيد المون كلين بخلاف ما رتب فان يدرك
على انه اسم فاعل بواسطة الالف لان الالف يدل على شيء اذا تختم هذا فاللفظ جنس لانه استعمل هنا
للمعروف والمعلوم اهم من ان يكون وضع لمعنى او لا فيكون شاملا للكلمة وبها فيكون جنسا قال المصنف
في الشرح لانه لما يلفظ به يعنى اللفظ المتخذ في تعريف الكلمة اريد به ما يلفظ به اي المعلوم وانما قال
لانه لما يلفظ به ولم يقل لانه لما يلفظ به لانه لو قال ما يلفظ به لكان غير متفهم بحسب النظام لان اللفظ
لا يكون مفعولا فادخل اللام وقال لانه لما يلفظ به والقدر اللفظ استعمل لما يلفظ به فاستقام بحسب
النظام فكأنه قال اللفظ وان كان مصدرا لكن استعمل هنا للمعروف وذكرنا الله العلم انه في مواضع
المفصل ان الامور الثلاثة حسب اللفظ والمخاطبة والعقد والاشارة والقبضة فاللفظ يخرج الاربع

الحمد لله

۱۲

از و ان

وقيل عليه ان الجنس لا يذكر في الحذف لاختلافه عن شئ بل لانه لا يتركب اجاب الالف باللفظ
 وان كان جنس الكلمة اختار من عقد الحساب ونحو لا يتركب اذا كان اخفى من الفصل من وجه فالامتناع
 انما يحصل بها وهذا كذا لان اللفظ وعقد الحساب يوضع لفظي قوله وضع لفظي يخرج المميزات فان المميزات
 لم توضع لفظي وانما قال لم توضع لفظي ولم يقل لم يتركب لانه لا يتركب لان اللفظ المميز الذي يحتاج اليه العامة
 والخاصة كذا في موضع زيد يتركب على معنى الحرف عن الفرائض وقد يدل على ان من قام به هذا اللفظ في
 الا ان دلالة على حيزين المعنيين ليست بالوضع وانما قال معنى ان قوله وضع يتركب عليه لا يوضح قول
 مفرد اختار من مثل قام زيد فانه لفظ وضع لفظي لكن ذلك المعنى الذي وضع قام زيد لم يتركب وبوجه
 القيام الى زيد ولولا اخراج مثل قام زيد من تعريف الكلمة بهذا اللفظ لدخل الكلام في احد الكلمتين
 حقيقتان مختلفتان فلو دخل احدهما في تعريف الاخرى لايكون التعريف مائلا ولم يكن مائلا بطل كونه
 تعريفا واعلم ان شرح ههنا يختلف في بعضها من مثل قام زيد وفي بعضها من مثل قام زيد وفي بعضها
 والشيء الاول واضح المعنى والشيء الثاني يقول فيها المراد من مثل قام زيد الجمل على اختلافها والمراد
 من شيء المركبات التي ليست جملة وانما اعتبر من الاول بالمثل للاتحاد في النوع فان زيد قام مثلا وقام زيد
 متحدان في النوع والمثلان هما المتحدان في النوع وعن الثاني بالثبوت لان اتحاد النوع ونحو
 الاتحاد في الكيفية فان كلام زيد مثلا وقام زيد لم يتحد بالنوع وهو ظاهر واتحاد اللفظ مثلا واللفظ
 من قوله الكيف فيكون كلام زيد شيئا قام زيد لا المشاهير في المتحدان في الكيفية قال المصنف
 في شرح منظومته قوله مفرد يخرج المتعدد من الجمل وغيرها مثل زيد قائم وكلام زيد من المركبات فهذا
 الذي ذكره في شرح المنظومة نفى التهمة السابقة وقوله في شرح الكيفية لادخل الكلام في احد الكلمتين فهو نوع
 نفوذة للشيء الاول فان قيل لاجتماع تعريف الكلمة الى قوله مفرد لان المركب يتركب من اللفظ او
 خرج بالوضع ان دخل في اللفظ يان ذلك انه ان اراد باللفظ اللفظ الواحد عيب الاصطلاح كزيد وجمع
 ملزم الامر الاول ان المركب لا يكون اقل من لفظين ولا عجزا عما يدخل وان اراد باللفظ ما يلفظ به
 قل هو وادرك ملزم الامر الثاني لان المركب لم ينعقد الواضح احسب باعتبار القسم الثاني فيدخل المركب
 في اللفظ ولم يخرج بقوله وضع لان المراد بالوضع وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزاء الاجزاء والمركب
 وان لم يوضع الواضح عين المعنى لكن وضع اجزاء اجزاء المعنى المركب فاحتاج الى قوله مفرد لخرج
 المركب فان قيل لفظ الجمل ولفظ الكلام كلمة بالاتفاق والتعريف المذكور لا يصدق عليه لانه وضع لا يكون معنى
 واحد وهو قام زيد او زيد قائم بعدد مثلا احسب بان كون المعنى مفرد او مركبا ليس باعتبار بعدد
 وباعتبار تعدد بل باعتبار حصول اللفظ المفرد والمركب ولا يعني ان لفظ الجمل مثلا لفظ مفرد مفرد قائم
 الحاصل من كون معنى مفرد فان قيل ملزم من هذا ان يكون قام زيد مفردا احسب بان يكون معنى ايضا مفردا

شرح
 المركب

لانه حاصل من لفظ مفرد يدخل الكلام في حق الصلح مع انما حقيقتان مختلفتان احسب بان زيد قام مثلا
 له اعتبارات اعتبارا انه مدلول لفظ الكلام واعتبارا ذات من عين النظر الى كونه مدلول اللفظ الكلام او
 الجمل او غيرهما فبالاعتبار الاول هو معنى مفرد لانه حاصل من لفظ الكلام الذي هو لفظ مفرد وباعتبار
 الثاني لفظ مركب فان قيل قام زيد يدل على عين يدل عليه لفظ الكلام فيجوز ان يكون لفظا مركبا
 مفردا والاخر مركب احسب بان لا يدل على عين مما يدل عليه الاخر اصلا نعم ان الكلام دال على قام زيد
 لا على ما يصدق عليه قام زيد لانه ليس باصنع كلمتين بالاسناد وكذا لم يدل قام زيد على ما يصدق عليه الكلام
 لانه دال بالوضع على نصي عز وجل قام زيد ولم يدل على قام زيد على احد المعنيين الاول فظاهر وانما على
 الثاني فلانه لم يوضع لفظ يدل على نفسه هذا الجواب ذكره لا سام ركن الدين الحديث في شرحه للكافية
 وافول ان هذا الجواب على اصطلاح المطلقين في اللفظ المفرد والمركب وانما على ما نقلناه من المنتهى
 فانما جعل لفظ الكلام مفردا لانه اللفظ بكلمة واحدة وقام زيد ليس كذلك فلم يجعل مفردا بل جعل مركبا
 فان قيل جملان كلمة مع انه يدل على معنيين ونما ذكره وذكر من الانسان احسب بان لا يدل
 على ذكر من الانسان بوجه ومادة تدل على آخره اي باعتبار كونه شئ واللفظ الدال على معنى بوجه و
 على آخره مفرد لا يبيح فان قيل الاعراب كالقائمة والواو في جاء زيد والزيدون لفظ دال على معنى
 القام عليه وليس بكلمة بالاتفاق ولانه لم يفتقر برمان فلا يكون فعلا ومعناه زائد على معنى الحرف فلا يكون
 حرفا ويحتاج الى اعراب آخر لو كان افعلا لانه في التركيب يتصل فلا يكون افعلا فلا يكون افعلا
 احسب بان دلال اللفظ على المعنى انما باعتبار جوهه كالمصدر واما الاجناس القائمة عن الاحوال
 وبهذا الاعتبار انما يدل على معنى مفرد وهو الدلالة الاصلية وانما باعتبار حاله كالمتنق والمضمر والمضارع
 والمضارع ونحوها وبهذا الاعتبار يدل على معان بحسب تعدد الاحوال كقوله مثلا فانه يجوز ان يدل
 على الايلام والواو التي هي بدل عن الف ضارب على اسم الفاعل وجمع الاول وفتح الثاني والياء السالمة على
 المضمر وبالياء المشددة على النسبة وهو انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهه وهو حروف المصدر لا باعتبار
 احواله لانه ليس شئ من الاحوال سواء كان لفظا يمكن اللفظ مستقلا كحروف المضارعة او مقاما كالضارب
 او لم يكن كعينة ضارب لفظا بوضع لفظي بل هو بدل بواسطته على معنى فان ضرب بواسطه الماء نزل
 على انه مضارع وضارب بواسطه الالف يدل على انه اسم فاعل وانزل على اصطلاح المصنف ان المتق وزيدون
 ومزبون لفظ مفرد فيكون معناه معنى مفرد فيكون كل واحد منها لفظا وضع لفظي مفرد فلا يكون واوذا
 على تعريف المصنف واعلم ان الدال على الكلمة لام الجنس الى تعريف المصنف ولا يجوز ان يكون اللام بينها
 للاستغراق للمنافاة بينهما وبين ما اتفق به ولا ان يكون للتعهد للمنافاة لوجوب الاول لانه لم يوجد بين
 العلم والمعلم فلهما الثاني انه عند كون تعريفنا لبعض الكلمات اذ لا يعود جوهه ولا ان يكون للتعهد الذي للوجه

مطلقا

الثاني بعينه فان قيل ينبغي ان يقول لفظ بالانطلاق يعني المبتدأ في السامية احب بان اللفظ
وان صار معنى الملقوظ الا انه في الاصل مصدر فلا يلحقه علامة التانيث وغيره فان قيل قوله لفظ جزئي
من جزمات الكلم وقد جعله جنسا لها وكذا قول وضع جزئي منها وقد جعله فضلا لها والجنس والفعل
يجب ان يكون اجزاء الحدود لا حروبا احب بان ما جعل جنسا انما هو مدلول اللفظ ومدلول اللفظ ليس
جزئا من جزمات الكلمة والاوجب تحقنها عند تحققه وليس كذلك فان مدلول اللفظ قد يكون مهيلا والمهيلا
لا يكون كلمة وما هو حرفي انما هو اللفظ وما هو جنسي ليس جزئيا وما هو حرفي ليس جنسا ولذلك يقول ما جعل
فضلا انما هو مدلول وضع والجزئي هو وضع فاما هو فصل ليس جزئيا وما هو جزئي ليس فضلا فان قيل
الكلمة فرد من افراد الكلمة فيكون الذي يفرد من افراد نفسه فيلزم ان يكون الشيء الذي لا يقع نفسه فيلزم
ان يكون الشيء معرفة بنفسه ولذلك يقول في اللفظ فانه فرد من افراد اللفظ احب بان الكلمة لها اعتباران
اعتبارها باللفظ وضع المعنى مفرد واعتبارها بخصوصيتها التي بها امتزجت عن سائر الكلمات فبالاعتبار الاول
مدلولها وبالا اعتبار الثاني دلالة ولذلك يقول ان اللفظ له اعتبارات اعتبارا في مخرج الحروف واعتبار
خصوصيته فكونه دالا بالا اعتبار الثاني وكونه مدلول بالا اعتبار الاول فلا يلزم كون الشيء دالا على نفسه ومعرفة
لنفسه فان قيل ان الكلمة بالاعتبار الثاني الذي به كانت دلالة انما هي ايضا لفظ وضع بمعنى مفرد يلزم ما ذكرناه
او الامر دالة التي هي بنفسه احب بان الكلمة باعتبارها لفظ وضع بمعنى مفرد لا ينبغي دلالة اصلها بل بعدا
الاعتبار ولا يكون الامدلوله الكلمة وكونها دالة لا يكون الا باعتبار الخصوصية فان قيل اللفظ جنس للكلمة
فيكون اعم منها لكنه فرد منها يكون احص منها قوله وضع فصل لها فيكون ساويا لها وفرد منها يكون احص
منها احب بان اللفظ جنس باعتبار معناه فرد باعتبار انه لفظ وضع معنى مفرد ولذلك يقول في وضع
قوله وهي ام وفصل وحرف اقول يريد ان الكلمة مخصصة في انواع كثيرة والذليل على احصاء ذلك ان
الكلمة وانما ذكر اسم الاشياء وان كان عبارة عن الكلمة باعتبار اللفظ الذي هو معنى ما او باعتبار انها
جنس انها اما ان يدل على معنى في نفسه او لا يعني او لا يدرك على معنى في نفسه الثاني وهو ان لا يدل الحرف
والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان يفترق باحد الازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبل
او لا يفترق في شيء منها فان لم يفترق شيء منها فهو الام وان الفترق باحد منها فهو الفصل وقد علم بهذا الجهر
ان انواعها لا يخرج من ثلاثة قال المصنف في امالي الكلمة فيمنع قوله في نفسه عابدا على المعنى يعني
ان اللفظ دال على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار تعلقه لان دلالة الالفاظ على ضربين ضرب يدل على المعنى
من غير اعتبار تعلق بالعرض وهي الاحياء والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهي الحروف
الاخرى اذا قلت خرجت من البصر واللفظ من ذلك على ابتداء الحروف المتعلق بالحل المخرج منه لا باعتبار ابتداء
في نفسه واذا قلت اعني لا ابتداء فالابتداء مستقل في الدلالة على معناه باعتبار نفسه هذا الكلام

وخاص ان الحروف وضع المعنى يتعلق بتعلق فلا يعقل معناه بدون ذكره علم ذلك باستقراء انه لم يستعمل الا
بذكره متعلق له وذكره معه دلتا يدل على انه لا يدل ولا يعقل معناه بدون المذكور ومع خلاف الاسم والفعل المعنى
من وهو الابتداء المتعلق بتعلق محض وهو البصر لا يهتم الا اذا ذكر البصر بخلاف معنى لا ابتداء في قولك
الابتداء آخرا وقد اورد على ذلك مثل عندا وفعل وقد وفات من الاحياء التي لا يعقل الا بتعلق وقد
اجاب المصنف عن هذا في كتب عبارات مختلفة واحسنها كونها كثر فائدة عبارة التي في امالي الفصل
حيث قال وجوابه انما يحكم بان معنى القدر والجهة منزه من فوات وعند كالتوقيف من فوق وانما اتفق ايتهم
لم يستعملوا الا ذلك وعلم على ان نحو من ونحوها لا يهتم منه ذلك المعنى من حيث وضعها الا مضى ما مع
متعلقها وانما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم ان الحرف وضعه كذلك والاسم كذلك وثبت ان هذا من
قيل الاحياء مخصصا فوجب ان لا يحتمل على جهة يلزم ان يكون به حرفا بعد ثبوت اختيارها لما فيه من التماثل
والذي به وضع ذلك اطبا ايتهم على ان من وعابدا في قولك قدوت عن يمينه وليس عليه حرف ايضا وبما
ايمان في قولك قدوت من عن يمينه واحد من عليه ولولا ما ثبت من خصائص الاسم فيها في الحقلين المحصورين
لم يحكم عليها باسمية فلما ثبت كونها اسمين بالخواص التي توجب الاسمية وجب جعلها على معنى الاسم وان كان
فيه بعد اذ قد ير صاعا كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض العقلي وجعلها على هذه الجهة
يلزم منه استبعاد واذا اورد من التناقض والاستبعاد والتجاء الى احد مما وجب الحكم على الاستبعاد
فلذلك عرضنا وقال في امالي الكلمة وبجوز ان يقال قولهم في نفسه مني لما هو اللفظ فيكون معناه ان اللفظ
مستقل في الدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج الى امر آخر ذكره معه يتعلق به فيكون الحرف محتاجا
في الدلالة الى المعنى **قوله** وقد علم بذلك حرك كل واحد منها قال في الشرح ان الاقسام الصحيحة التي هي
اعلم ان تصور هذا الكلام متوقف على امرين الاول في بيان معنى القسم الصحيحة بقوله فانه اذا قلنا
الهم بنفسهم لحيوات وانسان فلم ينفصل كل واحد منهما عن الآخر فبم من فصل وخاصة لان الحيوان
لا يميز له عن الانسان بل ان فصل كل واحد منهما عن الآخر انفصل باعتبار العموم والخصوص او باعتبار المعنوي
وكذلك اذا قلنا اللفظ انما كلمة او اسم او مصدر لم ينفصل الكلمة عن الاسم باعتبار مميزات مثل هذا التقسيم الذي يكون
استاء متداخلة من منفصلة باعتبار مميزات فاسد انما اذا قلنا الحيوان انسان ان كان ناطقا او غير ان لم يكن
ناطقا او قلنا الحيوان انسان ان كان كاتبا او غير ان لم يكن كذلك فافصل كل واحد من القسمين مصرح عن
فصل او خاصته فيكون مثل هذا التقسيم صحيحا فالقسم الصحيحة هي التي يكون اقسامها منفصلة بمميزاتها
الامر الثاني ما ذكره المصنف في شرح المفرومة وهو ان الالفاظ الموضوعات انما يقرر بها باعتبار معانيها
سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة باعتبار الوضع فيقتدر ما يثبت موضوعا كانه اني لها وعنى على تقديره
ذلك فلا كان لاسم في وصوم المعنى في نفسه من غير دلالة على زمان محتمل جعل ذلك حذرا ولذلك الفصل والحرف

بحرى من حيث ما ذكرته لك في الاسم واذا احدثت المقتضى باعتبار تركيب كالتفاعل والمفعول والمالك والتمتع
وهو ذلك علمت ذلك المثل فيقول في هذا التفاعل هو الذي يدل على ما من قام به الفعل وهو بمعنى من حيث الفعل
اليه واذا احدثت المفعول قلت هو الذي يدل على ما من وقع عليه الفعل لانه وضع للدلالة على ذلك واذا احدثت المالك
قلت هو الذي يدل على هيئة التفاعل والمفعول لانه انما وضع لذلك واذا احدثت التمتع قلت هو الذي يدل على ما من
الابهام عن معنى لانه وضع لذلك وكل جدي تحت لفظه هو الذي يدل على كذا واذا اسقط ذكر الدلالة في مراده
وانما اسقط لكونه معلوما وان غرضهم ان يحرم بها لفظ المفعول على ورا ان الحدود الحقيقية اذا انفردت هذا مقول
التمتع فيما نحن فيه حقيقة اذا قسمها منقسمة باعتبار ما يتبين من اخواتها وهو هنا ما يخلو الواضع من الاجزاء
وذلك اي ما يتبين من اخواتها يصح ان يكون فضلا عما يصح ان يجعل كالفصل وان لم يكن فضلا حقيقة لكونه
غاية في الحدود كما علم هذا مما نقلناه من شرح المنظومة ثبت بهذا انه علم من دليل المحرر بين الاقسام ولا يخفى ان
التقسيم لا يتفرق دون المشترك مكون المشترك بين الاقسام معلوما ايضا واذا علم الجبر والمتركة علم المقتضى
ان يبقا الاقسام فيما نحن فيه ثلثة اسم وفصل وحرف والمتركة بين الجميع ما دل على معنى والحرف لا معنى واحد مدنى
وهو لا ينفصل عن الفعل لا يميزان وجوده بان احدهما في نفسه وهو يميز عن الحرف والثاني مقرون وهو يميز
من كلام والاسم لا يميزان احدهما وجوده وهو يميز عن نفسه وهذا يميز عن الحرف والثاني مدنى وهو يميز عن مقرب
وهذا يميز عن الفعل فاذا اتم المشترك الى معنى الحرف وصل ما دل على معنى لانه في نفسه فيكون هذا المدنى الحرف
واذا اتم المشترك الى معنى الفعل وصل ما دل على معنى في نفسه مقرون باحد الاقسام الثلاثة فيكون هذا اتم
للفعل واذا اتم المشترك الى معنى الاسم وصل ما دل على معنى في نفسه عن مقرب باحد الاقسام الثلاثة فيكون
هذا اتم للاسم فالاسم لا يميزان لكن الدين للدين في شرحه للكتابة ومع غير الموثق موقع المذكر معنى في قوله في الشرح
من اخواتها اذا المراد من الاقسام الكلمات فلو قال ان الاقسام الصحيحة انما ينفصل باعتبار ما يتبين من كل قسم عن
اخوانه لكان اصوب اقول هذا بحث لفظي والمقصود واضح مع انا نقول ان المصنف اراد به التفصيل بعد الاجمال
والمراد كل قسم من الاقسام الصحيحة انما ينفصل باعتبار ما يتبين من اخواته وهذا كما قال المصنف
في شرح المفضل للحيثية كلام جاد الله في محقق حد المبتدأ والمخبر وقال لمعنى بها وان كان اكثر مما انما سلب
باعتبار ما معنى اراده التفصيل بعد الاجمال الى بعضها سلب بالاولى وبعضها بالثاني وبعضها بما وذلك
جاء في قول الزيدان في العربية فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما مؤبدا بالاشياء جميعا بل يجوز ذلك و
يجوز ان يكون كل واحد منهما مؤبدا واحدا وعليه قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
وقالت اليهود والنصارى عن ابناء الله والنجباء ومنها شكات مشهورات متعارفات الاول هو ان الكلمة
جنس للثلاثة فيكون اعم من الثلاثة من حيث الالام تكون اعم من الالام لكن الكلمة قد مراد الالام فيكون
اخص من الالام فلزم ان يكون الشيء اعم من غيره واحص منه وهو محال الثاني ان الكلمة اسم لوجود خواصه
الاسماء

مطل

فيها وقد انقسمت الى الاسم والفعل والحرف ولا يستقيم انقسام الشيء الى نفسه وعين والجواب ان الجنب
انما هو مبدول الكلمة وهو الذي عبر عنه بلفظ مع لفظ مفرد لانه هو الموجود في الانواع الثلاثة اعني في زيد
وصوب ومن مثله لفظ الكلمة لا يباين وجوده فيها والاسم انما هو لفظ الكلمة فان فصل الموجود في الانواع
الثلاثة اي القدر المشترك واحد من الثلاثة قطعا وهو الذي جعله جنسا فيلزم كون هذا الشيء جزءا للشيء لانه
ان كان اجزا والتقدير انه جنس فيلزم ان يكون الاسم جزءا من الفعل والحرف فلزم اجتماع هذه
وكذلك يقول لو كان فعلا او حرفا احبب بان ذلك واحد من الثلاثة البنية لانه جنس للثلاثة كما في قوله
فمنع كونه الجنس عن نوع من الانواع فان فصل يلزم من هذا الجواب ان يكون لنا لفظه بالوضع على معنى مبد
معار للثلاثة احبب من هذا الجواب متفادنا واجود ما قيل ساجواب مثل هذا الاعتراض وقد ذكره المصنف
في امل المفضل ان الجنس باعتبار الامر المفعول لا باعتبار الامر الوجودي فالجنس هو الامر المفعول الثاني
لما قد فعلت منعقدة فيكون باعتبار كل فصل لخصه عن الاخرى وان اشترك في الامر الكلي الثالث لم يلج
المعنى باعتبار ثلثة اقسامها هذا ما ذكره المصنف اقول هذا الكلام انما يتحقق من علوم آخر الا انما ورد في
هذا الموضع طرفا منه ليصور منه جواب امثال هذا الاعتراض وهو ان الماضية المركبة قد يتكون من اجزاء يميز
في الخارج كالاحاد في العشرة وكالسيف والمناظرة البيت وقد يتكون من اجزاء متين في الزمن من غير تميز
الخارج كالمجاهات المركبة من الاجناس والفصول فان وجود الجنس من غير تميز عن وجود الفصل في الخارج وليس
في الخارج النوع والجنس والفصل الوجود واحد والجنس والفصل مقوران في الزمن والمخرج محب للماضية
اما حسب الوجود فالمعنى لا يميز الانواع الثلاثة للكلمة من التميز لاجل فلا يكون لجنسها وضو لها وجود
خارجي متميز عن وجود الانواع واد قد تحقق هذا فنقول المشكل يلزم لفظ معار للثلاثة ان اراد به المصنف
حسب الوجود الخارجي فهو متحقق بان القدر المشترك بين الثلاثة جنس للثلاثة وقد عرفت ان الجنس لا يميز وجوده
عن وجود النوع في الخارج وان اراد به المعايير حسب الوجود الذي هو في نفسه ولا احتماله فيه فان القدر المشترك
معار للثلاثة حسب الوجود الذهني وعند اقتران الفصل يكون واحدا من الثلاثة في الخارج ويصير من هذا
الذي ذكرنا جواب ما قيل ان انواع الكلمة تنبني ان يكون ثلثة المسمونة والمد والمتركة وفصل الحرف لانه لا
يكون حرفا لان الشيء لا يكون جزءا لنفسه ولا اسما ولا فعلا لانه لا يكونان جزاء الحرف ولا قدرا مشترك كما ان الفصل
لا يكون مشترك بين الثلاثة والقدر المشترك مشترك بين الثلاثة وفصل الاسم والفصل مثل هذا الذي ذكرنا في الحرف
والكلام ما عرفت معنى اللفظ الذي يميز كلين بالاسناد اللفظي بمعية الجنس وقوله يفتقر كل من
مخرج الكلمة وقوله بالاسناد مخرج غلام زيد ويكاد ان كانا كلفان وليس كما لا يتقارن الاسناد بينهما والمراد
بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لا فادة الخاطب قبل تعريف الاسناد ليشمل الاضافة لانها ايضا
ايان تقيما او تحصيليا بالنسبة الى مخاطب فالاولى ان يفهم اليه صحة السكوت والجواب هذه ان المراد بالنسبة

مطل

هو الحكم كنع المصنف عليه في شرح المنظومة حيث قال فبقى بالاسناد الحكم على احد الجزئين بالآخر على وجه يستند
المخاطب ما ليس عنده والحكم منتقب في الاضافة فلا يصدق التعريف عليها ولا ريب ان يقال الاضافة عبارة
عن اعلام المخاطب النسبة الصادقة من المتكلم في ذلك التركيب والسبب في الاضافة ليست كذلك فانها
معلومة للمخاطب والمتكلم نفس في تركيبه الاضافي اليها لا ايتها ضد وعن المتكلم في تركيبه الاضافي لعلام
المخاطب وعلى ان هذا الجواب منفي على مقدمتين كما ترى حكم بالا واما من صاحب المتنازع في نعم البيان
والجواب حكم المصنف في شرح المفضل في ايماءه ما عني موضع قال المصنف في ايماءه التي على المسائل المتقدمة
فان فصل قولهم المواد بالاسناد نسبه فنقد مقوم بقولنا العالم حادث لمن يعلم المحدث لاننا لم نجد في كلامه
انه ليس المراد انما يقيد كل من يسميها وانما المعنى ان يقيد من ليس عنده علمها ويجوز ان يقال ان المراد بالامادة
افادة ان المتكلم حاكم باحدى مدلولي الجزئين على الآخر فلا فرق على هذا بين ان يكون المخاطب عالما او غير
عالم فان فصل فابن الاضافة في مثل هل زيد قائم على المعنى الاول وعلى المعنى الثاني فانك على المعنى الاول
لم تجد احد هذه النسبة اذ ليس الكلام موضوعا لافادتها وانما هو مراد عنها وعلى المعنى الثاني لا تستفيد
السامع ان المتكلم حكم بالقيام على زيد لانه سائل عنه ولما ثبت ان النسبة حاصل على المعنيين اتماع الاول
فان المتكلم افاد المخاطب هذه النسبة على موجب الاستنهام فكانه نسب قياما مستنهما عنه الى زيد فوزانه
وزان قولك زيد انا مستنهم مثل من قيامه على المعنى الثاني او مع وهو انه افاد المخاطب انه نسب
الجزء المستنهم عنه الى الآخر فيهم السامع انه قام بالمتكلم قيام مستنهم منه منسوب الى زيد هذا ما ذكره
في الاساس فان فصل المقتضى يطين على المستلزم لا موزك الا موزج كما يقال الانسان متفكر للجوان
ولا يقال الانسان متفكر للجوان والناطق لان الشيء لا يتفكر نفسه وحيث استعمل على الوجه الثاني
الغير الجازم لان زيد قائم او قام زيد كلام وكل واحد منهما كلمتان فلو كانت الكلام ما تضمنت كلمتين لكان
الشيء متفكرا لنفسه احبب من وجهين الاول ان اللازم هنا جواز من الملزوم لان النسبة داخله
في الملزوم والثاني بالمنع من كون المتفكر مختصا بما ذكر بل قد يطلق ايضا على المستلزم على آخره
كان ذلك الشيء الآخر جزءا او لا وعلى هذا يجوز ان يكون المتفكر النسبة والمتفكر لرفاه والمعارى على هذا
العدد نظامي اول المتفكر قد يطلق على التعريفية لهذه العبارة يكون في قولنا ما فيه كتاب
بالاسناد وقولنا ما فيه كتاب بالاسناد من قبل قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة قال صاحب
الكشاف اي انه في نفسه اسوة حسنة اي قدوة وهو المؤتى اي المتقدي به كما نقول في البيعة عشرون
منا حد يدعى في نفسها هذا المبلغ من المديد في ما نحن فيه ايضا المعنى ان الكلام في نفسه كلمتان اسناد
لان هناك ظرفا ونظروفا مصنف والذي يقوى ما ذكرناه قول المصنف في المنظومة ثم الكلام وكلمات اسناد
فانه جعل الكلام نفس الكلمتين لانهما في هذا الذي ذكرناه وان كان لا يخلو ايضا من الجواهر الا انه مطابق

لما ذهب اليه المصنف في غير هذه الكتب فالقول به ادرك فان قيل التعريف يخرج جامع لان الجملة الشرطية
كلام بالاتفاق وكذلك الجملة التي احد جزئها جملته نحو زيد ابوه قائم ولا يصدق التعريف عليها اذ الاولى متضمنة
للمعنيين والثانية جملته وكلية احبب بان يعرفه للكلمين لبيان اقل ما لا بد منه لا يلحق الزيادة فاشتغال
العروضين المذكورين على اكثر من كلمتين لا يفتقر فان فصل التعريف المذكور لا يصدق على تلك الواقعة شرطها
او صلا او غيرها او مضافا اليه مثل قائم مع فاعله في مثل قولنا ان قائم تمت والذي قام زيد وقت حين قام
لان كلاما ليس مقيد او مقصور الذات بل قصد ليكون جزاء كلام آخر فينبغي ان لا يكون كلاما احبب
باللزوم فانه لا يكون كلاما باعتبار الحال ولا استتال الثاني وان كان كلاما باعتبار الاصل والاستتال
الاول فاذا قيل ابتداء الكرمي غلام قائم لا يكون كلاما قطعيا واذا اعيد وجعل صفة مثلا وقيل جاءني رجل
الكرمي غلام لم يكن كلاما باعتبار ان النسبة لا كرام الى الغلام لم يعلم من هذا التركيب بل علمت قبله
النسبة الحاصلة بين المضاف والمضاف اليه وبين الموصوف وصفته ليست كذلك معي الوصف ولاضافة ليا
لاعلامها المخاطب نسبه بل ليدل على نسبه معلومة له قبل ذكرها **قوله** ولا يثنى على لا يحفل الكلام
الا من اعين او من ام وفعل لان الكلام متوقف على الاسناد والاسناد متوقف على المسند والمسند اليه
فالكل متوقف على المسند والمسند اليه فالكلمات في الكلام لا بد ان يكون احدهما مسندا اليها والاخر
مسندا ووضع الاسم ليسند ويسند اليه اي يحكم به ويحكم عليه ووضع الفعل ليسند لا يسند اليه ووضع
الحرف لمعنى في عن لا يسند ولا يسند اليه والتركيب العقلي من الكلمات الثلاث لا بد بدعائه لانه متفقه
ام وام وفعل وفعل وحرف وحرف وعلته اخرى بمعلقة اسم وفعل وام وحرف وفعل وحرف اما الام
والحرف فلا يحصل منهما كلام اما لعدم ما يصلح ان يكون مسندا او لعدم ما يصلح ان يكون مسندا اليه لان الحرف
من صلا لاحدهما والفعل مع الفعل لا يستقيم منهما كلام لعدم ما يصلح ان يكون مسندا اليه اذ كل واحد منهما لا يصلح
لذلك ان لا يكون مسندا اليه واذا لم يحصل من فعلين فاولى ان لا يحصل من فعل وحرف واذا لم يحصل من فعل
وحرف فاولى ان لا يحصل من حرفين واذا ابطلت الانام الاربعة من الستة لم يبق الا قيمان ايمان وام وفعل
فثبت صحة قوله ولا يثنى الا بالاسم امين او فعل وام فصل قولكم الحرف لا يسند اليه باطل لان قولكم لا يسند
مسند الى الحرف وكذلك قولكم الحرف احد انواع الكلمة وامثال ذلك فلهذا اجاب عنه المصنف في شرح المفضل
ان المراد نفس جميع الحروف مستعملين باعضائها لا بحروفها فلا يوجد لفظ من ولا معنى لها من نوع الحرف مستعمل
في معانيها وهي محبوس فيها فان لم تكن لان قولهم الحرف ليس موزك فان فصل انه باطل بقولكم من حرف
جزء فانه قد اجب من احسن نفس صيغة الحرف فلهذا اجاب المصنف عنه في شرح المفضل بان لم يجر عنه باعتبار
لفظه وسماه المستعمل هو فيه وانما اجب عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم ولذلك يقول في اعراب من
مبتداء وحرف خبر ولا يصح مبتداء الا الام فان فصل كيف يصح ان يكون ابتداء خبر منه بان حرف ومثل هذا

في هذا الكتاب
 من كلام
 الفقيه
 في شرح
 كتاب
 النسخ
 في
 بيان
 ما
 في
 كتاب
 النسخ
 من
 ما
 في
 كتاب
 النسخ
 من
 ما
 في
 كتاب
 النسخ

ولا بد من

الإتفاق قلت اجاب عن المصنف في شرح الفصل بان الوجه الذي كان به اصحاب الوجه الذي اجاب عنه
 بان حرف الا ترى انك تقول في من وشبهها هذه الكلمة حرف ولا يسلك في ذلك وجه اسم ومع هذا فقد
 اجبت عنه بان حرف لان لفظة الكلمة صالح اطلاقا على الاسم والفعل والحرف جميعا فانه اقلت هذه الكلمة حرف
 وانت تعني من او غيرها كان ذلك صحيحا فذلك اذا قلت من حرف لا تكلم بقصد الا الى نفس اللفظ باعتبار كونها
 اقول ليس في هذا الجواب بيان الوجهين الذين اذاعهما في التناقض على ما ينبغي فالوجه ان يقال المراد ان من
 باعتبار انه كلمة ولفظ محكوم عليه بالاسمية وباعتبار استعماله في معناه الموضوع له محكوم عليه بالمخبرية فاستتمت
 بالاعتبار الاول وحرفيته بالاعتبار الثاني فلا تناقض اصلا فان قلت يلزم اطلاق سمي من واردة اسم ايضا
 واللفظ لابد له من مدلول فاذا تلفظت من فلا بد لها من مدلول لها معناها الا فسرنا معنى الى ان يكون اللفظ
 والمدلول واحدا قلت اجاب عن الاول الامام الحديثي بالانضمام فانه يجوز ان يطلق سمي لفظ ويراد منه
 اسم وان لم يكن يطلق سمي معنوي ويراد منه اسم الذي عليه لا يلزم شاكلته في اللفظ الا ترى انهم
 قالوا يجوز ان يطلق لفظ من اسم وفعل وحرف ويقصد به نفس نحو لا يعرف او اسم او من حرف مع انه لم يرد ان
 متحد الدال والمدلول عليه من عليه ان الحجاب فاذا جاز ذلك فالطلاق سمي لفظي واردة اسم اجوز اذ لم يحد
 الدال والمدلول من جهة واحدة فيكون في حيث انه دال ومحكوم عليه اريد به الكلمة فيكون اسما ومن حيث
 انه مدلول ومدق عليه انه حرف يكون على اسم فالمراد منه هذه الكلمة مدلولها وهو المشار اليه اذا استعمل
 في موضع له حرف واجاب عن الثاني المصنف في ابيه التي على المسائل المتقدمة بان الالفاظ انما وضعت دالة
 على غير ما لو ما في الوضع الذي يكون مدلولها غير لفظ لا حجاب ابلاغ المعاني التي ليست بلفظ كقولك الحبيب
 حسبه والثوب نافع واما اذا كانت مدلولها لفظا فبقاها ان لا يحتاج الى دليل عليها بل ينطق باللفظ ويقتضيه
 به نفسه ويستغنى عن الدلالة عليه بغيره فلا يكون ثم دليل بل نفس المفرد هو المدلول ومع ذلك فانهم قد ذكروا
 لفظا دليلا على لفظ آخر وان كانا في غير موضع تارة لاختصاصهم وتارة لتقريبهم لفظا ما وجعله لاختصاصهم
 فذلك قصده حد في القصده حسن فقولك القصيدة لفظ دال على لفظ الاختصاص دالة اخبر من ان يذكر
 القصيدة ويحضرها فقولك حسن وان كان ذلك مكنيا وكذلك قولنا سورة البقرة والفاطمه بها اسم ذلك ومثال
 الثاني ما وضعوه لتقريبهم في الكلام كقولك لمن قال خرجت من البصرة هذه الحرف الذي قبل البصرة يخرج ما بعده
 فلم يكن هذا الاختصاص لان قولك من اخبر منه وانما هو من يقرب فانهم لا شاعهم في الكلام وقد يكون لفظ ليس
 لقولك لمن قال زيد كرم لفظ المستند احسن لا قبل لوقلت زيد حسن لتمام انك تقضي نفس المدلول فاذا ذكرته في
 العيتم اوقع هذا التوهم وانما سوغه في الموضوع كونه على قياس او شاعهم فاجروا ما لم يعضدوا الى الوضع
 لم يجز ما اضطروا فيه الى الوضع هذا هو الجواب الذي ذكره في الاثني اقول ولتأمل ان تقول على
 السؤال الثاني ان المشكل ان اراد ان الدليل والمدلول لابد ان يتغيرا باعتبار حقيقة ما هو عين مستقيم اذ لا يطر

والفصل
اللفظ
في

عليه

عليه

عليه وان الادب انما لابد وان تغاير اسم من ان يكون التغير حقيقة او بالاعتبار من سمي لكن لا يتغير
 النك لان التغير بالاعتبار يتخلف ههنا لما عرفت فان حصل قولكم الاخبار عن من قولنا من حرف جوا اختيار
 لفظ وهو بهذا المعنى اسم باطل اذ لو صح ذلك يلزم ان يصدق على كل فرد من افراد الفعل انه اسم وكذلك على كل
 فرد من افراد الاسم احبب بالانضمام فان ضرب مثلا اذا اريد به عن الكلمة اسم واذا اريد به معناه الموضوع
 له وهو الاطلاق المقترن به بان لا يكون فعلا وكذلك من مثلا فانه اسم اذا اريد به عن الكلمة وحرف
 اذا اريد به واحد من معانيه كالابتداء مثلا فان حصل يلزم ان يكون ضربا اسما وفعلا وان لا يكون واحدا
 منها اسما كونه اسما فلما ذكرتم واسا كونه فعلا فطامرو واسا كونه ليس واحدا منها فلما سئلت ان مدلول الكلمة
 وهو قد المشتك ليس واحدا من الثلاثة احبب بالانضمام ولكن بالاعتبارات المختلفة فان قيل كان
 ضرب مثلا فعلا واحدا للزم مدق الفعل والاسم عليه في حالة واحدة وهي حالة الحكم عليه بانه فعل ومدقها
 عليه موجب كونه مقتريا غير مقترب في حالة واحدة وهو محال فطامرو واسا كونه اسما وفعلا
 في حالة واحدة بل في حالتين لا نأخذ اقلنا ضرب فعل فالمراد ان ضرب محكوم عليه لان بانه فعل حاله استعماله
 في معناه الموضوع له وهذا كما يقال للمخبرية التي انما سئل قال الاسم سادل على معنى في نفسه غير مقترب
 باحد الازمنة الثلاثة قوله سادل على معنى يشمل الاسم والفعل والحرف قوله في نفسه يخرج الحرف بقوله غير
 مقترب يخرج الفعل ولم يقتض على قوله غير مقترب بل زاد عليه قوله باحد الازمنة الثلاثة اذ لو اقتصر عليهم
 لم يخرج الصبح والعروق لانه وان افترق فليس منزها باحد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والمستقبل
 والحاصل ان الحديث قد ثبت هذا القيد لا يدخل فيه الاما لا اقتران له اصلا ومع هذا القيد دخل فيه ما لا اقتران
 له اصلا وكذا ما اقترن بزمان لكن لا يفترق بزمان معين من الازمنة الثلاثة واسم ان خير في نفسه
 يجوز ان يرجع الى معنى ويجوز ان يرجع الى ما كما ينهم هذا المعنى جواز رجوعه الى الامور المذكورة
 من اسمي المصنف وقد قدما جميع ذلك ومع المصنف في شرح الفصل كونه راجعا الى ما يامرين الاول
 انه يلزم منه استعالي في معنى الباء وذلك غير جائز والثاني ان الحرف مقابل للاسم يجب ان يحوي
 يستقيم فيه يقتض باجوبية الاسم لكنه لا يستقيم فيه ذلك اذ لا يصح ان يقال ان الحرف يدل على المعنى بضم
 قال صاحب الشوك ولتأمل ان يمنع اما اول فلان حروف الحرف مقام بعضها مقام بعض واما ثانيا فلانه
 يجب ان يقال الحرف يدل على معناه بغيره على معنى انه يدل الحرف بواسطة اضماع الفعل مع او الاسم لا على المعنى
 ان الحرف يدل على معناه بغيره ولئن سلمنا ذلك الا انه يجوز ان يكون راجعا الى ما يكون مقتضيه كقولنا اذا كان لها
 الى معنى ويكون المعنى ان الكلمة لو كانت بالنظر اليها في نفسها من غير اعتبار كلمة اخرى معها قول في اسمها او
 فعل والا فحرف اولس المعنى ان استعمال حروف الحرف بعضها مقام بعض كونه طريق الجواز والاعتبار عن الجواز
 ولجب في القرينات واما قوله واما ثانيا فلانه يجب الى آخره فالظاهر ورود وهو موافق لما ذهب اليه المصنف

من اسم
 اختيار
 ضربه
 المفعول
 قوله

فانما الكافية فانه جودها يرجع الى ما قبله ان الفعل المتصاع من نحو يقوم ويقعد يعني الذي تجرد عن
 ثوبته الحال ولا استقبال ليس حقيقة في واحد من الحال والاستقبال وبما زاية الآخر بل هو مشترك بينهما على
 الذنب الصحيح الاحتياج في الدلالة على كل واحد منهما الى قرينة واذا كان كذلك فلا يدل على زمان معين ولا
 لم يدل على زمان معين يندخل في كذا كما ان العنوق والصبح اما دخل في كذا لانه لا يدل على زمان معين واذا دخل
 نحو يقوم في الجدة دخل ما ليس بالحدود فيه ينسب كونه هذا لانه لا يكون ماضيا وبما ان نحو يقوم ليس
 مشترك بينهما بل هو حقيقة في احدهما مجازية الآخر لان اللفظ اذا اريد بين المشترك والمجاز والمجاز راجح
 كما يتوزع في اصول الفقه وبعد تسليم كونه مشترك في قول انه مقنن زمان معين عند الوضع لان المشترك هو
 اللفظ الذي وضع لكل واحد من مدلولاته فيكون دالا على زمان معين باعتبار الوضع واللبس يعني عدم دلالة
 على زمان معين انما حصل عند الشارع كونه نحو يقوم يطلق على الحال تارة وعلى الاستقبال اخرى لا كونه غير موضوع
 لمعنى خلاف العنوق والصبح فانه لم يوضع دالا على زمان لا يظن ريبا زمان معين ولا باشتراك في الزمان فلا يكون
 العنوق في الدلالة على احد الا زمانية كدلالة يقوم ويقعد لما ثبت من انه يدل على احد لا زمانية انما يظن ريبا
 الاشتراك بخلاف العنوق فانه لا يدل على زمان معين اصلا فوجب خروج باب المتصاع عن حد الاسم ودخول
 باب العنوق واذا دبر باب العنوق على ما اقنن زمان لكن لم يقنن زمان معين من الثلثة كالقول في
 البيضة وامثالها فان كل ان العنوق محتمل الا زمانية كاحتمال يقوم ويقعد بكون دلالة لا يقوم
 ويقعد قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بالاحتمال العنوق للا زمانية احتمال وجوده يعني محتمل ان يكون
 زمانه الزمان الماضي مثلا لكن لا من حيث الوضع بل من حيث الوجود الخايع لانه يوجد الثوب المسائي في
 الزمان الماضي مثلا وعنه الدلالة القوية في الاحتمال الوجودية واعلم ان اللفظ والمعنى اما ان يتحد
 او يتكسر او يتحد اللفظ ويتكسر المعنى او بالعكس بكل واحد من الثلثة المتحد المعنى يقال له نفس والباقي
 ان تساوى دلالة عليهما يقال له التماثل والمشارك والا فالوحد والظاهر والمزوج المماثل واشكل من هذا
 الاعتراض اسم الفاعل في مثل قولنا زيد ضارب عمرو اي معنى اسم الفاعل عند العمل فانه منهم من الدلالة على احد
 الا زمانية الثلثة عند العمل وان كانت دلالة مشتركة قيل وانما كذا قوله وان كانت دلالة مشتركة فهو مميز
 من هذا التوال لان اسم الفاعل عند العمل وارد قطعاً سواء كانت دلالة مشتركة او لا اما على الثاني فظاهر
 واما على الاول فلان ورود باعتبار المخرج واذا كان مشترك للباس يكون عند الشارع لا باعتبار الوضع يخرج
 عن اللفظ قطعاً بخلاف الفعل المتصاع فان ورود باعتبار الدخول واذا تعين زمانه اما ظاهرا او باعتبار
 الوضع مشترك فلا يدخل قطعاً وبما ان من ادعى بامور مع المعنى من زمان في اصل وضعه وذلك المعنى ذات
 متصاع بالنسبة كما ذكره المصنف في اصول الفقه ولا يخفى عليك غلو هذا المعنى من الزمان وانما عرفت له الدلالة
 على الزمان في بعض مواضع وهو موقع الجواب بدليل انه لو قطع عن العمل وقيل زيد ضارب لما دل على الزمان ولو كان

مدلول تلك الاحياء ومدلول كل من تلك الاحياء جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم لفظ تلك الاحياء فلا دور
 لكل نفع اذ يتوقف الجدود على مدلول تلك الاحياء ومدلول تلك الاحياء متوقف على تلك الاحياء التي هي عليه
 وتلك الاحياء معارفها متوقف على الحدود فيلزم الدور احبب بان تلك الاحياء لها اعتباران اعتبارا في اعتبارها
 موضوعا لمدلولاتها المخصوصة اللغوية والاعتبار الذي به اسميتها المخصوصة الاصطلاحية ودلالة تلك
 الاحياء على جزء المدلول باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فيندفع الدور وبما ان دلالة اللفظ في قولنا جاء الرجل
 باعتبار معناه الموضوع له في المعنى واسميتها ليست بهذا الاعتبار بل باعتبار انه لفظ دال على معنى في نفسه غير مقنن
 زمان معين والزجل بهذا الاعتبار لا يدل على الموضوع له لانه اصلا لانه بهذا الاعتبار اعم من ان يكون معناه
 ذكرا من بني آدم فغما نحن منه نفسه انما ذكر في التعريف ليدل على معناه المخصوص اللغوي وباعتبار انه
 كلمة يدل على معن في نفسه غير مقنن زمان معين فزمن الاسم فاختلف جهتا التوقف فلا دور
 لكل جعل الفعل الذي هو دل جزا من حد الاسم وما هو جزا الحد الذي هو جزا الفعل فيصير جزا الاسم
 وهو محال احبب بان جزء المدلول هو مدلول دل ومدلول دل ليس قاطبا بل ولا كلمة وكل مدلول دل لا
 انه مقنن وهو غير حيث انه مقنن بضمه مدلول الحدود فلا يكون جزءا من حد احبب بان مطلق الاقنن
 زمان معين لا يصاد الا من مل باضافة انما هو الاقنن الذي يكون بالقيضة ومدلول لفظ دل الذي
 هو جزء المدلول لا يصح لانه اصلا فضلا عن ان يقنن بالصيغة فكذلك لم يدل دلالة موضوع دل حتى لا يرد هذا
 التوال احبب انما قال دل ولم يقل دلالة لان الجان واللاحق اذ من لفظ ميبوع اسماء فانه لا ينبغي احبا قبل
 وضعه **قوله** ومن خواصه قال المصنف في شرح المنظومة ومعنى بالمصنعة الامور التي اذا وجد
 دل واذا افتد لا يدل على الانتفاء فيطرد باعتبار المعرف ولا يفتكس ولذلك لو جعل حدا كان احق
 من الحدود وقال في شرح المفصل التوقي بين اللز والخاصة ان اللز لا بد وان يكون في جميع احوال الحدود و
 الخاصة هي التي يكون في بعض احوال خاصة واما قوله في الكافية ومن خواصه قيمة اشعار بان لم يصنع
 جميع الكوا من كثرة التماثل المتحركة وبما ان النسب وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومعنى وبمجرعا ومنادى
 ومفوتا ومضغرا وانما احسن كلام بلام التعريف لان الغرض لا هم من وضع لام التعريف ان يجعل الحكم عليه
 معينا عند مخاطب ليعلم الحكم عليه فان الاعتبار عالم بتعريف اصلا لا يفيد والفعل لا يقع حكوما عليه لان
 المجرع هو المصنف يصنع يقوم فلو اجز عن الفعل لم يتم قيام الصفة بالصفة اعني قيام المجرع بالمرجع هو
 متع عند المتكلم واذا لم يقع الفعل حكوما عليه لم يمتح الى تعريف او قول انما احسن كلام بلام التعريف لان احسن
 لا يقع الا حكوما به والاحكام اي كل ما هو حكوم به لا يقع ان يكون الا نكرا في المعنى لان الحكم المعلوم لا يفيد
 فالفعل يجب ان يكون نكرة في المعنى واذا كان كذلك فلا يقبل التعريف اصلا وانما قال في المعنى ان الحكم به
 قد يقع معونة لفظا لكثرة كون نكرة من حيث المعنى مزيد المطلق ما دل زيد حكوم عليه بالانطلاق وسبح في لغات

المتبادر والمجرب زيادة وضوح لهذا وانما اختص بالحق لان الجزء وضع على المضاف اليه والافعال لا يقع
 مضافا اليها ولا يقع دخول الجزئين وانما لم يقع الافعال مضافا اليها لوجوب الاول ان المضاف اليه
 في المعنى محكوم عليه لانه منصوب اليه اولان غلام زيد في المعنى زيد له غلام او مالك غلام الوجه الثاني ان
 الغرض من وضع المضاف اليه تعريف المضاف ووضع الافعال على التذكير كما هو علم يقبل الاضافة اليها
 اي فلم يقبل الافعال ان يضاف اليها وانما اختص الاسم بالنون قال المصنف في الشرح ونفي نون
 التكن والتكثير ولم يذكر نون العوض والمقابلة وان اتفق اختصاصهما بالاسم لانه يذكروا من يقتضي
 ذاتها الاسم وذا انما لا يقتضي الاسم لان نون العوض يمكن ان يقع في الافعال المعطلة للاسم الى اسقط
 لامها الجازم عوضا عن الاسم المذروعة ونون المقابلة يمكن ان يقع في فعل المضارع المذكور لخطاب الواحد
 في مقابلة النون في الواحدة المخاطبة لكن اتفق عدم دخولها في الفعل واسان نون التكن والتكثير يقتضي
 ذاتها الاسم اما نون التكن فلان معناه كون الذي اخل عليه لم يشبه الفعل من الوجوهين المعبرين في مع
 الضرف ولا يخفى ان هذا لا يكون الا في الاسم واسان نون التكر فلا بد ان يدل على ان مدحوله غير معين والفعل
 ومنع على التكر فلا يحتاج الى نون التكر واسان نون الترم ونون النون الذي يلحق آخر الايات
 والاضاف الموضوعة لتحسين الانشاء لشبه المعنى به نحو قوله يا ابتاعك او عساكا وكذلك فعايل من
 ذلوى حبب ومنزل فلا اختصاص له بالاسم بل مع القليلين لقوله اقل الذم عاذل والظاهر وقيل
 ان اصبت لقد اصابت وانما اختص الاسم بالانشاء اليه قال المصنف في شرح المفصل يريد بالاسناد اليه منها
 الاخبار عنه بان يقع مبتدأ وما هو في معناه لان اصل وضعه لان خبر به ومنه وانما اختص الاسم بالاضافة
 واراد به كونه مضافا اذا لو اريد المضاف اليه لقاب والاضافة اليه كقوله والاسناد اليه لان الغرض
 الاسم من وضع الاضافة تعريف المضاف والاسم قبل التعريف والافعال لا قبل التعريف فلم يقع دخول
 الاضافة في الافعال ويجوز ان يريد ان المضاف والمضاف اليه كليهما من خواص الاسم اما المضاف فلما قرنا
 وانما المضاف اليه فلان الغرض الاسم من وضع الاضافة تعريف المضاف والاسم قبل التعريف فيعرف
 التكن بالاضافة الى الاسم اذا كان معرفة وانما الفعل فلا يقبل التعريف فلا يكون معرفة اصلا فلا يفرق
 شي بالاضافة اليه قال المصنف في شرح المفصل والاضافة كذلك اي من خواص الاسم الا انه لم يرد
 جار الله بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد المصحح
 لانه انما يضاف الى الفعل تاويل المصنف بهذا الذي ذكره المصنف في شرح المفصل ولعل على جواز حمل
 الاضافة على المضاف فقط وعلى المضاف والمضاف اليه **والاسم** العرب المربك الذي لم يشبه معنى
 الاصل قال المصنف في امالي الكافية توهم بعض الاصحاب ان المركب لا يطلق الا على الجملة لئلا يفسد
 يستقيم لان الفاعل اذا قال زيد قائم مع ان يقول وكنت رباع قام فزيد قائم وكنت وكل منقول

يجوز ان الزمان لم يفتك كما ان الفعل لما وضع للزمان لا يفتك عن الزمان مالم يفتك بالانشاء واذ اثبت
 ان وضع متارب في الاصل لمعنى من زمان يكون داخلية في الاسم ولا اعتبار لما عرفت من غير القياس
 اي العارض المتأخر وانما قال كما عرفت من غير القياس لان القياس القياسي كما لا ريب وعرف
 بغير قطع ولا يلحق البتة والمؤيد على ان العارض الذي على خلاف القياس لا يعتبر ان قوله ان قام تحت حكم
 عليه ما من ماض لما كان ذلك في الاصل وان عرفت ان الاستيفان في هذا المثل بغير شرط وهو عارض
 قاضي وكذلك لم يفرق على العكس واشكل من ذلك معي ونعم دفلا العجب وجب انما خاله عن الزمان
 فيكون داخلية في الاسم مع كونها ايضا لا بالانفاق فدخل في ذلك ما ليس من الحدود واعلم ان اسم الاشياء
 في قوله واشكل من ذلك يجوز ان يكون الشارح الى الفعل المضارع وفي اراد المصنف في اعتبار اسم الفاعل
 اسم الانشاء للفرق وهذا البعيد نوعه لانه على هذا ويجوز ان يكون انشاء الى اسم الفاعل اذ هو استعمال
 ما للبعد موضع ما للفرق لانه يقتضي ذلك كما تقرر في علم المعاني وقد يمكن اعتبار في منها فاعلم ان
 ما لا يخفى ولكل وجه كما يستحق بيان وجه الاشكالية والجواب عنه ان هذه الافعال كانت في اصل ومنها
 مقرون بزمان معين وقطعت عن الزمان لما خرجت الى معنى الانشاء الذي لا يدل على الزمان ومثله يثبت
 فاذ في الاصل مقرون بالزمان المعين الذي هو الزمان الماض فاذ الاستعمال على قصد الانشاء اعني لا يترك
 الحكم المربك بخود عن معنى الزمان لغرض الانشاء فيه اي بعبارة مع بخود عن الزمان فلا يخرج عن كونه
 فعلا وانما شبه معي ونعم وعلى العجب سمعت مع انه ايضا لم يفتك لان فعلية كلامه اذ يفهم الزمان المعين
 من مطلق خلاف هذا لافعال واذ اثبت ذلك اي التجرد لغرض الانشاء مع عدم اللزوم عن الفعلية في غير
 باب معي ونعم وعلى العجب ثبت مثل فيه ولذلك اي ولاجل ان التجرد العارض لا يخرج عن الفعلية
 حكم التجرد فيما امكن فيه الفعل من هذه الافعال بالنقل لا يكون مجازا من حقيقة الحكم بان نعم منقول
 من نعم وبين عن يمين وحيد امن فلك حب الخ وحيد اذ اسار عجبوا بالكل ذلك اي كل ما ذكرناه من حكم
 التجرد بالنقل لتحقق فيه عروس التجرد فيدخل في هذا الفعل ويخرج عن هذا الاسم ولم يمكن لهم ذلك في معي
 لانه لم يستقل مقرون بالزمان لانه لم يستقل في حقيقة والزمان كذلك ان المجاز لا يستلزم الحقيقة ولكن لما وجد
 خواص الفعل من افعال الخاير وثله انما ثبت الساكن حكم بان اصل وضعها الزمان المعين اذ لا تخلو مجازا عن الواقع
 ويمكن ان يقرر قوله ولم يمكن ذلك في معي معنى ما ذكره المصنف في شرح المفصل ومما لما قامت الدلالة على فعلية
 معي بالخاص كان عدد الزمان في اصلها وقطعها لغرض الانشاء الحق من تركه لثبوت مثل هذا العقديس
 لا يفر معي من الفاظ العقود وفعل العجب وترك هذا التقدير يستلزم لحصول خواص الفعلية في غير وهذا غير ثابت
 بل منع لحصول هذا الجواب ان هذه الافعال عند اطلاقها في الاسم وان تجردت عن الزمان لان تجرد حامين
 الزمان عارض كما ذكرنا في مناهب على العكس من انه داخل في الكلمة وان افترق بالزمان وقوله في الشرح لان

مطلوب الانشاء

مرسوم فيكون الزمان كقول الزمان دليل التشبيه وتوجيهه اننا انما نشأنا في عروضة الاقتران في
 شارب غير ضار مرسوم فيكون الزمان كقول الزمان دليل التشبيه وتوجيهه اننا انما نشأنا في عروضة الاقتران في
 اصل العروضة فان قيل ما المانع ان يكون مع زينة الاشياء واما تشبهها من الاشياء التي لا
 على الزمان فقال لا بعد ذلك فان قوله كمال التي هي الاشياء محققه مما يبان ذلك اننا
 لغة الابتداء ثم عني من ايقاع معنى بلطف ما روي في الوجود كقوله القليل بطلت فان طلقنا
 اللفظ حاصره المعنى وتبينت الاشياء فان اجابك المصنف عنه في اماليه التي هي المسائل المتفرقة بما
 غشاء ان المراد الدلالة الوضعية اي بالصفة والاشياء لم يدرك على الزمان وضعا والاشياء لم تدرك
 الا على الزمان وضعا ولا يدل فلا يدل والما كان الامراض الثاني الشكل مرادك لان ورود الفصل
 المضاع لا لا يدل على زمان معين وعدم دلالة على الزمان المعين بواسطة الالتباس عند السامع لا عند
 المتكلم والواضح وانما اسم الفاعل فانه يدل على الزمان المعين مطلقا اي عند المتكلم والواضح وانما
 الامراض التي هي مفعول فانه ان كان قوله ذلك اشارة الى الفعل المضارع فوجه اشكاليته ما ذكرناه
 في التام الفاعل وان كان قوله ذلك اشارة الى اسم الفاعل فوجه الاشكالية ان يقال ورود اسم الفاعل باعتبار
 الاقتران واقترانه ليس دائما بل في بعض مواضع واما ورود معي ونعم وفضل العجب وخذ انما اعتبار
 التوجه ويجوز دواعي وقد اورد على احد الامم فوهم المستقبل والماضي وكما فانها يدرك على الحدث و
 الزمان اجابته عن المصنف في شرح الفصل مما معناه ما ذكره في اماليه التي هي المسائل المتفرقة وهو
 ان الماضي والمستقبل لا على نفس الزمان والزمان غير مقفول وان فاما اصل فانه اورد بالمعنى الفعل الذي
 انتهى وبالمستقبل الفعل الذي لم يات لم يمت من هذه الجواب فليجاب ان المراد به فانه اذا اطلق على ما ذكره لاني
 زمانه والمستقبل زمانه حذف للضاف وانما المضاف اليه مقام فوهم انه له وحده تسليم انه له تدول الماضي
 ذات شبه اليها عدم وجوده ومذلول المستقبل انه معدوم شبه اليه استطراد وجوده فلا دلالة فيها على الزمان
 وان كان لا يحصل الا زمان محقق الا انه من لوازمه لا من مدلوله فان الغرض ونعم لا يكون الا زمان الا انه
 من لوازمه لا من مدلوله هذا ما ذكره في الامالي واقول اراد ما ذكره من مدلول الماضي والمستقبل ان مدلول
 الماضي حدث له عدم وجوده ومذلول المستقبل حدث معدوم له استطراد الوجود ولا يخفى ان هذا لا
 محقق زمان معين نعم لو لم عند محققه ان لا يتحقق الا في زمان معين فكون الزمان المعين من لوازمه
 وهذا كما لم يرد فانها لا تدل على الزمان المعين اصلا نعم عند وجودها لا يكون بوجوده الا في زمان معين
 فالزمان المعين من لوازمه وجودها لا من مدلولها فان قيل عرف الامم باسماء مخصوصة وبمعاني
 ونفسه ومعرفته الخاص بمعرفة العام فكون معرفة تعرف الامم متوقفة على معرفته لا تم
 وهذا وداحسب بانه عرف مدلول لفظ الامم اعني ما صدق عليه الامم من افراده وهو رجل وزيد وفارس

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله

الفعل يقع اطلاق صيغة مفعول عليه يجب صحة اطلاق مركب عليه فيصح ان يطلق على زيد مركب كقوله
 اطلاق مفعول على زيد اذا قيل مريت زيدا فقد ثبت صحة اطلاق لفظ المركب على كل مفرد من اجزاء الجملة
 وازاد معنى الاصل بالاحتياج الى الاعراب اصلا من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وهو
 الحرف والفعل الماضي ومثال الامر والجملة مر حيث في جملة اي جملة لم يقع موقوع الموقوع والواقعة في قوله
 على قوله المركب ليرى فيه عولاء في قام هو اذ فانه مركب وليس بمعرب فلا بد من الاحتراز عنه وعن امثاله فقال
 الذي لم يشبه معنى الاصل لخرج امثال من المليات ولواضحي على قوله الذي لم يشبه معنى الاصل ليرى فيه
 جواب وواحد اسان وامام الامرات وعين هاتين الامام التي لم تركب مع عين هاتين كذا وجب الاعراب فانها
 كلها لم يشبه معنى الاصل ومعنى جنيته بالاتفاق لان المعنى قد يكون لانقضاء سبب الاعراب ومولوا التركيب
 وقد يكون لوجود مانع فتعوض من سبب العرب لوجود سبب الاعراب بقوله المركب ولا ينقض المانع بقوله
 الذي لم يشبه معنى الاصل وانما تعوض لما لا ان عطف العرب لا يكون الا بما كان الشيء معي بانقضاء المعنى كما
 صحت المانع وان وجد المقتضى واعلم انه لا بد لتمام هذا الموضع من معرفة امرين الاول انه صدق قولنا الامم
 التي لم تركب مع عين هاتين كذا وجب الاعراب اما بانقضاء التركيب او بعدم اجماع الاعراب وان وجد التركيب
 فان عاقبة قولنا ما في صوت الغراب وان كان مركبا معنى لان التركيب انما وجب الاعراب اذا اسند الى
 المعنى وهنا اسند الى اللفظ وانما مع الاسناد الى اللفظ كونه معربا لا يشبه معنى الاصل حذو لان من
 شان معنى الاصل ان يقع مبتدأ او خبرا باعتبار اللفظ كقولنا صوب هذا ما من ومن حرف جر الثاني ان التركيب
 انما كان جبلا للاعراب لان كل نوع من التركيب مفتوح نوع من الاعراب واذا كان الشيء بحيث يكون كل نوع منه
 مفتوحا لنوع من الحكم يكون مفتوحا مفتوحا لفظا ذلك الحكم فان قيل فاما قولنا قام زيد مركب على ما ذكره
 فينبغي ان يكون معربا لدخوله في لفظ فانه اجاب المصنف عنه في امالي الكافية بان المواد بالمركب الاسم
 المركب اذ هذا اللفظ انما جاء به النوع من الاسماء وهو المعرب واذا اورد نوع من جنس بعد ذكره فانما يراد ذلك
 الجنس بقوله المركب انما اريد الاسم المركب ولكنه حذف الموصوف واعتبرت الصفة مقامه فان قيل القريب
 غير مانع لان الجاء في قولنا صوب انهم خرج معرب باتفاق مع ان القريب لا يصدق عليه لانه يشبه معنى الاصل
 قلت اجاب المصنف عنه في امالي الكافية بما معناه انه فاداه لزوم الاضافة التي هي من خواص الاسماء فظلت
 جهة التشبه ومن اثره فالتشبه يكون كالمعنى وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف اولى من حذو المعرب
 بانه الذي يختلف آخره باختلاف العوامل فان المعرب وان كان يختلف آخره باختلاف العوامل الا انه حذو
 الشيء مما هو اخفى من الحدود اي بما يوقف على معرفة المعرب فان الاخفى من الشيء قد يكون باعتبار توقفت
 عليه كما هو مقروبة موضع وهو موافق لما ذهب اليه المصنف في ادراك المتيقن من شرح الكافية وكذا المأذوب
 اليه في شرح الفصل وبما ان توقفت على معرفة المعرب ان الغرض من تعريف العرب ليرى كونه يختلف آخره

فصلت آخره فاجتاز ان الآخر من العرب من معرفة العرب والعرض من التي من قولها التي باختلاف
الآخر من قولها معرفة العرب فاذا احل العرب به بنوقت معرفة العرب عليه فيلزم الذود وهذا الحق الفاعل
بانه المرفوع بالفاعل فان العرض من جهة الفاعل ان يعرف ليرفع فيكون الرفع عوضا من معرفة الفاعل فلا
تلك الفاعل في يلزم الذود واسلم ان هذا الذود انما يلزم اذا قصد الى تعريف حقيقة ليمتد عند المنى للكلام
ليعطي بعد تعمله الاختلاف لانه انما يعطيه الاختلاف بعد معرفة كونه معربا فاذا اجل الاختلاف حاله
فقد توقف كل واحد منهما على الآخر لانه لا يتفهم حتى يكون مختلفا آخره ولا يكون مختلفا آخره حتى يتفهم فاما
اذا عرف به ما هو موجود فيما يتكلم به متكلم فلا يلزم ذود هكذا اذ كره المصنف في شرح الفصل على تعريف جاد الله
المفهوم به ما هو الموجود بعد الذود والكاية بمعنى مع
بعد تمام لانه لا يتوقف ورود ما اورد على الخو من الذين يحدون العرب بانه الذي يختلف آخره باختلاف
العوامل وقوله لفظا او قد راقتهم للاختلاف فقال الاول جاني زيد ورايت زيدا ومرويت يزيد ومثال
الثاني هذه عصا ورايت عصا ومرويت عصا وسباني بيان نواضع التعديل وعلم منه ان ما سواه انما يلقى فلا حاجة
الى بيان مواضع اللطفي وهذا
على العرب في الاعراب التي التي مختلف آخر العرب به وما اختلفت آخر العرب به انما هو الحركات والكروف
فما اعراب انما يكون للحركات والكروف وهذا الذي ذكره المصنف اولى من هذا الاعراب باختلاف الآخر
لانه ان معنى باختلاف الآخر ما اختلف آخره به فصاره المصنف استدلالا لانه عبارة المصنف عليه بالمطابقة
وايهام تلك العبارة لان دلالة الاختلاف على ما اختلفت بالا لزام وللذكر بالفاظ مطابقة وان معنى غيره
نواحر لا يتحقق اذ نحن نضع ان المتكلم اذا قال جاء زيد ورايت زيدا ومرويت يزيد ان ليس في آخر زيد الا ضم
ونون وكسرة لا اخر اخرى استلزاما والضم والنون والكسرة انما هو ما اختلفت به ولو سلم ان ثم اي في آخر زيد امرا
دايدا فلا بد ان يكون ناشيا عن معتقد من العلم والنون والكسرة لان الامر الزائد على تقدير تسليم ثبوت انما هو
الاختلاف ولا اختلاف لا يحصل الا من معتقد واذ انشاء عن معتقد بطل تقسيم الاعراب الى ستة معنى يلزم
ان لا يمكن تقسيم الاعراب اصلا لان مورد التقسيم يجب ان يعقل عن كل واحد من الانقسام بافرااده ولا خلا
لا ينقل عن كل واحد من الانقسام بافرااده وايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف يكون كل اسم في اول
تركيبه مبنيا اذا لا اختلاف في حاله واحدة قال ان المالك لا يقال يطلق عليه اي على الام في اول تركيبه
الاختلاف لان حركته مستقل اليها من السكون الذي كان قبل التركيب لانا نقول يدخل منه المبني على الحركة لانه
مستقل اليها من اصله السكون ولا بد من هذا المقتضى قوله لا اختلاف العوامل لانه يزيد الفساد اذا يستلزم كون
لذاته المستقل منها حاله بما لم كان قبل يطلق عليه اي على الام في اول تركيبه الاختلاف لانه قابل للاختلاف
قلت لعاب المصنف عنه في امالي الكافية من وجهين الاول اذا قلت زيد بكونه خالفا معددا فليكن من الاسماء

عربيات لا يتألفه الثاني ان لا بد من قابل لان يكون عالما ولا يلزم من وجود القابل وجود المقتول
والذي يدل على ان الاعراب عند المحققين ما اختلفت آخره وان وقع في بعض عبارات المتأخرين ما يشي
بخلاد انهم متفقون على ان انواعهم رفع ونصب وجو وان النعم في قام زيد رفع والنصب في عربت زيد نصب
والكسرة في مرويت زيد جرح ومن مروق النوع ان يوجد فيه حقيقة الجرح وهذا عين ما قصدناه قال المصنف
في امالي الكافية ليس عندى اختلاف مواعرب البتة وقولهم ان ثمة اختلا فاجعل الاعراب انما هو التزام في
عبارة فان منسل لو كان الحركات والكروف اعرابا لم تغتف اليه اذا لخصت الشيء الى نفسه وقد صح ان يقال
منه الاعراب ورواوا الاعراب قلت اجابة المصنف عنه في شرح الفصل بان هذا من احكامه لانه لا يلزم
لان الحركات والكروف يكون اعرابا وعنى فاضيفت الى الاعراب تليقسا وبينا بان افراد لا من
اضافة الشيء الى نفسه وذلك جليز بالا اتفاق قال الامام دكن الدس للحدسي لو كان الاعراب ما اختلفت آخره
به من حركات وكروف لكان متواظيا او مشركا وكلاهما منقضي اما الاول فلا انه يكون الاعراب شيئا
واحد او متواظيا او مشركا بهما فلا يتصور فيه ان يختلف به آخر العرب من حال الى حال وان كان الثاني
فلا انه لا يتقسم حقيقة باعتبار مدلوله لكن انقسم لقوله وانواعه رفع ونصب وجو اقول والمصنف لو خالف
الضم الاول ويقول ان كونه متواظيا يقتضي ان يكون معنى واحد اجنى مختلف في افراده لا ان يختلف به عند
تحققه في افراده امرا اخر ولما قل ان نقول ان التعريف الذي ذكره المصنف للاعراب لا يصدق على اعراب
العرب في اول تركيبه اذا لا يصدق على النعم مثلية قولنا جاء زيد ما اختلفت آخر العرب به اذا لا اختلاف الا
عند التبدل
ليدل على المعاني المعنوية عليه هذا منسب على حله وضع الاعراب في الاسماء وانما قال
في الاسماء لان علم اعراب الفعل ليست هذا الذي ذكره فان الاعراب فيه ليس لبيان معتود عليه وانما
وضع الاعراب في الاسماء لان الاسماء يحصل لها معاني مختلفة بالتركيب فان معنى الام اما انفرادي واما
تركيب كالفاعلية والمفعولية والاضافة فلو غنى والصنيع اي لوضع لكل معنى صيغة براسها ادى الى كثرة
الصيغ وان بقوها من غير تغيير اصلا ادى الى التباس معانيها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد و
نعتت نون احسن مع رفع زيد بنهم منه الفاعلية ومع نصب زيد بنهم منه المفعولية واذا اسميت نون احسن
مع خفض زيد بنهم منه الاضافية لم يغير الآخر فمعانيها من المثال لم ينم واحد من هذه المعاني فبين الصيغ
مفردة وعينها وانما هي فلم يزد الى كثرة الصيغ واسم اللبس لما حصل من التغيير على او اخرها قال في الشرح
وهو من معاني كلام العرب قال الامام للحدسي اي هو من خواص كلام العرب سميت حاذقا في هذا الكتاب
يقول معناه بتسمية الصيغ مفردة وتفسير الآخر من مقاصد كلامهم اي بما يقصده العرب في كلامهم فانه
يسب في غير هذا الباب مثل قائم وقائمة وقائم وقائمات وقائمات واذا اثبت في غير هذا الباب ثبت فيه
ايضا وانما وضع الاعراب في الآخر فقد ذكر المصنف في اماليه التي على المثال المذكور في وجوب الاول ان الآخر

ليس مما بعد حركته وسكونه من بنية الكلمة يدل على العمل التخييل والوقت والمكان بخلاف غيره فلو
 وضع الاعراب في عين لاذى الى الاخلال بالبنية واللبس فلا يدري حينئذ هل حركته لبناء الصيغة
 او الاعراب والوجه الثاني ان الاعراب دليل معان زائدة على معقوله الاول فلا معنى ان يوضع بها
 الا بعد ثبوت ذلك المذكور وفي ذلك يقتضي ان يكون آخر الالف لا يثبت ذلك الاول حتى يتم صيغته فلعل في
 اوله او وسطه لكافة الالف على ما قيل بثبوتها موقوف عليه هذا هو الذي ذكره المصنف في الامثلة
 ويقرب من هذا الوجه الثاني ما ذكره في شرح الهادي وهو ان حروف الالف والذات والاعراب وال
 على معنى زائد على الذات والذات مقدم على الوجود الخارجي على ذلك المعنى الزائد لعدم الوجود الفعلي
 للذات على الذات على الذات على المعنى الزائد
 واواسع وقع وصف وجو الاعراب انما وقع ليدل
 على المعاني التركيبية والمعاني التركيبية مضمرة في علمه من الفاعلية والمفعولية والاضافة موضع لكل واحد
 من المعاني نوع من الاعراب فانواع الاعراب يكون علمه الرفع والضم والنصب والجر فالرفع علم الفاعلية والضم
 في شرح المنقول على علم الفاعل وما اشبهه والنصب علم المفعول ما اشبهه والجر علم الاضافة
 ولم يقل الاضافة اذ لم يثبت شي بالمضاف اليه فان قيل طالعا في قولنا طالعا جلا مشابه للمضاف
 واليك عزيزين في قولنا لا عزيزين مما يكون جلا او درهما شامعين للمضاف اليه فانقص ما ذكرتم
 من ان لم يثبت شي بالمضاف اليه احب بان المراد انه لم يحذف شي بسببها بالمضاف اليه ولما قل ان يقول
 ان ابا ناس في قولنا لا ابا لزيد مشابه للمضاف عند المصنف فيكون لزيد مشابها للمضاف اليه قلنا غلط
 يكون للتشبيه بالمضاف ويمكن ان يجاب عنه بمنع المقدم الثانية
 العامل ما به يقوم المعنى
 المعنى في العامل مما لا يعممونه قوله ويختلف آخر باختلاف العوامل وكان العامل غيرتين
 بنفسه باحتياج الى تفسير ولم يقدم تفسير على تفسير الاعراب للملازم تعرف الاعراب بعلم معلوم
 لان الاعراب جزء من هذا العامل لان تقدير الكلام ما به يقوم المعنى المعنى للاعراب والمعنى المعنى
 للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة وانما اتفقت الاعراب حصة التباينها ولم يضر الاخر كما مر ولا
 يقوم اي لا يحصل لكل واحد منها الا بما هو من فعل او نحوه ينقسم اليه في التركيب اذا فاعله ولا واحدا
 من اختياره قبل التركيب نذكر الامر المنقسم اليه المستقل والمضاف منه ذلك المعنى هو الذي يسمى متلا مشابها
 اذا قلت قام زيد بالمعنى الرفع الفاعلية ومع لم يحصل ما زيد الا مقام المستند اليه لانك لو قطعت النظر
 عنه لم يبق الفاعلية اذ الفاعلية لا يقوم بزيد من حيث هو هو فقام هو العامل وان وقع اختلاف في الفاعل
 في بعض الصور كما في عامل المستند والمضاف اليه والسام بذلك الاختلاف لا يكون اختلافا في هذا
 القائمة وانما هو اختلاف في بعض ما يحقق به المعنى المعنى
 فالمراد المصنف لما كان كل
 واحد من انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر بامور متعددة هي جرسات كل نوع اذ الرفع

لا يثبت من الجزاءات احتج الى تقسيم الالف الى ما يستحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر اي
 يعرف الجزاءات الخاصة بكل نوع وليس كل صنف من اصناف الالف موقفا وموقفا لجميع جزاءات كل نوع
 بل احصى كل جزاء صنف من الالف مثلا جزاءات الرفع التي هي الالف والواو لا يقع يا جميع اصناف
 الالف بل انما يقع النصب في بعض اصناف الالف والالف في بعضها والواو في بعضها ففسدت الالف بالاعتبار
 انها مضمرة او غير مضمرة ولا باعتبار انها مضمرة بالاصالة او بالنسبة ولا باعتبار انها مذكورة او موقوفة
 الى غير ذلك من تقسيمات الالف بل باعتبار مواقع الامور المتعددة اي باعتبار كون الالف مواقع الامور
 المتعددة في كل واحد من الرفع والنصب والجر والمضاف ان لم يعلم من هذا التقسيم امران احدهما جزاءات
 كل نوع اعني كون الرفع بالنصب والالف والواو وكون النصب بالضم والكسر والالف والياء وكون الجر
 بالكسر والياء وثانيهما موضع كل جزاء اعني ان اي اسم هو موضع النصب في الرفع واي اسم
 هو موضع الالف في الرفع واي اسم هو موضع الواو في الرفع وكذلك في النصب والجر واعلم ان اصل الاعراب
 ان يعرف بالحركات لانهما اخف من الحروف فوجب ان لا يعدل عنها الا لغرض واصل ما عرّب بالرفع ان يكون
 بالنصب فما عرّب بالحركات لان الرفع علم الفاعلية والفاعل قليل لان الفاعل واحد ليس الا والضم انقل
 الحركات جعل الرفع بالنصب ليقول الثقل وان يكون بالواو فيما عرّب بالحروف لان الواو اخت النصب وما
 عرّب بالنصب اصله ان يكون بالنصب فما عرّب بالحركات لان النصب علم المفعولية والمفعول كثر والرفع
 اخت الحركات جعل النصب بالضم لكثرة الحركات وما عرّب بالحروف ان يكون بالالف لان الالف اخت النصب
 ونفس الجر الكسر فيكون اصل الجر الكسر فما عرّب بالحركات والياء اخت الكسر فيكون اصل الجر الياء فما عرّب
 بالحروف فليطلب علمه لموضع عدل فيه عن الاصل الذي ذكرناه اذ انحقق هذا اصول فالمراد المصنف
 والجمع المكسر المصروف بالنصب في الرفع والنصب في الكسر في الجر بهذا ان جاريان على القياس المذكور
 والمفرد يراى به ما ليس بمجمل وقد يراى به ما ليس بمضاف ولا يشبه به وقد يراى به ما ليس بمجمل ولا يجمع
 وازاد بالمراد هنا هذا الاخير واحترز بالمصروف عن غير المصروف والجزئية الجمع بالمكسر عن الجمع بالمفرد
 من الجمع المكسر غير المصروف فان الاعراب في المواضع المخرجة بالفتوة المذكورة ليس على الترتيب المذكور في الفرة
 المصروف والجمع المكسر المصروف على ما بياني بيانه
 جمع الموصوف السلام يريد جمع الموصوف السلام ما
 الحق بالآخر الفة وناء الجمع مخرجة نحو اوطاه اذ الالف والياء في آخرها ليست بالجمع واعراب جمع الموصوف السلام
 بالنصب في الرفع والكسر في النصب والجر في جوه جاريان على القياس ولم يجر على القياس في النصب بل
 جعل النصب على الجر وعلته ان جمع المذكور السلام جعل فيه النصب على الجر كما بياني في تعليقه بهذا الجذر ان
 جعل للمذكورين الموصوف الذي هو نوع موصوف على اصله الذي هو المذكور وبيان الاجد رتبة انه لو لم يوصف
 الجمع المذكور السلام على جوه لزم خلاف الامر الاستحسان ولو لم يجر هذا لزم خلاف الامر العقلي وهو موصوف

الرفع على الاصل فان قيل فالمرتبته حاصله لان اعراب بالحركة وهو اصل احبب بانه انما كان اصلا
للمعنى واعراب الجمع المذكور السالم والسمي على الوجه الذي تذكره بالحروف اخف من اعرابها بالحركات
فصار اعراب السليم والجمع المذكور السالم بالحروف هو الاصل فلا مزية ايضا ولما نزل ان يقول معنى ان يذكر
اولات معنى صاحبات كما ذكر اولو بعد جمع المذكور السالم فان اعرابها كاعراب هذات وليس الالف و
التاء في آخرها بلح اذ لا مود لها من لفظها من المصروف اعراب عن المصروف بالرفع في الرفع والفتح
في الضبط والجر هو جار على التماس في الرفع والضبط وحوالته في الجر حوالته على الضبط وعلمه ان غير المصروف
اسم الفعل لما فيه من الضميرين على ما سياتي بيان كونه مشابهة للفعل بسبب الضميرين ففعل
عن الكسر الذي لا يدخل له فيما شمس عن المصروف به وقوله في الشرح عن لفظ الجوز يريد بلفظ الجوز الكسر لان الكسر
قد يكون ملحوظا بحال الجوز من الاضافه بانه في ملاسته اي الملحوظة بحال الجوز فان نزل على الجوز على
الضبط يقتضي وجود الضبط تعلقا اذ الجوز على المعدوم منع لكن لا وجود للضبط في قولنا مروت يا حرد
فكيف جعل عليه وكذلك حاله في قولنا رات مسلمات قلت يحمل هذه الشهية بيان معنى الجوز وقد ذكره للمنفذ
في اتمالي المفضل حيث قال معنى قوله جل الزرع على الجوز والضبط على الجوز واشباهه اي ان لفظ الاصل آخره
ما يقتضيه لفظ اصله وجعل له فالجوز هو الذي عول من لفظ اصله وان كان ما الحقيقة من حيث المعنى موجودا
والجوز عليه هو اللفظ الذي وضع لغير اصله وان كان في المعنى من وجود مثله انك اذا قلت مروت يا حرد فان
الجوز محمول على الضبط لان الجوز هنا ذكر منه لفظ غير ما يقتضيه لفظ اصله هو الجوز والمذكور لفظ الاصل آخره من مذكور
وهو الجوز وعلى هذا ايتم الواضع كلها فاذا املت لولاك فالرفع محمول على الجوز واذا املت عساك فالرفع محمول على
الضبط واذا املت ما انا كانت وعدت اللفظ الجوز وليس هذا اللفظ لفظ الجوز وتعلمت انه المحمول ثم نظروا
الذي هو اصل اللفظ فعلم انه للرفع فيمك بانه محمول عليه وعلى هذا يجري المسائل كلها هذا ما ذكره في الامالي
اقول هذا الكلام مع كونه مشتملا على بيان الجواب بل ايضا ما ذكرناه يا فوجيه قوله في الشرح لفظ الجوز قال
المصنف في اماليه التي على المسائل المتقدمة انما حمل الضبط على الجوز والجر على الضبط ولم يزل واحد منهما على الرفع
لامر لحدما انهما اخف من الرفع فحمل احدهما على الآخر ولم يزل على الاصل لئلا يكثر التثنية الثاني انها كلاهما على
الاصل لما هو افضل والرفع من روع لما هو احدث جزى الجملة حمل احدهما على الآخر لا شرا كهما في ذلك الثالث هو انهما
كلاهما على الاصل لمقتضيات الفعل والرفع ليس يقتضي الفعل في الاصل انما هو من قام به حمل احدهما على الآخر
لا شرا كهما في ذلك
اخوك اعراب الاسماء تمام الحروف اعني انما هو اوجه الرفع والالف في الضبط
والباء في الجر اذا كانت هذه الاسماء مضافه الى غيرها المتكلم وكانت معززة مكثرة وانما العرب بالحروف وحده
فيها عن الحركات لانها لما كثرت لئلا يحصل التعدد في معانيها اذ معنى كل واحد منها منصرف على الاضافة لانيها
كلها امر نسبتها ما اخرها عند تحقق التثنية المذكورة في الحروف فيقبل ان يكون اعرابا مشابهة بالحركات

بما كتبه والحكم بل لم يصر ولم يفرق بين كون الحركات بعضها مع انها كثيرة الاستعمال جعل اعرابها بالحروف
معنى ان الامور المذكورة انصرفت ان تفرقت بالحروف اما انقضاء الامر الاول فلان الزيادة في المعنى انصرفت
الزيادة في الاعراب والحروف زائدة على الحركات فجعل اعرابها بالحروف وانما انقضاء الامر من الاخيرين
فلان كثرة استعمالها انصرفت الضمير فيها والمالك ان اواخرها حروف فتعلم ان يكون اعرابها فلو ادخل
الحركات ايضا فيها مع وجود تلك الحروف فيها تزداد اللفظ فلزم التثنية فلما جعلت تلك الحروف اعرابا حصل
الضعيف قوله في الشرح جعل المضاف والمضاف اليه كذا واحد هذا الكلام جواب عن سوال يمكن ان يورد هنا
تفريغ السؤال ان يقال انهم يوردون اسما التعدد في مضمون الاسماء الستة تولا يلزم من كون الاسماء الستة
امورا اضافية التعدد في مضمونها غاية ان معناه واحد من المضافين فان مضمون الاب امر واحد وهو واحد
من المضافين ثم ان تعدد متوقف على تعدد امر آخر فاجاب بقوله جعل المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد وقوله
ان مضمون الاسماء الستة متوقف على المضاف اليه فلا كان مضمونها متوقفا على المضاف اليه جعل المضاف والمضاف اليه
كالشي الواحد واعتبر وقد رآه مضمون الاسماء الستة يحصل في التعدد على هذا وقوله في الشرح مع كذا في
في الكلام فيد اخذ اثره في كون اعرابها بالحروف كما قرأنا هذا فقر بملية الشرح وانت علمت بما قرأنا ان
الامور المذكورة مقتضية لكون اعرابها بالحروف وهذا المصنف في غير شروح الكافية الى ان اعراب الاسماء
بالحروف لمشايتها المشي والجمع وجعل الامور المذكورة وجه المشابهة وهو ايضا مستقيم الا انه حاشي الى نقل
ما في شروح الكافية على ما ذهب اليه في غيره والرفع الى القود معقول احدى زعمه مضافه عن كونها مقطوعة
فان اعرابها ليست يكون بنوام الحركات ويقول الى غير ما المتكلم من كونها مضافه الى بقاء المتكلم فان اعرابها
حينئذ يكون تمام الحركات قد برأ وبقولنا مودة احدى زعمين كونها متوقفا على مجموعها فان حكمها حسب حكمها وهو
مكتوبة عن كونها مصغرة وانما لم تقرب بالحروف عند انتفاء قيد من القود لعدم تحقق مجموع الامور الستة عند
على ما يقع للتأمل والعللة هي المجموع والمصنف لم يتعرض للقيد الاخيرين اذ في قوله اخوك اشارة
اليها وانما تعرض للقيد الاولين لانه لو لم يذكرهما لتوهم اختصاص الحكم بمطلق الاضافة وليس
كذلك اذ عند اضافتها الى بقاء المتكلم لا يحقق منها الحكم المذكور فان حصل ثم قيد وكان القيد لم يتكرر معنى
اذ ليست امر نسبها كذا فكيف احبب بان مضمون من الضمير والمسته الاجتماعية انما يتحقق اذا كان
على الوجه فلا يتصور بدونه انما اذ البن فلا يقال له انهم بل خصان بخلاف القيد فان وصل ان كان واو
توك زائدة للاعراب يكون لنا اسم متكرر على حرف واحد وان كان اصلها يكون كلمة آخرها واو قبله ثم وهو
مروم من اذ كل ما هو كذا كبحب فيه قلب الضمة كسر والواو بيا كاهل احبب عنه باختبار الضمة الاول والاولم
سندع لان ما اخوه واو قبله منه انما بر من اذ لم يكن الواو اعوايا وناحو اعراب يتوهم من لانه لا يبق
على ذلك الوجه المتخفى لعراب المشي والجمع المذكور السالم بعض الحروف اعني انما بالالف في الرفع

والأول المتعلق بما قبلها في الضبط والجر وحذو المتني وسألتهم بالواو في الموضع وبالسلم المكي
ما قبلها في الضبط والجر وحذو المتني وسألتهم بالواو في الموضع وبالسلم المكي
من الترتيب المذكور في الأعراب بالحروف أسما على كون أعرابها بالحروف التي انما لم تكن بالحق الذي
عرفت في الأسماء الستة وادوا حروفها حروف فقبل ان يكون اعرابها مع انهما كثيرا الاستعمال جعل اعرابها
بالحروف يعني ان الاسماء المذكورة انقصت ان يكون اعرابها بالحروف فبين ما قد ساء في الأسماء الستة
واسما على العدول عن الترتيب المذكور فنحن بعد هذا واسم على الترتيب المذكور في كل ما هو من اللفظ متني للمني
وهو وهم لانه لا يقع في قوله المتني اذ ليس معنى لان المتني كل اسم كان موضوعا للمني في اللفظ آخره الف
او ما قبله في اللفظ ان معنى من حذو المتني وليس كذلك لان في كل اسم ليس موضوعا للمني وانما هو اسم موضوع
للمني بالاصالة وهو موافق للمني في اللفظ بل ذلك كان له حكم المتني وانما يكون له حكم المتني عند اضافته
الى المظهر ووجهه ان اتصال المظهر خصوصا المظهر المجرود عما قبله اشد من اتصال المظهر به فيض المظهر جزوا كالات
والثاني في المتني فيكون له حكم المتني واما اذا اضيف الى المظهر فاعرابها يكون بالحركات قد يرا والذليل
عليه ان اسم مفرد لما عرفت آخره الف فوجب ان يرب بالحركات فقد يرا الكسرة وحدا وكذلك اسم الفوتون
ذكر المتني وهو وهم يعني ما عرفت في كلا وانما هو اسم اجزى بجوى المتني لان معناه معنى المتني ووضع
وانما يفتقر على قوله معناه معنى المتني لانه لو اضمح عليه لا يفسد الذليل بكلا اذا اضيف الى المظهر وكذلك
اسم الفوتون ذكره في هذا الموضع اي عند بيان اعراب الجمع المذكور في السالم وهو وهم لانه لا يقع في قوله
في الجمع المذكور السالم لان حقيقة هذا الجمع هي في اللفظ آخره الف والواو دون ذلك على ان معناه هو وليس
او لو كذلك وانما هو اسم موضوع بالاصالة لجماعة بمعنى اصحاب وذوي وانما هو اسم جعل في الجمع لانه اشبه
معنى وكذلك لفظ لا يوجد الواو في آخره وانما يذكر المصنف وعينه ذو وية فذلك ذو مال لانه داخل في جمع
المذكر السالم لانه يقول في المجرور مال وية في الجمع ذو مال واهلوا ايضا عزيز واهلها من اثنين واربعة
الى اثنين وتقر به كقوله لو فان يسئل ان يكثر موضوع للمني فيكون ثلثه جمعا قلت اجاب المصنف عنه
في شرح الكافية بما بسطه ما ذكره في شرح الفصل وهو ان هذه الالفاظ ليست جمعا لما اختلفت في الزيادة اما
في شرح فرائد واما في بين فليست بالثلاث فليست بمجموعة لما يلزم من جهة اطلاقها في ثمة وكذلك هو في
والموضوع الامري في عشر لم يفرق له او لا في جواب شرح الكافية فليست في اللفظ التي وعدنا ذكرها فتوكل
على ذلك اي على مخالفة رفع المتني ونصبه ونصب الجمع المذكور السالم انما هي المتني والجمع لاجوبها على القياس المذكور
في الاعراب لوجب ان يكون نصبها بالالف لا نقض القياس المذكور ذلك ولو كان نصبها بالالف لوجب ان
ينال نصب النسب فان يكون كسرة وية نصب الجمع فان يكون مفتوحة ولو قل ذلك لادى الى التباس
بين المتني والجمع عند الاضافة مثلا لا اكل كنت تقول رابت ضاربا زيد بينهما جيبا فلما ادى الى التباس

في الجري على جميع الموثق السالم في الضبط بالاعراب القليل لا يوجد البتة فيهما وهو النسخة في الاول
والكسرة في الثاني فليست اجواب عنه اما اذ لا ينافي ذلك من قبل الجري والكل في باب الاعراب انما يكون
بين الضبط والجر لا بينهما والرفع لما مر في اعراب في المصنف واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان
المقدرا الاعلى معترضا قطعاً واما لان الدال بالاعراب في حكم الباقي وانه كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو
القدرى لان الرفع في الاعراب القدرى في الاعراب ما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية (الواو) في الاعراب
لكان ذلك ووجه اعرابها ان قد يركب واللفظ ولم يفرق مثله بخلاف الكسرة في غير المصنف والنسخة في جميع
الثلاث السالم فانها ليس في حكم الموجود فان يسئل اصلها وقاضى عيونه وقاضى ثم اعمل على الوجوب
فان اردت بالقدور ما لا يوجد ان ينطق به فاعرابها فاقبل يكون متعذرا ايضا وان اردت ما لا يمكن التعلق به
فلا يكون اعرابها متعذرا بل مستغلا اجيب بان كان للواو مع ثمانية في كل مكان وكان عالما
بالحالات التي تولد اليها الكلمات في التركيب وبالحالات التي تنفي الاعمال فيجب على كل تركيب فخرها
على تلك الحالة واجلها قبل الوقوع في التركيب ليس على التركيب تركيب ولا يتوقف على علم ان معصوا اذ
وقع في التركيب يحرك واوه فتقلب انما فخرها محروكا وقلبه الفاء وكذا اعلم ان قاضى اذ وقع في التركيب
يحرك بالفتح في حال الرفع وبالكسرة في حال الجر ويلزم الشك في تركه بالفتح والكسرة ثم حذوها فالتكلم وجد معصا
واخره الف معصا واعرابهم ووجد قاضى حكمه الياء فامكن ان يحركه بالحركة التي علم استغفار الفهم والكسرة
عليها فلم يحركه بها لانه حركه بها حال التركيب ثم اعلمها حتى يرد الاشكال فانه لا امام ذلك الذي قد يقع
مسلي على هذا يكون متعذرا واما من كلام المصنف انه مستغلا اوله فانه نظرا لانه فلهذا الواو واسم على ما وانما
كان لا يشتغلها مع الياء والتكلم امكن ان يحدوها لكن لم يحدوها لعلها باستغفارها يكون مستغلا لا متعذرا
واللفظي مما عداه يعني اذا حلت ما يعرب فقد يرا على الوجهين المذكورين ومن عموم وهو ما عرفت
في اخره الثالث فقد يرا كباب عصا وملاي وخصوص وهو ما عرفت في بعض اعراب كباب فاض على
فما سوى ذلك موب لفظا غير المصنف قال المصنف في شرح الفصل كلامه كلام جاد والله وكلام
التوحيده ان هذه الضمة في كونه مفرقا وهو مفرق حاص في جميع العرب ونفسهم كل واحد من الضميرين
من الجهر وذلك انهم فسر والمصنف بانه الذي يدخل الحركات الثلاث والنون لعدم شيم الفعل وفخره
في المصنف بانه الذي يخلو عن الجهر والنون لشيم الفعل ويحرك بالفتحة في موضع الجر فيقع هذا في اسماء
كثيرة لا يدخل تحت واحد منها من اجمع المذكور السالم فانه لا يدخل الحركات الثلاث والنون فلا يكون مفرقا
ولا يخلو عن الجهر والنون ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير مفرق فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع
ما عرفت بالحروف فانه لا يدخل فاما ذكر ذلك في انهم لم يحدوها بالجر وانما ارادوا ان الاعراب المفردة منها
ما هو مفرق ومنها ما هو غير مفرق ولم يفرقوا لما عداها لما كان المقيد انما هو المفرق وغير المفرق

اما نزل المتعرف ما ليس فيه علتان من التبع وغير المتعرف ما فيه علتان وتاثيرهما في الالف واللام
فيه تلك الحركات وتوحيب التكن كان معصرا يكون على هذا وجلان اسم امرأة من مفرد ورجلان شبيه
رجل مفردا اذا تفرق هذا القول ان المصنف لما اراد ان يعرف عن المتعرف ما فيه علتان من تساو
واحدة منها تقوم مقامها فيعلم منه ان ما لم يكن فيه علتان او الواحدة يكون مفردا والتبع في التبع
المذكورة في التبع وحكم حكم عن المتعرف ان لا يدخل كسر ولا تنوين لشبهه بالفعل وشبهه
بالفعل كونه نوعا من جملتين لان العلة كلها نوعية قال المصنف في ايماليه التي على المسائل المتفرقة في
نوع لانه لا بد من اصل هو معدول عنه فالعدول عنه هو الاصل بحسب ما وقع وما ذكره واذا كان
ذلك هو الاصل فالعدول عنه هو نوع وانما كان الوصف نوعا لانه لا يعقل وصف الا بتقديم مفهوم موجود
الوصفية موصية عنه هو نوع لذلك والتاثير في نوع التذكير لان المذكور فيه من الاصل من حيث كانت
الالفظة القياسية يحوي على المذكور بنفسها كاسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة فانها
تفيد الى التاثير في ذلك العلامة لذلك فقام به ذلك على ذات قام بها ذلك المعنى كما
في قولك قائم مجوده او زيادة التاثير على الذات موقفة مكان موعلة لك وانما كانت المعرفة نوعا على
التكم من حيث ان وضع الالفظة العامة للتفريق للنكح فاذا قصد الى التفريق زيد عليها ما جعلها
معرفة كقولك رجل والرجل او وصفت وصفا ثابتا للمعرفة كقولك جعفر للبهو ثم جعلها على ما كان نوعا
لذلك وانما كانت العمية نوعا لان كلام العرب في اصل موضوعهم دون ادخال عينيه فيه فاذا دخلوا
شيئا من غير كلامهم هو نوع على كلامهم في الحقيقة هو اظهر العزوع وانما كانت الالف والنون نوعا على
المزيد عليه لا يعقل زياده الا بزيادة عليه يمكن نوعا لك ووزن الفعل نوع على ذات الالف لانه
اذا تحقق ان الفعل نوع على الالف من حيث الاستغناء والاستقلال فوزن الفعل نوع على ذات
الاصل لان الاصل اذا تقدم فقد تقدم وزنه لانه صفة والفوز اذا انا هو ما هو وزنه فكان نوعا لذلك
هذا ما ذكره في الامالي ولم يذكر الجمع والتوكيد لتأثيره في عينيه واذا ثبت انها نوع وحصل في الام
انسان منها صار بهما نوعا من جنس فيشبه الفعل الذي هو نوع على الالف من جنسيتين احدهما ان
الالف مستغن عنه وهو غير مستغن لان الالف وضع حكوما عليه وحكوما به والفعل لم يوضع الا بحكوما به
فاستغنى الالف في استقلال الكلام به عن الفعل والفعل لم يستغن عنه في ذلك والثانية ان الفعل
مستغن عن الالف من المشتق نوع من المشتق منه فلما اشبه الفعل فعل ما ليس في الفعل وهو السويين الجز
اي لفظة الجز اعني الكسر كما تقدم فترتبة اعراب غير المتعرف قال المصنف في شرح المنظوم فلما
اشبه الفعل ما ذكره قطع مما قطع عن الفعل وهو السويين من غير العرف والجز تابع ذهابه لذهاب
السويين بالعينين عند الاكثر اقول لا يخفى عليك ان هذا الكلام انما يتم بما مرين احدهما توحيده وال

دفع الاعراب الى المصنف بما جاءه اللبس وهو لا يفت ولم يجعل نصب احد مما جاء الالف للتحكم ظاهر امر ان
عمل نصبها على جزها يقع عنه ولان المشتق والجمع على حدة لما عدا الى لزوم عدم بناء الواحد منهما في المشابهة
بينهما فلا حذف الالف من نصب احد مما حذف من نصب الآخر كما انهم لما حذفوا الواو من بعد حرف فو حان في قوله
وجعل نصب على اجرة الميراث است اي لثبوت الميراث يعني المشاكسة بينهما في هذا الباب فانها على ايمان
لما هو في كلامه يكون المراد بهذا الباب المصحح والمخرج وقد وجهه هكذا لثبوت الحكم بينهما في عين
هذا الباب الى باب غير المتعرف وجمع المونث الشامل وبما هذا النوع يجمع نظرا لان جعل نصب على الحركة
جمع المونث الشامل انما ثبت بحمله صا ولما ثبت بحمله صا بل لم يدار ولم يسقط الالف من غير المتعرف
كما استغنت عن نصب لكونها اخف الحروف والفاء الاخف بالكسبة مع اعتبار الاقل خلاف الحكم بل
تعد الى جعلها عوضا عما هي الالف اخف منها وهي الواو لان في قولين اخف عن الاقل حصول
الجنة التي هي امر مطلوب فثبت بدلها عن الترفع اي عن علامة الرفع التي هي الواو في الالف لانه السابق على الجمع
فكان اولى من الجمع بها اي بالالف التي هي اخف فان قيل فقد جعلها بدلها عما هي اخف منها لاسيما مع
جعلها عوضا عن الرفع لانه اخف من الالف ايضا فلم لم يجعل عوضا من جز المثنى قلت اجاب المصنف عنه في شرح
الكافية بوجهين تفرير الوجه الاول انه قد ثبت حيل النصب على الجزية الالف التي هي الكسرة وجعل النصب على الجزية انما
يكون بعد ان كان الجزية بالياء فينقذ فوضعا من علامة الجزية لان علامة الالف تعين النقص عن علامة الرفع و
في الواو وفي الواو الثاني ان الرفع اسبق الاعراب لانه علم لما رتبته التقديم على ما للنصب او الجزية واقفا
لان الكلام يتم بالرفع لا بالجزية فكان اول هذا الاخف فثبت بذلك الدليل لتفصيل الترتيب المفروض في
اعراب المثنى والجمع التقدري فما عذر الاعراب في تقدري وتقلي والتقديرى متعذر ومثقل فالمعذر
في موضعين الاول الالف المتقور وهو ما آخوه الف موهبة كالعصا والرحا وقياس الالف المتقور ان يكون عربيا
بالحركة لانه اسم مفرد مفرد ولكنه لما كان آخوه الشا عذر قوله الحركات لان الالف لا تكون الا ساكنة فوجب
ان يربط تقديرها في جميع وجوه الثاني باب غلاي وهو كل اسم كان قبل ياء الامامة عربيا بالحركات فالتقدير
الاول الخ خمسة عشري والثاني نحو خا رنى و خا رنى واذا عرّب باب غلاي تقديره انهم لما ادجوا ان يكون
حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة لتاسب الكسرة الياء تقدير اعراب بالحركات لما في حال الرفع والنصب من مخاذا لقائه
للكسرة وانما الجزية فاضادة مثله ايضا اذ الكسرات لا تنجس على حرف واحد فان قيل لم لا يجوز ان يحكم بكسرة
الاعراب وروايل كسرة التاسب فلت اجاب المصنف عنه في شرح المنظوم وبما ايماليه التي على المسائل المتفرقة
بماضاه ان كسرة التاسب هي التاثيرية المعنى لان التركيب نوع الاعزاء ولا يكون اعراب الالف التركيب فالاعراب نوع
الرفع ومن الكسرة غالبة للكسرة في حال الاضافة قبل التركيب الموجب للاعراب واذا كانت سابقة وقد ثبت اعتبارهم
ايضا فلا ينبغي ان يحكم بوزن المعجم بما ذكره ذلك المعنى من غير وجوب فان الاصل بناء ما كان على ساكنة وقد رجم بعضهم

ان باب غلاي سبي ويؤدع لان الاضافة الى المعنى لا توجب بناء بدليل خلاصه فلا وجه لبعده
بنياح تحت كونه مغربا واعرف ابن ابياس على المصنف بان الاول موجب البناء دون الثاني والمقصود
ان البناء بينهما لغتان السكون والفتح فلو كان المضاف اليها معينا لا تعلقت في الرفع واذا السكونها وانضمام
ما قبلها فساد اللفظ فلا يجوز فمعين لفظها ولا تعلقت في الغيب الفاعل كذا وانفتح ما قبلها ولا يرد باب
يا غلاما لانه مخصوص بالثاء وهو ثابت عند قول هذا الذي ذكره في غلاي ليس يوجب البناء لان موجب
بناء الاسم مناسب لما لا يمكن له اصلا لوجه قريب الرفع كذا ذكره جارا لله العلامة في الفصل والحق لها
في غلاي كيف يصح بنيا نعم ان ما ذكره موجب لكون اعرابهم قد يربح لان الاعراب اللفظي على ما قبل
البناء استلزم متصفا كذا ذكره فسنى الاعراب اللفظي فيه لان ما زوم المنع يكون متصفا قطعاً فان حاجب
الشكوك الاضافي ان القول ببناء المظهر اول قول القول ببناء من غيره دليل البناء يكون خطأ لانه المظهر
والمتصفا ايضا في موضعين الاول باب فاض وهو ما آخروا قبلها كسر واعرابه في الرفع والجو قد يرى
لان الفهم والكسر فصلتان على البناء المكسور ما قبلها فافتا فالتساكن البناء والسوس حذف البناء
فان لم يكن فيه ثوبت بنت البناء فيه ساكنة في حال الرفع والجو واعرابه باب فاض في الغيب لفظي بقول
رايت قاسيا ورايت القاسي خلفه الفهم على البناء المكسور ما قبلها بخلاف الفهم والكسر فلذلك لا يكونا
من جهة الفهم على البناء بخلاف الفهم والكسر انهم امره فاعرب في الرفع والجو قد يراى في الغيب لفظا
المرح الثاني من المستقل نحو سبي وهو كل جمع مذكّر سالم اصبحت الى بناء المتكلم واعرابه مسلي في الرفع قد يرى
وسا الغيب والجو لفظي وانما كان كذلك لان اصلا في الرفع مسكوى فاجتفت الواو والياء وسبقت احدهما
بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها في ياء المتكلم فممن الذي ذكرنا انه عدل بالقلب عن الواو التي
كانت علامة الرفع لاجل استيفاء المعنى الياء كعدل بالحذف عن رفع فاض بالفهم لاجل الاستفصال ولما
عدل بالقلب عن الواو وجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب فعدى اذ القلب عجز الحرف عن حقيقة
في حال الغيب والجر ياء الاعراب فيه ثابتة على حالها بقول رايت سبي ومررت بسبي واذا كانت ثابتة
وجب ان يحكم بالاعراب لفظا لان لفظ الاعراب على حاله لم يفتقر بالاضافة الابا لا دغام والادغام
لا يخرج الحرف عن حقيقة وسكونه فلا يخرج البناء ايضا فيما نحن فيه عن حقيقة وسكونه الذي هو موضع ياء
الاعراب فلذلك اي للعدول بالقلب من الواو الى الرفع وثبوت الياء في الغيب والجو يحكم عليه في حال الرفع
بالاعراب المتدري في حال الغيب والجر بالاعراب اللفظي فان قيل هلا كان البناء المنقلب من الواو
علامة للرفع كما كان علامة للجمع احسب بان الواو علامة للجمع مزجحت انه حرف حال وهو باق وعلامة للرفع من
حيث خصوصيته وهي لم تنف فان فنسل خصوصية الواو وان لم يكن لحي بدلتها وهو خصوصية الياء
فلم لا يجوز ان يكون مربيا بالاعراب اللفظي في حال الرفع لوجود ذلك خصوصية الواو كما انهم لم يروا غير المعروف

الثوب اول والثاني توجب زوال الكسرة يقال اما الامر الاول فقد ذكره الامام المحقق في كتابه في
شرح الكافية وهو وانما منع من الاسم بالعلتين بوجه من بين جميع خواصه لا نعلم لما اراد وان يميز الاسم
عن الفعل لفظا ادخلوا الثوب لاجل هذه لئلا يقدرا اعراب آخر الاسم لا آخر الفعل لانه في الغام والكلام
في الاسم اولى لان للفعل مثل مزجحت المعنى لدلالة على التعدد وانقضاء الفاعل فلو لم يكن به لصار الفعل
فما نقص ونقل عن المعروف بالعلتين منع منه الثوب الذي في الكلام ولما لم يزد ثقله واما الامر الثاني
فقد ذكره اخوه الامام صدر الدين المحدث في حاشية شرح الكافية وهو ان المحقق انهم حذفوا الثوب لانه
في الآخر ثم حذفوا الجوز لان من شأنهم اذ حذفوا شيئا ان يحذفوا الذي قبله ان كان بقاءه يجلب المحذوف
الاروى ان من حذف الواو من عليكم حذف منه الهم ايضا لان بقاء الفهم يجلب الواو المحذوفة فكذلك بقاء الجوز
يجلب الثوب فحذفوا الجوز حذف الثوب اقول وكان هذا المعنى بما ذكره المصنف في شرح الفصل حيث
قال وتبع الجوز لا يلازمه واذا استغنى عن غير عوص انبى معه ومراوده من الملازمة مدعى ان كل موضع في
الكسر يدخل الثوب او جوهه وكل موضع يدخل الثوب يدخل الكسر وانما قال بغير عوص لان الثوب
واستغنى مع الاسان بعد منه وهو لام التثنية او الاضافة فالثوب يكون ملاحظا لان جوهه مثل يسي الكسر
الذي يلازمه واما الاستغنى عن غير عوص فلا يكون ملاحظا اصلا من الاله ملازمه وهو الكسر فان قيل
انه قال مقدما على المعروف بالفهم والفتحة فلما استغنى بذلك عن ذكر الكسر لم يمت لجواب المصنف عنه في
امالي الكافية بانى انما ذكرت ذلك مرثا لاجل الثوب صلت وكما لا يعرف ان لا يدخل كسر ولا ثوب لاجل
ان هذا الحكم الخاص لا يدخله لصل مراده من هذا الكلام ان حكم غير المعروف لما كان متعدد او قد ذكره اخذ انها تقدم
فاما عند ذكر الاثلاث الحكم المتعدد للثوب فذكره مجموعا في موضع واحد اذ في ضبطها سهل حضا قال
المصنف في شرح المنظومة هذا اذا كانت الكسرة في الاسم مخصوصا بالجر لو كان سبورا فيفتح ان كان يعقل الفهم فمن
ثم كان ثابتا لحي في موضع معروف وهو ما كان عليه قبل العلين لان الكسر ليس مخصوصا بالجر لو لم يكن غير معروف
ولانه لا يزيل الفهم هو سبورا بالعلتين وموضعها على حال واحدة لما ذكرت ذلك الضاربات والضاووت
تعد بالعلتين فان قيل لم لم يفتح عنه الفاعلية والمفعولية مع انها ايضا من خواص الاسم اجبت
عامر ولا يثبت الثوب من الرفع وهو افادة السبب فان قيل كون الاسم عاملا في رفع على الفعل ينبغي ان
هذا انه اذا انضم اليه الاسم العاقل بسبب آخران صرح في الحرف قلت اجاب عنه المصنف في شرح الفصل مزجحت
احدها ان لا يلزم التثنية بل محسوبة في اقتضاء الهاء والهاء انما هو ببناء الكلمة في المعنى وكما ان الفعل
يعمل لانه يعنى متعلقا فالاسم المنفصل متعلقا كذلك الا ترى ان ضاربا في اقتضاء ضارب ومضروب كثر
في اقتضاء ذلك الثاني سلمنا ان كونه عاملا في رفع الا انه لم يعتد الامعان ضاربها الاسم فاما عن جمع الامعان
استوك منها الاصل والرفع الا ترى ان الجملة انما اعتبرت لان الاسم اذا قامت به الجملة صار اجزائيا فيكون

في هذا القسم مراعاة للنسب الاسماء المخصصة قال المصنف في امالي الكافية التي قد يكون عن وضعه فيلحق
 البوامر فيصير نصيحا مثلك ان الله بدأ الخلق الفصح بل لا يكاد يبع ابد او قال الله تعالى كما بدأكم فخلق
 وقال كيف بدأ الخلق ثم قال اولم يرد كيف سدى الله الخلق فجاء راعيا نصيحا لما حسنت من النسب بعين
 ونحو قوله بعد ذلك ما نحن بصدده من قوله سلاسل واعلا لا وبانه وروي ان بعض الشعراء قال كان الله
 اكتب ما حاد ان الورك قد حاد و معنى بضم الزا في باحار فقال باسئدي يا حار معنى بكي الزا افصح واكثر
 فقال اكتب ما حاد ان الورك قد حاد وا قال كما بت بطراي اللغز المصنعة الفاسية وهذا انظر الى تناسب
 القطة الثاني من التناسب في رؤس الآي والفواصل كقوله اول فانه راس آية رؤس الآي
 في اخرها في الوقف بالالف لمن صرعه لو فظ عليه بالالف مناسب رؤس الآي قال المصنف في شرح
 المنظومة ما معناه ان قوافل الثاني اغايج رؤس اوله صرعه اوله صرعه لا فتمام منون اليه يكون صرعه
 مناسب الكلمات ويكون من القسم الاول وانما هي آخر الآية راعيا لان لم يرد من الادب شيئا من الاية وهو قريب
 من راس الآية الاخرى فمعناه راس الآية وقد يقال ان الراس يطلق كثيرا ويراد به الطرف مع قطع النظر
 عن الاستدلال والابتناء كما يقال احد راسي الجبل مثل كذا او الاخر كذا افلك كذا من ذلك يقال انتهى
 فوسم الى راس الممدات وقال بعضهم حرف مثل ذلك اي ما صرف للنسب لكونه الاصل وفيه اشارة الى
 نحو لا يورث من صرعه باطل لا منشاخ جوان مثل قوله جلا ابراهيم واحمد في السعة اجماعا منهم ثبتت
 ان الوجه ما ذكرناه من تعدد النسب انزل لعامل ان يقول حكمه بالانصراف للضرورة او التناسب منسلا
 لبطايف التوفيق لوجود العلين فما حكم بانصراف الضرورة او التناسب ولا يكون التوفيق مانعا ولان
 انه عن مصروف لوجود العلين فيه لكن لم يترتب حكم عليه لمنع التناسب والضرورة ذلك كما قاله المصنف
 في رجلت ام امرأة لكان صلاسا مستغما ولا يبطل التوفيق وما يقوم مقامها الجمع والاعايش
 اراد بالي الثاني المضرورة والمدة وانما قام الجمع مقام علين لان هذا الجمع هو الجمع الذي على صيغة
 منتهى الجمع ومعنى كونه على صيغة منتهى الجمع ان كل ما جمع مرة جمع تكسيرا على نحو ان كان على هذه الصيغة فانه
 لا يجمع وان جمع مرة فانه على صيغة منتهى جمع الجمع واذا حاد بعد ما عن المؤد فقول كونه على صيغة منتهى الجمع
 من ذلك جمع ثبات وانما قام كل واحدة من التي المانث مقام علين للضرورة والام لوزوما لا ينفك عن حال الا
 يرى انها لا عذرات في جمع التكسير نحو سكرى وسكارى والية النقيض ولا في النسبة بخلاف التاء نحو جفنة و
 جنان فقول لوزومها من قول تابت ثاب العول العول معناه ان يمد من صيغة الى صيغة اخرى
 وذلك على ما مر من معنى وقد روي قاله المصنف ان يمد من صيغة الى صيغة على معنى بخلاف قوله
 من قوله لوزومها يكون فيه والاخر ان يكون من صيغة الى صيغة على معنى بالخطا اليه في نفسه وانما صير اليه لضرورة كونه وقع غير
 مصروف فاما المصنف في شرح المنظومة واعني بالصيغة ما ثبت معرفة صرف اوله بصرف وصفي بالقدري ما يبين

في هذا القسم مراعاة للنسب الاسماء المخصصة قال المصنف في امالي الكافية التي قد يكون عن وضعه فيلحق
 البوامر فيصير نصيحا مثلك ان الله بدأ الخلق الفصح بل لا يكاد يبع ابد او قال الله تعالى كما بدأكم فخلق
 وقال كيف بدأ الخلق ثم قال اولم يرد كيف سدى الله الخلق فجاء راعيا نصيحا لما حسنت من النسب بعين
 ونحو قوله بعد ذلك ما نحن بصدده من قوله سلاسل واعلا لا وبانه وروي ان بعض الشعراء قال كان الله
 اكتب ما حاد ان الورك قد حاد و معنى بضم الزا في باحار فقال باسئدي يا حار معنى بكي الزا افصح واكثر
 فقال اكتب ما حاد ان الورك قد حاد وا قال كما بت بطراي اللغز المصنعة الفاسية وهذا انظر الى تناسب
 القطة الثاني من التناسب في رؤس الآي والفواصل كقوله اول فانه راس آية رؤس الآي
 في اخرها في الوقف بالالف لمن صرعه لو فظ عليه بالالف مناسب رؤس الآي قال المصنف في شرح
 المنظومة ما معناه ان قوافل الثاني اغايج رؤس اوله صرعه اوله صرعه لا فتمام منون اليه يكون صرعه
 مناسب الكلمات ويكون من القسم الاول وانما هي آخر الآية راعيا لان لم يرد من الادب شيئا من الاية وهو قريب
 من راس الآية الاخرى فمعناه راس الآية وقد يقال ان الراس يطلق كثيرا ويراد به الطرف مع قطع النظر
 عن الاستدلال والابتناء كما يقال احد راسي الجبل مثل كذا او الاخر كذا افلك كذا من ذلك يقال انتهى
 فوسم الى راس الممدات وقال بعضهم حرف مثل ذلك اي ما صرف للنسب لكونه الاصل وفيه اشارة الى
 نحو لا يورث من صرعه باطل لا منشاخ جوان مثل قوله جلا ابراهيم واحمد في السعة اجماعا منهم ثبتت
 ان الوجه ما ذكرناه من تعدد النسب انزل لعامل ان يقول حكمه بالانصراف للضرورة او التناسب منسلا
 لبطايف التوفيق لوجود العلين فما حكم بانصراف الضرورة او التناسب ولا يكون التوفيق مانعا ولان
 انه عن مصروف لوجود العلين فيه لكن لم يترتب حكم عليه لمنع التناسب والضرورة ذلك كما قاله المصنف
 في رجلت ام امرأة لكان صلاسا مستغما ولا يبطل التوفيق وما يقوم مقامها الجمع والاعايش
 اراد بالي الثاني المضرورة والمدة وانما قام الجمع مقام علين لان هذا الجمع هو الجمع الذي على صيغة
 منتهى الجمع ومعنى كونه على صيغة منتهى الجمع ان كل ما جمع مرة جمع تكسيرا على نحو ان كان على هذه الصيغة فانه
 لا يجمع وان جمع مرة فانه على صيغة منتهى جمع الجمع واذا حاد بعد ما عن المؤد فقول كونه على صيغة منتهى الجمع
 من ذلك جمع ثبات وانما قام كل واحدة من التي المانث مقام علين للضرورة والام لوزوما لا ينفك عن حال الا
 يرى انها لا عذرات في جمع التكسير نحو سكرى وسكارى والية النقيض ولا في النسبة بخلاف التاء نحو جفنة و
 جنان فقول لوزومها من قول تابت ثاب العول العول معناه ان يمد من صيغة الى صيغة اخرى
 وذلك على ما مر من معنى وقد روي قاله المصنف ان يمد من صيغة الى صيغة على معنى بخلاف قوله
 من قوله لوزومها يكون فيه والاخر ان يكون من صيغة الى صيغة على معنى بالخطا اليه في نفسه وانما صير اليه لضرورة كونه وقع غير
 مصروف فاما المصنف في شرح المنظومة واعني بالصيغة ما ثبت معرفة صرف اوله بصرف وصفي بالقدري ما يبين

ثم بعد ذلك في سنة ١٢٠٠
 سنة ١٢٠١ سنة ١٢٠٢
 سنة ١٢٠٣ سنة ١٢٠٤
 سنة ١٢٠٥ سنة ١٢٠٦
 سنة ١٢٠٧ سنة ١٢٠٨
 سنة ١٢٠٩ سنة ١٢١٠
 سنة ١٢١١ سنة ١٢١٢
 سنة ١٢١٣ سنة ١٢١٤
 سنة ١٢١٥ سنة ١٢١٦
 سنة ١٢١٧ سنة ١٢١٨
 سنة ١٢١٩ سنة ١٢٢٠

[illegible]

[The page contains faint, illegible markings or bleed-through from the reverse side.]

للعدل في ثلاث جهات الصفة ووزن الفعل ولما حكم بكون آخر معدولا ناقصا بعد انقوله العدل و
 وزن الفعل متساو ان اصل ايضا قليله الذي ذكرنا هذا بناء على اجتماعهما في آخر الكلام الا ان يقال
 مراده ان وزن الفعل والعدل المتساويان فيستقيم الكلام ويندفع الشك في من قال المصنف في
 شرح المنظومه ان معدول من الآخر وعن معناه الاصلي في التأخر الوجودي حتى صار المعدول ثانيا متقدما
 كان في الوجود او متاخره كما اجمع عليه ومن لم يقولوا بحدادى الاخرى لانه لا يتعين بيان التأخر
 الوجودي ومنهم من وضع جمادى الثانية للدلالة على ذلك لم يزلوا في وجه ان يقولوا بحدادى الاخرى كقولوا
 في الآخر بحدادى لم يقولوا بحدادى الآخر فقد ثبت ما ذكرناه من العدل من اللفظ والمعنى معا واعرض
 الامام عن الدين المحدثي عليه السلام لو كان قبل العدل للتأخر الوجودي لكان جمادى الاخرى كذلك
 لانه ليس معدولا في بين الامام فلا وجه لغير جمادى الاخرى في قول من يصرح بالواقع في شرح المنظومه بان
 على الآخر المعروف بالامام وادخلت هذا الى ما قد ساء في ذلك من عدم ورود هذا الاعراض ايضا
 بل انه ان المعنى الاصلي الذي وضع له الآخر على التحقيق هو التأخر الوجودي ومعناه العارض في المذكور
 ثانيا المصنف اعتبر العدل عن المعنى الاصلي لا العارض في بفتح الاعراض بعد انقوله العدل و
 في شرح المنظومه لانه لا يتعين بيان التأخر الوجودي في ان الآخر المعروف بالامام لما كان له معنيان
 اصلي وعارض في هذا الجمل لا يتعين في التأخر الوجودي الذي هو العارض من وضع جمادى
 الثانية وما اجمع فمعنى العدل فيه ان جمادى جمعها جمادى وجمادى بفتح الجيم وجمادى بفتح الجيم افضل
 ان يجمع على فعل يكون العين لما قبل فيه جمع بفتح العين فيكون معدولا عن جمع يكون العين عارض من
 الوجودي الا ان يجمع على ذلك وقاله قياس فعلا افضل من الالوان والعيوب المنع جمع مذكور بالاول والثاني
 ان يجمع على فعل ويا جمع مذكور بالاول والثاني ليس قياسه ان يجمع على فعل وقد جمع مذكور بالاول والثاني
 فلا يكون في باب فعلا في فعل المذكور وادخلت ان من غير باب لم يكن جمع معدولا عن جمع اذ لم يثبت
 العدل اى عدله عن جمع يكون العين الا ان يجمع على من باب جمادى اخرى وقد بطل كونه من باب جمادى اخرى
 وادخلوا على ان لا يكون ان يقال انه معدول عن جمادى لان فعلا الذي ليس بصفة قياسه ان يجمع
 على فعلا وقيل فيه فعل هو عدل محقق واعرض عن ابن المالك على ان يجمع على ان يجمع فعلا على فعلا
 اذا كان اجماعا وليس جمعا كذلك لان لم يجمعوا على بالاول والثاني فقياس بوجه الا لا في التأخر
 واعرض الامام عن الدين المحدثي على ابن المالك وقاله ذلك في الصفة فانما الامم فلا ربط بين بوجه
 ومذكور فانما لا يجمع على بالاول والثاني وجمع بفتح بالالف والثاني قال المصنف في امالي المتاخر المتاخر اجمع
 واخوه وجمع واخوه مشكل ما منع من قوله لانه لا يتصل في جمع العدل والصفة فالعدل سلم والصفة غير مستقيم
 لانها من باب التوكيد وبها بان متعارفات يمتنع كل واحد منهما مما صيغته فلا يستقيم ان يكون احدهما

فاما الآخر واذ بطل ان يكون صفة فالعدل وحده لا يستقيم وان قيل العدل والتعريف والتعريف المقترن
 في منع الصرف هو العلمية وهذه ليست باعلام فلم يقع كون العلمية علم فيها والكلام في الجمع فيما يقع في
 وزن الفعل من صفة او تعريف كالكلام في جمع جمادى لانه العلم في العدل والصفة او التعريف ولا شك في اشتغال ذلك
 والجواب ان يقال اجمع العرب على منع صرف البابين ولا بد من ملين وسبب اجمع وزن الفعل تحقيق يحتاج الى علم
 اخرى وسبب جمع العدل الحقيقي تحقيق يحتاج الى علم اخرى فيجب تقديرها وان كان على بعد وجوب التقدير
 في اسماة ونحوه وان كان على بعد في ان يقال ما المقدور فيمكن ان يقال الصفة باعتبار اصل المعنى لا باعتبار
 الخاصية التي صيرت توكيدا او يمكن ان يقال التعريف ومنع ان يكون العلمية مشتملة على التعريف ويمكن
 ان يقال في اعلام باعتبار معانيها الكلية كباب اسماة وان كان بعيدا ولا ينبغي استناده في صانع كونه علميا
 فقد ثبت في الابدال وعطف البيان استواء الاعلام فواجب الا انه يستبعد من حيث كان لا يستعمل الا
 تابعا ولا شك في استبعادها الا انه اعتقد لما لزم من وجوب تقدير علم اخرى معي التي يجمع فيها يمكن تقدير
 ولم يتعين ما يمكن تقديره لتعدد القدرات بخلاف باب اسماة فانه لم يكن علم الا العلمية لذلك بعثت
 ويجوز ان يقال ان هذه الالفاظ في اصلها صفات فكانت كاسود وادهم باعتبار الصفة الاسمية فلما اضممت
 الى العدل وجمع الصفات الا انه ليس بمحقق كونه صفة في الاصل كاسود اذ لا يقال سودت بوجه اجمع و
 لا بأس بجمعها بخلاف اسود وادهم فانه قد ثبت استواءها صفات حقيقة الا انه اعترض هذا التقدير
 بوجوب تقدير علمه وكانت اولى مدعى الصفة الحقيقية لعلنا بانتمائها ومن كون التعريف معتبرا وان
 لم يكن علمية من حيث لم يثبت ذلك ومن حيث مخرج المحققين باسرها العلمية وادخلوا في دعوى العلمية
 فيها لكونها خارجة عن قياس العلم والاستعمال اما المعنى فليس بها على النقيض وبشره وانما الاستعمال فلهذا
 التسمية وكان هذا القول في جمع بين الاقوال وبطل حجب الامكان فان فيه اثبات الصفة في الاصل فهو موافق
 لمن ادعى الوصفية وفيه اثبات ان التعريف شرط في العلمية وفيه اثبات انها متعارفات عند حصول الموافقة
 حجب الامكان باعتبار الاقوال وبطل السلة وقاله في شرح المنظومه فذلك يتألى جمع صفة الميم وعن معناه اصلي
 في الصفة الى جعل توكيد الثبوت في المقدور وجودا او حكما عن المعنى وبذلك على ان في الاصل صفة تسمى بالحرف
 بجمية جمعها اى سامة لا عا حة فيها بفتح بقره هل تحس منها من جمادى الى مقطوعة الاذن ثبتت
 ما ذكرناه من المعدول من اللفظ والمعنى حقيق او تقدير الكسر انما جعل هذا ربا
 التقدير لانه ليس له قياس يستدل به على عدله ولولم يمنع التعريف من عدم حكمه بعد ذلك ولكنهم لما منعوه
 العرف وقد علم انه لا يمنع الا علميتين ولم يكن فيه ظاهرا الا العلمية حكم تقدير العدل لا مكانه الى وانما قد
 هذا السبب المحفوس الذي هو العدل ولم يندرج تحت آخر غير لامكان هذا السبب في حق غيره وهو
 ظاهر وانما قد رتب آخر لانه لم يندرج تحت قاعدة مطلوبة من كلامهم وهو منع العرف صلا والصفة

في قوله العدل
 في قوله العدل
 في قوله العدل

فهذا الى لزوم حرم الفاعل هو الوجه الذي اوجب القدر بهذا الى المذكور من منع العزب من ذلك ومن
 العلم بان لا يصح الادعاء من ان لا يمكن فيه ظاهر الا العلية ومن لزوم حرم الفاعل هو الوجه الذي
 اوجب القدر وذلك اي لما ذكرنا من ان الامور المذكورة اوجب القدر لم يقدّر عدل في مثل اذ علم الانتفاع
 مع العزب من ذلك كما ورد في كلامهم من غير فاقالت المصنف في شرح المنظومة بعد العزب بالعدل القدر
 نحو حرم حرم في كلامهم غير مصرح وليس في علم نظامه عن العلية فوجب تقديره على اخرى وما يمكن
 تقديره من العلم سوى العدل فوجب تقديره اذ صار الامر مترددا بين حرم قاعدة معلومة وهو منع
 العزب من العلية وبين تقدير العدل على استبعاد فوجب تقدير المستبعد لما ذكرناه فقد ركا بهم
 ضد التخصيص بما مر من عدلوا الى غير وعدوا الى المعنى من اسم الجنس الى العلية قوله وباب نظام في فهم
 انما جعل هذا من باب القدر لان فيما يعرفون هذا الباب اي بالسبب في آخره رأ من فقال الى في علم من
 حرمه ومنع العزب واهل الجاهل يثبت فقال الى في علم من حرمه مطلقا سواء كان في آخره اذ لم لا
 ولا علم لبيان الا تشبههم بنزاه عدلا وذكروا الاكبر من في فهم واهل الجاهل بين ما آخره رأ من حرمه
 فينبغي اذ كان الاكبر من في فهم على بناء حصر وجب الحكم بالعدل في الباب تقديره اذ لا قياس ولا دليل
 في نفسه يقتضي كونه معدولا عند من منعه العزب ومنه يؤتمم الا ما ذكر من الحكم اي حكم في فهم بناء حصر
 فانهم لما بنوا حصر وجب تقدير العدل فيه واذا اوجب تقدير العدل فيه وجب تقديره في غيره لا افراد
 الباب ولم يقدّر آخره وان يقال وجب الحكم بالعدل في الباب تقديره اذ لا قياس يقتضي ان يكون معدولا
 الا اذا ذكر من حكم اهل الجاهل بينا نظام فانه عند اهل الجاهل مبنى وعلم بناء تشبههم بنزاه عدلا وذكروا
 فوجب تقدير العدل بين عند اهل الجاهل لما حكوا بينا نظام فذلك وجب تقدير العدل فيه عند فهم ايضا يعلم
 ان نظام التي هي سبب في الجاهل هي بينهما معرفة في فهم وان كان في الثاني والعلم لانه لو لم يقدّر العدل
 لا فهم ان ما بناء اهل الجاهل من ما العزب فهم تقدير العدل فيه لذلك والظاهر ان القدر الاول
 استدلالا على ما في شرح الكافية اذ لو كان مراده ما ينزاه من القدر الثاني للزم قوله ولو اقول الجاهل
 في حصره اذ اذ القدر الثاني مع برونه فاعلم ذلك الوصف الا وصف ما دل على
 ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره شرط الوصفية ان يكون الاسم حرم في الاصل للوقوع في العلية
 ورواها الوصفية عنه لم يقتض لان العار من لا اعتداده بدليل صحة اسم وائس واعتلال في هذا
 اي ما ذكرنا من انه لو قدر الى آخره معنى قوله فلا يقتضي العلية ويحقق اي ويحقق ما ذكرنا من ان العلية
 في الاستدلال لا يقتضي منهم صرف اسود وازرق وان خرجت عن الوصفية بالعلية لان يقتضي منهم
 صرف هذه الالفاظ انما يحق ما ذكرنا لانه هذه الالفاظ اصل ومنها الوصفية بدليل استنادها باها صفات
 وصارت اعم بالعلية ولما انهم منوها العزب منهم من ينادى قطع على ان العلية لا سبب لا يقتضي ولو قدر

استعمال اسم صفة وليس في الاصل صفة لم يقتضي الوصفية بدليل من فهم مودت بنسبة اربع فان اوجها
 صفة للصفة وهو على انه الفعل لكن وصفية ليست في الاصل لانها من افعال الاعداد وهي اي واجها الاعداد
 لغز الوصفية في الاصل والمقال انهم صرفوا ارجا مودت بنسبة اربع بدل على ان الوصفية العارضة عن معنى
 فان يسئل قال المصنف الوصف شرط ان يكون في الاصل فليعلم ان يقتضي بانقضاء وليس كذلك فالمراد منه
 قلت اجاب عنه الامام ان الدين الحديث في شرح الكافية فان قال شرط ما يستلزم فهم في اسم على غير وجه
 السببية اي لا يكون مبنيا ولا جزء اسمه فان اقتضى وجود الامر المشروط بانقضاء فهو شرط لوجوده وان اقتضى حكمه
 بانقضاء فهو شرط لسببته وان اقتضى حكمه بانقضاء فهو شرط لحكمه فالاول كالحكم العلم فانه يقتضي بانقضاء
 والثاني كالتقدير على التسليم للبيع فان البيع سبب وحكم الملك وحكمة الانتفاع وبانقضاء القدرة التسليم منع
 الانتفاع والثالث كالتقدير للصلة فان الصلة سبب وحكم الثواب وحكمة التوجه لله تعالى وانتفاع
 الظهارة يستلزم تخفى امره تعالى الحق في عدم الثواب مع بقا التوجه ففما نحن فيه الوصف سبب وترك
 دخول النون للتحقيق فالوصف السبب وترك النون حكم والتحقيق حكم فكونه في الاصل وان لم يكن
 شرط الوجود اذ لا يقتضي بانقضاء ولا سببته اذ لا يقتضي مطلوبية الوصف بانقضاء لكنه شرط لحكمه اذ
 هو من الوصف يستلزم ان لا يلتفت اليه ويجعل كالحكم فيقتضي الاسم على اصله ولا يمنع منه النون وهو
 يقتضي الحكم الذي هو ترك النون ولا تفعل من هذا لسان الاسباب وانا اقول هذا اصطلاح
 اصحاب اصول الفقه ويمكن ان يكون الشرط في اصطلاح النجاة بحث يقتضي بانقضاء الاعتبار فيكون
 شرط في الاعتبار كما يلزم من كلام المصنف في شرح الكافية حيث قال ولو قد واستأثر اسم
 وليس في الاصل صفة لم يقتضي الوصفية واذا كان شرط في الاعتبار يقتضي بانقضاء الاعتبار فيحقق لاضرف
 يقتضي حكم غير المصروف فان يسئل مودت اربع ليقول الثاني نحو جواب اربع قلت اجاب عنه المصنف في فهم
 المنظومة بما معناه ما ذكره الامام ذكر الدين الحديث وهو ان تارة اربعة ليست بالثاء التي هي ان لا يترك
 الفعل وهي التي للتأنيث فيعمل شيئا ما دخله للتأنيث بالفعل اذ تارة اربعة للذكر مكانه جزء الكثرة
 كما هو مقتضى اسم فرب ففعل هو التأنيث فيه وانما ضعف من افق واجزك واجل لانه لم يتحقق فيه وصفية
 اصلية اذ لم توجد مستقلة الالة الاشياء المذكورة فلا يكون مثل احمر وحمر فانه يطلق على كل ما انصف
 بالحمر ولا يطلق بالعدل على كل ما انصف بالعدل وليس فيه الا وزن الفعل فضعف من الصرف لذلك اي لما
 ذكرنا من انه لم يتحقق فيه وصفية اصلية وانما ضعف الصرف لما رواه عن قوة الاشتقاق في اجزائه لانه من
 الجدل والعدل القوة والاجزك الضعف وهو من الطيور القوية واخيل من الخيلان وهو ليطا وفي خيلان
 واما ان في فلان مادة لا لا تركيب من اقع ولا من عفا ولكنهم توهموا معنى الجئت فيه فليعلم ان في ذلك
 في الاصل يحرم الصفات وهذا معنى كلام سيبويه

السائيت الذي يدل على اشتراط العلية

في الثاني والثالث من فروع مودت بامره قائمه ولو لم يكن العلميه شرط فيه لوجب منع الصفات لان
فيه التانيث والصفه وانما اشترطت العلميه لان التانيث في العلم ضروري لانه لا يكون مودت بغيره
وقائمه فيكون مودت بغيره من الامم ومثبت ومعنى الامم على حاله قال المصنف في شرح المنطق معنى التانيث وهو
انك تقول قائم لذات التي قام بها القيام كقول قائم لذات التي قام بها القيام ايضا صار التانيث
والتقوى والمعنى بحاله فاذ اشترطت العلميه لم يمت فلم يمتك عن الامم فامتد بها عند لزومها ولم يمتد بها
عند غير اي غير لزومها لانها اذا لم يكن لادامه صارت كانهما غير موجوده في الامم ولهذا ان يقول
ان ارادها المعنى في قوله والمعنى بحاله معنى المشتق فحيث هو موجود ذات متضمنه بالمشتق منه فهو مسلم
لكن التانيث لا يدخل عند اراده هذا المعنى وان اراد المعنى الذي يترسل التانيث عند اراده وعقد عند عدم لادامه
فلا يستلزم كون المعنى بحاله لان في احد ما المذكوره وفي الآخر الاوسم والمضوى كذلك اي شرط العلميه
والكلام في الساتر المضوى كالكلام في التانيث بالتاء وانما كان الكلام فيه كالكلام في الساتر
لانه يمكن اجراءه بعينه في المضوى بان يقال والمضوى على شرط العلميه في المضوى انك تقول مرت
بامره بغيره وان كان فيه تانيث مضوى وصفه كما ذكرنا في التاء معنى بان يقال في عامه ولو
لم يشترط العلميه لوجب منع الصفات في قولك بامره بغيره بغيره للمعنى وانما اشترطت العلميه لان التانيث
في غير غير لادامه الى آخر ما مر في الساتر بالتاء
ومعنى تانيث المضوى وانما قيدنا التانيث هنا بالمضوى لان اللغوي لا يشترط لعمته لانه متعمم التانيث
على كل حال فلا يصح ان يقتيد بعمه تانيث بحاله دون حال ولو سلم ان لعمه اللغوي شرط لكن هذا الشرط
لا يجري فيه بل هو محصور بالمضوى لان التانيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الاوسط والمضوى ان
اللفظ لا يشترط اصلا لعمته او لا يجوز فيه هذا الشرط لانه لا يشترط واما ما كان فلا يرجع هذا الشرط الى اللغوي
فلذلك خبرنا الساتر هنا بالمضوى هكذا ينبغي ان يبين هذا المثل من شرح الكافيه وقد اشبهه على الامم
الحق وكن الذين يمانه جعل التانيث اعني قوله لان التانيث بالتاء مع العلميه متعمم التانيث على كل حال
وقوله لان التانيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الاوسط فاعلها واحد او متركب كما ذكرنا ان الاول
تعلق كون اللفظ لا يشترط اصلا لعمته والثاني لتعلقه بعدم جريان هذا الشرط فيه وانما اشترط في
المضوى احد هذه الاشياء لانه اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط مثلا جرى على السنتهم حصفا ومنه صرفه
للتشكيل بخلاف ان جعل لعمه المصنوع من الفعل متباينه احد التبيين المتولين لم من الفعل مسرف
وجاز ان لا ينظر الى تلك الحفزه المتباينه لاحد الجيب اذ النقل ليس لازما لفظ الفعل اذ يجوز في شهادته
خلاصه فانما اذا تحرك الاوسط لم يحصل فيه تلك الحفزه المتباينه ولا بعد فيه فان النسبه الى جزئي جزئي
يعرف الالف لا غير كما الجباري جباري بخلاف جلي واعني من ابن ابياس على المصنف فان لا يلزم على الجلب

ان يحكي فزعمه فمعي ومولا يحكي فاول جوابه يعلم بما ياتي وكذلك اذا ادعى التانيث فان الحرف الرابع يقوم
بمقام التاء وكذلك اذا كانت مع الجمعه وان سكن وسطه ولا بعد فيه فانه وقع الالف بمقام التانيث والتانيث
رباعيا لا يعني لاقام نقل معناه مقام الحرف الخامس قال المصنف في شرح المنظومه الجمعه وان لم يكن علميه
مثله باقيا اذ لا خلاف ان وحاولوا صفوف وماده كره صاحب المنطق ومنه من مستقيم وانما غيره التزامهم
منع صرف نحو ما وجور فلن ان الجمعه فيه علمه فالتانيث فاقابل الشكوك الساتر الحفزه بقيت علقان لا مقابل
لها وليس مستقيم لان اجاعهم على حرف فوج ولو يدرك على ان الجمعه ليست علمه في مثله لغوات شرطها
بالزيادة على التانيث او بحركه الاوسط عند قوم واذا ثبت ذلك وجب ان يعتقد ان لزوم منع صرف مائه
وجود لغوي التانيث بصورة الجمعه ولا يلزم من كونها مقويه موجه استغلا لها جمل قال الامم المحقق كن الذين
للدنبي الامم ان الحرف الزائد على التانيث وحركه الاوسط مقويات التانيث وليسا جيبين والامم صرف
بغيره وحسن قوله في شرح الكافيه كانهما غير مقويه بعضهما بعضا كما يترجم بعضهم كون الجمعه حجابا مع الساتر في الساكن
الاوسط وانما بعضهم الى جوار الله وباقي الشرح واضح مما نقلناه من شرح المنظومه فثبت وجود صرفه اذ
لم يوجد فيه واحد من شروط التعمم ووجب منع صرفه متحقا لانه زائد على التانيث ومعنى اي الزيادة على التانيث
احد الشروط المتعين كل واحد منهما لا ينافي معنى وانما اعتبر كل واحد منهما لان الشرط على البدل اي احدهما
لا على التبيين فيكون احدهما وسق كذلك اي يمنع صرفه متحقا لانه وان لم يزد على التانيث وليس معجم فانه
متحرك الاوسط ولكي احد الشروط للمعرفه وجور معجم لانه مع الجمعه على ما ذكرناه من ان الجمعه مع الثلاثي
الساكن الاوسط وان لم يكن سببا في مقويه التانيث فيضم ما يثوره واذا تحتم تانيثه يمنع صرفه وجوده متحقا
فان يحكي به معنى فان يحكي بالموت المعنوي لان الكلام فيه فالعبره وانما اشترط في المعنوي
الزيادة اذ اعني به مذكور لان التانيث المعنوي قد قامت بتعميمه المذكور به فلم يبق الا اعتبار اللفظ
فاعتبر الزائد على التانيث لان الزائد فيه مشابهه تاء التانيث لانه حرف مشابهه فكان فيه تاء لفظيه ولم يبق
ما دون ذلك اي اعني من الجمعه وحركه الاوسط قائم اذ اعني مذكور وجوده وتاء التانيث والجمعه مع
شكوك الاوسط لا اعتبار له وكذا اذا اعني مذكور بغيره تاء التانيث والحركه ليست بمشابهه التاء لانها
ليست حرفا مثلها وانما اعتبرت لاقادتها التقليل لفظا لسقوى التانيث المعنوي بالتقليل اللفظي فليزال
التانيث المعنوي لم ينس وجب اعتبارها ومن هذا غلب عدم ورود اعتراض ابن ابياس على المصنف
فان المصنف لم يجعل حركه الاوسط بمثابة الحرف والذي يدرك على ذلك ان الحرف الرابع يقوم مقام
التاء وعدم مقام التانيث مقامها بعضه من قد ما بعد مع وعقوبه بعضه بقد اي التبيين ان الحرف
الزائد نائب التاء واذا كان الحرف الزائد تابعا للتاء فاعتبر الزائد منع صرفه على غير ذلك
تعميمه مذكور به ولم يبق في قدم اذ لا شيء فيه يقوم مقام التاء والمعنى قد زال اعتبارها كما تقدم من التانيث

المعروف باعتبار مدلوله قد فات بتسميه مدلوله
 ان يكون على سواه كان على تخفينا كاحد او جنسيا كاسامة لان تعريف المعارف انما يثبت كالمعارف
 واسماء الاشارة والوصولات فلا دخول لها في هذا الباب لان هذا الباب من المعارف واسماء معروفة بالاسماء
 او مضادة وتلك وان كانت معرفة مضادة لغير المعروف لانها بحسب مضمونها في قول او تدخل في حكم المعروف على
 قول على ما ينبغي في آخره عن المعروف واما ما كان لا يكون لها دخل في اسباب من المعروف قوله في الشرح وهذا انما
 يكون بصورة من فقه من حيث لا يدرك ان اجمع على ان لا يكون له تعريف بالانفاق والتاكيد المعروف
 تعريف يمكن ان يكون للعلمية بمعنى يكون على حسب اعتبارها ومعناه الكلي كباب اسامة كما نقلناه عن المصنف
 المصنف في باب احث العدل ويمكن ان يكون تعريفه بان يكون في نسبة الاضافة واخيرا المصنف في باب
 المعرفة والكلي من شرح الكلي ويمكن ان يكون تعريفه تعريف آخر مسمى بالعرف التوكيدي ولا يخفى انه على
 الوجهين الاولين لا يكون اصلا آخرى بآيا آخر عن المعارف الخمس بل يكون واحدا منها على الوجه الاخير
 يكون اصلا آخرى بآيا آخر عن الخمس المقدمة الثانية اذ جعل اصلا آخر يمكن ان لا يعتد به في منع العرف
 ويقال اجمع في تعريف الوصف ووزن الفعل وجمع للعول والوصف ويمكن ان يعتد به في منع العرف
 ويقال اجمع عن معروف للتعريف التوكيدي ووزن الفعل وجمع عن معروف للتعريف التوكيدي والعدل
 اذا تقرر هاتان المقدمات يقول هذا الى انحصار المعروف المعنى في منع العرف في العلمية انما يكون اذا
 لم يجعل تعريف باب التواضع بمعنى اجمع واكثر واسم وجمع ومعرفة فارتبها اصلا آخرى بآيا آخر عن المعارف
 الخمس او ان جعل اصلا لكن لا يعتد به في منع العرف وانحصار المعروف في العلمية على حد من التعديرون اجمع
 واما اذا جعل اصلا آخر واعتد به في منع العرف فلا ينعى المعروف في العلمية بل ينضم الى العلمية تعريف التوكيد
 فيجب ان يقال التعريف المانع من العرف العلمية او تعريف التوكيد
 في العلم ان يقال التعريف المانع من العرف العلمية او تعريف التوكيد
 ان يكون ح العلمية في كلام الجمع حتى لو كانت لام الجمع ليس يعلم ثم جعل على كلام العرب لم يعتد به بديل
 انك اذا سميت بديع مع فقه مع كونه الجمع المكن العلمية في وضع الجمع وانما كان كذلك لانه اذا كان
 اسم جنس كان قابلا لدخول لام التعريف والاضافة فصنعق امر الجمع فيه لوقوله في كلام العرب مما ذكر
 بخلاف ما اذا كان علمية في الجمع وقال في شرح المنفصل اكثر النحويين بشرط في اعتبار الجمع الزائدة على
 الثلثة وهو لا يجوز في نوح ووط لا العرف والاكثر على انه لا اعتداد بحرك الاوسط وبعضهم يعتبره وهو
 الضمير ويدل عليه اعتبار سفي واعرف من الاكثر فاعدا الدليل بان التانيث اقوى من الجمع لانه يؤيد
 مع علمه بمقدرة ولان لعلامة محضرة غالبا يلزم من اعتبار حركة الاوسط مع التانيث الذي هو اقوى لثبات
 ح الجمع التي هي اضعف واجاب عنه المصنف في شرح المنفصل بما مضاه ان قوة التانيث مضاه مع تحرك الاوسط

معه ان

معنى انما مانع من العلمية نفس التانيث لا في قوة اذ لا حاجة اليها بدليل ان العدل المقدر اضعف العلم
 لانه امر قد يرى يتوقف على من الضرف ولذلك جاء مماثلة معروف واذا التفتت على نحو وبابته من اعتبار
 في الجمع اولى فان حصل يلزم من هذا الجواب وجوب اعتبار الجمع في نوح ونحوه مما يمكن اوسط لانه اعتبار
 في نحو هذا والقاب ان قوة التانيث مضاه قلت اجاب عنه المصنف في شرح المنفصل بما مضاه ان قوة التانيث
 انما ثبتت المضاه مع تحرك الاوسط ولا يلزم من الضاه قوة مع تحرك الاوسط لعدم الاحتياج اليها لتحركة الضاه
 في هذه وهو على غاية القوة لسكون الاوسط الذي بعده من شبه الفعل قوله في الشرح واما تحرك الاوسط او الزيادة
 على الثلثة فلما في مخالفتها يعني به لولم يفتق احد من الاعراب يكون على ملته احرف ساكنة الاوسط يكون
 في نهاية الحقة وهذه الحقة ما ملته على اقوى من الجمع ومعنى التانيث لما علمت ان التانيث اقوى من الجمع
 فاعدا كونه فلهذا كذا اي قلنا بطريق السات الذي هو اقوى قابلية الاضعف وهو الجمع فلم يكن للجمع مع القوة
 اثر في الجمع هذا الجمع هو احد ما يقوم مقام علمية وسبب قيامه مقام علمية ان جميعه من جموع
 فكانت جمع من غير انما تحذف في نحو الكلب فانه جمع الكلب واكلت جمع كلب وكل واحد من الجموع سبب يكون
 به شيان ظاهرا او بعدد او نحو فاضل وشبهه وقام هذا مقام علمية وان لم يكن فيه جمان لانه على تلك الصيغة
 فاجرى مجرا في قيامه مقام علمية وهذا اولى من قول الاكثرين انما قام مقام علمية لانه جمع لا نظير له في الآحاد
 فان ذلك متفق من باقلس وباب وهو اكثر من ان يحصى فافعل جمع لا نظير له في الآحاد فكان جديا بان منع من
 العرف واجاب بعضهم من ذلك بان قد جاء افضل في الواحد ثمة التانيث كالجمة في لغة رديه ومعنى ح من
 العمل وما التانيث لا يعتد بها لانه زائدة على البنية فمدح بجي افضل في الواحد وهذا الجواب فاسد لانه
 اول لغة رديه وثانها نادر والثالث لا اعتداد به كما في سوا ذلك البناء القابل لجموع بمعنى من في منع
 الجمع على انه لا نظير له في الآحاد وقال بهذا البناء واجاب عن اقلس بوجه اوله لا يعتد به في الآحاد
 اذا اورد عليه سوا من وجه الايراد هو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يكون مساح مفرقا لان له نظير في الآحاد
 وهو سوا من وجه الايراد هو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يكون مساح مفرقا لان له نظير في الآحاد
 للذات فلهذا لم يحن لا يعتد بابل للقدرو وثالث ان ما السات في مثل ذلك الحكم اللغوي قد اعتد بها
 من بيت الاعتداد ثمة التانيث في مثل ذلك بثمة اوجه الاول واشار اليه بقوله في مرفق فواز لانه مثل
 كراهيه وطواحيه وبابه وليس ينافي فلهذا هذا الباب الذي يقول به من ان المعنى جمع لا نظير له في الآحاد
 الاشارة التانيث لانه بسبب ثمة التانيث التي فيه كان في الآحاد ونظر وطواحيه وكراهيه فاضرف الوجه
 الثاني واشار اليه بقوله والافتقار ورد فقره ان ثمة التانيث معتد بها لانه لولم يعتد بها لزيادة البنية
 لما اعتد بها في طواحيه وكراهيه يكون كراهيه وطواحيه لانه لثمة فلهذا هذا الباب الذي قال به المعنى الجمع الذي لا
 نظير له في الآحاد مثل مغامل ومغامل يكون واحد وزيمنه ومغامل نظريا الآحاد وهو طواحيه وكراهيه

والكلام في باب نوح
 في باب التانيث

لما بعد الكسر وهذا الاستدلال حقيق من حيث انه جازي على النظرية من الحروف وبعد في الابدال
والمراد من ان اصله ولكن بقدر النظرية الاعلالت قبل النظرية من الحروف من منهن ذلك اما في كون
منه فان من حيث ان النظرية الاعلالت نظرية محقق الصيغة والنظرية من الحروف نظرية فيما بين الاعراب
والاعراب نوع مما يجمع نوع المزج والنظر فيما هو الاصل مقدم على النظرية نوع نوعه فادخل اول الحروف
التي لا تتألف الساكنين وتويزت الحروف ثم نظر الى ما بين الحروف فلم يجد ذلك الوزن في الامم مضمونا
على حاله وقوى ما ذكره المبرور من تقدم الاعلالت على نسخ الحروف بما يقابل في القصة في مرتب بحوار
ولو كان الامم ما ذكره الا لا يجب ان يقال ان حروف جوارى على ما يورث القصة الردية والاوية ان ينظر في استبدال
الحروف المحذوف بالاعلالت في حكم الوجود في الامور الاعرابية باتفاق بدليل قولك هذا فاقض ومررت
بقاض ولو كان في حكم التقدم لوجب ان يقول هذا فاقض جميع الضاد ولولا تقدير وجودها ما وجب كسر
الضاد في حال الرفع فالواجب كسر الضاد كونهما في حكم الوجود واذا كانت في حكم الوجود باعتبار امر اخر
وجب ان يكون في حكم الوجود باعتبار امر لفظي مثله لعل اخر وهو ان يقال الدليل على ان المحذوف
بالاعلالت في حكم الوجود بالنظر الى من الحروف باعتبار الصيغة الجارية ان باب اعلى واحد في اصله
اعلى واحد في الاعلالت قبل النظرية من الحروف معتمدا على ان يفتح ما قبلها فاعلم ان ما كان
في حذف الالف حتى اعلا متونا ووزن اعلى اعلى واعلى ليس بافضل من الالف لان الالف المحذوف في حكم
الوجود لما منع من الحروف ولوجب ان مني متونا على حاله ولما وجب اعتبار المحذوف بالاعلالت في الصيغة
المماثلة الحروف في اعلى وجب ذلك في جوارى اذا لا يوفق بينهما هذا كونه في الاعلى ويحل منه المتن والشرح واغرض
الامم ركن الدرس المديني على الدليل الثاني من الذي شرح الكافية من وجوه الاول انه مبنى على انه من الحروف
والثاني ان مجرد كون الامم لا يخرج الكلمة عن وزن الفعل انزل الالف من الاول منقوع بان قول المصنف
في الشرح والمنازع منه وزن الفعل متعلق باول الدليل لا يقولوا اصل الحروف في قوله واصل الحروف في
مؤنه بعد ترك كلامه والثاني انما تنفق على من الحروف في مثل قولك زيد اشق واخرى والمنازع منه وزن الفعل
والصنع ووزن الفعل انما يكون باعتبار الصيغة التي هي الفعل واصل الحروف في قوله واصل الحروف في
ما مره في الاعلى والاعراب الثاني من واد ايضا لان المصنف يقول لو كان الاعلالت في الحروف محذوفه
اللام بوزن اعلى محلا بالان في قوله لا يقول لو كان الاعلالت في الحروف ثابته اللام ساكنة والمنازع انك اذا تأملت
بما نقلناه من الاعلى جازيت لعدم ورود حذرين الاعرابين فان قال قائل ان الحروف مثل اصل وعرف
بعد الاعلالت بثبوت الالف ربا جوارى بثبوت الباء حتى يحكم منقوعه من فاسد مزجتها ان يثبتها انما كان
في الحروف انما كان بسبب الحكم بانها فانه لو صرف لالت الالف كما في جوارى فان جوارى لو اعلت وحكم بعدم صرفه
لبقيت الباء بعد اي بعد الحكم بعدم صرفه ثابته لا وجه لحذفها وانما حذفت بقدر الاصل في قوله اي

عند القائل يعرف جوارى فلهذا اوجب عنده من عدم بقاء الصيغة بعد المحذوف بالاعلالت على صيغة الجوارى
لفظا ان يعرف جوارى ويعلم من جوارى في الحروف وان لم يعرف بانها فان بسبب قاطع الثبوت
على مزج بيبوت قبل هو ثبوت عموم فالوا من الباء المحذوفه والاوية ان يقال من اعلالت الباء بالشكون
لان حذف الباء انما كان بسبب وجود الثبوت فكيف يصح ان يكون موضعها ولم يحذف الا بعد وجودها
وانما يكون التي موضعها التي بعد ثبوت حذف الباء في ان يقال ان حذف الباء لاجل التوسيل يكون
المؤمن موضعها لان حذفها يكون كالمنا في الباء والعوض من التي يجب ان يكون مقابلا للتي الاسما في له
واذا كان كذلك فوجب ان يقال ان عوضا عن الاعلالت لان الاعلالت ثابت قبل في الثبوت بانه ان صار
محذوف الحروف حقيقا والام لا بد له من الحروف والفعل ليعني الحروف على بالثبوت لذلك فلما جاء الثبوت بعد
ثبوت الاعلالت اجتمع ساكنان محذوف الباء والساكنين والساكنين وانما ان يقول هذا في حال الرفع سلم
واما في حال الجز فمضوع بناء على انه بعد الاعلالت لما حكم من الحروف ومعد في ثبوت الحروف ينبغي ان يعود
الباء متوقفا لثبوت القصة وقيلام موجهها ولو سلم انه يعود ساكن لكن ينبغي ان يفتح لما ذكرنا فلا يحتاج
الى ثبوت الحروف ولو سلم الاحتياج فلا التمسك الساكنين اصلا فان قيل لا شك ان اصل اخرى الحروف ثم
قيل الباء الفاء وحذف الثبوت ثم حذف ثبوت الحروف ورجع الالف ساكن لان الاصل في الاسماء الحروف
ثم الاعلالت ثم اعتبار من الحروف لهذا عوضا عن الاعلالت الثبوت كما في جوارى اجيب بان الالف رابطة
على ما في الباء صار ذلك الزا ان عوضا عن الحروف ملاحاجة الى عوض آخر لمحصل العمل به فادخلوا الى
المصنف اتفق الجميع على قولهم رابت جوارى لفظا وحكما استلذا فلا خلاف في ان الباء في حال الصيغة
لفظا بخلاف حال الجز فان بعضهم يفتح لفظا واما حكما فلا في حال الصيغة يمنع عن الحروف بالاتفاق
ومن العرب من يقول يعرف جوارى في الخفض وهي فلسفة ووجهها انه قد رده من اول امره فلو عاين
الحروف والمضوع من الحروف حكمة القصة في الجز كما في الصيغة وقد قيل في الصيغة رابت جوارى باتفاق
لحكمة القصة بعد ذلك هذا الى جوارى في قوله في نظر الجوارى ان يكون وجهها ما ذكرنا في الاول على
حال جوارى قال المصنف في امالي الكافية ويبدو يطرده اصله في ان كل ما آخره بباء معتلة وهو
من الحروف يعوض عن لفظ الباء بغير حذف الباء الساكنين والمبرور يجري على اصله في انه
لا يعوض بل يستثني ان كان ثبوت الحروف ويحذف ان كانت علم منع الحروف وعلتها تختلف
في امارة يستثني بقاض سببوه بقوله من قاض ومرت بقاض ورايت قاضي والمبرور يقول
هذا قاضي بانيات الباء ورايت قاضي ومرت قاضي لا يتم لم يختلفوا عنها في ان فيه مانع الحروف بلا سر للفرن
فوجب عند المبرور ان لا يكون فيه ووجب عني سببوه ان يكون فيه ثبوت الحروف جوارى في جوارى لا خلاف
لفظا لم يختلف في لفظ جوارى من حيث انه لم ينع الحروف وانما البين ان يبيد في القائل في

وجود علم من العرف لوجب ثبوت العرف وان المبدء الذي يقول لا يتبين للعرف ليس عنده به
علم من العرف فاما في قولنا في وجود التوحيث واللغة واحد التركيب اعني المصنف في
التركيب ثم طين احداهما في الآخر وجودي اما الاول فان لا يكون باضافه ولا اضافة لانه لا يضاف لاجل
عنى المصنف من غير فاما حكم المصنف فلا يستقيم ان يكون التركيب باضافه والاستناد موجب للبناء وعرف
المصنف نوع العرب فلا يدخل اليه في الثاني فان يكون علمه اذا لم يكن علمه يكون في معنى التوحيث
علمه اذا كان علمه فان يكون لازما فاعند به عند التوحيث مما لم يكن علمه فان علمه الاصل صمم وبها
نوع ذلك وصير علمه الالف والتوحيث افاد الامام المحقق الجدي ان الالف والتوحيث نوع
لغتيه وليس علم مجرد انما ران ثبات آخر الامام اذ يلزم منه من وجوده وجودت اذ احيى بها
بل جامع انهما علمنا المداكر علم وذلك انما يتحقق اذا لم يجمعها ثبات التوحيث فالمراد بقولنا الالف
والتوحيث الموزون علم الالف والتوحيث العلمان المذكور المانع ان العلم فان حصل العلم مع ذلك
المصادقة قلت الكوحيث لم يعنى والمصادقة بل قالوا الالف والتوحيث للتوحيث علمه اذا كان مع العلم
او الضميمة والبصيرت لما رادوا ان تلك المنع كلها بوجوبه والالف والتوحيث من حيث كانا علمي للتوحيث
اجل ملاعنه او لا يمكن ان يوجد اوقاس من تلك الجهة لكن لما كان الف التوحيث في صحتها وفعال الالف
والتوحيث بشبهها انما امر حيث انهما محصان المداكر ومفعان التوحيث ولا يتقلب الالف في التوحيث بل انما
لانها احد اعمالي المعنى والضميمة التوحيث من حيث ان كلا طرفيها عطيها حكمها وهو من العرف من حيث
المصادقة من غير علمها بالالف والتوحيث المصادقين لاني التوحيث تسمى علم ان فريضتها من حيث انما
مصادقتان لهما ان السبب هو المجموع ثم الالف والتوحيث ان كانت في اسم غير محتمة فشرط اعتبارها العلم
لكن بابه من علم التوحيث كقولك مرجان وموجانه والالف انما اعتبرت من العلمات لشبهها بالالف التوحيث
فما كان بابه يقبل التوحيث بعده ذلك من الشبه المذكور فاذا كان علمه امتنع من قبول التوحيث فاعتبرت
لحصول شرطها هذا عبارة المصنف في شرح المنظومة ووقع في عبارته التي في شرح الكافي في نوع مشابهة
فان اولها يدل على ان العلمية في الاسم شرط لقوله السبب بالالف التوحيث وآخرها يدل على انها شرط الشبه
وان كانت في اسم هو صفة فالمعتبر فيه ان لا يكون له فعلا ولا يقبل المعنى وجوده فعلى وانما اعتبر الشرط الاول
او الثاني للمحقق ايضا لشبهها بالالف التوحيث لاني اذا كانت لها فعلى لم يقبل فيها فعلا ولا استغنى
فعلى وذلك اذا استغنى فعلا لا بعد امتنع دخول ثبات التوحيث عليه فقد حصل الشبه بذلك اي بالشرط
الاول او بالشرط الثاني ومن ثم اي من اجل اختلاف العبارتين في الشرط اختلف في رجحان من قال
المعتبر لتمام فعلا من العرف لمصوب الشرط وهو انما فعلا لا لا يقال فيه رجحان بناء على انه
لم يستعمل في موث ومن قال الشرط وجود فعلى من عدم الاستغناء الشرط اخر لا يقال فيه رجحان والاول

معنى منع من وجه او وجه من وجه احداهما ان الالف والتوحيث عندنا كانت باضافة لا امتناع دخول ثبات التوحيث
واذا كان وجه ما لا يدخل عليه ثبات التوحيث فقد تم شبيهه بالالف التوحيث ووجوده فعلى ليس محصورا في نفسه
بل يمتنع به دخول التوحيث فيه للاستغناء به عنه وانما المقصود تحقيق امتناع دخول ثبات التوحيث عليها فاذا
امتنع دخول ثبات التوحيث عليها فعلى اي لعنه وجوده فعلى فقد حصل المقصود وهو حصول الشرط فبمعنى العرف
الثاني انه لو قدر استغناء الامر من اي شرطية وجوده فعلى وشرطية انتفاء فعلا لا يمتنع اي فلا يتم محتارنا
وهو منع من وجه اولي لان صلات المنع اكثر من الامام اذا كان من غير يمتنع ان يحل رجحان اذا احتل
امر من على الاكثر لانه اولي من كل رجحان مجاز والمجاز وان لم يستلزم المحقق محققا لكن لا بد وان يستلزم
مقدرا كما ذكره عيسى ونعم والمقدور على حكم الموقوف وتقدر فعلا لا اولي لان التوحيث اصل التوحيث اجبت
ان فعلا لا اكثر من فعلا لا فاذا قدر رجحان موث فعلى اولي به لانه اكثر والمقدور على علم الموجود
لان منع العرف اكثر وهو عظيم الكثرة اي المحتمة وادد اي بين الادلة وهي فقه في المحتمة مع انه
لا يرتب لهما موقوف ولم يخلف في ثبات لانه لم يمتنع منه فعلا لا ولم يوجد له فعلى ولم يخلف في سكونه في
انه يمنع من العرف لا انتفاء فعلا لا اذ لا يقال في موث سكونه ولو وجوده فعلى اذ يقال في موث سكونه
ولا يمتنع عليك ان عدم الاختلاف في ثبات لا اتفاق على صوته وفي سكونه لا اتفاق على عدم صوته وهذا
معنى قوله في السمع خلاف ثبات وزن الفعل شرطا وزن الفعل ان غنق بالفعل كشر ومرتب
فان وزن فعل وصل غنق بالفعل فان وجد في الاسم يكون علمه مستغنى عن الفعل كيد ووعنى اسم كان وتوفيل
الى ام البنس فاذا دل على اسم ورتبه شبيه من عرس كما قال اشعث في ذم حبش الى سبان حين عزا
المدينة بعد بدو جأوا بجيش لوقس معرسة ما كان الا كمرس الذنل القريس النزول آخر الليل وقبل الا بيل
حي من كنانة او يكون اؤنه وياؤه كزيادة الفعل وهذا الاول من قول من قال او يكون غالبا على الفعل فانه غير مستقيم
لوجوبه اخذ حاشا ردة الى البرهانه اذ لا يعرف كؤنه على الاسم الا بعد الاخطام ما وقع منه في الاعاء والاعاء
وامر من ابن بابويه على هذا الوجه بان قال قول ابن الحبيب ضعيف لان علم اسم اللغة يقبل ولا يرد ولذا انقل
عدم البناء كما قالوا ليس في الكلام ضلك ولاية الضمير فعل بكسر العين قبل ذلك كذلك فعله اذ عاكفة
وهذا الظاهر وامر من الامام الملقب على هذا الوجه بان قال فلو لم ان لا علم محصور فيه فموجب وموجب
بالفعل اذ لا يعرف الاختصاص الا بعد الاخطام بجميع ما وقع منها الوجه الثاني انه باطل بالفعل فان افضل
في الاعاء اكثر منه في الافعال وهو مع ذلك اي مع كونه اكثر في الاعاء معتبر في العرف فلو كان اعتبارا له لكانت
في الفعل لم يمنع افضل لعلته في الاسم والذليل على ان الفعل في الاعاء اكثر انه ما من فعل ثلثي الاول افضل انما
اما للتفصيل واما لعنه اي للضعف لانه ان لم يكن من الالوان والوجوب يعني منه افضل للتفصيل وان كان في الالوان
او الوجوب يعني منه افضل للضعف نحو اخر واعرج وافضل في الافعال لا يكون الا في بعض ملجأ وفيه فعل اي

بعض من مضارع فعل بفتح العين وفي بعض من مضارع فعل بكسر العين فان الماضي اذا كان بكسر العين
يجي مضارعه على فعل بفتح العين وعلى يفعل بكسر العين واذا كان الماضي بفتح العين مضارعه يجي بفتح العين
ونقها وكسرها فاضل يكون في بعض من مضارع فعل بالفتح وفي بعض من مضارع فعل بالكسر وبما يغني عن لك
قليل كما فعل ما في الافعال والفعل العجب ويقابل في الفعل وقوع الفعل في الاسماء من غير فعل معنى وقع في الام
افضل من غير ان يكون مشتقا من الفعل كاجل واجل واقعي واربع واشياء ذلك في وقوع الفعل في الاسم قابل
هذا القسم القليل في القلم اي وقوع الفعل في الاسم كثر اذا التباين في الفعل يستلزم كثر احد المتقابلين ثبت
ان هذا القول وهو ان يقال او يكون اوله زائدة كزيادة اوى وهو في هذا القول مناسب في منع العرف
لشيء بالفعل لمصولة زائدة الفعل فيه وهو معنى كلام سيبويه والذي يحق لك ذلك اي ان المقبول هو ان يكون
اوله زائدة كزيادة الفعل لان يكون غالب في الفعل ان فاعله في الاعمال لا يكاد يوجد نحو خاتم وهو قليل و
فاعله في الافعال اكثر من ان يحصى كضارب وخامم وقابل في باب الفاعل وما فيه عين ولو ثبتت خاتم العرف
واعترض من الامام الحديث على المستفاد ان يكون افضل وزن الفعل باعتبار الحركة لا باعتبار العرف ولهذا
مرف خبير ولم يعرف اخر ولا شك ان افضل في الفعل بهذا الاعتبار اغلب اذ ما من فعل ثلاثي الا الذي فيه
افضل من مضارعه كضارب واكثر واعلم ان في تعجب ويجي افضل من الافعال كثر لا يحصى للتقرية والسلب لا
قلنا كما قال ابن الحاجب اوله هذا لا يرد على المستفاد اصلا لان لا بعد تسليم ان افضل كونه وزن الفعل باعتبار
الذي ذكرتم ان يقول بجي لا يورد البعض بافضل باعتبار الذي ذكرتم بل يورد البعض بافضل الذي عينه
متركة بحركة مخصوصة ويجي الفتح ونقول ما ذكره النحويون من سقوط بافضل الذي عينه منقوح فان افضل
هذا في الامم اكثر كما في قوله مع هذا هو من صرف واعترض ايضا فان لا ليس فاعله في الفعل اغلبه لانه لو كان
اعلى كان باعتبار زائدة الالف ثانيا فاعله باعتبار زائدة الهمزة او لا ذلك في الامم اغلب كضارب
ام فاعله ولا اعتبار بخصوصية الحركة كما في افضل اوله هذا ايضا غير وارد اما اوله فلا يندفع مما هو
في دفع الاعتراف الاول واما ثانيا فلان القسم الذي ليس في اوله من قسمي وزن الفعل خصوصية
الحركة معبرة فيه قطعاً وقد منزع في المستفاد في شح المقفل في قسمه عن قابل للنشأ احتراز من ان يكون
اوله زيادة كزيادة ويكرن قابلاً للنشأ مثل يعل في قوله يعل فلولم يحز زمته لورد نقصا وانما
كان في قوله النشأ ما من اعتبار لانه يقول النشأ يخرج عن شح المقفل لان الافعال لا قبل من النشأ
فلا قبل ما لا قبله الفعل خرج عن شحهم بخلاف احز فان لم ينشأ بآ آخر لا ما فم نحو خرا وبخلاف
الامونث لوكاد و اكثر فان قبل ما قال في العول ووزن الفعل ان كان اسما فشرط العلميه كاقال
الالف والثوب ان كان اسما فشرط العلميه احب بان العول ووزن الفعل اذا كان اسما فم وان لم يمنع
الصرف الام العلميه لكن العلميه ليست مفوية ومتممة لما بل كان العلميه ملة مستقبلة فلكل من

على مستقلة بخلاف الالف والثوب فان العلميه متممة لما مر ان الالف والثوب في الاسم يحتاج الى العلميه
ولذا افضل اذا انكر غير واحد بقيا على سبب واحد واذا انكر عفا لا يبقى على سبب اصلا وما فيه علميه
مؤثرة احز فلولم مؤثرة من ان يكون لا اثر لها كعمل سبي لمساعد او خرا فان لا اثر للعلميه في مستقلة الكلام
بالعلميه والفت الثابت وانما اعتبار هذا القيد لئلا ينفع هذه الشاكلة اعني وما فيه علميه مؤثرة الى آخره
بمساجد وحماء علميه فانها اذا انكرها يكونان غير منصرفين وانما اشرف كل ما فيه علميه مؤثرة للعلميه
من تفصيل ما تقدم ان العلميه لا تجامع شيئا من العلام حال كونها مؤثرة الا وهي شرط فيه اي في ذلك
الشي الا العول ووزن الفعل فانها جاعلها وليست شرطتا بينهما وان ذلك اي بيان ان العلميه المؤثرة
شرط في غير العول ووزن الفعل ان الوصف لا يجامع العلميه مؤثر لما بينهما من التضاد على ما سيجي بيانه
وسقط والباقي ان كان بالالف فلا يجامع مؤثره فسقط وان كان بغيرها سوا كان بالنشأ او مقونيا
بعد تقدم انها شرط فيه والجمعة هي شرط فيها والجمع لا يجامع مؤثره فسقط والتركيب شرط العلميه
والالف والثوب ان كان اسم فشرط العلميه وان كان بغيرها فلا يجامع لما بينهما من التضاد فليس
العلم باني بالذات الوصف والجمع اما ما قامت للوصف فلما سيجي بيانه واما الجمع فلما قامت للمستفاد في اما
التضاد من ان الجمع لا يجامع العلميه لما بينهما من المناقاة لا تكل اذا اجتمعت به فقد خرج عن كونه جمعا واذا
كان كذلك فاجب حاجته الى بعد عدم مجامعته اياها بالمؤثرية فلت اجابست عنه الامام الحديث بان قال
بعد رواها اعتبار بقا ما يثر بها كقايها ولم يبق بالذات رواها وما يثر بها بعد رواها فقيده وقال
منع مؤثرية الوصف مع التضاد ومؤثرية مع الجمع والتي الما يثبت لعدم الحاجة اليه فلم يجي اي
لم يخرج عن هذا الذي ذكرنا من ان العلميه لا تجامع شيئا من مؤثره الا وهي شرط فيه غير العول ووزن
الفعل فانها تجامعها من غير شرطية اما كون العلميه مؤثره مع كل واحد منهما فليكن صرف غير واحد
واما كون العلميه غير شرطية بينهما فلا انها لو كانت شرطتا لما منع العول ووزن الفعل من غير
علميه لانه مستمع مثل ملك وابيض اذا انفرد هذا فاذا انكر كل ما فيه علميه مؤثرة فان لم يكن فيه واحد من العول
وزن الفعل بغير سبب اصلا لان العلميه تزول بالتكرير وتزول البواني سببا لكون العلميه شرطتا
فيها واذا استقر الشرط استقر الشرط واذا انكر وفيه العول ما في على سبب واحد وهو اما العول واما وزن
الفعل لان العلميه تزول بالتكرير فلو كان في التكرير وان كان معهما امر آخر حواب عن سوال مقدون
التراب انه يمكن ان يكون مع العول والعلميه او مع وزن الفعل والعلميه سبب آخر فاذا انكر تزول العلميه
وسبب العول والسبب الآخر يكون غير منصرف لوجود العلميه فانتقض ما ذكرتم بهذه الصورة ونز بر الجواب
ان الكلام ففاض علميه مؤثره مكن الوصف والجمع والها السابقت خادجة عنه وكل سبب مؤثر غير العول
ووزن الفعل فالعلميه شرط له يزول عنه التكرير قطعاً لوزال شرطه وهو العلميه فلا ينقص ما ذكرنا ما ذكرتم

فثبت ان كل ما فيه علمه مؤثره اذ انك مرف و اعلم انه اشار في هذا الكلام الى جواب سوال يقول
 ونما منقاد ان فلا يكون الا احدهما فنرى السؤال انه يمكن ان يجمع العلية والعدل ووزن الفعل في اسم
 والعلمية ليست شرطهما فانه انك ترى شيئا ان معنى العدل ووزن الفعل فانفق ما ذكرتم وتز الجواب ان العدل
 ووزن الفعل متفاد ان لان العدل لا يكون الا بالاوزان المذكورة ولا شيء فيها من اوزان الفعل فلا يكون ارضا
 مع العلية الا احدهما اذ اكان بينهما متفاد فلا يكون مع العلية الا احدهما فان قيل اخره قولك مرف
 وزجل اخره قولك ووزن الفعل قلت اجاب عنه الامام رضي الله عنه الذي بانه اذ اجل اصل اخره من مجرد حذف
 من لا يوجب القول اقول وللشكل ان يقول اذ اجل اصل الآخر بالالف واللام يحقق فيه العدل ووزن
 الفعل فتعود الاشكال فالوجه في جواب هذا الاشكال ما تقدم من باب العدل واول ايضا العاقل ان يقول للسؤال
 الذي يدل عليه قوله ونما منقاد ان من اصل ما قلنا فان الكلام فيما فيه علمه مؤثره وفيه الفرض المذكور ولا ياتي
 للعلمية اصلا وخالف سبوه الاخص كل صفة اذ احيى بها وفيها علمية مع الصفة اي الاصلية
 لم تكن فلا تخص بعمرها بعد التفكير ويطرد ما ذكرناه من ان كل ما فيه علمه مؤثره اذ انك مرف لانه اذ انك
 والعلية لم يكن الا على سبب واحد وهو وزن الفعل وسبوه منع مرف ويعتبر الصفة بعد التفكير في منع
 الصرف لما تقدم يعني في باب الوصف من ان المعتبر الوصف في الاصل وهذه وصف في الاصل فوجب اعتبارها
 وان استعملت في غير الوصف كانت اعتبار الوصف الاصل في اسود وادق وادم بالذليل المتقدم في باب الوصف
 وقد اورد على سبوه امور منها انهم قالوا لو افقتنا في افضل العلم وهو مثله يعني لو اشخ مرف اخره بعد
 التفكير لا يمنع مرف افضل اذ احيى بعد التفكير لكنه معروف بانها فيما اجاب عنه المصنف في شرح المقول
 بانه مخالفة لشيء مما سطر ما ذكره في امالي الخلاف وهو ان اصل اذ احيى لم يسم بصفة حتى يقال انها
 يعتبر بعد التفكير لان شرط استقامة صفة الالف واللام او الاضافه او من ثبت انه ليس مما نحن فيه بل هو
 عليه الاخر لا ياتي لانه لو افقتنا في افضل العلم لا يعرف التفكير لا يعرف افضل منكم اذ احيى بعد التفكير ومع مرف في ذلك
 فلما جاءت منك مع افضل صايرها كاحر توجب منع مرف بعد التفكير فكذلك منع مرف اخره واشكل ما يرد على
 سبوه في باب حاتم وشارب حتى الصفات اذ احيى بها فانه يقال لوجه اعتبار الصفة الاصلية بعد زوالها
 بالسمية لوجب امتناع حاتم من الصفات العلمية والوصفية وهو معروف بالايجاع واذا ثبت ان الوصفية
 الاصلية غير معتبر مع الاسمية مع العلمية احصاها فنحن اذ انك نا اخره علم انك لا اما انني فيه اعتبار الاصلية
 فلا وجه لتفويتها بعد الحكم باسماها والجواب انه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل اسود وادق
 واما لم يقتض في باب حاتم لما نحن فيه من معنى الفرق متمم من جواز اعتبار الوصف الاصلية في حاتم علمنا
 وبين جواز اعتبارها في اخره بعد تنكيه بانه هو ان تعلم انه الوصفية تنافي العلمية في المعنى لان العلمية منع
 المتخ لادول بعينه لا ينجازه والوصفية وضع الشيء ان قام به ذلك المعنى مطلق فكيف يكون الشيء متفاد

المفصل

غير مختص واذا تحققت حصول التقاد بينهما فامتنع اعتبار الوصفية الاصلية في حاتم علمنا اذ لو اعتبر
 فيه منع مرف بالعلم الاصلية والعلمية المتافقة لزم اعتبار متفاد في حكم واحد وهو منع المرف واما
 اخره علمنا اذ انك زال المانع لاعتبار الوصفية فاعتبرت لزوال المانع فوافقت علم اخره وحي وزن الفعل
 فامتنع من الصفات العلمية والاصلية فلم يلزم اعتبار مؤثر في حكم واحد اذ لا تضاد بين العلمية ووزن الفعل
 قال المصنف ومذهب سبوه اولي لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال محققا معنى
 ويلزم الاخص مرف ما علم ان العرب تمنع الصفات نحو اسود ومنع مرف ما علم ان العرب تمنع مرف مرف
 بصفة اربع فان قيل فقد اعتنى والوصفية الاصلية في الجمع والالف واللام مع العلمية فانهم جمعوا اخره علمنا
 على اعتبار صفة الاصلية وكذلك ادخلوا اللام فيه باعتبارها فلم لم يعتبر الصفة مع العلمية في منع مرف
 حاتم علمنا فالجواب انه لا يمكن اعتبارها مع العلمية في منع مرف حاتم علمنا والالزام اعتبار الفذين في اثبات
 حكم واحد واما اعتبارها مع العلمية فليس لاثبات حكم واحد بها فان مقتضى الوصفية الاصلية في اخره علمنا
 دخول اللام والجمع على ما يقتضيه الوصفية ومقتضى العلمية منع مرف مع وزن الفعل وبما كان مختلفان
 فان قيل ان كان المواد من اعتبار الفذين في اثبات حكم واحد بها اجتماعها فاللزم منع فان الوصف
 في الاصل والعلمية في المثال فلم يجمعها اصلا وان كان المواد من اعتبارها اثبات مقتضاها وهو منع المرف
 فاللزم سلم لكن الاستحالة بمنزلة فان المحتمل انما هو اجتماع الفذين لاعتبارها فيما فاجوب ان اعتبار
 الثاني وقول ان بقا اعتبار الوصف الاصلية كبقاها فيلزم ابراهم احقاق فذين اذ لا يلزم من علمنا
 هذا السائل الذي وكما يجب عن اجتماع الفذين معا يجب عما يجب ابراهمها ولما كان يقول الكلام مع
 من لم يامل ادق لانه غير فالترجم لكلام الاخص اذ الاصل الصف وادق ان قد ابراهم لم يعرف له
 المصنف في شرح الكيفية والاباء شرح المصنف واما قوله في شرح المنظومة وفي امالي الخلاف فانظروا ان
 المقع عينه بالمتن والمجلة فحير ما كوننا وجميع الاباء باللام او الاضافه جميع باب غير المرف
 اذ الصنف او دخله لام الصف يجر بالكس على لانه دخل عليه ما هو من خواص الاعاء مقابل شبه الفعل فوجب الى
 اصل وهو الصف وفضل لان الكس لم يزل عنه الا بعبارة لوزال النوب للعلمية فلما كان زوال المرف من اجل
 اللام او الاضافه لا للعلمية زال بوجوب الكس فدخل وهذا قول اكثرهم ومنه الخلاف ان ثامر السبب في باب
 المرف والكس معا اما النوب فلما مر راسا الكس فلفظه كالتنوين مع الاستفاد عنه بالفتحة فيكون باخره علم
 وبما اخره منع فلما عرفت فمؤله الكس يكون لانفرا فمؤله الهمزة او دخل عليه حرف خفيف
 احاط به المصنف في شرح المقول ثلثة وجوه مرف الوجه الاول هو انهما من معنى العواطف فلا يسمي حكم الشيء
 اليها فلا يوزن ما هو العزم من وضع الالف في المؤنة وهو قاعدة النسب واذا لم يسمي حكم الشيء الى الفاعلية
 والمفعولية فلا يكونان متاينين لغز المرف مجرد حوله لا يصح مرفا اما لا نقفنا الى اللام والاضافة

يصح من قولهم بل باللام أو الاضافة الوجه الثاني ان اللام والاضافة يقتضيان مقام التويز كقوله مؤن
 غلاف عنهما الوجه الثالث ان ذلك يقتضي به نفس الدلالة والقوامل لا يقتضي عن مدلوله اذ ذهب التويز
 لمعنى والكسر الاعوان لما شابه به ان كلامهم محقق بانهم الام العرب فيظنوا ويرزول او لما تلاوفا
 كما في بيانه ذلك يتبعه مما في ان يدخل التويز لظواهرهما كواقي فلما زالت التويز لا بالهاتين لم يصح
 لذهاب موجب ذهابه وهو حوق دخول التويز بدو له يكون بالآخر وبما حكم عن منصرف
 المروعات نحو ما اشغل على الفاعلية قدم المرفوع لان الكلام يتم بالمرفوع وان لم يذكر غيره ولا يتم بين
 غيره المرفوع وانت قد علمت فاعلم ان علم الفاعلية هو المرفوع وان المرفوع يكون بالفعلة والواو والالف
 بواو ان المرفوع ما اشغل على واحد من هذه الامور مثله بواو فام زيد مرفوع بالفعلة يكون زيد مستمرا على
 علم الفاعلية فان قيل ذكر العيني القاعد الى المروعات والواجب ان توضع فلت علم جواب من كلام ذكر
 المصنف في شرح الفصل حيث قال قد قوله وسمى الجمله مجوزا ان تكون بالياء والثاء وصاحب ان كل لفظين
 وضعت لهما ايت واحدة احدهما مؤنث والاخرى مذكرة وتوسطها مني حار ما يثبت الفهم وتذكير والتثنية
 ههنا احسن لان الجمله مؤنثه وهي جنسها اذ لا لا معنى لعل ان تصور هذا الكلام انما يتم بامر من احد
 بيان كون الجمله جنرا في هذا التركيب وما بينهما بيان لزوم كون الفاعلة احسن من كونها جنرا اما الامر
 الاول فيحقق من كلام ذكره المصنف في امالي الفصل في بحث الاحتصاص حيث قال ان انفسهم وان كان
 معنوا توتيا المعنى جنس من الوصل لا نك نقول فثبت بالاجل المذكور انما في معنى الاجل المذكور انك و
 اما الامر الثاني فتقول في ان الجمله هي الثانية على ما معناه المصنف في شرح الفصل في تعريف المسماة والجمله
 وسمى ان الذوات معلومة في الاغلب وانما الجمل احوالها وصفاتها ولا معنى ان اعتبارها موحد الفائدة
 اولى وذلك توامم يعينون الجمله ومنه قوله ما جارت حاجتك على احد القديرين اذ انقز هذا
 فتقول على ما قوله وسمى جملتين في المعنى معنى كلام الكلام حقه فاعبأ بها يكون اولى وهذا الكلام من شرح الفصل
 امي قوله لان الجمله مؤنثه وهي جنسها فذا استنبه على كثير من المصطلحات الناطرين فيه حتى ان الامام افضل الناس
 عن الجمله والدين الزجاني وان لم تسمه بمواد المصنف قال في شرح الفصل بل المذكور هنا اولى لان الفهم
 المتضمن في الذي قام مقام الفاعل للكلام وهو المذكور وانما الجمله هي ضلي زائدة لا غير بهاسة تذكر الفصل
 وناسبه اذ اعتقدت هذا معناه عن بعدة يجوز ذكر الفهم وتأسيسه وتذكير احسن لما عرفت وهذا
 امر آخر متفق لا اولية الذكر وهو ان الثاني ففاحش بعدة منس ومعرف والمعرف اكثر فائدة
 لدلالة على المقصود بالمفصل ولان المعرفة على الاحكام فاعبأ به لكونه اكثر فائدة اولى وقد يجب
 عنه بانه ارجح الى المرفوع المشترك بين المروعات لان المذكور يكون للمعنى المعقدة وانما جمع اعلاها بانها انواع
 مختلفة فان قلت علم الفاعلية انما هو المرفوع فيلزم تعريف المرفوع الذي هو المشتق المرفوع الذي هو المشتق منه
 والمصنف لا يحسن تعريف المشتق بالمشتق منه

كما سيجي تعريف المرفوع وهو الموصوف ان شاء الله تعالى فالحق ان يعرفه يعلم من كلام ذكر المصنف
 في امالي الكافية حيث قال يعني بالعلم اللقب الذي جعل له ليليا من من او الف او واو او مثل جاد
 زيد والزيادات وانك هذا الكلام وعلم منه ان المرفوع منام بوجه مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما اراد
 في الاصطلاح ما جعل لقبه للمعنى المخصوص الطاري على الام ولا معنى ان المرفوع ليس مشتقا من المرفوع بهذا
 الاعتبار فيندفع السؤال ووجه اخرى الجواب وقد اجاب به المصنف في امالي الكافية عن الاراد على احد
 المرفوعه نقرب ان المرفوع لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به الاصطلاح اللقب
 على نوع مخصوص من الام وهو الاسم الحاصل بين الاعراب المخصوص بقصد تعريف ذلك النوع لا باعتبار
 اصل الاشتقاق بل لفظ مرفوع في الاصل وعدمه كما لو سميت ولذا احسن وجهه على علمه فان معنى الاشتقاق
 عن مراد بعد صيرورته علما وان قيل ذلك مراعاة ولا يصح كون الواضع قصدا في تسميته حسن لوجود حسن
 حصل به المسمى فان ذلك في بعض الاسماء بسبب القصد بذلك الاسم لا ان معنى الاشتقاق باقي فيه بعد
 صيرورته علما الا ترى انك بينهم مدلوله مع قطع النظر عن الحسن وذلك لانهم مدلوله من لا بينهم مدلوله حسن
 باعتبار الاشتقاق واذا كان كذلك فلا فرق بين ان يعرف ما هو مشتق منه او يعنى
 فلهذا الفاعل اي من الذي اشغل على علم الفاعلية هو الفاعل والفاعل ما ذكره قوله ما اسند اليه يدخل فيه
 الفاعل وغيره وقوله اذ شبهه ليدخل فيه نحو زيد قائم او فاعل بالاتفاق فلو انقصر على قوله الفعل
 يخرج عن التعريف او في مثل قولنا زيد قائم او فاعل او فاعل بالاشتقاق فلو انقصر على قوله الفعل
 عليه لخرج عنه نحو قولك زيد قائم او فاعل فانه فاعل او فاعل بالاشتقاق فلو انقصر على قوله الفعل
 وانما هو مبتدأ وذهب المصنف في شرح الفصل وسمى الى انه لا احتياج الى هذا القيد فاما ما حاصله
 ان زيدا لم يستند اليه قام بل قام اسند الى مفرقة وهو جميعا مستند الى زيدا لا انه اتفق
 ان العبر هو زيد فوهم انه وارد وليس وارد الا ان هذه دلالة عقلية وكلاما اي حردا باعتبار الدلالة
 اللغوية فان قلت ما ذكر في شرح الفصل وعنه اولى اذ لا يجوز ان يراذ قد لدغ ارباب الجاهل بل قد لا ارباب
 مان من جهه عدم ورود احب بان الفاعل وان كان لازم الفاعل عن فعله مد نظر المبتدأ جواز تقديم
 عليه فلا بد من بيان خارجي في التعريف قوله على جهة قيامه اي قيام المسند من الفعل اذ شبهه بما اسند
 اليه اجترأ من معقول ما لم يسم فاعله فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه فلو لم يحترز عنه لدخل في المد وليس
 هو فاعل من مد من مد هذا القيد والذين جعلوه من انواع الفاعل لا يحترزون عن هذا القيد واختص
 قوله على جهة قيامه ولم يقل قائما ليدخل فيه ما هو قائم على الحقيقة وهو ان يكون الفعل امرا وجوديا
 نحو علم زيد رسا هو جازية القيد والقيد اي عالم بان عتبر عنه صيغة كما عتبر عن الاول او يقول
 بان عتبر عنه بانه فعل مني للفاعل كما عتبر عن الاول به وقد ذكر في الاول من الاسناد والباب

الفعل

[illegible][illegible]

في قوله ما ضرب زيد الا غيرا وانما وجب تقدم الفاعل على المفعول في هذه النون لان المفعول
 حينئذ يكون بعد الا المفعول وما بعد الا المفعول بالاشياء دون ما بعده من الجنس المتبع
 فانك اذا قلت ما ضرب زيد الا غيرا فقد بقيت جنس من وقع عليه ضرب زيد وانت مع غيرا لا معنى
 وحاصل ما دلل به المصنف في شرح المنظومة وموان العوض حصصه رتبة زيد بغيره وخاصة اي المضروب
 لم يرد سوى عمرو فلو قد راء مضروب آخر لم يستقم واسا بيان المحرر فقد ذكر صاحب المفتاح في فصل الضم
 من الجاني ما ظنا انك اذا قلت ما ضرب زيد الا غيرا لزم ان يقدّر قبل الا مستثنى منه ليعم الآخر منه ولزم
 ان يقدّر على عدم المقتضى ولزم ان يقدّر شيئا مستثنى الذي هو عمرو في جنس ووجهه واعني
 واعني بوصفه كونه فاعلا او مفعولا او حالا وجبده مع ان يكون موزنة الكلام الا هكذا اما ضرب زيد احدا
 الا غيرا واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو المفعول ضروري وكذلك اي وجب تقدم الفاعل اذا
 قلت انما ضرب زيد عمرو الا ان ما يقع ما سأل آخر بعد انما غشاة الواو بعد الا للعوض المذكور بمعنى العوض
 من قولك انما ضرب زيد عمرو واحص مضروب زيد بغيره فوجب فيه ما وجب في المذكور مع الامم تقدم
 الفاعل على المفعول فيما نحن فيه اذ لو اخلا يعكس المعنى واذا الفصل بيان لما يعرض في
 وجوب تقدم المفعول على الفاعل الذي هو على خلاف الاصل منها ان يقول بالفاعل منه المفعول كقولك
 مني بغيره استبداه وانما وجب تقدم المفعول هنا لانه لو لم يقدم المفعول ههنا لرجع الضمير الى المتأخر
 لفظا وحسني غير صحيح الى باب ضرب غلامه وقد تقدم ان ذلك يمنع فوجب التاميز للذليل الذي ذكرناه
 ومنه ان يكون المفعول منه متصلا والفاعل عن غير متعلق نحو مني زيد وما في معنى الا انت وانما وجب
 التقدم ههنا لانه لو لم يقدم المفعول لوجب ان يكون متصلا لان التاميز مع الانفصال غير ممكن لكن لا يجوز ان
 يكون متصلا لانه ثبت له مثل ذلك الانفصال لان الانفصال ممكن والانفصال واجب عند امكانه فامتنع
 تاجير لذلك اي ما ذكرنا من انه لو لم يقدم المفعول الى آخره وانما قال وموان الفاعل عن متصل اذ لو فصل
 الفاعل ايضا عن متصل يجب تقدم الفاعل لانه الاصل ولا وجب للمفعول عنه ومنه ان يقع الفاعل
 بعد الا او مع ما كقولك ما ضرب عمرو الا زيد وانما وجب تقدم للمفعول ههنا لان العوض ههنا ينبغي
 جنس الفاعلية وانما يتناول به خاصة اي العوض حصصه رتبة زيد بغيره فوجب فيه ما وجب في المذكور مع الامم تقدم
 لا يعكس المعنى وهذه المسألة عكس ما ذكرناه من قبل عند تاليف المفعول بعد الا والذليل على انها عكس المسألة
 الاولى انك اذا قلت ما ضرب عمرو الا زيد فلو قد راء ضاربا آخر لعمرو غير زيد لم يصدق الكلام المذكور
 لان الكلام المذكور انما يصدق حيث يخص ضاربا رتبة عمرو بغيره على التقدير المذكور لا يخص ضاربا رتبة عمرو
 في زيد فلا يصدق الكلام المذكور وحده ولو قد راء مفعولا آخر غير عمرو لم يخل به اي لم يكذب الكلام المذكور
 لان الحصار رتبة عمرو بغيره حاصل عند تقدير مفعول آخر غير عمرو واذا قلت ما ضرب زيد الا غيرا

فلو قد راء مفعولا آخر غير عمرو لم يصدق الكلام المذكور ولعل ما عرفت في ما ضرب عمرو الا زيد ولو قد راء
 فاعلا آخر غير زيد لم يخل به نفس ان كل واحدة من المسطرين على الاخرى المعنى فوجب التزام ما ذكره
 في كل واحد منهما من وجوب تقدم الفاعل على الاخرى وجوب تقدم المفعول في الثانية فان قيل
 ما التامع ان يقول في المسألة الاولى ما ضرب زيد الا غيرا ويكون فيها حجة تقدم المفعول على الفاعل في الثانية
 ما ضرب زيد الا زيد غيرا ويكون فيها حجة تقدم الفاعل على المفعول وحاصل هذا السؤال ان عرض المنظومة
 انما يثبت بالتقدم انه لو لم يقدم مع الا انما اذا تقدم مع الا ويكون المحرر بما على الاطلاعت لاجل ما بين
 المصنف في شرح المنظومة بانه لا يستقيم لانه لو جاز تقدم المستثنى المخرج بعد الا لانه فليس كقولك ما ضرب
 الا زيد غيرا اي ما ضرب احد الا زيد غيرا كان المحرر فيها معا والعوض المحرر في احد ما بين جرح
 الكلام بذلك الى معنى آخر غير مقصود وان لم يحركه نعت السليم الادوية متميزة لبقائها بلا فاعل ولا مفعول
 مقام الفاعل لان التقدير حديد ضرب زيد فيضرب ضرب الاول بلا فاعل في الثانية يكون ضربا مضربا
 بفعل مقدم غير ضرب الاول فيضرب حديد بلا يكون ههنا مقدم فاعل على مفعول اوله اعني عليك
 ان هذا الجواب انما هو سبب ان زيدا في قولنا ما ضرب زيد الا غيرا غير رتبة قولنا ما ضرب الا زيد غيرا
 منع ان يكونا معولين لضرب المفعول ولم يتعوض له المصنف في هذا الجواب يكون هذا الجواب غير تام وقال
 المصنف في السامى الكافية ابد في المستثنى المخرج من تقدير عام فلو استعملوا بعد الاستسليم لوجب ان يكون
 فيها عامين فاذا قلت ما ضرب زيد غيرا فاما ان يقول لا عام لهما او لهما عامان او لا لهما دون
 الآخر الاول بخلاف الباب الثاني والذي الى اثبات افتراج عن التباس من عرفت ولو جاز ذلك
 في الاستثناء المخرج انما يكون لواحد وماول ما جاء على لومهم غير ذلك بانه متعلق بمادل عليه الاول
 فاذا قلت ما ضرب زيد الا زيد غيرا معنى هو ذلك لا على انه ضرب الاول ولكن بفعل محذوف دل عليه
 الاول كان سلا سلا عن ضرب فعال عمرو اي ضرب عمرو الاول ولما نزل ان عتار التمس الثالثة
 وقول العام لا يقدّر الا الذي يلي الا منها فان العام انما يقدّر المستثنى المخرج لا العوض والمستثنى
 المخرج هو الذي يلي الا فلا يحصل التباس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم بما ذكره في الامالى ايضا
 نعم بما ذكره انت المالك وموان الاستثناء في حكم حجة متساوية لان معنى جاء العوض الا زيد
 جاء العوض ما منهم زيد وهذا يقتضي ان لا يترك ما قبل الا ايضا بعد ما لا يحل انما لا يخشاه ما الا في حدود
 لا مذكور منه وهي احوال ما قبل الاية المستثنى المخرج على اصله وبما بعد الا المخرج من وهو المستثنى المخرج
 محققا او تقديره ما جاء في الحد الا زيد على البدل وبما بعد المفعول على المستثنى منه والمتوسط بينهما
 وبين هفتة لانه يكتفى بالاضمار ان قد راء العامل بعد الاية الضمير كشيء وفوقه ما عموما فاما الا زيد

قد يكون ما الفاعلية قال المصنف في شرح المنظومة قد يكون متاخر على جهة الفاعلية بينهما معا كقولك
 ضربني واكرمني زيد وقد يكون على جهة المفعولية بينهما كقولك ضربت واكرمت زيدا وقد يكون الاول
 على جهة الفاعلية والثاني على جهة المفعولية كقولك ضربت واكرمت زيدا وقد يكون عكس هذا كقولك ضربت
 واكرمني زيد قال الامام ابي الحسن في كتابه في بيان ما لا يتوهم ان مراده ما في الفاعلية
 والمفعولية متعينين نحو ضرب واكرم زيد عمرو فانما قال بمختلفين بل لا يتوهم ان مراده ما في الفاعلية
 الفاعلية فقط وفي المفعولية فقط ان حكم المجموع معلوم من حكم افراده فلا حاجة الى التكرير بيانه وقد يقال
 ان قوله بمختلفين حاله ان يكون متاخر الفاعلية بقيد المتاخرين كقولك ضربت واكرمت زيدا والمناقصا
 نحو اكرمتي واكرمت زيدا فانما لم يختلفا اصلهما كون الثاني تأكيد الاول ولا يتنازع المؤكد والمؤكد في شي احدا
 وحاصل البصر ان قال المصنف في امالي الكافية اعمال كل واحد من الفعلين الموجهين الى
 ظاهر واحد في المعنى جائز الا ان اختيار البصريين اعمال الثاني والاول بمعنى اعماله ان يحصل
 تفرعا بما يقتضيه تعليله به من رفع او نصب او خفض بحرف فاعله اعمالت احدهما لم يجر ان يمتد الى الثانية
 فلا بد من ان يكون متعلق الآخر بغيره او محذوف او مطلقا هذا الكلام في امالي واستدل لمذهب البصريين
 بانه لا يلزم منه الفصل بين الفاعل والمفعول وبما انهم حلوا الامراب على الجواز ان افند المعنى كقولهم هذا حجر ضربت
 واستدل لمذهب الكوفيين بانه لو لم يكن الضمان بالسابق لما قدم ولذلك جعل الجواب للتم اذ تقدم على الشرط
 رافى الكلام واستغاب اذ لمذهبت وتزعم احدتها يحتاج الى كلام اطول يبين ايراد هذا الكتاب
 فلهذا ذكرنا الى شرح الفصل فان اعملت الثاني قال المصنف في امالي الكافية فان اعملت الثاني
 لم يخل الاول من ان يكون موجه على جهة الفاعلية او المفعولية فان كان موجه على جهة الفاعلية فبانه
 قلته مذاهب احدثها وهو المتأخر وان يكون مفعولا على وجه الضمان كقولك ضربت واكرمت زيدا
 وهو وان كان فيه اضرار قبل الذكر الا انه قد ثبت ان العرب قد اعتبرت تميزا لا منزلة المذكور للايجاز
 والاختصار كما فعلت مثل ما فوك هو زيد قائم ونعم رجلا زيد لغرض والثاني مذنب الكسائي ومروان
 حذق ولا يجوز اضراره قبل الذكر فيقول ضربت واكرمت زيدا فانما اضراره قبل الذكر لما في اضراره قبل
 الذكر وان اضراره قبل الذكر مستبعد في كلام العرب فخرج جانب حذق الفاعل من الفعل على الاضمار قبل الذكر
 وليس بالمفيد لانه قد ثبت في كلامهم الاضمار قبل الذكر لغرض ولم يثبت في كلامهم حذق الفاعل على الامر
 بوضوح مثله اولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم والثالث مذنب القزاري وهو انه لا يجوز الاضمار ولا
 المحذوف بفتح جواز المذهبين جميعا ويجب انما الاضمار بينهما وانما الاضمار في الاول والاضمار في الثاني وقال
 في طبع الكافية مذنب القزاري لا يرد من العرب مثله كقوله وكنتا مرساة فان منها جري فيها واستغفر من مذنب
 وكما انضبط حطفت في المذهب في ملبس الكت جمع الكت ولم يستعمل الكفا بكيت وهو صغير وخم والكيت ما لو من بين

الحج والقبول والمداينة التي شبه لونها لون الدم لشدة حمرة والمثني في القيس وحمل اللون الا من يلوذ
 لا شمار وهو الثوب الذي على المسد والمذنب ههنا المذنب اولون في مذنب والقبول في استشرت وكذا اخبرني
 فونيا فاند الى الثوب ولا يعني على ان معنى قوله وجاز على ما في الامالي هو جواز واحد من افعال الفاعل كما في
 المذنب الغناء وحذف كما هو مذنب الكسائي واليت الذي اورد في الشرح اعني قوله وكنتا مرساة بحمل لامها
 الفاعل وحذف فيكون دالا على جواز احد المذهبين فيكون مبطلا لمذهب القزاري وحذفت
 المفعول قال المصنف في امالي الكافية وان كان الاول موجه على جهة المفعولية حزن قول واحد ان كان في
 يسوع حذفت كقولك ضربت واكرمتي زيد لانهم في غيبة عن ان يعبروا قبل الذكر مع كونهم فضلا مخرجا
 انما رافى على فانه لا بد من ذكره فلا يلزم من مخالفة القياس امر موجه على الفاعل لا امر موجه ودفع
 كلام المتأخرين من بعض العلماء اضراره وليس بالمفيد وقوله ان استغنى عنه اضراره من ان يكون المفعول
 تابعا من باب علمت كقولك حسبي منطلقا وحسب زيد منطلقا او تابعا من باب علمت كقولك اعلمني
 زيد عمرا منطلقا واعلمته اياه منطلقا فانه يجب اضراره لانك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يوجد
 حذفت وسبأ في بابهم وان اضراره اضررت مفعولا قبل الذكر ولما لم يفتح حذف ولا اضراره وجب العدول الى
 الظاهر اقول انه لا فائدة في التقييد بالمفعول الثاني فانه لو وقع التنافح في المفعول الاول كان الحكم كذلك
 كقولك حسبت فاعدا وحسبت زيد فانما فاعدا فاعدا اذ اعملت الثاني يجب الاضمار في الاول لانه لا يجوز الحذف
 في الاول والاضمار بعين ما ذكر في المفعول الثاني بدله على هذا قول المصنف في شرح المنظومة ولا فرق بين
 الاول والثاني وزيف المصنف هذا الدليل في شرح المنظومة وبما شرح الفصل قال في شرح المنظومة هذا قول
 الجويني ولو قيل جواز حذف الفاعل في قيام الغيبة الزائدة عليه في حمله لم يكن بعيدا عن القواب كاعتد في
 المبدأ عند قيام الغيبة فقد حذفت الاول في مثل قوله تعالى ولا يحسن الذين يتخلفون بما آتاهم الله
 من فضله موجه لهم على قراءة غير حذفت والمحق ضلعم مع جبراهم قال الامام المديني المذهب انما يجوز اذا
 لم يرد الى اللبس وبما الشاذع لا يخلو عنه اذ لا يلزم من كون مفعول احد الفعلين فاعدا ان يكون
 مفعول الآخر فاعدا بل الاغلب ان يخالفوا والقواب ان يقال فان لم يستغن عنه آخر مفعول فاعدا فاعدا
 زيدا منطلقا اياه اقول ما ذكره لا يتوهم على المصنف اصلا فانه انما حكم بجواز الحذف حيث وجد الفاعل
 ومع وجود الغيبة لا ليس وانما قوله آخر مفعول فاعدا ايضا نظرا لان القياس ان لا يجوز الاضمار مع الاستغناء
 عنه بالانفراد وان اعملت الاول وان اعملت الاول لم يخل الثاني من ان يكون موجه على جهة
 الفاعلية او المفعولية ايضا فان كان موجه على جهة الفاعلية وجب اضراره ايضا فاعدا في حق الظاهر
 كقولك ضربت واكرمتي زيد ان لم يكن اضراره قبل الذكر فنعوهم امتناع الاجاز الى اللزوم كما قال
 الكسائي او يتوهم الامتناع كما قال القزاري الاول الا يرى ان القدي مذهب الكوفيين ومروان في حكم

في شرح المنظومة
 في شرح المنظومة
 في شرح المنظومة

الشرح يدل على ان طالب الحكم
 يقول بان ذلك المعقول اقيم مقام الفاعل معنى بان اسند اليه كما كانت مسند اليه اذ تمتع الحكم بدون
 الحكم عليه ونظما بان يرفع كما كان الفاعل مرفوعا لان الرفع مسند اليه وان لم يرفع من الفعل
 كانه المنعوق وشرطه ان يرفع معنى بان شرطه ان يرفع من الفعل الى معنى فعل ويفعل ويرد معنى
 فعل ويفعل ما ذكره في شرح المفضل وهو كل مفعول اسندت لاهل جنة قيارها لملها ولا يرد به وزن
 فعل ويفعل مفعول واللام يندرج فيه استخرج ويندرج
 ولا يرفع اخذ يرفع ما لا يرفع من
 الفاعل ان يقيم مقام الفاعل منها المعقول الثاني من باب علت والثالث من باب اعلمت فانه لا يرفع
 اقامته مقام الفاعل لان باب علت واعلمت يدخل في المسند والحق والمعقول الثاني من باب علت في
 الثالث من باب اعلمت خبر المسند فلو اقيم مقام الفاعل لصار مجزا عنه وهذا باطل لان الجواب لا يكون مجزا عنه
 هذا طلب المصنف من الحكم بان يرفع الكيفية وينسج وموان الجواب لا يكون مجزا عنه بالنسبة الى الجواب
 عنه لانه بالنسبة الى شيء آخر لا يرفع فانه كثيرا اكثر من ذلك المعنى من زيد عمرا وكقولك زيد ضارب ابوه
 غيره اذا جعل ضارب جزي زيد وابوه فاعلا لصارب وهذا ايضا كذلك فان المعقول الثاني من باب علت
 خبر بالنسبة الى المعقول الاول مجزا عنه بالنسبة الى علم وكذلك يقول في الثالث من باب اعلمت وعلمه
 المصنف في شرحه بان المعقول الثاني مسند فلو اقيم مقام الفاعل يكون مسندا او مسندا اليه
 في جملة واحدة ونقص الامام الذي ما ذكرنا ثم قال ولو قالوا اقيم مقام الفاعل يكون مسندا او مسندا
 اليه من جهة واحدة كان حسنا وهذا كذلك اول ما نفكر فان جرحه كونه مسندا عن جهة كونه مسندا اليه
 كبريتا ويمكن ان يقرر كلام المصنف هكذا ان المعقول الثاني من باب علت مفعول ثان باعتبار كونه
 مسندا فلو اقيم مقام الفاعل لصار مسندا اليه باعتبار كونه مسندا او ذلك باطل وينبغي ان ينقض بهذا
 التقرير فليتأمل وعلمه تلميذ المصنف في شرحه المفضل بان المعقول الثاني من باب علت خبر عن المعقول
 الاول فاشبه المفضل فلا يقيم مقام الفاعل كما لا يقيم الفعل مقامه ومنها المعقول له فانه لا يرفع اقامته
 مقام الفعل وعلمه المصنف في شرح الكيفية ما تقرير ان المعقول له قد يكون علته لافعال متعددة
 كقولك ضربت واكرمته واعطيت او ما لا يرفع فلو اقيم هذا المعقول مقام الفاعل فاما ان يقيم مقام الجرح
 الى كل واحد او مقام البعض وحيث كل تقدير يلزم خلق بعض الافعال من الفاعل الى من المسند اليه وهو
 باطل اما اذا اقيم مقام الجرح فلا يرفع قطعا لانه لا يمكن ان يكون مفعولا لكل واحد في حالة واحدة والآن
 لازم توارد العواطف على معزك واحد فلا يرفع وان يتعلق باحدها وحسب علو مخرج من المسند اليه واما
 اذا اقيم مقام البعض فاما فلان يطرد هذه القاعدة للفرق امتنعوا من اقامته مقام الفاعل في الموضع
 الذي لا يتعد فيه الافعال لذلك اي لعدم الاطراد فان قيل يلزم ان لا يقيم المعقول

مقام الفاعل معين هذا الدليل احييت بان المعقول به اذا كان مفعولا لافعال متعددة يمكن ان يقيم مقام
 معين ويصير بها معين فلا يلزم خلق البعض عن المسند اليه فان قيل لم يفعل هكذا ايضا المعقول به احييت بان
 لا يمكن في المعقول له لانه ان اصرح اللام يلزم استناد للرف وهو غير جابر وان اصرح بدون اللام لا يكون
 مفعولا لان المعقول له الجرح عن اللام لا يكون مفعولا لانه لا يكون مفعولا لافعال متعددة وان كان مفعولا لافعال
 الفعل للعلل فان قيل لا يجوز في من الطرف اذا كان معزرا يلزم ان لا يقيم مقام الفاعل بعينه فانه كونه المعقول
 له احييت بان لا يجوز في من الطرف اذا كان معزرا يلزم ان لا يقيم مقام الفاعل بعينه فانه كونه المعقول
 واكرم يوم الجمعة في ذلك ويكون فاعل بعض مسند ومنها المعقول مع وهو ايضا ما لا يرفع اقامته مقام الفاعل
 لانه مذكور عن العطف فلو اقامته مقام الفاعل لكانا اما ان نحذف الواو او مسندا فان حذفنا ما خرج المعقول
 مع من ان يكون مفعولا مع فانه لا يعقل بدون الواو وان لم نحذفها امتنع التركيب لانه يرفع فاعله فاعله فانه
 يكون عطفا من غير معطوف عليه فان هذه الواو وان حشنا ضميرها او المعقول مع اصلها للعطف وان من
 الامام ركن الرفع للرفع عليه بان الفاعل ان يقول لا تحذف الواو ويؤيد ذلك بان ما بعد حاشا ركن المحذوف
 قبلها لفظا لا راسا كما ان زيد اية ضرب زيدا مفعول محذوف لفظا لا راسا اذا لا يتحقق مفعول من غير فاعل
 اصلا وقد جاء العطف من غير ذكر معطوف عليه لفظا واقول ان الجواب عنه ان الفاعل عند بناء الفعل للمفعول
 محذوف شيئا من حيث هو عليه جار اليه في المفضل في فصل حذف المعقول به واذا كان كذلك يلزم ما ذكره
 المصنف لو اقيم مقام الفاعل من غير الواو واما قوله لا يتحقق مفعول من غير فاعل فغيره فان المعقول
 لا بد له من فاعل في نفس الامر واما في اللفظ او ارادة المتكلم فلا وكلام ابن عباس في شرح ذلك الفصل
 من المفضل يدل على حيث قال اذا اجي الفعل للمفعول لم يكن الغرض الاخر من الفاعل وانما كان الغرض بان
 من وقع به الفعل ضار والفاعل متبعا متبعا واشتغل الفعل بالمفعول وان وقع ولم يكلام به من غير سوى الى سواء
 واذا وجد المعقول به بعينه له واستدل عليه المصنف في شرح الكيفية ما بسطه ما ذكره في شرح
 المفضل ومما اذا حذف الفاعل فالاول ان يقيم مقامه ما كان اقرب الى الفعل وليس في الفاعل ما هو اقرب
 الى الفعل من المعقول به لانه من معقول لشيء كما ان الفاعل من معقول لشيء فاذا حذف احدهما وجب اقامة الآخر
 مقامه فان قيل اسند ما الفعل للعدد اقرب حيث كان واصلا اليه معنى واسطه حرق جوق لفظا لا تقدير لفظا
 احسب عنه المصنف في شرح الكيفية بان في الفعل لانه لا يرفع المصدر فان اقامته مقام الفاعل لم يكن في الكلام ثلاثة
 متعددة فان في لسانه ضرب ضرب لا يفيد شيئا فان ضرب اشعره فان قيل فاعل ضرب ضرب ضرب ضرب ضرب
 من معنى ذاته على معنى الفعل فلم لم يكن اولي لك لعاب عنه المصنف في شرح المفضل بانك لم مسند فانه الى ضرب
 حاشا ولذلك حكم على ضربيه بان مسند وانما يكون البقية بعد تسمية الاسم ضار فقولك ضرب ضرب ضرب ضرب
 غريب ما ان الاسماء الى ضرب بينهما سواء فان قيل والمعقول به المحذوف اليه عرف حوبه المعنى متعني الفعل لم كان

ولا يجوز اقامتها ولا اقامتهم وبذلك جاء قوله عليه السلام او يخرجونهم بنشد يد الياء على ما
ذكرناه ولو كان على ذلك لكان او يخرجونهم تخفيف الياء لانه من ذلك الا ترى انك تقول يخرج
ثم تصيغ ثم تقول يخرجونهم كما تقول حصى وليس كذلك في النشد يد ولم يحرم المصنف في ذلك بحري
المظهر لما يورد في الياء من جعل المتصل منفصلا لانه لا بد ان يتقدم ذكر ما يعود اليه هذا الصنيع فلا يخلو اما
ان يكون في اسم الفاعل مضمي عن هذا المنفصل او لا فان كان الاول فهو المقصود ويجب ان يكون غير رافع
لما بعد فوجب الاحتراز منه لو جوب الخبرية فيه لذلك وان لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يورد في الياء
من جعل المتصل منفصلا الا ترى انك اذا جعلته معزى عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل
منفصلا مع امكان الاضمار في هذا ما ذكر في الاصل ان تقول لا يلزم من التعميم الاول المقصود فان
اللازم منه هو ان الصفة لا ترفع الضمير المتصل ولكنها ترفع الضمير المستتر فيها ولم لا يكون في كون الصفة مبتدأ
وعنها الضمير المستتر فيها لا بد من دليل قال المصنف في ما على السائل المتقدمة ما يندفع به هذا وهو انه
لم يقل اضاربان ولا اضاربان خشية من توهم ان المارى صفة على ذات تقدم ذكرها قال ان المالك
والزنجاني الشرط ان يكون المرفوع بالصفة منفصلا وان كان ضمير المتكلم خليج ما واف بهدي انما
اذ لم تكن على من اقطاع وقال في قوله تعالى اذ عبت انت عن الحق ان انت مرفوع براعب والدة
يلزم الفصل من رابع وقوله وهو عن الحق يا حسبي وموت قال الامام الحنفي في معنى البيت وقدر
يا خليلي انما اذ لم تكن على من اقطاعهم ما احدث واف بهدي وذكر في الكشاف ان انت مبتدأ وقال
الامام الحنفي ان عن معلق بعد انت دل على اربع واعترض الامام الحنفي على تعريف المبتدأ
ما حاصله انه لا يتقدم من هذا التعريف اعتبار الجريد في الصفة فيلزم ان يكون ضاربا في اضاربا الزيدان
رايت مبتدأ وايضا التعريف غير جامع فان اسم الفعل مبتدأ على ما اختار والتعريف لا يصدق عليه
فان طابقت ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف التستاهم اما انك قد
بعد جاية الا زاد نحو اقام زيد جاز الامرات فانه يجوز ان تقول اقام مبتدأ وزيد مرفوع بتمامه يدخل
تحت اللد يعني للثاني ويجوز ان تقول زيد مبتدأ و اقام خبر مقدم فلا يدخل تحت اللد يعني الاول
الصفة تحت واحد من اللذين لانه متعدد لا يكون مبتدأ اليه ولا صفة رافعة لهما من اذ زيد مرفوع حديد
بالابتداء فان لم يطابق الصفة معنى ولا يجوز الامرات وعدم مطابقة الصفة للرفع انما بان لا يطابق المذكور
بعد ما اصلا او يطابقه ولكن لا يابى المرد فالاول مثل اقام الزيدان واقامان زيد في الضمير الاولين
ان يكون الصفة مبتدأ وما بعد مرفوع لهما اذ كانت خبرا لما بعد فالوجوب المطابقة في الضمير والجم فان
المطابقة واجبة في التيم الاول بين المبتدأ والخبر والضورة الثانية منبهة فلا يجوز فيها الامران والثاني
كقولك اقامان الزيدان واقامون الزيدون فانها خبر مقدم اذ لو كانت رافعة للظام من لما ثبتت وجبت

لأنه المتق اذ لم يستثن منه فاعله لا يثنى ولا يجمع (الحج هو الجرد هذا التعريف يصدق على الجرد
المستند الذي لا يكون صفة اصلا وعلى الجرد المستند الذي يكون صفة عن رافعة بعد حرفي النفي او الف
الاستثناء وعلى الجرد المستند الذي يكون صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستثناء عن رافعة
نظامي مثال الاول زيد اخوك ومثال الثاني زيد فام ومثال الثالث اقامان الزيدان فان المتأخر في
للصفة المذكورة يكون بانتهاء الصفة او بانتهاء وقوع الصفة بعد حرف النفي او الف الاستثناء او بانتهاء
وقوعها نظامي واحتمل بقوله الجرد على ما دخل عليه عزائل المبتدأ والخبر ويقوله المستند عن النوع الاول
بن المبتدأ ويقوله المتأخر للصفة المذكورة عن النوع الثاني من المبتدأ فانه يجوز مستند لكنه لم يقار الصفة
المذكورة بل عجزها واصل المستند العدم انما كان الاصل في المبتدأ ان يكون مقدما لا محكم
عليه فلا بد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق وانما وجب ما جاز الفاعل عن مستند لانه لو قدم
لا يقبل بالمبتدأ او اذا كان اصل المستند العدم يكون اصل الخبر التام ومن ثم جاز يمكن ان يكون
هذا اثر الكون الاصل في المستند التقديم كما يشعر به ظاهر شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب
اليه في شرح المنظومة اما الاول فنفرح وكون الاصل في المبتدأ التقديم جاز في اذ زيد فان الضمير
في قوله يا ذاة عابده الى زيد وهو وان تأخر لفظا لكنه متقدم رتبة للمعرفة وكان عاديا على مذكور
معنى يجوز وامتنع صاحبها في الذان فان الضمير في صاحبها عاد على الذاة وهو متأخر لفظا ورتبة يكون
عاديا على غير مذكور لفظا ومعنى وهو متبع فامتنع صاحبها في الذان وهذا كما سبق في الفاعل في
ضرب غلام زيد وضرب غلام زيدا واما الثاني فنفرح من عرفه فليل ان كان ما في رتبة الفاعل على
ذكره في كل وقد يكون المستند انك في المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس للمعالم المستند
في شرح الفصل من انه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته ونكته محضصة والنكته اذا
تخصصت بوجه من الوجوه الآتية تربت من المعرفة فيصح الاستدراك لذلك وذلك في ابواب خمسة
اي من المبتدأ الذي هو نكرة محضصة باب ولعبد مؤمن وهو كل نكرة موصوفة مثل قوله تعالى لعبد
مؤمن فانه تخصص بالصفة فالتخصص في المصنف في المالى الكافية لا معنى لما في الوصف من التخصيص فذلك
جاز وجعل عالم في الذان ولم يجر في الذان عند المحققين ولعلم ان المصنف منع في شرح الفصل كون الصفة
معصية في مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن حيث قال ما فرق بين ان الصفة ليست معصية في مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن وانما معصيتها كونها في معنى اليوم لانها لا معنى كل عبد مؤمن والصفة في هذا المثال مثلها في
قوله في الدار رجل عالم فاما ان الصفة لا تكون معصية فذلك كما في هذا المثال ولا يفتن في شرح
الفصل في مثلها في قوله رجل عالم في الدار ومعناه ان الصفة انما يكون معصية في مثل قوله رجل عالم
في الدار لا في مثل ولعبد مؤمن والذي يدل على ان المعصية في معنى اليوم لا الصفة جواز قوله

رجل خرم امرأة وتخرج من جوارده فانه ابتدى به نكته التي كيب بالنكته لما فيه من معنى الغرم
ولا صفة فيه وسخى به عند المثال كلام مبسوط ومنه باب رجل في الذاد ام امرأة قال المصنف
في امالي الكافيه وموكل نكره واقعة بعد حرف الاستفهام المعاد له لام المتصلة فيجوز ان يكون مبتدأ وان
كانت نكرة لم يبين حصول التخصيص فيه بكلامه فليكن ان قال لا يخفى ان المعنى انما يقال بها من حيث
عند العلم بالنسبة الى احد الامرين وكذلك لا يخفى انهم التزموا ان يكون احد الامرين اللذين علم النسبة
الى احدهما على المعنى والاخرام فبعد انهم الى التخصيص على ما حصل العلم باحدهما من اول الامر واذا كان كذلك
نقول ان المتكلم بالامام احد الامرين المعنى والآخرام المتصلة قدم المعنى الذي تقرر عندهم في العبارة
عنه بالحق وامر ذلك المعنى هو ثبوت الحكم لاحد الامرين يعلم مخاطب من اول الامر بوثب الحكم لاحد
فان شئت الصفة من حيث ثبوتها لموصوفها من غير قصد الى اثباته معيد للمخاطب النسبة المبرومة منها
فاجتزأوا بذلك معناه ومنه باب ما احد خرم منك قال المصنف في امالي الكافيه وموكل نكره
في سياق النفي كقولك ما احد خرم منك لان النكته اذا اولها النفي وهي يا احسنه لواحد لا يعنيه لزوم
من ذلك نفي جميع الجنس واللام يصدق نفي واحد مختص بحروف اوله نفي واحد مختص
معروف واحد متميز لا يعني ان يكون معرفه بل معنى ان يكون متميزا عن الجنس والحاصل انه اذا صدق
ما احد خرم منك كونه النفي عاما لجميع الجنس والا لا يتحقق النفي من مطلق احد الذي هو معنى الكلام المذكور
اولا فلا يصدق الكلام المذكور اولا وهو ما احد خرم منك يدل على هذا التوجيه ما ذكره في شرح المنظومة
حيث قال في منها ان يتبع في سياق النفي كقولك ما رجل افضل منك لا فائدة الغرم حتى ظن محم انه
معروفه وايراد التوجيه في النكته يدل على انهم التزموا ان المعنى نفي واحد ولزم نفي الجميع لصرف الكلام
لان مدلوله نفي جميع الرجال لا يقول بعضهم وقد ذكر هذا المعنى ايضا في شرح الفصل في ما حشره
المصنف في قوله تعالى ولا قطع منهم انما او كذا قال لان الآية على ما يبين في كونهما لاحد الامرين
وانما جاء التخصيص من امر وراة ذلك وهو النفي الذي منه معنى النفي لان المعنى من وجود النفي
يطبق انما او كذا اي واحد منهما فاذا جاء النفي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا يصدق احدا
منها معي التخصيص من جهة النفي الداخل لانه لا يحصل الاثبات من احدهما حتى ينفي عنهما ثم قال المصنف
في امالي ما معناه ان ثبت ان النكته الواقعة في سياق النفي يعني الغرم بصفة من حيث عمومها
الجنس ان يكون مبتدأ لانه مائل المعرفه من حيث انه لم يصلح المتعده على البدل وليس معرفة الجاهل
على انها توصف بنكرة نحو ما رجل عالم في الدار وكذا يجوز ما عندك درهم واحد ولو اريد بدوهم
جميع الجنس لم يصح وصفه بواحد لان المتعده لا يوصف بواحد ولا يلزم من لزوم شي نفي ان يكون
المراد منه ايتا ولما قيل ان يقول رجل في كل رجل عالم في البلد عام مع انه موثوق بمصداق

ومنه باب شراحي ذاناب قال المصنف في امالي الكافيه وموكل يكون المبتدأ في معنى الفاعل
باختبار نفي واشبات وشرطه ان يكون الخبر جملة تعليلية في معنى نفي عموم من نسبت اليه الفعل واشباته
لذلك المبتدأ او كقولك شراحي ذاناب بمعنى ما المتي ذاناب الاثر وامر افقد عن الخروج في معنى
ما افقد عن الخروج الا امر وانما جاز ان يكون مبتدأ وهو نكره لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز
ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوا عليه لما فيه من التخصيص فذلك مذهبنا ووجه التخصيص في
الفاعل ان يحكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يترك الا بعد نفي الحكم في الدقيق فلما تقدم العلم
بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دون
فمن لم يجر ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة مبدأ
ذكره المصنف في امالي وتام التحقيق في هذا الباب ليس من طبيعة هذا العلم وانما هو من طبيعة
علم المعاني ونحن نورد طرفا منه ليتحقق به ذلك فنقول ان قولنا انا عرفت وانت عرفت وهو عرف
انما يسلك باعتبارين احدهما ان يحرك الكلام على الظاهر وهو ان الظاهر مبتدأ وما بعده خبر
ولا يقدومه تقدم وتاخير وثانيها ان يقدرا اصل النظم عرفت انا عرفت انت عرفت وهو ثم تقدم
انا وانت وهو ونظم الكلام بالا اعتبارا لاول لا لثاني الا نقول الحكم وبالا اعتبار الثاني فيفيد التخصيص
اعني المحصر والمأخوذ يدع عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على القول
بل على الحرف جمله على وجه نقول الحكم وحق المتكلم جمله على وجه التخصيص وهذه المقدمات مبينة
في علم المعاني ويظهر منها وجه كون شراحي معنى الفاعل ومنه باب في الذاد رجل وانما جاز ان يقع مبتدأ
لانه مختص بتقدم حكمه عليه فصار كالموصوف لان من شأن الصفة نفي وصاغة الزمن قبل ذكر الموصوف
لذلك التخصيص كما في الفاعل فان التخصيص فيه ايضا بتقدم حكمه وهو الفعل فان قيل يلزم بعين هذا
جو ان قام رجل على ان يكون قائم خيرا ورجل مبتدأ او قلت احاب عنه المصنف في شرح الكافيه ووجه
الاول انهم اشعروا بالطرفين في المعنى او غيرهما والثاني تقرر ما ذكره في شرح المنظومة وهو
ان المتقدم اذا كان طرفا بعين التعريف بخلاف قائم رجل فانه لا يبين التعريف عند قولك قائم لوان
ان يقول الفاعل قائم في الدار يكون مبتدأ بخلاف قولك في الدار وحيث فانه متعين التعريف من اول
الامر فمن ثم جاز في الدار رجل ولم يجر قائم رجل ومنه باب سلام عليكم وموكل يقع المبتدأ
معه راي معنى الدعا كقولهم سلام عليكم ونحوه في رجل للطفين وانما جازنا مثل ذلك لان اصل
سلام عليكم اذا المعنى عليه ما بال الله تعالى قالوا سلاما قال سلام واذا كان المعنى عليه فقد علم ان المراد
سلمت سلاما حذف الفعل ثم عدل عن الصب الى الرفع لرفع البشوت مع بقاء اصل المعنى على ما كان
عليه وقد كان محصا فوجب ان يكون محصا عنه انه اذا كان من غير الهدر المصوب في اصل المعنى

وقد كان المذكور اذا كان مصدرا منصوبا متخصما بانه صادر عن فاعل الفعل المقدور وهو في الرفع على ذلك المعنى فهو متخصم في الرفع ايضا بنسبة اليه قال المصنف في المالى الكافية امرض بعض الاشياء على ما وقع في المدة التي انشاء بها من ذكر مواضع الابداء بالترك وقال قد نفي عليكم مثل قولهم مرة خير من جراحة فعلت انما جاز هذا على احد وجهين كلاهما مذكور الاول وهو الظاهر انه عني بمتخصم بمرتين متينتين وكان فيه معنى العموم كما في الارجل اضل منك وذلك اقول بمعنى كونه عني بمتنق من وجهين احدهما انه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لمزود منه على غيره لانه قد يزعم ان الافضية انما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل والمفوضية انما وقعت لكون الآخر من قبيل الآخر واذا كان كذلك فلا خصوصية لمزود على غيره الشان ان في معنى الترتيب ما يشعر بالفصل على الجرادية باعتبار كونه قردا وجرادا من غير خصوصية لمزود دون غيره واذا لم يكن ثم خصوصية لمزود منه متم حصل الشياخ بخلاف ما اذا علمت حكم من الاحكام مختص فان المزمع منه الحكم على واحد متخصم كقولك رجل في الدار لذلك امتنع لانه لا يستقيم فيه كل رجل وجودا فضلا عن الدلالة ولو استقام وجودا فليس فيه في بنية شعر بقصد الدلالة عليه لا تقدم اذا ما غاظة فيه بين جنسين وليس يا معنى الرجولية ما يقتضي ان يكون في الدار كما في المثال المتقدم بل الترتيب بعكسه لانه انما استقام الحكم عليه بانه في الدار كونه متخصما ثم لو قلت رجل خير من زيد فهذا يحتاج به الطراف لان الحكم عليه بالافضلية يشعر بانه معنى الرجولية كما في الاول في احد وجهيه وتخصمه بالافضلية على زيد يشعر بكونه متخصما كما في الحكم عليه بانه في الدار فيحتاج الى السماع والظاهر منه لانه انما ثبت ذلك التخصم في الموضع الذي لا يختص به الجبر نوجه فلا معنى ان يجعل عليه ما يصح ان يكون فيه نوع تخصيص لفقدان معنى مناسب في الاصل المتفق عليه وقد تحقق اصل المسئلة ووجه ما ورد في القرون من مثل قوله تعالى ولبعد مؤمن غير من شرك واشباهه فانما تقطع ان المراد المفاضلة بين بلنيين لان يكون المقود الاخبار من عند متينين اول - وانما جعل هذا المثال موضع المثالب الاول لانه يتصور في المثال الاول خروج زيد عن ذلك الحكم باعتبار عارض مثل كونه مدوا مثلا عندئذ لا يكون الحكم على الجنس وانما في هذا المثال فلا يتصور خروج زيد منه من ذلك الحكم اذ المؤمن مع ان عارضا يقتضي كون جبر من الشرك مكنون الحكم فيه على الجنس قطعا فان هذا - وهذا عندئذ من قبيل ما المعنى في الصفقة فليست ليس هو من ذاك في التحقيق وانما هو من هذا وبيان ان الصفقة انما تكون معجم في الموضع الذي يقتضيه بام الجنس واحد متين في الصفقة لتصل لذلك الواحد تخصيصا لتجمله لواحده من الجنس الذي وصف وهو من ذلك قبيل في الاستتال لبقاء التكرير في رتبة تكرر من غير صفقة اخذ من تكرر موصوفة ووجه منعها انه

هذا هو المقصود من قوله في الموضع الذي يقتضيه بام الجنس واحد متين في الصفقة لتصل لذلك الواحد تخصيصا لتجمله لواحده من الجنس الذي وصف وهو من ذلك قبيل في الاستتال لبقاء التكرير في رتبة تكرر من غير صفقة اخذ من تكرر موصوفة ووجه منعها انه

اذا صح حكم في الدار لمحول تخصيصه بالصفة مستغنى ان يصح رجل في الدار لانه اخذ منه بدرجات فاما اذا حصل ما ذكرناه من التخصيم فقد حصل ما في معنى الترتيب قبل الصفقة فضاغ اعتبار الصفقة وصار موازننا لاولئك كل رجل عالم عندنا فانه لا يصح لعامل ان يقول المصح الصفقة او التخصم حاصل قبل بغي الصفقة فاعني عنها وانما جاءت الصفقة لخاصة بالانحصار لا الحاجة من تفحص الابداء ولذلك اقول يعني والمحول ما في الترتيب لمحول التخصم كان فيصحا في كل كلام فصيح بخلاف ما المعنى فيه بوجه الصفقة والذي تحقق لك ذلك معنى بقاء التكرير في الموصوفة ان الصفقة لا يخرج الموصوف عن مدلول بل تاتي لتخصص في الاحاد او في الاجناس وهو على حاله مثله اذ اقلت يا في رجل ثم قلت عالم فانه مختص ببقاء لواحده متين على ما كان عليه واذا قلت جاء الرجال ثم قلت العالمون فانه مختص ببقاء عامما في العالمين واذا ثبت ذلك علمت ان التخصم حاصل بغير الصفقة واذا كان حاصلا بغير الصفقة كان بغي الصفقة وانقضاء صاواخذ على ما مثلناه في كل رجل عالم عندنا فان زعم ان مؤمن يا قوله تعالى ولبعد مؤمن غير من شرك مع الابداء بالترك وروايتك بانه لا يستقيم ذلك كما انه اذا استقام علم من قولك رجل عالم في الدار لم يستقيم وهذا معنى التخصم فهو يمتنع مستقيم وجمع بين امرين مختلفين وذلك يعني بيان انه في مستقيم وجمع بين امرين مختلفين انما ينبغي بالتخصم الذي لا يلازم مع الابداء بالترك لا الذي لا يلازم لكان الكلام كذا وما عني فيه من هذا القبيل ولها ينبغي بالمعنى ذلك الا ترى انما حكم على الكلام بجهة الاعراب ثم حكم بعد ذلك بكونه صدقا او كذا بقول القائل العالم قديم هذا وان كان اعرابه مستقيما الا ان كذا بكذا ما عني فيه فلم يكن هذا المعنى صحيحا الا بقاء بل صحاح الصدق الكلام حتى لو جعلت الجبر ما يكون صدقا استقام فدل على ان الفساد لم يات الا من الكذب وما هو صدق ذلك اول - من متين متين مع الابداء ومع صدق الكلام انه لو كان الاول من الثاني لكان كذا ان في الثاني ان في الاول وليس لك قطعا بدليل انك لو قلت كل رجل كافي في النار فلما سقطت كافي لم يكن مستقيما من جهة الصدق لان جهة الابداء لا تترك لواجب من جهة صدق مع وليس الكذب مفسدا للاعراب ولا ما هو اعمد به في جهة التخصم كما تقدم فاذا وضع ذلك كان القول بان هذه الصفقة معجم لا ببدء كقولك بان كافي في قولك كل رجل كافي مع الابداء وقد وضع بطلانه فان قلت ليس قولك ولبعد مؤمن من هذا القبيل الذي ذكرته بل هو معجم باعتبار صحة الاخبار ولا باعتبار الصدق حتى يكون كما ذكرت الا ترى انك لو استقطعت مستقيم التخصم صدقا او لا كذا فانه يكون حذو من معنى عبد جن من عبد وهذا من قبيل اخي مني ما ذكرت اول - الما من ان عبد ابي مني شرك في الكلام فاذا سقطت الصفقة وقد را الاخبار عن المبتداء بعبد وقبل عبد جن من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ لا فائدة فيه اصلا فليست صدقت انه من قبيل اخي وكلفه في الحكم لذلك اول - اي ولكن مع الاخبار حكم الحكم

مع الصدق لان الكلام ممتنع في شرط المفردات فان المبتدأ من د وليس شرط هذا الجزم بما هو المحل
هذا الصنف وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يستقيم به الاخبار كما في الكذب بغيره فمثل قولك كل رجل عالم
خفى من جاحل فكلا لا يستقيم ان يقال المصحح لهذا المبتدأ الصنف انك لو استقطبت لم يستقيم الكلام فكذلك المحل
فيه كان كالكذب سواء والكلام في شرط المفردات غير الكلام في جهة التركيب الا ترى انك لا تقول لمن قال
كل رجل خفي من جاحل هذا فاسد من جهة ان الابتداء في موضوع وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت
بما لا يستقيم خبرا ولو قلت الاول كان فاسدا فانه حديد ثبت كانه يكون مبتدأ به من غير صفة فيفسد
القول بان المصحح الصنف فذلك كانه ممتنع فاذا ثبت ذلك فلا فرق فيما بين ان يكون المصحح للصدق وبين
ان يكون الاستقامة الكلام في ان كل واحد منهما لا يقع في جهة الابتداء ووجه ما قرناه لان الكلام في جهة
كونه صدقا وكونه مستقيما ان معنى عنه بكذا غير الكلام في جهة كون المبتدأ مبتدأ وان لم يكن بد من الجزم الا
انه قسم آخر من اقسام فساد الكلام من جهة الكذب او الاخبار بما لا يقع الاخبار به فلا يوجد منه شرط في
جهة المبتدأ فان ذلك يؤدي الى اعتبار ما لا يتناسى من الشروط في المبتدأ اذ ما من مبتدأ الا ويمكن
تقدير الجني عنه بالاستعانة باليقيد فيخذ اليقيد شرط ثم تقدر الاخبار عنه بامر آخر لا يستقيم الا
بامر آخر مودة الى اشتراط قوده لا وقع في دورها ومن اطاع الفساد اقول في بيان تقدير
الجزم مثلا عن زيد بالقيام لا يستقيم الا بيقيد ان يكون قادرا وبوجه ذلك القيد شرط ثم نقول
الاخبار عن زيد المقيّد بانه قادر وبالماضي لا يستقيم الا بيقيد ان يكون قدما قيامه ثم نقول الاخبار
عن زيد المقيّد بيقيد ان يكون قادرا قدما بالماضي لا يستقيم الا بيقيد ان يكون متعجبا
ثم نقول الاخبار عن زيد المقيّد بالضرورة المتلزمة بالماضي الضاحك لا يستقيم الا بيقيد ان يكون متحرك
والاصح ثم نقول الاخبار عن زيد المقيّد بالضرورة الازمنة بالماضي الضاحك لا يستقيم الا بيقيد
ان يكون واجدا لرائس المال وعلى هذا واضبط ان يخص الجزم كل مرة في وجه يقتضي زيادة قد المبتدأ
ولا يكون رافعا لليقيد المختار قبله فثبت ان مؤمن بما قوله تعالى ولعبد مؤمن وما كان مثله لا يمكن دعوى
ان يكون الصنف محمدا لا ابتداء بالتركيب باعتبار المعنى الذي عن فيه على ما نفور فان قلت فانك
ان الصنف شرط في جهة المبتدأ وان كان التقدير حاصلا فيه نظر الى حقيقة لفظية لغيره في صورة
التخصيص يتبع به المعرفة لفظا وان كان التخصيص حاصلا بغيره فيكون مثل اشتراط الصنف فيما لم يقصد فيه
التعظيم الا ترى ان الصنف يشترط فيما يكون احسن من نكرات موصوفات حتى علم بالصنف فيما هو اقل تحميما
من الحكم عليه بالفساد فقد ان صورة الصنف التي يكون كالمعرفة في العورة والعرب كما تراعى المعاني فكثيرا
ما تراعى الا لفظا فاذا كان ذلك مستقيما فلم يحدث عن اعتبار قلت هذا اذن كلام مستقيم بالنظر الى
في نفسه ولا شك انما لم نجد هذا الباب الامور في تعدل الى التجويز من غير صنف لا احتمال ان يكون

الصنف يقتضي على ما قلنا كما مثلته في سلسلة النكح التي لم يقصد فيها قصد التعظيم ولكن لما وراينا انهم يستعملون
مثلا ذلك من غير صنف علمنا ان الصنف ملحق في هذا الباب الا ترى الى قوله تعالى فاولى لهم طاعة وول
معروف وقوله من جني من جني وما نقل من قولهم من جني من جواد واشباهه مما علم ذلك
علم ان الصنف ملحق في هذا الباب لما رواه ذلك مثله يا فوك الرجل العالم جني من الجاهل الا ترى ان
احد الا يعنى هذه الصنف محمدا لا ثبت من جوار الرجل مبتدأ بمحمدا عن الصنف باعتبار رخص صيته ذلك
الجنى فانه قد يكون ذلك مستقيا باعتبار انتفاء الصدق او باعتبار انتفاء الاستقامة اصلا فقد وقع
لك من هذه الالفاظ ان الصنف في قوله ولعبد مؤمن وبابه ليست بالمحمدة لا ابتداء والتحقيق المبتدأ
في مثله وهي الالفاظ دقيقة عجيبة قل من ينهها فضلا عن بغيرها لما واذا انقروا ذلك كان ما تلا
تقول ما رجل جني منك فانه انما هو الابتداء بالتركيب لما حصل من معنى العزم المنفي بها الى معنى التعريف
وبعد امثل ما حكاه ابن جني من قول بعضهم اربعة ضعف اثنين وثمانية ضعف اربعة وان لم يكن محروقا
المفاضلة فيها اما لانها بمعنى ضعفا انها اربعة منها مثله فذلك ما كان مثله في الزيادة
والقصان واما لان المفاضلة لم تكن مناسبة لذلك المعنى اى معنى العزم باعتبار كونها مفاضلة وانما
كانت مناسبة باعتبار ما بينهما ان الحكم بها انما وقع باعتبار كونها من ذلك القبيل وهذا الكذب الا ترى
ان الحكم بالمعقولة على القليلة بالنسبة الى الاربعة انما وقع باعتبار كونها من ذلك القبيل فصار
النسبة التي من اجلها حصل العزم بالمفاضلة موجودة في مثله ذلك فوجب الحكم مثله الا ان ابن جني
حكم بان اربعة وثمانية وشبههما في مثل ذلك اعلام عن مضمة للعلمية والسائبة وذلك انه رآه
يبتدأ به في معنى المعارف ولا يعمل لتعرفه الا على العلمية لا على المعارف كقول اسماء في مثل قولك
اسماء حن من ثعلبة فان مثله ذلك علم باتفاق وراى من الاختصاص في حكم عليه بحكمه ولذلك حكم بالبيع
على غدة وبكى وبكى ويقتضى بانها اعلام وان لم يكن ما قصد التعريف مثل هذه في اذن اجد وليس
يجوز عن قياس الا ان الاصول خلافا لما يلزم من رد اعاء الاجناس كلها اعلاما الا ترى ان
قوله كقوة جني من جواد مثل اربعة ضعف اثنين سواء فلو سأل رجل اربعة على سأل رجل ثمة على
والاجناس حديد بحري هذا الجري ولا علم احد القول ذلك وايضا فانه لا علم في الشيء بانه علم الا
ثبت كافي زيد وعمر ومن وعمرهما الشيء بعينه جني متا ولما اشبه بالوضع الاول والحكم باب
اسماء وعدة وبكى وبكى ويقتضى بانها اعلام انما كان لانهم سألوا عن العلم ولا وجه الا للعلمية ولذلك
اجل ما قصد برها وجعلها موضوعا للمعنى المختص في الذم حتى يقع كونها موضوعا لشيء بعينه غير
متا ولما اشبه بالوضع الاول وعمرهما لم يعلم بانها اعلام البتة اذ لا حاجة الى التكلف مع الاستغناء
عنه واذا كان كذلك فلا حاجة الى الماها بما هو خارج عن القياس ومتكلف فيه لزوم او جيت

التكلف وترك اجزاها على ما من النظام منها من غير تكلف وايضا فانه لو كان علما لوجب ان يجوز بقاؤه
علما في كل حاله كباب اسامة وجنين الاعلام ولما لم يجوز ذلك فيه باتفاق دل على انه غير علم وايضا فانه
لو كان علما لوجب دخول الام عليه وبما صحته دخولها دليل على خروجه عن باب الاعلام فاما بيان حل
اشكال كونها مبتدأ او بها في معنى المعارف ولا محل لغيرها الا العلمية فانا نقول ليست من قبيل المعارف
بل اشبهتها من حيث لزوم التقييم كالباء في افضل منك الا تركت ان رجلا منك وان حصل التقييم فذلك حسنا
لما لم يكن العرف في واحد مخصوص بل يخص حصل التقييم لكان النقي لما لم يخص حصل التقييم لكان التبريد
الا انه ليس في العلمية بل في احد وجهين احدهما انه تعريف باعتبار التقييم كافي لكل رجل فانه معروفة وليس
باعتبار من المعارف فذلك مع ذلك يكون تعريف باعتبار التقييم مثل لا رجل فيقول قال انه عام باصلا لا بل لا زعم
اول رأت قد علمت معنى العلم بالاصل واللازم بالثبوت من شرح المنطوق في شرح قوله ما احدث من ذلك
التي في ان تعريف باعتبار تقدير الام لان المعنى القوي من الجراوة فيقول من الام كافي في خروج و
ربكة وفيه فان قلت فاذن رجعت الى مذهب ابن جني لان ما ذكرته كذا في هذا الوجه معتمدة
للعلمية والعدل او للعلمية والثاني ان لا بد من اعتبار العلمية فوجب ان يكون ما نحن فيه ايضا
علما فقلت ليس العدول عاينه الالف واللام بالذي يوجب للاسم العدول اليه العلمية وان كان معروفة
بالم قصد صدقها ولم يثبت بدليل خاص عليها بيان ذلك ان عشية وعقبة وان كانا معرفتين باتفاق اذا
فصد بهما عشية ليلتك وعقبة معدولان عاينه الالف واللام وهو الذي اوجب لها التعريف وليس علمين
لو كانا معرفتين لو كان العدول عن التعريف بالالف واللام موجب العلمية لوجب لها ولو وجبت لكانا
من العرف فلا صرفا دل على ان العلمية لا حكم بها الا بثبت وراو ذلك وسواء ان كل معدول من لائن الام
حاز تقديره نكح وجاز تقديره معرفة بحسب ما كان عليه واذا احتل الامر لم يحكم باحدهما الا بثبت
فثبت على هذا وتوابعها بالعلمية لما ظهر من معنى العرف اذ لا وجه له سواها وحكما على باب عشية جنوبي
اللام المقدرة لغيرها معروفة فان قلت فقد حصل من مجموع ذلك ان بعض ائمة دل على الالف واللام كونه
علما وبعضه جني علم فانيكر من ان يكون ذلك من العلم الاول لانك قد وافقت على شدة قلت قد تقدم ان الحكم
على مثل ذلك بالعلمية انما يكون بثبت من العرب في الملل المخصوصة لما في علمية من الاشكال فعمل على الدنيا من
الذي لا اشكال فيه اولى فان قلت فانيكر ان يكون اربعة منصفه اثنين علمين معروف مثل قول العزيم فاعلم
صحة معرفة فان ذلك علم عند سم باتفاق وهو غير معروف لذلك ووجهه انما يعجز بغيره ان كان علما عليه
فذلك مع ذلك اذ اعلم يا جميع يعني انه لو كان علما فليست الفرق بينهما من وجوه احدها ان فاعله وصفه الفوتون
في اصل وصفه علما على كل مورد في علمية المخصوصة وعلى معنى العلمية بخلاف علمية اربعة وبما ان اصل وصفه
كوضع رجل نكح لا يصح في رجل ان يفتي ان اصل وصفه العلمية فذلك مع ذلك في ان فاعله لا يجوز دخول الام عليه

كافي الاعلام واربعة ولو قلت الاربعة لكان سقيما والالف واللام يافض العلمية السالف ايا باب فاعله اذا
اطلق على واحد من عدولاته فالمحقق في اضافة علمه لا يجوز ايضا ولما عند اطلاقه على احد عدولاته الوجه
الثاني من الاولين يا اصل المسئلة ان يكون قوله من جني من جراوة على معنى الاخبار عن اللفظ كمثل قلت لفظ
نزع مدلولها لك او مدلول نزع ذلك يكون الصحيح لا مبتدأ او كونه معرفة في التقديرين جميعا وانما يستقيم هذا
فما كان للفرق فيه عاما لجميع انواع الجني عنه لان المبتدأ او رفع عاما لاضافة فقد برأ ومروا من نفس صغار التقديرين
كل مدلول نزع او كل لفظ نزع واول العوال الجني ان يكون مطابقا لاول كالعلم فاعلم فان في المبتدأ
اذا كان عاما يجب ان يكون الجني فيه عاما لجميع انواعه فلا يصح على هذا ايضا رجل في الدار لتعذر هذا التقدير
فه اذ لا يصح على مدلول رجل ان في الدار ثم يصح على مدلول انسان وشبهه وذلك اربعة منصف اثنين واربعة
في هذا الوجه من نزع جني من جراوة فانه يصح ان يكون شارحا لمدلوله بخلاف الاول فاني لم يجوز بتعريفه ما جعلته
مبتدأ بل يحكم من احكامه والحكم بحكم من احكام الشيء لا يكون شارحا له فذلك قوي اربعة منصف اثنين في هذا
الاول لما فيه من الانباء عن حقيقة مدلوله ولم يكن كذلك نزع جني من جراوة فان قيل فهل يستقيم منع
العرف على هذا التقدير قلت لا وجه لانه قصد قصد اللفظة واذا قصد اللفظة حاز ان يعين التعريف
والثاني في معنى اوله فاجاز ان يحوي على ما كان مستحقا لم يقصد اللفظة الا ان هذا هو المعروف
الاولي انه لو استعمل ذلك اول معنى التعريف والثاني لثقل في قام جعفي ومروا بتعريف جعفي فاعلم وقالة
عزيم عن مفرقين ولتيل في اخذت من زيد من حرف جني اول معنى بالرفع في ان التقدير ان لا يعتبر
جراوة على ما كان مستحقا لم يقصد اللفظ واشباه ذلك وهو بعيد عن الاستعمال هذا الخبر الجواب
فان قيل قد ايتى بالثبوت في قوله يوم علينا ويوم لنا ويوم لنا ويوم لنا من غير مخرج قلت
اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة بان لا تباين بين احد ما ان الجني محذوف ولا اخبارا كمن جنيها
اذا كان في الكلام دليل عليها وتقدم في من هذه الايام يوم علينا ومن هذه الايام يوم لنا والثاني ان يكون
قولك علينا موافقا ويكون الصحيح لا مبتدأ او الصفة الموصوفة وتقدم في يوم من الايام المقدم علينا
ويوم منها لنا مثل قوله التمن تواتر بتدريج فلو لم يقدر ومنه لم يستقم فان قيل قد ايتى بالثبوت في قوله تعالى
من من مزيد من غير محض فان مزيد معدود ومن دابة وتقدم في هل زيادة قلت اجاب عنه المصنف
في امالي المسائل المتفرقة بان مزيد ليس بصدر وانما هو صفة الموصوف محذوف تقديره من شيء يتراد
فما ابتدأ بالالف الموصوفة وان سلم انه مصدر فهو محذوف الجني والمبتدأ اذ حذف جني فان لم يكن
له معنى فقد جني مقدما ومثاله اذ قيل لك هل عندك احد فقلت رجلا ان كان قد برأ عندي رجلا
لانك قد رجلا عندي لم يجز فكان تقديره على قياس لغيره واجبا ومثله قوله وان رجلا وان رجلا
وذلك كقول وقد برأ هل عندكم من مزيد اى هل عندكم زيادة والجني قد يكون جملة لا

[illegible]

تقدم رفع موقع الحكم والحكم جنس فمما يقع موقعه جنس والثاني ما يتبعه من الإبرام وعدم التمسك اذ هو
صالح لكل واحد من تعلم ان يكون عاما على سبيل البدل فكان كل رجل والاوّل فاسد من وجهين احدهما
انه ليس بمطابقة ما ذكره من الاحكام بل لو اجاب به بكيفية او لقب كان يجيب على المطابقة ولو سلم ما ذكره فالنقص
انه لو صرح بالحكم فقبل الضارب زيد لكان الضارب هو المبتدأ وهذا الجحد والما الثاني ففي مستقيم ان
الإبرام الذي في من انما نشأ من قبل الاستنباط الذي فيه لا من حيث كونها تسمى الاروى انه بمعنى قولك
ازيد ابوك ام عمرو ام خالد فخطرت الإبرام في هذه المسببات على المتكلم لا لوجب لها تنكير فكذا لك هذا
وجواب هذه الاسماء بالمعروفة مما نحن كونها معرفة كما ان جوابها بالايمان ما يحقق كونها اسما بالانقضاء
وهو بمعنى انما الرجال واما الرجال معرفة بالاتفاق فكذا امرو اذ كل شيء امالى المسائل المتفرقة ما يخالف
هذا والفرج بينهما يحتاج الى كلام مبسوط فلذلك اعرضت عنه في هذا الكتاب ومنه
ان يكونا معرفتين مثل زيد القام واما وجوب التقديم منها لان يا تقدمي الاول وجعله جنسا متع
صلاحيته للمبتدأ بخلافه الاصل الذي هو تقدم المبتدأ على الجهر من غير فائدة فان سلم تقدم
المعنى على المبتدأ انه فوائد كما علم يا المعاني فلا يصح قوله من غير فائدة فالجواب ان تلك الفوائد انما
تستفاد ان لو تعين المتقدم لم يكونه خبرا ومنا لا يتعين المتقدم لذلك لا يحتمل ان يحمله السامع على
المبتدأ الا انه صالح لكونه مبتدأ المعروفة قال المصنف في شرح الفصل مرد على هذا ان الاخبار متى
محط الفوائد وذلك لا يحصل الا بما جهل المخاطب اما اذا كان يعرفه فالأخبار لا فائدة فيه اذ هو
حاصل عنده واجاب عنه فانه عما نرى ما ذكرنا امالى المسائل المتفرقة فالجواب اننا مباحثه مدني زيد
وزيد صدق ان المرعيتين اذا اجتمعتا فلا بد من فائدة تقدم من سببه احدهما الى الاخرى ولا
يجوز ان يقدم ريبا قولك زيد العالم مثل ما قد رتب قولك زيد عالم الاروى انك اذا قلت زيد عالم فقد
انفذت المخاطب نسبة العلم الى ذات لم يكن نسبة العلم اليها يا تخطك فلو ثبتت فنقص ذلك في زيد العالم
كان خطأ من جهة انك لم تعرفه العالم الا وقد علم المخاطب الذات المنسوبة اليها العلم لان التعريف في
الانفاذ لم يوضح وضع السبب وانما وضع الصفات الاروى انه لو لم يكن المخاطب عالما بذات منسوب
اليها العلم مهودة بينهم وبين مخاطبهم لعل ما ذابوا واذ اثبت انه لا يستقيم ان يكون اخبارا بالعلم عن زيد
وجب النظرية معنى يفيد للمخاطب فائدة لم تكن عنده وذلك انما هو الحكم على احد الا اثنين يانه
الوجود هو الآخر وذلك ان المخاطب قد يكون قد علم زيد امن وجهه فصار معرفة عنده وعلم رجلا عالما
مهودا بينه وبين مخاطبه ولكنه لا يعلم انه زيد فاذا قال المتكلم زيد العالم فقد افاد ما ذكرنا وقال
في موضع آخر من امالى المسائل المتفرقة كون المعنى تسمى القياس لانه حكم لابد ان يكون الافادة لمن ليس عنده
فلو عرفه لم يستتم لانك اذا حكمت على زيد بالقيام فقلت زيد قام وكونه حيث قد علمه لوجب ان يكون الذات

المعجزة التي هي المقام معروفة بكونها لا ينفك الخطاب وايضا فانه لو وقع التعريف
صاحبا ومن ثم وجب التعريف بما مثل زيد القام وزيد اخوك بان المعنى زيد محكوم عليه بانه القام وانما
كون ذلك اذا كان الخطاب قد فهم سمي زيدا وبهم ذاتا متسوبا اليها القيام وهو لا يعلم بانها يا الوجود
واحد فاذا اخبر بذلك ايضا ما ليس عندنا الا لو كان الجنب نفس قولك القام لم يستفد ما ليس عندنا
ومنه ان يكونا متساويين مثل ان يكون كل منهما افضل التفصيل من نحو افضل منك افضل مني ويجب
التقدم متساويين ما سمي به القام الذي قبله او نقول يجب تقدم المبتدأ منا اذا لو قدم الجنب
لا يلتبس بالمبتدأ او يستند المعنى اذا كثر هو افضل منك لا من مخاطبك وبالعكس قال الامام الخليل
ولذلك اذا كان كل منهما مع الاضافة نحو افضل العزم افضل الناس وكذا اذا كان احدهما مضافا والاخر
من الاضافة فيصير الى المعروفة وقيل ان الاضافة تنفي التعريف ومنها ان يكون الجنب فضلا
للمبتدأ او نحو زيد قام وانما يجب التقدم منا اذا لو اخر لا يلتبس بالمبتدأ بالفاعل وانما قال فضلا
له احترازا من ان يكون فضلا لغيره مثل قولك زيد قام ابوه فان تقدم جاء في الامام الخليل
ظاهر كلام ابن الحاجب وكثيرا لا يجوز تقدم الجنب اذا ابرز المعنى فلا يقال في الزيدان قاما قاما
الزيدان طرف الباب ولما يلتبس اذ يجوز ان يكون الالف علامة التثنية على لغة من قال الكوني
البراعينش واذا تضمن الجنب لما فرغ من المواضع التي يجب فيها تقدم المبتدأ شرح اثنين
مواضع يجب فيها تاجز المبتدأ فمنها ان يكون الجنب المراد متضمنا لما صدر الكلام مثل ابن زيد
قال للمصنف في امالي الكافية وانما يجب تقدمه اذا كان متضمنا لما صدر الكلام وهو مؤيد لما تقرر
من انهم قد تمون ما يدل على قسم دون غيره من اقسام الكلام وانما اشترط من ان يكون مؤيدا للخرج
عنه مثل زيد مل قام ابوه وانما لم يجب تقدم الجنب من الالف وقع جملة وقد تقدم ما صدر الكلام اول
جملة فصار هذا افضل زيد ابن لم يجوز وانما يجب ان يكون ابن جبرا لانه مع زيد جملة فلا بد ان يكون
اما مبتدأ او اجزا ولا حاز ان يكون مبتدأ لانه يلزم ان يكون جبرا مطابقا للمعنى وليس زيد
مكتوبا ليصح الاخبار عن المكان به واذا بطل ان يكون مبتدأ فحين ان يكون خبرا ومع ما ثبت من صحة
الاخبار بالطرف باعتبار متعلقاتها كقولك زيد انا مل والفتال يوم الجمعة لان المعنى زيد مستق
الملك والفتال حاصل يوم الجمعة فلا استغنى ذلك في الظروف مع وقوعها اجزا فوجب ثبوت كون
ابن جبرا وبطل ان يكون مبتدأ ويجب تقدمه لما تقدم هذا ما ذكره في الامالي قوله في التخرج
وما غير الجملة التي هو فيها يعني ان الاستنهام في قولنا زيد من ابوه وقع يا صدر الكلام من غير
ان تقدم من ابوه على زيد لانه وقع اول الكلام باجملة فلا حاجة الى تقديمه وقوله هذا الاصل
يعني وقوع الاستنهام يا صدر الكلام ولما ان نقول الجنب في قولنا ابن زيد جملة طريقه لا

لا يجوز ان يكون الجنب

لا يجوز ولا يصح التثنية الالف الا ان يريد باللفظ من حيث ما لا عدد منه لفظا مستقرا يستقيم لكنه يكون حروجا
عن الاصطلاح فان الجنب المراد به اصطلاحا هو الجنب الذي يكون له عوامل المبتدأ تسقط على جزء منه فقط
لا الذي لا عدد منه لفظا فان مثل قولنا ابن زيد وكيف عمرو امران كل واحد منهما متفق القدم
فمخرج احدهما دون الآخر قلت اعاب عنه المصنف في امالي الكافية بان المبتدأ وان كان اصله التقديم
الا انه على سبيل الجواز لم يكن مستقرا على ما يقتضي وجوب تقدمه وانما هذا وما اشبهه فمقتضى التقديم
زجريا والواجب مقدم على غير الواجب فان قيل للمبتدأ الذي يحمل الصدق والكذب وهذا لا يحمل
صدقا ولا كذبا فكيف يصح ان يكون خبرا قلت اعاب عنه المصنف في امالي الكافية بانه مؤيد بما ذكر
في مثل زيد اخبر به اي القول منه اخبر به ومنها ما كان معيا مثل في الذار رجل فالصبر المستق
في كان عابدا على التقديم يعني ان تقديم الجنب يكون صحيحا لكونه مبتدأ وانما يجب التقديم حليلا لانه
لولا خبر لزال المعنى فكان التركيب فاسدا ومنه ما ان يكون متعلقا بغيره في المبتدأ يعني
ان يتصل المتعلق بغيره من المبتدأ مثل على الفتر شيئا زيدا وانما يجب تقدمه هنا لانه لولا خبر لكان
الصبر في شيئا واجبا الى غير المذكور فكان فاسدا اي وكان التام فاسدا لانه وجب فاسدا او لكان
عود الصبر الى غير المذكور فاسدا فهو مثل قولك ضرب غلام زيد اسوا قال الامام الخليل
فان وقع لام متعلقة براد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على الفتر في مثلنا نظرا الى ان الجنب حقيقة استق
او مستق الذي هو مقدر وان كثر به راد به المراجع اليه وهو الفتر خاصة نظرا الى انه جبر المحسوس
وهو على الفتر ومنها ان يكون الجنب خبرا عن ان وما فيه خبره الواقع مبتدأ او مثل قولك عندى اكل
منظلي وانما يجب التقديم حليلا لان المكسورة تقع صدر الكلام لانه يدل على قسم من اقسام الكلام
والمتنوعة لا تقع صدر الكلام لانه يلتبس بالمكسورة فتقدم المتنوعة طبعه وتقدم خبره واقع للابواب
فتقدم الجنب خوفا لالتباس قصد والنبية من اول الامر على انها المتنوعة وتظهر لك من هذا
التقيران قوله في التخرج حو فاعلة لقوله سعدم ومثل انما فعلوا لك ليفرقا بينهما وبين ان الحق
يعنى فعل لان تلك لا تكون الا صدر الكلام على القوا بها صدر الكلام ليصل الفرق بينهما من اول الامر قبل
انما فعلوا لك كرامة بقاء ان المتنوعة عرصة لدخول العوامل المؤدية الى دخول ان عليها قال
المصنف في امالي الكافية ومن يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد فليروا ما يؤدى اليه ولحق من المصنف
في امالي الكافية على القول الثالث قالوا هذا هو لعل الجنبين وهو مقدر من جهات منها انه يلزم
من كونه من باب ما يصح دخول العوامل عليه ان يدخل جميعا عليه لان من زيد من جملة هذا الباب ولا يدخل
ان وجب بهما عليه وانه ان كان جميع الباب متصفا عن مثله هو واحد وبذلك الجواز اذ خال العوامل عليه
مقدم للمعنى عند ارادته ومنها الاتفاق على جواز وقوع ان مبتدأ بعد اذ في مثل قولهم اذ ان بعد الفنا

والا يانم كان يجب عندئذ ان لا يجوز لانه مهبطا لدخول العوازل عليه فقد انقضت فليعلم ان
بعد اذا ومنه ان يجب ان يقع ان بعد لولا والاخر فيس على ما تقدم يا اذ الا انه في لولا واجب ركن
اذا جاز واعترض الاطام للحدثي على الدليل الاول بانه انما ينظر فانه ما ذكر في قراءة المکتوب
وكلامنا في تقدم المعنى قبل كتابته ونحوه المکتوب وايضا الفرق في الخط بزيادة حرف نحو عرو ولا يعلم
كله على كلمة له وقد ينفرد المعنى انما جاز تعدد المعنى لان المعنى حكم والمنطق قد حكم بحكم واحد
وقد حكم بالحكم متعدد كما في الصفات فانه قد يوصف الشيء بصفات متعددة قال المصنف في
شرح الفصل والمعنى المتعدد على قسمين قسم لا يستقل المعنى فيه الا بالمجموع وقسم يستقل بكل واحد
منها فالاول مثل هذا الملوحة والى مثل قوله تعالى هو الغفور الودود ذو العرش المجيد تعالى
ما يزيد فان قيل كيف يصح الاخبار بامر من متضادين في حالة واحدة عن شيء واحد قلنا
احاط به المصنف في شرح الفصل بانه لم يرد انه حاص من كل وجه او حلو من كل وجه وانما اراد ان يرد
من هذا او طرفا من ذلك وهذا ليس بمتناقض فان قيل ان كان في كل واحد منهما معنى فغاصد
لان يودي الى ان يكون كل خبرا على حiale فيلزم ما ذكره صاحب شرح المعادى وهو ان يكون جميعه
طرا وجميعه حاصا وهو محال قطعا وان كان في احدهما نفي وان لم يكن فافسد قلنا
احاط به المصنف في شرح الفصل عما نفي من انما يختار القسم الاول ولا يلزم ان يكون كل خبرا على
حiale وانما يلزم ان لو كان عود الصيغ من كل واحد على انفراد من حيث انه خبر مستقل لكنه
ليس كذلك بل عود الصيغ اليه من حيث انه مشتق واما الصيغ العائد من حيث انه خبر فانما هو الصيغ
الذي تضمنناه باعتبار انها معنى من يدل على هذا المعنى من كلام ابن يعيش في شرح الفصل حيث قال
واعلم انك اذا خبرت بحزب فساعد كان العائد على المعنى عنه راجعا من مجموع الجزئين والمراد
العائد المستقل به جميع المعنى وذلك انما يعود من مجموع الاسمين فاما كل واحد منهما على انفراد
ففيه خبر يعود اليه لا محالة من حيث كان راجعا الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما خبر يعود
الصيغ من الصيغة الى الوصف فاما عود الصيغ من المعنى المستقل به المستند فاما يكون من المجموع
سواء كان الخبران صديين او لا هذا ما ذكره ابن يعيش ولا يخفى عليك بعد ان علمت ما قررنا ان
اختيار القسم الاول من الزيد الذي في السوال على الاطلاق كما اختاره المصنف في الجواب غير
جميع بل الوجه ان يقال ان اردتم الصيغ الذي يقتضيه من حيث كان راجعا الى معنى الفعل فيختار
الاول ولا يلزم ما ذكرتم لما في رساله وان اردتم الصيغ الذي يقتضيه من حيث انه خبر مستقل
فهنا قسم رابع تركتموه وهو ان يكون المجموع متفهما لغير آخر وقد نص المصنف في
وجز كالفعل وقاعله فلا يدخل الفاعل الفاعل ولا يدخل المعنى وقد ينفرد المصنف في معنى الشرط وذلك في

ذكر في المتن وهو لا يانم الموصول بفعل او ظرف والتكثير الموصوفه بفعل او ظرف وانما يقين المبتدأ
الشرط فما ذكر في جبين الاول بانه من الابهام والنقص كشرط فان احسن الشرط لا ينقل عن ذلك
والثاني ذكر ما يجب ان يكون شرطا من فعل مذكور لفظا او مقدر متعلق بالظرف فاذ اعتد الى ان الاول يجب
للتثاني على بالفاء لهذا العزم معنى لعمد الدلالة على السببية كما ان الشرط الاول منه سبب للتثاني قال
المصنف في امال الكافية وهذه الفاء موزونة بان الاول مرتبط بالتثاني ارتباطا بشرط مشروط في قصد التكثير
علاوة قولك الذي يارثني له درهم فانه ليس في اللفظ ما يشي بذلك فان قلت الشرط وما شئت به
يكون الاول منه سببا للتثاني قوله سلم تدخل الجنة فالا سلام يجب دخول الجنة والامر بالعكس في قوله
وما يكمن من نعمة فمن الله فان الاول استغفار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل وليس
الاول سببا للتثاني لان الاول نزع للتثاني طلت لحاط عنه المصنف في شرح الفصل عما نفي ان
جواب الشرط لا يكون الاضلة ويكون السبب في ذلك الجواب الذي هو جملة اما معنوها واما الخطاب بها
او قول ويكون الشرط في ذلك الجواب اما معنوها واما الخطاب بها والمراد عن معناها نفس السببية
في الجملة مثاله قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالسيل والرهاس سرا وعلاية فلم اجزم فيثبوت
الاجزاع بمضمون الجملة وهو سبب عن الاتفاق والمراد بالخطاب بها ان يكون الاعلام والاخبار
بها هو المشروط مثاله قولك ان اكرمتي اليوم فقد اكرمتك اسب ومنه قوله تعالى وما يكمن من نعم من الله
الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله تعالى من الله هو المشروط لكان المعنى ان استقر ارضا بسبب لمصر لها
من الله فيض الشرط سببا للشرط ومن ثم ان من اجل ما ذكرنا من انه كان المعنى ان استقر ارضا بسبب
الى اخره وهم من قال ان الشرط قد يكون سببا واذا جعلنا الخطاب الاخبار بنسب الجملة ارفع الاعمال
ببانه ان الآية هي رها الاخبار قوم استقرت لهم نعم حلو امعطيت او شكوا فيه فاستقر ارضا سكونه او بحولته
سبب للاخبار بكونها من الله عز وجل مصفق اذن ان الشرط والمشروط فيها على ما به وليت ولعل
اذا دخلت ليت او لعل لم يدخل الفاعل باضاق لانه يودي الى تناقض معنوي وذلك ان خبر ليت ولعل
غير معلوم عليه بالصدق والكذب وما يقع بعد الفاء خبر محض لانه جزاء من حيث المعنى وجزاء الشرط يجب
ان يكون صيغة خبرية ملغية بالشرط لان الاشارة ثابت والثابت لا يقبل تعليفا ونونا انت حو ان دخلت
الذ او اشارة التعليل لا تعلق الاشارة وما يجب اليه المصنف في مباحث حروف الشرط من شرح الفصل
من الحكم على الجملة الشرطية بكونها انشائية فمن سقم فانا فاطمون ما قسمها الصدق والكذب اللذين
من خواص الحكم الخبرية والحق قال المصنف في امال الكافية للقي يبيون ان بها في ذلك
وخالفه الاخفش فلما ذكر ذلك في تعليلين مختلفين في ليت ولعل من لعنه ان العلم بالنافع
انما هي ان هذه الحروف لها مدد والكلام فلا يجمع ما له مدد والكلام ولا ما شئت به ما له مدد والكلام فلي هذا المستحق

في ان لا امتنع يا لعل اذ العلة موجودة في الجميع ومن اعتقد ان العلة باليت وعل ان الخبر باليت
ولعل انساني وهو في الشرط خبري ولا يكون الشيء الواحد اشياء اخر لما يودى اليه من الناقض
وعلم ذلك لا يلزم ان يكون ان كذلك اذ ليس فيها اشياء وحيز وانما هو خبر محض فلا منافاة بينه وبين
المسببية والتقليدان وانما كان ولكن لا يصح اثبات الاحكام اللغوية بمجرد المعاني المعقولة لان يكون
اثبات اللغة بالقياس بل لابد من اثبات ذلك من العرب فان بين سدونه ان استقرى حق الاستواء
فلم يوجد مثله في مذهبهم ويرجع خصمه محتاجا الى اثبات ذلك منقولاً عن العرب وان بين الاخص
مثل ذلك منقولاً عن العرب وجب ان يرجع الى تعليله ومع مذهبهم بما ذكره عن الاخص قوله تعالى
ان الذين آمنوا بالمؤمنين والمؤمنات الى آخره فقد دخلت الفتاوى وقوله ان الذين يكرهون بيانات
الله الى قوله يقتلهم تعذيب اليم فقد دخلت الفتاوى ومنها قوله تعالى قل ان الموت الذي تفترون
منه فانه ملائكتكم وذلك ظاهر وقد يجاب عن الاول والثاني بان الخبر محذوف وان افتاء دخلت
في جملة ثمانية معاصية لها وذلك عن منتهى باتفاق فالخبر محذوف على معنى بعد يورث ثم ذكر قوله بشرع
فالعلم بعد ذلك الا على خصوصية امر المحذوف لانه في المعنى سبب عن الخبر المحذوف وقد قيل في
الآية الاولى انها في قوم مخصوصين وقد اتفق على ان الخصوصية يتصل معنى الشرط بطلان التعميم
فكانت منتقاة الى ثانياً ويل افعال الفتاوى واحب عن الثالث بان الفتاوى والفتاوى وليس بشيء اذ يختلف
مذهب سدونه والعرض الجواب على ما اقتضاه مذهبهم واحب بان الخبر الذي وفاته ملائكتكم جملة
بعد تمام الحكم الاولى واعتبر من على ذلك بانه لا فائدة فيه من حيث ان ذلك معلوم ولم يقصد الاخبار
عن مثل ذلك واحب بانهم كانوا يظهر ان تراوهم لغزلة لك كقوله تعالى ان يوتوا عورة
فاخرجهم بانهم انما يفترون من الموت ولذلك كفى ما يدل على التعميم فيها جلياً ما ذكره في
الامالي فان سئل ان في الثالث لم يدخل على الذي ونحن كالمسألة ان الذي يدخل على الذي
فلست احب عنه المصنف في شرح الفصل بان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلا فرق بين ان
يدخل على الموصوف او يدخل على الصفة طالب المصنف في شرح الفصل وهذا كله بحث المتأخرين
والظاهر انه ينبغي على نقل الزمخشري وقد اوضحه معطلاً عن الفصل معنى وان اهتم في الفصل فانه لا ينبغي
فيه جواز دخول الفتاوى الى الاخص وعنده الى سدونه وهو بعيد من جهة النقل والفتاوى اما النقل
فقد استشهد سدونه على جواز دخول الفتاوى في الخبر مع ان كتابه بعد قوله الذين يفتنون
او العلم بقوله قل ان الموت والافتاء فيبعد عنه وقوعه في محال الروايات قال تليد المصنف
في شرح الفصل ان الرايين مذهب سدونه اختلفوا فيه ولقد اهتم به جاز الله
حذف المبتدأ او حاز لقيام ترينه مقابلة كقولك صحيح يا جواب من يقول لك كيف انت او حالية

مثل قول المستهل اي طالب الهلاك الهلاك وذلك عند راي العلاب من علم اذ قال احدهم العلاب
ان المعنى هذا العلاب وواحد قال ان المالك في شرح الشرحيل واما المذهب الواجب فكذلك في المبتدأ
الخبر عنه بنعت مقطوع ليعين المغوت بدونه ويكون مجرد مدح كقولهم الحمد لله الحمد لله صلى الله على
عبد سيد المرسلين او مجرد مدح كقولك الحمد لله من ابيس عدو المؤمنين او مجرد الترم كقولك مرت
بفلك المسكين وهذا روي من الفتوى المقطوعة للاستغناء عنها حصول الصعين بدونها لكن فيها
الغيب بفعل ملزم اضارته والرفع يقتضي الخبرية لمبتدأ لا يجوز اظهاره وذلك انهم قصدوا انشاء المدح
بفعلوا انشاء الناصب اشارة على ذلك كما فعل في النداء اذ لو اظهر الناصب لحق معنى الانشاء وقد علم
كذلك خبرنا استأنف المعنى فلما التزم الاضار يا الغيب التزم في الرفع ليجوز الوحيان على سبيل واحد
ومن المبتدأ او الملتزم حذفه المحض على احد القولين والخبر وقد حذف الخبر جوازاً للترتبة
كقولك زيد بن علي قال ان من عندك وقد حذف بعد اذ الفاعل اذ كان الخبر وجوداً مطلقاً في خرجت
فاذا السبع اي موجود او حاض قال المصنف في شرح المنطوق لما فيها من الدلالة على الوجود اذ
لا يضاف اليه الا بعد وجوده فان كان وجوداً خاصاً من قيام او بقود لا حذف ووجوباً فيها
الترتيب في موضع غير لان فيه اي فيما التزم في موضع غير ترينه في موضع خصوصية ولعلنا لم نذكر
في موضع ربي ان يكون مرادة من شرح الكافية ما ذكره في الامالي المسائل المنقولة حيث قال اذا
قامت ترينه تدل على خصوصية الخبر وكان معها لفظ في موضع الخبر يلزم ذكره لوجوب اوجبه وجب
حذف الخبر واذا كان كذلك فكان قد ترينه باللفظ والمعنى جميعاً فالترتيب المحذوف لذلك اي لما ذكرنا من
الترتيب باللفظ والمعنى جميعاً فان سئل قوله فيما التزم في موضع غير ترينه في موضع العلم في قوله
مضى زيد قائماً والمحال فضله فليت احب عنه الامام القائل عند الذين الحديثي فانه انما يكون لازم الذكر
بعد حذف الخبر فليس لزوم ذكره باعتبار كونه حالاً بل باعتبار كونه حرفاً اولاً فنه نقلنا من الامالي
المسائل المتبقية بما يحقق من هذه الجواب وهو معنى المحذوف وجوباً في ابواب منها باب لولا وانما وجب
المحذوف عندنا لان لولا الاستعانة تدل على امتناع الشيء لوجوده على والامتناع هو امتناع الجواب والوجود
هو وجود المبتدأ فانه اعلنا لولا لا كرسك على ان المواء منه وجود زيد مع اكر الك اذا كان لولا لا تدل
على امتناع الشيء لوجوده غير فكان فيه اشعار على الوجود على ما يذكر بعد في معنى بالحكم بالوجود في المبتدأ
ولهم في جوابي منها في موضع خبر فاعني عن ذكره ومثلي مضي معنى ومنها مثل مضي زيد قائماً
وهو كل ما دل على معنى مشوب الى فاعله او مفعوله او اليها من ذكره بعد ما حال منها او من احد معاني
المعنى وانما قال في المعنى لان قائماً ليس حالاً من زيد لفظاً بل من الضمير المستقر في كانه واصله عند
البر من مضي زيد ايجل اذ كان قائماً ان اريد به المعنى ويجعل اذ كان قائماً ان اريد به المستعمل

حذف حصل او حصل كما حذف متعلقات الظروف العامة فصار الطرف خبرا كما علمت فيما مر ثم حذف
 الطرف الذي صار خبرا له لانه قائما عليه لان الحال يشبه الطرف فبدل عليه فبقي مرفوعا فقاما فكان
 المرفوعا واحدا فلهذا ذكرناه من الامرين الدلالة على خصوصية المذوف واللفظ الواقع مرفوعا وما نحن فيه
 قوله اكثر شئى السويق ملوثا فان اضافته اسم الفصل لما المصدر وجب له معنى المصدرية فيكون
 مثل مرفوعا فقاما والكومون يحملون قائما معولا مرفوعا والجنس مرفوعا بعد مرفوعا فقاما فقاما
 حامل ومذهب الكومون فاسد لفظا ومعنى اما اللفظ فهو ان كل موضع التزم فيه حذف الجنب فلا بد فيه
 من واقع مرفوع وما وطم يحمل قائما من تمام المستنداء ومعولا له فكلا لا يلحق المستنداء للجنس لا يصح جزؤه له
 فلم يقع في موضع الجنب لفظ يقوم مقامه واما من جهة المعنى ففقره المصنف في شرح الفصل حيث قال
 المعنى لا قولك مرفوعا فقاما ما مرفوعا فقاما وكذا اذا قلت اكثر شئى السويق ملوثا فان
 معناه ما اكثر شئى الاملوثا وهذا المعنى لا يستقيم لذلك الا على تقدير البصريين وبسبب ان
 المصدر والمستند اصنيف واذا اصنيف عم بالنسبة الى ما اصنيف اليه كما ساء الاجناس التي لا واحد لها
 وجميع الاجناس التي لها واحد اذا اصنفت ايضا الا ترى انك اذا قلت ما اكثر شئى السويق ملوثا فقاما
 الحكم جميع مياه العود وكذا لك علم زيد نافع بعم النفع جميع علومه فقد وقع المصدر او لعلنا غير مفيد
 بالحال اذ الحال من تمام الجنب ثم اجنب عنه محموله في حال القيام فوجب ان يكون هذا الجنب للعلوم لما
 تقرر من عموم لان الجنب عن جميع الجنب عنه فلو قدرت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم تكن
 بمنزلة عن جميعه واذا تقرر ذلك كان معناه ما مرفوعا فقاما في حال القيام وعلى هذا ذهب الكوفيون
 للحال من تمام المبتدأ فيكون الجنب عنه مفيد ابا القيام فيحصل من المعنى الاخبار عن الضرب
 الواقع في حال القيام انه حاصل فلو قدرت مرفوعا في حال القيام لم يكن مناصا اذ لم يجزى لان ضرب
 في حال القيام بالمعول واخبارك عن شئ عام او خاص بالمعول لا يمنع اخبارك من غير ابيات المعول
 او نفسه وايضا اذ مال الفاعل اكثر شئى السويق ملوثا ويصلنا ملوثا من تمام الشرب صار المعنى الاخبار
 عن اكثر شرب السويق الملوثات انه حاصل مجهول فقاما فقاما ان يكون اكثر شرب السويق غير ملوث اذ لم يجزى الا
 عن اكثر شرب السويق ملوث بالمعول واكثر شرب السويق ملوثات اذ كان حاصل لا مع حصول شرب سويق
 غير ملوثات ايضا فلو سمعنا اننا قد رنا انه شرب سويقا ملوثا عشر مرات وسويقا غير ملوثات الف مرة فلو راد
 ان يجزى عن تسعة من الاول بالمعول لقال اكثر شئى السويق ملوثا حامل قسرين بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب
 الاول الاخبار عن اكثر الشرب غير مفيد بالذات بمنزلة محموله ملوثا ملوثا وكذا اكثر شئى السويق ملوثات
 لكان مناصا عليه المعنى هذا ما ذكره المصنف في شرح الفصل قوله في شرح الكاسم وكل ما دل على ان يكون ملوثا على
 قوله مثل مرفوعا فقاما وان كان عيتم وحكم مجاز مثل هذا العطف المرفوع في الجنب حيث قال واما قوله

ونكر

ونكر القاريين والتأويل فالعطف للبيان وحكم المصنف ايضا مجازية مباحث الاختصاص من شرح المعنى
 ومجوز ان يكون التقدير وموكل ماهر وقد ذهب اليه المصنف في مثل هذا وذكره ايضا في مباحث الاختصاص
 وقوله في الشرح مذكور بعد ما خات وق يا الشيخ يجوز مذكور وتوجيه الجزئية مشكل وكثير النزاع بين الطلبة
 فيه والذي عندي فيه ان يقال انه صفة لما والصفة باعتبار متعلق الموصوف والجنس الواقع الى ما هو صريح
 بعد ما وانما يقل بعد بل شئى الصبر لان ماهر على معنى منسوب الى فاعله او مفعوله في هذا الباب امران
 المصدر وامل الفصل كما خرج به المصنف في شرح الفصل فان قيل انما يكون المرفوع من مرفوعا فقاما
 العوم اذ لم يكن قائما حالا من زيد او مستنداء فيه وليس جملة حالا من مذكوف او من ملوثا اوجب
 عنه بان مرفوعا زيد ايدل على العوم ظاهرا وقائما على الخصوص محتملا لا يمكن ان يكون من زيد او من مستنداء
 كان والمحمل لا تقام الظاهر فان عارض بان الظاهر عدم تقدير كان اذ الاصل عدم التقدير فيكون قائما حالا
 من زيد ايدل على الخصوص ظاهرا احبب عنه بانه لا بد من تقدير اذ كان اذ تقديره مجرد حامل مستنداء
 وجوز حذف الجنب عن عدم ما يستحقه فلا يكون قائما حالا من زيد ايدل على الخصوص فان قيل كل
 المذوف احبب عنه بانه لما تضمن الطرف معنى متعلقه ولم يظهر قط صار كانه لا حذف نحو يا زيد ولذا
 اطلقوا الجنب على الطرف لا على متعلقه وان لم يمتنع تقديره لا استقامة المعنى واللفظ لا يمنع ومنها قوله
 كل رجل وصيغته وموكل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وكان التقدير بالاخبار والمعارضة فانه يجب
 المذوف محمول الامرين الدلالة على خصوصية الجنب بما في الواو من معنى العتية ووقع العطف في موضع الجنب
 الصيغة المجرى لانها تفتيح بالترك فان قيل ذكرت ان المستنداء وما مرفوعا لا يقع موقع الجنب فكيف يستد
 رضية مستند الجنب احبب عنه بانه مستند مستند من حيث انه معنى مع وما مرفوعا لا يقع مكان استيفاء
 فعله لانه ما معناه ومنها العزل لا ضلن وموكل موضع ابتد في نفسه بقسم به فانه يجب فيه حذف الجنب
 لمحول الامرين الدلالة على خصوصية الجنب بما في الكلام من معنى القسم فيفهم ان المراد بالمعنى فسي او بمعنى ما
 اشبهه والاخر وقوعه ما لا بد منه من جواب القسم في الوضع الذي كان يكون فيه الجنب كقولك لا فعل
 خبر ان هو المبتدأ بعد دخول هذه الحروف فالمبتدأ غير ملوث بالجنس وانما قال بعد دخول
 هذه الحروف لانه لا يتم عن جنب المبتدأ الا بهذه الحروف فوجب تمييزها فوجب ذكره في المذهب
 المذاهب واعتبر من الامام المديني في هذا التعريف بانه ينبغي ان يرد في الحكم عاملة او غير طاعة ان قل
 ان المرفوعين بعد دخول ما الكاسم او التخصيف مبتدأ وخبر نحو انما قد قام وان زيد قام وامر كاسم
 جنب المبتدأ او يريد ما قيامه من وقوعه مرفوعا وجملة واحكامه في ان يكون محمدا ومحمدا او مبتدأ ومحمدا
 ومحمدا كك وشرايطه في انه اذ وقع جملة فلا بد من خبر ولا حذف الا اذا علم وعلى انه لا حذف الا لغيره كقوله
 الامام المحقق بعد الامام المديني على حاشية شرح الكافية انما كان الامداد والتعدد والاثبات والمذوف احكاما

٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

هذا هو الجنب المستند
 على ما هو في نسخة من كتابه

لأن القدر يقع بقاء الاسم الأول على الجزئية الأولى ان جلت في ذلك الموضع ما يقع في الجزئية
 بعد الثانية بالخاص أيضا والألم يكن الجزئية متعددة على تعدد أو أيضا لا شك في أنه ما يقع جزئيا
 للبند فالحاصل أن القدر لا يخرج الأول من الجزئية وأما كون القدر والاثبات من الأحكام فلا ينافي
 أمران يعرضان جزئيا فثبتا فان الجزئية المعينة بعرضه القدر تارة والاثبات أخرى وليس كذلك الجزئية
 والجزئية الأولى المذكورة على ما لا يخفى من ذلك القدر فثبت الجزئية من قوله وأمر كما مر من المبتدأ
 أن يجوز أن زيد الصيغة لا يجوز زيدا أصريه فثبت أحاط به المصنف في شرح الفصل من جديين
 أحدهما أنه لم يذكر ذلك أصلا وأما المذكر فالحكم بالشيء الكماض هو مذكور في الأصل وهو غير مذكور في قوله
 وأمره إذا دبر وأمره كما مر في جميع ما ذكرته لا أنه أراد وجب ما يكون جزئيا المبتدأ بعبارة أن يكون جزئيا لأن الثاني
 وهو الأقوى لتحويل الجواب عن هذا الصنيع وعنه أنه لم يرد بقوله وجب ما ذكره إلى آخره إلا أن الجزئية
 يشترك في الجزئية الأولى الأحكام بعد أن ثبت كون جزئيا لأن شرائطه وانقضاءه موافق لما في كل موضع
 من أن يكون جزئيا المبتدأ بعبارة أن يكون جزئيا لأن ذلك لا يلزم أن أين زيدا ولا أن أين أبوك و
 حاز من أبوك وابن زيد مبتدأ وجزئيا بالانقضاء
 إلا أنه قد يفتقر إلى أن لا يجوز تقديم جزئ
 أن على ما لا يجوز تقديم جزئيا المبتدأ عليه كأنه كذا أن يجعل الحرف متصرفا كقوله الفعل بتقديم بعض من
 معرفة على بعض أو لا لأنه لا مكانا على ما على الفعل لأنها علمت من حيث جعل عليها كالمفعول في الفعل وهو
 تقديم المفعول على المرفوع تشبها على أنها من متاخر ما قبلها لأن لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل وإن كان في
 قوله أن زيد قاما معنى حق مما يشبه أن المشبه لو رفعت الاسم وضربت الجزئية فضربت الاسم في قائمها
 وبين الفعل من أول كلامه هذا إذا لم يكن الجزئية ظرفا وإذا كان ظرفا جاز تقديمه على الاسم لا تشابههم
 في الطرف يجوز أن يقال أن في التذات زيد أو منه قوله تعالى أن أين أباهم ثم إن علينا حسابهم
 جزئ لا التي الجزئية هو المسند بعد دخولها فالمسند مفعول الجزئية لا أنه شامل له ولغيره وخرج به باقي
 الترفيع من قوله بعد دخولها أي بعد دخول لا التي هي الجزئية فلا يرد للأعلام جزئيا منك فانه مسند
 بعد دخول لا باعتبار لفظ لا وليس بلفظ الحد ودلالة مسند جزئ لا المشبه بليس لا جزئيا التي هي الجزئية
 أمران مقرران فلا بد من أن يحكي زيدا تعريف أحد ما من الآخر فالله الإمام المحدثي أراد بعد دخولها من
 ملصقا لشرح قوله لا أن رجل ولا امرأة إذا هي الطرفان مبتدأ وخبر
 فيها ذكر الجزئية لا مثالا لاسم مضاف والخبر مطلقون بكون له ما استعمل في قوله لا رجل تعريف وليس بحسن
 في التمثيل لا مرين أحدهما أنه في الثاني صفة لأن في صميم لا يثبتون الجزئية أصلا ومن يثبتهم بعد ذلك في
 خلاف الصفة ولا يثبتون الجزئية في المثال طامس في غير ما قصد التمثيل وأقله الإجمال أي أقل لا رجل
 تعريف أن يكون عملا أي يكون محمولا للصفة والجزئ على السواء مكنى أيضا لذلك أي لكونه مجلا إذا لا يثبتون

من الجمل المقصود وهذا المثال أي لا علام رجل تعريف فيها لا محفل أن يكون طرفه فيه الاجتهاد لأن الحذف
 الملقى لا يوصف الا بمصوب فوجب أن لا يكون مصوب في الالاحتمال عنه حسن القبول في الثاني هو أن
 يقول بعد ذلك وهو مقرر لا يثبتون الجزئية مع لا فإذا كان الفعل لا رجل تعريف طلب على المطلب امتناع هذا أي
 بهذه المسئلة أو الجملة لا لغتهم كنتم خطأ لأنهم يقولون بها على الصفة فان بطل وروى الأول أنه يجوز أن يوصف
 المضاف بالمرفوع باعتبار الأصل وعلى الابتداء كما أجازه ابن مالك وفي الثاني ما أورده كلامه المحدثي وهو أن
 الامتناع على تقدير الجزئية لا على تقدير الوصف فلا يلزم الامتناع مطلقا بل الجواب عن الأول أن رفع صفة
 المضاف محل على الجزئية العرب وهو ضعيف لم يثبت في كلام صحيح وقد حكم به المصنف في مباحث الأعلام
 من شرح الفصل فان نسل فقد جاء المثل على الجزئية العرب في قوله تعالى قل أن يبق بقدر بلطف علام الغيوب
 وضع علام الغيوب فان الرجاء جعل ارتفاع علام الغيوب على أن يكون صفة لشيء المصوب بان فليس
 لعاب عنه المصنف في مباحث الحروف المشبه من شرح الفصل بأنه يمكن أن يكون علام الغيوب جزئيا بعد جزئ
 أو صفة أو حذف أو بدلا من الصيغة بقدر أو فعلا بقدر على أن لا يصح فيه ويستغنى عن العائد لظاهر
 توافق الأول في المعنى وإذا احتمل عن ياد كذا احتمالا ظاهريا على وجه لم يثبت الا بغيره ليس يستقيم
 لأن الأول لا يثبت الا بغيره فثبت أن قول الرجاء ليس بشيء والجواب من الثاني أن المصنف لم يحكم
 باستناع مثالب المؤمنين بل حكم بأن مثالبهم ليس بحسن وبقيته بأنه مرفوع في الخطأ كما هو حاصل الوجه الثاني
 ولا يخفى أنه كذا لك فلا يرد عليه إلا زاد الثاني أصلا
 المحاذرون محذوفون وعلة الامام المحدثي بأنه جواب لوني تقدير إذا اليوم والتاكيد معنى عليه بدل القرينة
 المقابلة أو الحالية عليه كقولك لا رجل لمن قال رجل من رجل فيها ومن منى أي وما ذكرنا نحن أنه محذوف كثيرا
 كان لا رجل تعريف الظاهر في الصفة وإنما كان الظاهر في الصفة يكون محمولا على الأكثر وهو حذف الجزئية والباقيون
 فلا يثبتون أصلا ويتبين في الشرح بما عساه ما ذكره في أمالي الكافية وهو أن حذف أي تم الجزئية محفل أمرين
 أحدهما أن الجزئية مراد ولكنهم حذفوا حذفها لا لأنها محذوف الجميع خبر المبتدأ أو ما يوافق يكون لا حذفا مثلهما
 من حيث الجزئية والثاني أن يكون لا عند من أحاط من أساء الاتصال بمعنى نفيت ولا يحتاج إلى تقدير خبر
 محذوف أي اسم الفعل مع محوله يستعمل كلاما والوجه الأول أظهر لما فقه اللغة الفصحى في التقديم والكون
 اسم الفعل لم يأت على مثل هذه الصيغة بعد ما ذكره في أمالي والظاهر أن عدم اثبات بني تم الجزئية يحمل أمرين
 أحدهما أن يكون الجزئية في التقديم ثم حذف العلم به وهو مراد بعد حذفه من معنى والاخر أن لا يقدر جوده
 من الأصل ولا يعمل لاستغنائه عن الجزئية استغناء عن الجزئية الكثرة معيد أمثال المصنف في شرح المنظومة
 إذا ما لولا الأعلام رجل أفضل مكنى صنفوا أفضل على الصفة ولا يرونه لأنهم لو رفعوا تعين الجزئية وهم لا يثبتون
 الجزئية ومن ثم علم أنهم لا يثبتون الجزئية وأما المحاذرون فثبتوا الجزئية لأن يكون جزئيا فمن ثم علم أنهم يثبتون

المفعول ويصوب منه على الصفة فيكون المفعول محذوفاً وما نحو لا وجل كم فينوع وينصب في اللقيين ففعل في لغة
بني تميم على الصفة فيها لانهم لا يشوبون الجني ويجعل في لغة اهل الحجاز في نصب على الصفة ويكون المفعول محذوفاً
وبالرفع على المفعول وعلى الصفة ايضا ويكون المفعول محذوفاً
اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المفعول
بعد دخولها فان قيل المفعول على جامع لانه لا يصدق على زيد شلا في قولنا ما زيد قالما فانه ليس مفعولاً
بعد دخولها والجواب انه يريد بعد دخول هذه في مستلها هذه في مستلها لان ذلك اي لان الترادف
كل واحدة منهما مستلها معلوم لكل احد من القواعد الظاهرة التي لا حاجة الى ايراد ما في التعريفات
ولا يريد انهما مجتمعان في مستل واحدة لان اجتماعهما فيها محال فان قيل التعريف على ما في التعريفات
على قولنا ما قام زيد فلا غلام رجل ظريف وهو ظاهر والجواب عنه ان الكلام بيا ما ولا يدين كالكلام
على الخ لئلا يفسر ان المراد بقوله بعد دخول ما ولا اي المشبهتين بليس ولو كان المفعول محذوفاً ما ولا
ورد قطعاً ودخل في الحد ما ليس منه فلا يكون ما صفاً وهو لا يشاد بريد ان رفع المفعول
بلا شاد اي فليس لضعف شبهتها بليس على ما سيجي بيانها في آخر المصوبات لن شاء الله تعالى ومنه يتبين ان
من صدق عن غيرها فانما بان ليس لا يجوز فان لا البيت ليس بالضم لان لم يكن المفعول بعد ما
وشان لا الجسسية ان يكون اسمها اذا لم يمتك فالتبديد في البرد براح ممتد في البرد في براح وورد عليه انه
لو كان كذلك لزم التكرار لعاب عنه بل قد انما يجب في شرحه الفصل انه انما يلزم التكرار لو لم يكن معنى
ليس اما اذا كانت فلا كما لا يلزم بيا ليس وورد ايضا على البرد بان براح نكي لا يصلح للمبتدأ وليس مثل اديها
احد من كل لان وضعه للعلوم فتبين ان يكون محذوفاً للكون كاسم ليس الذي هو كالفعل محذوفاً
جزء اي حاصل اولي اولت هذا الورد على المفعول املا لان التكرار بيا في الفاعل للعلوم على ما تقرر
في اصول الفقه واما لا يجوز ان يفتقد المفعول فقد ما كما قاله المبرد يحصل التخصيص بذلك والضمير في غيرها
الحرف التي تقدم ذكرها في الايات السابقة فيصف الشاعر نفسه بالجماعة في الجواب اذا في الاقراء
والبراح والزوال ولا براح بيا نوع مكالت المؤكدة كما قولنا انما فلان بطلا شجاعا
المضربات هو ما اشتمل على علم المفعول منه المفعول المطلق ومما اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمبتدأ
قوله ما فعله فاعل اجزاء عن اسم ما لم يفعله فاعل محذوفت الله تعالى وقوله مذكور اجزاء من قولك
اجيئني القسام فانه اسم ما فعله فاعل ولكنه ليس فعلاً للفاعل المذكور بل هو الفاعل للفعل المذكور وعسارة
الشرح ولكنه ليس فاعلاً لفعل مذكور ومنه (العسارة محتلة على ما لا يجني والقواب ما ذكرته قوله
بمعناه صفة للفعل واحتوز به من قولك كومت قباي فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور فان فاعل الفعل المذكور
هو التكم ويأتي فعله لكنه ليس بمعناه وانما قال بمشابهة اسم لم يذكر لفظ اسم ما عن من الحدود لانه لو
لم يذكر لورد عليه ضربت الشك في كل فعل قال الامام الحنفى والاضراب انما يقال لورد عليه ضربت

الثاني في قولك ضربت ضربت لانه في فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس افعلاً واعرف من الامام الحنفى عليه
بان كلامه اذا كان بيا قسم الاسم يعلم منه ذلك ضرورة فانه لو قال ما فعله فاعل ليا آخر فبهم منه ان مراده الاسم الذي
فعله فاعل فعل كافي ما وجد مع ان في المفعول بنى على ما واما خلا لانه لو لم يجمع بينهما لكان الجواب عن شبهة
ممكن ان يورد منها واذا جع بينهما فيستعمل في بعضه وبيان ذلك انه لو لم يجمع بينهما وقيل هو اسم فعله فاعل فعل
او قيل هو ما فعله فاعل فعل الى آخره ورد عليه انه لا يجوز ان يجمع ما وضماء الى اسم ولا الى ما لان الواو بها الفعل
المكتفي ومعلوم ان الفعل الصناعي ليس بمعناه اذ ليس ضربت بمعنى ضربت ولكن ان محابب عنه بان يقال
المراد منه هو ان مدلول حروفه بمعناه واذا جع بينهما وقال اسم ما فعله ما و الضمير هو اسم حدث ان جعلت ما
ومعروف او اسم الحدث الذي فعله فاعل فعل ان جعلت ما ومعلومه فورد عليه انه لا يجوز ان يرجع ضمير بمعناه الى شيء منها
لما تقرر من ذلك الجواب هذا اذ لا معنى لذلك الحدث حتى يراعى منه ان مدلول حروفه بمعناه بل ذلك الحدث
نفس المعنى فلا وجه ان لا يجمع بينهما ويؤكد هو اسم فعله فاعل او هو ما فعله فاعل فعل الى آخره نعم لو نزل اسم
وجعل ما زائدة او صفة مستقيم المعنى وقد اورد على هذا قوله ضربت ضربت فانه اسم لما فعله فاعل
فعل مذكور ولا يفتقر مع ان يدخل في الحد واذا دخل في الحد يجب ان ينتصب لانه انما حدث يعرف ينتصب
كان الفاعل انما حدث يعرف فرفع وهو غير وارد لانه عندنا اخل في الحد ولا شك ان ذكرنا تعريفه منها
ليجب ولكن بعد ان عرفنا ان منه ضميراً يجب رفعه وهو اذ قصد اقامته مقام الفاعل وجعله لحدث الجرس
فادخل الاعلام بذلك اي بما ذكرنا من ان منه ضميراً يجب رفعه ثم حذف المفعول المطلق باعتبار ما هي
مفعول مطلق معجب دخول المفعول في الحد وان كان الغرض من حذفه تعريفه فبانه لان ما قدم تعريفه
تخصيصه اي اخراجه عن الحكم الذي هو النصب لانه خاص وقد ذكرنا حكمه وانه ان كان خاصاً حكم الرفع يكون محذوفاً
عن حكم المفعول المطلق الذي هو النصب قطعاً والخامس المخرج عن حكم المفعول المطلق يكون فرداً من افراد
قطعا يكون واجبا ودخوله في حده فلا يجوز اخراجه عن حده بغيره واذا كان ما قدم تعريفه تخصيصه فكانه قيل
منها ينتصب هذا الحد ود في غير محل الخاص الذي هو ان رفعه ويجب فاقدم واستغنى عن ذكره منها
اي من ذلك اذ ذكرنا من ان ينتصب هذا الحد ود في غير محل الخاص الى قوله لان ذلك راجع الى تكمي برخص لا مانع فيه
زائدة لا تارة كناء ذكرنا عين تقدم قبيل انه لا حاجة الى الاشارة عنه اي لا حاجة الى ان يجمع هذا القسم
اعني ما اقم مقام الفاعل من الحكم الذي هو النصب لانه لم يرد عنه قبل هذا ملزم ويجب ان لو ذكر اي لو لم يرد
عنه في الحد لكان خطأ ونقول ان يقال اذ ثبت ان هذا القسم خاص حكم الرفع لزم وجوب انه لا احتراز عنه
في الحد بان ملزم ما فعله فاعل فعل الذي انتم مقام الفاعل لكان خطأ لانه لا يكون حذوف محذوفاً من
هذا المفعول المطلق وقد علمنا ان المفعول المطلق نفسه رافع اذ انتم مقام الفاعل فيصير حاصل الامر من
مفعول مطلق وليس لمفعول مطلق من جهة واحدة وهذا اطلاق الفناء في غير غايه بالنظر المستقيم وهو السرى

اي لزوم الضاد المذكور هو العلم في حديث امثال ذلك في حدود ذكرته في هذه المقدمة كذا المعقول به
 والمفعول فيه وبصل استقار ذلك اي اقامته مقام الفاعل شرطية منسوبة ليس اخراجا له عن حقيقة اذ انعام
 مقام الفاعل مثل المفعول في الحقيقة وقد ورد ذلك في المعقول به مثل ضرب زيد فانه مفعول به مع مفعول في
 فان لزوم الحقيقة في ضرب يوم الجمعة مفعول به مع انه يجوز وفي ذلك كما قد بينا فان قسما منه يجوز والمشي بان
 قسما منه يرفع على البدلية او الفاعلية وقسما منه يجوز ويجوز في بعض نسخ النسخ والمفعول معه وهو خطا
 فان المرفوع بعد الواو في قولنا حيت انا وزيد ليس مفعولا معه وكذلك المفعول في قولنا لما زيدا وعمر فاقبل
 التعريف من قولنا حيت لانه في قولنا حيت قد يكون مفعولا به اذ اريد بها كرامة صادرة عن الفاعل قبل
 الفعل لانه يصدق عليها التعريف وهو ظاهر فيجب عنه بان المواء ما فعله ما صدر عنه بعد ورا الفعل
 المذكور فكما ان من صدرت من المتكلم بعد ورا الفعل المذكور هو مفعول مطلق وان اريد بها كرامة صادرة
 عنه قبلها والصادرة عن المتكلم بعد ورا الفعل كرامة تلك الكرامة كون مفعولا به ولا يرد له ان صدر عن المتكلم
 بعد ورا الفعل المذكور ويكون التأكيد فاما ما للتأكيد فلا يزيد لانه لا يرد له ان صدر عن المتكلم
 التأكيد ان المفعول المطلق ثابت عن كمال الفعل الذي هو قسم لايم والى جوابه انه يؤكد وتكرار الفعل الذي
 هو كذا في العادة عن الفاعل فاذا قلت من ضربت فلان قلت او قلت من ضربت فلان لم يدل على ان الضرب الذي
 يدل عليه الفعل التسمي الاعم وان فائدة التأكيد الضرب لا تتركض فاعلم ولو كانت نافية عن ضربت اخرى لا فائدة تاركض
 والذي النوع هو ان يحقق بعض انواع الفعل انما يامع خاص مثل يحق التهمك او بصفة مع وجود اي وجود الموصوف
 او وجود المفعول المطلق مثل ضربا شديدا او مع حذفه مثل ضربت ابي ضرب وضربت ضربا لايم او بصفة مع
 مثل ضربت الضرب الذي تعلم فان قيل النوع انما يعلم من الصفة لان المفعول المطلق اجيب بان المفعول المطلق
 الذي النوع هو الذي يحقق بعض انواع الفعل بواسطة الصفة والذي العدد هو ما صلح للزات كقولك ضربت ضربا
 وضربت ضربتين فالاول لا يفتي ولا يجمع خلاف اخره لانه موضوع للصيغة بدليل صحة اطلاعه
 للعلل والكش منه على اختلاف الالهام واذا كان كذلك تعد وتبين وجسم اذا التسم اما يكون اذا تحقق
 امران متين ان اشتركا في اسم واحد فمنه علامة التسمية يا احدهما اختصاصا وهذا انه تعد وان يكون معه
 مثله لانه الحقيقة على اختلافها ينص على ان يعمل مع مثله واما الثاني والثالث فيقع التسم في جهة حصول
 مثله مع اما الثاني فلا في النوع المتبرع عن نوع آخر فاذا التسم اليه نوع آخر ثبت الامر الذي به يكون التسمية
 واما الثالث فظاهر وقد يكون من شرطه اي من شرط الفعل مثل قد تد جوشا لان الشرط ان يكون
 معناه كاعلم من قولهم سواء كان بلفظه او بغير لفظه ثم اختلفوا في مذهب طائفة منهم ابن المالك الى ان ضرب
 جوشا بقدر في قد تد جوشا لانه سفي مفعولا مطلقا وهو كذلك لا يجلس مقدار عدم الاحتياج اليه
 ولانه لم يفتي في مذهبنا واما قوله ولا يفرون شيئا وقال بليو هو مفعول به جلت مقدرا واستدلوا بالمراد

هذا هو المفعول به في قوله لا يفرون شيئا

لعمري بقوله لعمري عجب وما في الذي عجب اني قد كنت وانت المادام البطل
 السالك للثقة البقطان كاليها مشي الخلوك عليها الخيل الفضل

بقوله مشي مفعول به مشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف بالبقطان ولا موصوف الموصول قبل بقايم
 فلا يقال مررت بالضارب الطريف زيد ابل يقال بالضارب زيد الطريف قوله كاليها حال مرهم
 البقطان والمخيمل قبس لانه قال والفضل قبس بلسم المودة في بيتها والخلوك الكثرة التي قال
 المصنف في اما الى المسائل المتفرقة قوله خلق الله السموات من قال ان المخلوق هو المخلوق فواجب ان يكون
 السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة المصنف والمشي بالمفعول المطلق ان يكون اسما للماد دل عليه
 فعل الفاعل المذكور وهذا كذا لاننا بينا ان المخلوق هو المخلوق فلا فرق بين قولك خلق الله خلقا
 وبين قولك خلق الله السموات الا ما في الاول من الاطلاق وما الثاني من التخصيص فهو مثل قولك قد
 تعود او تعدت الفرض فان احدهما للتأكيد والاخر لبيان النوع وان استويا به حقيقة المصدية وهذا
 امر مقطوع به بعد اثبات ان المخلوق هو المخلوق ومن قال بان المخلوق عن المخلوق واما موصوف المخلوق
 وعد ان مفعول ان السموات مفعول به مثله يا قولك ضربت زيد او كنهه عن مستقيم لانه لا مستقيم ان يكون
 المخلوق متعلق للمخلوق لانه لو كان متعلقا لم يخل ان يكون المخلوق المتعلق قدما او علوقا فان كان علوقا فاقبل
 وكان باطلا وان كان قدما فباطل لانه يجب ان يكون متعلقا مع اذ خلق ولا مخلوق محال مودعي الى ان يكون
 المخلوقات ازلية وهو باطل فثبت ان المخلوق هو المخلوق فاما جاء الوم لخلق الطائفة من جهة انهم لم يجهدوا
 في الشاهد مصدر الا وهو عن جسم فتوهموا ان المصدر الا كذا كذا فاجات هذه احصاء استبعد وامتنع
 لذلك وراوا خلق الفعل بها خلقا مع المفعول به ولو نظر في علم النظر لعلوا ان الله تعالى ينزل الاجسام
 كما ينزل الاعراض فتشبه بها الى خلقه واحد فاذا كان كذلك ومعنى المصدر ما ذكرناه وجب ان يكون صادرا
 اقول مما ذكره المصنف في الاثبات نظرا اما لا تظان لعلوا ان عنان ان المخلوق علوق ولا يقبل لانه نسبة
 وهي من الامور العددية لما يشتهى في علم الكلام فارجع الى خلق آخر فلا يلزم التسلسل واما ثانيا فلان الاختيار
 متاعنا لما ذهب اليه في اصول الفقه فانه ذهب فيه الى ان المخلوق عبارة عن المخلوق اي التسمية الحاصلة
 بين المخلوق وبين القدرة حال الاعداد وايضا قوله ان الله يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض ليس معنى ان
 الجسم نفس فعله وخلقته الذي هو التسمية بل معنى لهاده ولطائفه وجوده وهو مشهور الا ان المحدثي يوجب آخر
 وهو ان المخلوق معنى العالم ومعنى عين المخلوق والا يكون العالم مفعولا به في خلق الله العالم يكون مفعولا لخلق
 به كما ان زيد اية ضربت زيد ليس ضربه بل مفعولا الضرب به ويلزم الخال لانه ان لم يصدق على العالم انه
 علوق يلزم قد تم او صدق بنفسه ويكون وان صدق عليه يكون معنى ان المخلوق متعلق به ومثوب اليه
 واما خلق بخلقته تعالى ونسب اليه ولا يكون خلقه تعالى لا يكون صادرة عنه تعالى اذ الصاد عنه تعالى عين

خلقه قطعا بغيرهم المحدثون وهو قد تم اوجده ووجهه لا يمتنع تعالى انزلت منه نطق فان لم يكن ان يختار
 القسم الثاني في قوله وما يتعلق به خلقه وتسميته اليه ولا يكون خلقه لا يكون صادرا عنه تعالى ممنوع قوله اذا صار
 عنه تعالى من خلقه قلت الصادر الذي هو الجسم ليس عين خلقه الذي هو النسبة وانما هو المنسوب اعني
 مخلوقه وقد عرفت ان الفعل الصادر المفعول المطلق قد عرفت فعله جازا في القيام فربما لفظية
 كقولك من يشاء يدركه الموت اي ضرب ضربت او عالة كقولك لمن قدم من الشهر حتى يقدم تقدم مصدر بمعنى
 التقدم وحول للفصل كون بعض ما صيغ اليه صادرا من مصدر اضافة الى المصدر وهو مقدم
 ووجوبه قد عرفت هذه وجوبا على ما هو في علم تلك المصادر الواجب حذف اضافتها الى التامع وما عليها
 اي وحاصل طريق الدليل على وجوب حذف اضافتها على ما صرح به المصنف في انما الفصل ان يقال انما
 صادر مستقلة كمن يغفرها عذرها للكثرة ولم يجمع اضافتها معها كمن يغفرها عذرها للكثرة والاحتياط
 والتوقي في غير هذا دل على وجوب حذفها فخصر ما يدل على عاقلها ويجعل لفظها بدلا منها من حيث انها بملأها
 حذف الفعل من المفعول به ونحوه اقل اذ ليس هو بضماء حتى يجعل بدلها منه ولا يذف من ضرب ضربا
 الا انه لم يكن استعماله في اي من المصادر معنى حذف اضافتها كمن يغفرها عذرها للكثرة الا ان الكثرة لا يفتقد
 معرفتها في كل لفظ معيت من غير النظر الى التامع اذ لا يفتقد من مجرد الكثرة على ما يطع تعرف به كمن يغفرها
 لم يكن فلما كان كذلك احتج الى التامع فذلك استند للحذف الى التامع ولا عني عليك بعد ما قد انما في
 قوله ما كثر مصدرية وكان الحق ان قول الا ان الكثرة لما عرفت معرفتها لكثرة اقام النظام في تمام الخبر
 هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فانه مطابق لما ذهب اليه المصنف في شرح الفصل حيث قال وكلام
 شبيهه يشيران على الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره الا انه لا يوجب
 ان يكون ضابطا نحو قيا لا يحتاج الى الطريقة كل لفظية بل كثرته ام لم تكن وقيا في موضع
 قد يجب حذف الفعل قيا والما كانه هذه المواضع قيا لا انه قد علم فيها ضابطا على الاستقراء علم انهم
 محذوفون الفعل معهم لا وما فان قيل القياس في اللفظ باطل على ما تقر به بطلانه في اصول الفقه والقول
 به من هنا مناف له فالجواب ان القياس الذي تقر به بطلانه في اصول الفقه ليس بهذا المعنى بل
 بمعنى آخر فلا منافا فانه منقسم الى ما يجب الحذف قياسا ما وقع مثبتا بعد في داخل على اسم لا يكون جزا
 عنه مثل يا انت الاسير فانه مثبتا بعد في لان الاستثناء بعد النفي اثبات والنفي داخل على اسم موات
 والاسير لا يصلح خبرا عنه لانه لا يحتمل المعنى من الجثة وانما وجب الحذف منها لمجرد ما ذكره المصنف في
 انما الفصل من ان وقوعه موقعا لا يوجب ان يكون جزا اذ على ان للبر عيني ولا جنى يصح من حيث المعنى
 الا مثل معناه فقد علم به في الفريضة خصوصية الفعل وما هو منه باشتراط الاثبات بعد النفي لفظ
 او تقدير لفظ واقع موقع الفعل فاستغنى بالقرينة واللفظ الواقع موقع الفعل عن اللفظ بالفعل كما استغنى

في قوله لا يزيد لكان كذا وما ذكره الامام الحديثي من ان الاسم الذي اخل عليه النفي او معناه عوض من الفاعل
 فان قيل اوجب الحذف اذ وقع خبرا عن مبتدأ ويقوم مقام الفاعل فلان يجب في مثل يسير زيد يسيرا
 اولى بقاء نفس الفاعل قلت احباب هذه الامام الحديثي بانها اذا كان خبرا مبتدأ بطول لكن المستند اليه
 فيه اذ بان الحذف من الفعلية وجب الاشتباه باله بحية وهو محذوف واجد اقول له ما وقع مثبتا احترازا من
 ان يقع مثبتا مثل ما زيد يسيرا قوله بعد في احترازا من ان يقع مثبتا من غير اني كقولك زيد يسيرا
 قوله او معنى في ليدخل فيه انما انت يسيرا لان معناه ما انت الاسير فيكون حكمه حكمه قوله داخل على اسم
 احترازا من اني داخل على فعل كقولك ما سرت الاسير قوله لا يكون خبرا عنه احترازا من قولك ما يسير
 الاسير اوقع كذا راعى اوقع المصدر ومكي راية موضع خبر ما لا يقع ان يكون خبرا عنه طامرا
 كما تقدم في ما زيد الا قتلا مثله زيد يسيرا وانما قال طامرا لانه في الطامس لا يصح زيد يسيرا ولكن يصح
 بتقدير مثل زيد دوسيرا وانما وجب الحذف هنا لان المبتدأ يقوم مقام الفاعل والكي ومقام الفعل
 وله كذا احترازا من مثل زيد يسيرا قوله في موضع الخبر اخر اذن من مثل ضربت مني باعتر باومنه قوله تعالى
 كلا اذ اذ كنت لا اوصى كذا وكذا قوله لا يصلح خبرا عنه احترازا من مثل يسير يسيرا ومنها
 ما وقع تفصيلا من جملة المواضع التي عرفت منها الفعل عن المفعول المطلق قياسا ما وقع تفصيلا لا يراى لثباته
 معون جملة متقدمة كقولهم تعالى فشد الوثاق فاما ما بعد وما اذا لان فشد واجلة متقدمة ومفويا
 شد الوثاق واثر شلوثاق ذلك الفصل بالالمصنف في شرح الفصل ضابط هذا القسم ان يتقدم جملة متقدمة
 فوايد فاذ اذ كرت فوايد بالفاظ المصادر وجب حذف اضافتها لقيام القرينة الاولى وبني الجملة
 التي هذه فوايد ما والقرينة الاولى لان اللفظ الاول معنى الجملة الاولى قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظا ومعنى كقول
 معناه وتعالى فشد الوثاق فان شد الوثاق منفى لثباته وجودية من بين او استمر قائ او قد او قتل غلما
 ذكرت تيك المعاني بالفاظ المصادر ولم يذكر اضافتها وصل فاما ما اذا او وقول مثل ما استقرت ما واما
 فتادون قد آذ لم يحذف فان قيل العام مقام في لا بد وان يناسب وجوده ما ولا يناسبه فها نحن في جملة
 المتقدمة وعامل المفعول المطلق قلت احباب هذه الامام الحديثي بان المناسبة بطلت من جهة انه تفصيل الى
 معونها فلم يكن تفصيلا نحو شد وثاقه فتقديره قد اذ اوله في في غير اما امر ي زيد اضيا واما استتم شتما
 ومنه قولك زيد يسيرا في سيرا او يصد اول الجملة على العلم انما ان يعظم صلحبه تعظيما او يوله قوله لا يصلح
 حذف اذ لا طول في في سيرا كما في صور وجدان القنود وانما اشترط تقدم الجملة لان المتقدم اقص بالعرض
 من حيث وقوعه في عمل العوض عنه اذ الامل عدم التقدم والخاص والامال لا يقع الا كذلك لفظا او تقدير
 ومنها ما وقع للتشبيه من جملة المواضع التي يجب فيها حذف الفعل عن المفعول المطلق قياسا
 ما وقع التشبيه علاجا الى من الاضال الطامس بعد جملة مشتملة على اسم معنى المصدر وما يجب المصدر

بحررت بزيد فاذا لم يموت صوت جاز اصل يموت صوت جاز مصدر للتبعية بعد جملة ومضى له صوت
مشملة على اسم بمعنى المصدر وهو موت وعلى صاحب وهو ما لم يمت يعود الى زيد لا يعود اليه صاحب المصدر
وهو المشتق في يموت ولما جيت المذنب لان الصوت المقدم يقوم مقام صوت والذي هو صاحب وهو ما لم
يقام صاحب المصدر فيه قال المصنف في شرح الفصل واستغنى عن الفعل بكونه صوت من البدل عليه ووقع
موقعه لفظ معنى لفظ صوت فاعني عنه لفظا ومعنى قوله للتبعية اجاز من ان يقع لغز التبعية كقولك لزيد
صوت موت حسن فانه يرفع على التاكيد والبدل للام المذكور قبله ولا احتياج الى تقدير بخلاف الصورة الاولى
فانه لا يستقيم المعنى من غير تقدير قوله بعد جملة اجاز من ان يقع بعد جملة كقولك الصوت موت جاز
وقوله مشملة على اسم بمعنى اجاز من قولك حررت بزيد فاذا لم يموت صوت جاز فانه لا يجب حذف فعله لما قاله
المصنف في شرح الفصل من انه فقد فيه ما يدل على الفعل وقوله وصاحبه اجاز من قولك حررت بزيد فاذا
في الدار صوت موت جاز فانه لا يجب فيه ايضا حذف الفعل لما قاله المصنف في شرح الفصل من ان الذي
يقدرون لا بد وان ينسب الى فاعله وهو معنى معلوم قال المصنف في شرح الفصل في فاعله قيد العلاج ما حاصله
ما ذكره الامام الحنفى وهو انه اذا لم يكن للملاح فان ذكر فعل نحو فاذا لم يعلم يعلم علم الفاعل فانه لا يحدف ولا يرفع
فاذا لم يعلم علم الفاعل او مبدى مبدى الصلح او ذكاه ذكاه كذا لا يحدف ولا يرفع على البدل لقتلهم للعلماء
الذات على الحدوث فان قولك لم يموت بزيد فانه هو صوت بخلاف العلم فانه من الخصال الدائمة التي تدعى بها
كايد والواس افعالها بغير ان علم او مبدى او ذكاه الثبوت والاستقرار لا هو فعل فهو لم يمت له لم يمت له
فلا يجوز حذف بزيد لا يجوز حذف علم الفاعل بخلاف لم يموت فانه يدل على الحدوث ومنها ما وقع
من حذو تلك الواضع ما وقع المصدر معون حله لا يعمل تلك الجملة على المصدر نحو لزيد على الف درهم اعزافا قدس الحرف
اعزافا معونها اي معنى له على الف درهم الاعزاف ولا يعمل حاسا والمواد منه انه يركب حكم الجملة ومعونها لا يعمل
لان ذلك ليس كيد القليل ولا معونها وانما يجب حذف الفاعل مثلا لان الجملة المقدمه يقوم مقامه اذا معناه
الاعزاف فينبغي ما سمع منها ما هو فاعله مع وموبا على قوله معون جملة اجاز من قولك ضربت مريا فانه معون
المعزوف قوله لا يعمل لما عني اجاز من العلم الذي بعد وباني ويستقيم الجوزون تؤكد المضمرة لان اعزافا
ذل على معناه دل عليه على الف درهم فهو مبدى سرى بمرت سري فان قيل قولك لم على الف درهم عمل القدرين
والكثيرين وهو من الاعزاف قلت علم حواس من كلام ذكر المصنف في المالى الفصل وهو ان التوكيد ليعين ان يقدم
جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعد ما تقدمه او التوكيد لنفسه ان يقدم جملة يكون معناها باعتبار
المصدر المذكور بعد ما تقدمه
منها ما وقع من حذو تلك الواضع ان يقع المصدر معون جملة لا يعمل غيره
مثل زيدا فانه معناه ان يكون الامر على ما ذكره ويحتمل ان يكون على خلافه فاذا قال حيا
فقد ذكر انه المتعذر فيقتضى احقهم بخلافه على سبيل الوجوب لان الجملة قبله تقوم مقامه لانه ان اجعلت

غيره لكن عمله ايضا بينهما مناسبة فيعلم ان يكون منه وانما يدل على فاعله مدور عن المنكف فقولك احقمت حقا
لمن قال زيدا فام ليس فاعله فيه قوله ما وقع معون جملة اجاز من قولك ربح الف درهم فانه معون المصدر
وقوله لا يعمل لما عني اجاز من فاعله وصيته الجوزون وكيد العز قال المصنف في شرح الفصل لا يحدف ولا يرفع
لرفع الخاله وقال ان المالك لا يحدف ولا يرفع لرفع الخاله وصية الجوزون وكيد العز قال المصنف في شرح الفصل لا يحدف ولا يرفع
ما وقع شئ من حذو تلك الواضع ان يقع المصدر معني لفظا ويكون للتكسر والدوام معنى نحو ليك وسيدك ثمانية مني
لفظا لكن المعزوف اكثر من اثنين معنى وهذا النوع معاني من جهة ان هذا المعنى على خلاف القياس لا يجوز ما سمع من الشئ
هذا المعنى ولا يقاس عليه لم يسمع وقبلي من جهة ان كل ما جاء شئ هذا المعنى حذف فعله وجوبا من غير احتياج
الى عام وليكن من التثنية بالكان اذا اقام به واحله اليك على طاعتك اي اقلت عليها بالبا اي اقامته بعد اقامته
حذف الصلوات تحققت الفعل استغنى باحد المصدرين ثم حذف رواته معان ثانيا واصيبنا الى الكاف للدلالة
على ان اقامته على طاعة الطائفة ضار ليك وقال الامام الحنفى وفاعله معلوم لان مثل هذا انما يقع من المنكف
لم يقع قوامه ولم يشترط فيه ما اشترط في ايات سيرة سيرة من تقدم الاسم وذلك لان التكسر في هذا الموضع
في المعنى ايضا كما في اللفظ خلاف عوانت سيرة سيرة فان التكسر في هذا الموضع لا يحدف ولا يرفع ولا يرفع
للمحذوف في صورة ليك لم تقع في نحو سيرة
الذي وقع عليه فعل الفاعل وقال في شرح الفصل انما هي معنوية لانه اوقع الفعل به او تعلق به اولاته
بجواب من فعلت هذا الفعل فان قيل هذا التفسير لا صدق على جديت الله وشا هنت زيدا لان لم يقع عليها
الفعل قلت بل يصدق لان المراد بالرفع التعلق على ما صرح به المصنف فان قيل ما تعلق به اعم
ما وقع عليه معنويات المعنويات ومن ذلك المراد بالتعلق توقف تعقله عليه وهذا لا يتناول القول
فيه وعن الامام الحنفى في حذو الجواب ما توجيهه ان المعنويات في حذو كون معنويات الفعل المتعدي
لان الفعل الذي يتوقف فهم على المعنويات هو المعنويات والمعنويات هو الذي توقف فهم على متعلق والمعلق
هو المعنويات على ما صرح به المصنف في شرح الفصل اقول ان المصنف صرح في لغات المعنويات من شرح الفصل
بان الرفع هو التعلق المعنويات بالمعنويات ايضا كون امرا معنويا مستويا لانه المعنويات من المعاني النسبية
وكل معنى شئ لا بد له من معنوياته ومعنا ما يبحث المتعدي من شرح الكافية على ان ذلك التعلق اذا ذكر
بشيء محذوف معنوياته فينتفع الدور فان التعلق للمعنويات في تعريف المعنويات هو الامر المعنويات والشيء المعنويات
هو المذكور فلا بد من ان المصنف في المالى الكافية لو اضطر على قول ما يقع عليه الفعل كان اولى وما سقم من ان ذلك
التعلق به هنا عند اخراج معنوياته من فاعله فاسد من وجهين احدهما ان معنوياته لم يقع عليه ايضا وقع عليه
فعل الفاعل لان قولك مزبذبه زيد معلوم انك اردت فعل فاعله وانما حذو لوجه من الوجهين الموصلة لانه قد ذكرنا
جميعا في انما وقع عليها فعل الفاعل واذا اشترط لم يحج ذلك التعلق احدهما دون الثاني ان المراد بحذو ما

والله وبني المنادى عند الصف كاصحج به عن موضع من كتبه فالوجه ان يقال ولا الف الاستغناء كالتن
وبني المنادى المذكور لانه مشابه للمعنى لفظا ومعنى اما لفظا فلانه معز واما معنى فلانه واضح موقعه اذ هو مخاطب
معين مثله واصل الخطاب ان يكون بالضمير ولكنهم وضعوا حسنا الا ساء الطامع موضع الخبرات لانهم علموا انهم يتأخرون
في الغالب الغايبة عن العين فلو وضع الخبر موضعهم لم يزد كل سامع د انه المنادى فقد لولا الى الاسماء الطامع ليقتض
من معنى لغز عليه من نفع ذلك اللبس فثبت بهذا انه مشابه للمعنى لفظا ومعنى ولما شابه اجزى مجازا في البناء
مع ما في شرح الكافية واما في الفصل وهي على الحركة اما لان منه ما يمكن ما قبل آخر مثل زيد وعمر وقلبي على
الكون لا يصح ان كانا من واحد ووجه وجوب الحركة فيه وحل باقي الباب عليه لانه منه وانما كان هذا استنباطا
للمعنى كراعية ان عالت بدو الفاصل ان قوله كراعية على السببية كون الباقي منه لعله عليه واما لان بناء عارض
معنى على الحركة يتبينها على ان له اصلا في الاعراب وهي على الضم لان المنادى اذا كان معز ما لم يكن كسر او فتح لانه
اما ان يدخله لام الاستغناء او لا فخط الاول كسر على الثاني فتح واذا كان جنسيا حرك بالضم لتبديل حركه البناء
حركه الاعراب ومسل على بناء المنادى وقوم موضع الخبر لان البناء عارض فيه وكونه معز ما لم يكن معز ما لم يكن
ميرورته منادى قال الامام المحدثي لم يحمل الفاعل الاول مجرد كونه معز ما لم يكن معز لانه البناء بل معز ما لم يكن
وقعت في معز وكونه على بناء مجرد وقوم موضع الخبر لئلا يضاف ايضا فان قيل اذا كان على بناء
وقوم موضع الخبر فينبغي ان لا يبنى المنادى الموصوف اذ الخبر لا يوصف كالا يضاف وان كون الطريف
في يازيد الطريف بالرفع جنس مبتدأ او بالضم سبب سبب ما معنى مقدرا كما هو مذموب الاصحى فثبت اجاب
عنه ابو علي بانه واضح موقع الخبر بضع الصور فقد جعل كالا في المظهر الغايبة فانهم قالوا اياهم كلهم
فلو كان يتم كالكاف من كل وجه لم يرجع اليه معنى الغايبة وقال الامام المحدثي الغزف عندي ان المعنى
مقتضى ان لا يهل لانه لا يقتضى شيئا اذ لم يتصل بالفاعل بوجه تا اصلا ولم يقتض ذبا ان لا يوصف بل انما
لا يوصف لان ابراهم قال بحرف الخطاب وبقتضى المقدم عليه فان قيل فلو كان يازيد اصله ادعوك
لانه مخاطب مع قولكم انه ينادى الغايبة ومن لم يكن موجه المنادى متاخر ايضا الذي لم يزل يولجرك
وللخطاب لمن يولجرك فلا يكون لعلها الآخر احب بان للخطاب المعاصر موجهها او لا وكذا الفاء
من هذه الجهة صار المعنى وصار المنادى بنينا والمراد بالغايبة البعيد من السامع بذلك فهو حاضر ايضا
ومخصص للام الاستغناء عرب المنادى اذا دخل عليه لام الاستغناء اما لانه يسل شبه المعز
من حيث كان حرف الجر لا يدخل على المعنى المصوب واما لان اللام لكونه حرف الجر من حواض اللام ولا مل
فيه الاعراب فهو يقوى الاعراب فيسل اذ شبهه العارض بالكاف واذا بطل البناء وجب الحذف
حرف الجر لان حرف الجر لا يبنى وان كان زائدا فان قيل لام الاستغناء لام الجر فلم يزل كافي فلو
لما لم يزيد احب لان لام الجر يدخل المعنى مفتوحا نحوك على اصل اذ اصل المعنى على حرف واحد الفتح التخييف

فكدي

فكدي المنادى لانه واضح موقعه فان قيل لم يفتح في المظهر كما هو الاصل احب للفرق بينه وبين لام الابتداء
وكيف لام الجر دون لام الابتداء لكون حركتهما موافقة لا فرق فان قيل الفرق بينهما حصل باعراب مدخولهما
انحسب بانه لم يكتف بذلك الفرق لان الاعراب قد يكون تقديرين يتأخر لحي غلام فيشبهه فان قيل قد يشبه
في المعراض احب بانه لا اشتباه في المعز اصلا اذ يقال هو اول استعلام له اولك غلام ويضخ المنادى
لا الحاف الف الاستغناء لان الف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فلا لام معنى انها تعاقب الف قال
المطرزي في المغرب العقبة النوبة ومنها عاقبة وفتحا ناوية وعقبته لا يجوز ان ينزل المشتبه صابحا مثلا
فيركب الا جبر على ما ذكره صاحب المغرب المعنى ان لام الاستغناء لا يجمع الغيا بل تناد بها اذ لو لم يناد بها لاتي
اثر خاص في الف فكيف هو الجمع بينهما ويغيب ما هو اصحا معنى ما سوى المزة المعروفة والمنعاش وهو
المضات والمشتبه بالضاف والتكفي تكون معربا معنويا اما كون المضاف معربا فلا يتعارف جزء من على بناء وهو لا زاد
واما كونه معنويا فلا منقول به للفعل المذوق ومواد معز ومجى والمزاد بالمشتبه بالمضاف كل ايتين الاول منهما
مرتبط بالثاني ارتباطا غير اضافي مثل ياطا العاجلا وباجرا من زيد وبالمشتبه وتلث وكونه معربا ومعنويا كما
في المضاف وانما كون التكفي منصوبة فلا يتعارف جزء من على البناء لانه لم يقصد بها المعنى واما كونه معنويا فكما
في المضاف وانما قال في مثال التكفي وباجرا لغير معنى اذ لو اريد به معنى كون مبتدأ في الضم
وتوابع المعنى بما وجه ذلك توابع المنادى بما يبين مع ان التوابع بابا من دا وحرفا ان يذكر فيها عبارات الصف
وعنه واخبرها عبادته التي على امل الفصل حيث قال ذلك التوابع منها ما يمتدحكم ثبت لاجل منادى محصور
فذكر في الله لانه اثر اما التوابع واحكامها من حيث كونها توابع نحو منها باب التوابع اذا غنى هذا
فتقول توابع المنادى المبني المعنوم عن المبهمة الموزنة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
المتح دخول باعليه حوزان ترفع على لفظ المنادى ويجوز ان نصب على محله اما كونه منادى فيلحق اللفظ
والرض وانما قال المعنى لصرح عنه توابع المنادى العربية فانها تحمل على اللفظ واما كونه فيلحق بمخالفة
اللفظ المعز واما كونه معنويا فلا لانه اذا كان معنويا ملزم فيه الرفع وقال الموزنة احراز ان كون مضاف
لانها اذا كانت مضافة لم تكن فيها الا التعقيب وانما قال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف المتح
دخول باعليه لان البدل والمعطوف الذي يقع دخول باعليه حكمه المستقل واراد بالمعطوف المتح دخول
باعليه ماضى اللام من نحو الحسن والصنف والرجل هذا اجمع ما ذكره المصنف في شرح الكافية واما في الفصل وقال
المصنف في شرح الفصل لم يقصد بالتاكيد المقدم الا التاكيد المعنوي لا التاكيد اللفظي واما التاكيد اللفظي
فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كان هو الاوى انك تقول يازيد ركب البعلاات فاني به على هذه الصفة ولكنك
منها ولربيت ذلك واستثنى مع البدل لان اني للبس وامين الحكم منه قال الامام المحدثي وانما قال
المعطوف المتح دخول باعليه ولم يقل المعز باللام لئلا يرد بان المعز والله فانه لا ينعيب مثال التاكيد يابن

عنه

كان اولى ان يجعل تبعاً واذا جعل تبعاً فالموضع اولى به قال المصنف في امالي المسائل المتقدمة قال الشيخ
عبد القاسم في شرح المقدمة التي وضعها سوال صعب وهو ان يقال من حكم المعطوف ان يفتح فيه ما
استحق في المعطوف عليه واذا كان كذلك وجب اذ لم يقع ادخال الالف واللام على المنادى فلا يقال يا رجل
ان لا تعالج ذلك في المعطوف عليه وان لا يقال يلجأ الى معي والظن والجواب ان الذي اوجب جواز
ذلك في المعطوف مع استماع ذلك في المعطوف عليه ان الذي منع ان يقول يا رجل ما ذكر من الالف واللام في
الاسم للهدى وان تعدد التردد في الخطاب محال من حيث كان العهد يكون في ثلاث مرغيب يعني العهد يكون
لغاية ثالث غير المتكلم والخطاب والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب ويكون في حكم الغيبة من ذلك
اكثر اقلعت اعشك وزيد لم يدخل زيد في الخطاب وان كان معطوفاً على غير الخطاب وذلك انه لا يقع ان يقول
انت فعلت كذا وانت مخاطب زيد ان تقول وانت لم تفعل كذا وانت تسمى عملاً وتقدر خطاباً بزيد اذ في حاله
في حال خطابك لانا يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب اذ لم يفوق معنى اذ كان الخطاب بلفظ واحد نحو
انما فعلت ما شاكره لك واذا اجمع ذلك بين السبب في جواز دخول الالف واللام على المعطوف على المنادى
وان لم يقع دخولها على نفس المنادى فانهم هذا موضع لطيف لم يجز اصحابنا التطويله وعمر من المصنف
على ما ذكره الامام عبد القاسم في امالي المعنى الذي كان به الاول مخاطباً اموجود هو الثاني ام لا فان كان موجوداً
وجب ان يكون مخاطباً وبقي الاعتراض قائماً وان لم يكن موجوداً بطل ان يكون منادى لانه هو المعنى الذي
يكون الاول مخاطباً وما توهم من انه لا يكون مخاطباً معطوفاً على مخاطب باطل يقولك يا زيد وعمر فان زعم
انه هذا ما بعد حرف الخطاب عزول عن المعنى الذي كان به مخاطباً الى المقدر الذي يلزمه في المعنى في اصل
المسألة ثم هو باطل لعلنا ان عمر من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل في قولك يا زيد والرجل بالنسبة
الى زيد واذا كان كذلك وجب ان يكونا مخاطبين وما ذكر من انه لا يكون مخاطبان بلفظين في جملة واحدة
ليس بطرفه الا ان الضمير قصد الاختصار قائماً فيما لا يمكن الاختصار فيه فالعزوف نجي لما العطف ووراث
وذا ان استماع قولك جاء زيد وزيد وجوبه في قولك جاءني زيد وعمر ويوجب ذلك الاجماع على جواز ما بعد ان زيد
وعمر و معلوم انهما مخاطبان واذا ثبت ان المعنى الذي كان به زيد مخاطباً واجب كونه في الرجل من الاعتراض
قائماً ولذلك اوجبوا احد ما لا نسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما عني بدليل قولهم رب شاة وتخلتها
بدوم وسهم لعلنا ذلك الا انه محض ما كان عاملاً في المعطوف عليه والذي يلزم عليه ان يقول صرت زيدا
منين وعمر الا يلزم نشر كل عمر مع زيد في الضمير وان لم نشر كهما في صرت اذ ثبت ذلك فليس لهما
ملك فلا يلزم نشر كهما فيهما لعلنا نشر كهما فيهما الا ان الشرط في جواز دخولها الثاني اذا اوليته متفقاً فلا وقع
وقد فصل بينه وبين الاول حصل شرط الجواز واشبه قولك جاءني الرجل وهذا ما بعد الرجل فقد جاز
على باب العطف فيما عني فيها ولكن اتفق ان الثاني مناصح شرط جواز دخولها عليه ولم يقع في اوليته

وهذا كله على التسليم في ان المعطوف بقدر العامل الاول فيه واما اذا قلنا بالانصباب كالمصنف وعطف اليات
والثالث ادخل التوال من اجله فان تسلسل في ياريد ونحن يجوز الزعم والاضرب وفي المعطوف على اسم لا نحو لظلام
لك ولا العباس تبتين الوغى فما الفرق احيب بان رفع الحسن فزع منه الممكن تقديره لا مكان دخولها
عليه لا مكان حذف اللام وهذا معتد به في العباس اذ لو دخله لا يفتح بل يجب الزعم والتكرار لانه معروف فاذا
باشروه لا يفتح فكيف يفتح اذ لم يباشروا في المقابلة وفيما عليه فان قيل يجرى في ياريد وعمر ولم يجرى
ابن في الاب وابن فما الفرق قلت لعبد المصنف في امالي المسائل المتقدمة من وجهين تقرر الوجه الاول
ان ياتر استحواله فكيف يحذفه وابتداءه ولا لا يكون كذا ياريد لا يحكم حذفه واذا لم توجد لايمة لا ملحوظاً ولا محذوفاً
لا يفتح بناؤه وتقرر الوجه الثاني ان لا يجرى اسمها معها الى ان صار الاسم بمنزلة امتزاج المركبات ولا يمكن بناؤه
بما يجرى به بلا التي بعد حرف العطف لانها لم توجد لا لفظاً ولا تقديره لما عطف في الوجه الاول ولاها من اجده
بلا التي في اول الكلام للفصل بينهما ولما لا يودى الى امتزاج اربع كلمات والمضاف متعصب
فقال الثالث فاعلم كلهم الكلام ومثال الضميمة ياريد في البتة ومثال عطف البيان بالظلام عند الله ومثال المعطوف
المستحق دخولها عليه ياريد ونحن الوجه واعلم ان مثال الاخير لا يتصور الا في الاضافة اللفظية ونحو طامس
الان لا يمام للذي قال التابع المضاف اذ كان اضافة لفظية نحو ياريد الحسن الوجه يجوز وضعه لان الاضافة
لا تاتر منها مكانه في الحسن من قوله او بنا قولاً في مثال الثالث فاعلم كلهم او كلهم يجرى على انه يجوز الاضافة الى غير
الغائب والمخاطب قال المصنف في شرح الفصل مثل يقول يا سيم كلهم وكلهم يجعله مخاطباً تارة وغائباً اخرى
لانه باعتبار المعنى مخاطب لجا زالا تيان يعني للمخاطب فاني محرف الخطاب لذلك باعتبار اللفظ ظاهر
كالغائب فجاز الا تيان بعينه الغائب لذلك وهذا الصل منقود في كل ما كان له جثمان من حيث المعنى واللفظ
كقولك انت الذي فعلت كذا وانت الذي فعل كذا او الاعتداء بالمعنى اذ في اذ كانا في حكم الجزء الواحد
لانه المنقود واللفظ متوحد في الية في الحقيقة وكان الرفاء بالامم اولى ولذلك كان قولهم فاعلم كلهم اولى
فان قلت سعي على هذا ان يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت الذي فعل كذا او الامر بخلافه فانهم
لم يختلفوا في انه ضعيف فلو اوجب ان هذا جزء مستقل وليس لذلك ما يسم كلهم فانه يؤكد انهما جميعاً كجزء فصار
هذا معنى انت الذي فعل كذا كالمخاطب لفظاً ومعنى باعتبار انه في نفسه لانه مستقل فان قلت فلو قد رتبتم
للاول لان يكون جزء اوجب فيه على هذا ما وجب في ما يسم كلهم من اختيار الخطاب طلت لوان ذلك كان
ولكنه لا يمكن فانه لا يصح المعنى للمخاطب ان يكون موصوفاً ولا مبدءاً لاسمه بدليل ان كل واحد ليس المعطوف ولا مبدءاً
التوابع فيه فلم يبق الا ان يكون مستقلاً عن ثم جاءت المحالفة بينهما وبين باقهم كلهم واما الضم في التوابع
المضافة فلان الوغى انما كانت في التابع المنزلة لا في انصباب حكم حرف النداء عليه وجرى في الغرض العلم بفعل اعرابه وهذا
لذلك والمضاف لو قدر دخولها عليه لم يكن الاستغناء عن كون الوغى وحده والبدل والمعطوف

بقى من التواضع البدلت والمطوف الذى لا يسمع دخول باعليه وحكمها حكم المناذى المستقل معنى من الساج مطلقا
 معنى من ارمضا فابعد المرفد او المضاف منهما ثانياً مثله فان التناجى والنبوع كلاهما مرفدان او مضافان
 او الاول مرفد والثاني مضاف او بالعكس فهذا اربعة في البدل ومنها في المطوف انظم البدل باعلام
 بشرى يا عبد الله اخاك باعلام عبد الله يا عبد الله بشرى انظم المطوف يا زيد وعمر يا عبد الله ولما كان
 يا زيد ولما كان يا عبد الله وعمر ولما كان البدل حكم المستقل لان البدل هو المقصود بالبناء وفى حكم
 تكرر الضام لمكون حكمه حكمه يا بشرا حروف التنداء قطعاً سكوت حكم المناذى المستقل وانما كان للمطوف
 الذى لا يسمع دخول باعليه حكم حكم المستقل لان المطوف بمنزلة مقصود بالتنداء ايضا وانما يفرق بين
 التنداء او التواضع للمناع فكان حكمه حكم المستقل ايضا كالبدل والعلم الموصوف قال المصنف
 فى شرح الفصل ان واصله حكمه يا نفسه ولعلنا انما واجب حكما فاعلم ان واصله حكمه يا نفسه هو محقق
 وعلمت كثرة في الاستقبال واللفظ اما اللفظ فلا يكتفى بغيره في كل ما كان متقدداً في حكمه واذا استقبلت لانيان
 يابن مضافا الى العلم صفة اكثر من يجيء مضافا الى غير ذلك كشي من حديثين خففوه بابتداء العلم فمعه
 وعمق الفقه من وجهين احدهما ان الفقه لغت من الفقه في نفسها والاخر ان فيها اتباعا والاتباع اخف
 من مخالفة الحركات مثله يا زيد بن عمرو وماهذه صفة عامية وقال المصنف في املى المسائل المتقدمة اذ اوقع
 ابن حنبل بين عليين كان ذلك سبباً في تخمين احدهما لفظي وموحذف التنوين والآخر كتابي وموحذف
 الالف من ابن ثم قال بعد بطور وكذلك خففه المناجى بنقله من الفقه الى النسخ في مثل يا زيد بن عمرو
 فان لم يكن المناذى علما ولم يكن موصوفاً بابتداء لم يكن الابن مضافا الى علم لم يجوز النسخ لان ذلك لم يكن في
 الاستقبال كالاوّل واذا اودى الحرف باللام الاسم الحرف باللام لا يجوز ادخاله حروف التنداء عليه
 لانهم لا يجوزون بين حروف التعريف لانه تعذر الجمع بين حرفين معنى ولذلك لم يجوز ان يزيد اقام وجاز ان
 زيد اقام وانما تعذر الجمع لما سيجي بيانه في حروف ان شاء الله تعالى فاذا اوردت التنداء الحرف باللام اتوا
 باسم بهم وجعلوا منادى من حيث الصورة واجروا عليه الحرف باللام المقصود بالتنداء لمحل المقصود مثل ما ياتيها
 الرجل فاني منادى مرفد معرفة فلذلك لم ياتي في الفهم وحروف تنبيه الفهم ليكون عوضاً عن المضاف اليه
 كما عوض عنه ما في قوله تعالى ايها ما نذعو وخض هاباً للتنداء لانه موضع التنبه ولما اقاما نذعوا ان ما بهمة
 في اعله موافق الشرح والرجل مرفوع لانه صفة اي ومثل هذا الرجل يا ايها الرجل في المثال الاخير
 هذا صفة اي والرجل صفة هذا فلهذا اهتم من الفصل واعلم ان الحرف باللام فاعلم فيه اذا كان موصفاً
 انت اي نحو يا ايها المراء واذا كان مثنى او مجموعاً لم يثنى ولا يجمع وحرف سببها في شرح المجادى بان التناجى
 لازم للوث لا يفارق والشمس والجمع صفتان اضافيتان محدثتان بسبب انضمامه الى مثنى وذلك لانضمام
 غير لازم فان قيل لم لا يجوز يا الصفة منها المرفوع والسبب كما جازي يا زيد الطريف الوجهان قلت

قد اجاز المادى في منا الوجهين جلا عما ذكرتم والمحققون لم يجوزوا الامر بين الاول وهو المذكور في الكتاب
 ان الصفة من المقصود بالتنداء لمحلوا العواصب بالحركة التي كان يستعملها لوتناجى التنداء او غيرها على انه المناذى الثاني
 ذكره المصنف في شرح الفصل وهو ان صفة المجرى لما كانت مع المجرى كالشي الواحد خلاف صفة غير المجرى بدليل
 جواز مروت يزيد في الدار الكرم واستفاد مروت بهذا اية الداد الكرم ما رواه الرجل في قولك يا ايها الرجل كانه منتهى
 الهم فعملوا حركته الاعرابية الحركه التي يكون له لو كان منتهى الهم حقيقة وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على
 يا زيد الطريف لظهور الفرق بينهما ما ذكره المصنف فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود كما علم من الهم
 الاول لا يكون صفة له بل تكون مقصودة احسب بان معنى قولنا ان الصفة عن مقصودة انها غير مقصودة
 بالنسبة الى متبوعها لا انها عن مقصودة اصلاً فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه المناذى اذ لو كان
 كذلك لوجب ان يكون ياد اخطا فيه مقصود في الاصل والمحققة لانه مطلوب اقباله وسبق ان يكون منادى الا
 ان منع دخول حرف التنداء عليه اللام فتوصل الى وجوب تايها وما رصفته لدلالة على معنى فيه من جهة
 انه مطلوب اقباله اصلاً وحقيقة مقصود ومن جهة دلالة على معنى في متبوعه صفة وعن مقصود بالنسبة
 ولا يلزم من كونه عن مقصود بالنسبة جواز حذفه فان رجلاً ياديه رجلاً عن مقصود بالنسبة مع انه لا يجوز
 حذفه لرفع ايهام الحاء فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود بالتنداء فلم لا يجوز في تايها الوجهان كما في تابع
 يا زيد الطريف فلملوا بان الرجل مرفوع وتابع المرفوع يجب ان يكون مرفوعاً سواء كان مرفوعاً
 او مضافاً معولاً بانها الرجل ذو المال كما معول جاني الرجل ذو المال لانه منظم يا الاعراب فان قلت
 يجوز المحقق ضرب زيد العاقل وان زيداً وعسى قائم لم يجوز تابع المرفوع على المفعول حسب بان زيد في المثالين
 كان مرفوعاً لانه يصير مرفوعاً بادى نصيب وموقع الاضافة وحذف ان ومعناه باق على ما كان مرفوعاً فلا
 الرجل يا ايها الرجل فانه وان سلم انه مقصود الاصل بان كان مفعولاً لانه لا يكا ويضحي مفعولاً لانه غير عنه
 نصرات كثيرة من حذف وصل واقامه يا والرجل مقام ادعو والكاف وعنى ومعناه لو كان مفعولاً خبرى
 والآن انشائي فظهر الفرق وقالوا يا الله خاصة ادخلوا يا على الاسم يا هذا اللفظ دون غير وان
 كان فيه لام التعريف اما لانها فيه منزهة عن الاصل للزومها وموضوعة عن المرفوع التي هي فاء لان اصله الذي له
 سبقت حركه المرفوع ليا اللام فحذفت فصار اللام ثم ادعوا اللام في اللام فقالوا الله ثم نحو انا قال
 الان لشيء في شرح القانوت المرفوع من خواص هذا الاسم العربي في تليط لامه فلا يقتضى بها على محرمها كما يقتصر
 بها على مثل الفهم والذين بل يفهم فيه حتى ينشرب الفهم فيكاد يملؤه ويكون ذلك لما دام قبلها فتحة او ضمة
 فان كان قبلها كسرة جرت على اصلها من الترفيع نحو نعم الله اذ الكسرة من دولعي الالة وترقى اللام مناسب
 الالة وتقليظها نعم لها وذلك من ان الكسرة بعد الكسرة والفتح دون الكسرة فصار عوضاً عن الحذف
 فيثبت هذين الامرين معنى بلزومها وعوضاً عن اللام فيه فلهذا منزهة عن حروف الكسرة يجوز ادخال

هذا النسخ والفتح دون الكسرة

حرف النداء عليه من غير فاعل واما لان النداء اكثر فيه اكن من غير فاعل فحذف الوصله قال الامام المحدثي فلا
 يجوز يا ايها النجم لانه لم يصير بدلا عن شيء ولا اليتم محقق الا اليتم لانه لم يلزم واما لان النداء اكثر فيه اكن من غير فحذف
 حذف الوصله واما لانهم كرهوا ان يأتوا باسم بهم بطلوه على الابداء لانه دعاء في غير محقق من جملته لا يجوز
 في علم العالي واما لان الخلاف الامام عليه تعالى توقف على الاذنه ولم يجر اذنه في ايها وهذا الحق صحيح ان يقال يا ايها الله
 في الكافي مثل ما هم سمعوا قال المصنف في شرح المنطوقه سمعوا اذ اوردوا في المنزله ثم كره مضافا في الاول
 وجان واما نصيب الثاني فلا اشكال فيه لانه مضاف او تكرر مضاف اليه في الاول فظاهر لانه متاخر من
 كان مضمرا واما النصيب الثاني وجهين احدهما ان يرد بتم الاول مضافا الى عدى المذكور آخر اتم الكفايه ا
 لفظا بلفظ بتم الثاني والثاني لفظا بتم الثاني ولا معنى بتمه ولا مضافا لكان عليه فذلك يفي معنى ما في
 التاكيد باللفظ لان المعنوي قد صير ما قبله محذورا انت فشكل فبذلك فان فشكل اخفى زيادة انت فبذلك
 الشافعي ان المراد باسم عدى ثم عدى خلاف المضاف اليه استغناء عنه بذكر آخره لانه هو الاوثر انهم قالوا بين
 ذراعي وجهه الاسد فلو انون من ذراعيه لكونه عند مضافا ولا مضاف اليه الا ما بعد ومن الاسد
 المستغنى بذكر آخره والمضاف باسم عدى بتم عدى احد لا اتفاق المضاف والمضاف اليه جميعا في اللفظ
 وما تقدم والمضاف اليه مختلف فاذا جاز ذلك فمع اختلاف المضاف لا اتفاق المضاف اليه لا يوجب اتفاق
 المضاف والمضاف اليه اولى واما هو المحذوف منه فبما ان احد من المضاف اليه هو الاول
 وتم الثاني مضاف الى محذوف وهذا هو الظاهر والدليل عليه اننا لو قلنا ان المضاف الى عدى هو الاول لادى
 الى امرين محذورت احدهما التقديم والتأخير من غير فاعل ولا هو المعنى بين المضاف والمضاف اليه
 والمذهب الآخر ان يتم الاول مضاف الى عدى المذكور وتم الثاني مضاف الى عدى محذوف ووجهه انه لو لم
 يكن كذلك لاقى لما ان يكون المتأخر لفظا ومعنى والا فمقدم والمفعول ان المتقدم يدل على المتأخر والجواب
 عما ذكره انما هو ان المضاف الى عدى التقديم والتأخير لا يستقامه الكلام فلا يمنع بانه ان حذف والمضاف
 اليه من الثاني وتم الاول مضاف الى عدى المذكور فصار يا تم عدى بتم معنى في الثاني غير تام لان تمامه
 اذا لم يكن فيه اللام بالتعريف او الاضافه فاحذف عدى بتم عدى بتم الثاني وتم الاول بتم
 بعدد وحال الاحتمال لا يرى اكل اذ اقلت يا تم عدى بتم لم يكن مستغنى عنه بتم ولم يكون من غير فاعل
 واذا اخذت وقلت يا تم سمع عدى عوتفت عن عدى المحذوف لفظا مثله وصار سمع عدى بالنسبة الى
 الاول كالنظام فلاجل ذلك كان التقديم والتأخير من المضاف اليه ما ذكره المصنف في شرح الكافيه وشرح
 الفصل واني شرح الكافيه متناول الكلام المذكور وقال المصنف في اجابته الاضافه من شرح الفصل
 من حيث ينبغي ان علامه مضاف الى سماع المذكور واما حذف المضاف اليه فكما ان اراد ان يجعل ذلك
 على المحذوف فمذهب ما به المعنى والدليل عليه ان يعقل قبل المذلول وانما اخذ عنه لانه لو وقع موصوفه غير

الجاء الثاني مضافا اليه بعد مضافه ولا ما تقدم مقام مضافه فاحذفه ليكون كالنوع من المضاف اليه بداهه لاسيما
 ومعه المعنى عين ما سبب اليه علامه ومنه يسهل في زيد وعمر وقام ان خبره لا اول حذف والمذكور آخره موصوفه
 الثاني والفرق بينهما انه قد وضع في اي البيت امر او جوب التاخير وذلك الامر ما ذكره من قوله لو وقع موصوفه
 عن الجاء الثاني مضافا الى آخر مع تحقيق الذي اوجب التقديم وهو ان التاخير يجب ان يكون قبل المذلول
 معنى يا زيد وعمر وقام لو كان خبرا عن الاول لوقع يا موصوفه من غير ضرورة اي مع عدم الضرورة وهو ان عدم
 الضرورة انه يجوز ان يكون خبرا مبتدئا محذوف فاعل او لم يخلص من الفرق بانه محقق في البيت موجب
 التاخير مع تحقق موجب التقديم واما في قولنا زيد وعمر وقام لمحقق موجب التقديم واسي موجب التاخير
 لو كان قام خبرا عن الاول لوجب تقديمه ولما لم يتقدم علم انه من غير الثاني ولشروع يا معني الابهات الواردة
 في هذا الموضع وهي ثلثة الاول بانه تم عدى لا ابا لكم لا يلفظ بتم يا سوة عمر هذا البيت خبر مضاف
 قوم غير من الجاء الثاني وسبب ذلك ان عمر كان موصوفه بجرير وبهجوه يؤخر جرس قوم عن ونحن منهم عليه
 يقول كقولهم عنى حتى لا يلفظ بتم يا معني فالحق سبب تعرضي قال الجوهري في الامامك موصوفه ومعناه انك
 ما جردكم وجمع باسل اعتاج الى اب يفررك ويقوم بامررك وقال الاذني موصوفه واذا قلت لا ابا لكم انك
 من الشبهة شيك اي لست بامرر وشك في بل لزمه ولا عدى لالب البيت الثاني يا من راي عارضا امرره
 بين ذراعي وجهه الاسد اراد بالذراع ذراع الاسد وما كوكبان فيزيان وجهه الاسد اربعة ارجح والذراع
 في البيت محذوف كانه قال يا قوم من راي البيت الثالث الا علامه او بتم اذ ساع فمض الجواز الباهية
 اول جري النور والعلامه جري بعد جري الاول والساع الذي يدور به يد في القدر والجواز من
 العرس واسعه وقوامه والهند العظيم ولم يرد ان على قوامه لما كثيرا وانما يريد ان عظامه عظم
 والمضاف المبادى اذ اضيف الى باد المتكلم فيتم وجه الاول اثبات باد المتكلم متوفا الوجه الثاني اثبات
 باد المتكلم ساكن وهذا الوجهان لا يختصان بالمسادي بل يكونان فيه مضافين ووجهها بذكر الجوزورات
 ان فاء الله تعالى الوجه الثالث ان حذف الباد يوجب مكررا ووجهه ان المبادى كثر الاستعمال فلما
 كثر حذف الباد للتخفيف وتبقى كسر ما قبله ليدل على الباد المحذوف الوجه الرابع ان قلب الباد الفاء والكسر
 فتحته ووجهه ان الالف والفتح اخف من الباد والكسر وقد تحذف كذا قبل سا فمض دعا ونا بانه باقاه في
 لفت على ما قال الله تعالى يا اسفا ما يوسف ويحفظه الفاء لبيان الالف في الوقف خاصة لانها مارة السكت
 وهي لا تكون الا في الوقف وقالوا بالي وباني اذ كان المسادي ابا او انا مضافا الى باد المتكلم فيه
 الوجه المذكور ووجه آخر وهو ان قلب باد المتكلم تارة ووجهه انه حذف الباد من باني وباني له لانه الكسر
 جملها ثم دخلتها التاء في باني بانه نظام لانه موصوفه واما في باني المتكلم على باني وجعلت موصوفه عن الباد
 قال جاز الله العلامة في الكشاف ما نفس سورة يوسف فان قلت كيف جاز المضاف تارة التاخير بالمذكور

قلت كاجاز يجوز قولك جامه ذك وشاة ذك ورجل دبعه وغلام بفعه فان قلت فلم يعل تعويض يا التانيث
من ماء الاضانه قلت لان التانيث والاضانه يتناسبان في ان كل واحد منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخر
ويجوز ما تاء يا ابت الكس لا يتبادل من حرف تناسب الكس والفتح لانها بدل من حرف متحرك بالفتح
وبالالف دون الباء يعني انهم يجمعون بين الف والتاء وتقولون يا ابتا ويا امتا ولا يجوزون بين الباء والتاء
ولا يقولون يا ابني ويا ابني والفرق انهم لو قالوا يا ابني ويا ابني لجمعوا بين العوض والعوض لما علت
ان التاء عوض عن ماء المتكلم والجمع بين العوض والعوض مستقيم واما الجمع بين الف والتاء فغاية انه جمع
بين حزينين وهو جاز وقالوا يا ابن عم يا ابن عم ما من الوجوه حيث كان المتنادي مضافا الى باء
المتكلم اما اذا كان المتنادي مضافا الى اسم مضاف الى باء المتكلم نزل بحوزة الاحكام المتقدمة معنى الوجوه
الاربعة المتقدمة اولاه فانه تفصل ما ان يقال لا علون ان كون المتنادي لفظا من مضاف الى ام او مضاف
الى باء المتكلم او غير فان كان الثاني مثل غلام اتى وباعلام عتي ومثل يا ابن عملاي فلا يجوز فيه الا الوجهان
الاول لان المتكلم للتادي ويجوز ان كان الاول مثل يا ابن عمي فيجوز فيه الوجوه الاربع المذكورة
قوله في الشرح وانما تجوز منه في قولهم يا ابن عمي ويا ابن عمي معنى انما تجوز الاحكام المتقدمة من مساوي
مضاف الى مضاف الى باء المتكلم في قولهم يا ابن عمي ويا ابن عمي خاصة لا يغيره وسببه ان هذا يعني يا ابن عمي
ويا ابن عمي كثر كثر يا غلاي وان لم يكن من باب لا يفسر مضافا الى باء المتكلم مثل يا غلاي فيقول مضافه في
له السبب وهو الكثرة علا فبقية الباب معنى القسم الثاني من التسمين اللذين اورناهما فانه لم يكسر
كثرة يا غلاي فلم يابل تلك العاملة ويجوز يا ابن عمي ويا ابن عمي وجه آخر وهو ان حذف الف من
يا ابن عمي ويا ابن عمي وجه فصيح وان لم يمتثل يا غلام اما لان يا ابن عمي ويا ابن عمي هما طول لفظا
من ذلك فاسب من الضيف الكثر منه واما لا سحره المركب فجعلت حركة حركة المركبات
وتخرج المتنادي جازي يريد ان الترخيم في المتنادي جازي في سعة الكلام وفي غير المتنادي انما يكون يا غلاي
الشرع واشد سبويه لا اصبحت جياكم راما واصبحت مثل شاسعة اما ما الجمل العهد والزام جرح رمية
وي الجمل البلي راما ما رخم امانة ومعنى اسم اصحت وشاسعة خبر ما بال المصنف في شرح الفصل هذا
البيت واهم فيما اذاع سبويه ورواه المبرد بان الزاوية وما عدى كعديك يا اما وهو من تصفاته
والزخم حذف في آخر الاسم تخفيفا فخرج عدة وسه لانه لم يحذف اخرها وكذا قاص وعصافان المحذوف
منها الاعلال والحامل ان المحذوف يا الترخيم ليجرد الضيف اي لا علم مطروحة بل ذلك في باب التاء خلاف
الاعلال فان الحذف فيه لعله مطروحة وان لم يزل منه الضيف مذكرا ايهم ما ذكره فليد ان الحاجب في شرح
الفصل ويخرج ايضا زيد ودم لانه كثر استعمالها واخر ما حرم على ان ياتي في السكون يعني هوامه فندى
فيقول الامر المطلوب وان حرك يلزم النقل محذوف محذوف ليعلم من الاعراب وتخرج من الاعلال والحق بها

وقال اما ما قد روي في نسخة
واصبحت جياكم راما واصبحت
مثل شاسعة اما ما الجمل
العهد والزام جرح رمية
وي الجمل البلي راما ما رخم
امانة ومعنى اسم اصحت
وشاسعة خبر ما بال المصنف
في شرح الفصل هذا البيت
واهم فيما اذاع سبويه ورواه
المبرد بان الزاوية وما عدى
كعديك يا اما وهو من تصفاته
والزخم حذف في آخر الاسم
تخفيفا فخرج عدة وسه لانه
لم يحذف اخرها وكذا قاص
وعصافان المحذوف منها الاعلال
والحامل ان المحذوف يا الترخيم
ليجرد الضيف اي لا علم مطروحة
بل ذلك في باب التاء خلاف
الاعلال فان الحذف فيه لعله
مطروحة وان لم يزل منه الضيف
مذكرا ايهم ما ذكره فليد ان
الحاجب في شرح الفصل ويخرج
ايضا زيد ودم لانه كثر استعمالها
واخر ما حرم على ان ياتي في
السكون يعني هوامه فندى فيقول
الامر المطلوب وان حرك يلزم
النقل محذوف محذوف ليعلم من
الاعراب وتخرج من الاعلال والحق
بها

ست ولم لان الهاء تشبه لالف خفاء ومخرجها والحق بحرف العلة كما حذف والحذف الذي في يد
واب ودم وست ولم يقال له نوع من الاعلال ومخرج ايضا جرح واصله جرح وانما حذف وا من باب ليس
ومحذوف قيل مع ان الهاء ثقيل لانه حلق وعرضه شرط الترخيم ان لا يكون مضافا لغيره الترخيم يا
المضاف لان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية لانها ايمان مريان يا عرابين مختلفين فلو رخم
فاما ان يرخم الاول واما ان يرخم الثاني الاول لا يستقيم لان الترخيم معني في وسط الكلمة من حيث المعنى لان
المضاف اليه من حيث المعنى يا عم جزء من الاول وذلك على خلاف الترخيم والثاني لا يستقيم لانه ليس متادى
لان الذي وقع عليه التاء لفظا هو الاول فلما رخمى الامر ان يعنى اللفظ والمعنى عند الترخيم فان قلت
يلزم استماع الترخيم معدي كرب قلت اجاب عنه المصنف في الشرح بان الامتناع في معدي كرب اقوى الا ترى
انك تقول معدي كرب معني آخر ولولا فقه الامتناع لم يرب هذا الاعراب فقد قال من الثاني حكم الاستقلال
لفظا خلاف المضاف وهو الوجه الذي منع من ترخم المضاف اليه فظهر الفرق بينهما معنى متاسب ويحكي الثاني في
من حيث اللفظ في معدي كرب وتركه المضاف اليه والاستغناء لان المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت
والجواز به هو المطلوب لتطوله لا الحذف منه ولهذا المعنى زيد في آخر الف والاحالة لان العلم يجب
ان يحكي على اعرابها الاصلي في اتصال كل كلمة من الاخرى من جهة اللفظ وان اخذ جميع اجزاها باعتبار المعنى
فمولا المضاف الى معدي كرب واما وجب حكاية الكلمة لان المسج بالهجمة المنقولة غرضه بقا وموت الكلمة فيها
لان العروس الاكثر من التسمية هم انصاف المسج ما ينبغي عنه المركب والكلمة انما تدل على معناها معني فيهما
ومعنيها المخصوصة يجب ان تبقى على حالها ولا يغير اذ لو اعرست تغيرت لفظا ولتغيرت لفظا لما هم معنيها
الاصلي منها على فبطل فائدة التسمية ومنها بحث آخر اذ في شرح الفصل ان شاء الله تعالى
وكون الماعل اشترط العلية فلان نداء الاعلام هو الكثرة في الكلام فاسب كثرته التخفيف فلا يرخم غير العلم
الحالي من تاء التانيث لانه لم يكسر كثر العلم والما قبله ما ان يكون زائدا على ثلثة احرف اذ لو كان على ثلثة
احرف لا يرخم وان تحرك وسطه على التاء لانه لو رخم وهو على ثلثة احرف لاذي الى جعل الاسم على يمينه ليست
في ابيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف الاعلال معنى ان الترخيم امر جازي استحسانا في المطلوب به مجرد تخفيف
ولا يرتكب البناء المستع لامر جازي ولا يستعمل لغة من جعل اعراسه فانه يقول في باغى باغم يكون اعراسه
على حزينين وهو عن موجود في ابيته الاسماء فان نزل موجود كثيرا في الجليات عن موجود والمتادى
الموجودين يجوز ان يكون ثنائيا قلت بناؤه عارضا في حكم العرب ولذا العرب توابعه على لفظه
واخر زبوعه لالاعلال عن باب جازي في قوله انما ادى اليه الاعلال الموجب فان قيل بل في اللطاني
المحرك الوسط من لم الوصل يا باب تخفف يا لا يعرف واما في قوله من لانه من هنا فاما الفرق قلت قال
نليد المصنف الفرق ان حركة الوسط ثم اقبلت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التوين ومعناها في حذف

والاستقلال اللفظي في باب الترخيم
معدي كرب باعتبار زواله وترك
المضاف اليه باعتبار بقائه في

حرف الحذف ايضا ليس الحذف بل هو حذف حرف بعينه من منظمة الالفاظ
 يعني ان العلامة المذكورة ليست شيئا معينا وانما هي احد الشرطين لا بد من احدهما لا بعينه وهو
 العلامة المذكورة او تارة الثانية وانما قامت تارة الثانية تمام العلامة من جهة انما تناسب التخييف
 لفظا لفظا لزيادة تارة الثانية الصلابة هي كالشطر الثاني من المركب ولذا معنى اذ الثانية بالهاء يكتفى كقوة
 العلم واكثر منه يدخل العلم ايضا فلا يرتفع ياطاق لعدم التاء لفظا ولا ياجيء وياجيء لفظا وقوع الى الثانية
 ولم يشرط تارة الثانية زيادة على التاء وهو حذف التاء من غير يائنة وهي الجساعة لانه اذ ارتفع انما
 حذف تارة الثانية وهي زيادة على البنية فلم يرد الترخيم فيه الى تعبير البنية واغلاها خلاف غير ذلك والحذف
 مع التاء حرف آخر قبلها وان كان حرف مبدية والاسم اكثر من اربعة بحرف الحذف لانه الثاني شطري المركب
 ونحو لم ياشأ اذني وهذا حرف لها من انبعاثها والمراد ان يلزم مكانها والارجح الجبوسية للحذف فلا قيل
 في المثال للاخير قد عرفت البنية بالتزخيم الى ان صارت على حرف واحد فالجواب ان القدر فيه ليس
 بالتزخيم ولكن لا لتقاء الساكنين لم يوجب التزخيم اخلا لا فان كان في آخر زيادتين متساويتين
 لما حذف من المرحم لانه قد حذف من حرف وقد حذف من حرفان وقد حذف من الكلمة الثانية فان كان
 في آخر زيادتين في حكم الواحدة معنى انها اجتمعتا في جمعها وزيدتا معا في اصلها لمعنى واحد كما في اسماء
 ومروان ودمشقي فان الالفين يا صمرا اجتمعتا في اصلها لمعنى واحد وهو الثانية والالف والنون في
 سكران اجتمعتا معا في اصلها لمعنى واحد وهو التذكير وباني السبب اجتمعتا معا لمعنى النسبة فيجوز ان
 معالها لما كانا في حكم زيادة واحدة تنزل لاسنلة الزيادة الواحدة قال الامام المحدثي اخبرني عن الزيادة
 في آخر كعصبي وعافيه وزيادة واحدة كزرق وعافيه زيادتان لكن لم يردا معا كما لو جمع زرق وعافيه ثم
 اشبع كسرة القاف حتى يصير زرقا فاني لم يزد مع الهمزة بعيد وعافيه زيادتان لا لمعنى كعصبي
 او لمعنيين كعافيه اذ اجعلناوه للتاين والتم علامة التثنية فانه حذف في الجميع حرف واحد وانما قال
 في اصلها اي جعل احافيه علما وقابلا للتزخيم تنبها على انها حالة العلامة لا فتداف معنى فان الياء في
 بعري علما لا يدلان على معنى وعن نحو صمرا ما زيادتا في حكم واحد بحكم التثنية معنى ان الف زيدا لاهوت
 وحملته للتاين لا انها المبدية من الالف التي كانت للتاين لكن الالف اخذ حكم الحذف وعلف حكم الحذف
 عليه حتى يقال انها للتاين فيجوز ان معاني التزخيم هذا الكلام واعلم ان يا اعماء بحش آخر وهو ان قد اختلف
 فيه على معنى ما فيه زيادتان يا حكم الواحدة او حرف صحيح وقيل مدة فالتصنيف في شرح المنفصل من سبب سبويه
 انها زيادتان وانه فلا من الوهم انقلب الواو مع حرف غير قياس كما قبلت في اناة واحد وقد ذهب غيري الى ان
 اسماء افعال جمع اسم سمي الوث واشتق من الحرف للتاين المعنوي والعلية معلى هذا يكون آخر حرفا معهما
 وقيل مدة يكون مثل عمار ومذهب سبويه اقرب الى المعنى لان اسماء الاعلام اكثر صفات لم يسم بالجمع الا نادرا

او اعمد بالحقائق
 التي هي في
 الالف والنون
 في سكران

فاذا اورد الامم بين كونه حقا وبين كونه صفة كان حله على الوصفية اولى واعتقد سبويه قلب الواو
 مرة محافظة على هذا المعنى ومذهب غيري اجري على منقضي اللفظ لان قلب الواو مرة اذا قدروا على خلاف
 القياس ولا ضرورة تلج الى ذلك واذا لم يكن الواو منقضية وجب ان يكون اصلا وهذا وان كان قويا
 فاما خالفه سبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلة بالجمع فزاي ان قلب الواو مرة اقرب من سبويه
 بالجمع هذا الكلام فان فصل الهمزة مع سبويه لا يلزم من ذلك لا منقضي من الحرف ايضا لو كان جمعا لم يتغير من
 الحرف حذفت لوال الثانية المعنوية طلت احب منه المصنف في شرح القريب من امتناع من الحرف
 حذفت لانه اسم لم يثبت في ذلك فاعتبر الثانية فيه كقيل او حرف صحيح قبل مدة معنى بالمدته هنا
 وزيادة حرف من حروف المد ساكن مثاله عار سفور مسكين فاذا اذخمت قبل باهم وباسف وباسل بحذف الحرفين
 ولا فاعذفت منه حرفان لانه لا بد من حذف الحرف الضعيف واذا حذف الحرف الضعيف حرف العلة الزائدة اولى
 ولا حذف الف بمنزلة لانها ليست بواحدة ولا ياء عيش لانها متحركة واذا كانت متحركة فتبقى بالهوية تنقربها
 بالهمزة مانع من حذفها وانما قال اكثر من اربعة احرف لانه لا كانت اربعة احرف نحو عود لا يجوز حذف حرفين منه
 لما هو ولزقل حذف حرفان في كل ما كان قبل آخر حذفت وهو اكثر من اربعة احرف فكان معسا من هذا القسم
 والشم الذي قبله وانما عدل الى هذا القسم اي اليقين والفصل لا مريد الاول البنية على حذفت
 الحرفين فان حذفت الحرفين في القسم الاول ضاربة لعل حذف الحرفين في القسم الثاني والثاني الاعلام بتقبل
 احكام الواقع في كلامهم عاخذت منه حرفان فان ما حذف منه حرفان له حكمان الاول ان يكون في آخر زيادتين
 في حكم الواحدة والثاني ان يكون في آخر حرف صحيح قبل مدة وان كان مركبا معى بالمركب باليس
 معافا ولا جلة لان المركب الذي هو صنف او جملة قد استثنى لما تقدم من امتناع التزخيم منه وانما عذفت
 من المركب المذكور الجزء الثاني لان الجزء الثاني من ثمانية زيادة الحقت بعد تمام بنية الاسم فاشتبهت
 تارة الثانية والثاني الثاني وكما عذفت تارة الثانية والثاني الثاني بالتزخيم عذفت الجزء الاخير من المركب
 بطرف الاولى لما فيه من الاستشغال وزيادة لفظ لانه مركب من كلمتين ولكن ان يكون قولهم ما فيه
 من الاستشغال اشارة الى دليل آخر عذفت الجزء الاخير من المركب وتفسر من ان الاستشغال انما هو في الجزء
 الثاني معى انما نشاء اشغل منه بسبب زيادة لفظ الاول والتزخيم للتخفيف فاما عذفت به ما نشاء
 اشغل منه وهذا انظر ما قاله سبويه في وجه حذف الخامس من قصص الحجاج وهو قوله لا يزال في هرولة حتى
 طلع الخامس ثم يردع فاما حذف الذي ارتفع عنده وان كان من ذلك في معنى اذ كمن القور
 انما عذفت حرف واحد لانه لم يوجد مناسب عذفت لاجل اكثر من حرف وهذا هو الاصل والزيادة انما كانت لظرف
 كاي في القور المذكورة فانه ازال العار من بني على الاصل ومو على حكم الثانية اعذفت التزخيم
 على حكم الثابت على الاكثر في النسخ لانه في حكم الموجود لانه مراد اذ الثاني ما حذر معلوم منه انه فاعده حارث

الماء

غفر

لغيبه ويوجد في شيء المتيقن او مناسبه والظاهر ان ما الحق من المصنف اذا لا يوجد هذا اللفظ في شيء
من كتب المصنف وبالمجمله انما زيد هذا الفعل فيه الامثلة الثلاثة الاخيرة فان الناصب فيها ليس نفس
الفعل المذكور بعد الاسم بل مناسبه بوجه ما فان فصل لا بد من زيادة في آخره على التعريف زاد ابن
الملك وهو يفتقر المقدم الى ما بعد المخرج في هذا زيد فاصوبه وقوله تعالى السارقه والسارقه فاقطعوا
على قدر بسبويه فليست قبلها جواب بان هذا او امثاله خرج بقوله لم يسلط عليه لغيبه لان الفعل من جملة
لا يسلط يا مبقده او من جملة اخرى فان فصل يجوز زيد من بته واخلوا المذنب فليست بته احب عنه
بان المراد بكل اسم المفعول به وزيد في زيد من بته ليس مفعولا به لانه انما ذكر ليحكم عليه لا يمتنع من وقع
عليه الفعل فلا يدخل في القيد فان فصل اذا اريد به المفعول به وقال بعد هذا او مختار الرفع اي رفع ذلك
الاسم بالابتداء وما هو مفعول به كقوله يعرج ان يختار الرفع اجبت بان المراد منه الاسم المفعول المقيد
بهذا القيد ان زال عنه فقد انه رفع عليه الفعل او قبل ان يفتقد به ذلك بخلاف ان يرفع بالابتداء
اي جملة مبتداه او في من جملة مفعولا به سبب اي ينصب بفعل محذوف وجوبا بغير فاعله
بما بعده وانما انتصب مع حذف فعله ولم يصرف فاعله خلاف سلام عليك واسلم سلمت سلاما لان ما بعده
قرينه والتمه على خصوصية المحذوف فكانه باق ولا يصح ان ينصب بما بعده خلافا لكونه لا يستقيم
ان يعل الفعل اعمالين من جهة واحدة اي ينصب اسمين ظاهرهما معنى من جهة المفعول به الواحد ولا
يستقيم ان يقال زيد اية زيد امر به بد من الهاوية بعد زيد اكلت طعاما اذ يلزم ان يكون
زيد اكلوا وامرول وكذلك لا يجوز ان يقال الجاهل من زيد الا انه لوجعل بدلا من زيد من غير تقدير
فعل اصلا ي زيد يلزم دخول العامل اوليا البذل وهو غير ساج وان قد فعل يا زيد يحصل المطلوب
فان المطلوب هنا انه لا بد من تقدير فعل ناصب قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة لا يجوز ان يكون
زيد امر به بدلا من الهاوية امر به لوجين احدهما المقدم اذ هو تابع والثاني الفصل بينهما بالجملة
ولا يجوز ان يكون الجاهل من زيد الفصل بينهما بالجملة الفعلية بنفسه فوجه لان المفسر انما يدل على القيد
المشترك بين جميع الاوزاد اذ لو دل على فرد خاص دون غيره لا يمنع تقدير غيره وليس كذلك قطعا
قال المصنف في شرح المنظومة وانما وجب حذف الفعل لا من ضمن ما بعده ولا يجمعون بين المفسر والمفسر
وما فهم من قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والنس والحق رايتهم لي ساجدين انه اني بالفعل مع كونه قد
فتر غير مستقيم وانما هو مثل قولك علمت زيد اعلمته كاتبا في الفعل الثاني فيجوز نفس الفعل الاول وانما
جاءت الجملة الثانية تبيينا للجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين لا فانما قد
قال جار الله العلامة في الكشف فان قلت ما معنى تكو اذ رايت قلت ليس بشيء وانما هو كلام مستأنف
على تقدير سواله وق جوابا له كان يعقوب عليه السلام قاله عند قوله اني رايت احد عشر كوكبا كيف رايتها

المراد من قوله
المراد من قوله

المراد من قوله

ايضا

حالا عن حاله وبنهايات رايتهم لي ساجدين واعلم ان المقدور الناصب للاسم الذي يحذف بعده
ان امكن ان يكون مثل المذكور وكان تقديره اولى لان المذكور وحده يكون ادل على المحذوف وانما قال
اولي لان تقديره ليس بواجب اذ يصح تقديره بما هو اعم وان لم يكن تقديره فيفقد معنى الفعل المذكور مع مفعول
الخاص وذلك المعنى مراد للفعل المذكور وان لم يكن ذلك فيفقد معنى الفعل المذكور مع مفعول العام و
ان لم يكن فيقتضي تقديره بما هو اعم الافعال وهو الملازمة فان اتي فعل فوضعت ان يتحقق بدون الملازمة
من غير عكس فالاول زيد امر به فانه يمكن ان يفقد معنى زيد امر به والثاني زيد امر به فانه لا يمكن
تقديره بمررت لان مررت لا ينصب المفعول به واذ امر به مررت مع مفعول خارج مثل مررت بك ومررت بزيد
فكون معناه الجاهل فيفقد رجا وزيت والثالث زيد امر به فانه لا يمكن تقديره بمررت اذ ليس المعنى على
ان المتكلم ضرب زيد او ضرب اذ امر مع مفعول خارج مثل ضربتك وضربت زيد اكون معناه الضرب وقد عرفت
انه لا يستقيم تقديره واذ امر مع مفعول عام مثل ضربت الضاري كون معناه الاغاثة لا الضرب اذ ضرب المتكلم
جميع الضاري عن مفعول واحدته اناهم مفعول فيفقد راجعت زيد امر به فانه لا يمكن تقديره فان ضرب
غلام زيد يستلزم اياه زيد والسراج زيد اجبت عليه اي انتظروا لا يمكن فيه تقديره ولا معناه
مفعول خارج فانه ايضا ليس المعنى على ان المتكلم جنس زيد او معنى الجنس مع مفعول عام كون الاغاثة
او نحوها وليس المعنى ايضا ان المتكلم اهان زيدا فيفقد راجعت الافعال وهو الملازمة لانه يتحقق والواحد عليه
شكوك فيه على هذا يجب جز قوله الخاضع والعام
ومما اوضح اعلم ان الاسم فخاص في مختار
رغم نارة وضبطه اخرى هو مستوى الاسرار تارة ويجب فهمه اخرى ولا يكون لزوم الرفع لان الباب معقود
للفعل به المفعول به بفعل مقدرا فلا يستقيم لزوم الرفع لانه يخرج عن حقيقة المصنف شرح في بيان الاول
فقال ومختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينه خلافه والعين بخلافه يعود على الرفع اي عند عدم قرينه خلاف
الرفع قوله بالابتداء اي رفعه يكون بالابتداء او لا بالقاعلية لئلا يلزم حذف من غير ضرورة ومثاله زيد اكل
قال عموم الضبط عربي كثر الرفع احوال لا يلزم مع الرفع صدر ولا حذف وما الضبط يلزم القيد المحذوف
فكان الرفع اولى لذلك اي لعدم لزوم التقدير وبخلافه فان فصل في المثال الذي ذكرتم اعني يا زيد امر به
قرينه خلاف الرفع اعني قرينه الضبط موجودة وهي ضربته فانه مفسر للقيد الناصب يكون قرينه للضبط
طلب الواد بقرينه خلاف الرفع قرينه الضبط المختار والواجب والقرينة المسوية بين الاسمين ولا وجود
لهذه القرين يا هذا المثال او عند وجوده يريد ان الرفع مختارا واجبا وان وجدت قرينه الضبط
اذ اوجد اخرى منها من قرين الرفع اي اذ اوجد قرينه من قرين الرفع اخرى من قرينه الضبط مثاله قام
زيد واسما عن وفقد ضربته وقام زيد فاذا امره به بكي بيان ذلك ان عطف واسما عن وفقد ضربته على الجملة
الفعلية معنى الضبط على ما سألني في قرينه الضبط واما حرف يقع بعد ما قبله انما لبيان قرينه الرفع وقرينه

الرفع راجحة على قريضة النصب اجازة لما كان عليه قبل ذلك من سلامة التقدير والمخفف وتلخيصه ان يقال
في المثال المذكور امران يقتضيان الرفع احدهما اما في آخر سلامة التقدير والمخفف واما النصب فلا يقتضيه
الا امر واحد فلذلك غلبت قريضة الرفع قريضة النصب وكما جرت احوال من قريضة النصب وعوض عن الامام المحقق
فان قال قد نظر لا يلزم اختيار الرفع على غيره في قام زيد وعمر ومنه اجازة لما كان عليه قبل العطف اقول
لمذا التفت من متوجه لا لم يوجد في صورة النقص امران يقتضيان الرفع او اعلم انه اذا نصب بعد اما ما
يقدر الفعل بعد الاسم قال تعالى فاما تود فند بنام فمن تراها بالنصب فقد روي فاما تود فند بنام
لا قبله لان اما لا يلزمها الفعل او يتبين انهما في حيز واحد فاما المصنف في شرح الفصل مع طلب
نقصه في اقتضائه اما الرفع اختيارا يعلم انما اذا كانت مع الطلب الذي هو احد قرأتين النصب نحو واما
عمر وفاضل به لا يقرى لمقاومته اي لا يقرى اما لان يقاوم الطلب في اقتضائه الرفع كما قويت على غير الطلب
من قرأتين النصب بمعنى كما قويت على العطف على الجملة الفعلية وترجعت عليه بل يكون الطلب مرعاه على اما واما
روح الطلب في اقتضائه النصب على الامرين الذين يقتضيان الرفع احدهما الاصل الذي هو سلامة التقدير والمخفف
والآخر اما لانه اذا روي كان الطلب جنرا له والطلب لا يصلح جنرا لما قصته له الا بتاويل بعيد كما يقال في المثال
المذكور عمرو انت يا مودع من به او عمر ومقول في حق هذه القول بخلاف النصب فانه لا بعد فيه الا وقوعه على
غير الاكثر قال ابو علي ما معناه انه كان يقطن انه لا يقع الامر غير المبتدأ البتة لما بينهما من المناقضة حتى جردت
ذلك في كلامهم فوجب تأويله بقوله فيه واذا كان كذلك كان النصب اولى وان وجدت قرأتين الرفع ولا معنى
عليك ان نقل كلامه الى حيزي تارة بمعنى مبارته وتارة بمعنى مبارته فالاول قوله انه كان يقطن والثاني قوله حتى جردت
والثاني قوله سهل بل في هذا محقق ومعيان كون الطلب منقضا للمجرى وليس هذا موضع ذكره وكذلك البيان
في المثال الثاني فان اذا اللام جاء بمعنى المبتدأ او كما فان قلت اذا اللام جاء بمعنى وقوع المبتدأ بعد
وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز النصب في حيزه فاذا عبيد الله يرضى به عمر ولا نه اذا نصب قد روي الفعل واما
بعد ما صحح عن موضعها قلت اجاب عن المصنف في الظروف المبينة ومن ايضا محقق في ذلك الموضع
ان شاء الله تعالى وبحار النصب شرع بين اختيار النصب عند وجود قريضة عن المعارضين
ما تقدم باننا اذا علم الفصل وذكرها واحدا واحدا فانه ان يعطف الجملة التي عن فيها على الجملة الفعلية كقول
خرج زيد وعمر الى مكة فلو روي الاسم في هذه الصورة لكان جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهو غير
متناسب والتناسب في كلامهم مقصود بهم عند عدم روي ذلك معنى التناسب على الرفع الذي لا يلزم حذفه لان
المخفف وان كان خلاف الاصل لا يكثر عن ذكره بخلاف المخالفات بين الجمال المحذوف بعضها على بعض
ومن ان يقع بعد حرف الاستنهام مثل زيد اضربته فانه مختار فيه النصب لان الاستنهام بالنصب لا
لان الاستنهام عما يترك فيه وهو الاحوال لانها مجردة ومن الذوات قليل واما قاله بعد حرف الاستنهام

هذا هو الوجه في قوله تعالى فاما تود فند بنام فمن تراها بالنصب فقد روي فاما تود فند بنام لا قبله لان اما لا يلزمها الفعل او يتبين انهما في حيز واحد فاما المصنف في شرح الفصل مع طلب نقصه في اقتضائه اما الرفع اختيارا يعلم انما اذا كانت مع الطلب الذي هو احد قرأتين النصب نحو واما عمرو ففاضل به لا يقرى لمقاومته اي لا يقرى اما لان يقاوم الطلب في اقتضائه الرفع كما قويت على غير الطلب من قرأتين النصب بمعنى كما قويت على العطف على الجملة الفعلية وترجعت عليه بل يكون الطلب مرعاه على اما واما روح الطلب في اقتضائه النصب على الامرين الذين يقتضيان الرفع احدهما الاصل الذي هو سلامة التقدير والمخفف والآخر اما لانه اذا روي كان الطلب جنرا له والطلب لا يصلح جنرا لما قصته له الا بتاويل بعيد كما يقال في المثال المذكور عمرو انت يا مودع من به او عمر ومقول في حق هذه القول بخلاف النصب فانه لا بعد فيه الا وقوعه على غير الاكثر قال ابو علي ما معناه انه كان يقطن انه لا يقع الامر غير المبتدأ البتة لما بينهما من المناقضة حتى جردت ذلك في كلامهم فوجب تأويله بقوله فيه واذا كان كذلك كان النصب اولى وان وجدت قرأتين الرفع ولا معنى عليك ان نقل كلامه الى حيزي تارة بمعنى مبارته وتارة بمعنى مبارته فالاول قوله انه كان يقطن والثاني قوله حتى جردت والثاني قوله سهل بل في هذا محقق ومعيان كون الطلب منقضا للمجرى وليس هذا موضع ذكره وكذلك البيان في المثال الثاني فان اذا اللام جاء بمعنى المبتدأ او كما فان قلت اذا اللام جاء بمعنى وقوع المبتدأ بعد وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز النصب في حيزه فاذا عبيد الله يرضى به عمر ولا نه اذا نصب قد روي الفعل واما بعد ما صحح عن موضعها قلت اجاب عن المصنف في الظروف المبينة ومن ايضا محقق في ذلك الموضع ان شاء الله تعالى وبحار النصب شرع بين اختيار النصب عند وجود قريضة عن المعارضين ما تقدم باننا اذا علم الفصل وذكرها واحدا واحدا فانه ان يعطف الجملة التي عن فيها على الجملة الفعلية كقول خرج زيد وعمر الى مكة فلو روي الاسم في هذه الصورة لكان جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهو غير متناسب والتناسب في كلامهم مقصود بهم عند عدم روي ذلك معنى التناسب على الرفع الذي لا يلزم حذفه لان المخفف وان كان خلاف الاصل لا يكثر عن ذكره بخلاف المخالفات بين الجمال المحذوف بعضها على بعض ومن ان يقع بعد حرف الاستنهام مثل زيد اضربته فانه مختار فيه النصب لان الاستنهام بالنصب لا لان الاستنهام عما يترك فيه وهو الاحوال لانها مجردة ومن الذوات قليل واما قاله بعد حرف الاستنهام

يخرج ما بعد الاستنهام لكن لا بعد حرف الاستنهام مثل متى زيد اضربته وهل زيد اضربته فان الاول
ام لا حرف والثاني حرف لكنه ليس حرف الاستنهام لانها لم توضع للاستنهام فالاول يجب نصبه لان
الاستنهام يقتضي الفعل لما ذكرنا في تدبرت على الفعل لا بعد الى الامم ودخل الضمة الاسم على الاستنهام والآخر
ثاذا قال المصنف في شرح الفصل ليس هل زيد اضربته مثل زيد اضربته لاي الرفع ولا في النصب لانها
لفظ الفعل فلذلك كان شاذ اغلا فادى الفتح لغيره فيها اولان ملها اضربته قد ومن ان يقع بعد
حرف النفي واما كان النصب مع النفي اولى لاقتضائه الفعل معنى كالاستنهام فملته كملته واما قال بعد
حرف النهي ليس فانه يجب بعد الرفع وقيل لا بد من التقيد بحرف في لا يختص بالفعل الصريح ما وقع
بعد حرف في يختص بالفعل مثل لما ولما فانه يجب نصبه ومن ان يقع بعد اذا الشرطية مثل اذا زينا تلقاه
فاكرمه فانه مختار فيه لاقتضائه الفعل لما فيها من معنى الشرط ومن اوجب دخول اذا الشرطية الفعل لفظا
او بعد راي كان الشرطية يلزمه ان يوجب النصب في هذا الباب كاي الشرطية نحو من الرفع في هذا الباب
دليل عليه في انه لا يلزم دخولها الفعل قال الامام المحقق في هذا الاثر من اوجب دخولها الفعل
او يجب بعدها النصب وسدويه لما لم يوجب دخولها الفعل لم يوجب بعدها النصب ومن ان يقع بعد
حيث مثل جلست حيث زيد اضربته فانه مختار فيه من حيث ان حيث وان امينف الى كلتا الجملتين
والفعلية الا ان اضافتها الى الفعلية اطلب واكثر فلذلك كان المختار بعد النصب ومنها الامر والنهي
مثل زيد اضرب عمر الرض بيه فانه ايضا قريضة من قرأتين النصب لما تقدم من ان جله خبر متعبر لما فاة
الطلب الاخبار حق روح النصب مع وجود قريضة الرفع التي هي اما فلا يختار مع عدمها اولى قال
المصنف في امانى الكافية ما تقر من هذه القريضة غلبت قريضة الرفع التي هي اما والاصل الذي هو سلامة
التقدير والمخفف وقريضة الرفع هي غالبية ما سوى الطلب من قرأتين النصب وهو العطف على الجملة الفعلية
على ما مر وما ذاك الا لقوتها بما اقتضاهما النصب حتى غلبت ما غلب غيرها ومنها عند حرف ليس المبتدأ
بالضمة مثل انا كل في خلقنا بعدد ووجه ان المعنى المقصود بنها العوم يا المخلوقات يعني المعنى على
ان الله تعالى خلق كل في فلو نصب كان كل في منقول خلقنا المقدر والجملة خرافا ولا يحمل لخلقنا الذي
هو نفس لان المنقول لا يكون له محل من الاعراب فتبين المعنى المقصود بنفس الاخبار وهو ظاهر ولورفع
لثان المعنى المقصود عن متعين بنفس الاخبار لا ترى انه يجوز ان رفعت ان يكون خلقنا خبرا وبعد رها
فيبعد المعنى المقصود لان المعنى حدد كل في مخلوق لنا حال كونه بقدر وهو المقصود ويجوز ان يكون صفة
وبعد رها فيبعد عن المقصود لان المعنى حدد كل في مخلوق لنا بقدر وهو عن المقصود
واما قال بنفس الاخبار لانه يمكن استفادة المعنى المقصود من دليل عطف والمطلوب استفادة من نفس
هذا الاخبار واذا كان كذلك كان النصب اولى لما قيله من البيان للخصوصية على المعنى المقصود فلي قلت

يجوز التسليم فيه اذا اطرا فيه ما يوجب الفعل وجب الضرب فليس ان الضرب واجب في قوله ولو قلنا على
تقديره ولو لا يست قلنا القيت في شئ واسمه ولو قيل ولو قلنا التي بين شئ واسمه وشبهه لوجب الرفع وكان مثل
قولك زيد ذمب به لما تقدم من ان يعلق ما يتعلق بالضمير على غير وجه تقدير التاميم ولو قيل انه ليس هنا
الباب والناهي من باب ما حذف فيه ضمة كثرته في الكلام كقولهم ايئني يدانية ولو حار وشبهه فيكون التقدير
ولو كان قلم ويكون القيت في موضع رفع صفة لقلم لا انه حي به لتعني فعل محذوف كان قال ولو كان قلم انما لم ي
في شئ واسمه ما عرفت الا انه ليس بالكثير ولا بالنظام في هذا ولا ان المخرج من العاقل ولو القيت في شئ العلم لا
لو كان قلم هذا الكلام وانت قلت هذه الفرق بين الصورتين المذكورتين وفوائد اخرى وكذلك وكل شئ
فعله معنى ان هذا ليس من هذا الباب باعتبار المعنى الذي قصد المتكلم فان قيل كثر من الاشياء ليس
من هذا الباب مثل زيد قام وزيد في الدان وزيد اخوك ولم يذكر المصنف وذكر هذا انما التوجه قلت
انما ذكر هذا لانه موهوم ان من هذا الباب اذا هو اسم وبعد فعل سلط على منتهى فنتيجه المقوم انه لو سلط
عليه نصيب فيه جملته في هذا الباب وهو غلط اذ لا يمكن تسليطه على ما قبله لان التسليم انما يكون على
حسب المعنى المراه ولو قدر التسليم هنا يصير التقدير فعلوا كل شئ في الزبر وليس المعنى عليه وانما المعنى
ان كل شئ مفعول لم يأت في الزبر فيكون كل شئ مبتدأ او موصوفاً بفعلوه وجز في الزبر وهذا معنى مستقيم
مراد منها مخالفت المعنى الاول واذ لم يكن من هذا الباب يجب رفعه لما عرفت ونحو الزانية
ظاهر ان من هذا الباب لانه اسم بعد فعل سلط على ما يتعلق به من لانه سلط على كل واحد وكل واحد موصوف
بنوده منها وهو منير للاسم فيكون مسلطاً على ما يتعلق به من لانه سلط عليه لضربه ولكن لما اتفق القراء على الرفع
ولذلك على ان المقصود غير الظاهر اي على انه لا يكون من هذا الباب اذ لو كان من هذا الباب وفعل
الامر وهو فاجله واسمعي اختيار الضرب فالرفع مع كون على خلاف المختار فيلزم اتفاق القراء السبعة
على خلاف المختار وهذا باطل اذ لم يتفقوا على مخرج واختلفوا في وجه عدم كونه من هذا الباب فكتاب الترتيد
انما معنى الشرط معنى ان هذا الكلام باعتبار المعنى جملته ابتداءً بنية مبتدأ اسم موصوف بفعل لانه في
معنى التي زنت والذي زنا وجي بالفاء ساكنة فاجله واليد في السببية كما في قولك الذي ياتني
فله درهم وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب لانه لا يصح ان يعمل ما بعد فاء السبب فيما قبلها كما لا يعمل ما بعد
الفاء الجزائية فيما قبلها فان فرق فاروق بين فاء الجزاء وفاء السبب بان قال انما منع عمل ما بعد
فاء الجزاء فاعملها اجراً بجملة ما جرى اختارها التي هي الشرطية فان معنى الشرط انما يتم بالملتين فكلاهما لا
من الجملة الاولى شئ فيما قبل لانه اذ اخلت عليها اي فيما قبل اداء الشرط فكذلك لا يعمل من الثانية
شئ فيما قبل لانه اذ اخلت عليها اي فاء الجزاء لم ينفذ هذا الفرق ويقسم المصنف ما تنقسم منه
الذي اذكره وموان المقصود من الآية السببية والسببية انما يستحق على تقدير ان يكون ما هو المقصود

عند التسليم مبتدأ او ما حكمه بان يكون مدحوا لا يحسنه بالجملة التي تضمنت الفاء مثال الاول
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا مثال الثاني ان الظالم فانصرمه وانما قال على قول لان سيبويه
لا يجزى دخول الفاء مع ان ويجزى الاخفش كما تقدم في المرفوعات وعلى تقدير ان يكون منصوباً بفعل مقدّم فيقول
معنى السببية فاعملوا اذا انصرفوا هذا لقول ان جعل الزانية منصوباً بفعل مقدّم فيقول معنى السببية المقصود
من الآية معنيين الرفع ليحصل ما هو المقصود منها وقرن الاسام المحذوف في كلام المصنف في الشرح بوجه آخر
وموانه في هذا الفرق ذلك الفرق لانه لو لم يكن لفاء فاجله وانصرف في نصب الزانية بل جلد وامقد را
فيقول معنى السببية في القضية لان معنى السببية انما يستحق اذا كان المقصود الى آخر ما ذكره ثم اعترض
عليه باننا لانعلم انه لو لم يكن الفرق لم يكن للفاء تقدير بالنسبة الى جملة دليل آخر وهو ان خروج
من الكلام او قول لا يغيب الزانية لتلا بوزل السببية مع ما ذكرت هذا كلامه وهذا الاعراض انما ورد
بناءً على خبرين واما على الوجه الذي قرنا كلام المصنف فلا ورود لهذا الاعتراض اصلاً على ما لا يخفى وقال
سنورد هذا الكلام جملتان تقديرهما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فيكون حكم الزانية مبتدأ وفيما
يتلى عليكم خبراً مقدماً ما هي جملة ابتداءً مستقلة مع قطع النظر عن الفعل الذي بعدها ثم ذكر الفعل
جملة مستقلة ببيتنا الحكم الموحى بذلك في الجملة الاولى حذف من الاولى الخبر وهو فاعمل عليكم والمبتدأ
ايضاً واعرب المضاف اليه باعرباً مبتدأ فصار الزانية والزاني فاجلدوا واذا كان كذلك لم يجوز ان
يقدر فاجلدوا مسقطاً على الزانية والزاني لانه مبتدأ مجزى عنه بغيره وهذا من جملة اخرى ولا يتقدم
عمل فعل من جملة ما مبتدأ مجزى عنه بغيره من جملة اخرى ومثال زيد مبروب فأكرمه فلا يستقيم ان يكون
فأكرمه مسقطاً على زيد عاملاً بغيره لانه لا يجرى في الكلام بذلك قيل لانه يصح زيد مبروب فأكرمه ولا
يحكم عليه واحول لانه لو لم يكن فيه لا يكون جزءاً من الجملة الاخرى بل من تلك الجملة والفرق ان جزءاً من الجملة
الاخرى هذا اختلف والا فاختار الضرب اي وان لم يكن التقدير الذي ذكر سيبويه ولا التقدير
الذي ذكره المبرد يكون المختار والضرب لما تقدم من ان ظاهر ان من هذا الباب وقرنه الطلب مع
روي اخرى قران الضرب الرابع التقدير قبل امل كلامه الجواب ما فيه التقدير في المفعول
الذي فيه التقدير ثم سمي به مجازاً ليل يظن امره ويجوز ايضا ان يقال ان التقدير معدوم في الامل نقل
وجعل على هذا النوع من المفعول والاولى اولى لان الخبر اجزى من النقل على ما تقرره امور التقدير قال
المصنف في شرح المفعول الرابع من المعامل الواجب حذف الفعل منها ايضا فيقاس ان يكون منصوباً بالتقدير
وذكر بعد المظهر منه وكذلك اذ اكره التقدير فالاول كقولك اكل والاسد والثاني كقولك الاسد لا اسد
ونحو المختار الجدار اذا حذر من الجدار المتداعي والمعنى فيهما انتق اي باعد نفسك من الاسد وان الجدار
وانما التزموا حذف الفعل لان المعنى باعد نفسك وباعد الاسد فحذفوا احدهما مع موان التعلق بالنقل

كأنه لما كان معنى قولهم الأسد الأسد أحد والاسد أحد جعلوا الهمزة من الغنق بالفتحة
ومن أجل ذلك إذا ذكر أحدهما بالبابين لم يجب حذف النون ودليل وجوب الحذف أنه كثرة كلامهم ولم يبع
ذكر الفعل بهذا الكلام قوله في الكافية معول شامل للمعقود وغيره وقوله بتقدير ان يخرج وهذا ما مررت
زيد أو اياك يا ولنا اياك لمن قاله من مررت فان الاول ليس معولا بتقديره والثاني ليس معولا بتقديره وان كان
من هذا الباب قوله حذفوا ما بعدة اجزاء من قولك اياك لمن قاله من اني فانه ليس من هذا الباب قوله اذ
المحذوف من غير ان ليس الا حذوا بل للفتوح فان المحذوف من غير ان احدهما معول بتقديره وان كان المحذوف منه
وثانها معول بتقديره وان لم يحذف منه مكي وهذا هو المراد ولا يخرج هذا المعنى من تعريف الكافية والمسلم
ان قولك اياك والاسد اصله انقل اجتمع فيه ضمير الفاعل والمفعول لنفس واحد وهو مخاطب وم لا يكون
منها ما عدا هذا القلوب بل يبدل في الثاني منها بالنفس فتدل من اني فتشك ثم حذف الفعل لكثرة
في كلامهم فاستثنى من هذا الفعل لا تنفاه وجها وهو اجتماع العينين حذف فوجب وجع الضمير الثاني
وجوب ان يكون منضما لاول ما قبله فيقتضي الضمير المفعول وهو اياك وبابه من الضمير والجمع
بما اياك والاسد و اياك والاسد على حسب من تأخره والاسد عطفت عليه ثم اشار الى الشرح الى جواب سوال
موردنا وقد مرر صاحب شرح الهادي فيه فاما العطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى كما تقول
مررت زيدا وعمر فاعطف الاسد على اياك بلزم ان يكون المخاطب ما هو راجع الى الاسد على سبيل التحذير
كما هو ما مرر بما عطف نفسه على سبيل التحذير فكون المخاطب محذورا ومحذوف وقدر جواب الذي اشار اليه
المصنف ان عطفت الاسد على اياك لا يستلزم اشتراك المخاطب في كونه محذورا واحتج بلزم منه كون المخاطب
محذورا وانما يستلزم اشتراكهما في المعنى الذي كان اعراب الاول بسببه وهو معوليته لان المحذوف يسيل
هذا الجواب يوم خزان فسرني زيد وعمر ان كان المراد واحدا مني عمرو اول وان قلت مما مرر ما عدم
وردد هذا فان المعنى الذي كان اعراب زيد بسببه هو فاعلية ضمير المطلق الفاعلية فلا يكون محذورا
كأن الجمع واجه قال ابن عيسى بهذا اذا عطفت الاسد على اياك شاذ كما في عمل الفعل المحذوف وان اختلف
منها فاما مخاطب محذوف خائف والاسد محذوف ومنه محذوف ولا يخفى ان كلام ابن عيسى يدل على ما ذكرناه والمحذوف
منه قد يكون اعرابا مع الواو كما مرر واسمع من نحو اياك من الاسد من الاسد متعلق بالفعل المحذوف
اي باعد نفسك عن الاسد وقد يكون المحذوف منه فعلا بناويل الاسم اعرابا مع الواو مثل اياك وان حذف وهو مثل
اياك والاسد سواء لان ان حذف بناويل الاسم كأنه قال اياك والحذف واسمع من مثل اياك من ان حذف
وهو مثل اياك من الاسد واما حال منهما مثل اياك ان حذف ولم يقولوا يا نعم الاول اياك الاسد خالفا
عنهما والفرق بينهما ان حروف الجر محذوفة جازما ان كان قياسا مستمرا ولا حذف من باب الاسد فحين
ان يكون اياك ان حذف فوعا على اياك من ان حذف لا على اياك وان حذف لان حروف العطف لا حذف

قاله المصنف في امالي المسائل المنقولة انما حذف حرف الجر في باب ان وان ولم حذف في باب الاسد لان ان
وان حرفان موصولان بحرف موصلا كالاسم معنى كالاتم الموصول فاستطاعت مع نفي الالباس حذف حرف
الجر معهما بحذف الاسد فانه اسم معرّف فلا يلزم من حذف حرف الجر نفيه كانه ان حذف من باب
الاسد وقوله ح نفي الالباس احتراز من مثل قولهم مجبت من ما مضى فان ما حرف معدوم كان وان وكنت
لا حذف منه من لانها لو حذف لا يثبت بها الحق معنى الذي لان مودتها واحد فلما كان الحذف يودي الى
النفس لا حذف حرف الجر وحذف تمامه كما في الاسد فانه الاسد فانه الاسد فانه الاسد فانه الاسد فانه الاسد
واياك من ان حذف وحل اياك الاسد في الحوا على اياك ان حذف يكون خطأ لما عطلت من ان حرف الجر
لا حذف من باب الاسد وحرف العطف لم يمتح حذف مطلقا معنى من باب الاسد وعن باب ان وان فان
مثل الجيب يقول الشاعر و اياك اياك المراد فانه الى الشرح دعاء وللشعر جالب المراد الحاج والاسد
فهو ان حذف حرف الجر من الاسم الصريح وهو المراد فليس في محذوفه من ان حذف على خلاف القياس واستمال
الفتحاء ومثل قوله لا يثبت به الاصول ومنها قول الكليل ان اياك مستعمل بالمعنى منسوب بفعل
الواجب فحينئذ شاع في كلام آخر غير متعلق به فقال المراد ان احذر المراد وهو ما جاز حذف فاعلم لانه
محذوف منه غير مكرر ومنها انما مررت الشرح وكلا متباين في الكلام ومنها ان المراد مصدر بمعنى ان فكري
فلم عليه لكونه معناه بخلاف الاسد فانه لا يمكن تقديره بان قيل يلزم من الوجه الثاني ان اياك الاسد
في الشرح ومن الواجب جواز اياك الحذف في سعة الكلام ومما متفق ان دليل الاستناع عام أو قول
لا ضم عموم دليل الاستناع فان ذكر محذوفين الواجب يدل على خصوص الدليل فان قيل قوله حرف الجر
لا حذف من باب الاسد فتكون بقوله تعالى واختار موسى وقوله ملكت احاب عنه المصنف في امالي
المسائل المنقولة من وجبت احدهما ان اختار نارة بتقديره بنفسه ونارة بحرف الجر كقولك استغفر الله
الذنب ومن الذنب فليست من محذوفه وانما هي احدى القنيتين الاخرا بتقديره بنفسه وجاءت
من على سبيل الزيادة لا على انه معذوف من محذوفه كقولك ما مررت احدا وما مررت من بعد
المعول منه ما قبل لما آخره ولم يابش للمعقود وغيره وقوله فعله خرج عن من المخاطب وقوله مذكور
خرج قولنا قوم الجمعة حسن فان يوم الجمعة ياء الفاعل بعد فاعله ان فعله فعل من فعله وموم وموم
وكنت لم يذكر ذلك الفعل بشرط ضربه لا نارة اذا وجدت وجب الحذف بها لان حرف الجر لا يلحق
وان كان رائدا فانه احدث في معذوف الفعل الى ما بعد فاعله لا تنفاه اياه وطرف الزمان كلها
تقبل ذلك اي يجب ان ينصب بتقديره من غير تفضيل بين المعين والجهل وطرف المكان ما كان منها
بهما قبل الضم بتقديره وان لم يكن بهما لم يقبل الضم بتقديره وان لم يكن بهما لم يقبل الضم بتقديره
فان الاكثرون المكان المهم ما كان موزعا لهما من الست معنى التي لا بد لكل معين منها وهي فوق وتحت

والامم دوراء ودينت وخال والمعين اسواء قالت المصنف في المالى الكافية الجواهر الست منهم من حيث
كانت متوقفة بما يعقوب لتسا على ما يضاف اليه اي لا يعقل معناه الا بالنسبة الى من خرجت عليه من ظروف
المكان ما كان متوقفا على معقولة على انفسه مثل لدى وعند وتلقا وتجاو وخذ آو وخذ ووسكا ومن وحي
ذلك قوله يا الشيخ بما جاء منقولاً بغيره لا يريد به الا معاد المحررة على الجهات الست فانها ايضا قياسية على
ما علم مما نقلناه عن الامالى لا يريد ان حذف في من الاسم الذي ليس اصافا كما بعد دخلت سمح عرفا في وقال
في شرح المفضل يستثنى من الوقت في كونه موضع طرف الا فلو لم يثبت التمام لكان هذا اللفظ محصورا فلا يجوز دمج
الاعتداد بالاختلاف ودخلت اذا باعتبار كل موقف يعني باعتبار كل مدخل نحو دخلت البعدا والار السوف
وجنر هذا على قول الاكبرين وقال بعضهم بل الذي لا يقول به وقال قوم الاكتمه انما وقع في بعض الجهات
الست كبرية فينبغي ان تضبط بشيء لك فاعلم ان المهم كل مكان كان له اسم باعتبار امر لا يدخل في سماء والمعين
كل مكان كان له اسم باعتبار امر داخل في سماء فدخل في المهم بهذا المعنى الجهات الست وباجازة مستثنى عند
الاولين معنى الخلق بالجهات الست نحو لدى وعند وتلقا وتجاو لما ذكره الا انه ليس يا شيخ القائل بالمدور
فاما الجهات الست انما لها اجتماع بالقياس الى من هي جهات لا اذ الفوق انما هي فوقا بالاضافة الى ما يظلم
او ما هو دونه والصف انما هي تحت بالاضافة الى ما يقبله او ما هو فوقه والقدام انما هي قدما بالاضافة الى ما
يتألم بوجهه والخلع انما هي خلف بالاضافة الى ما يساعده بظلمه ولذا لا يبين والتمثال اذ كلهما من الامور
النسبية ولهذا لا يكون فوقا لا زيد قد يتقلب محتاله وبالعكس وفيه فاعلم ان كل مكان واحد في وقت واحد
بالنسبة الى الشخص مكن ذلك المكان فوقا لا زيد تحتا لغيره واما لا يمكن ان يكونا في نفس الوقت اذ كل واحد
ما في سنى الاحاء الست كتحاه وتلقا وازاء وحذا وعصو وعند وارب وعوا هذا الكلام واما الدار فهو معين للز
الدار لها اسمان جهة ما دخل في سماء من البنا والسقف وبينهما بقيت اجزاء امكنة كاللوح والبريد والميل
فيها الخلاف فمن جهة انما ليست من الجهات الست ولا من الاما المحررة فيستثنى وقومها ظروفا فاضب البريد والفرج
على هذا انه منقول به لان موت معنى قطعت كانه قال قطعت وعوا او انه يستثنى لكثرة مكان كونه لانه لفظ مكان
لكثرة ما له المصنف في المالى المسائل المتفرقة ومن جهة ان المهم بالمعنى الثاني يصدق عليها فان الفرج له اسم باعتبار
قياس من داخل في سماء مع وقومها ظروفا بيان ذلك ان الفرج انما كان له اسم باعتبار وقومها من باشي عشر الف
ذراع او خضرة او باعتبار مساواته اياه ونقده في بدو مساواته اياه اضافة حارضة له خارجة عن سماء فيكون معهما
ينبع وقومها ظروفا ثم موقوف في الشرح بين طرف المكان والزمان من حيث انه لا ينصب من الاول الا المهم وينصب
من الثاني المهم والمعين ما ينصب ما في ابن سينا ويوان الفصل يدل على ان محصور اما من واما حاشي واما
مستقبل واذ ان في الخاص كان ذلك على المهم العام لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام داخل في الخاص
فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان جمعة والفصل انما معدي ما فيه من اللزامة فذلك قد يكل فصل لا كل زمان جمعا

في قوله
يا شيخ
بما جاء
منقولاً
بغيره
لا يريد
به الا
معاد
المحررة

كان او مختاراً ليست الاكتمه لذلك لان دلالة الفصل على المكان ليست لفظية وانما هي التمام من دون ان للحدث
لا يكون الا في مكان ولا يدل ان ذلك المكان الجامع او مكة او العراق ولذلك تعذر ان يكون له اسمان بل هو اسمان
عليه هذا الكلام فان قيل فمتى ما ذكرتم موافق الفصل منصف مطلق الى ان او يدل على احد الاوجه ومطلق
المكان لا الشئ واليوم والماكل وعندك احبب عنه بان اليوم ليس الا زمانا معيذا ان زمان مطلق والشئ
ومنه زمان غزوها وعندك ليس الا مكانا معيذا ان مكان جسيم طاقا كان فضاء الزمان والمكان كانا كانه لم يمت
الى المطلق في فضاءها ولا يلزم منه ان ينصب اليه او نحو هذا لانها ليست مكانا معيذا مكانا محبب بل مستحاضا
مركب من المكان وعما لا يدخل في سنى المكان اصلا من البعدان والسقف ووقى المصنف في المالى المسائل المتفرقة
بين الطرف المقتضى من الاكتمه والمهم وطرف الزمان ما مر ولطه حاصل الامر الاول ان المكان المعين هو انصب
مقتضية لا ليس الا ترى انك لو قلت اشترت الدار او لا تبس بالمعقول به ولو قلت اشترت يوم الجمعة لا يثبت
وقى الامر الثاني ان المكان المعين سماء مركب من المكان وعما لا يدخل في سنى المكان اصلا من البعدان والسقف
فما انصف به باليس مكانا داخل في سماء باعتبار ادخل من المكان في سماء اشبه باليس بطرف كالثوب وشبههم
فما ينصب على الطرف لا لا ينصب الثوب وشبههم على الطرف علاف المكان المهم فانه لم يمتص باحد اظفار سماء
فانصب على الطرف الا الثالث ان طرف الزمان المهم والمقتضى كثيرا الاستحوا فحسن في المذهب لكثرة طرف
المكان انما كثر منه في الاستحوا المهم دون المقتضى فاجرى المهم لكثرة ما يجري طرف الزمان وبقى ما لم يكن على اصل
في استعماله وحل عليه اي على المهم المقتضى بالجهات الست ولدى وشبهها من تلقا وعوا لا يسميها
على ما عرفت مما نقلناه من المالى الكافية هذا على قول من فسر المهم بالجهات الست واما على قول من فسر المهم
بالمكان الذي له اسم باعتبار امر من داخل في سماء في داخل في الماهة المهم الا على قول المصنف في المتن
وكذا لفظ مكان لكثرة مشعر بان حمله على المهم في فضاء كثيرة استعماله لا لاهامه وقوله في الشرح على ما
على قوله وحل عليه عند ولدى وكذلك لفظ مكان مشعر بان محول على الجهات الست لانه مهم ايضا وهو الظاهر
لان اسم باعتبار امر خارج عنه وهو الكون وبه يشعر ظاهر لفظ ان المالك واما بعد دخلت يعني يقع
بعد دخلت من الاكتمه المعينة طرفا لكثرة ما يظلمهم فهو مستثنى عن القولين هذا على قول من جعله لازما في
عانه بمعنى دخلت من جهة ومما لا اذ بان باتفاق فلذا دخلت واما على قول من جعله مستقيا بنفسه فاعلم
انه لا يعقل الا بتعلق او على السعة واجزاء بجوى المقتضى واليه ذهب ابن المالك فاعلم ان انصب البيت
على ذلك البيت على الطريقة لم يمتص بدخلت لكن انصف به او متص مكنت البيت ولما زدد البيت لان كل طرف
مكان انصب بهما نظاما ينصب بعامل معقد ويكون جبرا فيسئل لا سلم انه لا يعقل الا بتعلق واذا كان على
تقديره كثره استعمال دخلت عنق ولا عور زدد البيت ونصب بعامل معق معنى حذف عامل
الطرف كالحذف عامل المعقول به وذلك عند قيام رتبة فذلك مهم الجمعية لمن قال معنى سرت وكذلك ينصب

في شريطة التفسيرى وحذف عامله على جعل الوجود اذا ذك بعد معنى وضابطه ان يحى ظرف بعد فعل او شبه
يشغل عنه بعض الى آخره وسرطان يظهر في مخرج والالكان طرفا متصفا فيه لان الراجح اليه طرف متبع لما قاله
المصنف في شرح المفعول من انه انما ينصب في الطرف الا حاد الظاهر دون المعبر كقولك خرجت يوم الجمعة و
لا مفعول يوم الجمعة خرجت على ان يكون الضمير ظرفا وسواء هو انهم قصدوا الى ان يكون في اللفظ اشعار بالظرف فيه صلى هذا
اذا قلت يوم الجمعة خرجت كان حاديا يحى المفعول به في الاشباع معنى الوجه المذكور في المفعول به هنا فيكون
تأخره ويضبط اخرى ويستوى الامران تارة ويجب نصب اخرى مثال الاول يوم الجمعة سرت فيه مثال الثاني يوم الجمعة
سرت فيه مثال الثالث يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الجمعة سار فيه عمرو ومثال الرابع ان يوم الجمعة سرت فيه
سرت فيه وهذا يوم الجمعة سرت فيه المفعول به وهو ماضى لا جمل فعل مذكور موضع له من الاعراب نصب
بالمفعول وقاله راجع الى اللام وحسن المفعول للفعل فغير الذي فعل الفعل له وقوله لا جمل اي كسبه
وهو مصدر اجل ما اجل اي كتب طرح فمن من المعامل وقوله فعل مذكور احتراز من مثل اعني التأديب
فان التأديب وان كانت مله باعثة على الفعل لكن ليس مله باعثة لفعل مذكور خلافا للزجاج اي
قلته خلافا للزجاج فانه يوجب ان نصب في المصدر وان قولنا ضربت تاديبا مثل وجه التفرق لان التأديب
نوع من الضرب وهو الضرب الذي لا صلاح شأن المضروب ويكن ان يقال يراوده من ان نوع من المصدر ان معناه
ضربه ضرب تاديب محذوف ضرب وادب تاديب مقام محض ضربته سوطا فيكون مصدرا وما ذهب اليه الزجاج
ضعيف فانا فهم التعليل من ضربته لاجل التأديب مع قطع النظر عن المفعول المطلق وضربه تاديبا بعناء
فوجب ايضا ان يكون تعليل لان التعليل والمصدرية راجع الى المعنى لا الى مجرد امر لغوي وقد توهم بعض
الغويين ان المفعول من اجله سبب من الفعل نظر الى مثل ضربته تاديبا واسلمت لدخول الجنة وليس يستقيم
لانه قد ثبت قولهم قدمت من الحرب جينا ونظائر ولا يستقيم ان يقال القود سبب الجين بوجه ويستقيم
ان يقال التأديب هو السبب المحال على الضرب فاذا استقام ذلك وجب رد الجميع اليه اي رد جميع ما هو مفعول
له الى كونه سببا محال للفاعل على الفعل المذكور فان قيل فكيف يكون التأديب سببا لشيء وذلك اني سبب
لمنته احاب عنه المصنف في شرح المفعول ان التأديب له جهتان موباعية واحدة هي سبب والآخرى سبب
باعتبار عقليته ومعلوميته وفائدة سبب للضرب وباعتبار وجوده سبب للضرب فالوجه الذي كان بعد
سببا من الوجه الذي كان به سببا وانما يتبين ان لو كان سببا وسببا لشيء واحد من جهة واحدة فالمصنف
في اولى المسائل المتقدمة المفعول من اجله يجب ان يكون سببا لما قبله لا مورا حادها انه مفعول من اجله الفعل
بالانصاف وموسى السبب ومنها انهم اتفقوا على انه جواب لسؤال سأل لم فعلت وهو سؤال عن السبب منها
ان من جلت قدمت من الحرب جينا وادمت على الحرب فجاءه وذلك لا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا للثاني
وانا نأبأ بجده لام كي يا فوك جيتك لتكن مني واسلمت لا دخل الجنة ما اوله فيه سبب للثاني في فقد الخبير

هذا هو الوجه الذي كان به سببا وانما يتبين ان لو كان سببا وسببا لشيء واحد من جهة واحدة فالمصنف في اولى المسائل المتقدمة المفعول من اجله يجب ان يكون سببا لما قبله لا مورا حادها انه مفعول من اجله الفعل

وهو الوجه الذي كان به سببا وانما يتبين ان لو كان سببا وسببا لشيء واحد من جهة واحدة فالمصنف في اولى المسائل المتقدمة المفعول من اجله يجب ان يكون سببا لما قبله لا مورا حادها انه مفعول من اجله الفعل

واللهي بدل عليه اتفاهم على انها دل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وايضا لما كان ما بعدها يكون ان يكون سببا
لما قبلها لان قدمت من الحرب جينا اولي بالحوار ولا يجوز ان قلست عن قطع بان القائل جيتك الى اسالك
وجيتك لتكن مني نعم ان يكون المعنى سببا للاكرام حاديا عليه في المومنين ويصح ان يكون العلم بالاكرام حاديا على المعنى
بها جينا فالتسبب بان قدمت مثل ذلك في المفعول في مثل ذلك حاديا وما ذكرناه من الدليل بعين العمل كل واحد
منها على ما ذكرناه وان احتمل في بعض سائل هذا القدر فان قيل من قطع عن قولك قدمت من الحرب جينا
معنى قولك قدمت من الحرب جينا فوجب ان يكون جيتك لا كراي لك كذلك واذا اثبت ان المعنى الامم وهذا على حد
سواء المعنى قولك جيتك لا كراي لك على الامم اجرت دخلت على الفعل ما قبل ان وان مع الفعل ما قبل المصدر صادر المعنى
جيتك لا كراي لك وقد ثبت ان الثاني فيه سبب للاول فليكن ذلك كذلك لانه فرقة فلتا اجاب عنه لا يستقيم ذلك في
قولك جيتك لتكن مني لانه واجب ان يكون المعنى على الاستقبال الا ترى ان الامم كي وان المقدرة عظيمة الفعل الاستقبال
واذا وجب ان يكون مستقبل استحالة ان يكون سببا لما من اذا لا يستقيم ان يكون الاكرام الواقع في المستقبل
سببا للمعنى الواقع في الماضي وهذا ايضا دليل على وجوب ان ما قبله في سبب لما بعده حال بالعكس فان قيل
قد اتفق الضمير على مثل كراي يكون دولتين الاغنياء عنكم يا انه علم الحكم المذكور قبله في قوله تعالى ما افاء الله
على رسوله من اهل القرى فلكل ذلك والرسول والذي القرى والبناتي والمسكين وابن السبيل واقفاهم على ذلك
دليل على ان ما بعدك سبب لما قبلها اذا لاقى بين قولك جيتك لتكن مني وكى تكى مني بانقل قلنا اجاب عن
ذلك ما هو بطريق آخر غير طريق دلالة اللفظ وهو ان كل ما كان بعد لام كي سبب لما قبلها فوجب ان يكون
ذلك المعنى هو المحال لما قبلها ومعنى الاسباب الشرعية المعاني التي ثبتت بالحكم فاذا ذكر كم وجعل سببا
لمفعول امر متعين معنى مناسب علم ان ذلك المعنى هو سبب الحكم اذا لا معنى للسبب والعلمية اصطلاحهم الا
ذلك فكان تسميتهم اياه سببا وعلم حاديا على قياس ما اصطلاحوا عليه فاستقام على ذلك الاقوال كلها حاديا كونه
المصنف في الامم والى اوست المفعول له سبب حاديا على المعنى كما قلنا من جهة المصنف في شرح الكافية
وسمع المفعول حقيقة المقصود القائل بان الواقع في المستقبل استحالة ان يكون سبب للواقع في الماضي بموجبه
لانما يثبت ان لا يكون سببا فاعلمت ويجوز ان يكون سببا حاديا فان قيل المذهب الذي ذكره المصنف للمفعول له
لا يصدق على تاديبا في قولنا ما من بته تاديبا اذ لم يفعل فعل مذكور مع انه من المحدث بالاتفاق قلست
لا سلم عدم مدق اللفظ عليه فانه فعل الفعل الذي هو الضرب او الفعل الذي هو الانتقام المعنى معنى يعرف النبي
وعمن هذا اجل مما ذكره المصنف في الامم قال في المالى القران اذ املت ما من بته للتاديب فان قدمت في ضرب
معلق بالتاديب فاللام متعلقة بمررت ولم تنف الامم ما مضى والتاديب تعليل للضرب وان اردت في الضرب
مطلقا في كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل للنفي ويكون المعنى ان انتقام الضرب كان من اجل التأديب لانه قد
يؤدب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب ولا يستبعد تعليل الجاء بالمرء الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم

هذا هو الوجه الذي كان به سببا وانما يتبين ان لو كان سببا وسببا لشيء واحد من جهة واحدة فالمصنف في اولى المسائل المتقدمة المفعول من اجله يجب ان يكون سببا لما قبله لا مورا حادها انه مفعول من اجله الفعل

والتي كفاك وزيداد ريم فلا يكون المفعول مع محتملا مشاركا للفاعل والجواب عن مثل ضربت زيدا وعمرا
انه وجد ما هو اول منه وهو العطف لانه اكثر في كلامهم ولما يلزم الاختلاف في العامل فيسئل في نظر لانه
يلزم منه دفع زيد في حيث انا وزيد لانه اولي به الى آخر ما قال وانما اجمع على ان ضربت زيدا وعمرا
عطف لان العرب لم يقصد بالواو في مثل ذلك المثال مطلقا المصلحة لئلا يشبه بالعطف فالجواب ان يقال
المذكور بعد الواو انما جعل مفعولا مع اذا لم يصح للعطف ولم يستقيم به وحسبك وزيد ادرج لم يصح للعطف وحيث
انا وزيد لم يستقيم بالعطف وضربت زيدا وعمرا يستقيم به فلا جعل مفعولا مع فان قصد معنى المعية بدو
فان كان لفظا اذا كان العامل نعتيا وجاز العطف بان يكون الفاعل اسما مطلقا او معنى اموكا بالضم
المتصل جاز الوجهان الرفع على العطف والنصب على المفعول مع والظاهر انه مع اذا اريد الاسناد اليهما وينصب
اذا اريد مطلق المعية نحو جاء زيد وعمرو وعمر احيى وزيد وان لم يجز العطف بان يكون الفاعل معنى
خروجك بالمتصل بين النصب لانه اذا جاز النصب عند تقدير العطف مع العامل الذي هو معنى الفعل فذلك في
الفعل الصريح اجوز لانه اقوى حملا واذا كان العامل معنى وجاز العطف نعتين مثل ما زيد وعمرو لان العطف
هو الاصل لكثرة ويكون العامل حذفا لفظيا وهو الاصل في هذا المثال فلا حاجة الى تكلف في جهة اخرى وهو
ان يحمل على المعنى الذي هو عامل ضعيف لا يشارك في الالف واللام في الفرق بينه وبين القسم الاول وهو الذي هو العامل
فهو مثل صرح انه عامل قوي يجوز ان ينصب مع جواز ان يقع الترتيب وهذا معنى ليس بفعل لم يتوكل القوم فلذلك
نعتين للعطف في هذا والا اي وان لم يجز العطف لكون المفعول عليه معنى اخر وراعي مالك وزيد وما شاكل وعمر
نعتين للنصب على المفعول مع باعمال معنى الفعل لانه لما عطف بالعطف وجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم وهو النصب
على المفعول مع والمثالان المذكوران هما قوله مالك وزيد وما شاكل وعمر اي معنى الفعل لانه المراد منهما ما صنع
وزيد فيعملان كما يعمل في الذات نحو زيد في الذات عندك لانه في معنى استقر في كل من نظر اذ قد غفل
المعنى بالنصب بل ينبغي ان ينصب ان قصد المعية والا عطف العامل وعطف ما نك ان جرت البرية فذلك
ما شان ليس البرية فاما المعنى انكاد شانهما كما نك قلت ما امرهما وان ضيبت فالحق ما صنع في جهة البر
غير شامل انكارك للبرية

المالك هذا المثال ما ذكره قوله ما سبق مع كمال وعين من العرف والصفة
وقوله صرح النعتين فان بيتين الذات وقوله الفاعل او المفعول قاله المصنف في امل المتصل اني بالمعنى الذي
وضع لاجله المثال فضلا عن من غير ذلك جميع حدود الفوس لا يمكن ان يكون الا كذلك لان اللفظ مر حيث
كونها اللفظ لا تختلف بعضها عن بعض حقيقة نفسها بل لهما حقيقة واحدة وانما تختلف بوجهة الموضوعات بحمل
الموضوعات كانهما حقان لها بقدر واحد كما لا يخفى ذلك واراد هذا المثال ذكر المعنى الذي وضع لاجله المثال
ويعلم فضلا لانه هو الذي يتوهم من غير فان سئل جميع افراد الصفة لا يخرج من هذا التعريف فان قولك جاني
رجل عالم لفظ والى في معية فاعل وقولك اكرم رجلا عالما لفظ والى في معية مفعول فليس احب عنه المصنف

في شرح المفضل بان المراد من حدود اللفظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكر واوصفا وانه ان كان كمالا هو الذي
على معية الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لان قولك جاني رجل عالم لا يدل الا على معية ذات وانما
اخذ كونه فاعلا من غير جهة دلالتها بخلاف كمال فانها موضوعه في اللفظ فاعل او مفعول بنفسها ويتبين
ذلك بانك تقول زيد رجل عالم فيجوز دلالته على ما يشبه ذلك كدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد فاما اخوك لا تتفارقا
والمفعول فثبت ان وضع المثال الدلالة على معية الفاعل والمفعول والصفة في اللفظ فاعل او مفعول بنفسها
من فقيقت واجاب عنه في امل المفضل بهذه العبارة وحجاب ان قال قوله لبيان معية الفاعل انفس
على اعتبار الفاعلية في بيان المعية وما قولك جاني زيد العاقل لم يخرج العاقل ببياننا لزيد باعتبار الفاعلية وانما
حيث بياننا باعتبار الذات لا باعتبار كونها فاعلة اقول لا معنى لميل ان خلاصة العبارة ان يكون لفظ
الذي وضع لبيان معية الذات باعتبار كونها فاعلة او مفعولة والصفة ليست كذلك قوله في الشرح في تقدير
نقرا ان يقال لما كان اعتبار الفاعلية في كمال من روي واجب في قولنا جاء زيد راكبا ان يكون فاعلية زيد
التي هي قيد بالركوب وانه ان كان الفاعل باعتبار الفاعلية في قيد بالمال في تقدير الفعل المذكور بالبنية بالمال
فالمعنى المذكور انما ثبت لزيد بقيد الركوب فينتج المعنى عند انتفاء الركوب يكون المعنى المذكور وعكس ما عليه وقيد
الركوب عكس ما به معنى يكون ذلك القول في قوله قولنا جاني زيد مقيده بالركوب وسيمت كمال مقيده بكره لانه
قوله جاء زيد يحمل معيات مختلفة وقوله راكبا قد قيلت وخصصه بمعية معينة وانما قال لفظا ومعنى ليشتم به على
ان كل واحد من الفاعل والمفعول قد يكون لفظا وقد يكون معنى فلو لم يقبل لزم اختصار الفاعل والمفعول باللفظ
مثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا فاما يحمل فاما حاله ان يتماثلت الاحتمال ان يكون ههنا من الفعل ومن
المفعول ومثال الفاعل المعنى زيد في الذات فاما فان اصله استقر في الذات وحذف استقر واقم الذات مقامه
واستقر استقر اليه فكون في الذات باعتبار قياسية مقامه فعلا معويا وكون مستقر فاعلا معويا ومثال
المفعول المعنى بعد ازيد فاما قوله هذا مستقر ومن حيث المعنى مفعول لانه في معنى المثال ما قال
المصنف في امل المسائل المتقدمة ان قيل كيف يصح ان يكون العامل في الحال عن اسم الاشارة الى معنى الاشارة
مع الاتفاق على ان العامل في الحال هو العامل في صلب المثال فاذا كان العامل في الحال معنى اسم الاشارة والعامل
في صاحب المثال ههنا لا يتبادر لم يصدق ان العامل في الحال هو العامل في صاحب المثال لاختلاف العاملين فالجواب
ان اسم الاشارة لعجبتان احدهما ان مستقر والعامل فيه الابداء وليست كمال له على هذه الجهة والثانية
انه في المعنى مفعول لما تضمنه معنى الاشارة فالمالك ليهذا الاعتبار ومعنى الاشارة عامل فيه بهذا الاعتبار
الذي به كان صاحب المثال وهو العامل في المثال فقد صدق ان العامل في المثال هو العامل في صاحب المثال
وعاملها الفعل او شبهه او معناه فالفعل معروف وشبهه في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبه بها واسم الفعل والمعدود ومنه من قوله في الفعل في ان الفاعل والمفعول هما اللفظ ومعنى انما معناه

الفاعل الذي هو راكبا فاذ اظهرت زيد راكبا
فذلك على المعنى المذكور في قوله راكبا

فما الذي يكون به صاحب الحال فاعلا معنويا ومعنويا لا يعطى كالنظر وانما الاشارة امثلة ذلك جاء
زيد راكبا وزيد ضارب غير انما زيدا الذي هو قايما لان العامل به يتقوم المعنى المتقنى للارباب والمعنى المتقنى
كونه خالا وكونه خالا متساويا بالفضل المعنوي او المعنوي حصلت كماله والاي وان لم يكن فعل لا يكون الجيتن خالا
بل كان صفة لان الحال بيان هيئة الفاعل من حيث هو فاعل فاذا لم يتحقق للفاعل اصلا لم يتحقق الفاعل قطعا فالجيتن
لا يكون هيئة الفاعل من حيث هو فاعل بل هيئة الذات ومبين هيئة الذات انما هو الصفة
ونحوها ان يكون تكة لانها لو لم تكن كذلك لا نسبت بالصفة اذ كان ذلك حال معرفة نحو ضربت زيد القام قيل
فمن نظر لانه بدنه تعديها لا لو كان صاحبها تكة فان قلت كون صاحبها تكة قليل خلاف كونه معرفة فان كثير
فيهم وكثير حوب قد علم ما رتبة التاخر قلت انما لم يرد ذلك ان تولد من جواز تعديها وقومها معرفة غالبا
وذلك للصفة في المثل لعل من هذا الحكم وجها آخر وهو ان العقود العينة والهيئة تحصل بالتكة كما يحصل بالمعرفة
الا ان التكة اولي لغيرها وصاحبها معرفة غالبا لان الحاجة الى احوال المعارف اهم لانه يكون الذات
معرفة حصل بيان الذات فنان الهيئة بالذات اهم خلاف التكة فانها الى بيان الذات ارجح لانه اهم وهو
بالصفة الاراك سطلع اذ سمعت جاء رجل الى بيان ذاته وتخصه الى بيان هيئة في وضعها الذي يقتضيه
ثمن من حالها فكل هذا كذلك لكن البيان الوصفي لا يفيد فائدة البيان الحالى وقد يسلط هذا ان كان
بان للحال خبر وصاحبها مجرى عنه والحق يجب ان يكون تكة في المعنى والمبتدأ معرفة غالبا لكون الحال تكة
وصاحبها معرفة غالبا بل جاء هذا اما قاله الكاكي في معاني المفتاح من ان حكم للحال مع ذي الحال ابدان غير
الجيتن مع الجيتن عنه الاراك اذ الغيت موبه قولك هو الحق يتبقى الحق بيت وجاء في قولك حارب زيد راكبا
مع زيد راكب وضربت في قولك ضربت النفس ملكوت فاقب النفس كقوت وكذا الداب مجد الحال وذا الحال
غير او مجرى عنه والمستف ايضا علما بهذا في شرح الفصل وارسلها اورد هذا اعتراضا على كون
الحال تكة فان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك ولم يذو حاء لم يشق على نفس الحال حال
انه معرفة وكذا لانه وحده في قولك ضربت زيد وحده حال مع انه معرفة واجاب عنه بانه ما قول وما تاويل وجهان
احدهما انه في المعنى تكة وان كان اللفظ معرفة بمعنى الاول ارسلها معتركة ومعنى الثاني برزت به منفردة اما
المصنف في شرح الفصل فلا يبعد في ان الشيء لفظ لفظ المعرفة ومناه التكة بدليل قوله ضربت رجل سكر وضارب
زيد والرجم الثاني وهو اختيار القاصي ان العراك متول مطلق لفعل عذوف هو الحال والتقدير ارسلها
فقولك العراك وكذا لك مروت به وحده تقدير يتقيد وحده فالحال عذوف وهو منفرد وحده متول مطلق
على ما كان عليه قبل حذف الفعل وقد قال ان وحده مصدر عذوف الزوائد اعلم احاد وصال جاء وحده وحده
وحده وحده قال صاحب الصالح قولك وايته وحده وهو منصوب عند اصل البصر على المعدر في كل حال كما كانت
ار حدة برز في ايجاد اى اربعين ثم وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس جعل ايضا وجها آخر

هو ان يكون الرجل في نفسه منفردا كما كنت قلت رايت رجلا منفردا ثم وضعت وحده موضع
اذا كان صاحب الحال تكة وجب تقديم الحال عليه لانها لو كانت موحدة لا نسبت بالصفة فما اذا كان صاحبها
تكة منصوب نحو رايت راكبا رجلا فقدت في هذا الصور لغيره ولما وجب التقديم فيها وجب في من يوجبها في
راكبا رجل لا مراد الباب ولا يتقدم على العامل اذ كان العامل بالحال معنويا لا يتقدم عليه لان العامل المعنوي
ليس بقوى قى اللفظي واللفظي قد ينعطف بالتاخر بدليل جواز لزوم ضربت واستماع ضربت لزيد لما دخلوا اللام
في الصورة الاولى دل على ضعفه بالتاخر على باللام للاعانة على العمل واستماعهم من ادخال اللام المعينة في الصورة
الثانية يدل على قوته عند الغدوم والعامل المعنوي ضعيف في نفسه فاذا اتاخر ضاعف ضعفه فلا يوجب عملا ولا تكة
فانه مقدم على العامل المعنوي بحال دوم لك ثوب فان العامل في كل يوم له وجاز تقدم عليه لان الطرف اتسع فيه
لكثرة فاعترض فيه ما لا ينعقد به غير ولا في الخروج على اللاح قال المصنف في امالي الفصل للتعويض في هذا الخلاف
منهم من يفهم وهم الذين يعرفون من معنى تحت اتم يوجد في كلام العرب ولا يمكن حمله على المرفوع والمنسوب وان لم يسمع
لظهور الفرق بينهما وبما هو ان الحال في المعنى معول لما عمل صاحبها والعامل صاحبها هو الفعل والبيان جميعا الا
ان عمل الجار لفظي وعمل الفعل معنوي فيبقى ان يكونا عاملين في الحال من حيث ان اللفظ والمعنى الا انها متباينة بالعكس
فلا الفعل لفظي وعمل الحرف معنوي والعرب لا يقدم معول كما عليه نكالا يجوز بعدم زيد على الباء فذلك لا يجوز تقدم
زعم الذي هو حاله ومعول عامله على الباء وقد لجأ به بعض النحويين حكاه عليه بانه كالمرفوع والمنسوب ولم يثبتوا
للفرق ولولا الفرق لكان الامر على ما قالوه من ان الباء في الا مالى اولى اذ اوردت نيز على الباء النزع على ما ذكر في الايام
نقل ان قوله في النزع فالحال في المعنى له معناه ان الحال في المعنى معول لما عمل صاحبها والعرب لا يقدم معول كما عليه نكالا يجوز بعدم زيد على الباء فذلك لا يجوز تقدم
وهو الارباب يعني الحق متبعية الحال في المعنى معي ان الحال ايضا معرب في المعنى بحرف نحو هذا معنى مناسب
لاستماع تقدم حال الخروج لم يسمع عن العرب محالته في الحكم معي لم يسمع عن العرب وقع التقديم الخالف لاستماع
التقدم فلا يصار الى سواء بخروج النحاس معي ناس الحال عن الخروج على غير ما قول في النزع وبمثل الآخرون
نقروا ما ذكر المصنف في شرح الفصل وهو وجه الجواز انه حال من معول فعل لفظي جاز العرف فيه بالمستفهم
والجيتن كسائر احوال الافعال فتكون ليا جواز بدخوله تحت مميزات احوال الافعال وقد علم بالاستفهام جواز
تقديم الاري انك اذا قلت جاء والبا زيد لم يجمع في جواز التقديم الى جماع عشم بل يحكم بالجواز نظر الى عموم
الفاعلة المعلومة من استفهام كلامهم كاياء وقع جاء زيد وضربت زيد اقول في النزع والصحيح ان تقدم لما
ذكر المصنف في شرح الفصل من ان الحكم بما ذكر الجوزوف من التباس شروطه لا يعلف الا في اوجع مع علة
الحكم بسببه ومنه ما معني مناسب ليس في الاصل مع ان عالت النزع الاصل بسببه واراد بالمعنى المناسب انتمسك
به المانوف من التقديم فان تامل المانوف معني على اتحاد عامل الحال وصاحبها وذلك ليس بواجب فان
هذا لانه هذا زيد قايما والحال معاريا قايما والعامل منه الابدان قلت قد اخبرني المصنف في امالي المائل

المتفرقة وقد قد ساء ما ينبغي تعريف الحال فان قيل قال ابن مالك قد عرفت عاملاهما نحو هذا غير انهما قاعا
لا قد عرفت عاملا القيد والمعين من حيثية عشر رتب وربما قلت قد احاطت به الامام (الحديثي) بالعرف فان
ما حجب المال لا يصحها والمعين من بعض المعنى لم يرفع اسمها فان قيل قولكم لم يرفع من العرب ووقع التقديم
باطل لما قاله ابن مالك من انه من جواز صدقها الاكثر ولكن الصحيح جواز صدقها لثبوتها سماعا قال تعالى وما ارسلناك
الا كذبة للناس فان كان حال من الناس قول الزمخشري كاذب فممن عذوف اي رسالة كاذبة باطل لان ابن
برهان نفى عن ان كاذب لم يستعمل الا حالا وقول الزمخشري ان كاذب حال من الكاف والفاء اللبابة اي لا ارسلناك
الا كاذبا للناس من الضلال باطل ايضا بان ما زيد فيه الفاء والياء لثبوتها اسمية وهي نحو شابة وفروقة وهذارة
وقال الشاعر اذا الموءاجية المروة ناشيا فظلمها كذبا عليه شديد وقيل ابن كان مرد الماء يمان حاديا
الى جيبها انما الجيب عند مرد الماء جيبا الى يمان حاديا قلت ما ذك ابن مالك مدفعه بما قاله الامام
الحديثي وهو ان الزمخشري والراح احرف بالفتحة وغايته ان ما قاله ابن مالك محتمل الا ان ما قاله الزمخشري
والراح يما دمع ما ذكرناه من المعنى المناسب ولا يثبت اصل وهو التقديم على الحرف وقبل رتبة البيت
يمكن ان يكون الحال من عذوف مقدم دل عليه الثاني بقيد فظلمها عليه كذا عليه شديد ولذلك في البيت الثاني
وقد احببت من البيت الاول وجه آخر وهو ان كذا حال من فاعل المطلب والمطلب مصدر معيضاف الى المفعول
والفاعل عذوف والقيد فظلم الموءاجية كذا اي حال كونه شديد وكل ما دل عليه
قد علمت ان الحال ما يمين بية الفاعل او المفعول فكل ما دل على مع مع ان يقع حالا لثبوت المعنى الحالية الى قامة
معنى الحالية واقادته اياه فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق ولا الى تكله بان تأول الحكام اذ اوقع حالا بالاشتقاق
لا استقلال ما يدل على الهيئة والتي انما تأول اذ اوقع مخالفا للذليل مثل هذا ليس اطيب منه رطبا فان لم
حال من الهيئة في اطيب ورطبا حال من الهيئة في منه لا يستقل اياه بل لا الهيئة وليس مشتقين ومعنى
عذو الكلام تفصيل هذه الهيئة في حال كونها برطبا حال كونها رطبا وقد اختلف العلماء في بر او مثله ما
العاطلة قد صحت قوم الى ان عامل اسم الاشارة وقد صحت قوم الى انه اطيب وهذا امر الصحيح والاول غير
يستقيم لوجه من ان اسم الاشارة اذ علم في حال يفتقد بها لان كذا هو عامل في الحال وجب تفتقدها كالمز
في شرح تعريف الحال واذا افتقد اسم الاشارة بالحال لا يكون الجوز مقيدها بها بل قولهم هذا زيد قاعا فان لم يكن
زيد على المشا واليه غير مقيدها بالقيام اذ المقيدها بقيد يجب انتقاء عند انتقاء القيد وزيد لا معنى عند
انتقاء القيام وقيل ان متوفى على هذه المقدمة فكان الشك الاول ان قوله اسم الاشارة اذ افتقد
بحال لا يكون الجوز مقيدها ان اراد به كل جز من المشتق وغيره فاسد اما اولا فلا يستدل على هذا المطلوب
بمثال جزوي والمثال الجوزي لا يصح التفتيش الكلية ولما تأييد فلا ينعوض بقولنا هذا لاجاء والى فان تفتقد
اسم الاشارة فيه لا يصح تفتقد الجوز اذ لا ينفك المعنى بتفتقد هذا الجوز امرا وان اراد به ان اسم الاشارة اذ افتقد بحال

لا يكون جز الذي هو جامد متقد ان لم يسم لكن لا ينبغي دلبه في هذا ليس اطيب منه رطبا لان الجوز
فيه مشتق فتفتقد اسم الاشارة فيه لا يصح تفتقد الجوز فيصح تفتقد اطيب بالمخال فلا يتم الذليل الشك
المشائي ان المقيدها بقيد لا ينبغي عند انتقاء القيد ان يرفع عن المقيدها مع ذلك القيد وممن
معنى زيد المقيدها بالقيام وانتقاء هذا الجوز يكون بانتقاء القيام لا بانتقاء ذات زيد قوله في الشرح فان
زعم زاعم تفسير ما ذكره الامام الحديثي وهو فان زعم انه مقيدها به اذ كان قاعا فهو زيد انتقاء لا انتقاء
بينما قال الحديثي ان اجزاء من المشا واليه يزيد انما هو في حال قيامه لا غير فاجاب عنه مقيدها بالقيام لا كونه
زيد المقيدها لا يلزم كونه غير زيد في غير حال القيام لم يستقم هذا الى كون الاخبار عنه يزيد في حال قيامه لانه
توفى لما ان يكون المشا واليه غير زيد في غير حال قيامه لان الكلام حديد يدل على انه ليس بجوز عنه يزيد في
غير حال قيامه عند الحديثي والام لم يكن لتعريف الجوز بحال القيام فائدة والظاهر انتقاء الشيء عن شيء
عند من لم يجز عنه به قوله في الشرح فان زعم بانه متوفى على مقدمة معي ان الدلالة منطوق وممن
والمنطوق هو ما دل عليه اللفظ في عمل النطق والمهمز بخلافه وهو ما دل عليه في عمل النطق والمنطوق صريح وعبر
صريح فالصريح ما وضع له اللفظ وعنى الصريح بخلافه وهو ما يلزم عما وضع له اللفظ مثلا قوله تعالى واسأل القرية
المنطوق الصريح فيه السؤال عن القرية والمنطوق عني الصريح السؤال عما هو لازم للمعنى الموضوع له لفظ القرية
وهو الاهل الا ان المعقود في الآية الثاني لا الاول والمهمز فمان معقود مواضع وممن مخالفة فالاول
ان يكون المسكوت عنه موافقا للمنطوق في الحكم والثاني ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم
مثال مهمز المواضع مخيم الضرب من قوله تعالى ولا تقل اما اف فان حكم المدلول من اللفظ في عمل السكوت
مخيم الضرب وحكم المدلول من معنى عمل النطق مخيم التايف ومما توافقان مثال مهمز مخالفة قوله عليه السلام
في سائمة الغنم وكل فان حكم المدلول من اللفظ في عمل السكوت عدم وجوب الزكوة وحكم المدلول من اللفظ
في عمل النطق وجوب الزكوة ومما توافقان اذ انقروا هذه المقدمة فقول فان زعم ذلك ان ذلك الى
تأويله الى ان يكون عيسو زيد في غير حال القيام من قبيل المهمز ودلالة المهمز مخالفة فيها فان انا حنفية
ونحن الله وكثير من الفقهاء لم يفتيوا بما هو لازم للكلام حتى يمتنع ان مخالفة وان لا يكون المشا واليه زيد
في غير حال القيام فليس كما زعم لان الحال حكم بالفتق على ما يفتق بها بحسب المنطوق فانك يا قولنا جاء
زيد واكسا حال في الجوز المذكور بقيد الزكوة فدلالة على هذا المعنى منطوق بصريح الصيغة ونريد ايضا
على عدم الجوز عند عدم الزكوة وهذه دلالة منطوق لزمت من صريح الصيغة لان الصيغة وضعت لتفتي امرين
وجود القيد عند وجود المقيدها وعدم القيد عند عدم المقيدها فلو قدر الجوز من غير الزكوة كانت مخالفة للمنطوق
كلها المعنى للمنطوق الصريح والمنطوق اللازم من المنطوق الصريح لا المهمز وانما المهمز امر وادراكه يعني انه
عدم الجوز عند عدم الزكوة الذي هو منطوق بالمعنى الثاني وهو معنى المهمز على المنطوق بالاخبار الثاني

ومع عدم الجي عند عدم الركوب وذلك العكس هو عدم الركوب عند عدم الجي فان قيل حاصل ما ذكره المصنف
في الشرح هو ان الجي عند الركوب منطوق صريح وعدم الجي عند عدم الركوب منطوق غير صريح وعدم الركوب
عند عدم الجي مفهوم وتسمى قوله عليه السلام يا سائمة الغنم زكوة هو ان وجوب الزكوة مقيد بالسوم فمقتضى ما
ذكره المصنف هنا ان يكون مفهوم للركوب عدم السوم عند عدم وجوب الزكوة لكن الامر ليس بأسير من جوابان
مفهوم عدم وجوب الزكوة عند عدم السوم اجيب بان قوله عليه السلام يا سائمة الغنم زكوة من قبل تطبيق
الحكم على الحقيقة ومعنى تطبيق الحكم على الحقيقة بثبوت الحكم لذات مقيدة بصفة وعلى الحقيقة معنى ان صفة
الذات تستلزم الحكم كاستلزام سوم الغنم وجوب الزكوة يا الحديث المذكور واذا كان كذلك فوجود اللازم
الذي هو وجوب الزكوة عند وجود الملزوم الذي هو سوم الغنم يكون منطوقا صريحا وانتفاء الملزوم عند انتفاء
اللازم يكون منطوقا غير صريح والمفهوم يكون انتفاء اللازم عند انتفاء الملزوم اعني انتفاء وجوب الزكوة عند
انتفاء سوم الغنم اذا تحقق هذا استلزام فوجاهة زيد راكبا ان جعل واجبا الى تطبيق الحكم على الصفة ليس
معناه ان حكم الركوب ثابت لذات متضمنة لبعض الجي يكون حكمه بعينه في المفهوم كالحديث المذكور وان لم يجعل
راجعا اليه بل اخرى على ظاهر ما قاله المصنف من ان معناه جي زيد مقيد بالركوب مقول لا شبهة في ان
المقيد يستلزم المقيد فهو مفهوم يكون انتفاء المقيد عند انتفاء المقيد اي انتفاء اللازم عند انتفاء الملزوم اعني
عدم الركوب عند عدم الجي فلا يكون ايضا مخالفا لما اعتبره الاموليون من المفهوم يا الحديث لان ما اعتبروه
ايضا من المفهوم انما هو انتفاء اللازم عند انتفاء الملزوم فاذا ثبت ذلك اي ان الحال حكم بالتسليم على
ما قيد به وان قدر الجي من غير الركوب مخالف للمنطوق فلو جملنا الاخبار بزيد مقيد بالقيام كان لا يترك
جاء في الحديث بالركوب وكلام يستقيم فقد روي الجي من غير الركوب لما علمت من انه مخالف للمنطوق فيكون الصريح
ومع الصريح بل الواجب تقدير عدم الجي من غير الركوب فذلك لا يستقيم تقدير زيد من غير قيام بل الواجب
تقدير عدم زيد من غير قيام وذلك فاسد اي تقدير عدم زيد من غير قيام فاسد لان زيد لا ينبغي بانتفاء
القيام وليس في الشرح واذا لم يكن الجي مطلقا متعلق بقوله بدليل قوله بعد ازيد قائما والواو الحال
وقوله عن مقيد بل من مطلقا معني بدليل قوله بعد ازيد قائما فان الجي بزيد عن المشار اليه عن مقيد
بالقيام والحال ان الجي اذا كان مقيد اقصا المعنى والمصنف ترك النسب في هذا الوجه وتقرع ان يقال
ثبت ان اسم الاشارة اذا تقيده بحال لا يكون الجي مقيدا ويلزم حكم عكس التقييد ان الجي اذا تقيده
بحال لا يكون اسم الاشارة مقيدا اربا قولنا هذا ابرأ اطيب منه وطبا قد تقيده الجي الذي هو اطيب
بالسما فاقاله المصنف في شرح الفصل من ان الحرص تقتضي الاطبيعية بالبرية فغضله على الرطوبة واذا
كان اطيب مقيدا لا يكون اسم الاشارة مقيدا واذا لم يكن اسم الاشارة مقيدا لا يكون عاملا لانه لو كان عاملا
لكان مقيدا او اللازم باطل فيجوز الملزوم وهو المطلوب ولما علمت هذا تحقق لك ان قوله في الشرح واذا لم يكن الجي

مطلقا عن مقيد عند المعنى ليس بفاسد كما ذهب اليه الامام الحنفي وحق لك ايضا ان الوجه الاول يتم بدليل ايدوش
الوجه الرابع لان الوجه الاول والوجه الرابع وجه واحد لا يتم احدهما بدون الآخر لولا كما ذهب اليه الامام
الحنفي الوجه الثاني لتخصيص ما ذكره المصنف في شرح المضل وهو ان كان العامل بهذا الوجه ان يكون في حال
المقيد من حال من المشار اليه فوجب ان يكون في حال الاشارة كذلك وعن قاطون بانه يجوز ان يكون على
غير ذلك بدليل قوله له وهو وطبا هذا ابرأ اطيب منه وطبا وكذلك لو كان بلحا قال في الصحاح البلع قبل البس
لان اول القم طبع ثم حوّل ثم لم ثم بسم ثم رطب ثم ثم الوجه الثالث انا نقول في معنى غلطي بسم اطيب
منه وطبا وزيد احسن ما يكون افضل منك احسن ما يكون والمعنى بحاله معنى معناه معنى هذا ابرأ اطيب منه وطبا
والغلطي امر معنوي ولا عامل سوى اطيب واحسن واذا وجد تعلقه من الجي وجب تعلقه يا المسائل الاخر
به ضرورة ان المعنى واحد واللام يكن المعنى واحدا الوجه الرابع تقرع ما ذكره المصنف في شرح الفصل
وهو ان لو كان العامل بهذا الوجه ان يكون الجي من الذات مطلقا لان نفس المشار اليه باعتبار الاشارة
لا وجب نفس الجي بدليل قوله هذا انا غلطي بالبرية لا بوقوعه مطلقا عن الذات المشار اليها واذا ثبت ذلك
وجب ان يكون للجني باطيب وقع عن المشار اليه مطلقا فانا كل قلته هذا اطيب منه وطبا اذ وجود الحال يوجبها
اذا كان العامل الاشارة باعتبار الجي على سواء واذا ثبت ذلك عند المعنى لا كل فقلت اني على نفسه من غير قصد
له حصول الاضحية وطهرون المصنف في شرح المنظومة هذا الجارية وهو ان الحال من هذا لا يقتضي معنى البتة
بل يكون البتة على الظاهر من حيث كان التقييد للاشارة ومردول البتة والذات المحكوم عليها ولو كان حال
الاشارة نفس المستند لا متنع هذا انا غلطي وهذا يعلى شيئا ونحو ذلك ولذلك كان قوله هذا انا غلطي
وهذا الى بمعنى واحد باعتبار الاخبار عن المستند فيجب ان يكون هذا ابرأ اطيب منه وطبا وهذا اطيب منه
وطبا معنى واحد ومعنى فاسد من جهة اكل فقلت شيئا بنفسه باعتبار واحد الحس من ان الجني
نسبة الى البرية والوطيئة نسبة واحدة وقد وجد علمه يا وطبا فوجب علمه يا الاخر فان قلت لا يتم
ان نسبة اليها واحدة بل نسبة الى البرية نسبة الاضحية ونسبة الى الرطب نسبة اصل الفضل على ما
مروج به المصنف في باب افعال التفضيل قلت اراد بالمسبة اليها التعلق بها على ما مروج به المصنف في شرح المنظومة
قالا ان الجني لا يتعلق بالفضل والفضل عليه وايضا قد سلم ان اطيب نسبة الى البرية نسبة الاضحية ونسبة
الى الرطب نسبة اصل الفضل ولا شبهة في ان النسبة الاولى تعلق خاص وكذا النسبة الثانية فتحقق تعلقه بها فيكون
عاملا فيهما وليس في الشرح فلا وجه لمن قال تفرع ما ذكره المصنف في شرح المضل وهو ان لا يقتضي معرفت اهل عليه
بدليل اشتراط زيد من احسن واذا لم يتقدم شكل يتقدم للمال واذا لم يتقدم فاعلم ان هذا لا عامر سواء وهذا
مستقيم لان امتناع تقدم شكل يتقدم اليه بدليل ان قوله بعد احسن من كل انتم
زيد احسن الناس في مقام لا مقام الاخر ولما قام مقام الحاشا اليه لكونه المفضل عليه في المعنى كمن هو اقصد

كما هو ان تقدم الحذف الى ما مضى من قولهم في الشرح كما يدل في الطرف مناه ان الفعل المتقبل
يحل في الطرف متقدما والمالك يقول فيها ولا يفيد ان يعل في المالك متقدما فان قيل الفعل المتصل فاصح من الالف
في المتولد فلا يجل ايضا في المالك فالحواش ان لا يلزم من تصور عن العرب في المتولد ان لا يعل في المالك فثبت
ان العامل المطلب في هذه المسئلة وفي امثالها ومن قال ان العامل اسم الاشارة او على القادى ولم يات بشئ غير
ما ذكرته واستبعد على الفعل فيما قبله
ولكن جلة خبرية استاكوا بها جلة فلا في المالك حكم ولا حكم
يكون في المولد في الجلة كما في خبر المبتدأ وانما في خبرية فلا تها وان كانت كمن المبتدأ في المعنى الا انها
حكم خبرية لانها قيد واليود يكون تاسع مع ما قيد بها والاشارة خارج له بل تخرج مع اللفظ وزول بزواله
طامع للقيود وكذا لا يقع الاشارة شرط ولا ظرف ولا اضافة الاشارة امكدا تها الاسام المحذية في قول
ويجوز ان يقر في هذا الوجه وهو ان الجلة المحالفة يجب ان تكون خبرية اي غير انشائية لانها حكم خبرية اي حكم
في معنى الخبر من ماضيها والاحكام للنسبة اي الاحكام التي هي خبر عن شئ لا يكون الا ما يحتمل الصدق والاذب
فوجب ان يكون المالك كذلك يدل على هذا الفرق بمسار المصنف في شروح المنظومة وهي ان الجلة المحذية يقع
حالا لانه في معنى الخبر فكما لا يقع الاشارة خبرا فذلك لا يقع حالا ولست في الشرح لا يكون الا ما يحتمل فثبت ان
منهم الحكم الخبرية في مفهوم ما عطف عليه مثل زيد قائم لانه عارض له وكذلك مفهوم المالك في مفهوم ما عطف
عليه انه حال واذا عرفت هذا فللمالك حكم خبرية في المعنى الذي عطف وللم الخبرية لا يثبت الا ما يحتمل الصدق
والاذب من مثل قولنا زيد قائم وقام زيد لا مثل مر قام زيد واضرب ولا تفرد
الجملة اذا وقعت حالا لانه لا بد لها من رابطة لتساير يتم عدم تعللها ما قبلها لا استقلالها في الواو والعين او الواو
او العين امثلة جازم زيد ويد على راسه جازم زيد وعمر منطلق فلا بد من الواو على الاصح
لان للمالك في المعنى انما هي مقدرة نحو هذه الجملة وهو يجوز الثاني اذ جاء زيد وابو قائم مؤلف بجاء زيد قائما
ابو لانها حكم وهو بالمرور وقد مر المصنف بمثلها في مباحث الصفه من شروح المنفل فثبت الى ادخال الخبر
في الجالية في الجزء الاول ليس كل جز في الجالية الاول من حيث اللفظ والثاني من حيث المعنى فيستعاد لان المالك
منصف حذف الواو وقد جاء كلمته في اللفظ وهو ملل واررد المصنف في شرح المنظومة اعتراضا وهو قوله تعالى
وهم القوم ترك الذين كذبوا على الله وجهم سورة لانه ظاهر ان الجملة الاسمية حال ضرور او واجب
وجوبين احداهما منقول ثان لزم ولا يلزم من جهة كونها حالية المعنى امتناع ان تكون حالا والثاني ان تكون
حالا وجاز حذف الواو كما في اجتماع الراويين كما حذف واو العطف من قولهم زوجي ومنذ نالهم والمعنى
زوجي بحيث لا اجتماع الراويين والمضارع المنب الجملة المحالفة اما اسبعية او ضلعية وبعد النزاع من
الشم الاول كل في الشم الثاني وتقول في بيان الضلعية فعلها محذية المضارع والماضي لان الامر لا يقع حالا لانه
اشارة للمالك خبرية في الماضي والمضارع والمضارع ان كان مثبتا بالعين وحده معنى من غير ما وعجزا زيد يقرب

قال الله تعالى فانه احديهما معنى في اسبعية لانه مثل من لاسم الفاعل في المعنى وجاز عليه في الحركات والكون
فاجري بجراه في الاستثناء عن الواو ولا بد من العين صلا لانه في الاصل معنى اسم الفاعل من العين وانما اعتبر
بالا لانه محل المضارع المحدث عليه فكون اسم الفاعل اصلا مالم المصنف في المالى المتصل لانه من الضمير في اسم
الفاعل او ما قبله في قوله بانه ان اسم الفاعل يعل على فعله فان كان في الحقيقة لصاحبها يكون سندا الى
صريح وان كان غير فلا بد من تعلق ذلك الغير بمعنى والا يلزم الاخبارية المعنى بالا جنى من الاول لما عطف
من ان المالك خبر عن صاحبها معنى مثال الاول مامز ومثال الثاني جاء زيد فارب علامه وما سواهما معنى ما
يروي الجملة الاسمية والمضارع المنب والمضارع المنب والمضارع المنب والمضارع المنب فثبت ان
اشتركت في ان يكون بالواو والعين او باحدهما اما بالواو وانما بالعين وذلك لثلاثة اقسام حارت قصبة او جمة
اشبه ذلك جاء زيد وما يتكلم علامه ما يتكلم علامه وما يتكلم عمرو وجاءني زيد وقد خرج علامه قد خرج علامه
وقد خرج عمرو وحال زيد وما خرج علامه ما خرج علامه وما خرج عمرو فثبت المصنف في امالى المتقبل
وان كان مضارعا متفيا جاز انبات الواو وحدها اما حدها فلا لاسم الفاعل في المعنى فاجري بجراه وانما
انباتها فلا في المعنى هو المالك مضويا الى الفعل معنى جاء زيد لا يتكلم معنى جاء زيد عن متكلم
يفيد عن اسم الفاعل فاحتاج الى الواو واما الماضي ان كان مثبتا فهو كالمضارع المعنى في جواز الامر في قوله
من اسم الفاعل من وجه وبعد من وجه اما قربة فلا في مثله في المعنى في الاثبات وانما بعد فلا في ليس
عازون اسم الفاعل واما الماضي المعنى فاثبات الواو احسن لانه ابعد منه بالوجهين المتقدمين معنى انه ليس
مثبتا وليس في اسم الفاعل ولا بد اذ وقع الماضي المبتدأ حالا فلا بد فيه من قد طامع او
مقدرة مثال الاول مامز ومثال الثاني قوله تعالى اوجاؤكم صرت جدوزهم اي قد صرت جدوزهم وكلامه
شعر بانه عام كنهم قالوا اذ لم يوجد الواو في الماضي المبتدأ فلا بد من قد لان الماضي من حيث انه منقطع الوجود
عن زمن للمالك من حيث المصنف بالثبوت فلا بد من قد لعرض من المالك فان القرب من الشئ في حكمه
قال الامام للذي احاطوا به في الحكم لا في العلم لان المالك الذي عن فيها ليست الفارق بين الماضي والمستقبل
ولست قد مضى فيه معنى في الماضي من المالك الفارق بل العلم ان اصل قد لما كان لا فتران الماضي وتبقى
من المالك المتوقف بين الماضي والمستقبل وبها فيما نحن قد يدل على اقترانها ومما جرت لها عليها المتقيد بها
ويجوز على المالك حذف جوازا وذلك عند قيام زينة حالية كنزك للسافر راشدا بعد تيا
اذ لا يلحق ان المعنى يافى على من المالك او متعالية كنزك راكبا لمن قال كيف جيت
عاطل بحال المؤكدة يجب حذف مثل زيد ابوك عطفها وانما وجب في ذلك لان في الابوة ما يشعر بالعطف
واذا كان لها اشعار بالعطف فبذل على اثبات المتكلم العطف فاستغنى عن التصرح بالعاطل الذي هو واقع
وانهم قال المصنف في شرح المنظومة ويجب حذف عامل المؤكدة للاح الكلام من القربة الذاتية

في العامل واللفظ القائم مقامه وقال في المايل المتقدمة انا وجبت حذف العامل من المالك المؤكدة دون
غيره لانه لا بد ان يتقدمها جمل ينفخ في المعنى بنيتها فلما ظهر العامل لا ظهر الثبوت وهو عين ما دل عليه اللفظ الاول
فكان اللفظ الاول كافيا في العامل في المصنف بعد ان تقدم ما يفهمه كقولك هذا عبد الله حقا وكقولك وعد الله وكتاب الله
واشكال ذلك كثيرا وشروطها ان يكون مقرونة لمضمون جملة اسمية ليحقق ما ذكرناه اي لتحقيق معنى التاكيد فيها
قال المصنف في شرح المنظومة وهذا التفسير للمؤكدة اولى لصحة معنى التوكيد فيها تحقيق المؤكدة الذي هو
الابوة والبيان وجوب حذف الفعل منها فيصير الانقسام ومن نفس المؤكدة بانها التي علمت بدليل غير المالك فيدخل
دعوت الله سبحانه وقاها بالقسط وولي مدبري وعوذلك لا يكون فيه شيء فاذكرناه فان القسم فيما يختلف الحكم فيه
تابع ولا يخفى عليك ان هذا الذي ذكرناه الكافية نفس المؤكدة لا شرط لها فالوجه فيه ان يقال وهي التي يكون
مقرونة لمضمون جملة اسمية فليس في الشرح لانها اذا لم تكن مقرونة لمضمون جملة اسمية تكون
مؤكدة لان المالك من حيث العون اذا لم يكن مقرونة لمضمون جملة اسمية فاما ان يكون قبلها جمل فليست هي مقرونة
لمضمونها واما ان يكون قبلها جمل فليست هي مقرونة لمضمونها واما ان يكون قبلها جمل اسمية ولكن لا يكون هي
مقرونة لمضمونها فالاول لم يعمدوا في مدبري والساني جاء زيد واكبا والثالث زيد ابوك مطلقا وليس شيء منها
حالا مؤكدة عند جارا لله والمصنف لان الاول مفعول مطلق اي تم والثاني حال مقيدة والثالث متبع اذ ليس
في الاطلاق ما يفهم معنى الابوة لكون مؤكدة وليس بالجملة ما يصح فتدبر بها لكون مقيدة قال المصنف
في شرح الفصل يرد على هذا المالك المؤكدة من وجهين احدهما ان المالك بيان هيئة الفاعل والمفعول وقد
ليست لراحد منهما وجواب انها من مفعول وهو ليس الختم وان ثبت من العامل المقدور والاخران المالك فتدبر
الفاعل او المفعول باعتبار فعله وهذه الجملة لا علو اما ان يكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة اختلف معنى
المالك من حيث مشابهتها للصفة وان كانت مقيدة اختلف معنى الكلام اذ لا يكون ابوة الا في حال العطفية وهو متبع
واجب من بان من الافعال افعالا لم يصل اليه التمسك وهي افعال العلم كقولك تحققف الانسان فاما ما عي بنام
لتحقيق التحقيق حتى يتبين اذ اقدم وانما ذكرته ليعرف انه كذلك كان عند التحقيق والتحقيق سمي واذا ثبت
ذلك في هذه الافعال فلا فرق بين المالك التي يصح استعمالها معنى مثل قولنا تحققف الانسان فاما ما عي لا يصح
معنى مثل قولنا زيد ابوك عطوفا ولذلك جاءت المالك في هذا الباب على منقولة واعتبر من عليه الامام
كعنه فاما ما عي فليست لانه اذا لم يكن بعض من الاحوال فينتد العامل محتل خذ المالك اذ لا يكون المالك جسيما
بيته لحيته الفاعل او المفعول بل الحق ان معنى تحققف الانسان فاما جعلته عاملا على حال قيامه
فكون قيد المفعول لا لدوام العلم بالمعامل به حتى لو قد وعدم القيام مستلزم انتفاء ابتداء المفعول انتفاء
العلم بالمعامل ولكن ان يقال ان عطوفا وهي مقيدة بحسب آراءه لكن منع منه العقل واعلم ان المصنف قال
في شرح المنظومة ونفس المالك المؤكدة بانها التي ياتي لشقير مضمون الخبر بالجملة الاسمية كقولك زيد ابوك

عطوفا والمعنى زيد ابوك احقه عطوفا لانه لا يستقيم تعبد الابوة بحال لصاحبه المعنى والعلم من رتبة ياتي
تعبد لانه يستلزم في الحقيقة عند تعبدنا فعل ان المواد احقه عطوفا لكون التعبد راجعا الى معرفة مخرج
هذه التقديرات الى الحقيقة فيدخل في حد المالك اول ان فتدبر المعرفة ينبغي ان يعنى على الوجه الذي قرئ
الامام الحديدي والانا فنحن بعد اما ذكرنا في شرح الفصل العبر ما رغب يدخل في قوله ما رغب الابهام
الامر وغير كالمالك والصفة واشباههما كالمعاد والحق للفتح او للمعد وقوله من ذات احتراز عن المالك
فانها ما رغب الابهام ولكن من غير ذات بل من هيئة واحترزوا ايضا عن مثل رجع التفرق وعن مثل ضربت
ضربتين فان التفرق يرفع الابهام عن هيئة الرجوع ومنه من يرفع الابهام عن هيئة العدد قال المصنف في المايل
المفضل يرد على الرافضين المالك لان قولك جاء زيد محتمل ان يكون راكبا ومحتمل ان يكون غير راكب كما انك اذا قلت
عشرون محتمل ان يكون مائة او غير ذلك واجيب بان هذا الابهام محتمل في قولك عشرون لانك لا تعلم ان العشرون
درهم او دينار او لاف قولك جاء زيد فانه لا يلبس فيها ولا يركبها فان لفظه زيد لا ايهام فيها واللفظ جاء
كذلك ونسبة الجي الى زيد لذلك فذلك قال في معنى او جملة معناه يكون الابهام خاضعا لعلا قولك جاء زيد
فانه ايهام متدبري باعتبار الوجود وان لم يردده متبعي ان زيد في قوله رفع الابهام في جملة او معنى عن ذات
والمالك اما ما يرفع الابهام عن هيئة هذا اما ذكرنا في الامايل وعلم منه ان الاحتراز عن الامور المذكورة بهذا القيد
انما هو على تقدير تسليم ورود قوله المستحق احرازه من جهة الاسم المشترك مثل ابروت عينا جارية فانه يرفع
الابهام عن ذات الامور ان قولك عين محقة التجارية والبصرة ومنه ما اقتضت ذاتاها بهمة ولكن ليس يستحق
في معنى وانما حصل الابهام للاشراك وهو موضع دال على ذات معينية في كل موضع يطلق بخلاف عشرون فانه لم يكن
دال على ذات معينية في اصل وضعه فانه اختلف المستحق خرج الاسم المشترك المذكور ونظامي على هذه ذات قد جف
قوله عن ذات المذكورة او مقرونة بتبيينه بان الحدود نوعان نوع يتبع من المنة وهو على الذات المذكورة ونوع
يتبع من النسبة وهو على الذات المقيدة فان تسلل للذات عن مانع لا دخوله بالنسبة من الحدود فان قولنا رجع
التفرق واشكال من المعاد يرفع الابهام المستحق عن ذات لان التفرق نوع لم يكن متبعا من قولك رجع في اصل
وضع كانه ان الذي لم يكن متبعا من قولك عشرون فلو ارباب ان التفرق ونسبة بيان هيئة الرجوع لاذات الرجوع
لان الرجوع سببه انه موضع للذات يكون متعلقا بالذات فكون الذات متبعا من قولك رجع في معنى التفرق
يبين هيئة فيكون مثل المالك في بيان الهيئة وقد بينا ان بين الهيئة خروج عن الحد بقوله عن ذات بخلاف عشرون
فانه لم يوضع للذات املا وانما وضع لبيان الذات فكون ذاته متبعا من قولك رجع في معنى التفرق
حده في هذا الوجه لا يخلو من هذا الابهام المستحق من هذا مع انه حقيقة احبب ناهي عن فهم بعض العرب
الذيع الامر من كل بهم من المعنى واسم الاشارة فقلنا عارضا في قوله تعالى فاداءه عارضا ومثلا في قوله تعالى ما ادا
اراد الله بهذا مثلا معنويا على المعنى وموطا اذ ليس ايهام اسم الاشارة والمعنى مستحق اذ الشئ انما يفسر بعد ان يتعرف

في قوله

واسم للاشارة لا ينكر باعتبار الوضع عما ان يشار به الى معلوم الذات عن قريبه لا دونه براسين لطيفة نحو جاز هذا
الرجل او حاليه كما قلت هذا ولم يكن ثم ما يبع للاشارة اليه الا ذلك الزم وانما هي بهما من حيث ان متناه لا يفرق
منه بنوعه انما الابهام كعشرين وليس كذلك الان عشرون لا ينكر عن الابهام باعتبار الوضع وابهام هذا الذي هو عن
القرينة المبينة وما جاء من المعنى الجرم الذات مفسر بنفسه نحو دية رجلا فالاول معنى بالاول من الذات
المذكورة وذلك لا يكون من نسبة وانما يكون عن مفعول واكثره فاما كان مقدارا قال المصنف في شرح المفضل من جهة ان المفعول
بالمقادير معنى المقدار اعزى على كل ما يقتدر فوجب ان يكون الذات منها بهمة فاحتاجت الى التميز لذلك والمقدار
بماثل التي ومعادله والمقياس لاعتناء من حيث التي بالشيء اذا قدرته به الا انه مقداره تقريبا لا تحديدا ثم المقدار
اباى عدد مثل عشرون وربما سياتى به باب العدد حكمه لانه اخضر به ولم يذكر من انما ايضا لا ينكر ذلك وانما في غير معنى
في غير العدد مع كونه مقدرا او سواه كان كذا نحو رجل زينا او وزنا نحو سوان سنا او ساحة كقولهم ما في السماء موضع كفت
بحاها او قياسا كقولهم غللا وما الفز مثلهما ذبدا قال صاحب العرب الرجل بالغ والكسفة الذي يوزن به او يكال به
فيكون ان كان الصبر جسا فوجب ان يكون مفعول او معنى باللفظ يطلق على القليل والكثير من جنس كالمعنى
والفعل وانما يجب افراده لانه لا يستقيم منه جمع لانه اذا كان بحيث يطلق على القليل والكثير من جنس فلا يكون لاجزائه
لفظ يحصر لعدم تفاوتها عند في الحقيقة لا على لانه قد لا تلتصق ببعض من تثنيه وجمعه اذ لم يتبع ان
يجمع مثله فمع على ما تقدم في المفعول المطلق الا ان يقصد الانواع والاعلا عليها بحيث يقع لفظه عند ذلك وقد
ان دلالة على الانواع انما هي التي تجمع فلا بد من اجتماع مثله مع واما فقد دلالة عليها فبالفرض معول عند ذلك لان
رئيسين اذ اقتضت الدلالة على نوعين وعندى ارباب رتبة ان تعدت الدلالة على اكثر من نوع في غير الجنس
قال المصنف في شرح المفضل معول عندى فظن ان اربابا او خاتم او ساشبهه فيما ليس بجنس ولا بد من جمع
وسببه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة اعني عن النسبة والجمع وهذا لما كان مفعولا لا دلالة على الجنس معنى اكثر
واختص بالدلالة على الواحد منه عدل عن لفظ افراده الى ما هو اقل من الواحد على الكثير وهو لفظ الجمع
ثم ان كان سويين المميز عنه ان كان بتثنية نحو رجل زينا او سوان النسب نحو سوان سنا جاز ان يضاف الى الصبر فيقال
عندى رجل زينا وسوانين وانما جاز اضافة لانه امكنت اضافة وكما يرفع الابهام بالنسب يرفع بالامانة مجازا والرجحان
لا سواه لانهما على الغرض للمفرد فان لم يقل سوس او سوان النسب او سوان الجمع ليدخل فيه الزيدون عشرون
وجوهها يجب بان هذا ليس من معنى المفعول بل من معنى ما يضاف اليه من الكلام الان في معنى المفعول
والاظلال وان لم يكن المميز عنه سويين او سوان النسب فلا يجوز اضافة ذلك الى عدم جواز اضافة لفظه
لان ان كان مثل عشرون وربما تعدت اضافة اذا استقيم حذف التاني مع الامانة ولا يبعد ما دام المصنف في شرح المفضل
من انه لو ثبتت ليست دون يشبه دون الجمع المحقق فكان ان دون الجمع المحقق لا يثبت لذلك المشبه به ولو حذف حذف
دون ليست في الحقيقة دون جمع وكذلك على التمر مثلهما ذبدا استعد اضافة ربيان تعدد الاضافة هو انه لا يصح ان يجمع

اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما ولا يمكن اضافة المضاف لانه لو ابقى الصبر لم يتم الفعل من
المضاف والمضاف اليه وان حذف فسد المعنى لانه يصح المعنى الى نسبة المثلية الى دية والغرض انما هو نسبة
المثلية الى الغرض ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عيني مثل ثوب زيد فاصف ثوب
الى زيد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض من التمر بالزيد وانما الغرض من ثوب التمر بالزيد فكانت الاضافة
توقيفا ما ليس بمفعول به المعنى ولا يمكن اضافة ما جيبا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما واذا
امتنعت اضافة كل واحد منهما ما ذكر كان امتناع اضافة ما جيبا جيبا جيبا وهذا اجمع ما ذكره المصنف في شرح الكافية
وشرح المفضل وقد رددت اضافة ما فيه للاضافة في بحث العلم من شرح المفضل بوجه آخر ولما بحث على كل واحد من
التقديرين ليس هذا موضع ذكره وعن من مقداره هذا هو الثاني من اقسام المفعول وهو كل نوع يضاف
الى جنس كقولك خاتم حديد او باب ساجا وما اشبهه الا ترى انك اذا قلت ثوب احمل ان يكون من جنس ومن
فطن وعين فاذا قلت ثوب لم يقطعنا فقلت يثبت ايهام ذات المذكورة واللفظ اكثر لانه ليس من باب المقادير
والاضافة مستقيمة وهي الاصل في الباب فكانت اولى بذلك وانما قال وحى الاصل لان الاضافة اخف وانما قال
ليس من باب المقادير لان المقادير تمنع الاضافة في بعض ما نحو عشرون وربما على التمر مثلهما ذبدا وامتناع اضافة
في بعض مقتضى عدم اوليتها في الثاني ولا امتناع في البعض منها يكون الاضافة هنا اكثر او نقول - التمر
والمميز عنه من حيث ان اذ انا ذلك مقتضى اولوية الاضافة للمفضل لان اتحاد والاتصال القليل فينبطابق
اللفظ والمعنى وليس كذلك في المقادير لانه لا يصدق على شيء واحد انه صاع ونسي والثاني من نسبة
قد علمت ان الجنس نوعان نوع يرفع الابهام عن ذات المذكورة ونوع يرفع الابهام عن ذات مقدرة والمصنف
بعد النوع عن الاول نوع في الثاني وقسم الى ثلثة اقسام وذلك لان التمر به هذا النوع يرفع الابهام
عن الذات المقدرة التي هي النسبة وتلك النسبة الحاجة الى البيان اما ان يكون في حله واما ان يكون خارجا
اي ما شا بهما واما ان يكون به اضافة فالاول كقولك طاب ذبدا واثوة واداروا طاب فان المفضل تعدد
النسبة الى اهر يتعلق بالمذكور ثم يفسر بعد ذلك ولا يفسر المذكور لم يكن ثم ما يحتاج الى تفسير فان قولك
طاب ذبدا لا يرفع الابهام عن ذات المذكورة وانما الابهام نشأ عن نسبة الطيب الى اهر يتعلق بزيد فكون تلك النسبة
بهمة قطعنا خارجا الى تفسيرها والثاني قولك ريد طيب ابا واثوة واداروا طاب فان المفضل تعدد
بمعنى طيب ذبدا واثوة واداروا طاب وتفسيرها كقولك طاب واداروا طاب وانما طاب المصنف في الكافية وشرحها
بدل على ان الذات المقدرة هي النسبة وهو صحيح فان النسبة في هذه الصورة كما رزنا بهمة ولا يخفى ان النسبة
ليست امر واحد كذا فيكون اذ انا مقتدة وعبارته في شرح المفضل تدل على ان الذات المقدرة هو متعلق
المذكور وهو غير النسبة وانما هو متعلق النسبة لانه قال ثم بهذا العبارة وقد يكون عن ذات مقدرة وهي
الضاهية كقولك حسن زيد ابا لان قولك حسن حسن في اللفظ الى زيد وهو المعنى مستدلا بمقدار متعلق

غير الذي ذكره في شرح الكافية على ما لا يخفى بآدمي تامل والامام الخديفي ظهما واحدا فنزل ما في شرح
الكافية عليه وليس له ما يظن كما علمت واستدل في الشرح بدليل آخر شامل لقسمي المزمع وليس النسبة تخرج
ان النسبة حكمة في الاصل موصوف بما انصب عنه اما قسمي المزمع فظاهر فان اصل قولك عندى عشرون وربما عندك
درهم عشرون وانما قسم النسبة فاصل قولك طاب زيد ابا طاب ابو زيد ان كان لا يسا انصب عنه وطاب ابو
زيد ان كان الاب متعلقا والفعل وصف في المعنى للفاعل اذ لا فرق في المعنى بين الصفات والاعيان وانما يفرض ان
من جهة علم المخاطب وجهه فني الحكم باعتبار جعل المخاطب له جنس وسبق باعتبار علمه له صفة ثبتت ان النسبة في
الاصل موصوف بما انصب عنه وانما جوف به لغرض الإيهام او لا والفتن ثانيا ليجعل من باب من المبالغة فأنكر
اذا ذكرت التي بينهما فزيت الذي ليا طلب علم فكان في ذلك مبالغة وقطع وايضا فانك اذا ذكرت بينهما
ثم فترته فقد ذكرت مؤتين وما ذكرت مؤتين الا ما ذكر مرة واحدة فبين ان في الحدود من الاصل مبالغة
وتاكيدا وجوز الماضي والمبذرة فقدم في الفعل قيا على سائر الفضلات من المالك وعنى واختاره ابن المالك
قائلا فقدم في الكلام النصب كقولك اذا المزمع قيا على اصل مثيريا ولم يعن بالاخصان كان مذكورا وكقولك
اتجهر على بالفراف جيبها وما كان نفسا بالفراف بطيب واجيب عن القياس بالفراف فان القدم فاعل
فيه محل بالمعنى الذي اخبره يصنع خلاف غيره وعن البيت الاول بان تقديم اذ اقوى المزمع قيا فلا
تقدم حسنة في الفعل وعن البيت الثاني بان لم يمد من ضج برقا لم يجرى وكذا الرواية وما كان نسبي
وان لم تنسب بالنسبة لكونه في كان منه المذهب ونفسا لكونه خرج موصوفا بما بعد المستثنى قبل
ان الاستثناء وحقيق في المنقلب عبارة المنقطع وقيل انه مشترك بينهما اشتراكا في التعليل ونسب انه موضوع للقدور
المشترك بينهما لكونه متواليا على القوانين الاولين لا يمكن حذف المستثنى باعتبار المعنى بعد واحد لان احدهما
يخرج من حيث المعنى وهو ضمة الذي به يقتضى عن الآخر والآخر عن غيره واذا اختلفا في الحقيقة التي تفعل فيكونان
حقيقين مختلفين فسد وجههما احد واحد والا يلزم عدم اختلاف المتقابلين نعم يمكن ان يجمع بينهما في حقيقة
وانتد باعتبار اللفظ وموان سال من المذكر بعد الا واحد احوالها على القول بان متوالي يمكن ان يجمع
بينهما في حذف واحد باعتبار المعنى فالمشمل المخرج انما قال المخرج المخرج المنقطع وانما قال عن تعدد
وان كان المخرج لا يتصور الا عن متعدده لكونه مذكورا في اللفظ بالمطابقة فان دلالة المزمع مبهمة
في التعريفات وانما قال لفظا او تقدير لا ينبغي على ان المستثنى وعان احدهما هو الذي يكون المستثنى منه فيه
مذكورا وانما بينهما هو الذي يكون المستثنى منه فيه مقدرا وهو المسمى بالمستثنى المخرج نحو ما جاء في الازيد وقول
بالا واخواتها لبيان الادوات الموضوعية للمخرج لا لاختراجه عن شيء وما يتوهم من انه لا احتراز من مثل قولك
فانقلوا المختارين ثم قال لا فقلوا اصل الائمة وعن مثل قام القوم لا زيد باطل لما قاله المصنف في شرح المنقل
من ان من السن اخرج وانما هو مبين مراد المتكلم باللفظ الاول وكذا لك لو قيل قام القوم لا زيد ليس زيدا ولا

ما القوم بل هو مزمع موك قام زيد لا عن هذا ما ذكره والمحقق في قولنا قام القوم لان زيد ان في الصاطعة لتنفذ
للاولوية للمخرج بدليل انه يستعمل حيث لا يتصور اخرج نحو قام زيد لا عن وقال الامام الخديفي قوله مستند
نحو رواية استاذ او اميا فان وايضا يخرج الحيوان المفترس من مدلول مطلق الامة وليس هذا اخرجنا
عن متعدد اذ الاسد لم يشمله والراي اذ لا يبراد عنه المصنف والجاذي ساهنا وقال بالا واخواتها يخرج
نحو جاء في القوم لا زيد اقول هذا الكلام عن مستقيم اما الاول فلان راسيا ان اخرج الحيوان المفترس من باب
مغوله ولا يراى فان المخرج به من النول حال وان لم يشمله فلا يتصور اخرجنا والمحال ان حكمه بالاجاز
وحكمه بعدم النول متناقضان وانما الثاني فلما عرفت وقد يقال احتراز بقوله باله واخواتها عن مثل العبيني
القوم القرفاء فان القرفاء اخرج غير القرفاء عن متعدد هو القوم وهذا ايضا عن مستقيم فانه ايضا سيس مراد
المتكلم باللفظ لا اخرج مثل ما علمت في قام القوم لا زيد والمقطع المذكور بعد الذكر لم يرد في النص
شامل للمقطع وغيره وقول بعد ما خرج ما من مذكور لكن لم يذكروا وحوله عن مخرج مخرج المنقل قال
المصنف في امالي الكافية وهذا الاول من حد الحيوان الذين يقولون في حذف المنقطع انه ما كان من غير جنس فانه
باطل بقولنا جاء القوم الا زيد القوم مضمون بينك وبين مخاطبك ليس منهم زيد فهذا استثناء من الجنس مع ذلك
هو منقطع قال ويمكن ان يعتمد القوم بان غير الجنس يطلق على ما لم يكن داخلية الاول والجنس ما كان اخرا
فلما كان المنقطع غيره اخرج الاول امكن ان يعتبر عنه بانه من غير الجنس بالمفسر الذي ذكرناه هذا الكلام
وبدله ما في الشرح من قوله وقد توهم بعض القوانين الى التفرع في تحقيق معنى الاستثناء ثلثة اقوال القول
الاول ان المستثنى مبين لغرض المنقطع من المستثنى منه كسائر التخصيصات من قوله تعالى واخر الله البيع
وحرم الزبوا وحى لا يفرق عند هؤلاء بينهما الا من وجهين احدهما ان المستثنى يجب ان يتصل بالمستثنى منه
لفظا او ما في حكم الاصل لفظا كقطع من المستثنى منه لنفسه او سائر او نحو مما يكون ما فاعلم ان الاصل للفتن
والثاني ان المستثنى مع صيغ مخصوصة نحو الا واخواتها وقول المصنف هو مثل التخصيص عند هؤلاء شعره بانه
عندهم ليس بتخصيص وليس كذلك بل هو عند جميع الاصوليين نوع من التخصيص وادخل في حذفه عندهم قال
المصنف وهو ان يكون المستثنى بيانا لغرض من المستثنى منه عن مستقيم لمراد له عندى عشرون الادوية والشرح يفرق
ما قد لولها ولوا زيد بعشرة تسعة وذلك الا واحد ليس مراد به بطل التوضيعة واجماع القوانين على الاستثناء
المنقل اخرج مبطل ايضا اذ لا اخرج عندهم القول الثاني ان مجموع المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى
موضوع للمعنى واحد من غير تعدد الاول المعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب وشعب للثمة عيارين احدهما
تسعة والاخرى عشرة الا واحدا وهذا القول ايضا عن مستقيم لاننا قلنا بان المتكلم غير بالعشرة عن مدلولها
الذي هو حسان وبالا عن الاخراج وبواحد عن انه مخرج ولو كانت ثمانية تسعة لم يستقيم فهم هذه المعاني منها
كالابن من بعض حروف تسعة عند اطلاقها معنى وهذا الذي ذكرته معلوم من لغة العرب في الطرفين

اذا ان المتكلم يقرر بالشرع عن مدلولها الى آخره وانما على نهم من بعض حروف تسمعه عند اطلاقها معنى ثم هو باطل
باجماع النحويين على انه اخراج وايضا لم يرمد به لغة العرب كلمات مركبة وصفت بمعنى تعرب في وسطها والذي
حل الغريبين على مخالفة الاخراج ما يوقوه من لزوم الكذب في كل استثناء يتقد به القول بالاخراج وبما انه
اذا قال له عندي عشرة وقعت الهمزة على الفاء كما في قوله تعالى فانك لا تعلم الايام الا بالعد او بالعد
لا يتحقق الاخراج وان كان قد اخرجها كما في قوله تعالى فانك لا تعلم الايام الا بالعد او بالعد
في العشرة او بالعد فذلك اي قصد لزوم كذب احد الامرين في كل استثناء يتقد به الاستثناء في كلام
الله تعالى فانه اذا قال قلت فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراها بالف سنة على الافراد جميع مدلولها
فقد اجاب بانهم ليسوا بجميع يستحيل ان يخرج شي منه لانه يورث الى ان يكون الثبوت اقل من الف وقدم
انه ثبت الفاقرب في الشرح وهذا الذي ذكره نقض اجابتي في توجيهه لوجه ما ذكرتم يلزم ان لا يقع بدل في المثال
وبدل البعض في القرآن واللائم باطل لوقوعه في قوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع
اليه سبيلا ايضا لا تقدم فلان المدور الذي ذكرتم قائم فيه بعينه وذلك لانه يجب من ذكر الناس مع الوجوه
الوجوب على جميعهم وايدى البعض من الناس يقتضي الوجوب على بعضهم فيصير المعنى امرت الجميع امرت
البعض بما وقت واحد وهو باطل فانهم الاولون ان الناس من انهم المستطيعون والله اعلم ان المستطيعين
ليثبت به المقصود بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم من بطلان خصوصية الناس في مدلوله واجماع
الحق انه بدل البعض منه لانه متى المراد منه وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بالاختلاف الضيق
فيهم واجمع الى الناس فاذا اريد منه الناس المستطيعين يصير المعنى والله على المستطيعين من استطاع
من المستطيعين وهذا الظاهر الفساد وان زعم الفريق الثاني ان المراد بما سمي بدل لا وبعد لانه عين
ما نهم آخر كما في المستثنى عندهم كان اظهور فساد الان جميع ما تقدم بطلان نقضه من انما نحن قاطعون
بان المتكلم يعتبر بكل من المبدل منه والمبدل على الافراد عن مدلول كل واحد واجماع الحق انه بدل وكون
كل مركب معربة في وسطها وكذلك المعنى فيهم المذكور لانه عند مع يعود على بعض الكلمة وزيادة وايضا
فانه يورث الى ان يكون بعض الناس المستطيعين جميعا غير ان عن المستطيعين فان التقدير من استطاع منهم
ولا معنى ان المستطيعين من الناس بعضهم فان الناس يكون بعضا آخر فيصدق ان بعض الناس والمستطيعين جميعا
عبارة عن المستطيعين وفساد هذا المقطوع به قال الامام الحنفي في هذا الكلام فلو اذ يلزم ان لا يوجد
في القرآن ولا في غيره تخصيص للالزام عدم ارادة مدلوله وهو اكثر من ان يحصى ونهاية التخصيص وهو ارادة بعض
ما يتناول اللفظ مع قرينته وهو وجود المخصص مع يكون مجازا والمجاز واقع كثيرا ولا يمنع ان يراد من العشرة
ومحرفا اقل من مدلولها الحقيقي لما كان كماله في قوله تعالى تلك عشرة كاملة ثابتة وقد اراد الله تعالى من قوله
لنحاسبهم على ما كانوا يعملون عشر لئلا يكون عشرة ليعلى بوضعها اذ لم توجد في بينة بغيرها

ومراد الحق من انه يخرج ما اراده الاصوليون منه لئلا يفر من اجابته ان مدلول لفظ عربى لانه العربية وليس
ارادة الخاص من العام كان نفع هذا اللفظ للموضوع الخاص حقت يلزم ظاهر الفساد في آية الحج وكذا مرادهم
من انه بدل ان يثبت بخصوص ولا منافاة بينهما القول للجواب عنه ان المدور منها انما هو بطلان الخصوصية
وبما التخصيص لا يبطل الخصوصية فان العام ظاهر في مدلوله لا في غيره فلا يلزم من استثناء الاول استثناء الثاني واما
قوله ولو امتنع ان يراد من العشرة لحواس ان خصوصية الشرع لا يمنع حمله على معناه المجازي فسادا للكمال في
قول تعالى يكون نفي الجاهل واما النقض بقوله تعالى لنحاسبهم على ما كانوا يعملون فليس وارده فان اشهر ليس كمن في القوة
واما قول ومراد الحق من انه يخرج ما اراده الاصوليون لحياته ان قول الحق ظاهر في الاخراج لا معناه كذا لا يكون
وحمل اللفظ على معنى غلط ليس مع حق المعنى العام عن جابر واما قوله وليس ارادة الخاص الى آخره بجوابه
ان اراد به انه لا يورث المعنى لاسا ذلك المصنف هو باطل لانه بعد ثبوت المقتضى من المعنى التقدير من استطاع منهم
بغير خلاف والعين فيهم واجمع الى الناس يورث المعنى اليه قطعا وان اراد به انه لا يورثه وان ال المعنى اليه
هو ايضا باطل لان ما يورث الى الفساد يكون باطلا وان اراد معنى آخر فلا بد من بيان اوله لانه المصنف والمذهب
الثالث وهو المستقيم المنفرد عند الاشكالات كلها ما في واحدا وما لزومهم ان المستثنى منه يراد به جميع افراد
بالنظر الى الافراد اى بالانظر الى المعزوات اعني القيام والقوم وان منهم زيد او اخراج زيد منهم بالآلية
فولنا قام القوم الا زيد امثلا فكذلك المصنف في شرح المفضل وبعد ذلك اخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم
بالاسناد بعد فقد اخرج ذلك الى ولاجل ان الحكم بالاسناد بعد الاخراج لا يحكم العالم بالعربية على كلام المتكلم
بالاسناد الا بعد تمامه ولو لم يكن طاق ان المتكلم اذا قال له عندي عشرة عند قطعته بالتأخر من غير ان يعلم قطعته
الكلام عليها انه مقرر بشرع مستند اليها الا فراد كان محطيا لعلنا بان يورثه ان يدك ما يخرج من الحكم بالاشارة
فان نفع بذلك اشكال الكذب في الاستثناء والابدال وان نفع ما لزم الفريقين فما اوتكلموا جميع ما ذكر
عليهم قال الامام الحنفي يورث عليه جواز الرجال مع القاطنات الا زيد اذ ان المفضل المتيقن من الاسناد يتقدم
على الاستثناء وان لا يلزمه شي لو سكت في وسط الاستثناء او مات اذ لا يلزم بدون الاستثناء شي وان يقع تعام
فترفع ادعوى عنده عشرة الا خمسة بعد الاخراج يدل عنده على خمسة وانما لا يحكم العالم بالعربية على المنك
شي قبل تمام كلامه لعلمه بان المفضل المفضل يجوز ذكره ويقتل نحو زيد على درهم فافهم لا ان لم يستند الا بعد
تمامه وايضا لو كان المواد من الخرج ما ذكره الحاجي لخرج به التخصيص وكذا اعطى الغار نحو جاز زيد لا عمرو
وجاء القوم لا زيد فانه نص الحاجي وعنه على انه ليس اخراجا ولا يثبت ذلك بنية القوم في الهداة لم ينشئ
يشارة حتى يمتد بها لعله اوله الفصل يثبت من ان ما بعد جبر لا يثبت لكن بعد تمام الكلام لا قبله ولو مات
في وسط الاستثناء او سكت في قولنا زيد على عشرة الادعاء لا يكون مترا بعشرة ولا يلزم منه ان لا يلزمه شي
اعلا اذ لا يلزم من استثناء الخاص استثناء العام واما قوله وان نفع مما في آخره بجوابه انه لا يلزم من قوله

بالرفع على البدل من واو فعلوا احتوز بقوله عن الموجب عن الموجب فانه قد تقدم انه منصوب ليس الا قول
 والمستثنى منه مذكوز احتوز به من مثل قولك ما ضربت الا ذب اذ لا يجوز فيه البدل وانما اختير منه البدل لانه الظاهر
 من جهة قياس عوارض العربية فانه اذا اجعلنا لا يكون عاملا عاملا على المبدل منه بلا احتياج واسطة الا والفرع والفرع
 ان يجل بلا واسطة واذا اجعلنا مستثنى يكون عاملا عاملا بلا واسطة الا وحمل العامل بواسطة شي قليل وقرى قوله تعالى
 ولا يلقنكم منكم احدا الا امرتكم بالرفع والرفع والرفع على النصب فقال بعضهم اذ انصب يكون مستثنى من قوله
 فامرتم فكون في كلام موجب فلا يكون مما نحن فيه واذا ارفع يكون مستثنى من قوله ولا يلقنكم وانما حمل النصب على
 الاستثناء من موضع والرفع من موضع آخر لانه لو كان النصب والرفع من ولا يلقنكم لكانت في قوله لا يكون قرينة لاكثر
 على غير المختار اعني على غير البدل فلهما على موضعين واما من حمل قراءة الاكثر على غير المختار وقد خلق هذا القائل
 انه قد انى ما عطف من ذلك على غير المختار وهو غلط لان النصب واحدة واذا الاستثنى من قوله تعالى
 فامرتم باحلكم كان مني سري بامرته واذا البدل من قوله ولا يلقنكم منكم احد كان مني سري بها فيؤدي الى ان يكون
 سري بها مني سري بها وهو باطل وانما يقع في مثل ذلك من يعتقد ان القراءة السبع اتحاد وجود ان يكون بعضها
 خطأ فلا يبالى به في حل القراءة بل على ما يقتضيه كتابه واما من يعتقد العمومية في جميعها فيؤثر في بعيد عن مثل ذلك
 قال المصنف في شرح الفصل والاولى من هذا ان يكون الا امرتكم بالرفع والنصب مثل ما فعلوه الا قليل منهم
 ولا يجد ان يكون اقل القراءة على الوجه الا فوقه واكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد انتم بعض الناس انه يجوز
 ان يحل القراءة على قراءة عن الا فوقه والمصنف في هذا في شرح الفصل بوجه آخر وهو ان النصب واحدة وهو اما
 ان يكون سري بها او سري بها فان كان قد سري بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلقنكم منكم احد وان
 كان سري بها فهو مستثنى من قوله فامرتم باحلكم واعتبر من عليه تليده قالوا الوجه ان قال لم يسرها لانه في
 من ذلك ولا يثبت النصب لانه ان يكون قد تضمنت فصار لها النهي عن الالتفات فخرجت منه بالاستثناء
 او انها اخرجت من وجوب الاسراء ولا موجب ذلك تحريم الاسراء وميند لا تمنع انتدابها ولا يلقنكم ثم بين
 عدم اذادتها بالاستثناء اذ لم يكن بد من اصلها كما اورد لا يخفى عليك ان هذا التأييد على غير شرح الفصل واما
 كما تقر في شرح الكافية فلا يورد له اصلا كما توهمه الامام الهندي وجاب عنه وعبر عنهم ثلاث
 ان يكون معربا على حسب العوارض وذلك انما يكون اذ كان المستثنى منه من مذكوز وهو ما عن الموجب والمراد من
 كونه معربا على حسب العوارض هو ان العامل الذي قبله ان اقتضى الفاعل كون المستثنى من قوله عاملا انه فاعل ان اقتضى
 المتعول به يكون المستثنى عن قوله عاملا انه معول به وان اقتضى الخائب كون معربا على حاله الى غيره كمثل ما مر في
 الازيد وما مضى في الازيد وما جاء في زيد الا ذكبا وهذا القسم الذي يتيه العوارض المستثنى من قوله لا يرفع له
 العامل فلان حذف المستثنى منه وحل عوارضه لما به الا وحي بها منه وفي قوله وحي باسمه اشارة الى ان زيد
 شكاية في انما مضى في الازيد وان سمي بالفاعل لكن ليس فيه الا مجرد سمي لانه فاعل من حيث الحقيقة لانه

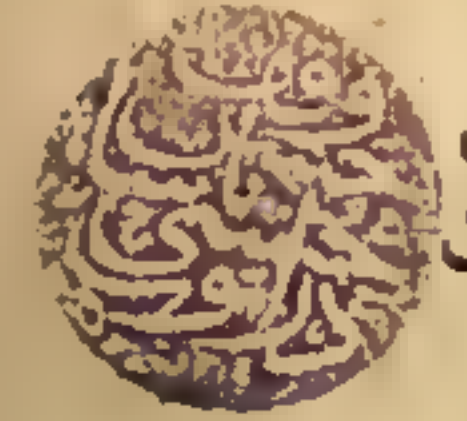
على المعنى يخرج من مستثنى منه محذوف هو فاعل في الحقيقة الا ترى ان معنى ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد والا
 لم يستقم الاستثناء ولم يجرم وما يد له على انهم يمتنعوا ذلك فقام ما قام الا احد وامتناع قام منه وانما كان هذا
 دليلا على اخباره لك لان هذا في الصورة الثانية فاعل في الحقيقة يكون متعابدا ونائب الفعل ومنه ما العون
 الا الى ليس فاعل في الحقيقة اذ لو كان المكان متعابدا ونائب الفعل كما هو في الثانية لكنه جائز بدونه اتفاقا واذا
 لم يكن هذا فاعل في الحقيقة فكون الفاعل في الحقيقة شيئا آخر وهو المستثنى منه ومنه مستثنى ولكن للمعنى المستثنى
 يرفع العامل له فاعل في الحقيقة المحذوف سمي انه عمل فيه بلا واسطة الا كما يعمل في المحذوف بلا واسطة الا او نقول
 معنى انه وقع على الفاعلية كما كان واضحا في ما عليها وهو عن الموجب فيفيد شيئا مني الا زيد هذا
 معنى عن الموجب هو الكثير في هذا الباب معنى باب الاعراب على حسب العوارض لان المستثنى منه محذوف ولا بد
 من قد مر معنى وهاتان المقدمتان ظاهريان وانما بقا دعاء من جنس المستثنى اذ قد راعى من علم التخصيص
 بلا تحصيل ولو قد ومن غير جنس لما كان معناه لان كل مفعول متصل فاعل عليه المصنف في اصول الفقه وهذا
 المقدور معنى قد وعام من جنس المستثنى انما يستقيم مع النفي الا ترى انك اذا قلت ما مضى في الازيد استقام تقدير
 ما مضى احد ووقعت في الازيد لم يستقم فيه ذلك بوجه قال المصنف في امالي المسائل المنقولة انما لم يقع الاستثناء
 المفعول الا في الموجب في الفاعل والمفعول لان الفاعل في الوجود لا يقع النفي عنه في الموجب فقد روي ذلك
 اذ لا يمكن وقوع معنى قولك ضربت الا زيد وقيلت الاعراب وخرج الا زيد وسائر الاعراب لانه يؤدي الى ان يكون
 العام المسكوت عنه سندا الى جميعه ذلك وقواعده مستغذ والواقع من حيث العادة فلا كان ذلك هو الغالب
 باعتبار الاثبات الغلبة في باب الاثبات واستعملوا في النفي الذي لا يتعد دية ذلك غالبا لقولك ما مضى في الازيد
 وما جاء في الازيد وشبهه واما عن الفاعل والمفعول من تحذف الزمان والمكان فيجوز في الموجب والمنع جميعا
 اذ لا يتعد ذلك في المعنى لقصة وقوله كقولك ضربت الا يوم الجمعة اذ يصح ان يفرض في كل يوم من يوم الجمعة
 ويصح العكس بماز الاوان فيه لذلك هذا ما ذكره في الامالي وهو في شرح الكافية فاما كان فاعلا ويسمى فيه النفي
 بدل على انه قد لا يستقيم المعنى في الظروف الواقعة في الاثبات لحذف النفي في الموجب قال الامام في كلام
 المصنف بدل على مشاعره في الفاعل والمفعول به وان علم نحو شي الا الخليفة لانه وكونه مفيدا لهما فلم يجوز
 نطقا واما قوله في المتن ليعقد معنى به يستقيم المعنى فيفيد الكلام لانه لو لم يستقم المعنى لا يفيد الكلام شيئا
 وهو ظاهر ومن ثم نفي من اجل ان المستثنى المنع يجب ان يكون في غير الموجب ليعلم من ان ذلك
 زيد الاعمال وان كان في اوله حرف النفي لان معنى ما زال ثبت فصار استثناء مفعول في الواجب فلا يستقيم
 المعنى فيه ثم لو سلم انه يجوز الاستثناء والمنع في الواجب فانه لا يستقيم المعنى فيه من ان وضع ما زال الاثبات
 ما انتصب به المفعول بالابد الاثبات للنفي فيما بعد ما هو من مازالت في غير هذا المنعوب شيئا لكونه غير
 مازالت شيئا او مفعول بعد الا بعد الاثبات فيصير شيئا متبعا في حالة واحدة وهو محال ولعل ان الاستثناء

المتزوج بحري بالانجاب والصفات كما جرى به عرسها كونه فيها مشكلا لانه لو كان المعنى بالاثبات هذه الصفات دون
 غيرها من الصفات وعين نفع بان ذلك من مستقيم فانك اذا قلت ما زيد الا عالم لم يستقيم في جميع الصفات
 عن زيد اذ لابد ان يكون على صفات متعددة غير العلم واجاب عن المصنف في كونه ما يقرب من انه لم يرد الا في
 صفات يمكن انتفاءها عما يعاد المثلث اذ لا يصح في جميع الصفات كما اذا قلت ما قام الا زيد فان العزم حيث
 هو لا يجمع جميع الادب وبان هذا الكلام ثبات في جواب من في تلك الصفة بمالعة ياردة فالعزم انما يشوب
 تلك الصفة دون غيره ما عداه ونظير كثر قال تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي غير ما يحاط طام يطعم الا ان يكون ميتة
 او ما سقوا الا به قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وكذلك قوله على الله عليه وسلم لا ملأ الا بطيرون فان
 المعنى اثبات الطهارة للصلوة المشروعة لا اثبات الطهارة لها خاصة حتى يلزم انها اذا وجدت وجدت او قد
 يوجد الطهارة ولا يكون الصلوة مشروعة لغوات شرط آخر واذا اقتضى الدليل قد ذكرنا ان
 المستثنى من اذ كان مذكوريا كلام غير موجب بحرية المستثنى الضرب والبدل على اللفظ ان امكن متعين وقد
 مر مثله واذا اقتضى الدليل على اللفظ ابدال على الوجه مثل ما جاء في من اجد الا زيد ولا احد غيرها الا زيد وما زيد
 شيئا الا شيئا بعبارة اما امتناع البدل على اللفظ بما قوله ما جاء في من اجد الا زيد فانك لو ابدلت على اللفظ لوجب
 نقد بر من بعد الا وهو اثبات لان الابدال للمعنى اثبات فلم يزد بها بعد الاثبات وهي انما زيدت في النسخة
 كما سيجي بالحرف ان شاء الله تعالى وعلى احد دفع على انه فاعل مرفوع زيد على انه بدل من موضع اجد واما امتناع البدل
 على اللفظ بما قوله لا احد غيرها الا زيد ولا علام يدل على ان الا زيد فلا بد العامل لفظا سواء كان الاسم مرفوعا او
 مفعولا ولا انما حملت كونها نقيضا فاذا ابدلت من مفعولها على اللفظ وجب تعدلها بعد الاثبات وهي حملت
 للمعنى فكيف يعمل مع امتناع من حملت لاجلها وانما فاعل مرفوع الى باطل لان الافتقار لاثبات ما بعد ولا تنقيح
 فيصير شيئا ثانيا في حالة واحدة وهذا يصير جازيا قوله ما زيد شيئا الا شيئا بعبارة اما الاول بيان يقال
 ما حملت للمعنى فاذا ابدلت شيئا من مفعولها وجب تعدلها واذا اقتضت بعد الاثبات واعلمت ان الاثبات
 اخبر بها من المعنى الذي حملت لاجله واما الثاني فلان الا تنقيح لاثبات ما بعد ولا يصح فيهم بل من التنقيح
 المذكور بل فان سئل العامل في التوابع هو العامل الاول بحكم الانتخاب على المذهب لا ما لم يقد وملازم قوله
 لو ابدل على اللفظ لكان مفعولا لما ولا يندرج فيه بعد الا احبب عن بيان هذا السؤال واراد على عبارة المصنف
 عند المناقشة بالحب لكن لا ينفي بطلان ما قبله بالاضافة ايضا لانه انما ينبغي حملها على ما بعد الا اذا انجبت النفي
 الذي علمت ان عليه لكن ينبغي ان يكون بعد الا منقضا لان نقضها قد انتفى الا فان تسلسل على ما ذكرتم من اشباع
 الابدال على اللفظ في جميع ما يلزم ان يقع الابدال على اللفظ في جميع ما ليس لكن في زيد شيئا الا شيئا لا يصح به
 على البدل على اللفظ فالجواب عن الاول ان يقال انما يلزم ذلك ان لو عمل لس للنفي وليس كذلك وانما يوجب كونها
 مفعولا لا اثر لنقص معنى النفي لبقاء الامر الصامد حتى لا يجله وهو كونها مفعولا فان الاثبات لا يحجب عن كونها مفعولا لان

الاثبات في ما فانه يحجزها عن المعنى الذي حملت لاجله وهو النفي والجواب عن الثاني وهو التنقيح ونقد بر
 التنقيح انك اذا اقتضت ليس بعد الا فقد حار ما بعد ما ثبتت بالانقضاء بل من موعال تقول ان ليس لها
 احدها النفي والاخرى النفيية وعلمها انما كان لاجل النفيية لا لاجل النفي والماجد منها انما هي باعتبار الاول باعتبار
 النفي فقد راعى اعتبار النفيية لا باعتبار النفي لان الاحتياج الى تعدلها للعلم والعلل للنفيية لا للنفي فوزانها
 وان كانت لفظا واحدة وزان فذلك ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يصح به فليس معنى ما كان وانت اذا اضفت شيئا
 بعد الاسم لم يكن ما كان انما يقدر العامل الذي هو كان من معنى النفي فذلك انك اذا اقتضت ليس بعد الا في سلم ليس
 زيد شيئا انما قد راعى مجردة عن معنى النفي وانما وقع الاختلاف من جهة كونها لفظا واحدة افادت ما افادته
 فذلك ما كان وقد حمل ما فيها من الجهن قال المصنف في شرح الفصل لما كان النفي لهما من النفي متعذرا واللفظان في
 ان التعديل مقتضى كانهما في اللفظ الذي يدل على اعتبار ذلك اي حملها للنفيية من لغة العرب صحة الاستثناء
 المتزوج يا جني ليس بالضرب كقولك ليس زيد الا فاما ما كقولك ما كان زيد الا فاما واستناده يا جني ما يحرم زيد
 الا فاما مقتضى في ليس يدل على اعتبار الجنتين فهما وان حملها للنفيية واستناده يا جني ما يدل على انما حملت للمعنى
 فلو جاز ما زيد الا فاما يلزم اجاله عامل للمعنى في الاثبات والتنقيح المذكور وموافق النفي والاثبات في ما بعد
 الا والتعديل الذي ذكره المصنف على امتناع البدل على اللفظ في لا احد غيرها الا زيد حتى من قسلس الى عني وموانه
 انما اشبع البدل على اللفظ لانه يؤول الى دخول لا على المعارف وهي مختصة بالنكبات فانه يرد عليه لا احدها
 الا رجل واشباهه فقد انتفت العلة التي ذكرها والاجماع يابى على امتناع البدل على اللفظ وتعوض
 بعد عن سوى القسم السراج من المستثنى ما يجب جزء وهو الواضع بعد غير وانما يجب الجزئية لانه مضاف اليه فلا يكون
 الا محفوضا وبعد سوى وسواء لانه كذلك وبعد حاشي ما اكثر لانهم يستعملون نفا حرف خفض فنجاء استقيا
 بعد على مثل قوله اللهم اغفر لي ولجميع المسلمين والاعصم ووجهه ان يقدّر مفعولا مستقيا فاعلم
 نعمتي جانب بعضهم الشيطان واغراب من اذا استعملت على صفة فاعرابها كاعراب سائر الصفات على
 ما سياتي واذا استعملت استنفار وجعلت من لا الا اعربت باعراب ما بعد الا لانها اسم وان في التركيب فلا بد
 لها من اعراب وقد وجب لما بعد ما المقصود بالاضافة جعل اعرابها كاعراب المستحق لما بعد الا قال
 المصنف في شرح الفصل لما وقعت على موقع الا والاعراب من عرب وعنى ام وجب ان يكون لها اعراب
 فجعل اعرابها كاعراب الذي في الام الذي يكون بعد الا وجعل ما بعد ما محفوض بالاضافة لانها اسم قبل الاضا
 فو في المعنى للاسمين ومثل ذلك لا اذ او عنت مرفوع عن في الوصف جعل اعرابها كاعراب من يقدّر للاضافة
 مفعول من جئت لا اكلها ولا صار بها اي عن راكب ولا صار به فذلك انك لو لم تجاء في اليوم عن زيد وما جاء في غير زيد
 احد وما جاء في احد عن حار وما جاء في احد عن زيد بالضرب على الاستثناء وهو زيد بالرفع على البدل وما جاء في
 عن زيد بالرفع على انه فاعل لانه مستثنى مرفوع واعلم ان المصنف لم يذكر القسم الخامس من المستثنى في هذا الكتاب

وهو الذي يحوز فيه القلب والجوارح وذلك فيما استثنى بلا تنجس لتوكل احسن الى القوم لا سيما في رؤسهم
فذكر في شرح المفضل المصنف ومن صفة في ثبوت اسم معنى الخارج بمعنى انها اسم يدل على ذات باعتبار
معنى الخارج عما ان معارضة كذلك غير واستعمالها في الخارج على وجهين احدهما الخارج في الذات لتوكل
مررت برجل عن زيد تريد بانسان آخر والثاني الخارج في الصفات وان كانت الذات واحدة لتوكل وحلت
وجه عن الوجه الذي خرجت به والآخر في مستثنى بها لما كان بين عين والاشارة رجل كل واحد منهما على الآخر
فيستثنى معنى ونوصف بالاقبال المصنف في شرح المفضل سبب جعل كل واحد منهما على مذهب ان ما يبعد كل واحد منهما
معارضة لثبوتها الا ان وقوع عن موقع الاكثير ووقع الا موقع عن قليل وسبب ان غير اسم ونصرتهم بالاسماء
الكثير من نصرتهم بالحروف وقال في امالي الكافية لم يشترط في استعمال عن معنى الا بعد رجوعها صفة كما اشترط في
استعمال لا معنى غير تعدد كونها استثناء لان غير اذا استعملت في الاستثناء كانت لها امثلة جرت ذلك الجري
لان وقوع الاحاد استثناء لا بعد فيه كسوى وسواء بخلاف استعمال الاصفة لا يتأخر في استعمال الحرف صفة على
خلاف القياس لانه استعمال الحرف بمعنى الاسم واخرجه من حيث الحرفية الى جرت الاستثناء فاشترط فيه تعدد جرم
على امه اذا كانت معنى اكل قد حلت ان استعمال الاصفة انما يكون اذا انفرد الاستثناء بها وتعد الاستثناء
بها انما يكون اذا كانت الاتباعية على متكور من محصور مثل جاءني بجواب الا زيد وانما يتعد الاستثناء في امثلة املا
المثال لانه لو جعلت زيد استثنى من رجال لم يستقم لان شرط الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى
ومنه لا يتخلل زيد جاءني في رجال اذا لا لانه عليه فان فصل فاما تعدد الاستثناء المتصل في نحو جاءني
رجال الا زيد لا المتقطع فلا نصيبه عليه فقلت قال المصنف في امالي الكافية كلاما في المتصل وقال الامام للشيخ
الظاهر من كلامهم ان المتصل ما لو سكت عنه لدخل على جيل المتقطع والمتقطع ما لو سكت عنه لا يدخل على جيل المتقطع
فا حتمها كناية المثال المذكور لو سكت عنه لا يكون متصلا ولا منقطعا موله متكور لان الجمع لو كان معزفا لكان في
الرجال الا زيد الا مكن حلهما على الاستثناء لان زيد ان كان منهم فيكون متصلا والا فيكون منقطعا واذ اجم الاستثناء
لا يجمع حلهما على الصفة لان شرط الصفة تعدد الاستثناء فلو لم يجمع عن محصور او لو كان محصورا لم يجمع عن محصور الا
في جماع الاستثناء لانه لو سكت عنه لدخل في الصفة لم يتعد الاستثناء الذي هو شرط حل الا غير وما نحن
فيه قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدنا قال المصنف في شرح المنطوية الهة التي لا يدخل في يد لها
خصوص المعرفة فلا يجمع ان يكون الا الله استثناء منها لانه لا يكون اخرا جاسلا لوصف على الاستثناء في الآية
لو كان كون الهة مستثنى منهم الله على ما وفاء السموات والارض لازما والادام اعني الشاد مستثنى بالمتشابهة
فيستثنى المزدوم وانتفاء المزدوم يمكن ان يكون بانتفاء الهة ويمكن ان يكون بانتفاء كون شيء مستثنى منهم
ويمكن ان يكون بانتفاء الله تعالى على التقدير الاول ثبت التوحيد وعلى التقديرين الباقيين يلزم الكفر
فيستند بالنصب على الاستثناء وان لم يلزم الكفر مطلقا لكنه لا يلزم التوحيد المعهود من القياس في استثنائهم

وهو قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدنا قال المصنف في شرح المنطوية برقع الله يلزم التوحيد مطلقا
بما سمعنا اذ اجل الاوصاف ما سوى الكلام لو كان فيها الهة موصوفة بانها عين الله لفسدنا قال المصنف في شرح المنطوية
الهة الموصوفة موجودة فيلزم التوحيد فان قيل المزدوم منها ايضا مجموع امرين وهما الهة وكونها موصوفة
بانها عين الله فلو كانت انتفاء الهة فلو كانت انتفاء الاسماء وثبت التوحيد واما انتفاء كونها
موصوفة فذلك لان الهة يستلزم كونها موصوفة بانها عين الله قال المصنف في شرح المفضل قوله تعالى لو كان
فيها الهة الا الله ليس على الوصفية في قول بعضهم وانما هو على البدل ومع الاية في معنى النبي لان معنى قوله لو
كان فيها الهة الا الله ما فيها الهة الا الله فلما كان معناه معنى النبي جري على البدل بجوابه وهذا ضعيف من وجه
الجدد انه لو كان كذلك لكان ان يقول لو كان فيها الهة الا الله كما تقول ما فيها الا الله لانه غير ذلك وليس الامر كذلك
الثاني انه لا يجري النبي المعنوي بجري النبي اللغوي الا ترى انك تقول اني القوم الا زيد ايا نصب ليس الا
ولو كان النبي المعنوي كاللغوي لما زلت القوم الا زيد وكان المتبادر منها اولى لان النبي معنوي غير مقدر
به اشياء وفيه لو تعدد ما بعد ثا الاشياء وانما قد رتب النبي لما كان الاشياء قد رتب الثالث انه لو كان
على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ولو كان معناه معنى الاستثناء لما كان ان يقول الا الله بالنصب والابتداء
المعنى لان الاستثناء اذا سكت عنه دخل ما بعده مما قبله الا ترى انك لا تقول جاءني رجال الا زيد اقل ذلك
لا يستقيم ان يقول لو كان فيها الهة الا الله وقد زعم قوم انها يجمع حلهما على الصفة مع صحة الاستثناء في
مستحكم قول الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه لعمركم الا الفرقدان وموتوا فعند الاولين قال المصنف
في شرح المفضل انه قد ورد ان احدهما انه وصف المضاف منها وموكل والقياس ان يوصف المضاف اليه في كل
لما سئلك والثاني انه فصل بين الصفة والموصوف بالجنس وموكل قال في امالي المسائل المتفرقة القياس
في كل ان يوصف مضافا ونها يقال كل رجل عاقل جاءني هذا هو النصح ويجوز عكسه فيقول عاقل بالزعم ومما
يكل وفيه عن هذا الباب يجوز الوصف بحسب سداد المتكلم فيقول جاءني غلام زيد ان ثبت وصف الغلام وان
ثبت وصف زيد او الفرق بينهما ان كلا ومما بها كثر واحد وانما جري بكل لا فائدة الا حاطة واضيفت الى
ما يضاف اليه لا فائدة الحقيقة المقصودة بالا حاطة وكان وصف الحقود بالذات وهو المضاف اليه الى من
وصف كل لانهما ليست في الضيق لفسد الدلالة على الله آت وجاز وصفها على الشاد لانها عين الذات واما
غلام زيد فلكل واحد منهما مدلول مغاير للآخر فلا يجوز ان يجري على احدهما ما هو وصف للآخر المقتضى لخل
كل معنى ويجوز كل فمادة كذا اسماء الاعداد الحقيقية في مثل قولك ثلثة رجال وشربهم فان وصف المضاف اليه احسن من
وصف المضاف على ما ذكرنا في كل قال الله تعالى اني اذكى سبع بقايا من حيوان وروى بعضنا ان قال سبحانه وتعالى
ووجه ما تقدم والنصح وصف المضاف اليه دون ما سكت عن من احبب المصنف يجوز عن في قوله وفيه وصف او
عن بالنسبة فيقال كل ما يتكلم به الانسان اسم او فعل او حرف فان كان متصلا او حرفا فالاحسن ان يذكر على ما كان عليه



في اصل وصفه مفعول ضرب حكمه كذا ومن حرف جر وان كان اسما ظاهرا علم من ان يكون مغربا او مشرقا فان كان مغربا
فالاصل ان تنكح بها ما هو في الاصل مفعول زيد حكمه كذا بالتأويل ولو قلت زيد حكمه كذا اعتبر التأويل
جازا الا انه ضعيف وان كان مغربا فكل ان يحكمه مفعول سواء اسم بمعنى مؤخر ولك ان مغربه وسواء مفعول سواء
اسم وان كان مغربا فاعرب لا غير وان كان مبتدئا في كذا لاضاف والحروف في الاصل الى الالف
سوى مذهب ينيوي وهو الاصح ان سوى وسواء منصوب وهو عند طرف من حيث المعنى لا نكل اذا قلت جاء الغم
سوى زيد وكما نكل قلت كان زيد ولم يسع منهم الا مفعولا لذلك التزم فيه الضبط وقد اجاز قوم اجراءه بحرف
واشاره ان المالك ومعتكم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوات فقام كاد انوا وقوله تجانب عن اهل الجانية
تأنيق وما قصدت عن اهلها سوايكا قال ابن المالك الطرف ما فيه معنى في وسوى ليس كذلك ولين لم يلزم القرينة
للتأنيق ولا يلزم من وجوب صلة لزوم القرينة فان حرف الجر مع مدحوله يقع صلة ولم يلزم القرينة ولهذا
الاختلافات قال المصنف جملته لئلا يفسد عند الاولين شاذ جز كان واخراتها لا يفتقر
جز كان عن جز المبتدأ الا بدحوله كان لانه قد قطع النظم عن دخول كان لان جز المبتدأ او قل ذلك جعل دخول
كان يميز الجز كان عن جز المبتدأ فان قسمل دخول كان يمين لفظي لا معنوي ولقد باعنا والمضى اجيب
بانه لم يلزم انما اراد به المعنى الذي شئت الجزية وهو حصول الجزى للسند اليه في زمان معين وامر على جزى
المبتدأ فاما يجوز ومنع وهو ان يكون جزى كان مغربا وجعله وشيئا وعرفا ونسج ان يكون معرفة مع كذا اسم
نكح ذلك كذا جز المبتدأ ومقدم معرفة بمحسوس من جز المبتدأ لان جز المبتدأ لا يتقدم معرفة
وهذا يتقدم نحو كان الخاك زيد وسبب ذلك ان الحكم على جزى المبتدأ بالتقدم اذا كان معرفة لا وجه له لانه قد وثقت
الالتباس فلا يبين قصد المتكلم وهذا امرنا اذا قد ومنفذ ما اتعبت فيه قصد المتكلم بنعته الا اذا
انتفى الارباع لفظا فيهما والفرق بينهما في ذلك لم يذكر في هذا الفصل قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة قال
ما حجب بجاز ما كان احد مثلك ولم يجر ما كان مثلك احد لان المختص هو المفعول بالنفي فاد مال ما كان احد
مثلك فقد في مماثلة كل واحد لان الصبر المرفوع يا مثل واحد والكاف في معنى المفعول والمعنى ما كان احد مماثلا
لك اي شئها فنفى ما به كل واحد من ضار المعنى بلفظ جلفا من الفعل لم يماثل احد فيه فاذا قال ما كان مثلك احد
اوجب ان يكون النفي بمعنى الاحدية وهي الانسانية فيصير المعنى ما مثلك انسانا ويكون المماثل له شئيا وانما في
الانسانية عند المثل المبيت اما ان يباد به نفس الخاف اليه كانه في ذلك مثلك لا مفعول ذاك واما معنى المشابهة
في الامور لا مستقيم في الانسانية لانه يصير معنى ما انت انسانا او مشابها لك انسانا فكل واحد غير مستقيم واما
اذا قصدت معنى المبالغة في الذم او الملع كان حاربا تريد معنى قوله ما هذا بشرا لان المعنى انشأت ابراهيم من البشرية
مفعولا المعنى عن قول الشاعر نلت مني ولكن للملاك مكن قوله ما كان سكر احد اية مفعول المعنى انما على
سني ما انت بشرا اي بر ايا من البشر واذا كان ما لم يجر من البشر كان مؤكدا لك من طرف الاولى لان المشبه هو اقوى

المعنى المراد من المشبه ويكون معناه في الذم ما انت بشرا اي من البشر تريد الانسانية وبشرها اقوى
ولما لم يجر ان يجر في قوله في التركيب الثاني ويكون المماثل له شئ من المشبهين وهو انما لا شئ المماثل له وانما يكون
لذلك ان لو لم يكن معنى انشائية بانتفاء الموضع وموطا من وقال ايضا في امالي المسائل المتفرقة ما قد كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس واجود ما يكون في رمضان الرغف في اجود الثاني هو الوجه الاكل ان جعلت في كان
منها يعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن اجود من غيره جزا لانه مضاف الى ما يكون هوكون ولا يستقيم لغير ما يكون
ما ليس يكون الا اري انك لا تقول رب اجود ما يكون يجب ان يكون اما مبتدأ جزم في وصف من باب قولم اخطب
ما يكون الا بغير قايما واكثر شئ في الشوق يا يوم الجمعة فيكون لفظي بكذا لفظا لكونه كان زيد احسن ما يكون في الجملة
واما بطلان التفسير بان كان مكن من بدل الاشتغال كقول كان زيد علم حسا وان جعلته مني الثاني فغير دفع اجود
في الابتداء والمجن وان لم يجعل ما كان من غير انشائية الرغف في الله اسمها ولغير عذوف قامت للمناسبة على ما تقدم في باب
اخطب ما يكون الا بغير قايما وان شئت جعلت في رمضان هو الجزى لكونه في الله لان المعنى الكون الذي هو
اجود الاكوان حامل ما هذه الوقت فلا يتعين ان يكون من باب اخطب ما يكون الا بغير قايما وقد عذوف
عالم معنى عامل جزى كان وما لم جزى كان انما يكون كان قال المصنف في امالي الفصل فخر كان بالذم الملايوتهم ان
اخراتها شلها وانما امرت كان دون مني لانها كثرت في الاستعمال ولا كثر الاستعمال شارب في الضعيف اول ان شلها
اذا حذفت لا عمل جاريتها الحذف ان ذلك ومثل بقوله الناس يجرزون بما علم ان جزا لغير وجه المسئلة ونظا رها
مثل الموقول ما قتل ان سيفا فيسيف وان خيرا لغير جزا لغير اربعة اوجه هذا المعنى نصب الاول ورفع الثاني
انصهرها وكس وهو رفع الاول ونصب الثاني انصهرها ونصبها ووجهها متوسط قدس الوجه الاول ان كان علم
جزا لغير اوجه جزى حذفت من الشئ ما كان واسمها ومن الجزا المبتدأ فالخذف من مجموع الشرط والجزا لثمة امور
وقد راجع الثاني ان كان با عمله جزى كان جزا لغير اوجه جزا حذفت من الشرط كان والجزا لثمة امور
اسمها فالخذف من مجموع الشرط والجزا لثمة امور وقد راجع الثالث ان كان علم جزا لغير اوجه جزا حذفت
من الشرط كان واسمها وكذلك من الجزا لثمة امور وقد راجع الرابع ان كان علم جزا لغير اوجه جزا حذفت
جزا لغير اوجه جزا حذفت من الشرط كان والجزا لثمة امور وقد راجع الخامس ان كان علم جزا لغير اوجه جزا حذفت
ما ذكرنا ان الوجه الاول انصهر الوجه جمع حبات وجب ذلك الاولى فله التدوير فان الحذف يتم اقل منه في
باني الوجه والثانية قوة المعنى فانه لو رفع في الشرط لرفع المعنى محض وليس المعنى على الخصوص وانما المعنى
في الاطلاق والتعظيم معنى المعنى على تمام العمل لا ان يكتفى باشتغال العمل على جزا لانه ليس المراد لو كان في
من علم جزا لغير اوجه جزى بل المعنى على ان علمه لو كان جزا لغير اوجه جزا حذفت من الشرط كان والجزا لثمة امور
الجزا لثمة امور وكثير في الضبط انما كان واسمها ليس بكني والارابعة قدس الفعل الماضي مع وجود الفاء وهما
لا يجمعا مع الوجه الثاني انصهر الوجه جمع حبات انصهر كثر الحذف وحضوض المعنى وانما كان وقدس

الفاعل الماضي مع وجود الفاء والوجه الثالث والزابع متوطان كل واحد منهما مستعمل على جميعتين من الفعلين
جميعتين من الضعيف على ما لا يخفى عليك قد علمت ما في ذلك من وجوب حذف كان على سبيل الوجوب في مثل
اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فان معدومته موصولة فكان الحذف حذفت اللام على
التأنيب الخاص لان حروف الجر محذوف مع ان قياسا لانها مستعمل كثيرا مع ان المعدومته بعد حذف اللام عليها و
حذفت كان للاختصار فوجب ان يكون الفاعل منفصلا محذوف ما قبله فصار ان انت منطلقا انطلقت ولما حذفت
عوضت عنها ما زاد الله لها من اللفظ في انما معدومته في اصلها مدد عليه فصار ان انت منطلقا فادخلت
ان يا ما لان ادغام الهمزة الساكنة في الهمز واجب فصار اما انت منطلقا انطلقت وصار حذف كان واجبا لانه
لا يجمع بين عومن وعوض ومن هذا القدر وان كان فيه استبعاد فربما بالنظر الى ما لم يكن لم يقدر ولا يتعد
التأويل اذ كان قوله يودي الى ما هو اشتد منه وذلك انك اذا لم تتركه لم تستعمل العرب ذلك وخرج عن قياس
كلامهم وذلك معلوم بالظان خارجا عن كتاب مستبعد اجدر من ارتكاب ما خرج من القاعدة الملوقة قال المصنف
في امل المفضل ولم يعوض ما عن الفعل اذ حذف بعد ان الشرطية وان افقت الفعل ايضا كان الامر من احدهما
اذ ان الشرطية اكثر في الاستعمال والآخر ان ما مع ان صلة له فان من مستقلة الالف بها واما ان تستعمل بها
فلا يلزم من التعويض بها لا يستعمل التعويض في المستقل ومنه انما حاشية انما انت ذاق فان قوي لم ياكلهم الضعيف
استعمال الضعيف للشد المحذوف لانها اذا حذفت معفوا فاكلتهم الضعيف واذا دخل الفاء يا فان لان الشوط والعلية في المعنى
واحد الا ترى ان قولك ان انتني انك مثل معنى قولك انك مثل لاجل انما لي واذا كان الشرط والعلية معني واحد
فتح ان يدخل في المعطوف الفاء كما يدخل في الجزاء هكذا انهم ما ذكره المصنف في شرح المفضل اسمان اولهما
موال المستعمل بعد دخولها لا معنى اسم ان من البداءية المعنى لا بدخول الفاعل ان عليه فذلك جعل دخول ان
فضلا لام ان والكلام على ان واحدا من سبباني في باب الحرف ان شاء الله تعالى المصوب بلا ان في المعنى
للمعنى لما كانت ترجمة هذا الفصل بتولم المصوب وجب ان وجد في التعريف القيود التي يكون معها مقبولا
وهي ثلثة احدها ان يلزم والثاني ان يكون نكرة والثالث ان يكون مضافا او مستتبها فذلك ذكرت هذه الشروط
معنى القود الثلاثة المذكورة فلو ترجم باسم لا مستغنى بان قال هو المسند اليه بعد دخولها وسنتين خالية
اشترط كل واحد من هذه القيود مثال المضاف لا غلام رجل مثال المضاف لا غلام رجل
والحق بالمشية بالخلاف ان يكون الذي اخل عليه لا متعلقا باسم آخر على جهة الامتداد فاجرى مجرى المضاف
لغيره في الارباع فان كان مرادا احترضا بالمراد عن المضاف والمشتبه به فانهما يتصان والمعرفة
كون مبتدأ على ما ينبغي به مثل لا رجل ولا غلامين ولا سجين فالاول كون مبتدأ في النفع لان ضمه يكون بالنفع
والثاني والثالث على البناء لان ضمهما بالياء وهذا ان من قول من قال المراد مني على النفع لان لا غلامين
ولا سجين يعني وليس يعني على النفع واذا قلنا سبني على ما ينبغي به فانه يشمل الجمع وانما في المعنى لا يستغنى

معنى الحرف وبيان تفضيحه معنى الحرف ان قولهم لا رجل في الدار او المص في النقي من لا رجل في الدار وليس رجل في
الدار ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك لا يحرف موكدة النقي في المسند اليه وهو من فانه موكدة النقي في المسند اليه
مثل ما جاء في من احد فانه لم يكن خلا من يكون مقدرا والبناء وان كان مما زاد لتاكيد النقي الا انه لتاكيد نفي الحكم في
النقي بما زيد بطلان مع ان الحكم منهم ببناء لا رجل في الدار وجبت هذه الضمير ولو كان معناه كني لا رجل
في الدار لان البناء في لغتهم انما يكون لمثله لك فانه لم يكن خلا من وجب تأويله وتعيين الاسم معنى الحرف
كثير وبناء من غير سبب مفقود فارتكابه اولي ولم يبين المضاف ولا المشتبه به اما لان الامانة مائة لمضيتها
بالاحكام وانما لان البناء ببناء تركيب فكل تركيب اكثر من كلمتين قال الامام القاسمي هذا ممنوع اذ لم يفتق
لا واسمه مبتدأ واحدا بخلاف خمسة عشر ومن لم قاله سببوه لكن لا يلزم بناء اكثر من كلمتين اذ المضاف
اليه لا يضيء مبتدأ ويكون مثل خمسة عشر زيد وعوكشي وقال ايضا ووزاد على القديس مكي كان اولي
لان جواز قولك لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة بالرفع في جواب هل غلام رجل فيها او غلام امرأة
للمعلم المحذوف انه لم يضب وان كان معرفة هذا التبيين لفقد ان شرط التكميل وقوله او مفعول
بمعنى ومن لا تعيين لفقد ان شرط كونها موكدة حكم انتفاء هذين الشرطين واحدا جاعل سببا وحكما
الرفع والتكميل بقول لا زيد فيها ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة اما وجوب الرفع في المعرفة فلان رفع
النقي المتقدمة ات وبعد المعنى التكميل فاذا دخل على المعرفة فلا يوجب فيها لانها ليست من مقتضاها وانما
وجوب التكميل مع المعرفة فانه فاقا التكميل الموقود الى معنى نفي الاتحاد جعل التكميل كالعوض للتكميل
الغائب على التكميل من افادة التعدد فتوفر عليها ما يقتضيه من التعدد واما وجوب الرفع في المفعول
بينه وبين الافادة ضعف امرها بالمفضل ومعية نفسه ضعيف لانه يعمل مشابهة بحرف النقي ليعلم المتكلم
فقد وجد الفعل تصاعف ضعفها فلم يوجب او نقول انما وجب الرفع في المفعول لارادة المشاكهة بينه وبين ما
يقدر المفعول جوابا له على ما يذكى على وجوب التكميل واما وجوب التكميل عند الفعل فلان المفعول جواب
لسؤال مكرر فقصدها مطابقة لما هو جواب له فاذا قلت لا فيها رجل ولا امرأة فهو جواب لقول من قال اني الدار
رجل ام امرأة فعمل الجواب مشاكلا للسؤال في الفعل وفي التكميل وفي الرفع جميعا ومنه علمه صلح الله الاحكام له
الفعل والرفع والتكميل فان سئل فقل ما ذكرت في تفضل وجوب التكميل في المفعول ان يجوز والافعال جوابا
لمن قال اني الدار رجل فوجب ان يقال اني الدار رجل حان بالاتفاق فينبغي ان يجوز لا فيها رجل في جوابه كما
جاء لا فيها رجل ولا امرأة جوابا لاني الدار رجل ام امرأة وتلخيصه ان قال انما اجزم لا فيها رجل ولا امرأة
لو فوجع في جواب ما هو جازم بالاتفاق فذلك ينبغي ان يجوز الا في الدار رجل فوجع في جواب ما هو جازم
بالاتفاق فالحق ان من وجبت لهما ان يقال لا سباني ما هو جواب في الحقيقة وقولكم لا فيها رجل ليس
جوابا على الصنف للمثل في الدار رجل لان السؤال انما وقع من الثبوت في الدار سلب في اولها وانما قلنا

على الصق فانه لا يلزم ان لا يجاب الا بذلك فانه قد عاب بزيادة على ما يحتاج اليه في الجواب كما قيل اقام زيد مع
ان عاب ما اقام زيد وان كان الجواب في الحقيقة لا واد اريد مما نحن فيه على ما هو جواب على الصق معك لا رجل
فهما لا لا فها رجل لان قد تم الجواب معك فلا يركب لامر استحقاقه عنه غيبه غيره خلاف ما اذا كان السؤال كذا
فانه لا يجمل الجواب بلا البتة اذ لا يحصل المقصود به والثاني ان يقال سلنا ان جوابه على الصق هو ان يصرح باسم لا
ويجوز ولكن يجاب بلا رجل فها للا سحر من اصله ولا يلزم من رعاية المطابقة في الفاظ متعددة وعبارتها في الفاظ
اقل منها ومثل ضمنية هذا جواب عن سوال نفى السؤال انكم قلتم مدحول لانه كان معروفاً بحيث
يفهم وتكون مدحولاً في فهم ضمنية ولا يباحسن كنهه وهي فهم من اقسام العلم الذي هو فهم من اقسام المعرفة
فكون معرفة قطعاً ان لم يكن روم ترفع وتنفى الجواب انه لم يقصد بقولهم لا يباحسن فقد المعرفة لانهم لا يثبتون
ذلك مقبلاً ولا على ابن ابي طالب لان استغناء معلوم قطعاً والمعلوم استغناء لا يثبت وانما قصد الى نفي المماثل وهو
الى المماثل في المعنى فكذلك الى المثل لما لا يتعرف بالاضافة فكذلك قال ولا مثل لما لا يكون معك في المعنى
فلا مرد السؤال والمقصود من المالك عليه بان نفى المثل باطل بقوله تنكي على زيد ولا زيد مثله وشمل وصف لزيد
او جرد وصفه وشمل آخر مثله يستلزم وصفه الذي بنفسه او الاجزاء من الشيء بنفسه وهو متفق وان التقدير في
سعي العلم الموزون بلا ونفي مثله لا يكون نفياً بل الصحيح ان يقول العلم بنكرة ينصركم حتى قيل في جواب
شمل زائد في كلامهم كثر كذا حذف كثر اسال مثلك لا تفعل كذا اي انت لا تفعل كذا فنقد رابيت ولا مثل زيد بهوى مثله
مرداً ونسباً لا يقوم مقامه كرماء وشجاعة فلا يلزم في هذا ك ولا نسلم ان التقدير في سعي انا الحسن لان سحاء
معين فان سحاء يكون اسم لا معرفة من عن تنكي روم وان نفى غيره لا يكون نفياً بل قوله بل الصحيح هو سقيم لان
الاضافة اولى من النقل وشمل لا حول ولا قوة ذكر المصنف لهما بطايع شرح المنظومة وهو ان يكون
لا مكي زاده اخلا على ما يكون بنفياً مع سائر النكرات فاني موضع اتفق وجود الصابط منه مثل لا حول ولا قوة الا بالله
بحر من من اوله الاول فخر ساء وجهان يفيد وكل جمل على حبالها وهي اذ انزوت كانت كذلك ثم عطف
على المثلين على الاخرى قال المصنف في شرح المفضل وذلك واضح واذا الاشكال في الاستغناء والواقع بعد وهو
في المعنى راجع الى المثلين والاستغناء اذ استغنى المثلين انما يكون للسانه فسل واجبا لا يجوز ان يستغنى
بالا الواحدة عن شئين ولا يقوم المنع مقام شئين فالاستغناء منه من كل من يدين الوجهين ايضا قال
المصنف في شرح المفضل واشبه ما يقال ان القول والحق لما كانا معاً كانا كانه تنكي ارفع رجوع الاستغناء اليهما
لنفيهما من لانه واحد مسل الطاهر اذ حذف المعنى العام من الاول لانه لا ينفى الثاني والاستغناء بعد عليه كما مر
في باب التشايع ما اقام وقد ازيد الثاني في الاول وذهب الاول فيقول الاول على مستقلة ويقدر
الثاني على مستقلة ولا الثانية لانه لا ينفى الثاني في الاول فها على قولك ما عا في رجل ولا امرأة في هذا جمل واحد
الاشكال الاول ووجه الثاني ووجه الرابع الثاني والاول متفق مثل وجه المصنف في الثاني معني ان يكون

مطلوباً في الاول لا انه مطلوب على الموضوع الرابع ووجه احداهما انما لا جواب في قول رجل في الذار
ام امرأة اي مثله لك الجواب مع مثل جواب سوال مكي روم لان السؤال هنا من ان يعينه فانه ظاهر الضاد
فانوا بالجواب مطابقاً للسؤال فها ذكياً في فهم لا رجل في الذار ولا امرأة وايضا لا ينفى فها على اصلها لانه تم
استخراج الفاظ متعددة وليس من حسن كلامهم مثله لك ثم كـ مولاهم العدل باحد مما هما فيه من العلم عند لهما
جيبا الى الامساك الرابع الخامس روم الاول ووجه الثاني ووجه ان الاول في المستقيمة ليس فادفع حول على
انه احدها ولذلك قيل على صنف فان استعمال لا معنى ليس قبل واما في الثاني فواضح لان لا الثانية هي التي نفى الجنب
فكون قوة بنيت على النع وانعلم ان جاد الله العلامة زاده في المفضل وجها سادساً فها لا وان تفكر هذا معني ان
ينفع الاول ووجه الثاني فيكون عكس الوجه الخامس فالتصنيف في شرح المفضل واما الوجه السادس فلا حامل له
لانه الثالث معينه واما ذكي وجها ستم وقد توهم بعضهم بكان المصنف اوداه من يعين فانه يفهم من شرحه انه توهم
انه وجه سادس باعتبار وجه الرابع فكون روم الثاني في الثالث على غير هذا الوجه لانه ذكي في الخامس على ان لا يعين
ليس ارجح من ذهب الى القياس فان ابا القياس المبررة يجوز لا رجل في الذار روم رجل من عن تنكي روم هذا الاعتبار
ليس شئ فانه لم يقصد الى عدم الوجه باعتبار روم جها رافعا قصد الى عدمها باعتبار اختلاف لفظها ولا ينفى
ذلك على خسة وعلى ما ذك هذا المعتقد يجب ان يزيد على الستة لان رومها جيبا يجوز ان يكون على المناسبة
وعلى كاحه وهم التركيب وعلى ان لا معنى ليس وعلى من ذهب الى القياس على العكس واذ اصلت قد دخل
معنى الاستفهام على لانه فلا نفى عليها لان اي عامل روم لا ينفى عنه بدو كونه الاستفهام عليه سواء كان
لمعقبة الاستفهام او على عامل عليه من انكرا او روم او عرض او نفى وهذا احراز كل باب فذلك في عمل لا تعدد حول
معنى الاستفهام سوال الا رجل في الذار استفهاما لا زول حدي في العرض ولا ساء روم في النفي واساقوهم
الا رجل جزاء الله يخبر بدن على محتملة بتت مله وجهان الاول ما ذكي القليل وهو ان لا البيت ليستل الا لفظ
ملها معنى الاستفهام ولكنها حرف موضوع للمخيف براسه وحرف القضيض معنى الفعل لفظا او مقدر او معناه افضل
بعد لفظا يجب تقدير فعل بعدد ورجلا مستغوب بذلك الفعل المقدر وقد روى الا زوني رجل معنى حلا زوني رجل
ولذلك ذهب زوني والوجه الثاني ما ذكي روم وهو ان لا البيت على كده دخلت عليها معنى الاستفهام
معني النفي وكان القياس ان يكون لا رجل بنفياً على النع وكنت تون لفرون الشئ والوجهان مستقيمان المعلى
في البيت باضاد الماهل المكون المرأة التي تحمل راب الحد فسل الوجه الاول نظر فان الا التي للمصنف شدة
او لم يكن ان عاب عنه بان ساء القليل ان الا بالقفيف ايضا موضع التصنيف كالمشدة ولعله موضوع
براسه في الشرح يدل على ما ذكي ما مر على فلا يصح ان يقال على القليل التي للمصنف شدة لما ثبت عند ان الحقة
واسرها ايضا موضع مالم المصنف في انما المفضل فان مسل يملحون ان يكون رجل مستغوباً على عليه جزى كانه
قال الا جزى الله رجل اخر فيكون الا لا استفهام مثلها في الاقام زيد والان بعد الله حق ملت

موسبق مع جواز لفظا ومعنى اما المعنى فانه قد أدى ان يدعو لاجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه لتعريفه على
ذلك المعنى فليس معنى الطلب وانما اللفظ فان قوله يدل على هذا الثاني وبل صفة رجل وقد فعل نفسه ونسب بلغة القرع
وسى ابيته اقول لا معنى عليك ان قوله اما المعنى بل المعنى مشتمل على المصادق فان قصد الطلب انما ثبت اذا كان
المعنى للاستفهام وهذا المعنى مطلوبه وهو قصد ايشانه
الفتور الاربعه التي ذكرها المصنف وهي ان يكون اسم لا مبتدأ وان يكون الوصف او لا وان يكون الوصف مفعولا الى
عن معارف ولا مبتدأ وان لا يكون بين الوصف وموصوفه الذي هو اسم لا فاعل يجوز فيه البناء والاعراب وسبق
الاعراب الرفع والنصب نحو لا رجل طريق وطريقا واما البناء فلانهم في قوله الوصف مع الموصوف كانهما واحد
من جهة ان ذواتهما واحدة والمقصود في رجل موصوف بالظرف واما الاعراب فليلا ينتم ارباع تركيب اكثر من كل حيث
تركب مرتبيا واما الرفع فلان الموصوف مبتدئ وان كان بناؤه عارضا ما تقدم يا مثل يا زيد الطريق وان كان
الاعراب اى اعراب الصفة بالعكس معنى بصفة المنادى اذا جاز على المحل يكون الوصف منصوبا ومنها اذا دخل
على المحل كون موصوفا واما النصب فلان الحركة في تلك لا دخل عارضا يا هذا الموصف فاشبه لغرضها حركة الاعراب
فلذلك جاء الفتح عليها ونصب الفت هنا مثل رغبة يا زيد الطريق فان الصفة عارضة هنا مثل النصب في الرفع
وقد تقدم يا في اعراب المنادى ما مرشد الى وجه المحل على اللفظ المشابهة قوله ولما المعنى احراز من ان يكون الموصوف
معربا نحو لا غلام رجل طريق فانه لا يكون لغرض الاعراب وقوله الاول احراز من الفت الثاني والثالث
مثل لا رجل طريق عاقلا فانه لا يكون فيه ايضا الا الاعراب وقوله من احراز من الفت مضاف فانه لا يكون فيه
الا اعراب كقولك لا رجل حسن الوجه وقوله يلزم احراز من ان يفضل بينه وبين الموصوف فاعل مثل لا رجل اذ
ظريف فانه لا يكون فيه الا الاعراب ولا معنى عليك ان الفيد الثاني وهو الاول ذات فان الفت الثاني وما بعده
مخرج بالفيد الرابع فان قيل لم يترك صفة المنادى المعنى مع الموصوف كانه في الواحد حتى يكون الصفة
بنية ولست احاطت بغير المصنف في اما في المفضل بوجه ثلثة نرى الوجه الاول ان الصفة هنا مفعولة بمفعلة
اذ لا معنى لزم رجل الطريق وغيره فكون التي فيها جميع الزجاء لا نوع ومحل المعنى واما العاقل في يا زيد
العاقل فلنوع ومنه فقد ومعنى اما الى المتكلم بالعاقل لئلا يتوهم زيد الذي هو غير عاقل انه المراد بالنداء وذلك
ان قد يري جواز ان لا يقع هذا اللفظ اصلا في الوجه الثاني ان صفة المنادى المعنى لا يكون الا معرفة بالالف
واللام او بالاضافة والاضافة واللام ليعان من البناء يد لئلا لا معنى للاعلام رجل ولا غلام زيد واقفا
كان ذلك ما نفا من البناء في الاعمال الموصوف فهو في الصفة احدى الثلثة ان الالف واللام حرف المعنى
لفظة او العطف في كونهما حرفا معنويا ان لا معنى لا رجل وامرأة فذلك لا معنى صفة المنادى للعرف باللام لئلا
يؤدي الى بناء اشياء متعددة والعطف على اللفظ اذا عطف على اسم لا المعنى تكرر مثل لا رجل وامرأة
يجوز ان ينصب الموصوف على اللفظ وان يرفع على المحل ولا يصير الموصوف مبتدئا لان حرف العطف هنا فاعل من

البناء والبناء في حال المصنف في اما في المفضل البناء متعديا المعطوف اما لزيادة الحرف على ما تقدم معنى في الرفع
الثالث من الوجه التي ذكرها في الفرق بين صفة المنادى وصف اسم لا وانما لان المعطوف والمعطوف عليه متغايران
ولا ينقسم بينهما كشي واحد كالصفة ومن امثلة المعطوف قول النوفق لابي اسناش مروان وابنه اذا هو
يا جند اربدي ونازدا مدح مروان من الحكم وابنه جند الملك وجعلها شبيهة بجند كالا ميسر قال المصنف في اما في
المفضل يجوز في مثل الرفع على ان يكون خبر او يجوز النصب على ان يكون صفة وموصوف اما ولا يجوز الرفع على الصفة لهما
لان اسما معرب والرفع انما يجوز على المحل اذا اتفق الموصوف على اللفظ ومنها احد الاسمين وهو الثاني في صوب عرب
فليس على محلي الرفع فوجب ان يكون النصب لهما معا فصفا وموصوف النصب ولا يجوز ان يكون الصفة لهما معا فاختلنا
فيه لانه يؤدي الى مثل قولك قام زيد وصرت عمر العاقلين لان الرفع في الصفة في قولك لا اب وابنا مثل مروان
انما يصح لان قولك لا اب في محل رغب في قولك وابنا منصوبا لفظا ومجرا نصيب قد وصفت بصفة وبعده اسمين احصا
مرفوع والاخر منصوب على النتيجة التعليلية وهذا مثل قولك يا زيد وبعده الله العاقلين لا يجوز الرفع لانها متغايرة
في جهة اذا احدهما منصوب لفظا ومجرا فاجرت الصفة على ما اتفق في وجهه اذا احدهما منصوب لفظا ومجرا
فلا وجه لجري الرفع عليه ويجب النصب لاختلافهما معا فان الاول منصوب مجرا والثاني منصوب لفظا
ومجرا فاجرت الصفة على ما اتفق لاختلافهما معا في الصفة هنا على المحل واجب كاجراء الصفة ثم على اللفظ
لانها متغايرة متغايرة باللفظ واختلافها باللفظ ونم اختلافها بالمحل واختلافها باللفظ فذلك كانت الصفة باجاء في التوافق
هذا اذا كانت المعطوف تكمي واما اذا كان معرفة يجب ان يعمل على المحل لا على قولك لا غلام لك ولا الصبار وعلمه
المصنف في شرح المفضل ما ان جعل مستقلا وجب رغبة كما يجب في قولك لا زيد وعمره وان جعل تعبدا وجب لك
ان النصب في قولك لا رجل وامرأة انما جاز اجزاء حركة البناء ونزلة حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف
التي مباشرة فاعطى الحركة التي كانت تكون له لو باخره والمعرفة لو باشاء حرف التي لم يكن الامر فهي اذا كانت
معرفة ذلك احدى
ومثل لا ابالة قال المصنف في شرح المنطوية ان التكرار المزمرة اذا ذكر بمبدأ ما يجب
اضافتها اليه وفعل معها باللام المصنفة كقولك لا اب لزيد ولا غلامين لعمره ولا ناصحين لخالده فالصفة
التي هي ان يبقى على بنائها على ما ينصب به كاذكرها لغير اخرى ومروان لم يرك عليه الحكم المضاف في الاعراب
وغيره فيقال لا اب لزيد ولا غلامين لغيره ولا ناصحين لخالده فليس بها مضاف ثم قال بعد هذا بسطوب وانما
يظهر اثر هذه الصفة في هذا التشبيه في الاسماء الخمسة لانه اسقط ذواتها لا يجوز هذا الفرق بين التشبيه وبين
المعنى اما في الاسماء الخمسة فلا فرق اعربها في الاضافة في النصب بالالف ويجب لها الفتحة في الاضافة واما في التشبيه
ومع ذلك فلا في الاضافة مسقط فونها واما في الاضافة فليست والظاهر ان جميع الموصوف الصغى كذلك في الاضافة
عطف تنوينه كقولك لا غلاما وكل وفي الاضافة ثبت كقولك لا غلاما واثبت في الاضافة عن ذلك لا يختلف لا كل
اذا قلت لا غلام لزيد وقد وصفه في واجب له الف وكذا في ايشانه بالمضاف فلا معنى في اللغتين مع لفظا

بالمضا فلا يكون مضافاً إلى المضاف له. ولعلنا أن نقول لا إياك لا أعلم أما أن يكون مضافاً أو مضاف
فإن كان مضافاً إلى كلام سيبويه وإن كان غير مضاف يكون التعريف الذي ذكره المصنف بعد هذا المضاف إلى
غيره. بلحسب بيان الملازمة أن لا إياك إذا لم يكن مضافاً لا يكون المعنى مضافاً إليه قطعاً والتعريف المذكور صادر عليه
والمضاف أن يمنع الملازمة في الوجه الثاني وهو قوله ولو كان مضافاً لكان معروفاً وإنما يكون كذلك لو كان اللام
محذوفاً كما عرفت به المصنف قبل هذا في الشرح في قوله حذف اللام عند قوة المعنوية حتى يصير معروفاً وإنما
اللام لا يصير معه كذلك. ثم ما ولا المسند ليس هو المسند مدخولهما لا يبقى خبر ما ولا عن خبر
الابتداء والاهمذين المحرفين. فوجب لمنعه بهما وقد تقدم مثل هذا في المرفوعات في جنس أن وهذا التبيين لغة
أهل الجحان وأما بنو قوم بني موحى ما بعد ما على الابتداء والخبر ولعمري أهل الجحان مني التي جاء عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشراً وما من أمرها أنهم قالت المصنف في شرح المعقل الخويثي في جهنم أن لغة بني قوم
ذلك على القياس وتقولون أن الحرف إذا لم يكن له اختصاص باللام أو بالفعل لم يكن له عمل في أحد مما وما
ولا يدخل على التبيين فالقياس أن لا يعمل في أحد مما طلت لا خلاف في أعمال لا التي لتي الجحش إذا أجمع
لا بالانقاف فلا بد من أعمال ما فإن نعم زاعم أن لا الناصبة غير اللاحقة على الفعل فيلزم أن المانع من أن يكون
ما الزائفة غير ما اللاحقة على الفعل ووجه شبهه ليس في التي والاحرف على الابتداء والخبر إلا أن ما أقوى شبهها
كونها لتي الحال ولذلك كان استعماله لا معنى ليس غاذاً. وإذا زيدت كل واحد من زيادة
أن ح ما وقد تقدم المنبر على الاسم واستقامت التي بالأمر موجب بطلان عملها اشتراطاً بطلان عملها إذا دخلت
أن ملائمة عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهه ليس بالقوى أما لانه عامل ضعيف وظاهر ما أنه عمل
على خلاف القياس ملائمة مشترك الذخول وأما أن شبهه ليس بقوى فلان شبهه ليس باعتباره المعنى ووزن اللفظ
مخلاف غارب فانه شبيه بغير لفظ ومعنى ثبت أنه عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهه ليس بالقوى
فما ضل منها وبين معولها ضعيف عن العمل وأما وجه إبطالها إذا انتقض التي بالأمر أنها انما عملت بما فيها
من معنى التي فإذا انقضت الإحتمالات فانتقض معنى التي وهو المعنى الذي عملت لأجله بطل العمل وأما
وجه إبطالها إذا تقدم الخبر ملائمة من كون عملها على غير القياس فلم يقوياً الشرط بخلاف ليس فإنها أصلية
في تلك فلم يطل عملها بتقدم الخبر فذلك جاز ليس في ما زيد
عرف موجب وجب الرفع ما المعطوف مثله قولك ما زيد قاعاً بل قاعاً وما زيد قاعاً لكن قاعاً ولا يجوز في هذا
المعطوف الرفع لما ذكرناه من صور انتقام التي بالأمر أن عملها سفل معها لما تقدم فيه إلى الإثبات
لأنها عملت للتي فإذا كان ذلك مبطلًا لعملها في الأصل المعطوف عليه بالتي المعطوف الذي هو رفع عليه اجدر
أن يكون رفعه على المعطوف على عمل خبر ما لانه لما بطل معنى التي في المعطوف صار كانه معطوف على اسم عن معول
التي وإذا قدر الأول خبر معنى باعتبار هذا المعطوف فله أي محل الأول بالمسببة إلى هذا المعطوف رفع

والمعنى ولا يمكن التفرع بمرها الا بذكر وليس العرف من تعريفه به فليس كل واحد من نوعي الاضاد عن الآخر
او لا يمكن ذلك الا بمين ولا مبن معناه اريد فخره مبن بآخر من ذلك ولم يرد التفرع خاصة بل اريد التفرع وما
قام مقامه من كون النسبة والجمع المذكور السالم وانما حذف التفرع وما قام مقامه مثلا بجمع الاضال مع الاضال معا
لا بدل على اتصال ما دخل فيه عابده لا بدل على الاتصال بالاضافة بل على اتصال الضاف بالمضاف اليه
لان ما صار مضافا بل على ان يكون مضافا لانها كالاتم والمعرف به وما ليس فيه تفرع فعدا ان لو كان فيه تفرع كان محذورا
لاجلها قال المصنف في امالي الكافية اذا قلت هذا امر التوب فلا تفرع فيه فالحواب اننا اردنا التوبين
اللفظي والتعديري جميعا فان احسن قبل الاضافة لم تفرع فيه بل في غير معرف وبعد الاضافة كذلك ولكنه
ما بعد عن شبه الفعل بالاضافة حكم عليه بالرجوع الى اصله يكون التفرع مفردا والاولى ان الحذف يدخله
اذا قلت مروت باجر التوب ولو لا ان يحكم المنصرف لم يزد حوله الحذف فيه فذلك قول والده التفرع فيه لاجل
الاضافة قبل هذا اجمع عند من حكم بان المضاف منصرف وانما حذف فيه فلا تفرع من لا يحكم عليه بانه منصرف
حكم عليه بانه يحكم بالمنصرف اذ لا خلاف في انه بالاضافة او بالاتم يحكم بالمنصرف واذا كان يحكم بالمنصرف يكون التوبين
فيه مفردا لاجل الاضافة وساقطيا بها
والمعنوية ان يكون المضاف كل مضاف لا يكون صفة مضافة
الى مفعولها فاما مفعولية وذلك اما بان لا يكون المضاف صفة اصلا او اضيف الى مفعول اول او اثنان بان
كون المضاف صفة لكن لم يصف الى مفعولها والاول مثل ضرب زيد حصى ما حاد ضرب وان كان مضافا الى
مفعول معنوية والثاني مثل عظام زيد والثالث مثل مصارع مصر قال المصنف في امالي المنقول اذ اعلت مارب
مصر فلاضافة معنوية لا تفرع ان التفرع واقع في مصر وانما نسبت القارب الى مصر كالتوسيت الى العلم
وشبهه لتقريبه وعلى ذلك حمل بعضهم مالك يوم الدين كراية ان يحرم التكرار منه على المعرفة وعلى هذا الوجه
كون معرفة له بها اضافة معنوية تعيد تعريفه اول قول لا تفرع ان التفرع واقع في مصر بحاج الى بيان
وبيان انك لو اردت ذلك لا يفت الاضافة عن اصلها لوجوب تعريفه على المفعول فيه عند صرح به المصنف في
جاءت المفعول فيه من شرح المفعول واذا لم يزد ذلك ما يكون المراد نسبت اليه لتقريبه فيكون اضافة
معنوية قطعا واعلم ان اللام في قوله ان يكون المضاف للتعهد والعهود المضاف الذي هو اسم مجرد متعدي
لاجلها وهذا هو القدر المشترك الذي ذكره ولما اراد مناسبت المعنوية عن اللفظي اخذ منه بمنزها وانما
نتر المعنوية بان يكون المضاف من صفة مضافة الى مفعولها وجعل بمنزها امرا واحدا او مواتفاه كونه صفة
مضافة الى مفعولها لان المعنوية لا يلبس الا باللفظي فاذا اخذت من مفعولها فليس كذلك فان قيل
الذكر والتفاد ما يلبس مع انفسه فالجواب ان انتفاء الشيء لا يمكن ان يكون الا بذكره فان قيل ما يلبس
به انما هو اللفظي والفعل المذكور ليس انتفاء اللفظي بل انتفاء فعله فالجواب ان اللفظي لما كان مساويا
لفعله من ان يوضع موضع فعله واما فائدة اداء المعنى في قوله لا يلبس الا به لاني ان يلبس لما كان

لوجوب رضى عند عدم الشيء وانما قال ليرجب الامة لخطفت عليه حرف لا يكون موجبا لكون حكمه في الاعراب حكم
المعطوف عليه كقولك ما زيد قائما ولا فاعدا او شرط فيه ما شرط في غيره من المعطوفات في انه منزل منزلة
المعطوف عليه معنى ما اشترط في انه منزل فابدل قوله في انه منزل الى آخره من قوله يا عيسى بول اشتغال و
تقريب ان شرط المعطوف ان يكون منزلا منزلة المعطوف عليه ولحد الشرط شرط وهو ان المعطوف عليه لو كان
فيه معنى ما بد على شيء يجب ان يكون في الثاني ايضا معنى ما بد على ذلك الشيء فذلك لم يجر ما زيد قائما ولا فاعدا
لا لكان جعلت قاعدة معطوفات فاعدا لم يجر خلق الثاني من المعنى الذي يجب للاول وان جعلت معطوفات عليه
معطوفات على الجملة على الجملة معنى بان يكون قاعدة اجزا لما هو واسم والجملة عطف على الجملة الاولى سدغ المحذور والمكرر
ومعطوف الثاني عن المعنى الذي يجب للاول لكن يلزم محذور آخر وهو انك لما قد مت المعنى جعلت ما في المعنى
مقدما وهو غير جازية الاصل الذي هو المعطوف عليه فكيف يجوزية النوع الذي هو المعطوف فاما اذا قلت
ليس زيد قائما ولا فاعدا غير ولفظ جائز في المعنى الثاني معنى بان يكون قاعدة اجزا ليس وعمر واسم
والجملة عطف على الجملة الاولى معنوية على التعدي للاول معنى بان يكون قاعدة اعطفا على قائما وعمر فاعدا
للدوم المحذور المذكور ومعطوف الثاني عن المعنى الذي يجب للاول وسبغ لحد اية التوازي في باب العطف
ما حرف مزيد بيان الحروف اية هو ما اشتمل على علم المضاف اليه لا معنى الجور عن المرفوع والتوب
الابستم المضاف اليه وهذا اى هذا التفرع اى المبنى كما تقدم في المرفوع والمضروب والمضاف اليه
عريف المضاف اليه يمدخل فيه الجور بالمرفوع والجور بالاضافة وانما عرفت به لان الجور بالحروف
مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مروت زيد فقد اخذت المروى لزيد بواسطه حرف الجر وكذلك حتى حرف
جر لانها جرة مضاف الى الاضافة ليس هذا الكلام يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال
منب اليه شيء ولم يقل اسم ومثل بقوله مروت زيد وقال في الحروف حرف الجر ماضى للافتاء بفعل او معناه الى ما يليه
ولكن على ما في اول الكتاب ان اسم وقد صرح به الا محشورين وعين فالحق ان مروت من حيث ان زيد الى زيد يقول
ليس مؤلا باسم ومن حيث انه مضاف اليه ماول به ولذا قال فقد اخذت المروى لزيد فعلم ان المضاف قد
يكون مضافا باسم كالاستداه قوله لفظا يمدخل فيه الجور بحرف جر وقوله فقد را ليدخل فيه الجور باضافة
اسم اليه قوله مراد اعراض من مثل قولك فت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواسطه حرف جر فقد را وكنت
محذوف عن مراده لانه لو كان مراد البقي عمله اذ المراد كان ثابت وقد صرح به المصنف في شرح المعنوية حيث
قامت والجور فقامت اخذها بجور وعرف الجور والثاني ما ينسب اليه ما قبله بواسطه حرف الجر مراد فذلك
بجر وسبغ في شرط كونه مراد اعدا او عد من غير الوفاء الا ان عمل على ان المعنى وسبغ في شرط كونه الحرف مقدرا
مفترق من المقدر وبلا زيه
فالقدر من هذا المعنى قوله ان يكون المضاف اسما مجردا انما يجره انما يلبس لما كان

اسرا واحدا كذا في فعل واحد ولو كان متعددا في زمانه بقي من الجميع بفعل واحد بل قد سماه في كثير من كل واحد الى فعل واحد ومعنى على ثلثه اصرت بمعنى اللام ومعنى في ليلها فالذي معنى من شرطه ان يكون المضاف نوع المضاف اليه ثالث المصنف في شرح المفضل ومعنى النوع ان يقع اطلاق اسم الجنس عليه كقولك خاتم فضة واعتبر من قبله بان قولك ملام بعد الاول ثم نوع من الثاني على نفسه وليسبب الاضافة بمعنى من اقول بل ان محاب عنه بان المصنف لم يقل يقع ان يطلق اسم المضاف اليه على المضاف معنى ورد هذا الاعراض بل قال يقع ان يطلق اسم الجنس عليه بمعنى ان يقع ان يقال ان المضاف اليه جنس المضاف وما مثلك المخر من لا يقع ان يقال ان الرجل جنس للعلم لانما متحدان ذاتا والذي معنى في شرطه ان يكون المضاف اسماء فاما في طريقة كقولك ضرب اليوم والذى معنى اللام ما عدا مذهب الصنفين اقول يجب ان يعمل ضرب اليوم على ما في امالي المفضل من ان المراد منه نسبة الضرب الى اليوم لتعريفه لان الغرض واقع فيه والا لوجب الضرب كما في

معنى الاضافة العنصرية لان الكلام فيها بعد تعريف المضاف مع المعرفة وتخصيصه مع التكرار بخلاف التعظيم فانها لا تفيد امرا معنويا على ما سبق في واما افادت هذه تعريف المضاف لانها على ان تعيد ان من المضاف والمضاف اليه خصوصية متبعية ليست لمن معنى ليعتد منها نسبة لا تعدد فيها فان نسبة الغلامية مثلا ليست بها بقدر وبين كل اثنين متبعتين بسبب الخصوصية فلا بد ان يكونا في ذاتهما اذ افادت تعريف المضاف لانها لما لم يكن مستعدة فيكون قائما لمعتبتين تباين معرفتهما قال المصنف في امالي الكافية فاذا افادت اعتبار الخصوصية المتبعية للتعريف بمعنى منكمي اذ ذلك المخرج من نسبة ومثل لان المتبعية والغيرية بعد ربح كل شيئين واما قوله في المخرج فمادل عليه لفظ المضاف فيبينا انه اذا قلنا ملام زيد فالمضاف كما ان له نسبة الى المضاف اليه بالاعلامية فبان ان يكون له نسبة الى آخر بالابوة والى آخر بالبنوة والى آخر بالاخوة في الاضافة انما يخصص النسبة فمادل عليه لفظ المضاف ومعنى الغلامية في مثالنا لا يخرجها من النسب ولا بد من مزيد من المتكلم والمخاطب في افادة الخصوصية وقد اجماع المصنف في الشرح واعتبر في ما رتبته واما تخصيصها اذا اضيفت الى تركة فواجب والتخصيص مقرر العلم على بعض مسمياتها ويطلق التخصيص على نفس اللفظ وان لم يكن معلما والمراد في هذا المحل بالتخصيص هو المعنى الثاني وحصوله من الاضافة الى التركة ضروري ذلك اذ في المصنف وموجبه

قال المصنف في امالي المفضل انما كان ذلك من جهة ان تعريف الاضافة خارج الى امر موقوف مع وجوده بينك وبين مخاطبك في نسبة المضاف الى المضاف اليه والتعريف باللام راجع الى ذلك فكله ان يجمع بين امرين احدهما متبعتين من الآخر فان قلت لم لا يجمع بين الاضافة وبين تعريف الالف واللام كالاعلام واما الاشارة قلت انه في ذلك بعد لانه اذا لم يجمع بين تعريفين متساويين للاستغناء باحدهما لان لا يجمع بين تعريفين غير متساويين متعريف استغناء بالتعريف من التعريف اجود والتعريفات الاعلية اقوى من تعريفات الاضافة فذلك لم يجمع اضافة اسم الاشارة ولا المعنى ولا العلم واما زيد الفوارس فذلك راجع الى انه لا يملك بالانكسار ان لا يملك اضيف

مع ارادة العلية لان ذلك متعد ومبدأ اذا اضيفت الى معرفة واما اذا اضيفت الى تركة فلم يستقم لان تعريف المبلغ من تخصيصه واما اجاز الكوفيين اعلم ان الكوفيين يجوزون في العدد المثلثة الاقواب وهو ضعيف لانهم جمعوا بين التعريفين الاضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام في المضاف وليس يستقيم للثالثة القياس واستعمال الضمما واما القياس لما ذكرناه من امتناع الجمع بين التعريفين واما استعمال الضمما فالجميع منهم ثلثة الاقواب بدون اللام قال رجل يروج التسليم او يكلف النقي ثلث الاثاني والثاني والباقى البيت الذي الرمة ورجع يكون لازما ومتعدا بامثال يجمع زيد في نفسه ورجع زيد عن اي صير راجعا ومعنى رجع يروج التسليم رجع صير راجعا يقال كسفت الله الله اي ازالها والاثنى في جمع الاثنية ومعنى رجع يوجب عليه العذر والبلغية الاربع للثانية وقال ما زال مد عقلت يده ازاله فيها وادركه خمسة الاشجار هذا البيت للفرزدق يروي به يزد بن المهلب اي لم يزل مد فشا فجا فانا بالبحالي حتى مات واعتبر به لحد هو خمسة اشجار والذي من الكوفيين ما نقل عن قوم من خصماء انهم عرفوا المضاف ووجهه في القياس ضعيف واما وجهه فهو انهم راوا ان الثلثة والاقواب لذات واحدة في المعنى بخلاف قولك ملام زيد لانها متضاربان فلما فهم انحاء الذات عرفوا الاول لانه محل التعريف ولانه المستند اليه ولم يخلو الثاني عن التعريف لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة والواجب بالاول لغرض العدد واما انه ضعيف فلا انها مضافة اضافة معينة باضافة بعض النسخ اي سيدة للتعريف والتخصيص وفي بعضها مقيدة بالضاف وتشد يد الباء اي مقيدة للمضاف بالمضاف اليه وليس في ذلك من الاتحاد بالذي يجوز ذلك الا ترى انك لو قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة وليس يجوز تعريف الاول بفعل شكوا به فمما جمع ما ذكر المصنف في شرح الكافية وشرح المفضل ورد مذهب الكوفيين في امالي الكافية بوجه آخر فاما وجهه في ذلك القصة انهم لما راوا الثلثة والاقواب وبابه المضاف والمضاف اليه في المعنى كفي واحد بخلاف باب ملام زيد فوجهها انه ليس من ذلك القبيل فخرجوا الامر من جنسها وهو موم بعض فانه لو لم يقدّر التعدد لم يقع الاضافة الا ترى كيف استغنى عن جرس وضع واسد ورجع لما لم يكن تعدد التعدد بل كانا فذلك على ان باب الاضافة عندهم سواء فكلا يجوز العلم زيد بالاجماع كذلك لا يجوز الخمسة الاشجار

وام المعنوية والصيغة المشبهة والمراد من المعنوية الفاعل والمفعول به واما قال حقه لخرج ما ليس بصيغة واما قال مضافه الى مفعولها لخرج الصيغة المضافة الى مفعولها كقولك مصارع مصر قال المصنف في امالي الكافية واذا اضيف الى ما محتمل ان يكون مفعولا له والى ما لا محتمل ان لا يكون مفعولا له كقولك هذا اصباح السطرن حاز ان يكون للاضافة لفظية وجاز ان يكون معنوية واما ما روي من ان يكون للاضافة معنوية ليقدر ان يكون مفعولا لقارب ونحو ذلك يوم الدين على الراجح لما علمت من ان المراد من نسبتها الى اليوم لتعريفه وليس المراد كونه واقفا في زمانا قال على الراجح لان بعضهم ذهب الى انه جعل يوم الدين مفعولا له اشياء اعم اضيف اليه مكن اضافة لفظية قال المصنف وابن مالك ابناؤه على اصل وهو التعريف اول من التكلف بخروج عنه وجعل بجان اقام المصنف في

لواضيف العالم الى رجل كان الموصوف بجودا العبر وورثه مضافا اليه يجب ان يكون العالم بجودا لانه صفة جودا
ولا يجب ان يكون بجودا من حيث انه مضاف لوجوده الى ان يكون محفوفا عن محووف وهو باطل ثبت استناع اضافته
الصفة الى موصوفها بالوجه الثالث المذكور وفيه وجه آخر وهو انه لو اضيف الصفة الى موصوفها لادى الى عدم
الباع وتاخير المتبع وذلك عكس حقيقتها ومثل سجد الباع هذا يؤيد شبهة في اضافة الموصوف الى صفة
تقررها انهم يقولون المجد الباع والمجاوب القوي والقلوة الاولى والبقلة للفقهاء ولا يخفى ان المجد في المثال الاول
موصوف والمجاوب صفة له وكذلك في الامثلة الثلاثة الباقية فانه اذا قلنا سجد الباع فقد اضايف الموصوف الى صفة
والجواب انه قد تقدم ما يمنع ذلك فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم به وهو ما على قياس لغتهم فيكون سجد
المجاوب شأنا ولا سجد الوقت الباع وكما يصح وصف الموضع اى المجد بكونه جامعا لانه موضع يجمع فيه بعض وصفات
بكونه جامعا لانه وقت يجمع فيه بعض الصفات لا باعتبار اضافة الموصوف الى صفة قال المصنف في شرح المنظومة
محدث الوقت وامنيق الباع الى صفة الوقت لا الى صفة المجد وجاب القوي مناوول بجانب المكان القوي و
ملو الاولى مناوول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الفقهاء مناوول بقلوة الغيبة للفقهاء فانه كما يصح وصف البقلة
بالفقهاء يصح وصف الغيبة بالفقهاء فثبتت الغيبة واصييف البقلة الى صفة الغيبة لا الى صفتها
ومثل هذه تليق واخلاق ثبات يرد هذه الشبهة في اضافة الصفة الى موصوفها فنقررها انهم يقولون تليق جود
وثبات اخلاق فالتعليق في المثال الاول موصوف وجود صفة لها وكذلك في المثال الثاني فاذا قلنا جود
تليق واخلاق ثبات فانما اضايف الصفة الى موصوفها والجواب انه قد تقدم ما يمنع ذلك فوجب تأويله
على وجه يستقيم وناديله انهم قد افاضوا تليق من قولهم تليق جود حتى صار كانه ام غير صفة فلما قصدوا تخصيص
له ما رتبهم الذات بعد حذف التليق لكونه صالحا لان يكون تليق وعرفا شل خام في كونه صالحا لان يكون
من نفعه وغيره اضايف الى جنسه الذي يخص به فقالوا جود تليق لا اضايفوا خاما الى تليق فقالوا خام تليق
وقد شبهه الخوفا من هذا الباب بقوله والمؤمن العايد ايت الطير يرقها ركبنا مكة بين الغليل والشهد
قال المصنف في شرح المنقول وشبهه به الا من جنة الاضافة لكن من جهة انك اجريت الطير على العائدات عطش بيان
بعد ان اردت بالعائدات نفس الذات بعد حذف موصوفها فلما صار بهم حارسا لها موصوفها موجه تشبه بها انك اردت
بالاول حذف الموصوف فصار بها فقصدت الى تليق لا انك قصدت الى الاول بالاضافة ومنها عطف بيان هذا
كلامه ومعنى البيت انه اقم بالله الذي يورث الطير التي يعود بالمرم والغليل والسند موصوفان والعائدات موصوف بالمرم
والطير عطف بيان له ولا يضاف ام عائل الا امان المتأخرات في اليوم والخصوص وحال اللذان المتعلقان في
الذلالا بوجه على ما في المصنف في شرح المنظومة والذاتان حلقا على معنى واحد في ما ذكره جارا لله العلامة في الفصل لاضاف
احدهما الى الآخر سواء كانا اى بين ارمين فالاول شل لث واحد والثاني شل جس وضع وانما لا يجوز الاضافة المذكورة
لعدم الفائدة لان الاضافة لم يأت الا لتخصيص المضاف او توضيحه فانه اضيف الاسم الى شل كنت كذا او مكنه

بنفسه ارضعتهم بنفسه ومعين مستقيم اذ لا يستقيم ايضاح الشيء او تخصيصه بنفسه واذا كان كذلك فلا يصح
المضاف ولا يخصص بالوجه الاضافة قطعاً فلا يحصل منها فائدة فلا يجوز ان قيل قد جاء كل الذا راع ومن الذي
مع ان المضاف هو المضاف اليه بينهما فالحواجب انه ليس مثله فان كلا صالح للذا راع وغير من ورايه اعم فاذا اضيف
الى الذا راع فقد حصل فائدة لم يكن ولكن كذا عين الشيء ونفس الشيء وسكان مثله فان المضاف عطف بهذه الاضافة لما
فيه من حقيقة ان يكون للمضاف اليه وغير كونه اعم والمعامل ان دلالة الاسمين فمما ذكرتم مختلفة بان المضاف
في المثال الاول دل على اعم مما يدل عليه المضاف وكذلك يقول في المثال الثاني فان المراد بين ونفس حقيقة الذات
عين الذا راع منه معصوما على ما قاله جارا لله المضاف من معلق في المثالين على ما علق عليه المضاف اليه
وقولهم سجد كذا هذا اردنا على قولهم لا يضاف ام عائل للمضاف اليه في اليوم والخصوص ونقروا ان جيد
وكذا امان المعنى واحده كليث واسيد من غير ان يكونا احدهما خصوص او عموم وقد بحث اضافة سعيد الى كبر
بانفاق تلحق اضافة لث واسيد والجواب انه قد تقدم الذيل الذي لا يخلو على استناعه فوجب تأويل ما نحن فيه
لما اشغقت الذيل المذكور وتاويله ان الاسم يطلق ويراد به اللفظ كقوله تعالى انشئ في اسماء مولاه وقوله اسماء
المبع ان يسم ويطلق ويراد به المعنى كقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء تسميها ووجه اعم وبكر يجب
عمل الاول منها على الاول والثاني على اللفظ وكذا انك اذا قلت جاءني سعيد كبر قلت جاءني سعيد كبر ولما كان ان
في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مدلول اللفظ على اللفظ ولا يمكن فقد بر العكس منه وهو ان عمل الاول
على اللفظ والثاني على المعنى لا على تسمية اليه ما لا يبع اسناد الى اللفظ كقولك جاءني سعيد كبر ولما كان ان
قد يستند الى الاول فالاصح اسناد الى المعنى كقولك سعيد كبر من قولهم جاءني فالوجه ان عمل الاول على المعنى
والثاني على اللفظ حيث يستقيم ذلك وعمل على عكس ذلك حيث لم يستقيم ذلك ويستقيم عكسه ولم يقولوا كبر
سعيد وان كان يعمل بهذا التاويل معنى ان راد من الاول المعنى ومن الثاني اللفظ لان قصدنا بالاضافة
التوضيح واللفظ اوضح من الاسم وكان الاضافة الى الاوضح اولى من العكس مما كون اللفظ اوضح من الاسم
فنعلم من كلام ذكره المصنف في امالي المفضل وهو حذف اللفظ كل اسم غير صفة حار على بالعلم والمواد بالعلمة بالابو
يوضح واضع خاص وانما قلنا عن صفة اخرى وان الصفات التي غلبت حتى مارت اعلا من نحو فوك الكايت والوزير
والصاحب لانها لو كانت منها لما جازت اضافة الاسم اليها مثل فوك الكايت وعمره صاحب بل هو جارية على ما
كانت عليه وهذا يجوز فيها الاضافة اذ لم يكن لها مع الاسم حال مخصوصة متقدمة فيجب عليها معنى اللقب في مثل زيد
الكايت صفة للاسم قبل التسمية ولفظ اضافة الموصوف الى صفة كما في شل على تلك الحالة بعد التسمية الجواز لها
يجوز الاصل وليس اللقب في هذه كذا فذلك قالوا زيد قفه والمواد سمي هذا اللقب وانما قلنا سار على بالعلمة
احراز ان ان سمي سمي باسمين بالاصالة فانه لا يقال زيد اني عمر ولا يضاف عند سمي سوار علف اللقب الثاني
لان لم يلبس الا لشهرته فاضايف المسمى الى المسمى وهو محتمل وانما قلنا ان المصنف ذكر في امالي الكايت تاديلين

آخر من مثل قولهم سعيد كذا احدنا ان سعيدا لما كان في معنى الجنس المعنى بسعيد صحت اضافته الى ما بعد فليس
ذلك فيه نحو كذا فصار هذا التاويل من باب خام جديد ويكون هذا استقولا للعلم لو اريد من الامة المتناهية
صحت اضافته الى ذلك مثلها في زيدنا وشبههم والآخر انهم يحذفون في الاعلام كذا في الاعلام كذا في الاعلام كذا في الاعلام
الى لغيره لما فيه من الضيف تحذف التثنية فقط او تحذف كذا في الاعلام كذا في الاعلام كذا في الاعلام كذا في الاعلام
من الضيفات واذا الضيف الام انما ان الام الفصح عند التثنية ليس آخره الفاء ولا واو ولا ياء
والحق بالآخر واو او ياء قبلها ساكن وانما في هذا المبحث بالفتح لان حرف العلة تحذف النطق به نحو كذا يكون
ما قبله فالام الفصح والحق به اذا الضيف الى ياء المتكلم كس آخر مثال الفصح الحذف الى ياء المتكلم فلو كان
ومثال الحق به يثني ودلوت وانما كس آخر لتساهاى لتساهاى لتساهاى لتساهاى لتساهاى لتساهاى لتساهاى لتساهاى
علاوة الكس الا ترى انهم يقولون رابت الفاضل فيسقطون الياء بعد الكس ولا يقولون رابت في اثبات الياء بعد الفاضل
ولا قلبي ياء بعد ضمة السين بل يابد ال منه السين كره بعد قلب الواو المتحركة ياء وما ذاك الا لئلا يفتقد الاول
واستغفار الاخرين والحوز ياء المتكلم الفصح والسكون وقد اختلف في ان ياء المتكلم الفصح ان الاصل الفصح لانها
كلمة في حرف واحد فوجب ان يثني على حركة قياسا على الاكثرية فلامهم كذا في حرف واحد ومنه رابت ومنه رابت
ثم نكروا بعد ذلك على سبيل الضيف وشبهه او لمكنا حرف علة فوجب ان يثني على سكون وان كانت كلمة واحدة
كوا من يوا وجوابه ان تحرك الواو بعد الفصح مستعمل والدليل عليه انهم اياها الا حاء اذا دى اليه قياس
الا ترى انهم لم يقولوا في جمع دلو او دلو وان كان يقال في جمع فعل انقل كلفس وانقل فلا يلزم من رفع الحركة
في الواو استغفار لهما رفض الحركة في الواو الياء التي عن ينها ان القياس اي تحريك الياء هو القياس
كما عرفت وانتفاء المعارض اي رفع انتفاء المعارض وهو النقل الذي في تحريك واو حيزوا
فان كان آخر الفاء الام المعنى عند التثنية وهو الذي آخره حرف علة ان كان آخره الفاء ثبتت عند الاضافة
الى ياء المتكلم سواء كان الف التثنية او غيرها كذا في حياء ورحاى وضارباى وانما ثبت لانها لا يمكن تحريكها
بكسر ولا فتن فوجب ان سقى الفاء ولو قد رجاوا تحريكها لوجب ان يقلب الفاء فوجب ان سقى الفاء وهذا يدل
نواحيه باب ضارباى لما كان للتثنية فيثنيها وعالفت في يجر مثلها ياء معول وحى ومعنى وجهه ان الالف
رفع في عمل المتحرك لما علمت من وجوب كس ما قبل ياء الاضافة ولا يمكن تحريكه فوجب الى اصله فصار معول وحى
فاستغفلت الحركة على الواو والياء تحذف فستكون حرف العلة قبل ياء المتكلم فوجب ادغامه لان حرف العلة
التي قبل ياء المتكلم ان كان ياء فلا يجمع المتكلم وان كان واو فلا يجمع مع الياء وسبق احدهما بالسكون فقالوا
عنى ربي ولم يفعلوا ذلك في التثنية لاسرير احدهما ان العلة التي ذكرنا في التثنية لا اصل لها في واو او ياء
فيكون ردعا اليها حتى يحرك فيها ما حركت في حياء ورحاى والثاني انهم لو فعلوا ذلك في المتن لا يفسد المعنى
بين لان الف التثنية علامة الرفع ماد اقبلها ما لم يثبت للرفع علامة فان لم يثبت فصحها الاحوال انك

يلبس فيه الرفع بغيره فقلت الرفع بينهما ان عصى اللبس فيه ليس بقلب الالف ياء لانها لو لم يقلب لكان الامر كذلك
ثم يكن القلب فيما سواه ياء الى اللبس ولا يلزم من قلب الالف ياء في الموضع الذي لا يوجب القلب فيه الى ليس هو
باب عصى قلبها في موضع يوجب القلب فيه الى اللبس المذكور وهو النفس واعترض للاطام المحدث في الوجه الاول
بانه متيقن بالفت بئري فانه لا اصل له ان يقلب ويحذف الالف الثاني ما في نسخ قلبت واو ياء واذا حذفت فها
وان اللبس بالضم والحق وان لم يسم ان المصنف قرره وجه لغة حذفت ياء في شرح الفصل بغير ما قرره ياء في شرح الكافية فاما
ولا يفعلون ذلك في التثنية لوجوب احدهما ان الف التثنية لم يكن مقدرا نحو كذا حتى يثبت من كس ما قبل القلب فلم
يقبلوا حذفت موسى وعيسى وشبهه فان حكم الكس تقديره لما تقدم والكس لفظا عوضا عن القلب اما التثنية فليست
كذلك والثاني انهم كرموا ان يقبلوها ياء لا يثنيها حرفا في معنى علاوة الفصحى وشبهه فانه لم يثبت به في
الترادف معنى ولا يلزم من جواز تغيير تغير ما ذكرنا ولا معنى عليك انه يرد على الوجه الثاني سلبى رعا وان كان آخر
الام المعتل ياء فانك اذا اقصته الى ياء المتكلم ادخلتها في ياء المتكلم سواء كان مفتوحا نحو فاضل وعاز او تميم غنى
فلا يمين او جمعا غنى معقول نحو المسلمين او مقورا نحو اعراسهم ومصطفين لانها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب
الادغام لاجتماع المثليين فها كذا في الرفع وان كان آخر الام المعتل واو او واو ذلك انما يكون في الموضع جمع التثنية
لا في غير اذ وقع في غير الواو الياء لان سلبها الى الياء قبل الاضافة نحو ادلى في جمع دلو فالفعل اولو قبلت
الفصح كره واو او ياء لما تقدم في التثنية واما الجمع جمع التثنية الرفع فيفتح ووقع ذلك فيه فانه اذا اذ
الى ياء المتكلم سقط التثنية فيكون آخر الام واو او بعد حياء المتكلم فسد فوجب ان يقلب الواو ياء وبدغم
في ياء المتكلم لا اعلم ما قبل واو او ياء الى سلب ما من ان يكون معناه او مفتوحا فان كان مفتوحا فوجب ان يثني
كذلك في سكون سلبى اما قلب الواو ياء فلان قياس لغتهم اذا اجتمعت الياء والواو وتقدمت احداهما
فالسكون ان سلب الواو ياء وبدغم واسا كس ما قبلها فاما لما انقلب ياء ساكنة لم يكن بقا الفصح قبلها اذ
ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها فوجب تغييرها نحو كذا في الحركة المناسبة لساو المتكلم ومسى الكس وان كان
ما قبل الواو مفتوحا وجب ان يقلب الواو ياء ومعنى ما قبلها مفتوحا كذا في مصطفين ومصطفى وفي محلو
تثني اما قلب الواو ياء لما تقدم واما انباء ما قبلها مفتوحا فلان لا موجب لتغيير الفصح لسهولة النطق بها
قبل الياء وباء الاضافة مع ما ذكرناه من حروف العلة فتسقط اما لم يكن فاما لو كانت لا تقي ساكنان واما
تحريكها بالفتح فاما لان الفصح اصل ياء الاضافة لما ذكرناه واما الاستغفار الفصح والكس على ياء المتكلم فتقدم في المتن
ونفتح الياء للتاكيد من معناه ما ذكره المصنف في احوال الكافية فاما لا ونفت الياء حذرا من اجتماع الساكنين
لو كانت لانها تفسد ساكنة معى وحروف العلة التي قبلها وقد جاء الاسكان على الياء مع الالف اما السكون الالف
مد النعم مقام الحركة فيفتش اسكان الياء فاما اذا كان قبلها الف ولا يكون اذ كان قبلها واو او ياء واما لتثنية
الوقت وانهم بين الساكنين مفتوحا في الوقت سلبا فلا يفتش الاسكان على حروف العلة لان قبلها الف بل يجوز في

في غير الالف وموياً قراءة نافع عبيد بن عمير قال المصنف في شرح المنظومة مصرخى
 في قوله تعالى ما انتم بمصرخين جمع مصرخ فاصله مصرخين مثل قاصين في الجمع حذف التاء للزيادة
 فاجتعت بآء الاعراب وباء المتكلم فوجب الادغام كما وجب في قاصي الجمع سواء وقرأ مصرخى بكسر الهمزة
 لغة ليست بالقوية في جمع هذا الباب وقال المصنف ايضا في شرح المنظومة حواشي الحذف الى بآء المتكلم لانه
 ان يكون ككلمتي ودلوى لان قبل حرف العلة ساكن فقياسه ان يحوي بحوي الصحيح في الاعراب والاضافة يقال
 هذا حواشي ومررت بحواشي ورايت حواشي كما يقال هذا اظلي ورايت اظلي ومرت بطي فاذا اضممت
 الى مااء المتكلم فقياسه ان يقال هذا حواشي كما يقال هذا اظلي وكرهى وقد جاء في حواشي كما هم استقلوا
 كرس وملث بآء الحذف الى بآء المتكلم وابدلوا من الكسر فتحه ويا للذي القوم لكل حواشي وحواشي
 الزبير فانياس كسر الهمزة كما تقدم وروى فيهما وهو اختيار ابن مسعود واما الاء الستة اعلم
 ان الاء الستة لها ثلث احوال احدها ان يكون مضافا الى غير بآء المتكلم وثانيها ان يكون مضافا الى بآء المتكلم
 وثالثها ان يكون مقطوعا عن الاء الستة ذكر المصنف اولى الاحوال في اواخر الكتاب واما ثانياً مما ابدا
 مقول عند اضافته الى بآء المتكلم الى واخي كما يقول يدي لانه لما حذف حرف العلة من آخره لم يبق من دم ويب
 صار نسباً مستقلاً ولذلك اعربوه على ما قبله فقالوا اجاني اب واحضركم حكم الصحيح ولذلك قالوا الى واخي واما
 المبرود فانه يجوز اني واخي مشدداً بوجه الواو المحذوف منه ومنه بآء وادغامه في بآء المتكلم مستحباً يقول الشاعر
 قد راخطك ذا الجواز وقد ادى رايك مالك ذا الجواز بداد ذا الجواز موضع نبي والقدر ما يقدره الله تعالى
 من القضاء اي بقضاء الله تعالى في هذه المكان وليس فيه دليل لان الاء ان يكون اسم بالاب مجموعاً مع الاء
 واصله اي بآء المتكلم فلما اضافة سقطت التاء لاجل الاء الستة فاجتعت بآء الاعراب وباء المتكلم فادعت بهما نصراً لفظي
 فان فصل شرط جمع الاء في السلامة ان يكون مذكراً على فعل والاب ليس على فلا يجمع جمع السلامة ولا يجمع
 هذا الجواب اجيب بان محذوف الاء هو جمع جمع السلامة كسب والذليل عليه قول الشاعر
 فلما تبين امواتنا بليت وفقدنا بالابينا واذا اتفق حل اي في البيت الذي تشكل المبرود على ما ذكرناه في الجمع
 لم يفسد على ما ذكره وجه الاء اثبات باب ما يحمل غير ما هو قياس لغتهم ثم لو سلم انه ذلك يعني ان الاء في المبرود
 فتم بآء واحد كان مردود الاء خلاف القياس واستعمال الفقهاء قال المصنف في امل الكافية ما معناه
 ان المبرود وجد السماع في اي وفاس على احوال كانه مثله في لغته واصله وكثرة استعماله خلاف البواني واما
 هم ومن فائدة الاء الستة الى بآء المتكلم على لغة من اعربها بالحروف ملت حني ومعنى الكلام فيها كاللهم في اخي
 واي معنى ويلها كليل اخي واي واما فوك فاذا اضممت الى بآء المتكلم فلا يفتح في بآء الاحوال الثلث وقد جاء في
 طاهر الاضاح فاما وجه في قوله انه اذا افرد اي قطع عن الاء الستة يقال فيه فيهم بعد الفاء وقياسه من الاء
 ان يفتح بآء المتكلم معزداً الى متكوناً من الاء الستة على ما هو عليه حاله القطع عن الاء الستة الا انهم يقولون اخي الى

لانهم يقولون حالة قطع عن الاء الستة اخ واب فكما قيل في اخ اخي قيل في في واما وجه في وحيي اللهم الفصح
 هو انه انما قيل في حالة القطع عن الاء الستة لقرون تولد عند الاء الستة وانه لك انهم لو قطعوا عن الاء الستة على اصل
 اخواتها لقاروا في قلب الواو الفاء بفتح ساكنة مع التثنية وحذف الاء الستة الساكنين في الاء على حرف واحد
 وليس ذلك في التثنية من كلامهم فقلب واوه مما لا يها من محج واحد لان فيه غنة تناسب مع الواو فاه الاضاح
 الى بآء المتكلم اتمنى من حذف العين وبقاء الاء المتكلم على حرف واحد والواجب حذف العين وهو التثنية على
 الاء الستة فوجب ان لا حذف العين حالة الاء الستة لعدم الغنة لهما واذا وجب ان يثبت العين روى واو قياس
 هذه الواو ان يماس الواو في الاء الستة سواء كانت عيناً في فوك او لا كما هو ابرك ان يكون ما قبلها من جنسها ففتح
 ما قبلها لذلك هذا اصله فوك فوجب قلبه الواو بآء وادغامه في الباء على ما هو قياس مثله ذلك لان قياس الواو
 التي يجمع مع الباء وقد سبق احدهما بالثنية ان قلب بآء في قلبت فته الفاء كسح ليعتد النطق بالباء بعد ما علمت
 في سجي رضاء حواشي في الاحوال الثلث فان فصل على قبل رايته فاي بالالف في الضم ليعتد الاعراب ولا وجب
 للقلب كما قيل في التثنية بآء في خلا ما ت احبب بان الف فوك رايته فاي مكرورة بقدر المعنى قبل بآء الاء الستة و
 كذا قاله لان فاء الفعل من الاء الستة ماضية في الحركة المحركة حينها المقديريه فتعني سبب الغلب فيه نقلت
 وليس حركة لام التثنية كذلك واذا اقطعت هذا شروع في بيان الحالة الثالثة وهي ان يكون مقطوعاً
 عن الاء الستة مطلقاً اي لا يكون مضافاً اصلاً الى بآء المتكلم ولا الى غير بل رقت معزدة فاه او فقت كذلك التثنية
 حذف لاماتها وجعلوا الاعراب على عينها كما فعلوا في دم وبه ولذلك اي ولا التزام حذف الاء وجعل الاعراب
 على العين قبل الواو وبما قال المصنف في شرح الفقل وعلته انه لو حذف واوه كاحواشي اي على حرف واحد
 فصل ولو بقيت واوه لم يبق للمركبة فابعدت منها الميم ليعتد فيقبل للمركبة ويخفف في افصح من تشديد تشبيهها
 لها باخواتها والافصح في فاه في الاصل ومنهم من يفتح الفاء من ثم لان الميم عوض عن الواو ففتحت لذلك اي
 كون الميم عوضاً عن الواو وتقوم ان الميم لما كانت عوضاً عن الواو في كالأو ومساها الضمة او يقال ليدل
 على ان الاصل الواو ومنهم من يكسرهما لان فوهين الباء من واوه فوكش فاعرض عنها الميم حواشي الباء منها
 ومنهم من يشدد بهم معول في لانهم لما عوضوا عن واوه فوكش فاعرض عنها الميم حواشي الباء منها
 بين ان جاء بآء حركات اخرى عن الاء الاولى وكانت لغته الاولى ان يكون معرفة بالحروف عند الاء الستة الى غير بآء
 المتكلم والحركات عند قطع عن الاء الستة على ما ذكره وهذه اللغات احدها ان يكون مثل بد مطلقاً اي حال
 الاء الستة وحالة النطق عن الاء الستة وتقرى ان يدا معربة بالحركات في الاء الستة والنطق عنها بقول مني وبه و
 رايته او مررت به وبه ورايت بهك ومرت بهك فلك لك عم على هذه اللغة معربة بالحركات في كذا
 للماليت عن حذفهم ورايت جاء ومررت بهم وهذا على رايته على مررت على مررت في هذه اللغة للغة الاولى
 في الاو او لانه في اللغة الاولى مررت بالحركات حالة الاو او ويا حذف اللغة ايضا معربة بالحركات حالة الاو او وبما علمنا في

في الاضافة ثمة في اللغة الاولى معرب بالمردف حال الاضافة وبها هذه اللغة معرب بالمركبات حال الاضافة والصفة
 البانية ان يكون هو الملام يحرك بحركت معال هذا حرك ورايت حرك ومررت حرك وهذا حرك ورايت
 حركا ومررت حركا كايضا هذا حرك ورايت حرك ومررت حرك وهذا حرك ورايت حركا ومررت حركا
 معال اللغة الاولى في الوجهين جميعا ومما الاضافة والقطع عنها انه ليس شيء من لغة الملام لا في الاضافة
 ولا في عدم الاضافة واللغة الثالثة ان يكون ملحقا بالصحة او اوبى اخرى مجرى مجرى ولو يقال هذا حق
 وهذا الحق الى الآخر كما قال هذا هو ذلك والزاوية ان يكون مقورا بمجرى مجرى عسا يقال هذا
 حركا وهذا حركا كايضا هذا عسا ومن عساك وجاء يا بين لغة اخرى عن ما ذكره هو ان مجرى مجرى بد مطلقا
 معال هذا حق وهذا حركا كايضا هذا حركا وهذا يدك بنوا في اللغة الاولى في الاضافة وهذا حركا في الاضافة
 كما عرفت في اول هذه التفات ودولا يضاف الكلام هنا في الاسماء الستة باعتبار الحالتين الاخري
 من الاحوال الست التي ذكرت في اول هذا الباب ومما اضافة بها الى بناء المتكلم وفطرها عن الاضافة مطلقا
 وذا ومنتج فيها ذلك اذا لضاف الى الغير سواء كان معنى متكلم او غيره ولا يقطع عن الاضافة اصلا بل يحجج الى الكلام
 عليها بهذين الاعتبارين وانما يضاف الى معنى لان وضعها لان توضع بها الى الوصف باسما الاجناس بقولك
 مررت برجل ذي ك فانه يدونها لا يرفع وصف الرجل بالمال لانه لا يصدق عليه شيء من حيث الوضع بمعنى ان يضاف
 الى اسم الجنس والمعين ليس باسم الجنس لان الحوادث لا يندلج في الحقائق فلا يضاف اليه وانما يقطع لانها ليست
 بمقصودة وانما هي صلة الى المضاف اليه والمقصود هو المضاف اليه فلو قطع التزم ترك المقصود وذكر في المقصود
 وهو ممتنع

التواضع الاعراب فتمت في الاضافة وفيه بالبنية والكلمات التي اعد بها بالبنية
 مني التواضع وعنه المصنف بقوله كل ثابت باعراب سابقة من جهة واحدة قوله كل ثابت بمرور الجنس يشمل
 التواضع وغيره لان خبر كان وجنود فان لاسما بها قوله باعراب سابقة خرج عنه مثله لك قوله من جهة
 واحدة خرج عنه خبر المبتدأ والثاني من باب علت لانها تواف باعراب سابقة وان كان
 من جهة واحدة لان اعراب المبتدأ من جهة انه من جهة الية وارجاب للجنس من جهة انه مستند وكذلك اعراب
 المفعول الاول في باب علت من جهة انه منسوب اليه واعراب المفعول الثاني من جهة انه منسوب وذلك لان
 علم النسبة بمعنى منسوبيا ومنسوبيا اليه فمفعول الاول يكون منسوبيا من جهة انه منسوب اليه ومفعول الثاني
 من جهة انه منسوب وذلك لان في الثالث من باب علت قال المصنف في امالي الكافية خرج به اعطيت زيدا
 وروما فان تعلقت زيد على معنى كونه اخذ او تعلقت بالدم على معنى كونه ما خذوا خلافا جاء زيد العاقل بجمع
 ان زيد ناجا زيد العاقل مرفوع من جهة انه فاعل وكذلك العاقل مرفوع من جهة انه فاعل وانما هي صفة يعلم
 انه فاعل تبارك ليعتبر عن التواضع الاخر لانه ليس فاعلا فان سئل بوزن تعدد التفاعل لكنه واحد ليس الا
 قلت التفاعل بالاصالة ممتنع ان يتعدد ولا يستلحق بالافادة اذا كان بعض اصليا وبعضا تابعا فان قيل

التعرف مقوم بالمبتدأ الثاني مما اذا قلت زيد ابو فام فان ابو ثاب باعراب سابقة من جهة واحدة وكما
 منه ان المراء من قوله فان هو ان يكون زعماني استحقاق الاعراب كما اشار المصنف الى هذا المعنى في شرح المنظوم
 بقوله التواضع باثبات الاعراب وزعماني من غير المبتدأ الثاني ليس كذلك واعلم ان ذلك كايضا للخطا لانه
 سور يدل على كنية افراد الموضوع فلا يدخل في الحد لان الحد المقصود هو كنية الاجزئية ولا واحد ولا اثنين
 وان لم يحل عن بعض هذه الاحوال اعلم ان الصفة تطلق باعتبارين عام اي باعتبار التواضع
 وبمواه في عايات باعتبار معنى هو المقصود من ذلك وتخاص باعتبار التواضع ويرادف الصفة بالاعتبار الثاني التفت
 وحده ما ذكره المصنف فان قيل رده على الحد الاول اسما الاجناس فانها كايضا تطلق عايات باعتبار معنى وليست
 بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والاسانية والمرأة باعتبار الانوثة وكل ذلك جميع الاسماء
 قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفضل بان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاعمال المقصود بها الذات
 وقد استوزنا عنه في اللغة بقوله المصنف فان قيل فكم جاء في هذا الرجل الرجل منه صفة بانفلاق من الجنس
 المعين وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ومن صفة ومدلول واحد قلت اجاب عنه المصنف
 في شرح المفضل بوجهين فخر الوجه الاول ان الصفة تطلق باعتبارين مختلفين عام وتخاص كما عرفت لا يجمع بينهما
 واحد فالحد المذكور او لا هو الحد العام والرجل فاما كانه ليس صفة بالاعتبار العام فلا يفتقر عدم دخوله في الحد العام
 وانما هو صفة بالاعتبار الخاص فانه قيم من اقسامها واذا قصد حد هذا القسم قيل هوام الجنس للمارى على الاسم المهم
 وليس كل ما هو صفة بالاعتبار الثاني نعم ان يكون صفة بالاعتبار الاول فان الصفة بالاعتبار الاول يجب ان يكون
 مشتقا وبالا اعتبار الثاني لا يجب ان يكون مشتقا والوجه الثاني ان يقول هو عند رجحت الحد الاول وبيان
 انه راجع هو ان الرجل يا فكم جاء في هذا الرجل لم يحى الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات ثم تحيل ايهام في الصفة
 التي يتميز بها الذات ثم ياتي رجل من الاليتين المعنى الذي يتميز الذات هو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع
 باعتبار معنى هو المقصود وهو عين ما ذكرناه في الحد العام والذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت بثلاثة رجال فهو
 مدعهم اسم جنس صفة بلا خلاف ويقولون مررت برجال ثلثة فثلثة صفة بلا خلاف فانظر الى الاسم الواحد
 كيف جاء غير صفة لما قصد به الذات وجاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى قوله في حد
 التفت تابع بمرور الجنس بدخل فيه التفت ويخرج قوله يدل على معنى يا متوهم يخرج عنه ما سواه قوله مطلقا تابع
 وهم المتوهم يا مثل مرتب زيد اقلنا انه اقلنا ذلك ابا بيان توهم الذوات هو ان يقال انه تابع يدل على معنى
 هو الياسم يا متوهم وهو زيد واتا انه وهم فلان فاما انه ليس تابعا لانه حال والحال لا يكون تابعا قطعا
 واما بيان انه فاعل بزيادة هذا العيد هو اننا اذا سلمنا انه تابع يدل على معنى يا متوهم فليست دلالة على ذلك
 مطلقا وانما هو متبقة بحال العرب لا تقدم يا مباحث الحال واعرض الامام المديني عليه السلام اذا خرج الحال
 بقوله تابع لانه لم يزل في الحد الذي هو التوهم الباطل واجابوا لم يكن الحال خارجا بقوله

وهذه هي الصفة
 وهي التي تسمى
 بالصفة

تابع لدفع فيه للمالك المؤكدة فانها قد اتت على معنى ما صاحبها مطلقا اقول الاعراض بالمالك المؤكدة لبعض من اجاب
المصنف مذكوريا الى الكافية فان قيل للمذوق على مثل قولنا العجني زيد على فان هذا اتباع يدل على معنى وهو العلم
في متبوعه وهو زيد فليكن مقتضى ذلك طيب اجاب عنه المصنف الى الكافية بان هذا وقع في بعض صور
البدل اتفقا من قضية عقلية وهو كون العلم لا بد له من محل ولا على الا زيد واساق قولنا العجني زيد وقسم والعجني زيد
يد وما اشبههما من المسائل ليس فيها ذلك فينبغي ان يكون المسائل كلها واجبة وموان العجائب اما بسبب الثاني
والاول على سبيل التمهيد وان لاحظت الدلالة على ما ذكرنا من قضية عقلية ولهذا اعتدى البدل بمثل هذه
المسائل كلها وهو قولنا تابع مقصود ما نسب الى المتبوع دونه وتخصيص هذا الجواب ان العلم فمما ذكرتم انما قصد به ان
الاجاب مستوجب اليه ولم يقصد به الدلالة على معنى ما متبوعه ودلالة عليه من قضية عقلية وليس كلامنا فيها
فان قيل بل ان يكون كلامه في جاء القوم كالم فمما لا بد من على معنى ما متبوعه وهو القوم قلت قد اورد على المصنف
هذا السؤال معنى من اجاب عنه الى الكافية بانه ان كان كلامه دالا على معنى ما المتبوع فليكن قولك
جاء زيد زيد دالا على معنى ما المتبوع وليس دالا على معنى ما المتبوع وبانه ان القوم الذي وقع في قوله الثاني ليس
قائما بزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جاء اليك السامع بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء علامة
او غير من المنسوب اليه فالمتبوع ليس القوم فاعلم ان التمسك بالمخاطب وعن قد قدنا ما في طائفة
في المتبوع وكذلك قولنا جاء القوم كالم لم يات المتكلم بلفظ كالم الا رافعا بها القوم من السامع لئلا يقدح ان
بعضهم جاء فليس في المتبوع الذي سم القوم احتمال اصلاح كلامه وفائدة العلم ان فائدة الفتى تخصير
او تجميع فالتخصيص في الذوات مثل قولك مررت برجل عاقل وقد عرفت معنى التخصيص في الجوريات والتوضيح كون
في المعارف مثل جاء زيد العاقل والتوضيح تكثر الوضوح مالم تليد المصنف المعارف واجبة فزيد عاقل حار الروح
البياض وقد عرفت ان الشار كوصاف الله تعالى مثل سم الله الرحمن الرحيم وشبههم فانما هي مجرد الشار واللمح و
قد يكون مجرد الذم كقولك فعل زيد الفاسق الحديث في الموضع الذي زيد متبعين به قيل ذلك الفاسق ولنا فينا
بهذا القيد لانه لو لم يكن كذلك يكون من قبيل ما فائدة التوضيح وقد يكون مجرد التاكيد كقولك مررت بزيد
واحدا لانه معلوم من خبره انها واحدة فلم تعد الا مجرد التاكيد ومنه قوله فمما ذكرتم واحدا ولاضل
لما كان الاكثر في هذا المقصود يعني مقصود الفتى وهو الدلالة على المعنى الذي في المتبوع المشتق من كثر من الخبرين
ان الاشتقاق شرط الفتى حتى نأخذوا معنى المشتق الى المشتق والمصنف رد هذا بان معنى الفتى ان يكون تابعا
يدل على معنى ما متبوعه واذا كانت دلالة كذا في موضع فتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره والاعمال
التي وضعت صفات هي من مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا اي في جميع احواله ومعنى قوله على مثل المنسوب
وذكر المضاف الى اسم الجنس واشياء مما كقولك مررت برجل عجمي وذو مال راو اذ اشياء المنسوب مثل نبات و
عواج ونابر وحمار واشياء ذوات راو لو ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كما في قولك مررت برجل

100
اي رجل وصفا وصف الرجل بكلمة الرجولية ليس فيه معنى التبع لان المتبع انما يتبع من شيء خارج عن حد
الشيء فاذا خرج من حد حافض استعمل امره في كل الايهام معناه برجل قد انتهى كما في الرجولية الى حد
يجب ان يستعمل منه لخصا سببه وعبارتهم في فقر من معنى اي رجل يدل على انها استعمارية لكن الاستعمال لا يجمع
الوصفة فالوجه ان يحمل على انها في الامل استعمارية لانها الآن استعمارية واشتد ان يضاف الى مثل المهورات
لانك تريد بها بيان كمال في لفظة الذات التي هي الرجولية وعوضا عما عجزت عن ان يجمعها من اجابها
اذ عرفت معرفة بالآدم تابعة لاجاء الاشارة كقولك مررت بهذا الرجل فتوكل الرجل مررتا عند المحققين صفة لهذا وان
كان وصف للذات في من هذا الموضع وانما استعمل مررتا صفة لان ما تقدم من اجاء الاشارة دالا على الذات فتعين
دلالة الرجل على المعنى المقدم ماله على الذات وهو معنى الصفة واخفق وصف اسم الاشارة بذلك اي باسم الجنس
المعروف بالآدم لانه لا دلالة له اسم الاشارة على صفة الذات المشار اليها فاحتج الى بيان حقيقة ما في اجاء الاجناس
بيان حقيقة الذات المشار اليها ومثل اسم الاشارة في وصف بذي الآدم قوله بانها الرجل ومنها اسم الاشارة في مثل
قوله مررت بزيد من افان هذا انه يدل على معنى ما ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فتبين ان الاشتقاق ليس شرطيا في
الفتى لما ثبت من وقوع هذه اللفظة المذكورة في نواسخ الهمزة مشتقة والذين يشترطون الاشتقاق باو لو لم يكن
الافتاد ويعتبرون معنى ما اول بسنوب ووه مال ما اول بصاحب مال واي رجل بكلمة الرجولية وهذا الرجل
ما اول بهذا المعنى وزيد بهذا المعنى المشار اليه ووصف التكرار منها لغات الفتى الاول ان
الوصف يعم بالكل وانما كان كذلك لا استقلالها معنى الوصفية الا ترى انك اذا قلت مررت برجل فمما فان يعوم فيه
يدل على معنى ما متبوعه فيكون فتا تظلم الفتى الثاني ان الجملة التي مع فتا لا تكون الا خبرية لان الصفة
في المعنى حكم على موضوعها كالم لا يستقيم ان يكون استعمارية لذلك اي كونه حكما كالم خبر الفتى الثالث انه
لا يوصف بالجملة الا التكرار لان الجملة لا تكون الا تكملة وكل ما يكون الا تكملة لا يوصف به الا التكملة فاجمل لا يوصف بها
الا التكملة اتينا بان التكملة في قوله والاول يفي في الاعراب الى آخره وانما بيان الصغرى لان الوصف
بالجملة انما كان في المعنى بالحكم والتكملة في المعنى نكى فكان الاسم الذي سئل منها نكى مالم المصنف في شرح الفصل وصرح
انك تقول في الفعلية مررت برجل قام ابوه مقدرا بقاء ابوه واحد الام من الحكم عليه ولو كانت اجنية
لذلك مررت برجل ابوه قام كان فتدبر مررت برجل قام ابوه فيسبكه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل قد يكون
بعض الاحكام معارفا في قولك زيد القاتم والمواجب ليس الاخبار في زيد القاتم بل لا بد ان يكون القاتم
معلوما بنسبة الى صاحبه عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقائم لوجب ان يكون محمولا وانما المنسوب في المعنى الحكم بان
هذه الذات هي هذه الذات وانه كان كذلك ما زيد محمولا عليه والذي يدل على ذلك هو ان يكون المنسوب
المعنى هو الحكم الذي هو عن معلوم لا القاتم الذي هو معلوم فذلك مررت برجل اخيه القاتم ونق من ان الجملة الواقعة
صفة مقدرة بمررت بالاجماع تكون الجملة التي هي صفة في مثل قولنا مررت برجل اخيه القاتم مقدرة بمررت ولو لم يكن

الوصف بحال المقول وهذا يتبعه في الخمسة الاول الرفع والنصب والجر التي عبر عنها بالاعراب والتعريف و
التكليف وانما يتبع في الخمسة الاول لان الخمسة الاول احكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام
الاجزاء فوجب ان يجرى في الاسم الواقع صفة باعتبار الاول معي الموصوف لانها لا باعتبار الاسمية وفي الثاني
يعني الجنس البولي وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لا مع الموصوف لان تبعيته في هذه الخمسة
في القسم الاول انما كان باعتبار الفاعل لان هذه الخمسة احكام هي من احكام الافعال وليست من احكام
الاسماء والاولى ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله كما انما في الفعل باعتبار ان ذلك
الافراد والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان فاعله كان من جنس واحد وان كان مفهرا
مثنى كانت مثنى وان كان مفهرا مجموعا كانت مجموعا كل ذلك ايضا كما في الفعل وفاعله اسم معني في القسم الاول من المقدم
فوجب تبعيته فيها لذلك والفاعل منهما معني في القسم الثاني غير المقدم لان فاعله بالحققة هو المتأخر عنه لا
الموصوف فالصفة بالنسبة الى الفاعل في ذلك معني في الخمسة البولية كالفعل لما عرفت ان حكم المشتق في الافراد
والنصب والجمع والتذكير والتانيث حكم الفعل فكما ان الفعل انما يكون من جنس واحد اذا تقدم معني اذا لم يتقدم عليه
بمعني المعنى فاعله مثل قام زيد لا مثل زيد قام فكذلك الصفة في القسم الثاني وكان الفعل انما يدرك رتبة
باعتبار فاعله فكل ذلك الصفة عند انفرادها في النسخ مع محاذات معاذة كالمصنف في شرح المفضل وعرض امام
المحدثي على قول المصنف في شرح الكافية الفعل انما يكون من جنس واحد اذا تقدم فاعله نظرا لان الفعل انما هو المقدم
على فاعله وانت قلت وماذا نأية من كلام المصنف عدم ورود هذا الاعراض امثلة مررت برجلين حين
غلاما وما حسن علمانهما برجل حسنة جاريتي ومن ثم معني ومن جهة كونها كالفعل حسن قام رجل
قاعد فاعله بافرااد الصفة وان كان فاعله جمعا كما قول قام رجل قاعد فاعله من رجل قاعدون فاعله
مع الوصف كاصف بقعدون فاعله فان قيل قام رجل قاعد فاعله من صنف مع ان الوصف يجمع على
ما قام رجل بقعدون فاعله اجيب باننا جاز قام رجل قاعد فاعله من صنف مع ان الوصف يجمع على
الفعل من رتبة ان محال الفعل في الحركات والكون محال فاعله من صنف مع ان الوصف يجمع على
فلم يلزم من اشتغال قاعدون فاعله اشتغال تعود والاولى ان يقال من صنف قاعدون فاعله من صنف قاعدون فاعله
والمعز لا يوصف لان المعز معدوم وصفه المعرفة فوضع لها والمعز واضح فان انما غاية الوجود
وحمل عليه باب المعز لا منه ولم يوصف للدخ والذم حلا على انه لم يوصف للبيان لانه الاصل لا يوصف بالمعز
واستدل عليه المصنف في شرح المفضل بان يقد في معنى الوصفية وهو الدلالة على المعنى فان المعزات اوضح
للدلالة على المعنى وانما وصفت للذوات ولذلك امتنع اصحاب الحال والموصوف اخفى ان يكون
الموصوف اعرف من صفته او ساويا في التعريف لان الموصوف هو المقود بالنسبة المعينة والصفة غير مقودة
بذلك وانما المقود بها الدلالة على المعنى الذي في الذات فلو كان الصفة اخفى لزم ان يكون المقود بالنسبة

عدون من المقود في الدلالة على الذات المرادة كلفه عن الاقرب بالقياس فان قيل كيف تنال الاسم الاخر قلت
البيان انما يحصل بموجبهما وموجبهما اخفى من كل منهما منزه افان زيد العلوي اخفى من زيد وحده ومن الطويل ومن
ومن ثم كان الصفة والموصوف كشي واحد ولما نزل ان يقول هذا انما يستقيم ان لو كان المراد من المقود من النطق
وليس كذلك وانما المراد هنا من التعريف ومن جهة وجوب كون الموصوف اخفى او ساويا لم يوصف ذو اللام الا
فعله او بالمضاف الى مثله لان ما عداه من الاسماء اخفى عنه فلهذا لم يوصف وانما التزم او رد ذلك
اعني ما وتضمن ان يقال قوله والموصوف اخفى او ساويا معني حاد وصف اسم الاشارة بالمضاف الى الميم والي في
اللام لانه اخفى منها ولا يجوز ذلك باقتناع واجاب عن ذلك بقوله للإيهام وتضمن ان اسم الاشارة لا يدل على حقيقة
الذات المشار اليه فيكون وصفه ما يدل على حقيقة الذات قبل الصفات اي قبل وصفه ما يدل على معنى في الذات
من القياس معني القياس ان يقال مررت بهذا الرجل العالم فيقول يا رجل ان لا يصف صفات اخرى والى هذا الغار المصنف
في شرح المنقول بقوله كذا هو ان يصنفه بالمراد من قبل تخلف اللامية والاعادة الدلالة على حقيقة الذات معي اسماء
الاجناس والابدان من تعريفه لطابق موصوفه في تعريفه باعتبار معناه في نفسه اي باعتبار حقيقة ذلك
انما هو باللام فان الموصوف لتعريفه المنقطة هو اللام لا غير من ثم اختص وصف اسم الاشارة بذي اللام فان قيل
تدبر وصف اسم الاشارة بالصفة لا باسم الجنس هو مررت بهذا العاقل ومررت بهذا الابيض فليست احاطة بالصفة
في شرح المفضل بان الصفة للبارية على اسم الاشارة بالصفة انما هي صفة اسم الجنس المقدر صفة له ليدل
اسم الجنس على المعنى الذي كان ذاتا محمولا باعتبار ذلك كان فذلك مررت بهذا العاقل وما كان فذلك لا
مررت بهذا الابيض فليست في العاقل من الدلالة على معنى الجنس المخصوص ومن ثم صنف معني
ومن جهة ان التزم صفة الميم بذي اللام لبيان حقيقة ضعف مررت بهذا الابيض فليست في ذلك الايض والبيان
بحقيقة الذات المشار اليها لانه لم يوضع الا لشي له اليباس وليس فيه دلالة على خصوصية خصمه وحسن
مررت بهذا العالم لانه وان لم يوضع العالم للصفة الذات بل لشي له العلم الا انه يبين به ان المشار اليه رجل
اذ لا يوصف به ما سواه مما يشار اليه بالاشارة للسمية فكان رتبة صفته من حقيقة الذات
العلوية تابع السام يشير التواضع كلها وقوله مقود بالنسبة اي نسبه عامله الى متبوعه اسنادا واما اوحي
فان للفعل المكن من مقببات نسبة مخرج منه الصفة والتوكيد وعطف اليقين لانه ليست مقودة بالنسبة
الاولى انك اذا قلت حار زيد العاقل فالمقود بالنسبة لافعاله زيد والصفة انما هي بها الموصوف بها زيد لانه
مقود بنسبه الخي ولذلك شرط في الصفة كونها معلوما للخطاب بنسبها مع انها ماسة ما نفس الموصوف
ليصح الايضاح بها فان قيل قوله تعالى ايست ايست ايست ايست ايست ايست ايست ايست ايست ايست ايست ايست
للموصوف فليست ذمب الامام للرجالي الى انه ليس بعينه لما يورد في اليه من كونه رسولا قبل البحث اخذ من ان
الصفة يجب بنسبها للموصوف قبل الحكم وذلك عن سيقم وقال المصنف في امالي الفرائد ما ذهب اليه

البرجاني غلط والحواس عنه من وجهين احدهما ان ما ذكره انما يكون بالاثبات لا بالنفي وهذا انما لان معناه
انكارهم بشي اموصوفا بصفة الزسالة والانكار في ولو كان ما زعمه مستقيما لم يستقم ان يقال ما في الوجود
الذي بان لا يلزم فساد صين ما ذكره اذ لا يستقيم نفي بئوته الا بعد بئوته وبعد بئوته لا يستقيم نفي بئوته
وحل الاشكال من وجهين احدهما هو قول الاكثريين ان نفي الجحيم يا مثل ذلك لم يرد على شي بعد تحققه وانما
معنى مثل قولك لا يجمع جوك وسكون انك نيت الجمع المطلق ثم نسبت الى الحركة والتكون وحيدت الفعل ما به لا انك
تقلته شيئا ثم نيتك فلك ما ذكرناه على قولهم الاستحالة ان يكون بشي او سولا على هذا قولهم يستحيل اجتماع
الضدين وجميع ما ياتيكم ومولاهم القائلون باستحالة فعل الامر على خلاف حقيقته الوجه الثاني ان كون ذلك
متعللا لا من وان كان مستلزما للوجود فينفي باعتبار الوجود وان كان متعللا بئوته فيجوز ان يكون البش
القول متعللا عندم يا الذين وانما انكر واوجده والوجه الثاني ان سلم ان ذلك حاريا للنفي والاثبات ولا
يلزم ما ذكره من هذا لان حصول البش مستلزم للزسالة فعند بئوته يكون رسولا فيجمع وصفه فلا يلزم نقض ما ذكره
في الآخر فيندفع الاشكال وحله مولاه على القالب لما حصله وارتكبهوا من اجل ذلك حقه القالب من التكرار قوله مع
متوهم محج عنه البطلان لان عن مقتضى متوهم مع الا ترى انك اذا قلت اعني زيد علم ما بالاسناد الى العلم دون
زيد يخرج بقوله مع متوهم البطلان عن هذا القيد قال ان المالك يرد عليه نحو جاء زيد بل عمر ووما جاء زيد
لكن عمر ولا لم يقصد بالحكم الا التامع ويعرب منه ما قاله غير من ان مقتضى بقوله جاء زيد لا عمر واجب
عنه بان المراد بالمقصد في الشر فيه هو ان لا يكون مسا للتبع ولا مقدر له ولا خاضع له يا صدمه على القول للقول
ولكن ان جاب عنه وجه آخر وهو ان التامع والمتوهم مقتودان فهاذا كتم من القول وان كان احدهما بالنفي فلا يخفى
بالاثبات فان النفي والاثبات خارجان عن نفس النسبة فان قيل فماذا الاستقام قوله يا البطلان دون بئوته
لان مقتضى بالنسبة السلبية احبب عنه بان عن مقتود اصلا ولا يلزم من كونه عن مقتود مطلقا ان يكون
مقتودا بالنسبة السلبية قال الا انه لشي الخ لغير مرادة من هذا القيد طبع بل هي مرادة منه لما ذكره المصنف
في مباحث حروف العطف من شرح المفضل وحي ذكره ان شاء الله تعالى بوسط بينه وبين متوهم احد
الحروف العطف شرط بعد تمام القيد لان القيد ما قبله قد تم لا نه سارجا معا ما سار ولم يستف بقوله يا مع توسط بينه
وبين متوهم احد الحروف العطف لان الحروف قد توسطت بين الصفات ومقتضى احد بعضها عنها فلو وجد العطف
بذلك لخل فيه معنى الصفات قال المصنف في المالى الكافية وهذا يرد عليه جاء زيد العالم والعاقلة فانه تابع
بوسط بينه وبين متوهم احد الحروف العطف وليس يعطف في الحقيقة وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
وانما حتى دونه حرف العطف لزوج من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التقارب وقال في المالى المبالغة الموقرة
لا عز جاء زيد والعاقلة لا انما ان يعطف العاقلة باعتبار المعنى او باعتبار الذات فان عطفه باعتبار الذات
فسد لعدم التقدير وان عطفه باعتبار المعنى فسد ايضا لانك انما تعطف على الذات المنسوب اليها فيجب

ان يكون المعنى منسوبا الى المعنى لتشريكه مع العوار وهو فاسد بخلاف قولنا جاء زيد العاقل والكرم فاعطف
مع على معنى والمعنى الاول منسوب الى الذات المقدمه وكذلك المعنى الثاني ثبت فيه ما ثبت في المعطوف عليه
بخلاف قولك جاء زيد والعاقلة لما تقدم فان قلت ذب صاحب الكشف الى ان ونامهم كلهم يا قوله تعالى
وتقولون سبعة ونامهم كلهم صفة لسبعة وان ولها كتاب معلوم يا قوله تعالى ولما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم صفة لقرية وكذلك ذب المصنف في مباحث الاستنباط من شرح المفضل الى ان ولها مندرون يا قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها مندرون صفة ومندرون صفة للمصنف باقتناعه في المالى المسائل المتقدمة وهو
جاء زيد والعاقلة قلت انما حكم المصنف باستحالة جاء زيد والعاقلة فقدر ان يكون الواو للعطف وانما لم يكن الواو
للعطف بل يكون لتأكيد لعرف الصفة بالموصوف كما قاله جارا لله العلامة فلا يكون مستغنا عن التأكيد ذم في معاني
المتنازع الى ان الواو للعطف لا توسط بين الصفة والموصوف ثم قال واما قوله عز اجمع وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم فالوجه فيه عندى هو ان ولها كتاب معلوم حال لقرية يكون ناسي حكم الموصوف نازلة منزلة وما اهلكنا
قرية من القرى لا وصف وحده على الوصف هو اقول انما يصح هذا ان لو جعل جارا لله العلامة الواو للعطف
لكنه لم يجعله للعطف بل جعله لتأكيد لعرف الصفة بالموصوف ولست ممن ان المالك جارا لله العلامة في شرح التمهيل
ما ذمب اليه بشار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذمبه يا هذه المسئلة مذمبه لا يعرف
من البعريين والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلل عالا يناسب وذلك ان الواو تدل على
الجمع بين ما قبلها وما بعدها واذ لك مستلزم لغايرها وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعطف توكيد
واضا انه الواو فضله الاول من الثاني ولولا معنى التلاصقا فكيف يقال انها أكدت لعوقها وايضا ان الواو ملحت
لتوكيد لعرف الموصوف بالصفة لكان اولى الواو مع راس موضع لا يصلح للمال نحو ان رجلا رايه سديد لسعيد
فرايه سديلا حله ثبت لها ولا يجوز افتقارها بالواو لعدم صلاحية موضعها للمال بخلاف ولها كتاب معلوم
فانها جملة صالحة موضعها للمال لانها بعد منفي والنفي صالح لان يحمل صاحب حال ما هو صالح لان يحمل مبتدا اول
على الوجه الاول ان جارا لله العلامة اعرف بالصفة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني
ان تعار الشئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التلاصق بالموصوف والواو أكدت التلاصق بالتعريف
انها لا تصلح للجمع المناسب للتلاصق لانها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من التلاصق ليس التلاصق
اللفظي لانه ان المالك بل الصوى وبالواو تأكيد الثاني وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الآية الاولى من تلك
الواو وقد قارنها بالواو لتأكيد واذ اعطف معنى اذ اعطف على المعنى المرفوع المتصل اذ لا لا يعنى متصل
ثم عطف عليه مثل منبت انا وزيد لان المعنى المتصل المرفوع تأكد انما لم ينفى لانه فاعله وانما لا لا يحمل كونه ولذلك
اي ولا نه جملة كونه اسكنوا اللام لانهم لم يجدوا كلمة ربانية جميع حروفها متحركة الا مع تاء التانيث نحو سورة
استنقلا لا ماصا كما يجوز ان هو ان يعطف عليه اسم مستقل فاقوا باسم مستقل موافق لنية المعنى لكون كانه عطفوا

ان التاكيد تابع يعزى معنى المتبوع في النسبة او معناه في القول بانه ان التكم قد يكون مجوزا فانهم يعبرون باسم
التي من متعلقته وباسم جميع التي من اكثر فاذا قيل مجزبا لا يمين وجاء القوم بنوهم السامع ان المراد متعلقه الذي لا
او بعضهم وكذلك قد يتوهم كون المتكلم سامعا او ناسبا فاذا قال ضرب الامير الامير او نفسه او قال جاء القوم كلم
يزول التوهم بولس تابع عام في كل تابع وقوله يعزى امر المتبوع يخرج عنه الصفه والبدل والعلف اما البدل والعلف
فظاهر واما الصفه طان وصرفا يدل على معنى في متبوعه واذا ذهبنا في بعض المواضع التوضيح ليست لانها وضعت لذلك
وقوله في النسبة او القول خرج عنه عطف البيان لانه لم يأت به الا لتقريب امر متبوعه وبحققه ولكن لا في النسبة
ولا في القول وذلك لانه اذا قيل جاءني او عهد عبد الله مثلا فقد اخرج عطف البيان الذي هو عهد الله متبوعه
لانه لا نسبة الخي الى ابي عبد الله عبد الله لا الذي هو غير ولا يدل على ان نسبة الخي اليه لا الى متعلقه بخلاف
التوكيد فانه اذا اخرج او عهد بنفسه يدل على ان نسبة الخي الى نفسه لا الى متعلقه واعتبر من الامام المحدثي قارلا
ان المصنف اخرج الصفه بقوله يعزى امر المتبوع وعطف البيان بقوله في النسبة وفيه نظر لا يتفرق فان الابدالية
على النبي اولس هذا الا فرقا هو المخصص كما علمت مما ذكرناه في معنى التعريف وقوله تعالى فاذا نطق الصور نطقه
واحدة من باب الصفه وذهب بعضهم الى انه تأكيد ولحق من ذهب الى انه تأكيد بان قوله واحدة دل على ما دل عليه
قوله نطقه وهي الوحدة فضا ومثابة فذلك زيد زيد والتاكيد انما هو لانه صفة ليست بتاكيد انما هو لانه صفة واحدة
لانه على معنى في متبوعه ومثابة كذلك وليست بتاكيد لمزجها من جهة التاكيد لان التاكيد تابع يعزى امر المتبوع
في النسبة او القول وواحدة ليست كذلك لانها لم توضع لغير امر المتبوع لان تعزى معنى المتبوع لا تحقق بدون
ان لا على معنى المتبوع كلها لا يدل عليه اصلا فان معنى المتبوع النفع وليس بها واحدة دلالة على نفع وايضا فانها
لا تعزى معنى نفسه ولا تقول لان تعزى معنى النسبة لا يتوهم ذلك دلالة على معناه الوضعي وواحدة ليست كذلك
لخرجت واحدة من معنى التاكيد اجالا وتفصيلا اما اجالا فلا لم يعزى امر المتبوع واما تفصيلا فلا لانه لا يفرق في النسبة
او القول ولما دل على ان لا يصدق عليها القيد الاول ولا القيد الثاني من التعريف فان قلت النفع يدل على
الوحدة لان وزن فعله بالفتح الحق فذلك واحد فثبت انه تابع يعزى امر المتبوع فمادل عليها وتوكم في
النسبة او القول لا يندرج فيه لى بانه من التاكيد لا من اعمى انما لا يصلح للتعريف لما فيه من الترتيب الثاني
للتعريف لان الترتيب للتشكيك والتعريف للبيان والشاى ان دعواكم كون النسبة من تمام الحقة لا بد لها من دليل
حتى يتي بها واحدة ويقال اذا اتفق من واحدة هذا القيد فلا يكون تأكيدا او الجواب ان النفع لم يوضع للبيان
على الوحدة على انها اى على الوحدة فقط وانما وضعت للدلالة على النفع والدلالة على الوحدة من لا يتوهم موضع
اللفظ المركب من البنية والعينية لانه لا يمتنع من وضع اللفظ المركب الوحدة فقط فثبت ما الى جهة يدل
على الوحدة فثبت اى ان قصد تلك النسبة الدلالة على الوحدة لا بان قصد تلك النسبة اى اى يدل عليها
منها لكون المعنى من دلالة العن فوضعت ذلك لانه اقرب في هذا الجواب بحث فان النفع موزع القوة

من النفع لانها وضعت للدلالة على النفع والدلالة على الوحدة من ذلك ان دلالة على الوحدة من ذلك دلالة
على النفع من لان مدلولها المطابق انما هو المرة من الفعل واعلم ان المصنف لم يتعزى من الجواب قوله احد مما انه
لا يصلح للتعريف لما فيه من الترتيب لانه اشار في اوائل المبحث الى جواب مثل هذه التوال ولا الى جواب قوله
والثاني انه يرجع دعوى النسبة الى آخر لانه لم يأت به ما ذكره في بيان معنى الحد ان عطف البيان انما يخرج عن تعريف
التاكيد بهذا القيد وخروج التاكيد به دليل على انه لا بد من اعتبار في التعريف واعلم ايضا ان السكاكى
ذهب في مثل هذا الى انه من قبيل عطف البيان ويحتاج تعزى الى بسط لا يلحق هذا الكتاب فان قيل
جاء الزيدان كلاهما تأكيد بالانصاف فلم يقل انه مثل قولك جاءني رجلان اشان في كونه صفة فالجواب
انه غير انما على جهة الصفه لانه لم يوضع لدلالة المعنى وهو اخل في حد التاكيد لانه يدل على ما دل عليه الزيدان و
الدليل عليه انه يعزى من كلا الزيدان ما بينهما من الزيدان لان كل ما هو للقول اذ اعني مع المضاف اليه
وكلا للقول فيصدق المضاف اليه يكون كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما مع الزيدان يكون دلالة على
عين ما دل عليه الاول فيكون تأكيد اعمالات اثنين فانه لم يوضع للقول بل وضع ليدل على اثنينية في متبوعه في
جاءوا وعلان اشان فيكون صفة قطعا واذا افترق الحد فانما هو قيد على ضربين فعلي ومعنوي وضعت باللفظي ان تكرر
اللفظ الاول بعينه لغير النسبة كقولك جاءني زيد زيد والتاكيد اللفظي جارية الام والفعل والحرف وبهجة
والطام والمضى واذا اكد الفعل نحو ضرب ضرب زيد فترادف معناه المعنى الذي هو الايلاء لئلا يحفل احاد ونحو
شاك الحرف فلا والله لا يخفى لما لا ولا للماهم ابد اد وآء واذا اكد الجملة نحو ضرب زيد ضرب زيد فالتعريف منه
الضرب لا عين مد ومن زيد لا من عين ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا غروني قريبيا لا غروني قريبيا لا غروني
قريبيا مثاله المعمر اما ان قام ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فمسل ان مكر الفعل على استراد لا يتصور
اذ لا بد فيه من معنى يترجم المعنى الى تكرير الجملة لا الى اللفظ المفرد فاذا قلت قام قام زيد فان وضعت زيدا بالاول
اميرت في الثاني وان وضعت بالثاني اميرت في الاول ومسل ان التكرير في المثال للفعل مع قطع النظر عن الفعل
ومسل لا يستقيم هذا الا عند من يجوز حذف الفاعل اول الفاعل اذ ابي به يجوز تكرر الفعل الاول لا يقتضي
فعله وليس هذا من باب التنازع في معنى فيه حكم التنازع وقد مر في باب التنازع ما مرشد اليه وقد وقع في
كلام جارا لله السلامة وعنى ما مثل ما زيد زيد انه بدل وليس يستقيم لانه محتمل باب التوكيد اللفظي فانه لو كان بدلا
لكان زيد زيد بدلا وايضا فانه لا معنى للبدلية فيه اما جري بدل الكل فطام واما الكل فلا لانه لا بد فيه من تخاريف
المهزوم من الاول والثاني ليعلم ان الاول كالبسط لذلك الثاني فان فصل هذا من انما كل المصنف في
جاءت لا التي لى للنس من شرح المفضل فانه ذهب فيه الى ان بناء ما مراد اى اما لانه تأكيد لفظي والتاكيد اللفظي
حكمه الحكم بدليل ما زيد زيد بالفتح لا يعنى او بدل فثبت ان يكون حكمه بالبدلية بناء على اعتقاد
جاءت السلامة لا على اعتقاد غيره وقد يفرغ اشعار بهذا فانه قال انما لانه تأكيد كما هو معتقدنا وانما

الوجه احتراز من المعنى المصوب وانما قال المتصل احتراز من المتصل فانه يؤكد في الصور الثلاثة من غير شريطة مثل جاد
زيد نفسه وصيرتك نفسك وانما نفي قائم لان العلة المذكورة متقدمة فيها لان النظام مستقل والمعنى المصوب ليس
كالوجه في شدة الاتصال والمعنى المرفوع المتصل ليس كالمرفوع المتصل لاستقلاله بنفسه وانما قال بالنفس او المعنى
احتراز من تأكيد المعنى المرفوع المتصل بعينه النفس والعين فانه يؤكد من غير شريطة مثل القوم جاءواكم او اجعوت
والفرق ان النفس يستعمل من غير تأكيد معنى ان النفس قد وقع معربا بالاصالة كلامهم كثيرا فيقال هل نفس زيد
في نفسه شيء وعرفت ما في نفسك ولا كذلك كل فانه يقع معربا بالاصالة اصلا اذ لم يقل هل كلهم ولا كلهم نعم قد استعمل
كل مبتدأ الاعنى لما كان العامل فيه غير لغوي كان كانه معربا بالاصالة لثقل العامل لفظا اذ كان كذلك كان
للفعل والعين استقلال فلا يجوز ان يكونا معا على غير المستقل واسمى صاعدا وادرج في مستقلين لوجوبهما على المتصل
ومن المستقل وانما قال مستقلين بضمه الشيء لان غيرهما شيان بناء على ان اتع وابتع وابتع واجبات الى الجمع
واكتع كلام ابن جني يشعر بان الاشتقاق لهما الاتصال كلفظان في قولهم زيد عطشان فلفظان يكون حديد
من الاتباع التي تذكر لشدته التوكيد مرعا فيها التوافق في الؤن والام الفعل لقولهم حسن بمن وقيل لها
اشتقاق فكون موضوعا مفيدة ما يفيد الجمع قال صاحب الصحاح اكتع ما خوذ من قولهم ابي عليه حول كتع اي
تأم واتع من البتج وهو طول العتق مع شدة مغزوه وابتع من البمع وهو الجمع والمصنف يريد بكونها اتباعا
لا جمع ان الجمع يكون سابقا عليها ويكون حتى اذا اجازت بمعناه فلا يقدم عليه ولا يجيء دونه اما كونهما لا مقدم عليه
فانه ادل منها على المعنى المقصود الذي هو التول فكان بالنقدم اجدد واساكو ربا لا يدك وورنه فلو قوة دلالة
عاصي بالمعنى لان دلالة الجمع على المعنى بالاصالة ودلالة غيرهما على غرض لا بد لها من قرينة وقرينتها
الجمع فكان الجمع بالذكي وحده اهدى لذلك وقد جاء ذلك هادونه في قول الشاعر يا ليتني كنت عبدا مريض
تخلى الزلفاء حولا الكفا وهو ضعيف لعلته وانما تقدم بعضها على بعض فالظن من كتع اسع البمع او لي قول
لا معنى عليك ان هذه الاحكام انما تستقيم على ما في الصحاح في غير البمع البدل قد يعرف البدل
بانه ما يعقد بالذكي كالمبتوع قبله للتولية والتمهيد وهذا الحد انما يكون شاملا للمعنى بدل الغلط اذ بدل
الغلط لم يذكر ما قبله للتولية والتمهيد فان قدمت دخوله في الحد فليكن تابع مقصود مما نسب الى المبتوع دونه
فقد لما تابع يمثل التوابع كلها وقولنا مقصود ما نسب الى المبتوع يجمع التوابع كلها ودخل في العطف فاخرجناه
بقولنا دونه معنى دونه المبتوع فان العتق يادونه المبتوع وذلك لان العطف وان كان مقصودا فليس هو مقصودا
دونه المبتوع بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة دونه مبنوع فاذا املت اشربت الجارية نضرها فالمشترى النصف
وانما ذكر البدل للتولية والتمهيد والعطف دخل في حكم المعطوف عليه في المعنى الذي سبق المعطوف عليه
لاجله فان قولنا قام زيد وعمر وشركت بين زيد وعمر في القيام مما هو قيام لان يستحيل ان يكون قيام زيد قيام عمر
وانما التفرقة في معقول القيام لاي القيام المضاف الى زيد عند اجمع ما ذكره المصنف في خروج الكافه والتصل والباقيها

وهو بدل الكل البدل يضم باعتبار دلالة ودلالة مقبولة على اربعة اقسام بدل الكل من الكل
وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون مدلوله مدلول الاول او لا فالاول
بدل الكل من الكل والثاني اما ان يكون بعضا للاول او لا فالاول بدل البعض والثاني اما ان يكون بينه وبين الاول
ملازمة بغير المعصية والكيفية او لا فالاول بدل الاشتغال والثاني بدل الغلط وذكر المصنف في امالي الكافية انه
انما قال بغير معاصي بغير المعصية والكيفية لم يأتد اخل الاقسام فيدخل بدل البعض في حد بدل الاشتغال اذ
الملازمة حاصلة بين البعض والاصل الذي هو بعضه وفي الكيفية الملازمة بين المدلولين في كونها معصية واحدة
ولو احتراز عن البعض وحده لكان له وجه ولكن هذا الوجه في رفع ما يقيم اذ يمكن ان يقال ان المدلولين اذا
كانا شيئا واحدا لبي حقيقة واحدة والمعصية الواحدة لا يقال بينهما بين فبملازمة بسمه اذ الملازمة بين الشيئين
مستفيضة فيهما ثم تعلق احدهما بالآخر وليس الامر كذلك فان مستقل الغلط لا يتوب له ولا يقصد دخوله تحت
غيره فليست اجاب عنه المصنف بان الغلط وان كان مما لا يتوب له ولكنه ذكره هنا لانه الذي يقال به بدل الغلط
لان الغلط واصيب الى الغلط لان الغلط كان شيئا لا شيان به الا ترى انك اذا اردت ان تقول اشترت ثوبا
فبطل سائل الى ان قلت حارثم حسنه كان شيئا لان قول ثوبا فاعطاني ان ذلك المبدل في خلاف ما هو عليه
هو الذي اوجب ذكر البدل في بدل الغلط لذلك واما في التسمية فراجع وانما وقع بعض التوابع في اختلاف
في بدل الاشتغال بل الثاني شتمل على الاول او الاول شتمل على الثاني فان اريد بالاشتغال التعلق فالثاني متعلق
بالاول وان اريد بالاشتغال الدخول فالثاني داخل في الاول فان حسن الدار دخل في الدار اذ اذ قلت
ايحبي الدار حسنها يعني وان اريد بالاسمال الملازمة فكل واحد منهما ملائم للآخر فان زيد املا بس لعله
وعلم ملائم له واعتبر من عليه الامام المحدثي قال انه نظر لانه ان اراد بالتعلق العتق العتق لا يكون لظا
في ايحبي زيد لظانه بدلا وان اراد به التوى وهو التعلق فلا يخلو ولعلهما بالآخر وان اراد بالتوى فكل
منهما متعلق بالآخر وحدد لا يكون بين التعلق والملازمة فرق وقال المصنف في شرح المفضل واختلف
في تسمية بدل الاشتغال فقل لان الاول شتمل على الثاني وقيل لان الثاني شتمل على الاول وليس يستقيم
وقيل لا شتمل المعنى عليه فانك اذا املت ايحبي زيد حسنه معني الكلام شتمل على نفسه الاعجاب الى الحسن
فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتغال وهذا هو الصحيح ويرد عليه انه لا بد ان كلها كذلك
فانك اذا املت ايحبي زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس ثم بالنسبة الى الحسن في اشتغال المعنى عليه والظاهر
ان مثل ذلك لا يصح في الاصطلاح في التسمية فكم من سمي باسم جليل على المعنى وهو معقول بذكر الام واسا
الذي بيان الاولان فلا يستفاد لانه لو كانت الاشتغال الاول على الثاني لا شتم ايحبي زيد لظانه ولان الثاني
شتملا على الاول لا شتم عزب زيد لظانه فان الغلام لا يشتمل على زيد قال الامام المحدثي في نظر لانه يصح من جهة
التسمية بخلاف الاخرى فان بدل الكل والبعض انما سميتهما باعتبار انهما كل البدل منه وبعبارة اخرى انهما

كل الكلام وبعضه والحق ان المبدل منه مشتمل على البدل لانه انما وصف فيه نحو اعني زيد علمه او دال على وصف فيه
بان يكتسب الاول منه وصفه نحو يليب زيد فؤده واعني زيد سلطانا فانه التي منه انما لا يسم وما لكه ومحكوم
وكونان معروض لا يجب ان يكون البدل مطابقا للبدل منه تعريفات وتكرار الخلاف للصفة والتاكيد
ورق المصنف بينهما في شح المفضل بان الصفة والتاكيد في حكم اليمين فانه اذا كان الاول معروفا او نكرة كان ما هو
كالصفة له كذلك والبدل له اما ان يعول في حكم نكر العاقل فيظهر الامر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق
واما ان يعول فاعمله عامل الاول ولكن لما كان مقفودا او الاول كالصفة لم يلزم مطابقتها لان في الثانية
لغوة ما هو اصل وصفه ما هو فروع فالبديل اصل لانه مقفود والصفة فرع لانها تتم واعتبر من غير الايام المذمومة
قاطرا فيه نظرا لانه اذا كان البدل منه المبدل فان لم يلزم مطابقة البدل لم يلزم مراعاة مطابقتها للبدل
لان النتيجة لا مخالفة اصلها في قولنا لو لم مراعاة مطابقة البدل لكان مراعاة مطابقة البدل له واجبا اذا
المطابقة لا يتصور وتحققها الا من طرفين وقد ثبت عدم وجوب مطابقة البدل هذا خلف واذا ثبت ان مطابقتها
في الشرط والتكرار من واجب يكون البدل والمبدل من اما معرفتين وانما تكرر تين وانما ان يكون المبدل منه
معروفا والبدل نكرة وانما ان يكون المبدل منه نكرة والبدل معروفا فهذه اربعة اقسام والبدل اربعة بدل الكل و
البعض والاشغال والغلط والمائل من مرتبة الاربعة ست عشرة صورة مثال المعرفتين في بدل الكل زيد
اخوك وفي بدل البعض زيد راسه وفي بدل الاشغال زيد علمه وفي بدل الغلط زيد الحمار مثال النكرتين في بدل
الكل رجل علام لك وفي بدل البعض رجل يد وفي بدل الاشغال رجل علم وفي بدل الغلط رجل حمار قوله
في الشرح ومن التامع فتبين ان هذه التي ذكرناها ثمان صور اربع في المعرفتين واربعة في النكرتين في التامع الى
السادس عشر اي ثمان صور اخرى المختلفتين اربع لما يكون الاول اي المبدل منه معروفا والثاني اي البدل
نكرة واربعة اخرى لما يكون الاول نكرة والثاني معروفا فان اردت امثلة كون الاول اي المبدل منه معروفا والثاني
اي البدل نكرة اخذت الاول اي المبدل منه من الصور الاربعة الاولى التي هي امثلة المعرفتين والثاني اي البدل
من الصور الاربعة السابعة التي هي امثلة النكرتين فقلت زيد غلام لك في بدل الكل زيد يد وفي بدل البعض زيد علم
في بدل الاشغال زيد حمار وفي بدل الغلط فان اردت امثلة كون الاول نكرة والثاني معروفا اخذت الاول من الصور
الاربعة الثانية التي هي امثلة النكرتين والثاني من الصور الاربعة الاولى التي هي امثلة المعرفتين فقلت رجل
غلامك رجل علم رجل الحمار فان قلت ان المصنف وصف البدل بالحمار والمجوز في امثلة النكرتين
الابدل المثلث فهل للفرق فائدت قلت نعم لافائدة ذلك لانه اخذ امثلة كون البدل منه معروفا والبدل نكرة
من الصور الثمانية الاولى وهذا مما يقع ان لو كان البدل الذي يكتسب موصوفا لان ابدال النكرة من المعروفة مشروط
بكونه موصوفا فانه في مبدل الغلط لم يتعلم في المسئلة المتعلم بهذا واذا كان كرم من معرفة يعنى
انه ابدال نكرة من معرفة وجب ان يوصف تلك النكرة مثله قوله تعالى لتسبحا بالناحية ناصية كاذبة خاطئة

قانه ابدال منه قوله ناصية من الناصية ووصف بقوله كاذبة خاطئة كأنهم كرموا لان يكون المقفود بالناحية
ناقصا في الدلالة من غير المقفود من كل وجه فاقوله فيه صفة يكون كلفا لما فيه من النقص والفساد في الامام المذموم
قالا قول المصنف مما هو عن مقفود من كل وجه فيه نظرا لقول هذا السياق مشعرا بان جعل قول المصنف من كل
وجه متعلقا بغير المقفود ويمكن ان يقال انه متعلق بقوله ناصيا ويكون المواد نقصا من جهة انتفاء التعريف
ومن جهة انتفاء المعاني لا نقصا من كل وجه فان ذلك معلوم الانتفاء قال المصنف في شح المفضل والكم عن
ابدال النكرة من المعرفة الموصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم يبرج الى المبدل منه كان
من معنى زيادة على ما هو غير المقفود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم يبرج الى المبدل منه كان
كان متعلبا به وجع معروفا وان كان منفصلا عنه وجع موصوفا به والغال انه غير متصل به لقوله اعني زيد راسه
وحسن له فلا جله لك وجب ما ذكره هذا يعني بدل الغلط فالبديل الغلط فلا يجري فيه ذلك لقول المعنى
المذكور معنى ان وجوب الصيغة في بدل البعض وبدل الاشغال يعلم انه بعضه وملا يسم وهذا المعنى مشتق في
الغلط اذا قد يغلط بذلك زيد وانت تقف حارا ولا بعينه لا حار زيد ليلزم فيه معنى فهذا اما بدل الغلط
منه من مخرج وكونان ظاهرين هذا قسم آخر باعتبار الغلو والامار وليس رتبة ذلك القسم
يتم ليس كل واحد من اقسام القسم الاول ينقسم الى اقسام هذا القسم لانها لا يستقيم ان يكونا نكرتين او
مختلفتين واما معرفتان فاذا عرفت اشباع دخولها فيها علمت انه قسم آخر وهو هذا الاعتبار ايضا ستة عشر
لان المبدل منه والبدل اما ظاهري او معنوي او المبدل منه مظهر والبدل معنوي او المبدل منه معنوي او المبدل منه مظهر
فهذه اربعة كل واحد منها يجري في الانواع الاربعة التي هي بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشغال وبدل الغلط
مكون ستة عشر فاما امثله المظهرين زيد اخوك الى آخر الاربعة الاول التي كانت امثلة المعرفتين في القسم
الاول وهي زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار امثله المعنويين زيد من راسه اياه في بدل الكل زيد قطع
اباها في بدل البعض المعنوي الذي هو المبدل منه يعود الى زيد والصهي الذي هو بدل يعود الى اليد جرح
الزيدين كصتهما اياه في بدل الاشغال حمار الزيدين كصتهما اياه في بدل الغلط قوله في الشرح ومن
التامع فتبين ان اردت امثلة كون البدل منه ظاهرا والمبدل معنويا اخذت المبدل منه من الصور الاربعة
الاولى التي هي امثلة الظاهريين والبدل من الصور الاربعة الثانية التي هي امثلة المعنويين فقلت مرتبة
زيد ابائه زيد زيد قطع زيدا اياه جرح الزيدين كصتهما اياه حمار الزيدين كصتهما اياه
وان اردت امثلة كون المبدل منه معنويا والبدل ظاهرا اخذت المبدل منه من الصور الاربعة الثانية التي هي امثلة
المعنويين والبدل من الصور الاربعة الاولى التي هي امثلة الظاهريين فقلت مرتبة الخاك زيد قطع راسه
زيد كصته علم زيد كصته حمار ولا سدل ظاهري بوجهه لا يعود ابدال الظاهري من المعنوي بدل الكل
الامن المعنوي الغائب لانهم لو فعلوا ذلك معنى لو ابدلوه من معنى المتكلم او المخاطب لاذى الى ان يكون المقفود

لأنه المقود بالنسبة إلى المعنى فكان حكم المناوي أولى وإذا أجل مطعون بيان كان المقصود هو الأول فبحرى كما جرى
الصفات في جواز العرب **المبني** ما ناب مبنى للأجل أو وقع عن مركب هذا آخر الكلام في قسم
العرب لأنه قسم الاسم أو لاقبال وهو عرب وبني فلما كان القسم الأول وهو العرب شاع في القسم الآخر وهو المبني فيقبل
على المصنف أن قوله هذا آخر الكلام في قسم العرب غير مستقيم لأن هذا الأول الكلام في المبني لا آخر الكلام في العرب يقول
جوابه أن يقال أنما يرد هذا السؤال أن لو لم يكن هذا الإشارة إلى ما قبل المبني أنما إذا كان إشارة إليه فلا واسم على قوله
لأن قسم الاسم أو لاقبال هذا آخر الكلام في العرب وقصوى أن يقال أن قوله هذا آخر الكلام في العرب متوقف على
تحقق العرب وتحقق آخر قوله لأن قسم الاسم إلى عرب وبني إشارة إلى الأول وقوله فلما كان القسم الأول إشارة
إلى الثاني نعم أنه في التعليل ذكر أمما آخر يتم التعليل بدونه وهو قوله شاع في القسم الآخر فان تحقق آخر العرب متوقف
على العرب المذكورين لا على الشروع في المبني وعرف المبني بأنه ما ناب مبنى للأجل أو وقع عن مركب بقوله ما ناب
بمبنى الأصل فيقسم على أن البناء يكون مشابهة ما كان بنينا بالأصالة وإن وجد بينهما سبب الأعراب وهو التركيب وقوله
أو وقع عن مركب فيقسم على أنه قد يقع في الاسم لفقدان سبب الأعراب وهو التركيب وأعلم أن قوله في الشرح لم يشابه
يرسد إلى أنه يريد بالمناصفة الواقعة في تعريف المبني المشابهة ذميمة في شرح المفضل لما إن المناصفة من المشابهة
فإن بعض المبنيات مناسب غير مشابه كالصاف إلى المبني تركيبا بخلافه وهذا الذي ذهب إليه في شرح المفضل
مستقيم بالنظر إلى سياق المفضل وأما بالنظر إلى سياق الكافية فيقسم ببيان أن المصنف عرف العرب في
الكافية بالمركب الذي لم يشبه مبنى الأصل لو أراد بالمناصفة الواقعة في تعريف المبني أعم من المشابهة يكون نزاع
وكن جميع ما عده مناسبا على مشابهة إذا وقع مركبا بنينا ومركبا بنينا فلا مناسبة وأما قوله متوقفا على مركب
عنه مشابه مبنى للأصل وجاء الله العلامة لما لم يعرف العرب بما عرفت المصنف في الكافية يستقيم نزاع كلامه على ما ذكره
المصنف في المناصفة قوله في الشرح وليست أو هذا يأتي بفساد هذا الجواب عن سؤال نفي السؤال أن هذا الذي
يشتمل على لفظ أو التي للتشكيك الثاني بالتعديد الذي للثبوت فيكون فاسدا أو نفي الجواب أن أو كما يكون للتشكيك
لأنه لا يردى أنه سمح أو لا يكون أيضا لثبوت أقسام التي كالمقال إلا إنسان عالم أو جاهل والمواد منها ما هو الثاني
وأما يفسد هذا إذا كان المراد بها الشكل بأن يشك أن لفظا ما هذا أو إذا ذكره والعقيد في ذلك أن المحدث قد
منها نوعان المبني نوع تعريف ما ناب مبنى للأصل ونوع تعريف ما وقع عن مركب وكون أقسام الحدود هذا القسمان
يتبين من أو لفظ الجواب نفي وآخر وهو أن المراد ما كان على أحد مذهبين المصنفين لا على الثقلين وليس فيه تردد
وأما الترجمة في أحدهما على الثقلين وهو على معنى في الحد ولا معنى عليك أن هذا السبب الكلام المصنف فان قيل
بمبنى الأصل أخص من المبني والتعريف بالأخص تعريفه بالأخص أخص بأنه قد علم في باب العرب أن مبنى الأصل هو الاسم
وفعل الماضي والحرف يكون الحاصل من هذا التعريف أن المبني هو الذي ناسب الماشي وفعل الأمر والحرف يستند
بهذا ما ذكرتم ولم يقل في حد المبني ما لا يختلف لغيره لأن لفظ الآخر فرع على عقيدته ولا يستقيم أن يجعل مرعاه بنوادي

إلى الله وركاد في الأعراب وأقول قد عرفت في بحث العرب ما يتبين به هذا أيضا والقاب لم وقع يعني
أن الحركات الثلاث والأركان يقع فيه كما يقع في العرب فالعلم كقولك منذ وقبل وبعد وبارئ والفتح كقولك من وكنت و
الأجل والكتس كقولهم مولاء وأمس والأركان كقولهم من وكنت وجعلوا الحركات والأركان في المبني تسمية بخصوصية
كما جعلوا الحركات الأعراب وسكونها غالبا بخصوصية ليكون اللفظ إذا ذكر بنينا على أنهم أرادوا حركة الحركات أو
كونه من أول الأمر فإذا قال قائلهم رفع علم أنها حركة الأعراب وإذا قال قائلهم علم أنها حركة بنو وكذا في ما قبل ذلك
جاء الاسم باعتبار وقوع الحركة فيه لفتا بخصوصية فإذا قال قائلهم مرفوع علم أنهم أرادوا العرب الذي له الحركة المخصوصة
وإذا قال قائلهم علم أنهم أرادوا المبني الذي له الحركة المخصوصة وهذا الاصطلاح للبحرانيين والمناصريين وأما الكوفيين
فصنفون كل واحد من اللغتين لكل واحد من المعنيين معنى أنهم يطلقون الرفع على حركة العرب والمبنى وكذلك يطلقون
العلم على ما يطلقون المرفوع على العرب والمبنى وكذلك يطلقون المرفوع على ما قاله الإمام المحدثي مبتدئ عن الغالب للفرق
بالأنواع لأن لكل منهما أفرادا في الرفع يكون بالصفة والألف والواو فلم يفرده من حيث الحقيقة ما كان النوع المشتمل على أفراد
متنوعة للصفة وليس لشي من الألفاظ البناء أفراد فلم يترك بالأنواع وبارئ ليس مبتدئ على الألف بل على الكسرة
وقوله مبنى على ما يرفع به أراد به مبنى على الحقيقة التي هي بنية الرفع وقاله أخص المفضل صدر الدين المحدثي إنما قيل
وأولاهم لأن أنواعهم لا يخصص بالحركات الثلاث والوقف إذا قلبي الكلمة على الواو والألف والياء أما الألف
المقصود أقول من بحث أنا أولا فلا عرفت من أن ياريد أن مثلا ليس مبتدئ على الألف وأما ثانيا فلأن لفظا
أن يقول إذا كانت الكلمة بنية على الواو والألف كما كانت مبنية على الفهم فلم لم يسمي بامرئيل كل الأفراد ولم
أن مبنى الأصل غيره أيضا بهذا التعريف وهذا من مصاديق ما قد عرفت من مقتوده تعريف المبني المخصوص الذي هو الاسم
والتعريف مطلق المبني ولا شيء مما هو مبنى الأصل ما هم وبدل على أن مقتوده ذلك تعديده شرح المبني بقوله لأنه
قسم الاسم إلى عرب وبني إلى آخره وإذا كان كذلك فمخرج مبنى الأصل من التعريف بقوله ما ناب مبنى للأجل
من الاسم لا يكون قادرا **المعنى** تحت المعنيات أما الآن وضع بعض منها بالأصالة ووضع الحروف في
مركب ومركب فاشتهت الحروف بذلك ثم أجريت بنية المعنيات بحواها لأنها منها وان كانت على التي من حريش على
عن وانما وحما وإياي وإياك وإياه إلى آخرها وأما قال بالأصالة لخرج بحريد وأب ونشله بانما للمعنى إلا أن
على حريش من مستقيم لأن تشايع الحركات وأما لا حيا جها في ومنعها إلى ما عسى من قريضة التكلم واللفظ
وتقدم الذكر في الغالب فاشتهت لذلك الحروف وقوله ما وضع لفظك يعني أن المعنى ما كان لأحد هذه الأشياء
التي هي المتكلم والمخاطب والغالب فلا يكون ذكر أو بية التعريف ما ذكرنا ما تقدم بيانه فان قيل روي عن التعريف
قول القائل زيد مطلق وهو معنى نفسه أو مخاطبا وغايبا تقدم ذكره فان التعريف صادق عليه مع أنه ليس بحرف الجواب
أن ذلك وإن صح كما يفعله المفسرون في قولهم امرؤ القيس من كذا مكان إنما أرمى فليس موضوعا بذلك على أنه متكلم
أو مخاطب أو غائب فقد ذكر خلاف قولك أنا قاتل وموقوفة موضع لما ذكرناه من ذلك لا سيما المتكلم والمخاطب والغائب

لما قصد والمدح العام والذم العام فصبغوا الى المنقول في الذم ومنه في باعتبار الهمد المنسج باللام فقلوا
 نعم الرجل ونعم الضارب ونعم العالم زيد فلما كان الغرض انما هو نسبة الى المنقول في الذم من ذلك الجنس المذكور
 جودوا اضرارا منسب اليه باعتبار ذلك المعنى من المنقول في الذم مع ان الصبر عائد الى المنقول في الذم ولما
 كان اضراره اضرارا للجنس وهو المنقول في الذم في حقائق مختلفة التي موايد ان احد الحقائق مما عني الجنس المقصود
 فقالوا نعم رجلا ونعم ضاربين واسمعه ذلك ولذلك لم يمتنع من زيد نعم بجنا اقول لا بد لقوة هذا الكلام من معرفة
 امر وادعية الوقت ان المراد من المدح العام هو المدح الذي لا خصوصية فيه لانكراة اقلت نعم الرجل زيد فصدقته
 مطلقا من غير تعيين حظه معينة مدحتم بها بخلاف ما اذا قلت زيد نعمي فانك مدحته بمصلحة معينة وكذلك
 بقولك في الذم العام الثاني بيان الملازمة التي ادعاها بقوله لما قصد والمدح العام والذم العام فهو الى منقول
 في الذم ونفري انما لما كانا للمدح العام والذم العام المستبعد تحقهما اقتصادا عند راعا ابلغ وجهه والله فاهم
 المدح اذ لا بان حصول امر منقول الى الذم من معيت في الوجود ثم فسره حصول اقتصادا اما لان الشيء اذا
 ابره ثم فسروا كان في النفس اوقع لما جعل الله القوت عليهم من الشوق الى معرفة ما قصد ابراهم وكل ما يكون
 اوقع في النفس يكون ابلغ عالم يكن كذلك واما لانه اذا كان الشيء كذلك كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين ابلغ
 من المذكور مرة واحدة الثالث ان ذلك الامر المنقول في الذم قد يعتبر عنه بلام الهمد الذي وقد يعتبر
 عنه بالصبر لان الغرض انما هو نسبة الى المنقول في الذم ليحصل ابراهم كما علت والمضمر متعلق بحصول هذا
 الغرض لانه عبارة عن امر معروف لا عن ملحوظ السرايع انه التزم الصبر في صورة الاضرار لانه صورة ذى الالام
 لان ذال الالام يدل على الجنس المقصود للمتكلم واما الضمير فانه منهي للمقتل الذي هو الذي يحمل حقائق مختلفة
 ليس كل ما مقصود للمتكلم وانما مقصوده واحد منها فالن موايد ان احد الحقائق المذكور ليس يدل على الحقيقة
 المقصودة للمتكلم والاضمارية رتب على نحو الاضرار يا نعم واما الاضرار يا باب من معني ومنيت زيد افا فاجار عند
 من يميز اجمالا لمسائل باب الفاعلين والمفعولين من باب تنازع الضمير بجري واحد افا جري من معني ومنيت زيد
 بالعام الثاني بجري من معني ومنيت زيد باعمال الاول وفي ذلك لغرض الضمير والاستغناء عن ذكر الشيء مرتين
 ذلك الظاهر آخر امرة الاولى انه لو لم يجر اضرار الفاعل في معني مني لوجب ان يقال مني زيد ومنيت زيد لاني
 الشرطية بمجموعة لجواز ان يقال مني زيد ومنيت لانما نقول ذلك ليتلزم خلاف المنقول اذ كلامنا في اسم
 ظاهر تنازع فيه فلات واحدا الثاني مع افتناء الفعل الاول الفاعل واذا اوجب ان يقال مني زيد ومنيت زيد
 يتلزم التحويل المرجح للفعل نحو ذوالا اضرار قبل الذك حتى كأنهم قد هو الكلمة الثانية التي هي منيت زيد
 في مثالنا في الجملة الاولى وهو متعلق هذا قسم المضمر باعتبار استغنائه عما قبله واجتماعه اليه وسيل
 ان المعبر ان استقل بنفسه بمعنى انه لا يكون محتاجا الى كلمة اخرى قبله يكون كالتمية لما قبله موكا نظائره استغناء
 كقولك انا وياك وايما فهو منفصل وان لم يستقل بمعنى انه لا بد من كلمة قبله يكون كالتمية لما كقولك منيت ومنيت

المتقدم الذي ذكره فان قيل لفظ المتكلم موضوع للمتكلم مع انه ليس بعين وكذا في قولك في لفظ المخاطب ولفظ الغائب فلا يكون التعريف مائضا فالجواب ان المتكلم لم يوضع للتعلم وانما وضع لئلا لا يتكلم بمواضع من المتكلم لصدمه عليه وطعن من اذا قيل انما متكلم وانت متكلم وهو متكلم اما المتكلم والمخاطب توابع باعتبار ان كلاهما مشتركان في تشاركه فلا يكون امره مختلفا وانما الغائب فلما لم يكن كذلك اشتراط ان يتقدم ذكر مفسر بلا يلتبس فلذلك اختلفا في ان تقدم ذكر مفسره فديكون لفظا وقد يكون معنى وقد يكون حكما والاول ثمان لانه انما ان يتقدم الذي انشأ ليعقبا واما ان يتقدم لفظا فتدبر فان تقدم اللفظي تعقبا مثل ضرب زيد غلامه والقدري كمثل قولك ضرب غلامه زيد لان زيد او ان كان متاخرا عن الضرب موزون هو متقدم تعديرا الا ان رتبة الفاعل التقدم على المفعول والثاني ايضا ثمان لانه قد يكون ذلك اى التقدم المفعول من لفظ بان يتقدم لفظ لا يكون هو مرجع الضمير ولكنه يدرك عليه كالفعل الذي في المصدر مثل قوله تعالى اعدوا ما اوتوا قرب للفقوى فان اعدوا اذ اذ على العباد الذي هو المرجع وقد يكون من سياق كقوله تعالى ولا يوبى لكل ذكرا الميراث دل على ان قد موزنا فيرى الضمير اليه من حيث المعنى والثالث انما جاء في ضمير الشان والفتنة وفي الضمير في نعم ورب وفي الضمير في تنازع العالمين في قولك ضربتني وضربت زيد فاما ضمير الشان والفتنة فاما جئ بهما من غير ان يتقدم ذكر قصد التعظيم الفتنة بدكها بهمة يعظم وقها في النفس لا كذا اذا ذكرت التي بهما تو فرقت الذي الى الطلب علم فكان في ذلك تعظيم ثم يفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره او لا يفسر الاول في الشرح وصار كانه مقرر ما ذكره المصنف في الجواب المسائل المتقدمة من انه انما جاز الاما في الثاني والفتنة ولم يتقدم ذكره لانه ضمير لشيء حاصل بين البحرين المسلمين كالمساواة لك مبرود لكل حائل فكانه انما اضمى لتقدم امر يدلت عليه وهو ذلك العهد السابق قوله في الشرح ولا يلزم في ذلك اضرارا سيما الاجناس باعتبار بعد المعنى اى باعتبار كونها مبرودة جواب سوال نفير السوال ما ذكره في الاصل في هذه العبارة فان تبطل هذا اجازة المبرودات فانه كما يعقل النسب يعقل المبرودات فاجزاء المبرودات بناء على ذلك واما تقرير الجواب وقد قرره المصنف في الاصل في ان المبرودات مع اختلاف حقايقه لم يكن في الاضمار فائدة للتعدد الحاصل فيه بين الاف بخلاف النسب فانها انما هي في التباس فيه يعني فلذلك جردوا الاضمار في النسبة ولم يجوزوه في المبرودات وقوله في الشرح فلا يعمل تلك الفائدة منها يعني فائدة التبيين لان التردد بين الاف منافع للتبيين فان قيل ان اراد التردد في نفس الضمير مع قطع النظر عن المفسر بهذا ابيتم حاصل في ضمير الشان فان المخاطب عند سماع ضمير الشان يتوعد بين حقايق مختلفة من النسبة وعني ما وان اراد التردد بعد نفس فهو نوع في اسم الاجناس فالجواب اننا نختار الثاني فانما اذا افلحنا به رجل فالتردد فيه حاصل من جميع افراد تلك الحقيقة واذا قلنا مؤخراب فالتردد فيه حاصل من حقايق كثيرة بخلاف ضمير الشان فانما اذا قلنا فيه موزيد قائم فانه بعد التفسير لا يفتقد فيه لا باعتبار الافراد فانه شخص من الأشخاص الحديث ولا باعتبار الحقايق واما الاضمار في نعم وبابه فلا يلزم

في ذلك وجبت ان يكون بارزاً في غير مكان التحقير بالكثير او قلت فلا يجوز مستقراً في الغايب وجبت
ان يكون بارزاً في غير اللبس لانه لو وضعه مستقراً في غير هذا المثل لم يعلم انه لهذا دون غيره فيقع اللبس
ولا يكتفى بتقدم من يعود عليه الصبي اذ لو اكتفى بذلك لاستغنى عن الضار فان قيل لم يقتض الاستتار
في المثل والمجموع حيث ابرز ولو خوف اللبس واقتضى فيه الغايبة مع الالتباس بالغايب فالجواب ان لفظ الغايبة
مستلزم تأخر الثاني فارتفع اللبس بها يجوز والاستتار بذلك
وللمك مطلقاً يعني سواء كان المراد او غيره كقولك اقوم ونقوم لم يبرزوه مع التكلم اعلاناً من حيث كان مع ما يبرز
اليه يصح له كغير من الحضرات يعني جعل ما يبرز اليه الصبي المستقراً في المكلم كغير المستقراً في البارز والمفصل وذلك
لان الاتيان بالبارز مثلاً انما كان للادلة لا لغيره فلو كان الغرض من وجوب ما يبرز اليه في المكلم يني عنه فصار كانه
بارز وبعبارة اخرى لما ان البارز لا التباس فيه فذلك المستقراً في اقوم ونقوم لا التباس فيه بحيث الغرض من
وجوب ما يبرز اليه فذلك جعل الغرض من وجوب ما يبرز اليه المستقراً في البارز وانما قلنا مع ما يبرز اليه لان الغرض
تدل على انه للتكلم والمجرد والموت يدل على انه لا احد الا وجهه فان قلت كيف اتوا به مستقراً مع وجود اللبس فيه
فان اجريت محمول المذكر والموت وكذا في غير ذلك فليس بمحقق لها والفساد والجمع في هذا اللبس مقتضى غير من البارز
والمفصل كقولك ضربت وصرياً وانا ومن فلان يقتضيه مع تحقق الغرض لا استناده فيه اولى والمخاطب
مع ان الصبي مستقراً في المضارع للتكلم مطلقاً من غير تفصيل ويستقراً في المضارع للمخاطب المراد المذكر فان قرئت الخطأ
يظهر ان المخاطب كقولك تخاطبك انت تقوم ولا يستقراً في المضارع للمخاطب جرح مع غير المراد المذكر اما ان لا يستقر
في تشيئة المخاطب وجمعه فلا مؤية الماضي بالغايب واما ان لا يستقر في المخاطب المراد الموت فلا ذلك المصنف في
المسائل المتقدمة من ان تأخر المخاطب في المضارع لما كانت لادلة لا لغيره خصوصية المذكر دون الموت احتجوا الى
ان يجلوه بارزاً اذا كان الموت خلافاً لماضي فانه استغنوا فيه بقاء الثاني التي يقول بالنمل عن ابراهيم ولذلك
التزويها وان كان من حقيق ولم يلزموها اذا كان الفاعل غير حقيق وهو طامس واعلم انهم اختلفوا في الاستتار في
المخاطب المذكر وان لم التباس بالغايبة لفظاً لانه لو ابرز لطلب لوجود حرف المضارعة في اوله خلاف الماضي و
لذلك يستقر في المضارع اذا كان للغايب المراد المذكر والغايبة المراد الموت كقولك زيد يقوم ومحمد يقوم
وفي الضمة مطلقاً يعني ان الصبي المرفوع لا يكون في الضمة الا مستقراً سواء كان المراد او المثل في الجمع
مذكر كان او مؤنثاً كقولك زيد ضارب ومحمد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والفتلات ضاربات
وانما اوجبت الاستتار من حيث ان في لفظ الضمة ما يدل على من يله الا ترى ان في لفظ ضارب ما يقتضيه المراد
المذكر اذ لو كان في الضمة او الجمع لفسد ضاربان او ضاربون ولو كانت الموت لفسد ضارباً وكن ذلك تقول في الباقي
فان ضارباً بقاء الثاني في ما يقتضيه المراد الموت وضاربان بالالف والموت في الضمة وضاربون في الجمع
الموت في الجمع وهذا ما ذكره المصنف في المسائل المتقدمة حيث قال مقتضى في الضمة ان يجلوها اذ اخرجت على

من حيث لا مستقراً كانهم استغنوا ببقيتها وجمعها ونايتها وتذكرها من ان يبرزوا حاله لانه هذه الاشياء
عليها طالب المصنف في الشرح وانفق ان المثل الموت فيه علامة الثانية وان كان الفرق بين المثل والموت في الثاني
الموت في باب الاحكام مطرحة فليس فيه نظراً لانه ان اراد الفرق بين الصبي بين انفسهما فهو فاسد لان لفظها
متحد وموانعاً المستقراً ومما هو عن وان اراد الفرق بين لفظ الضمة للمذكر وبين الموت فهو ايضا فاسد لان
هذا الفرق ليس محتجاً بالضم فانه الماضي والمضارع ايضا كذلك لاكل بقوله ضرباً وضرباً وضرباً وضرباً
اغيب ما مراد ان المثل الموت في الضمة فيه علامة الثانية سواء كان مثنى المتكلم او المخاطب او الغايب
وفي غير الضمة ليس كذلك يعني ليس في المثل الموت علامة الثانية فيه في جميع اقسامه فان قيل لالف
في ضاربان صهي ولذلك الرواية ضاربون فلا يصح قوله وفي الضمة مطلقاً فالجواب ان الالف في ضاربان
ليس صهي لانه سبقت بالآية الضم والمجرى والفاعل لا يغير من حالها الا ان يقتضي ما عليها وكذلك تقول في واو
ضاربون فان قيل معنى الالف الى الآيات الضم انما هو يقتضيه حالها وكذلك يقتضي الروا الى الآيات فيها به
فالجواب ان العامل منها اي في ضاربان ليس عاملية الحقيقة في الصبي حتى اذا قلنا جاء في ضاربان ورايت
ضاربين وموتت ضاربين ليس العامل الذي قبل اسم الفاعل عامل الضم وانما هو عامل اسم الفاعل والصبي فاعل الاسم
الفاعل يكون عامل الصبي اسم الفاعل والصبي ياف حاله بما كان عليه في الرفع لعدم تغيث عامله الذي هو اسم الفاعل
في الاحوال المذكرة والمضارع ان المتغير منها في عامل الضم وعامل الصبي غير متغير ولا معنى عليه ان قوله
في الشرح والفاعل لا يغير من حالها الا ان يقتضي ما عليها متوقف على بيان امرين الاول ان يثنى لالف والواو فيها
من فيه ليس لفتن عامله والثاني بيان ان الصبي لا يغير من غير تغيث عامله ولما يث الاول بقوله والفاعل منها
الى قوله في الرفع شاع بيان الثاني بقوله فلو كانت ضارباً لا يغير وتفرح ان يقال ان ثبت ان العامل للغير
منها ليس عامل الضم وعامل الصبي امر واحد ياف حاله في الاحوال المذكرة فلو كانت ضارباً لم يغير
من غير تغيث عامله لانه علم بالاستقرا ان الصبي لا يكون الا كذلك الا ترى ان الآيات في ضميرين والنون في ضميرين
والواو في ضميرين والالف في ضميرين لا يغير وجه لانها ضارباً فلو كانت ضارباً لم يغير وما نقل عن المصنف
من ان السائر ضميرين علامة لا صهي عن مستقيم لانه لفظ اقبل بآخر الفعل وال على من هو له فوجب ان يكون
ضميراً كالالف في فعلان والواو في فعلين والثانية ضلت وفسدت وكذلك جميع الضار المرفوعة البارز ولما قلنا
ان قول هذا الذي ذكره حادق على تأخر الثانية فانه لفظ اقبل بآخر الفعل وان على من هو له وليس ضمير بالانضاف
وبكن ان يجاب عنه بان مراده الاتصال الا ان كان يدل عليه الامثلة التي ذكرها وهذا لا يصدق على تأخر الثانية فانه
ليس ملازم الاتصال واعلم ان الضم المستقر وان غير منه بانه مستقر وبانه مؤنث الا انه عذوف مقدور
منجرح المصنف في شرح الفصل ما لا يخلو اما ان يكون الذات على الفاعل في قولنا زيد ضرب هو الفعل نفسه
من غير تقدير او يقدّر بمعنى غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو الذي فاسد من وجهين احدهما انه يؤدي الى

ان مرزب ليس بغيره باوحي من استيتم لانه كاد على حدث متغير زمان فقد دل على ان آخره هو ذات الفاعل
غير متغير زمان فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل وما مضاه ان وهو فاسد والاخر الاطباق على ان الجملة
مركبة من الفعلين منطوق بهما او مقدرين فيل مثل ثم في جواب من قال انهم زيد منسوب احدهما الى الآخر وعلى
هذا الا يكون الا على لفظ الفعل اذ لا تقدير عندكم فيظن من المذهب وان قيل ان المعنى مقدر فيجب ان يكون محذورا
وانه يعول ان الفاعل لا يحذف ولا يلزم ان يكون كالمفعول والواجب ان الفاعل علم من لغتهم انهم لا يحذفونه وقد
يظن ان المفعول المحذوف ما يحل في حكم الوجود وقد يظن ان الفاعل يستغنى عن التلخيص مثال المفعول المذكور
قوله تعالى فيها ما يشبه الاغصان لانه لا بد له من معنى ما يد على المفعول ومثاله الفاعل المذكور ان يكون بعد
تقديم الذكر وكون الفعل الماضي لا احد مدرك او مرئى او كونه مضارعا بشكل مطلقا او غاياب على او كونه مخاطبا
او امر بالمخاطبة مذكور في هذه كلها فربما استغنى لاجلها عن التلخيص بالفاظ يدل على الفاعل والزم الحذف فيها
كما يلزم حذف الفعل وغيره في مواضع ولكن لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليتته المحذوف من غير تقدير قيل عند
عدم التلخيص محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار مفعوليته حكم الوجود عند عدم التلخيص حكم الوجود
والا فالعنى في قولك زيد ضربت في الاحتياج اليه كالعنى في قوله فيها ما يشبه الاغصان وان كان احدهما فاعلا و
الآخر مفعولا ثبت ان مذهب القدي هو الصحيح هذا ما ذكره المصنف في شرح المنفصل ولا سوغ المعسر
يريد ان اصل الفاعل المنفصل المستحق لانه اخص في المنفصل البار من خوف اللبس لتقدير الاستثناء معنى انما هو
الحذف والاستثناء بسبب الالتباس في المنفصل عند تقدير الاصل لان المنفصل اخص معنى وانما كان الامر بعد
المستحق المنفصل لانه اخص من المنفصل وانه كان المنفصل امرا لا نسبته الى المنفصل ورك الامر لا يسوغ الا عند تقدير
فلم يجوز ترك المنفصل الا عند تقديره فلذلك لا يقع ان يجعل العنى منفصلا ويصاحبه ضربا او لا ضربا اب وكذا
جميع الباب الا عند تقديره على ما سبق في بيان ثم شرح في تعيين الامور الموجبة للانفصال فقال وذلك ان
تقدير المنفصل قد يكون بالتقدم على عامله مثل اياك ضربت وانما تقديره من ان يكون متصلا لانه اذا تقدم على عامله و
اضاه انما يكون بآخر عامله لما علمت من ان المنفصل هو الذي يكون كائنته لما قبله ونتم الخ لا يتصور الا ان يكون
في آخره تقديره ان يكون متصلا فوجب الحدود الى الانفصال وكذلك تقديره ان يكون متصلا اذ فعله
وبين عامله لغز في اي لفظة مثل ما ضرب زيدا الا انما فانه فعل متساو العنى وعامله لغز لانه لا يمكن
ان يعمل بماله مع وجود الفعل والتحقيق فيه ان الفعل لغز في الانفصال بينا بيان قطعا والاول ثابت فاعلم
فيه نائتي الثاني وانما قال لغز ان من ضرب زيد انما فانه قد فعل منه وبينه فاصل ومع ذلك لم يحزن
الانفصال لان الفعل من لا فاقية له اذ ضرب زيدا انما ومن ضربت زيد المعنى واحد فقد حلت الى المنفصل من معنى
تقديره خلاف قولك ما ضرب زيد الا انما فانه مخالفة في المعنى لقولك ما ضربت الا انما فوجب الانفصال ولذلك
تقديره ان يكون متصلا اذ حذف عامله لانه متصلا ان يتصل به العنى لعدم كالفعل والمفعول المحذوف في قوله

كقولك ان انت قلت قلت وزيد ان اياه من بيت من بيت قوله تعالى قل لو انتم تملكون فان اصله لو تملكون فتملكون
على ان الثاني نفس الاول فلما حذف الفعل الاول لنفسه بالثاني صار العنى المرفوع المنفصل الذي هو الواو منفصلا
وكذلك تقديره وانما اذ كان عامله معنويا كالمبتدأ والمفعول مثل انما زيد وزيد انت لانه اذ كان عامله معنويا والعنى
لفظ يتبع اضاه لانه لا يتصل بلفظ ما ليس بلفظ وكذلك تقديره اضاه اذ كان عامله العنى حرفا والعنى مرفوعا مثل انت
الا فاما لانه لو اضل لوجب استثناء اذ كان معرفا غايبا مثلا بعد تقديمه لانه زيد فقال زيد ما قاما على ان يكون
ما معنى زيد فهو في الى استثناء والعنى في الحرف لكن الثاني باطل لان استثناء الاسم في الحرف على خلاف لغتهم وهذا
الوجب انما هو على لغة اهل الجاهلان لان عامل العنى عندهم هو الحرف وانما على لغة بني يتم فوجب الانفصال في هذه
الصورة بكون عامل العنى معنويا لانه عندهم مرفوع بالا مبتدأ وانما قال والعنى مرفوع لان العنى المفعول والمفعول
لا يستحق الا بوقى اضاه الى وجوب الاستثناء في الحرف واعلم ان لما كان ان يتبع الملازمة تعين ابطال الثاني
وكذلك تقديره الانفصال اذ كان العنى اسند اليه على جهة التلخيص او المفعول منه جوت على من منى اي على من
ما جبهه في المعنى اي تعلق لفظا بعنى ما على معنى وذلك لكونه في الاخبار والصفات والمجوزات
بالا في الالام مثال الاول قولك منذ زيد صار بهى ومثاله الثاني في سرت برجل مائة انا مثال الثالث
ذكرت المرس طارده انا مثال الرابع المرس الزكيه هو قد لوانها الى المنفصل عند البعدين لما ودى اليه من
اللبس في كشي من موافقها مثل انما صار بهى انا وانت زيد صار بهى انت وهو زيد صار بهى موافق لوم بين زيد انا لا بين
ان الضارب للكم او للضارب فان صار بهى ان يكون للكم والمخاطب والضارب بدليل صحة قولك انا صار بهى و
انت صار بهى وموافق ولما اوردت في الالتباس وانما قال في كشي من موافقها لان بعضا من موافق الضم لا
اللباس من مثل منذ زيد صار بهى في فانه لوم بين زيد يعلم من تأو الثاني ان الضم لهند الا انه لا وجب لال
لربح الالتباس مع بعض الصور وجب في الباقي لاطراف الباب قوله في الخ علاف الفعل معناه انما خصنا
الاراذ بالصفة لجميع الفعل فانه لا يجوز فيه لانه لا الالتباس في الفعل امرا وانه لانه كذلك يفتح الاراذ فيه فتقديره علته
وهو الالتباس فلذلك اي فلا جمل الالتباس في الضم وعدم الالتباس في الفعل او موافق هذا العنى في الامم معى في
الصفة منفصلا وفي الفعل متصلا فيقولون منذ زيد صار بهى ومن منذ صار بهى وانما قلنا الالتباس في الفعل
لانك اذ قلت عن الزيدون ضربهم علم بقولك ضربهم معنى بالوقت في قولك ضربهم انه سنده الى معنى المتكلمين
وللبس باسناده الى الزيدين وكذلك انما زيد صار بهى وانت زيد ضربهم وهذه الكلام اعني قوله في الشرح علاف
الفعل لآخر جواب لسؤال اورد اكو يكون قابلي لوجب الانفصال في الضم الجارية على غير ما جبهه لوجب الانفصال
في الفعل الجارية على غير ما جبهه مثل انما زيد ضربهم انما لانه يتبع الانفصال في الفعل وتكرر الجواب ان المعنى والنون والثاني
في الفعل يدل على من موله من المتكلم والمخاطب والثاني فلا يلتبس باسناده الى العنى علاف الضم فان صار بهى لجميع
معنى المتكلم والمخاطب وكذلك صار بهى فانه صالح للثمة المذكورة ولعله واحد يقول انا صار بهى وعن صار بهى

وابتات حكم عند نفسيهما والحكم الذي يسمي عند نفسيهما هو وجوب الانفصال فتوكل اعطيت اياه واعطيت اياك
فلول فصل الشرطين عن الاول وذكر كذا واحد المكان الذي يشل الجميع فتكون الحكم ايضا في الصبرين اذ كان
احدهما مرفوعا وجوب الانفصال فيكون خطأ لانه اذا قاله والا فهو منفصل ودخل فيه كون احدهما مرفوعا كان
مفوضا وجوب قولك ضربت اياك وهو خطأ واذا انفصلت عن مذهب الشرطين الاجنبيين بقوله فان كان احدهما
كان قوله والا واجبا الى ما اثبتته بالشرط الاول فيبقى ذلك من محكوم على نفسه مهنا وقد ذكر حكم فيما تقدم فيبقى
ذلك الحكم المذكور من مناقض نفسه ويصح منه ما اثبت بالشرط الاول واذا بعد ما اثبت بالشرط الاول قوله
والا واذا لم يناقض فيبقى محال فلا يلزم وجوب ضربت اياك فوجب لذلك ان يفضل الاول من الشرطين
الاجنبيين والا فهو منفصل معنى ان لم يكن احدهما معرفا وهو مقدم فلا بد من انفصال الثاني فقد
يكونان من باب واحد وقد يكون الاعرف مرفوعا كقولك اعطاك اياي واعطاه اياي واعطاه اياك واعطاه اياه
اما وجوب الانفصال في الغائبين فلكل اسم اجتماع الانطاط المتأخلة لو كانا متعلقين واما وجوب الانفصال فيما
كان الاعرف مرفوعا فلا معرفت من انه لا يصل الثاني متعلقا للزم ان يكون الاقوى تابعا للضعف الا انه جاء في الغائبين
اعطاهما واعطاهما مرفوعا قول الشاعر وقد جعلت نفسي تطيب لضعفها لضعفها ما يفرح العظم ناهيا
ويصح البيت ان نفسه طابت لا لاجابة الشدة من اجل ان مذهب العاصدين لا بالشدة اصابتها شلها تا الضعف
في ما الى الفصل مما اثنان فقداه بسوء فوضا في مثل ما طلبناه لا وجعل هذا من اضاف المقابلة التي يجب ان يكون حركتها
فلا يما وما لضعفها مفعول لتطيب اعمال الفعل مفعول وليست معنى المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت
لاجل الضعفة وانما اراد انها طابت والتعليل بقوله لضعفها ما اي طابت نفسي لما اصابتني من الشدة لا ما به
من فقد في مثلها ويقال في نفسه الشدة ومرفوعها وجاء البيت على الوجهين فقوله لضعفها من قولهم معية الشدة
لعله يفرح العظم ناهيا وقوله لضعفها ما اي طابت نفسي لما اصابتني من الشدة لان الفاعل مهنا صبرها من اصابتها و
منها المفعول صبرها اي لضعفها اياها اي معصومها عاصمها مفعولها فاعله وهو وان يكون الموضعان
من منعت الشدة لا من منعتني ويكون قوله يفرح العظم ناهيا مبالغة في انه عطف الشدة عطفاً قويا بلوغ
منتهى ما يبلغه العف وكفي بلوغ العظم من ذلك وموضع الاستشهاد بمجي الصبرين الغائبين متعلقين وليس
احدهما فاعلا او مفعولا فاعلين ومنه العف وهو قولك ما وهو شاذ والقياس في مثلها لضعفها اياها كرامة
اجتماع صبري الغائبين البارزة من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا والصبر الاول في موضع خفض بالمفاد وهو
فاعل المعنى والصبر الثاني في موضع نصب على المفعولية بالمصدر اذ لان ضلها ما ويقع العظم ناهيا في موضع صفة
اما لضعفها الاولى وفعل للضرورة بالجاء والوجود الذي هو لضعفها ما ويضعف لاجل الفصل بين الصبرين والموقف
بالاجتناف وهو غير ساجع واما ما في موضع صفة المعنى قولك ما اذا معناه لضعفها مثلها اذ الاولى لم تثبت مذهب
وانما اصابتها شلها لثوب المعنى مراد وشك في ان كان المعنى هذا ان يوصف بالهله ويجوز ان يكون

يقع العظم ناهيا بجملة مستأنفة لنفس امر الضعفة في الموضعين جميعا فلا موضع لطابة الاعراب لانها لم يقع موضع
على وما يتوهم من ان لضعفها ما اضاف الى المفعول وحلها المعنى فاعل مفعول الى انه اضاف الى المفعول وان
بعد بالفاعل يصيغ من المفعول مندفع ما تقدم من انه لم يرد ان الشدة عشت وانما اراد انها عشت الشدة
اذا مستقيم ان جازف المصدر الى المفعول ويؤتى بالفاعل يصيغ من المفعول بانفاق فوجب حمله على ما ذكرناه
لما يلزم بالاجمع على استناعه والمختار من جملة المواضع الملتصقة بصبرها وان كان اذ وقع مفعول
فالمختار فيه الانفصال وانما كان كذلك من جهة ان خبرها ليس مفعولا على الضيق وانما موبية المعنى حكم على فاعلها
والمعنى فيه المنع على ان كان عليه فاجوز في الانفصال مجزاه قبل دخولها فيها على استقلالها في المجرى وخروجها
من المفعول من حيث المعنى قاله المصنف في شرح الفصل والآخر ان كان ضعفت عن باب الافعال فغضرت عن
اقبال الصبرين كما قصرت ان واخواتها وجه ضعفها ان المفعول ليس مفعولا للمعنى وايضا فان الكثر الثاني
على ان لا دلالة لها على اللذات ومنهم من يذهب بالمفعول في ذلك الى ان اقبال الصبرين في الانفصال مجزاه
مفعول على الثاني زيد قائم وكنته يعني وكنت قائما والضعف وكنت اياه والا لشي معنى ان القوة
الكثيرية في لولا عند مجي الصبرين مع ما هي ان يوضوا بعد ما حورة الصبر المرفوع المنفصل نحو لولا انت وهذه القوة هي
البارية في القياس لانه معنى مبتدأ بقدر لولا انت حامل او فاعل عذوف الفعل عند قوم بتقدير لولا حصلت
فوجب ان يكون مرفوعا منفصلا اسكوه مرفوعا فلا لانا فاعل او مبتدأ وانما ما كان فيكون مرفوعا وانما كونه
منفصلا فلا نعلله انما معنوي او عذوف وقد علمت ان الصبرين يجب ان يكون منفصلا على مذهب التقديرين
قوله لولا انت الى آخرها اي لولا انت ولولا انت ولولا انت ولولا انت ولولا انت ولولا انت ولولا انت ولولا انت
ولولا نحن ولذلك الغائب اي لولا هو ولولا هي ولولا هما ولولا هم ولولا من ولولا من ولولا من في معنى
عند مجي الصبرين مع ما ان يكون مفعولا مرفوعا مرفوعا في الجارية على القياس لانه معنى فاعل
يقول بفعل ما ينبغي فوجب ان يكون كذلك نحو عشت الى آخرها معنى عشت وعشت وعشت وعشت وعشت
وعشت ولذلك المتكلم معنى عشت وعشت وكذلك الغائب معنى عشت وعشت وعشت وعشت وعشت وعشت
وعشت وعشت ولولاك ولولاك ومعنى ان يا لولا وعشت وعشت وعشت وعشت وعشت وعشت وعشت وعشت وعشت
القياس فلو فاعلا لولا هو مفعول الصبرين المنفصل المفعول نحو لولاك الى آخرها معنى لولاك ولولاك ولولاك ولولاك
ولولاك ولولاك ولذلك المتكلم نحو لولاي ولولانا ولذلك الغائب نحو لولاه ولولاها ولولاها ولولاها ولولاها
وان اثنى اللغوي في صبري اللغوي والجميع المذكور والجميع المرفوع في اللغويين جميعا الا ان التقدير يختلف فانه
يقدح على الاولى معنى استقلاله في قولك مما فاعلات ومعنى فاعلات ومعنى فاعلات ومعنى فاعلات ومعنى فاعلات
معنى مجزاه ومثله في قولك فلاهما وغلماهم وغلماهم وغلماهم وغلماهم وغلماهم وغلماهم وغلماهم وغلماهم وغلماهم
اللفظية لولا وعشت وان عشتها الاخرى بالكثر الا ان ما يشبه لفظهم وان انك ما يبين التوحيين وقد اختلف

في فقد زها مدح سيبويه وقد حكاه عن القليل ويؤمن ان الكاف واخواتها بعد لولا في موضع جرح وان لولا في
هذه اللغة نعم الجارية المعنى وشبهها بل في غيرها الجارية غير غزوة وعملها الضبط في غزوة فيبينها ان
اللفظ الواحد قد يكون لها حالان مختلفان باعتبار ما بين فليما نحن في لولا مع العين لما فيها مع المظهر وان
الكاف واخواتها في مكان في موضع ضابط على معنى تلك وعند الاخفش ان المعربات بعد التانيين حتى باب
لولا ومعنى في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الاخرى الا انه استعمل لفظ الجرح والمفضل للرفع في المفضل في
لولا او تقوا صيغة المرفوع في الجرح وروى في قوله مروت بك انت وهو رويان وما ان كانت قاسم لفظ المرفوع
المفضل للرفع في المفضل في معنى كما او تقوا صيغة المرفوع في محل الضبط في قوله مروت بك انت وهو رويان وهو رويان
سبويه بانه غير اول الدخول على المعرب من لولا ومعنى وهو تقييد واحد في معنى المرفوع بعد ذلك من الرفع الى الجرح والضبط
نوع لافعية الدخول او لتأصيله وحيث المعربات في افراد المعربات في الالوان الثلاثة التي هي الحاطب
والمكلم والغائب بعد ذلك في باب لولا ومعنى جرح القياس فلا يلزم على مدح سيبويه الا تقييد واحد وقد
الاخفش يلزم ان يكون قد عتير في لولا ان في عتير لفظ من اول الامر وفي معنى ذلك لان للاخفش لم يفسر
المعرب من الرفع الى الجرح او الضبط على معنى واحد ليجري مجرى افراد المعربات بعد ذلك في القياس وروى مدح
الاخفش ان اتباع القياس في بعض ما كان بعض سابع كثير وانما كون الكلمة متغيرا باعتبار ما يدخل عليه
فتا ومنه في لا يكاد يوجد الا في مثل ذلك كانت اجروا ونها جرح التثنية لما رواها تنوع وتثبت وانما كان
الاجزاء عند الروي اما للتوهم من المعرب انه تنوين واما التشبيه فبها بالتثنية واعلم ان المصنف قال في بابي
الخلافا ولا خفاء في ان كل من المذهبين يلزم ان يكتب عذور والنظر في الترجيح في مثل ذلك انما يكون ببيان
الحق المدح وروى في ما ذكره سيبويه يلزم منه عذور واحد وهو تقييد لولا ومعنى ان لما على الظاهر خلاف عملها
في المعرب في هذه اللغة ثم يكون اختلاف القياس بينها على هذه القاعدة لانه لو لم يكن في لولا عذور ومنه في الاخفش
يلزم المذهب في كل باب من البابين في جميع محله ومما نشأ عتير في كل واحد منها ولا خفاء في ان عذورا واحدا
اولى من اثني عشر عذورا وفي هذا امر من القائل على الاخفش وذلك ان المذهب الذي لازم الاخفش لازم ايضا
على مدح سيبويه وقوله ان معنى ان لولا جازة لا تعيد فان المخالفة حاصلة سواء كانت اصلا او بناء ثم وروى
في نقد المذهب على مدح سيبويه الاخفش واتحادها على مدح سيبويه فيكون المذهب المذهب ابعد من عذور
منعقدة ولا خفاء في ان اجزاء ما ذكره جرحي لان بعيد من حيث ان لدن مستبعد عن قياس كلامهم واقع
موقع اللفظ لما ثبت فيها التثنية التي هي تشبيه بالتثنية حتى توهم انه مؤن منقطع اما في ولا شك في ان بعيد
جدا او غير مستقيم وما ذكر الاخفش في بابي على قاعدة كثير غيرها وموقع بعض الضبط موقع بعض تثبت
لذلك ان من مذهب الاخفش في ذلك ان لم يذكر في الامالي وفيه من جرح المذهب الاخفش وروى في شرح المفضل
مدح سيبويه في لولا وليس في مذهب معنى الاخفش اليه بقوى اما في ما كانا كانت تضعيف لفظه في

و قد ذكره بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثر واما موقع المرفوع موقع الجرح وروى في قوله مروت بك انت فتضعيف
لا سبويه احد ما ان لم يقع موقع مرفوع مرفوع آخر اذا لم يفسر من قبل الجرح والاخر ان موقع مرفوع اذا لم يكن الا كذلك واما موقع
المرفوع موقع المرفوع فليفسر في التأكيد وبين البدل فاذا قالوا من يسم اياه كانت بدلا واذا قالوا من يسمه هو
كان تأكيد ايضا واذا وقع هذا المرفوع مرفوع للرفع بين البدل والتأكيد في قول سيبويه سلماء اما ذكر في شرح
المفضل فان قسرا لم يتعلق لولا في قول سيبويه قلت اجاب ابن عيسى بانه مثل محسب زيد وعلم من جاز غير
الله فان المازع ماضى بالابتداء ولم يتعلق بشي وقال الامام القسبي ان بناء محسب ومن في من خان غير الله
والله ان لا عمل بعد هذا المعنى فلا يتعلقان بشي ولولا ليس كذلك فالظاهر انه عند سيبويه يتعلق بجواب
روى الوقاية شيع بين ان بعض القفا في موباة المنكمن بشي طية في بعض الحان زيادة حرف آخر غير وموتون
مع تون الوقاية لانه واقف للفعل عن الكسر الذي هو آخر الجرح وهذا التون قد يكون لازما لانه في قد يكون منفسا
اياه وقد يكون غير اياه وقد يكون محذوف وقد يكون محتارا لانه في قد يكون محذوف فلا ول قد يكون في الماضي
مطلقا كقولك من يفي ومن يفي فانه يلزم الماضي ولا يجوز حذفه عنه محال ليعونه عن الكسر الذي هو تشبيه بكسر الجرح
في العروص وكذلك المضارع العروص عن تون الاعراب كقولك يفي يفي فان تون الوقاية لازم فيه ايضا لما رواه والثاني
في مثل غلاني ودلوي وجبى فان اتصال تون الوقاية به منتهى اذا لا حاص اليه والثالث في مواضع منها المضارع
الذي يحذف تون الاعراب اعني الامثلة الخمسة فكل في ذلك بالقياس اما المذهب فلكل اسم اجتماع التون مع الاستفهام
تون الاعراب عن تون الوقاية قال المصنف في شرح المنظومة قد استغنى مؤن الاعراب عن تون الوقاية
ولا يوجب فيها عن تون الاعراب لان تلك زائدة على الفعل خارجة عنه فالحق ان يجعل وقاية له والتون يضرب
فعل متعل كالجرح من الفعل لم يحمل وقاية لذلك واما الايات فليجرب على القياس المتقدم طرد الباب و
المختار عند الاكتفاء بواحد ان الحوجه تون الاعراب لا تون الوقاية لان تون الاعراب يقوم مقامها اي يعول
فعلها في اتيان بدل على الاعراب بخلاف العكس ولان تون الوقاية هي الثانية ومشار الفعل فكانت اولى بالحذف
ومن سادس فانك اذا لم تقف ما المتكلم بها من بين اثبات تون الوقاية بها وحذفها فنقول الذي بالشديد
وان لم يكن فاعلا ولا حرفا ولكن لما كانت تنفيته على الشكون حرفة على كونها الباني قال المصنف في شرح المفضل
واذا كانا قد ما فوالفعل القابل للحرك والاعراب عن الكسر فلان يفي هو الحرف المبني على الكسر عن الكسر
من باب الاولي ولك ان حذف التون ومول الذي بالتعريف اجراء لها جرح الاسماء المتكلمة لوقوعها في اللغة
احرف ومنها ان واخواتها والمراد منها اجزاء الثلاثة التي آخرها التون المشددة دون ليت ولعل فانها
من التشبيه الباقين واما الاربع التي آخرها تون مشددة جرحي منها الوجهان فانها التون على تشبيهها
بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العله وحذفها كاسم اجتماع التونات واذ كانا قد جرحا والحذف في
بعض موضع كونه فاعلا فلان جرحا في اولى لانه حرف قد اجتمع فيها تونات عند جرحي تون الوقاية والسواج في مواضع

منها ليت فانه مختار منها اثبات الوزن لان المقضي لا يثبت وهو شبهه بالفعل محقق ومقتضى الحذف مفقود فيه اذ
لا وزن في آخره وجازحدها تشبيها للثبوت بالاربعه التي في آخرها الوزن المستدرة لانها منها ومنها من ومن
ما مثل لبت في اختيار عني الوزن لكونها على حرفين متينين على السكون نحو فقط على فبنيهما ان مدخل الكسرة هو فقط
على الفعل ان يدخله الكسرة ومن ساقه فقط فانها مثل من وعين في كذا على حرفين وان كانتا اسمين والخامس عمل
فانها على لبت لان المختار بالثبوت لا يثبت في فعل الحذف وانما اختير في فعل الحذف من حيث ان من لغاتها على
اللام الاولى ليس بينهما وبين الثانية الا حرف واحد مع شبهها بالوزن فلو كانتا اثبات الوزن قال المصنف في شرح
الفصل فلما كثرت المقالات في المقاربات كان الحذف اولى ووجه الشرح ما جردوها بالاكسرة على الحذف فحق لغاتها
معنى بالاكسرة المختار وبما حدى التفتين الحذف فان فصل لم يسم عين هذا الذي قيل المذكور في فعل ان يكون كمن
فيل واختير فيها الحذف كمنه مما استوى به الامران بالتعاقب فلهذا قد اخرجنا في الذي قيل بقوله واللام الاولى
ليس فيها وبين الثانية الا حرف واحد فان الواسطة لا تكن بين اللام الاولى والوزنات بحرفين
وتوسط جبر البتة او اذا كان معروفه بجزء ان يكون المبتدأ نكرة وحذف يلبيس الجبر بالصفة فاذا اقاوا مثلا
زيد هو المطلق بتوسط الصيغة المتعاقبة بالفتحة في حرف الحروف وبالفعل في حرف المنطوقين متينين
بمعربة لان الرابطة انما يتوسط بين المحكوم عليه والمحكوم به لا بين الصفة والموصوف لا ربا طرهما بدورها لكونها
معلومة الثبوت لا عند المتكلم والسامع قال لا بد لي في شرح قانون الجزوي في قسمه اهل البصر بالفصل في قويم
بين شئين بهما ربط وعلاقة فاما لا بينهما لفظا وان كان رابطا بينهما معنى فان قلت هذه الصيغة اثباتا كيد و
اما مبتدأ في الاصل كون دالة على تقويم ما ذكره اوله على الثاني كون دالة على عين اوله عليه الاول واثباتا
ما كان ولا يكون دالة على النسبة فلهذا هذا الذي ذكرت انما يكون عند القائل بانها اسم واما من جعلها اداة
اي حرفا فلا بد من هذه الا على النسبة والظواهر ان لا انواع لا احد ان الاتيان بهذه الصيغة انما كان لتعيين ما بعد
الجزئية وانما يكون كذلك اذا كانت بدل على النسبة نعم لما ذهب بعض الى سميتها اضطر الى القول باسميتها
تأكيدا او مبتدأ فان فصل الذي على الرابطة ليست هذه الصيغة وانما الذي على الاربعة فلهذا
مذاهب ان مخالفت لما ذهب اليه المحققون من المنطوقين هو مستقيم فان الاعراب في المثال الذي اوردناه
يدل على معنى زائد على الذات وهو المنسوب اليه لشيء ما على حصول معنى زائد على مفهوم المنطق وهو المنسوب
الى شئ ما ولا يحتاج الى الرابطة انما كان للدلالة على النسبة الى منسوب اليه معنى فاذا اني بالرابطة يدل
على ان مفهوم المطلق منسوب الى منسوب اليه معتين وهو المبتدأ الذي ذكرت الرابطة بعده ومعنى ان لا يتوهم
من كون هذه الصيغة للفرق بين المبتدأ والفتحة عدم دلالتها على النسبة فانها انما كانت فارقة بين المبتدأ والفتحة
باعتبارها موضوعا لربط ما بعدها بالمبتدأ الذي قبلها وتعيينه الجزئية وانما قال قبل المعامل وبعدها
ليثبت على انه يكون هذه الصيغة مع وجود العوامل المنطوقية في المبتدأ والجزء وعندها كقولك زيد هو المطلق

وكان زيد هو المطلق وانما قال صيغة مرفوعة ليعلم على انه لم يعين ان يكون مفعولا وانما هو صيغة مفعول ان يكون
مفعولا وان يكون عين مفعول ما سبقت وانما قال مرفوعة ليعلم على انه لا يكون الا صيغة مرفوعة لان الاصل فيه لم يوجب
المبتدأ فاسبب اختيار المرفوعة والخرج نحو فتنك انما كان قائما فان اياك بلك لاصل وقوله مطابق للمبتدأ يريد به
ان كان مفعولا اذ كان هذا الموصوف على صيغة المرفوعة المذكور وكذا لك الموصوف والمختار والمجموع وكذا لك لو قد
الاول شكلا او مخاطبا او غايابا كان هذا الموصوف على صيغة مفعول ان الزيد من المضافات وان الزيديات من
القاعات وكذلك انما عن القانوت وانك انتن القاعات ونحو هذا عند البصريين لانه فضل به بين كون ما بعده
جنما او مفعولا لانك اذا قلت زيد المطلق لجان ان يتوهم السامع ان المطلق صيغة فينظر الى الجبر وان كان فيهم
انه جبر فاذا قلت زيد هو المطلق تعين المبتدأ فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين المبتدأ والفتحة وعينت
المطلق الجزئية وسميه الكويزون فاد الاله اعتمد عليه في هذا المعنى والفصل اخفى اذ كل ما وضع للفصل ككتاب
التائيف والاعراب قد اعتمد به على المواد منه وليس كل ما يعتمد به على شيء يكون فضلا الا ترى ان زيد في زيد قائم
يعتمد عليه في المراد منه ولم يضل شيئا من شيء واذا كان الفصل اخفى كان تسميته فضلا او على خصوصه لان الاصل
يكون مستقلا على الامم متروك عدم محقق الا حجت بدون الاعتم فكون الكفر فائدة فكون اوله وفقر المصنف
في شرح الفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى حيث قال بسميه اهل البصر لانه فضلا الترتيب الى الاصطلاح
لان التي بيني بام معناه في الكفر الاضاظ ولما كان المعنى في هذه الاضاظ الفصل كان تسميتها فضلا اخرى
من تسمية الكويزون لها جاء انظر الى ان السامع او المتكلم او مجاميعا يعتقد ان بها على الفصل بين الصفة والمبتدأ
فتوهمها بام ما يلازمها وتؤدي الى معناه فكانت تسمية البصريين اعظم وشروط ان يكون المبتدأ معلوما لانه
اذا لم يكن معلوما لم يقع لبس لانه اذا قيل زيد مطلق لا يلبيس المبتدأ بالفتحة مما يحجب الى ما به الفصل قوله
او اقبل من كذا اعطفت على جبر يكون معنى شرطه احد الامر ب الاول ان يكون المبتدأ معلوما الثاني ان يكون الفصل
تفصل يكون مستقلا عن مفعول عن مفعول او اقبل من كذا وانما جردوا الفصل من كذا اخرى المعرفة لما كانت
من فيه قائم مقام اللام فسمي بها اي تشبيها بينها قويا ولذلك لم يجمعوا بين اللام ومن لم يقولوا
الا فصل من زيد فلما اقبله اجروه بحرفه والا اي وان لم يشبهه فالقياس ان لا يكون الفصل منه وان الفصل
من كذا انك قال المصنف في شرح المنقول على هذا الجور ان مفعول زيد هو غلام الرجل وان كان متعادلا
حرف التعريف والتعريف بينهما ان الفصل من كذا يشبه المعرفة بينهما قويا من حيث المعنى حتى ان معنى قولك
افضل من كذا لا افضل ما عتبار فضلية مفعولة ولذلك قام مقامه وليس غلام الرجل لذلك فانه انما امتنع نحو
حرف التعريف عليه من جهة ان الامانة قد تكون للتعريف واللام للتعريف فلو اجمع بينهما علافا افضل من
ولم يشق في المبتدأ ان يكون معلوما لانه لا يكون الا معلوما وما يجمع نكته بين لا يقع جبر معلوم وقد
يقيد الجزئية بالتعريف ففهم انه محصور بان يكون الجزئية معلومة والامم مع انه المعروف من قول

الخليل انه لا موضع له من الاعراب وبعض النحويين يزعم ان له موضعا من الاعراب وهذا المذهب مبنى على انه حرف
او غير فان قلنا انه حرف لا يكون له موضع من الاعراب وقوله في الشرح فان قلنا انه حرف وضع للفعل الى قوله فان
كانت حروفها بيان حقيقة مقدم الشرطية من غير مقرب لآيها وانما سها بان اجاب عن سوال ارداه الفلوت
لكنه اعلم انما انظر الى جواب هو ان يقال لا يستقيم ان يكون حرفا لان الحرف يلزم طريقه واحدا وهذا يتفق
باعتبار من هو له بالتكلم والفتحة والمخاطب والارادة والشيئية والجمع والذكر والتانيث ومن احكام الضار ذلك
على انه ليس من فاعل الحرف وانما هو الجواب هو ان يقال بغيره لا ينعى حرفيته بدليل تغير الحروف في اسم الاشارة
نحو ذلك وذلك في الكلام ذلكم وذلكم واوذلكم واوذلكم واوذلكم وموجبه بانفاق ثم لما اثبت حقيقة المقدم بما ذكرنا
يقرب للشرطية من تاليها بقوله واذا كان حرفا فلا موضع له من الاعراب كغيره من الحروف واعلم انه قد اوجب
من الجواب المذكور قد ذكر المصنف في شرح الفصل قبله واحسب عنه بان حرف الخطاب يتغير باعتبار مخاطب
وهذا يتغير باعتبار المعنى ات يتغير باعتبار الخطاب والغايه والتكلم استند وعنه بان مثله قد جاء في آية وايها
واياك وايها حلية الخطاب وهو الخطاب وهي حروف من المذهب الصحيح واحسب منه بان هذه على هذا المذهب
انما هي حروفها ببيتين صاحب المعنى الذي هو اياها واسما حرفي به عن بيتين مختلف كاختلاف الضار فيليس هو
في اللغة هنا ما ذكر في شرح الفصل وعلم منه ان ما ذكر في شرح الكافية ليسا في حقيقة المقدم عن تانم ثم اشار في
الشرح الى وجه آخر في بيان حقيقة المقدم بقوله والذي سيق ان حرف وفقر من ان يقال انه اما حرف او اسم
ان بطلان كونه فعلا ظاهري ولا حاز ان يكون اسما فحين ان يكون حرفا وانما قلنا انه لا حاز ان يكون اسما لانه
كان اسما ونه في مركبا فلا بد ان يكون موضع اعراب اى يكون له محل من الاعراب كالضما وكما ولو
كان موضع موضع اعراب لم يخل اما ان يكون تابعا او مستقلا وكلاهما غير مستقيم اما البقية فلا بد ان يكون تابعا
لاختلف باختلاف المتبوع وهو لا يختلف ولو كان مستقلا لوجب ان يكون مبتدأ لانه صيغة مرفوعة ذلك بعد
المسند ولا يستقيم ان يكون مبتدأ لان ما بعده يكون منصوبا كقولك كان زيد هو المنطلق ولو كان مبتدأ لكان
ما بعده بالجنس واسمى النحويين في ذلك موضع من الاعراب وحسب ما تقدم ان يكون تابعا ويجب
من قولهم له ان تابعا لا يختلف باختلاف المتبوع ان ذلك مخصوص بغير التاكيد بالضمائر وانما التاكيد بالضمائر
فلا يكون في غير هذا الباب الا بتعيين المعنى المرفوع وان اختلف المتبوع كقولك مروت بك انت وبه هو وبنا نحن
وكذلك ما اشبهه نحو مني نحن انا ومن تشا نحن واذا كان كذلك فلا يستبعد ان يكون تابعا على ذلك نحو الذي
هو التاكيد بالضمائر المعنى المختلف باختلاف المتبوع وقوله في الشرح مع ظهور صيغته دليل آخر على بنية
فان ظهور صيغته في الضمائر ما يقتضي استينته وكذلك قوله واختلافها ايج اختلافها وتوحيدها ان حرفا
حي به غير بيتين مختلف باختلاف ما تقدم على ما كاختلاف الضمائر باعتبار التكلم والمخاطب والغيبه والارادة
والنشء والجمع ليس بمرود وهذا مختلف كاذكنا فلا يكون حرفا ولا يمكن حرفا فيكون اسما والمصنف

اجل كونه تاكيدا ان اسما في المسائل المنقولة فائلا هو الذي هو فصل لا حاز ان يكون تاكيدا لانه لو كان تاكيدا
لم يخل اما ان يكون لفظيا وانما ان يكون معنويا لا حاز ان يكون لفظيا لان اللفظ اعادة اللفظ الاول بعينه
ان كان طائرا واعادة اللفظ ان امكن والا فبذلك عليه من باب ان كان ضمير القولك مروت بك انت ورايتني انا
لانهم لما قصدوا الى التاكيد اللفظي فيه وتعدوا ان يوتى بالمتصل من غير متصل به وجب الانفصال ولما لم يكن الضمير
المرور منفصل حلو على المرفوع لانه انما هو ضمير لغيره ورايتني اناك وقالوا مروت بك انت كما قالوا انا كانت لما قصد
المتصل او بالمرحوع المنفصل ولا حاز ان يكون معنويا لان المعنوية باللفظ تحفظ ولا يتغير بغيرها وبغير العرب
بجمله مبتدأ وهذا واضح فيكون قد اجاز من الاسم الاول بالجملة ابتداء بغيره وما نصب اليه معول كان
زيد هو المنطلق عليه ما صرح به في السبعة ولكن كما نواهم الضامات واعلم ان هذا الكلام اعني قوله وبعض العرب
بجمله مبتدأ او يجوز ان يكون هو اياها اختيارا في الشق الثاني من التوحيد وتوحيده انما عال عننا وما تقدم ان يكون
ضمرا بالاستقلال فذلكم لك ان ذلك لوجب ان يكون مبتدأ ورف ما بعده متبوعا قلنا يلزم ذلك فان بعضنا
العرب بجمله مبتدأ وما بعده جزم وينتقم قبل الجملة هذا المعنى على خلاف باب الضمائر ان ليس له
مخرج اليه ظاهرا كما يكون لغيره من الضمائر والمنا وضوحه لعرض ان يعطى الفتحة في نفس السامع وانما جعل التعليل
بذلك لانه مهم يقتضيه الحديث الذي بعده والشي اذا ذكرهما ثم مضى كان اوقع في النفس من ذلك فمضى
من اوله الا هو وانما كان الشيء عند ذلك كذلك اوقع لانه اذا ذكرت الشيء مبها ففوتت الذوا على طلبه
لما جعل الله الضمير عليهم من الضمائر الى معرفة ما قصد اسما لانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين
والذكر مرتين يلج من المذكور مرة واحدة فثبت انه اذا ذكر الشيء كذلك كان اوقع في النفس واذا كان اوقع
في النفس حمل تعظيم من ذكر كذلك قطعا قوله في الشرح فقد ردنا ذلك مطلق باول هذا الفصل فترى
اذا كان هذا المعنى على خلاف باب الضمائر باعتبار ان ليس له مرجع اليه ظاهرا فقد ردنا العلم المرفوع
اليه في الحديث المرفوع في الذم ثم اصغر له العزف وهو تعظيم القصبة وانما بالانواع بالانواع الذي
هو الظاهر موضع المعنى لان المعنى اعم من المنطق وانما وقع اول الامة لوقع آخرها على ما تقدم ولم يجمع الى
تعيينه فيخرج عن ما نحن فيه وجعلنا غايها لانه للغايه على التحقيق لانه للثان وللحديث وهو غايه وتما
الخير بكون معنى الثان والقصبة لانه في التحقيق اعتبارا لهما فاضا في الى ما هو صهي له كما نقول في زيد
الها ومن زيد والنز مواضع بالجملة بعد لانها المودة بالاحتماد ولا يستقيم تسمية الا بها ويكون منفصلا
ومنفصلا مستقلا وبازا على حسب المواضع فاعتبر فيه فاس باب الضمائر مع انهم مرفوع حسب ما يقتضيه
باب الضمائر من مرفوع متصل ومنفصل ومنفصل ومنفصل وبازا فاذ اوقع وتجب ان يكون مرفوعا
منفصلا اما كونه مرفوعا ظاهري واما كونه منفصلا فلان العامل المعنوية انما يقتضي المنفصل كقولك هو زيد قائم واذا
وقع فاعلا لوجب ان يكون مستقلا لانه معني مرفوعا في فعل اما كونه مرفوعا عاذا على الحديث وهو مرفوع

واما كونه غايبا فلما عرفت ولما كونه في فعل فلا بد عند عدم العوازل مبتداه فاذا كان فاعلا فلا يكون الفعل دخل
على المبتداه اعني للفعل الناقص ثبت انه اذا كان فاعلا فلا يكون الاصمى في غايب في فعل والنهي المزد الغائب
في الفعل يكون الاصمى في قولك كان زيد قائما وليس زيد قائما واذا وقع مضويا فلا بد ان يكون مستقرا اذ لا يستقر
المضوب لقوله كان زيد قائما وحده مضويا ضعيفا بمعنى مثل قول الشاعر ان من دخل الكعبة يوما
يلقي منها جاذرا وطبا لا وفي قوله ان من لام ياتي بنت حنان الميم واعصية المظوب ولما ضعف من حيث
كان حذف النهي مراد لا دليل عليه بهذا ما ذكر في السج ولا معنى حليل ان غير مستقيم فان وقع من الشرطية في اليقين
بعد ان دليل على كون من الثاني محذورا اذ لو لم يقدرا لادى الى دخول ان في الشرط وذلك يمنع فالوجه
ما ذكر في شرح الفعل حيث قال ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم لان معنى مضوب فلا يجوز ان يستقر وليس الوجه
موضع الحذف فحذف وقد جاء في الشرع محذورا لا مستقرا لان الحرف لا يستقر فيه وقوف بين المحذوف والمستقر
بهذا الكلام ولما قال وليس الوجه موضع حذف اما لانه لا دليل عليه واما لان المقصود من الكلام المحذوف هو به
التيقن والغاية فلا يلزم الاختصار واما لانه يفتقر المقصود منه حذف الابع ان قد التزموا حذف
منه لانه ان المفتوحة اذ اخفقت لقوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين وانما الذي مراد ذلك لانه
قد ثبت ان ان المكسورة اذ اخفقت جاز اهلها كقولهم تعالى وان لا تخافا ليقبضنهم مع كونها بعد من ضم الفعل
من المفتوحة لما سجي في الحرف ان شاء الله تعالى فان المفتوحة المحققة لحواز التعليل اجدد ولم يات اهلها في التوضيح
بعد ما لا يقال علمت ان زيد قائم ولكن ان زيد با نزع فقد روي ذلك من الثاني معولان محذورا فاعني
اما قدس قبيلا يكون لان المكسورة المحققة في ان المفتوحة المحققة مرتبة في التعليل وانما كونه محذورا عني فاعني لان
الوجه موضع حذف دليل وزود ان محققا اما الاشارة انما ثبتت اما الاشارة اما لان بعضها
بالاصالة ومن الحروف ايضا عوذا وفي ثم جلت بغيرها عليها لانها منها وانما قال ايضا لانه استعمل هذا الدليل
في المعنى وانما لا يحتاج بها الى ما يثبت من قربته الاشارة فيكون محتاجة الى العيني فاشبهت بذلك
بمعنى سبب احتياجها الى العيني الحروف فيكون مرتبة كما حروف وحذف المصنف اسم الاشارة بقوله ما وضع في
ايم وهذا الحذف وان ذلك فيه لفظ المشا رايه فليس من قبيل قولك العلم باوجب لعله ان يكون عالما لان الثاني
مشغل في الدور والاول لم يشغل عليه بيان الاول ان العالم متوقف على العلم لان العالم شيء له العلم فالعلم جزء
من العالم والكل متوقف على الجزء فاذا اخذ العلم بالعالم توقف العلم على العالم المتوقف عليه ومودور بيان الثاني
ان المحذوف منها ما سمي بالاشارة في اصطلاح النحويين وهوذا وشا وذا ان وتان واولا والمشا رايه المأخوذ
في الحد هو المفتوح ومن المسمى اليه بائي في كان باليد او بالعرف او اللفظ وليس المحذوف الاشارة اللغوية
لانها غير محذورة ولا يحتاج ان يحذف في هذا العلم وكذلك لم يحذف المشا رايه لانه معلوم قبل معرفة اسماء
الاشارة الاصطلاحية فاذا ذكر في الحد المشا رايه لانه ملاذ وراذ لا يتوقف على المحذوف ولا يتوقف المحذوف عليه

بشي ان الدور انما يلزم ان لو تحقق هذا المجموع وهو توقف الحد على الحد وهو توقف الحد على الحد فاعني ان هذا المجموع
منتهى ضرورة انتفاء الشق الاول منه واذا انتفى المجموع انتفى الدور قطعاً وقوله اذ قد عرفت الاشارة اللغوية
دليل على انتفاء الشق الاول من المجموع المذكور ونفسه ان يقال ان الشق الاول انما يكون متققا ان لو كان المحذوف
الاشارة اللغوية بالمشا رايه لانه لانه ليس كذلك فان الاشارة اللغوية معلومة عن محتاجة الى تعريف في هذا العلم
ولا يلزم من عدم احتياجها عدم احتياج الاشارة الاصطلاحية الى التعريف اذ قد عرفت الاشارة اللغوية ولا يعرف
اماء الاشارة في الاصطلاح ولما قلنا ان يقول الذود من اصل ساقط لانه خدام الاشارة لا الاشارة والمشا رايه
لا يشق من اسم الاشارة فلا يتوقف عليه اصلا والمشا رايه في المعنى على ستة ايم ب مذكور وموث كل واحد منهما من
ومثني ومجموع الا ان العرب وضعت لفظ الجمع لذلك والمونث مثنى كقاصات الالفاظ خمسة اربعة صورها واحد
مثنى ومن هذا الخمسة ما ليس له مرادف مثله الفرد المذكور وذا ان ثلثه وتان المثنى المونث ومنها ما له مرادف
كلفظ الفرد المونث فكل نقول تا وفي برقة به يكون الهاء وهي وذمى ياء بعد الهاء قال المصنف في شرح
المضال قال بعض الناس ان المثنى عربى وذلك انه قد اختلف آخره لا خلافا للعوازل فوجب ان يكون عربيا
فيما على سائر اللغات واجيب عن ذلك بما وجدنا ان الدليل قائم على وجوب البناء بها كلها فوجب
الحكم عليها كلها بالبناء وتا ويل هذا مشكل ووجهه ان يقول لو كانت على قياس المثنى لوجب ان يكون التماسك
كما قلب الغنصا وها لم يقلب دل على انها صيغة موزونة للمشا رايه المرفوع تارة والمضوب اخرى كما وضوا
ايك المضوب في الحركات وانت المرفوع ولكن لما كان ثم بعض الجميع الضيقة ومع امره ولما كان منها قسم بعض
الضيقة اشكل امره ولا فرق في التحقيق بين الضيقة وبين ان يكون تسمى الجميع او تسمى البعض الوجه
الاخر انها شدد ونها ولما كانت في الضيقة لم يشدد ونها اذ لا عوز ان قال في بطلان بطلان بالشديد هذا كله
على لغة من قال هذا ان في الرفع ومثني في الضم والمجر وانما من قال هذا ان في الاحوال كلها فلا اشكال فيه
ان معنى هذا الكلام وانما قال وتا ويل هذا مشكل لان دليل البناء يكون مقتضيا للبناء ولا يلزم من وجود المقتضى
وجود المقتضى وانما يلزم ان لم يتحقق المانع ولا اختلاف منها مانع وحرف التثنية الذي يلحقها او اهلها ليس في
الحقيقة منها وانما هو حرف في التثنية على المشا رايه قبل لفظه ومعناه تسمية بالخطاب لما اشير اليه كما جرى به
للتثنية في النسب الاسنادية لقوله ها زيد قائم وها ان زيد قائم وما يصل بام الاشارة من الكاف ولما اشير اليها
حروف الخطاب والمخاطب بالبناء لا يزد على ستة موزون ومثني ومجموع كل واحد منها مذكور وموث فهو كالمثنى
في الدلالة على احوال المخاطبين ومودع مع حرفيته كما يدل على المخاطبين في مذكر مذكر كاسميه واحد
مذكر حروف الخطاب مثنى كالمثنى المذكور والمونث وهو المثنى مثنى خمسة اللفاظ اربعة صورها واحد
ومثني الحروف انما جرى بها تسمية على حال من مخاطبة فاجعل اسم الاشارة لما اشير اليه او لا على طبق من موزون ومثني
ومجموع مذكر وموث ثم اجعل حرف الخطاب بعد ما على حسب من مخاطبة في ذلك اي في الاشارة والتثنية والجمع

ما لا يوافق انما كان الذي ياتي اده ام بدليل ان ما عرّب من الموصولات ينطبق الاعراب في آخر نحو جاءني اثم الى مني
ولكنه لا يكون احد جزئي الجملة الالفة وعائد الى الموصول وانما بينت الموصولة انما لان فيها ما وضع وضع الحروف
عوا من اللام ياتي اسم الفاعل واسم المفعول نحو الضارب والضارب في حلت البولية عليها لانها من باب واحد والمال لا ياتي
في تمامها جزا الى صلة وعائده فاشبهت بذلك الحرف لاجتماعه الى منقطع الا ان الحرف يحتاج الى من يولد عليه فينتج منه
بعد احتياج الى من يفتقن معناه المهم واسم الشبه الذي يلام التعريف من حيث ان وصفها يكون الجملة التي تليها
في عليه معروفة ليصح ان يقع وصف المعرفة كما ان وضع اللام تكون الامم الداهل هو عليه معروفة فلما كانت التعريف
مثل اللام فينتج من الموصولات ما لا يقع صفة مكن وما يحرم الشبه لانه معروفة وموصولة وانما يقع من وما
صفة لانها وضع الموصوف والصفة جميعا فذلك قول في قولك الجيتي ما صنعت معناه الجيتي التي التي صنعت
فيصنفها بالتي والذي جميعا لانه ايد ذلك على انها الموصوف والصفة جميعا وما وضع لها لا وصفه قال المصنف
في امالي المسائل المتفرقة كل اسم موصول بقياسه ان تعرف به ما بعد قياسا على الضارب فان قيل لو كان الذي
كالالف واللام في الضارب والرجل لم يفتقر الى ان يكون صلتها معلومة للخطاب ولما انتفى في ذلك دل على ان
التعريف حصل بين ما فالجواب ان ذلك لا يقع بل هو واجب فيه او با مثله لانه لو لم يكن كذلك لم يكن للف واللام
مدلول معين فاشبهت ذلك بحملها للدلالة الموصولة بين الامم ان الف واللام في الرجل مشروط بان يكون
رجلا معهودا لانه لو لم يكن معهودا لم يحمل الدلالة بها على معين وكذلك الضارب فكان ذلك من معقوباتها في لانتها
على التعريف لا موانعها والصفات في اصلها صفات للشيء في المعنى كان ماديا وشبهه قبل التعريف صفة
للتكرات طارئة الى جوب على المعارف ادخلوا عليه الف واللام ليصح وصف المعرفة ولما كانت الجملة يقع
لذلك اجتمع الى جوبها صفات الى المعارف ادخلوا عليها ما يعرف به كادخلوا على الضارب ورجل عند قصد التعريف
ما يعرف به وصلة يقع ان حله الموصول يجب ان يكون جملة خبرية لان الذي وضع وصل الى وصف
المعارف بالجملة فليجاء التي هي صلة يجب ان يكون من الجمل التي مع ان يكون صفة والجملة التي مع ان يكون صفة
ليست الا جملة خبرية فيجب ان يكون الصلة جملة خبرية والباء التي معي ما لا يقع صفة من الموصولات ومن
وما مثل الذي ياتي المحي انما في كونها معرفة وكونها موصولة واسما في ان معنى جاء من معرفة جاء الرجل الذي عرفته
واذا كان مثلها في المعنى فوجب ان يكون حكمها كذلك والعائد فسر العائد بمعنى الصلة يعود على الموصول
اذ لم يرد بالعائد الا ذلك واحتج اليه لان الذي لما وضع تعريف الجمل ومنع بها اي يعود الى جملة
معينة يقع دخولها على الجمل فاحتج الى جاء بينه لما احتج الى ربط بينه وبين ملك الجملة اعني صلتها لئلا يكون
اجنبية عنه وحل الف واللام من جملة الموصولات الف واللام بمعنى الذي وصلته لا يكون الا
اسم فاعل او مفعول لانهم لما رادوا ما وقع الف واللام تعريفه نحو الرجل لغنا ومعنى اما انظر افع واما معنى
فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتها صدق ان لا يدخل الا على المفعول كما لا يدخل تلك الا على المفعول

المذكورة وحصولها بالجملة العقلية ليس يكون اسم الفاعل اسم فاعل او مفعول حسب ما يقتضيه معنى الفعل فان كان
الفعل مبتدئا للفاعل نحو الذي ضرب او يضرب بصيغة المبني للفاعل يقول الضارب اسم الفاعل لان معنى المبني للفعل
سبغ الفاعل وان كان الفعل مبتدئا للمفعول نحو الذي ضرب او يضرب بصيغة المبني للمفعول قلت المفعول بولان معنى
الفعل المبني للمفعول سبغ اسم المفعول ولم يدخل حاشا الجملة الالفة لانه قد وان يسبغ منها غيره وحول الف واللام
عليه ولعل ان قد ورد هذا الطريق النواك والحواس اورد المصنف في شرح المنفل اما السؤال فهو ان يقال فلم
ملا الموصول يجب ان يكون جملة متعوض باسم الفاعل والمفعول في مثل الضارب والضارب فانه صلة وليس جملة واما
الحواس فهو ان يقال ان اسم الفاعل في مثل الضارب في معنى الجملة وانما وقع من الاضافة المشاككة بين هذه الف
واللام والالف واللام للتعريف في قولك الرجل ضحكوا من الجملة اسم فاعل يوفروا على الف واللام ما يقتضيه من
المراد والمعنى على ما كان عليه فكان فيه وفاء بالقرينين لم يمنع في تعداد الموصولات فالذي للمراد الذي والتي
المراد الحوث والذان للتي المذكور والذان للتي الحوث وقوله بالالف والياء معنى بالالف في الرفع وبالياء في النصب
والجواب وهذا التعريف عند الاكثرين ليس باعراب لقيام هذه البناء مع ذلك التعريف وكذلك الف والياء في هذا ان
وهذين وقد فقه بعض المناظر ان اعراب وليس باعراب وانما الله ان صيغة موضوعة للشيء المرفوع والذين
صيغة موضوعة للمفعول والجواب وانما اتفق هذا التعريف على مثل يشبه تعريف الاعراب وهو على تعريف العوازل متوهم
اعرابا فذلك اي فلان هذا التعريف ليس باعراب لم يقل الله تعالى بسانته ان هذا التعريف لو كان اعرابا لكان للذان
شيء لان هذا التعريف الاعرابي من خواص الشيء ولو كان شيئا لوجب ان يقال للذي ان وعلم قيل للذي ان علم
انه ليس شيئا وان هذا التعريف ليس اعرابا فلعلم ورود للذي ان دفع فتم كون هذا التعريف اعرابا ولذلك
اي ولان ليس اعرابا جاء للذان وبسبب انه لو كان اعرابا لكان للذان معربا لان التعريف الاعرابي في الاسم
بدون كونه معربا عاا ولو كان معربا لم يسج جاء للذان في الرفع وعين لكنه قد جاء في الرفع وعين للذان
ولا يكون معربا ولا يكون هذا التعريف اعرابا والاولى والذين للجماعة المذكورين وجاء في جمع المذكور للذان بالواو
في الرفع مثل للذان بالالف في الرفع الا ان للذان بالالف في الرفع فصيح والذان بالواو في الرفع غير فصيح
وانما الفصح الذين في الاحوال الثلث التي هي الرفع والنصب والجر والاي بهم وباء بعد ها وبمعنى ياء
وبالياء بغير جمع مكتوبة وسأكنه كذا لك لغات منها واللاق واللواني للجماعة الحوث معنى الا اي بلسانها
واللاق واللواني كلها للجماعة الحوث وما فيها لا يعقل فاجاب ومن يعقل او منزل من غير من يعقل واي التفصيل
قال المصنف في امالي المنفل العزم باي فضل المستند وحى في الاستنباط معناه السؤال من يقين جزء التعريف
ما عا وما ثبت اليه فاذا قلت اي الرجلين عندى معناه السؤال من يقين احد الرجلين الذي استقر عند
وايه الحوث وذو معنى الذي في لغة على في قولك عارفت لمن لم يقين بعض ما قد منعهم لا يقين العلم ذواتا عارفة
سمى شاعر بهذا القافية غارقا ومعناه لا كسر الفع الذي انما عارفة والعرف اخذ العلم من العلم كانه

قوله اجماع فان لم يفتي بجوابي بعض منكم فبما فتكم والا فانه يستعمل معنى الاعتقاد والميل والنحو للشي
 وكذا في كل منجم يا هذا البيت وذا بعد ما لا ينسب اليه معنى الذي على ما مبني في آخر هذا الباب والالف واللام
 معنى الذي والى على حسب ما ينسب اليه فان كان عابداً صير مذكراً كان اللام معنى الذي وان كان من مروت
 كان معنى التي ثم شروع بيتين ان العائد المفعول يجوز حذفه وانما بقيد العائد بالمفعول لينسب على انه انفسم
 امره الى ما يجوز حذفه والى ما لا يجوز حذفه فنقول لما يجوز وهو المفعول مفعول جازي الذي منسب اليه باليات
 العائد ويجوز منسب اليه من الابات والحذف فيضج وكذلك جاء اللذان منسب في التثنية والذين منسب
 في الجمع وانما جاز حذفه لما في الكلام من قوة الاستعارة اما لان الموصول منسب اليه واخذ فلا يحتاج الى ما
 يربطها به وانما لان الموصول من حيث وضعه يقع العائد فانه احدث يشي سياق الكلام به بخلاف غيره فان اياً
 ونحوه من حيث هو مخرج الى عائد وانما يفرق من له ما توجه اليه كما اذا وقع مبتدأ بمنزلة عنه فلا يبدل عليه ولا تثبت
 المصنف في امالي المسائل المقررة العائد المرفوعة والمجروزة لا بد من انشاها مثلاً في الفصلة فوك جاء الذي
 قام وجاء في الذي مروت ويا المبتدأ زيد قام وزيد مروت ويا الصفة رايت رجلاً قام ومنسب رجلاً مروت
 به وانما كان كذلك لان المرفوعة احد جزئى الجملة فلا يجوز حذفه بخلاف ما تقدم ولها المجوز وان كان فضله فلانه
 يلزم من حذفه حذف الممار فيفوت معنى الممارج الضمير جميعاً فلا يلزم من جواز حذف شيء واحد حذف شيئين
 وقال ايضا في امالي قبل هذا الكلام الضمير والواقعة للربط وهو ان يربط الثاني بالاول على ما قلناه امرت
 في باب الفصلة والصفة والمبتدأ في باب الفصلة انت في الضمير المصوب بالخيار ان ثبت انفسم وان ثبت حذفه
 ويا من المبتدأ الاكثر انشائه وجاء حذفه فيلزم الضمير في الصفة ليس كما سقنا في الفصلة ولا كما قلناه في خبر المبتدأ
 وسواء ذلك هو ان الفصلة مع الموصول جزو واحد فاستغنى بالربط اللغوي عن الزام الضمير وخبر المبتدأ مستقل
 في الجزئية فلذلك التزم الاتيان بالضمير في الثالب ليصل الربط بينه وبين المرفوعة والصفة ليس كما قلناه
 في الجزئية ولا كما قلنا في الاستقلال فلا كانت بينهما صلحاً كما قلنا في الفصلة في استواء وجواز الحذف
 والابات والالفين في ان الاكثر في الابات واذ اجزيت اذ اعلم المخاطب نسبة معينة الى منسوب
 اليه من حيث عند او علم منسوب اليه معينا نسبة اليه امر من حيث عند كما اذا علم نسبة القيام الى الخيش قاتلا يعلم
 منه شيء آخر غير انه منسوب اليه القيام او يعلم منه صفة اخرى غير ولا يعلم انه زيد مثلاً او علم نسبة شيء ما الى القيام
 ولا يعلم منه امر آخر واذ انه منسوب او يعلم منه امر آخر واذ ولا يعلم انه زيد وقصد المتكلم ان يبين المنسوب
 او المنسوب اليه من جهة كونه زيد اعمل هذا القول المذكور من صدر الذي الى آخره فنعني قولهم عند علم المخاطب
 المنسوب او المنسوب اليه حاجته غير كونه زيداً اخبر من زيد حين المنسوب او المنسوب اليه بانه زيد وقولهم
 اجز من زيد بالذي ليس على ظاهره لا باعتبار قولهم من ولا باعتبار قولهم زيد ولا باعتبار قولهم بالذي اما باعتبار
 قولهم زيد فلانه لو كان زيد بمنزلة غيره لكان معلوماً ولو كان معلوماً لم يجز عنه وانما اجز باعتبار كونه مجزواً واما باعتبار

عن فلا يستعمل ان يكون على ظاهره لان الاخبار ليس عن زيد لان زيد اجز به فكيف يصح ان يكون بمنزلة غيره واما باعتبار
 قولهم بالذي فلان ظاهره ليس ان الذي جعل جنساً وليس كذلك لانه بمنزلة غيره في جميع هذا الباب وانما ارادوا ان
 اجز من زيد اجز من مروت استديداً للمعنى زيد فقولهم بالذي ليس كذلك لانه بمنزلة غيره في جميع هذا الباب وانما ارادوا ان
 يقال كيف يجز من زيد وقولهم بالذي البار بمنزلة غيره الاستعانة كذلك كبرت بالقلم اي اجز من زيد فلان هذا الاجاز
 المقصود بالموصول والاى وان لم يجز قولهم يا الخواص الفصلة على ظاهره وحل على ظاهره لا يستعمل لما جلت من ان
 الذي مجز عنه لانه وريد مجز به لانه وان ذات زيد يجوز ان يثبت له لرجل قولهم على ظاهره لا يستعمل فوجب ان يحل
 قولهم على ظاهره وهو المعنى الذي ستم قاله لتيسر المصنف معنى قولهم اجز من زيد اي من ستم وقولهم
 بالذي اي اذ اجزيت عن ذلك المعنى بالذي بالذي يامر به للمالك اي اجز من ذلك المعنى بالذي ولم يذكر في الخبر
 فانه قد علم انه عين ما عبر عنه بالذي وقولهم من معنى قولهم كيف يجز من زيد في قام زيد ليشك كيف يجز من
 من زيد مجز عنه ذلك المعنى بالذي كمن اجز من فهم المقصود وكذلك الالف واللام الا ان يكون
 بالذي والى وقولهم يا بالالف واللام لتوضيح معنى قولهم وذا كصاح موصوفاتها وبدوها منسب اليها
 بالاجزاء بها الا ان مجال الالف واللام في الاخبار ليس كجاء غيره في الجملة الاسمية والفعلية واما الالف
 واللام فلا يجز به الا في الجملة الفعلية خاصة لما تقدم من ان صلتها لا تكون الا اسم فاعل ومفعول فخص الاخبار
 بربط الجملة الفعلية بالجمع بناء اسم الفاعل والمفعول وحمية بناء اسم الفاعل والمفعول كونها في الجملة الفعلية لان
 الاسمية لا يصح بناءها من جملة الفعلية لغيرها بالامر وبين والجملة الاسمية لا يجز بها الا بالذي الا انك اذا
 اجزيت بالالف واللام وكان الفعل مسند الى من غير الخبر عنه في المعنى اي كلف لغير الالف واللام في المعنى
 فتجوز اسم الفاعل والمفعول على من من في فيجب ابراز الضمير كما تقدم على ما هو مذهب البصريين فاذا اجزيت
 عن زيد من مروت زيد بالالف واللام قلت الفاصلة انا زيد لانه لما دخل اللام صار الفعل الماضي المعنى للفعل
 اسم الفاعل وجعل موضع زيد ضميراً فافضل به ومعنى المتكلم الذي هو الفاعل حاد مستند اليه لصفة جرت على من من في
 لانه اسم الفاعل جازي على اللام لانه صلتها واللام في المعنى عبارة عن زيد الضابط والفاصل ليس في المعنى
 وانما هو لتكميل معجب ان يبرز لك الضمير على ما هو مذهب البصريين وطريقه الآخر ان تصدر الجملة بالموصول
 ويجعل موضع الخبر عنه ضميراً عابداً عليه ووخلة لك خبر انا فاجزيت عن زيد من فوك زيد قام قلت الذي
 هو قام زيد واذ اجزيت عن قام قلت الذي زيد هو قام واذ اجزيت من التاء في ترك منسب زيد بالذي
 قلت الذي مروت زيد انا بيساء انك لما دخلت الذي للاخبار من ذرها وحلت موضع التاء ضميراً فاستند
 فيه لان الفعل صار في اللفظ للذي وهو غايب فالضمير الواقع موضع الخبر عنه يكون معنوياً غائب في اللفظ
 فوجب ان يستند بضمير لما علم في المعنويات واخرت التاء خبراً فافضل لان الضمير الذي يكون خبراً للمبتدأ
 يجب ان يفسد لان عامله معنوي واذ اجزيت عن زيد بالذي قلت الذي منسب زيد وربما ظاهره بالالف

واللام عن تأخر ضرب زيد قلت الضارب زيد انما لا كذا دخلت الالف واللام صار الفعل اسم فاعل واستقر
فصل الضارب الواقع موضع المجزعة لان الضرب يجب استناده بين الضمة مطلقا وصار التاء الذي هو المجزعة
جزءا من نحو ومن زيد بالالف واللام قلت الضارب انما زيد كما علمت واعلم انه يجب ان تصدرا الجمله بالذي
انما وضع الذي ياء هذا الباب فلا ذكره المصنف في امالي المسائل المنفردة وتفسيره وانما وضع ياء ذلك الذي
لان انما وضع ليتوصل به الى التفسير من المنسوب او المنسوب اليه مع ذكر المنسوب والمنسوب اليه بعد
لذلك اي ولاجل ذكر المنسوب والمنسوب اليه بعد لم يوصل الا بالملك مثال الاول وهو التفسير من المنسوب
فوكذلك الذي ابراهم قام فانه عتبر به عن المنسوب والمنسوب اليه ومما اورد وقام مذكوران بعد مثال الثاني
الذي اورد قام زيد ولما ثبت ان الذي انما وضع لذلك معن فمعنا فيه لان العزم فيما نحن فيه التفسير عن جهيم
نسب اليه معن او نسب هو الى معن لست في ذلك الجهم واذا كان كذلك محتاج فمعنا فيه الى لفظ يكون
المنسوب اليه والمنسوب مذكورين بعد فيقتضي الذي لما عرفت من ان ما وضع للتفسير من المنسوب او المنسوب
اليه مع ذلك مما هو الذي انا تصدرا الجمله بالذي فلا تاء الذي يصدق الى الاجزاء عنه بناء على اننا نعتبر
من جهيم لم يعلم منه عني انه منسوب اليه او منسوب ليخبر عنه بغير معن هو زيد في وضنا فيعتبر الجهم الى مجموع
الاشياء واللفظ هو اللفظ الذي عتبر من ذلك الجهم به اعني الموصول والجهم من المنسوب اليه والمنسوب
والحقين منهما مبتدأ قطع والمبتدأ يكون صدرا الجمله واما وجوب تصدرا المبتدأ الذي هو الموصول في هذا الباب
فقد بينت في علم المعاني وان جعل موضع المجزعة من غير لان المعنى على انك علمت تلك النسبة على غير جهة المجزعة فانك
انما علمت على جهة عني جهة كونه زيد افلا بد من ذكر المجزعة منه مما يكون من غير انما ذكره فلا تاء آخرت المجزعة عن
الجملة فلو لم تذكر موضع شيئا اصلا لبقى النسبة الى غير منسوب او المنسوب من غير نسبة واسا كونه بهما فلا تاء
العزم ان بهم وانما كونه من غير فلا تاء كذا كذا موضع من غير لكانت الجمله اجنبية عن الموصول وان برز ذلك
اللام جنبا اما ان جنبا لان المقصود الاخبار لتبين الجهم من جهيم فيكون خبرا قطعيا واما انما جنبا فلما ثبت
من وجوب تقديم مبتدأ الذي هو الموصول فان تصدرا امر من هذا الامر تصدرا الاخبار على هذه الطريقة
فلا يستقيم الاخبار عن من غير لان لا يستحق ان يكون قبل الجمله فلو ذهبت تجزئ عنه فاعلا به هو زيد قام الذي هو
زيد قام هو لاخرته خبرا ينطلق ما يستقيم من غير الثاني وانما قال على هذه الطريقة لانه قد لا يتعد الاخبار
على طريقة اخرى عند تصدرا الاخبار على هذه الطريقة بناء على ان الاخبار على هذه الطريقة لا يتحقق الا بتحقق
هذه الامور لا الاخبار مطلقا فعند تصدرا امر من هذا الامر يتعد الاول لا الثاني الا ترى انه قد لا يتعد ولا يتعد
من من غير الثاني لما بينته مع انه قد اجترع على طريقة اخرى وهي طريقة الاخبار عن المبتدأ المجزعة ولا عن
الموصول لانك لو اجترعت في مثل قولنا جاءني زيد العاقل من زيد يجب ان يجعل مكانه من غيرا يستقر في جاءني
لوجوب استناده الفاعل الى الماضي للغياب فيصير مكانه الذي جاءني العاقل زيد فيؤدي الى ان يكون الموصوف

خيرا ولا عن الضمة لانك لو اجترعت في المثال المذكور عن العاقل وعلت الذي جاءني زيد هو العاقل لادى
الى ان يكون الضمة مصحفة ولا عن المصدر والعامل لانك لو اجترعت في مثل قولنا انما ضرب زيد عمر عن من ضرب
وجعلت مكانه من غيرا استقر مكانه الذي انما ضرب زيد عمر ضرب فيؤدي الى ان يكون المعنى المستقر عاملا به زيد عمر الك
المعنى لا يكون عاملا اصلا وانما قيد المصدر بالعامل لانه يجوز الاخبار عن المصدر الذي لا يكون عاملا به فيؤدي الى ان خبر
في مثل قولنا ضربت من غيرا من ضربا قاطلا الذي من يسم ضرب من يديه ولا عن الحال لانك لو اجترعت في مثل
قولنا جاء زيد فاعلم ان قاطلا واضعا مكانه من غيرا منضوبا بعين مكانه الذي جاءني زيد اياه فاعلم لادى الى ان يكون
المعنى حالا وهو عني جاءني اصلا لوجوب ان يكون الحال نكرة ولا عن الضمة المستحق لعين صا الى المعنى الذي يعني الرجوع
الى غير الذي مثل زيد من يسم فان الضمة المنضوبة في ضربته عائد على زيد وهو عن الذي فلا يجوز ان يخبر عنه
لان غير الذي استقيم وهو المبتدأ فلو ذهبت تجزئ عنه لوجب ان يجعل مكانه من غيرا منضوبا فيتمثل بغيره واخرت
الضمة الاول خبرا فيصير مفعولا مستقلا فيصير مكانه الذي زيد من يسم هو فيؤدي الى ان يبقى الموصول بلا
عائد لان الضمة التي جعلته موضع الضمة الاول باق على ما كان عليه من عوده على زيد فيبقى الموصول بلا عائد فان
لم لا يجوز ان يكون الضمة الموصولة خبرا حتى اعاد على الموصول فلا يكون الموصول بلا عائد فالجواب انه لا يستقيم
ذلك لان ذلك الضمة انما ياتي بعد تمام الموصول والعائد على الموصول لا يكون ياء اخره تمام فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الضمة المنضوبة عائد على الموصول والضمة الموصولة المرفوعة عائد على المبتدأ او فلا يبقى الموصول
بلا عائد فالجواب انه لا يستقيم ذلك لان الضمة الموصولة المرفوعة لا يجوز ان يكون عائد على المبتدأ لان الضمة
العائد على المبتدأ يجب ان يكون ياء خبره وهو خارج عن جنبا فانه خبر الموصول فلما علم انه لا يجوز ان
يكون الضمة الموصولة المرفوعة عائد على الموصول ولا على المبتدأ لما علمت فلم يبق الا الضمة المنضوبة المتعل فان
اعدت على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وان اعدت على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد فلذلك استنع الاجزاء
من الضمة المستحق لعين ولا عن اللام المتشغل عليه مع ولا يصح الاخبار عن اللام المتشغل على الضمة
المستحق لعين الموصول نحو قولك زيد ضربت علامه فالضمة ياء علامه واجع على غير الذي والعلام هو اللام المتشغل
عليه فلا يصح الاخبار عن العلامة لانك اذا اجترعت عنه فلا تاء الذي زيد من يسم علامه فالضمة الذي جعلته
موضع العلامة ان اعدت على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان اعدت على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد كما تقدم
في الضمة المستحق لعينها وما الكلام في الموصولات ومن جعلتها ما ومن واي وهذه الثلثة كما جاء
موصولة جاءت عن موصولة ايضا لاقياس ان لا يذك ما هو عن موصولة ياء باب الموصولات بل يجعل لعين الموصولة
باب براسه ليتبين فيه الا ان غير الموصولة لما وافق لفظها لفظ الموصولة لم يجعل لها باب براسه وبقيت في ضمن
الموصولات وهذه اشترى نال الذي هو اسم الفعل فانه لما ذكر ياء باب اسم الفعل ذكر فيه ما وافق نال في اللفظ
وان لم يكن اسم فعل كما في باب يافاق وباب يافطام والاي وان لم يكن من المواقف المتعظم فكان

القياس نفق ان جعل من اقسام البنيات ابوابا براسها منها اي من غير الموصولة التي يوافق لفظ الموصولة
ما يكون موصولة واستفهامية وشروطية وموصوفة وتامة بمعنى شئ وصفته هذا كله اذا كانت اسما وانما اذا
كانت حرفا فلا سامان ليس هذا موضعنا ولهذا قال وما الاستفهامية يثبت بتقدير ما بالاشتمال على انه لا يترك معاني
الموصوفة من الموضع فالموصولة تقدمت معنى الاسئلة التي ذكرها في شرح قوله والعائد الموصول هو حذفه وهي
قوله تعالى وما علمت ابيهم وقوله تعالى وما تشبهه الا نفس والاستفهامية فتوكل ما اكلت وما صامت في الزلزلة
ما قطع اصغر واستفهامية الاستفهامية والشروطية لما لا يعقل كاستفهام الموصولة والموصوفة فتوكل الشايع
وبما تكلم القوس من الامور لوجه كمال العقاب يريد انما اجازها لاسيما في محل العقاب في الموصولة في
الترتبة قوله تولى القوس صلة واقعة صفة لما كان قبله شئ نكرة القوس ويجوز ان يجعل ما قبله قوله
وبما في التي في ذلك ربما زيد قام والكافة مع التي تبادرت للدخول على الجمل الا انه احسن ان يكون موصولة
لوحين الاول انها اذا اجلت موصوفة بلزم اجراء وبشيء ما بها الكثير وهو ان يكون عاملا داخل على نكرة موصوفة
لصلا ما وقع له وهو تقليل وقع من جنس الثاني انها اذا اجلت كافة لا يجوز ان يجعل مفعول نكرة صيرها عابدا
على ما لان ما على هذه التقدير حرف فيكون مفعولا اسما ظاهرا وقوله من الامر صفة له والتقدير وبما تكلم القوس
ثبات الامر يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة وهي جازة ويجوز ان يعللها قال المصنف في شرح المفعول
وهذا قليل والتامة بمعنى شئ قوله تعالى فمما هي اي نعم شيئا شئ قوله تعالى هي عابدة على الصدقات في
قوله ان تبدوا الصدقات والامل نعم شيئا ابد او ما حذف المضاف وهو الابداء فاعلم المفضل الجور
منفصل امر وعا لا اتصال لعدم ما يتصل به ولا ارتفاع لقيام مقام المضاف المرفوع والصفة كقولك امره من باب
ما منع من باب اي مريب كان ومنه عند بعضهم حرف للتعليل وانما من فقد جاءت بمعنى ما الاية القام والصفة
فالموصولة تقدمت مثلهما وموقوله تعالى انتوبسطة الرزق لمن يشاء والاستفهامية كقولك من ابوك ومن
مربت والشروطية كقولك من قرب امر ب والموصوفة كقولك رب من يكون واشتغالها بوجوبها بين
يقول كالموصولة واي واية كن فالموصولة كقولك امر ب ايهم خرج واية خرجت والاستفهامية كقولك اي
الرجلين معنك واية الموالين عندك والشروطية كقولك ايها القريب امر ب واية تقرب امر ب والموصوفة
كقولك يا ايها الرجل واية ايها المرأة واعلم ان من المتن من مختلف في بعضها كمن وهذه الصفة مطابقة
للشرح وشعره بان اقسام هي صفة وليس لذلك لبث مثل قوله مردت رجل اي رجل واية بعضها كاية القام
وهذه الصفة مطابقة للشرح مطابقة للوجود ولا يخفى عليك ان الصفة الاولى هي ان يكون بينا استثناء وهي
سيرة وحدها دون سائر الموصولات وانما امرت ح قيام التذليل الذي صنفه البناء لا لانهم ابناء الا ما فيه
يعني ليا الجوز والاشارة ليا الجوز من جواهر الامم المتكثرة فلا يرد حيث واذا واذا دون سائر احوالها فانه ليس
بها ما هو كذلك فاذا حذف صدرها وجعلها الى البناء على اللغة الصيغة لاقتضائها الى ذلك الصدر كما في

من قبل ومن بعد لا تقتضيه بناءه الى المضاف اليه المحذوف المؤن ولذلك صار مبني على الفم مثاله امر ب
ايهم قام بضم ايهم واصل امر ب ايهم موقام بضم ايهم فلما حذف من قبلها ومن قبلها ومن قبلها ومن قبلها
من كل شيعة ايهم اشد والتقدير ايهم هو اشد فلما حذف من قبلها ومن قبلها ومن قبلها ومن قبلها
قال المصنف في امان القرآن مذهب الحليل ان مرفوع على المكايه تقديري لتبين من الذين يقال بينهم ايهم اشد
لشيء على هذا الاستفهامية ولذلك قد رد القول بضم وقع الاستفهام مذهب مذهب سيدي به انه مبني على الفم لسقوط
صدره مذهب مذهب سيدي به هو الصحيح وقول الحليل يلزم منه حذف كثير وهو خلاف القياس وانما القول
الذي يقع حذفه قول من ويحذف واوقع صلة مثل قوله تعالى والملائكة باسطوا ايديهم اخذوا الفم وكذلك قول
والذين اخذوا من دونه او ليا ما يفيدهم ومثله في القرآن ان كثر واما حذف الفم والموصول جميعا فهو بعيد
واذا ان الاستفهام الا بعد افعال العلم او القول على المكايه ولا يقع بعد غيره من الافعال بقول علي بن ابي طالب
ام عمرو ولو قلت ضربت ازيد عندك ام من لم يحزن وتزعم ليس من افعال العلم فاذا اقلت ضربت ايهم قام فالوجه
ان يقول من الموصولة لان قول ضربت الذي يقال فيه ايهم قام وانما هو م مثل ذلك لكون اللفظ صالحا لجهة اخرى
مستتمة فترسم المتوهم ان جملة على الجهة الاخرى مستتمة والذي يدل عليه انك لو قد ريت موضع استقامتا
مربح ليس جهة اخرى مستتمة باعتبارها لم يحزن فلو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو كان منافي الكلام العرب
خلاف قولك ضربت ايهم عندك فلو كان ايهم استفهاما لم يجرها ذلك التقدير لاجل الاستفهام الذي يفسرها
وانما الجوز لها ما ذكرناه من كونها موصولة فثبت ان الوجه مذهب سيدي ولا يلزم الا حذف البناء وهو ما
في كل موضع عند قيام الترتيب وفي هذا الباب قياس للزوم الترتيب وانما يقع الاستفهام الابداء افعال العلم
او القول اما القول فلا يحكي بعده كل شئ فلا اشكال فيه واما افعال العلم فانما وقع بعدها الاستفهام لاحتمال
اما كون الاستفهام مستقلا فكل ان اقلت ازيد عندك ام عمرو كان معناه اعلمني فاذا اقلت ازيد عندك
ام عمرو كان معناه علمت ما يطلب اعلا من هذا الفهم ونوعه لاجلها من الاشتراك في معنى العلم وحمل المسان والظن
عليها لكونها من بابها واما الكثرة في الاستفهام فجعل لها شان في الكثرة ليس لغيرها كما جعل لها خاص في الكثرة
ولم يكن غيرها كثرها وماذا اصفت وجهان احدهما ان يكون ما وحدها معنى اي في اداة بمعنى الذي
فيكون التقدير اي شئ الذي صنعت فلا يكون ما الا مبتداء ويكون الموصول وصلة خبرا ويكون الراجع الى الموصول
معد واما التقدير اي شئ الذي صنعت فاما يكون ما عابدا مبتداء لتقدير ان يقول الصفة فاما قبل موصولا
او جعل جزء من المبني في المبتداء قال الامام القسري هذا او هم اذ على تقدير نصبه لا يكون ما بعده خبرا
الاخر ان يكون ما عابدا لغير اي شئ فيكون التقدير اي شئ صنعت فيكون ما في موضع نصب بصفت
فيكون الجملة فعلية تقدم مفعولها صنعت معنى الاستفهام ووجب نصبه لان الفعل يسلط عليه سلطة المعنوية اما
قد حذف من مذهب مذهب تقديري ما فيكون ما في موضع وقع على الابداء وخبر الجملة

العملية والمعاد عليه المظهر المختار الا ان الوجه ما تقدم اذ لا حاجة الى تقديم هذا المعنى ولذلك اى ولان ما
على الوجه الاول في موضع نصب اجيب يا جواب الوجه الاول المرفوع ويا جواب الثاني النصب ليكون الجواب
على طين السؤال وقوله يا انشراح باعينا بالقرينة تقرير ان يقال ان المطابقة بين السؤال والجواب يكون اعتبارا
مختلفة كما يكون باعتبار معرفته اجمالا ونحوها او افرادها او تشبيهها او جمعها الى غير ذلك من الاعتبارات ومنها
ليس لذلك بل باعتبار القرينة ان دلالة المبتدأ على المبتدأ ودلالة الفعل على الفعل احسن معنى لطابقه في ان
ما حذف من الجواب ونجد في السؤال مثله الدال عليه والذيل على ان ما ذكرناه احسن اذ اقل من ضرب
كان قولك زيد ابا لثوب احسن من قولك زيد بالرفع ولو قيل من المرفوع كان قولك زيد بالرفع احسن من قولك
زيد ابا لثوب لما ذكرناه من محاذرة المطابقة واستحسن من الامام المحدثي قوله ان دلالة المبتدأ على الفعل
يشعر بان المرفوع يا جواب ما حذف من مبتدأه وليس كذلك بل هو مبتدأه حذف جني فان قولك
زيد يا جواب من ابوك لا شك ان مبتدأه واقول لما كان يقول على ما ذكره الامام المحدثي اما اوله فانه دعوى
بلا دليل وانما ثانيا فان زيد ابوك جواب من يطلب حكما بالعين على زيد وابوك زيد جواب من يطلب حكما
بالنصب على ابوك كما مر في صاحب المفتاح في الحاشي ولا يخفى ان الطالب في من ابوك انما يطلب الثاني لا الاول
فاذا قال الجيب زيد يكون قد سئل ابوك زيد لا زيد ابوك فكون زيد جني مبتدأه حذف كما بينهم من كلام المصنف
في ما اذا صنعت على كلا الوجهين جاء قوله تعالى ويستلكن ما انفقوا قل العفو فراء ابو عمر بالرفع وقراء
البيان في النصب وعلى الوجه الثاني جاء قوله تعالى وقيل للذين اتقوا اما اتواكم فمكروا وبكم قالوا جني قوله في الرفع
وليس قوله تعالى اساطير الاولين الى آخره يوقف تصور على حقيقة ذلك كما المصنف في شرح المنفل قايلا
وهذا كله انما يكون اذا كان الجيب موافقا للسائل في احد جزايه فيجوز منه ويستغنى بدلالة كلام السائل عليه
قوله ما كنت وموقفت موقول مصحفا او شبهه فانما اذا لم يكن موافقا في الفعل تعدد تقديره لا خلافا للمعنى
اذ منهم من لا يثبت وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا طمعه من ضربت موقول له القائل
موموت مناد فالتصديق منها لا يستقيم لان الجيب قاصد في المعنى ثبت لغيره فهو يثبت المعنى اذا انتقد
منه المقدمة موقول ليس قوله تعالى اساطير الاولين بعد قوله واذا قل لهم ما انزل وبكم جواب من هذا
الباب لان الجواب في هذا الباب ان يقدّر المبتدأ الذي تكلم به السائل عذوقا من كلام الجيب قال
الامام المحدثي القوي ان يقدّر المعنى الذي تكلم به السائل واقول يمكن دفعه بان يقال معناه ان يقدّر
المبتدأ في كلام الجيب لكن لا يقدّر اى مبتدأ كان بل ما تكلم به السائل وان لم يكن في كلامه مبتدأ او يقدّر الفعل
الذي تكلم به السائل عذوقا من كلام الجيب استغناء بالقرينة الدالة عليه ولا يستقيم ذلك فيما عن قوله
لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزل ربنا اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك
معتقد احد فلم يرد ذلك المعنى وتخصيصه ان كلام الجيب لا يوافق كلام السائل في احد جزئيه والا يلزم ان يكون

الكلام مقرين بالانزال وليس كذلك قطعنا وانما قصد والى كلام مستأنف على حسب اعتقادهم اى بهذا القول السائل
الاولين فهو عدول الى كلام مستأنف اذ قد علم انهم منكرين للانزال فلم يبق الا دعوى هذا الساطير الاولين وذلك
تعيين الرفع ولما كان المعنى الثاني يمنع معنى النصب على خلاف معنى هذا المعنى واراد بهذا القول نحو قوله تعالى اساطير
الاولين وهو ما يمكن الجيب موافقا للسائل في احد جزئيه وانما كان على خلافه لان النصب يتعين ملكونه جوابا من هذا
الباب وانما هو عذوقا من تعيين كونه عدولا الى كلام مستأنف ولا يكون جوابا من هذا الباب قطعنا وانما كان على خلافه
جني بمعنى قوله تعالى قالوا جني اساطير الاولين فانه على معنى هذه الطريقة معنى يكون تعيينها على انهم قصدوا والخلاف
ما قصد الكفار المتكلمون للانزال قال المصنف في شرح المنقول لم يقرأ بالرفع احد بتفسيرها على انهم قصدوا
خلاف ما قصد من قبلهم من الكفار الذين قبل لهم ما انزل وبكم قالوا اساطير الاولين فانه لا يستقيم في الرفع
لانه عدول عن الجواب اسماء الانعكاس من جملة المبنيات اسم الفعل فينبغي ان يبحث فيه عن اربعة
هذه وبيانها واثبتهم وعده من الاواب اسأله فقال المصنف فيه ما كان معنى الامر والمأخوذ بالاول مثل لو يد
زيد اقامه معنى اهل الثاني مثل يهابت زيد فانه معنى يهابت زيد واستمر عليه الامام المحدثي فابا لثوب فاذ لان
الامام لا يكون معنى الفعل اصلا مما حقيقته ان مختلفا بل المعنى ان يقال هو ام لفظ فعل الامر والمأخوذ بالاول
لفظ الفعل اذ لو دل على ما دل عليه الفعل كان فعلا واسما يؤوله فذكر فيه وجهين الاول ان وضع بعض منها وضع
نحو قولك قد كى اى اكفتم حلت الهوى عليه لانها من باب واحد والثاني شبهها بما هي بعناء وهو فعل الامر
والفعل المأخوذ على الوجه الثاني لا يستقيم ان يستقرأه بمعنى انفق واوقه معنى انفق لانه لم يقرأه معنى
انفق ولا يستقيم ان يقال بئى ان يشبهه بفعل المأخوذ الذى بعناء ولكن يجب ان يفسر على الوجه الثاني بتعريف
واوقه معنى توجعت وعلى الاول لا يمتنع ان يفسر اوقه معنى انفق واوقه معنى انفق اقول ولما كان يقول
على الاول ايضا لم يمتنع ان يفسر اوقه معنى انفق واوقه معنى انفق والا يلزم خروجهما عن التعريف لانها لا يكونان
هذه معنى الامر والمأخوذ ولوقال المصنف في التعريف ما كان معنى الامر والمأخوذ لا يستقيم منه هذا الكلام
وانما سميت فقال فيه هذه الالفاظ وان كانت في معنى فعل الامر والفعل المأخوذ ففى اسماء واسند بعضهم
على اسميتها بكونها معولات لمعول الاسماء فانه وقع من قولها فانه قد عوانزال ويجوز ان يقال قوله بغيره لا يجوز
كل مطبوعة قال المصنف هذه الاستدلالات منقضية لان الفعل الصريح يقع هذا الرفع اذ المواء به اللفظ ولا يمنع
ان يقال دعوتهم انزل كما تقول قلت له انزل واسمته باسمه اى امرته بهذا اللفظ وقد استدل على اسميتها
بدعوى التوزيع على كثير منها وكذلك استدل على ما بعد الحرفية والعلوية اما الحرفية فمما كان معناه زائد
على معنى الحرف لانه مستند او مغرب مطلق وانما العلوية ثلاث اسماء الافعال منع ليس شئ منها على وزن الفعل
هو منع فان حقه مثل حقت ويكون ان جاب عنه بان حقت ليس بصيغة اصلية وانما هي معشلة او تقول مراده
بمعنى منها سمع وحديثه من انفس من اصله ثبت بطلان الحرفية والعلوية فيها فوجب ان يحكم باسميتها

وايضا فانها بمعنى المصدر واذ كان معنى المصدر وجب ان يكون اسماء الاذات فلا بد ان يكون المصدر
 كانه من كلام المصنف بعد هذا او المضاف بمعنى رويد زيد الخالي عن الاضافة فيكون الخالي عن الاضافة
 بمعنى المصدر واما الثاني فبالاقتفاء اقول ولعل ان يقول ان المضاف معنى الامهال والخالي عن الاضافة
 بمعنى امهل ولا يكون احدهما بمعنى الآخر فان قيل كيف يدخل في هذا الام وقد ادخلها معناها في هذا الفعل
 لانها تدل على معنى في نفسه يقتضي باحد الاضمتين الملتصقة كقولك رويد زيد الى امريل زيد الخالي ان المراد
 بغيره مقول باحد الاضمتين الملتصقة في هذا الفعل وعلى مقتضى هذا الام ان يكون الاقتران وعدم الاقتران
 في اصل الرفع لا باعتبار استعماله في خلاف الامل واذ ثبت خروج هذه من قبل الفعل بالذيل الذي ذكره في هذا
 التعلية ودخولها في قبل الام بالذيل الذي ذكره في الاستبصار وجب ان يعتقد انها في اصل ومنها المصدر ثم
 استعملت في زمان في قولك زيد صار ب غلام هذا فكما خرج كونه اسما في اقترانه باحد الاضمتين فكذلك اذا كان قلت
 لو كان في اصل معنى في ذلك لا استعمل الاصل كما استعمل قائم على امله قلت لا بعد ان موضع الشيء ومضاهيها ثم
 لا ينبغي استعماله اصلا ويستعمل مجازا وان كان قليلا كشيء وفعل النجب قال الامام المديني ام الفعل
 ليس في اصله معدرا اذ لم يوجد معدرا في الاصل ولا في لسانه لو كان كذلك الاستعمال لكان في فعل مشتق منه فالحق ان
 يقال هوام لغة الفعل واما موضع من العرب فلهو بين فيه بدمه من اهل الجاهلية في موضع نصب على المصدر
 الى ان يكون مطلقا كقولك رويد زيد الرواد اريد الى الرواد اريد او الثاني ان يكون في موضع
 رفع على الابتداء وفاعل بمعنى مشتق فيه والجملة وان كانت من مبتدأ وفاعل مستقفي من المبتدأ فبالفاعل كما
 استعمل في اقام الزيدان لما كانت بمعنى يقوم الزيدان من الغيب بالفاعل اذا لم يقد من المبتدأ والمبتدأ
 ومنسوب اليه وهو حال في اقام الزيدان فكذلك في هذا وفي الثاني او جهة الامم جود من العوامل التعلية
 فوجب ان يحكم بالابتداء فيم والفاعل سادسة المبتدأ كما في قولك اقام الزيدان والوجه الاول فيمنع لانه
 لو كان رويد مفعولا في المصدر ولا فعل له مفعول فوجب ان يكون مفعولا وخرج حديث من ان يكون
 ام فعل كان سقيا ورعيان خبيم وجزعا وحويا لما كانت معدرا وكان الفعل مفعولا وجب خروجها عن
 اسماء الافعال وايضا كان يجب ان يكون مفعولا في قولك سقيا ورعيان خبيم حديثا لانه معنى التعلية
 انما هو في الفعل المندرج فيها وذلك اي كون معنى التعلية في الفعل المندرج لا وجب بناء ذلك من سقيا ورعيان
 فانه ليس منبئا فطالكون مع الايراد الماخي في الفعل المندرج فيه ولذلك اجماع ولاجل ان كونه معدرا وجب
 كونه مفعولا في افت ما فقد الى معنى كونه اسم فعل فتاوا في افت وافت وافت وافت ما فقد الى معنى المصدر فتاوا
 اذ بالتعريف فيهما اي معنى ام الفعل ومعنى المصدر معنيين مختلفان فلهذا ان المذهب الثاني هو المستقيم ولذلك
 اي ولو كان المستقيم هو المذهب الثاني لما ارادوا المصدر في رويد اضافة فتاوا رويد زيدا ولو قيل على قياس هذه
 اللفظة اي على اعتبار كونه معدرا رويد ازيد اي معنى تنوين رويد لانه مستقيا وفتى ان يقال كل ما هو مصدر

وروى في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

فانما اضافوا ثابوت وينكس هذا يمكن التفتيش الى قولنا كل ما لا يكون مضافا ولا مفعولا لا يكون مصدر رويد
 زيد الخالي من التنوين والاضافة لا يكون مصدر واذ لم يكن مصورا يكون مبتدأ وهو المطلوب واعتبر من الامام
 المديني قاطلا ان ثبت اذ بالتعريف هوام فعل فون للتكثير لانه مصدر فان قيل اختيار كونه مبتدأ مع تنوين
 وتوجيه مع العوامل التعلية كقوله اذ وعيت نزال ما يتناضون قلت اجاب عنه الامام المديني بان نزال اذا
 يكون اسم فعل وحله مع مستقيا اذ اريد منه لفظ نزال اما اذ اريد منه لفظ فلا يكون كذلك وان قيل كيف
 على هذا الوجه وقالت ان ام الفعل وان استعمل مع فاعله ليس حله بل هو كالمفاعل مع فاعله لانه وقع مستقيا اليه في
 قوله اذ وعيت نزال واللم لا تقع فاعلا واستدل بعضهم على معدرية ام الفعل بدخول الام في مثل قولهم يهات
 لذلك وجهات لما وعدت ووجه هذا الاستدلال ان الام لا يدخل في فاعل الفعل فلا يقال فاعله زيد ويدخل في
 فاعل المصدر مثل فاعله زيد وثبت دخول الام في فاعل ام الفعل فيكون مصورا وهذا الاستدلال غير صحيح فان
 ام الفعل ليس فاعلا مستقيا واما موضع في الفعل باعتبار انه معناه واذ كان كذلك فلا يلزم من اشتغال دخول الام
 في فاعل الفعل الصريح اشتغال دخولها في الفاعل الذي هو معناه الامم اكل لا تقول ضربت لزيد باوخال الامم فيقول
 الفعل الصريح ومقول هذا عاوب لزيد باوخال الامم يا معول يا ليس فاعلا مستقيا وقالت في الامم معنى
 ان كل فعل ثلاثي فلك ان تبقى منه قياسا حال بمعنى الفعل كقولك نزال بمعنى نزال وعرب بمعنى امريل ونزال بمعنى
 اتركه كذا اذكره سيبويه وانا قيد بالنظاري ليعجز الرباعي لانه ليس برباعي في هذه من الرباعي لثقله بحية منه بطلا
 الثلاثي فانه لما كثر فيه جهلهم برباعيته من و لو قيل ان هذه الصيغة بمعنى صيغة فقال من الثلاثي فعل امر لم يكن
 بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجواب صيغة الفعل وكلمته لم يقله احد منهم لو جاز ان صيغة
 ضالهم بوجه الآية الاعاء وثانيهما انهم راوا دخول الكسرية في هذه الصيغة والعرب تجتنب من ادخال الكسرية
 الاضال حتى قالوا امريل يعني نزال والوقت الواقعة برباعية دخول الكسرية في الاضال وقالت معدرا
 معدرة ملاكان من المبنيات ما يوافق نقاب الذي هوام الفعل في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر معه و
 لم يحتمل له باب آخر كما فعل في الاستنباط فانه ذكر ما الاستنباطية والشرطية والمعرفة وان لم يكن مفعولا في
 المفعولات مع ما المفعولات لقواني الفاعلها وهو على ثلاثة امزيب ما هو مصدر معدرة كجواز ما هو في معنى الصيغة
 مثلا في ساق ويا خباث وبابه وهذا ان الباء مبتدأ بانفاق واختلافها على بناءهما فمنهم من يذهب الى ان
 على بناءها مشابها فاعل الذي هوام الفعل من حيث العدول ومن حيث المنة اما العدول فلان الجار معدرة
 عن الجوز او الجوز وفاق معدول من فاسقة واما المنة فلا فاعلها معاني في بناء فاعل ومنهم من يذهب
 الى ان على بناءها مشابها معاني تارة الثانية فان الجار متعقبات تارة الثانية التي في الجوز لانه معناه فاعلها معاني
 معني تارة الثانية وكذلك يقال في ساق ومنعقمة المصنف بان تعقبات تارة الثانية لا وجب بناء كالا معاني التي
 هي موشمة ولان تارة ما يثبت فيها كغش واذن وعين وشبهها واجاب عن الشاغل لهذا التعليل بان هناك تارة الثانية

مرادة عند زعمه في مثل جوار سمها الاسم ضاردا لا عليها وزعم ان ذلك معلوم من احكامهم لبنائهم احد الصيغ
واغرابهم الآخر فاذا قد و هذا التقدير حوى على قياس لغتهم ومنهم من يدعي ان جوار سبق لتعريفه لا من العرب
قال المصنف هذا امر بعيد لما ثبت في امر حيث كان بناءه ذلك والعرب الثالث ما وضع على الاعيان
موشا لفظا وغرابا وحذف لفظا واذا قال على التخرج باب ضاق وانما قال للاعيان ليجزى باب جوار لانه
وان كان علما فانه العلى لا للاعيان قال الامام الخليلي هذا القول مع قوله بان معدول عن الجوز او
البحر متفاد ان اذا المعدول ليس علما للمعدول عنه قوله موشا تبين على انه لم يقع الا ذلك وهذا القوم يفتق
في لغة اهل الجوار لمشايتهم ما تقدم به المعدول والاولى وهذا المعدول وان كان قد يرا اذ ليس لنا قاطعة وغاية
عدل منها تحقيقا اي عدل بدليل موخرات فاعلة كما علم هذا مما مر في اول الكتاب وجب المصير اليه قال
الامام الخليلي ليس معنى العدل الحقيقي هذا القول ان المصنف لم يحكم بان معنى العدل الحقيقي هذا بل استدلل
باتفاقه على كون هذا العدل تقدير او استدلال مستقيم وبما ان العدل الحقيقي لا يمكن ان يوجد بدون
ثلاثة معدول ومعدول عنه ومخرات فاعلة بالمعدول به يعلم عدلته وللمصنف اراد من قوله ليس لنا قاطعة وغاية
عدل عنها تحقيقا استغناء الامر الثالث واستغناؤه يدل على كون العدل ليس تحقيقا واذا لم يكن تحقيقا يكون
تقديره قياسا مستقام الاستدلال وانما وجب المصير الى العدل تقديره العلم بانهم لا يفتقون الا لما كان من الاعراب
ولا مانع من كون معنى العدل فلو لم يصير اليه وهو عرب في لغة بني قيس اعراب ما لا يصرف الا ما كان آخره را
فانهم يوافقون الجوارتين في بناءه الا القليل من قيم فانهم يفتقون الاعراب في جميع الباب ومولاه القليل اجروا
على القياس اذ لا فرق بين ما آخره ناء وغيره في موجب البناء والاعراب واذا لم يكن في هذا الباب على ما
للبناء وجب اعرابه ولا فرق بين الزاء وغيره في موجب البناء والاعراب في قيم ضعيف اما وجهها فهو حصول الامر
المعقود الذي هو الامانة كما ان الاعراب مطلوب ليدل على المعنى فكذلك الامانة ليحصل المجازسة الحقيقية فيصير
بدله والامانة في مثله لا يكون الا للكسرة واذا بنى كسرة فيحصل عند البناء الكسرة الذي هو موجب الامر المعقود
واذا اعراب لم يكن في حصوله وجبته وانما ضعفه فلا يتم في قول ابن ابي عمير واذا بنى كسرة فيحصل الامانة بمحقق موجبها
وهذا الفرق ضعيف اذ لم يثبت في كلامهم موجب البناء من قصد حصول موجب الامانة وغايته ما يقال في وجبه اللغة
الكبرى ان يقدد موجب البناء في جميع محله كما هو لغة اهل الجوار وقد استغنا عن موجب البناء في جميع الباب لكن
كافئ في بني قيس فقصده الحقيقة منهم انما كانت تقدر الموجب بما يحصل عنه عرض مقعود وهو الامانة ونقيضه فعالا
يصل منه ذلك الفرق وانما اعرابه ما لا يصرف لفتق العليين المانعين للفرق من الفرق والتأنيث
وقد قيل ان فيه على هذه اللغة وهي لغة الاعراب العدل اصلا لما ثبت من بنائهم ضار والباب واحد لا علم عين
موشا وقد تقدم في تبين لفظ هذه اللغة اي اللغة الكبرى ما يرفع ذلك اي ما يرفع كونه معدولا والمقدم هو قوله وفيه
منها لا يحصل له ذلك فانه يترك على انه لا يفتق والعدل فيما لا يكون آخره را وضار لوكب قريب من مهمل

الامارات اعلم ان الالفاظ ومنعت لمعانيها المنزلة لا فائدة المعاني الضمنية فيكون المقعود من وضع اللفظ استبعاد
تركيبا لا فائدة شبيه وهذه النوع من المعينات ليس كذلك وانما وضع لان يحكي به صوت او يفتق به للبهام فالاول
مثل غاف فانه وضع لكتابة صوت الغراب والثاني مثل غخ فانه لفظ وضع لصوت البعير عند فقده انا خبة فان لم
لم يقل الصوت بل يحكي به او كل كلمة يحكي بها كما قاله في سائر مدوده طلت اجابه عنه الامام الخليلي بانها غافا لم يكد
لان الامارات لم توضع فان الامارات الصادقة من البهام ليست موضوع ولا ملحوظة والقاعدة منها ليست موشا
من حيث انها لم توضع من حيث انها مؤلفة بهذا اللفظ فان قولك غاف صوت الغراب مؤلف بان هذا اللفظ صوت فلا وضع
في المقعود واذا لم يكن موضوع لم يكن كلمة وان صدق انه كلمة بالمجاز من حيث انه مؤلف بالكلمة فلا يحسن ان يفتق بها
بالكلمة اقول هذا الذي ذكره مناف لما ذكره المصنف في الشرح فانه متعجب فيه بانها موضوع وعلة بناء هذا النوع
انه لم يوجد فيه العلة الحقيقية للاعراب وهو التركيب لان وضعه على ان يفتق به من غير الارى انك اذا قلت غاف
حكايا صوت الغراب لم يفتح الى ما يتركب معه لان وضعه على حكاية وكذا لك اذا قلت غخ للبعير وشبهه لغيره مثل
مثلا لليل عند ذبحه لم تقصدا الى اعرابه هذا الصوت لجرى العادة باننا خبة البعير او بغير انا خبة البعير كما جرى
العادة بزرع الليل عند فم يفتح باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزاء آخر يتركب معه فيثبت ان وضعه على ان يفتق
به من غير اواذا كان كذلك يكون الحقيقي للاعراب وهو التركيب متفصيا فيه فيكون للاعراب متفصيا فيه لان عدم
العلقة علة لعدم المطلوب واذا اتى الاعراب ثبت البناء فان قيل قد يتركب مع غيره كقولك غخ صوت البعير
وغاف حكاية صوت الغراب وكقولك غاف وقلث غخ وكقولك على صوت الغراب بناف وبناف البعير في الجوز
ان المعقود به اللفظ في المعقود المذكورة والحروف يجتهد اي حين ما يقصد به اللفظ ان يحكي على ما هو عليه في اهل
وضعه لان المعقود منه ذلك اللفظ بعينه فلو غيرت اعرابه وعنى لغات هذا المعقود واذا كان المعقود به
اللفظ فلا يعنى تركيبه كما لا يعنى تركيب قد ضرب ونحوه في الاعراب لما قصد به اللفظ لغة يحكم حذفت على علمه بالاعراب
وانما قال والحروف فلا فائدة جاز اعرابه منصرفا وتركيبا قليلا قال المصنف في امل المعقود انا الامانة
والامارات اما ان يقصد بها معناها الذي ومنعت له يجب بناء معا على ما يثبت عليه من كون او حركة واما ان يقصد
بها جازة لك فاذا قصد بها معنى فتارة يكون في المعنى كالمعلم وتارة يراد بها نفس اللفظ كما يستعمل غيره من
الالفاظ نفس اللفظ ومنها من بيان احدهما ان يحكي على ما كانت عليه كقولك غخ في المعقود عليك اشارة
استت وهذا العملين طليق ووجهه يفتق بغير حروف كل مطيئة ايام المطايا سيرها المتفاوت والثاني ان يجرى
اعراب الاعاء واذا اعراب الاعاء المنزلة فان كانت اللفظ جاز من رها ومنع فاعرف لفظه الذي
ومنصرف بناء على انها للفظ او الكلمة كما يفعل الامارات با اعراب البلد ان بناء على انها للوضع او للبعير وان كانت
للعلية نظر فان انضم الى العلوية علة اخرى استغنى عن العرف والاعراب مدس فان كانا معا لم يتركب
مدس منصرف وان كان لم يتركب منصرف من العرف هذا الكلام ونحوه في موضع آخر من امل المعقود بان المعقود به في الاكبر ومثله

يتم من شريعتنا لكافة فان قلت فقد قالوا البتة بما آتوا من معرفة فارتكبوها عروضا فكيف تعلم البتة شئ
وكتب البتة فلم لا يكون هذا كذلك فالجواب ان الف موضح اما لشي من آتوا موضح لشي موضح كوضع جعل
ومعنى لمتاحا والقصور بوضعهم اي بوضع الف استعماله مركبا لا فادة نسبة فاة الاستعمال عن مركب وجبت
بناؤه كما لو استعملت رجلا وفارسا عن مركب وعودته بعد هذا الخلاف ما عني منه فاة اذا استعماله مركبا لم يقصد به
الى مدلوله لمتاحا واما فقد الى ما ذكرنا من حكاية الاصوات او حكاية النغمة بالهمزة قال الامام الهادي
بول المصنف في الشرح والنغمة بالهمزة مستند ذلك لان في قولك لا ناهة الابل ليس مركبا ونحوه في قولك
نحو صوت لا ناهة الابل ليس نغمة بانه اقرب من قولك صوت لا ناهة الابل وان لم يكن صوتا لانه حكاية النغمة
وقول المصنف في الشرح او النغمة ليس مطلقا على الحكاية كما في قوله الامام الهادي ثم اورد ما ذكره بل هو
عطف على الاصوات وبما جاء امرابه مركبا قوله تدامين باسم الشيب في منقلم حوائيه من بصره وسلام فان ثبت
حكاية صوت شاز الابل عند الشرب امرابه بغير هذا ما جعله مصافا اليه واما قوله لا ينفش الحروف الا ما تحويه
واعني بانه باسم الماء مضمون محتمل الاعراب والبناء فان ساء حكاية بعام القلبية وهو كسور عند افراجه فلما ذكره
في البيت وكسرا احتمل ان يكون كسرا كسرا اعراب وان يكون كسرا بناءا بخلاف فنيش في البيت الاول فانه لم يكن
كسورا عند الافراجه فلما كسرا حاله التركيب فحين ان يكون كسرا كسرا اعراب ومنه اجمع في تدامين الابل و
جعل الابل تدامين لان صوت كل واحد بذلك يعث من عن الشرب والمنشئ الحرف المتقدم والبضرة
هارة ونحوه والسلام بالكر لجان ولا ينفش اي لا يرفع جعل الداعي وهو المصوت مبغوثا وان كان ما عاقل
المتشكك وهو التراب بجوابه غلظ ذلك او على ارادة دعاه ببغوم والقون التمرند يصف ان التراب تاملش
لا يرفع طرفة الا اجابة اية وهي المتقدمة وما بعده رتبة وبها هذه الاسماء لم يختلف في انها اصوات واسماء
اختلف في كونها اصواتا واسماء اضاف كالاشكال التي يقال لهما اسم زجرا وغاز او جعلها كقولك لا ينفش فان
بعضهم ذهب الى ان اسم فعل وذهب المصنف الى انه محتمل لانها اذا اجعلت اسما اضاف وليس فيها شيء بمعنى
المجهول وجب ان يكون معنى الامر والامر باسماء الاضاف طلب الفعل من الخطاب فيؤدي الى ان يكون طالبا بالافعال
اشكال الامر بالخطاب وذلك مما لا يجد لان من فعله فان ما لا يفعل وان فهم بعض المراتب لا يفهم المركبات لان
دلالة المركب لا يفتق بدون ان يكون للفعل فيها مدخل ولا يفهم المركبات لا يخالط بها عاقل حين كونه عاقل
عاقل فان قيل العاقل اذا قال غ فليس يفعله الا الى مخاطبه ما لا يفعل طلب الاشكال وهذا معلوم بالضرورة
فالجواب ان قصد الى انشاء ما لا يفعل بالصوت المتقو به لما جرى الله سال الصادة بالانقياد ومن لا يفعل عند
الصوت المخصوص لا الى مخاطبه ما لا يفعل بطلب الاشكال المركبات فلان الامام شاملا للمعنى
ومعنى ذكره اخرج عين من نحو زيد وعبد الله حلا وباب ثابتة شرا فان زيد وان كان اسما لكشفه ليس من كليات
وعبد الله عالما وان كان اسما من كليات الا انه بينهما نسبة في الامل وكذلك باب ثابتة شرا فانه وان كان ثابتا

من النسبة حالة العلية لكنه قبل العلية شغل على النسبة الاستنادية ويجب ان يحكي على اصله قبل التسمية به
واذا وجبت حكاية على ما هو عليه في اصله ولا عني انه في اصله ليس من المركب الذي عني منه فذلك لك بعد العلية
فان قيل باب ثابتة شرا مبني واذا كان مبني فلهذا فاعلم ان الجواب ان العرو من هذا الجواب ما بني التركيب
وبناء ثابتة شرا ليس للتركيب بل للعلم بانه في اصله مبني بانه ان يقال طرعا زيد قائم عروا في الاصل ومجموعها
من حيث انه جملة مبني اذ لم يعقرون العوازل فاذ اجل المجموع علماني يعلم انه في اصله كذلك وكذا طرعا يعلم
انه من اي تركيب فليس ثابتا في منه للتركيب فان قيل الاسم ليس مركب اذ كل اسم كلمة ولا شيء من المركب
بلكم احبب بان المراد بالاسم العلم وهو منصرف لانها من خمسة عشر فاذ اجم ان يقال المراد بالاسم النغمة
فانه قيل لم يقل المركبات مجموع كلمتين ليس بينهما نسبة فيندفع هذا السؤال بالكلمة فالجواب لو قال
لكذلك لورد عليه نحو زيد حشر والفت باسا فانه يصدق عليه انه مجموع كلمتين الى آخره مع انه ليس من المركب
المحدود وهذا المركب على ضربين ضرب يفتن الثاني معنى حرف فينبان جميعا خمسة عشر وحادي عشر
واصلها خمسة وعشرون وحادي عشر وحذف الواو منها اختصارا اما بناءا يكون الثاني فلفظهم معنى الحرف
واما بناءا الجزء الاول فلكونه اسما صدر الكلمة بمعنى اشبه من زيد مثلا ومبنى التسمية في قوله واخواتها
لخمس عشر وحادي عشر والمراد باخوات خمسة عشر احدى عشر وثلاثة عشر اربعة عشر ستة عشر الى تسعة عشر
وباخوات حادي عشر ثانيا في ثلث عشر الى ثامن عشر ومن العرب الاول قولهم وفوليا جيعر من اصل
في جيعر من حذف الواو وبنينا والجزء الاول مأخوذ من خاص بجيعر اذ افوز والثاني من يامر يوص الى
فان وسبق لانه اذ وقع الاختلاف والقتل منهم جارح ومنهم فاس ولذلك فسر بقتلهم لوح باهلها متاخرين
ومنفذ بين فالحس السافر والحرب والبوم التقدم والسبق وكان ينبغي ان يقال جيعر بوص من انهم
اجتمعوا الثاني الاول فطلب واوه بناءا ليشاكل الثاني كما فعل ثلوث في قوله عليه الصلوة والسلام لا اوتيت ولا
تليت وقولهم هو جاري بيت بيت اصله بيت الى بيت اوتيت لبيت يريدون العرب والافلاق وحادي عشر
المالك لائل قلت وموجاري ملاصقا والمعالية لكالم ما في الجارح من معنى الفعلية حذف حرف الجر فبنينا
وقولهم سملت المهرج بين بين اصله بينا وبين حرف حركتها اربعينها وبين حرف حركتها ما قبلها وقولهم تغز قوا
شغريش اصله شغرا اربعوا اي منشئ من في البلاد ما عني من استغرت عليه صيغته اذا انشأ اي
انشأت ونحو الغم حاج بالمطر والجم التزجيا وبسلك كل نجم ينزل المطر عند طهوره بزعم العرب وما بالمطر
للقديرة وبها كل ذلك معنى الانتشار والتفرق وقولهم تغز قوا شغرا ومذرا اصله شغرا ومذرا من الانتشار
وهو التفرق ومن البديهي والهم في مذر بدل من الباء وقولهم تغز قوا شغرا مدع اصله جذا وبنينا اي
منقطعين منشئين من المنقطع وهو التقطع ومن قولهم فلان مذرا اي كذا اب يعني الاسوار وينشع حاوره
الا انني عشرا استنسا من باب خمسة عشر لانه يخالف في البناء واما باب حادي عشر فلما خالف ما في عشرا لبيان

اذ نفوذ تعق كثر مقدار وعظم واسا كذا افنى اما لان اصله فادخلت عليه كاف التثنية ثم لما استوفى للكناية
 ابنى على اصله البناء لعلم انه نقل منه كناية الجملة المسمى بها وانما لكونه كناية عن المبنى نحو خمسة عشوى مثل
 قولك كذا اذ ربما لكونه المتوسط واذا كان كناية عن المبنى اجزى مجازا في البناء واسا كيت وكيت وذيت وذيت
 فانما بنيت لانهما واقعتان معا وقع الجملة ولا اعراب للجملة من حيث هي جملة اذ لا يتغير رعا العوازل من هذه الميمنة
 والاعراب تقع على احوال العوازل وهذا البناء معنى بناء كيت وكيت يقع ان يقال انه مما ناسب مبنى الاصل لانه لما كان
 كناية عن الجملة مشابهة الجملة التي هو كناية عنها والجملة لا اعراب لها لا لغوي ولا تقديري من حيث هي جملة ومع ان
 يقال انه ما وقع غير مركب لانه لما كان حكايته عن الجملة باعتبار انه كناية عنها تغذو وتزعم مركبا فانه انما مركب المركب
 المتصفي للاعراب المفردات واسا تركيب الجملة من حيث كونها جملة لا معنى اعرابا واذا لم ينعض اعرابا ولا تركيبا
 متصفا فيكون ما وقع غير مركب اذ لا نفى بالمبنى الذي وقع غير مركب الا ما يكون مركبا بتفصيله
 كم لا كناية
 كم مؤداة كانت استغنايه او حيزية تحتاج الى حيز لعدم دلالتها على الحقيقة فكم الاستغنايهية حيزها متصرف
 من دلالتها لما كانت كناية عن العدد فجعلت عبارة عن وسط العدد وهو احد عشرا الى المائة لانها لو جعلت كناية
 عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد حيزها متصرف من ذلك حيزها ما هو كناية عنه واعنى من الامام
 المديني عليه قائلنا جملة على الوسط دون غير ايضا تحكم فالوجه ان يقال كم الاستغنايهية لما كانت مقدرة بعدد فرد
 من الاستغنايهية اشتهت العدد المركب فافرد حيزها ونصب كمينه ففصل كم درهما مالكا فيل حيزه عشرون
 والمبنية حيزها مجزوءة لانها لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح يعني المائة والالف وقيل العدد
 الصريح الكثير مجزوءة من ذلك حيزها ما يشابه وجاء حيز المبنية بمجوعا ايضا لان العدد الكثير في العظم بالمبنى
 من كمينه الكثير صريحا وكم المبنية ليس مثله في الصريح فجعل حيزه كانه نائب عن معنى الصريح في مثله
 ويدخل من بهما معنى من يدخل في حيز الاستغنايهية والمبنية ودخل على المبنية اكثر ادا دخلها
 في حيز المبنية فلان قولنا كم رجل او رجال عندي جواب لمن قال لا رجل عندك وهو مقدر من الامر في المتصرف
 بلا نفى المبنى فثبت ان يدخل من افعال الجواب للتثنية على كونها مقدرة في السؤال وانما في الاستغنايهية والجملة على
 اختصارها اذ دخلت في المبنية قدرت المبنية فانه اى مؤنثة والغير مجزوءة فاذا لم تدخل قدرته مضادة ويجوز
 عند عدم دخول من ان يقدر مائة وتكون من مقدرة
 لها مصدر الكلام اما الاستغنايهية فلما استوفى
 واسا المبنية فلما تعينت من معنى الانشاء والتكثير والانشاء التكثير نوع من انواع مطلق الانشاء فيكون لها
 مصدر الكلام لان ما يدل على معانى من انواع الكلام يجب له عدد الكلام وهذا كناية دلت فانما لما تعينت معنى
 الانشاء في التثنية وجب لها عدد الكلام
 كما لا يخفى على من لا يفتقر الى الاستغنايهية والمبنية يقع مؤنثا
 وتصوبا ومجزوءا فعلى العوازل للوضع والتعريف والجزء فلتكلم على مواضعكم ولا معنى عليكم ان تكلم في التركيب
 مواضع فان ما بعد حرف الجز والمضاف موضع من مواضعها وكذلك ما قبل الاسم وما قبل الفعل واذا كان لها في الرب

بالضمير يا علم المعاني على الإطلاق اللازم وإرادة بل ومنه فعل ذلك أي فعل ما ذكرنا من أن الحروف بالكليات هي هنا
الفاظ مهمة إلى آخره لا يكون كم من الكليات أو لا يعتبر به عن لفظ معين للإيهام أو للبيان ولا يستقيم أن يكون
الكلمة مراد بها مخرج لفظ موضوع لفظ أو عن الفاظ فاذن لا بد أن يكون المراد بالكليات مثل نزاله ومثل
إن كلياته ولا فاعله به نعم قد يطلق الكليات أيضا على لفظ غير به عن لفظ آخر ليس مثله في الساجدة كما ينبغي من
أوجه من المخرج وكما ينبغي بالفاظ عن معنى وهو القدرة وكما ينبغي بوطيئة عن غير وهو نكتة وليس كذلك مراد
هنا وإذا لم يكن كم من الكليات بالضمير المذكور فينبغي أن لا يذكر كليات باب الكليات وإنما ذكر فيه بما وافق
لذلك العدد وهو مبني على لا يحمل له باب آخر كما ذكرنا الاستثنائية والشرطية في ما هو مراد لما وافقها لفظا
وإن كانت مخالفا لهما في حكم استثنائية وحصرية والضمير هو الكلام الذي حكم فيه بنسبة خارجية والمراد بالنسبة
الخارجية النسبة الخارجية من كلام النفس التي تعلق بها كلام النفس بالمطابقة واللامطابقة مثل قولنا زيد قائم
فإن ذلك على الحكم الموجود في الذهن وموالات القيام إلى زيد بالأشياء وبشيء هذا الحكم كلام النفس وهو متعلق
بنسبة خارجية من حيث المطابقة واللامطابقة والانشاء هو الكلام الذي لم يحكم فيه بنسبة خارجية مثل ثم نأكل
لم يحكم فيه بوجود نسبة القيام إلى المخاطب في الخارج تكون صادقا أن طابق كلام النفس للأمر الخارجي وكاذبا
أن لم يطابقه وليس فيه الأطلب القيام من المخاطب القيام بالنفس وهو الكلام النقي والانشاء يكون بالحروف
قال المصنف في أمالي المسائل المنقولة إنما كان الانشاء بالحروف لأنه معنى يتعلق بجزء من مستند وسند إليه
إذا أجعلنا الانشائية كالأخبارية في الاستدراك كما أن المعاني التي يتعلق بالجزء من الأخبار لا يكون إلا بالحروف
كأن ولام الابتداء والنفي فذلك المعاني التي يتعلق بالجزء من الانشاء كحرف الاستثناء وليت وعلل ولام
الامر والاية النهي والشيء ذلك فاذن وجد معنى انشاء من غير حرف دل عليه فلما ان يكون محذوفاً كحذوف
الاستثناء عند بعضهم في هذا الزعم وأما أن يكون الفعل والاسم أو الجملة قد تضمنت ذلك نحو جئت ومن أبوك
وانت طالق وبناءكم في الاستثنائية واضح وذلك لتضمنها معنى من الاستثناء فان قولناكم رجلا عندك معناه
اعنون رجلا عندك وفي المنهية أما لكونها موصولة وضع الحروف أو لشبهها لفظيا بأخبارها أو لتضمنها معنى انشاء
الفتنور وبالحروف غالباً فاشبهت ما تضمن معنى الحروف فان مسيل الخ ياتي بالانشاء فكيف قال في علة
بناءكم المنهية أو لتضمنها معنى الانشاء قلت جوابه يعلم بما ذكره المصنف في أمالي المسائل المنقولة وهو قوله
كم رجلا عندك تحمل الانشاء والأخبار إنما الانشاء من جهة التكثير لأن المتكلم غير ملزم بما عليه من التكثير بقوله
رجلا والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له من خارج حتى يقال باعتبار أن طابق محذوف وإن لم يتطابق
فكذب والأخبار باعتبار العندية فان كونهم عندك وجود من خارج فالكلام باعتبار محمل الامر من
بالاعتبارين المذكورين المختلفين فان قيل لم يوجد حرف للتكثير حتى يقال بعضهم إيجابه بأنه موجود
ومعنى بلصية وإن سلم فكم من حيث أنها انشاء التكثير اشبهت ما تضمن حرف كمن ومتى فاجرى مجرى إيجاب

مواضع ينبغي ان يتكلم على مواضعها السببية امرها باعتماد الاعراب فكل ما بعده فعل مشتغل عنه اي مشتغل اي
ما لم ينفذ كان نصبا محولا على حسيبه معقول به او متعدد او ظرف فان قلت هلا قال مشتغل به يكون او يتوالت
اجاب عنه الامام الخليلي ما اذا قال كذلك لئلا يعم انه عامل فيه لا يابى فيه اذ يعم عرفا من قولنا زيد مشتغل بغير
انصارا شغلا به كقولك كم رجلا ضربت وكلام ملكك فيكون معقولا به لانه مثل قولك اعشرون رجلا ضربت وكثيرا
من العبارات ملكك وكقولك كم ضربت وكقولك كم ضربت فيكون معقولا بانه مثل قولك اعشرون ضربت
وكثيرا من العبارات ضربت وكقولك كم وضعت وكقولك كم وضعت فيكون معقولا به لانه مثل قولك اعشرون وضعت
وكثيرا من العبارات وضعت فلو قدر في الاشياء المذكورة متعلقا للفعل بعدد ما على ضعفه لما علمت في الموصولات من
ان حذف الصات من المنبر الجلة الى المبتدأ ضعيف لعمارة الفعل حيث مشتغلا عنه فيكون في موضع رفع على الابتداء
ويكون مثل قولك زيد ضربت على معنى ضربته وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور لانه لا يسل على الجاز فيكون ولا يجوز
الغناء اصلا وان كان زيدا فان قيل كونه محولا للجاء الذي قبله يجعل مدارته فالجواب انه اختفى ذلك
لقد رقدت محول الجاء عليه لتحق لهما منزلة الجزاء من غاية قوة امتزاجهما فلذلك اى لا جاز القدر المذكور
اختفى تقدم الجاء على ما له صد والكلام معقول به بكم رجلا مروت وغلام كم رجلا ضربت ويكون العراب المضاف كغراب
كم لو لم يكن مضافا اليه فلذلك نصب المضاف في قولك غلام كم رجلا ضربت لانه لو لم يكن كم في هذا التركيب مضافا
اليه لكان مفعولا اذ بعد فعل يقتضي منصوبا والاى وان لم يتحقق احد القسمين المذكورين فهو مرفوع وصدق
انتفاء احد القسمين المذكورين اما بان لا يكون بعد فعل اصلا او بان يكون بعد فعل مشتغل عنه والما يكون مفعولا
عند عدم تحقق احد القسمين لانه اذا لم يكن مع جار وليس بعده ما قبل فيه ولا يتقدم عليه عامل آخر لوجب مدارته
وجيب ان يكون مجردا عن العوامل للقطعية فيسبب المبتدأ او المنبر واذا اردت ان تعرف ما هو منها فانظر
فان كان صدق انتفاء احد القسمين المذكورين بالا مزالا فان كان كم عن ظرف فهو مبتدأ مثل كم رجلا ضربت
وان كان كم ظرفا فهو جنس نحو كم يوما قرا كل او كذا بكل او ما يشبه من المصادر قال المصنف في امالي الكافية
وانما كان الاول مبتدأ لانه اسم مجرد عن العوامل للقطعية ولا مانع يمنع من ان يكون مبتدأ فوجب ان يكون اياه
واما الثاني فانه لا يصح ان يكون مبتدأ لانك اذا جعلته مبتدأ وهو اليوم كنت مجبرا عن اليوم واذا وجبان
يكون مجبرا عنه لم يصح الاجبا عنه بقرانك ولا كما بكل اذ لا يجوز يوم الجمعة كما بكل لان اليوم لا يكون كما به فوجب
ان يكون في موضع الخبر لان الظروف مجبر بها عن اعماد الافعال ولا يجزى باعماذ الافعال منها لانك اذا اجنبت بها
قلت قرا كل يوم الجمعة كان معناه قرا كل واحد من هذه الايام فكانت منصوبة في التحقيق بما هو في الحقيقة
المجرى واذا جعلتها مبتدأ تعذر هذا التقدير فيها فوجب ان يكون مجبرا عنها على ما هي عليه في ظاهرها فيكون قد
اجتبرت من اليوم بالقرأة وهو متعذر هذا الكلام وان كان صدق انتفاء احد القسمين المذكورين بالامر الثاني
اعني بان يكون بعد كم فعل مشتغل عنه فيجب ان يكون مبتدأ سواء كان ظرفا او عن ظرف محكوم رجلا من يسم

وكم رجلا قام ولم يوما سرت فيه ولم يوما انفضى وهو معنا واضح في الابتداء من حيث كان ما وقع به في الحقيقة
للجبرية ولو قبل لكان النصيب فيما اذا اشتغل الفعل عنه بغيره في مثل قولك كم رجلا ضربت لم يكن بغيره ويكون
من باب ما امرها على شرطية النفس منزلة زيد اضربت وتكون كم منصوبا بفعله الى عليه ما بعده الا انه يجب
ان يفترق عما عن فيه الناصب بعد كم لا قبلها لئلا يوقعها عن عدد الكلام فيفتد كم رجلا ضربت من يسم فيكون الفرق
بينه وبين زيد اضربت ان تقدم ما الناصب ثم قبل المنصوب ومنها بعد لوجود المانع من تقدمه فان قيل
قوله والاى هو مرفوع يقتضي وجوب الوقوع في مثل كم رجلا ضربت وليس كذلك على ما في قوله ولو قبل لكان النصيب القى
قلت اجاب عنه الامام الخليلي بان هذا ليس نقضا واره الان المقدر كالنظام عن قال بان المقدر بان كم رجلا
ضربت كم رجلا ضربت من يسم يكون عند بعد كم فعل عن مشتغل عنه وذلك يعني ان اسم الاستفهام في الوسط
مثل كم في مواضع الرفع والنصب ويجوز بسا مفعولا ان قال اسم الاستفهام ان كان قبله حرف جر او مضاف مجرور
نحو عن مروت وغلام من ضربت وان كان بعد فعل عن مشتغل عنه كان منصوبا نحو من ضربت وان استحق هذا ان
الضمان فاما ان لا يكون بعد فعل اصلا او يكون بعد فعل مشتغل عنه في الصور الاولى اسم الاستفهام مبتدأ
ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وجن ان كان ظرفا نحو متى سرك ربا الصورة الثانية مبتدأ نحو من ضربت ولكن لك
فيقال اسم الشرط ان كان قبله حرف جر او مضاف مجرور نحو من مروت وغلام من ضربت وان كان
بعد فعل عن مشتغل عنه منصوب نحو من ضربت وان استحق هذا ان الضمان يكون مبتدأ نحو من ضربت
الضرب واعلم ان صدق هذا القسم في كم وفي اسم الاستفهام كان بامرين على ما علمت واسما اسم الشرط فلا يكون
الا بامر واحد لان الشرط لا يكون بعد الفعل ولا مثل عسى كم عسى يعني كم عسى لك يا جرو وخالة
قد عا قد حلت على عشاري للعزوق والفق التوازي الرفع واجاب في الابهامين احدهما على صاحبها
والبشار بالكلية عشر آية وحي الشافعة التي انت عليها من يوم ارسى عليها الفل عشرة اشترى ذم الغزوق
جروا واستخف به يا هذا البيت لان معناه ان عاتك وخالاتك كن من جملة حدى وزعة ابني وقوله على
عشاري يريد عا كـ منى لان على يعود المعنى على الام كقولك دعاء ودع عليه ونظير قولك مع العاصي على
داوى اى كنت مكرها وهذا غاية الاستخفاف والذم لان معناه كنت استخففت ان عاتك عشاري وان دخل
في ذمته وعاشى عشاري من العيش والما من من العيب والروح من الذواب الموضع المسدوق الذي من اللان
وموصل الوظيف من اليد والرجل والوظيفة مسدوق الذراع والساق من الجبل والابل ويروى حمة في هذا
البيت بالنصب والجر والرفع فالنصب على الاستفهامية وان لم يرد في الاستفهام ولكنه على سبيل التكميل كما
مضيق ذلك عند الشاعر ولكنه اظهر المذهب عن كنه العدد وتوسل عنه والجر على انها كم الجبرية على التحقيق
اى كفى من عاتك وخالاتك حلت على عشاري وانما قال على التحقيق لانها اذا جعلت استفهامية يكون في
تقدير الجبرية بناء على انه لم يرد منها معنى الاستفهام كما تحقق هذا مما نقله من شرح المصنف في هذا

ولا يخفى انكم على هذين الوجهين تبدلوا اذ ليس قبله حرف جيم ولا صاف وبعد فعل مشتعل منه وانت فعلت
 كونه مبتدأ على هذا التقدير والرفع على ان يكون الميم محذوفا على انها كم الاستهائية على المعنى المتقدم اي
 على طريق التكم اي كم مرة على انهم او على انها كم المبرزة اي كم مرة على التكميل فيرفع حمة على الابتداء ويصح كون
 موصوفا بقوله وجوه قد حلت على عشاريكم على تقدير رفع حمة في الوجهين اي وجه الاستهائية والمبرزة
 في موضع نصب لان الفعل الواقع بعد ما هو محلي وان اخذ المفعول به مقتضى الضرف والمصدر يكون على شغل
 عنه سلتا عليها لفظ الطرقة او سلتا المصدرية فالتصنيف في شرح المفعول والرفع على معنى كم مرة او كم مرة
 حمة لك حلت على عشاريكم فمضروب محلي على الظروف او على المصدرين ان جعلنا المرات الحليات فتدبر على
 الاول حلت زانا كثيرا على الثاني حلت حليات كثيرة ولا فرق بين المعنيين ان يقدرا استهائيا او جري افعائيا
 في الميم كثير من الازمان فالحال حلت اي كذا او فاعا او فاعا كثيرة واذا جعلت استهائيا كان معناه
 اجدني في احدى هذه الازمان او من الحليات حمة لك وخالف حلت على عشاريكم اي ذلك كثيرا لا اعراف عروا فاجري
 من عروا وهذا المعنى ابلغ من الاول في الدلالة لما فيه من الاستهائية فان قيل لا يجوز ان ينصب كم محلي على
 تقدير رفع حمة بالابتداء لان الفعل الواقع حيزا لا يوصل في ما قبل المبتدأ فالجواب ان كون الفعل وقع خبرا لا
 ينضم ذلك من حلة فما قبل المبتدأ الا ترى انك تقول عروا زيد ضرب وعروا زيد ضرب وروم الجمعة زيد ضرب
 واذا ارتفعت حمة رفعت خاله وقد عاروا واذا نصبها نصبها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح لانها تاتيها
 لها وقد عرفت بغير وقد عرفت بغير كم اذا كان معلوما كقولكم كم مالكم اي كم درهم او دينار او ما حسب
 ما يدل عليه القرينة وكم ضربت اي كم مرة او كم ضربت من بيت الظروف اراد بعض الظروف
 لان ما هو من المميزات انما هو بعض الظروف لا جميعها منها الظروف المقطوعة عن الازمنة وتسمى الغايات
 لان الاصل منها ان يكون مضافه وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تمتمت اذ به تعريفه فاذا
 حذف المضاف اليه ويقتضيه المضاف ما هو آخر المضاف غايته قبل وبعد وكذلك فوق وتحت والامام وما اشبه
 ذلك وانما بنيت لاحتياجها الى ذلك المسمى كاحتياج الحرف الى معنى فالتصنيف الامام المحدثي بيان هذا الكلام
 ومراعاة منه ان بعض الاسماء يستعمل الازمنة كالفوق ويحذف ليل على انه وضع لعلها من فلو لم الازمنة
 ليعلم خصوصية العلوق خلاف لفظ العلوق فانه استعمل مضافا ومن مضاف فعمل انه وضع لعلها من فلو لم الازمنة
 ولا يلزم من ذلك حرفية فوق لان ذلك المضاف اليه لتعين ذلك الخاص لا ليدل على موضوعه فانه اذا ذكر فوق
 بمجرده من الازمنة فانه يدل على مدلول وهو علوق خاص ولكن لا يكون ذلك الخاص معينا بخلاف ذكر على منفردا
 فانه لا يدل على شيء اطلاقا من ذلك وقت مجرد من الازمنة فاصدا به علوقا فاما كون المضاف اليه الذي يتعين به
 ذلك الخاص من غير ان يمتنع اليه لزم علوق معين كاحتياج الحروف الى جهة يبنى لانه بعض الكلمة حذو ومن
 تعدد ذلك علوقا معينين او العلوق مطلقا يكون حذو مجازا وهو معرب كقول مناع في الشراب وكثرتا

في حيزها الى الحروف

الكاذب انصت بالماء الغرات - يقال غص بالطعام وشرف بالماء وجوص بالزيت ونجى بالعلم ينفعك هذه
 الكلمات على هذا الوجه الا انه جعل غص غصا وشرف وشرفا وشرفا اي كنت قبل ذلك في غصه غص ماء الغرات مع قدوة
 في حيزه بغيرها فلما كانت غصق وذاك بادراك ثار في ساع لي الشراب وقصته انه قبل قريب لهذا الشاعر فصار
 من الغم والعصه بحيث لا يجري الطعام والشراب في حلقه فتكلم من فصاح في ربه فقتل فانه من الغم والغم والغم
 البيت وقال المصنف في شرح المفضل على بنائها تفتتها معنى يحرف لتفتتها معنى المضاف اليه فالتصنيف الامام المحدثي
 لم يرد به ما ذكره في شرح الكافية بل مراده منه ببيان انك اذا قلت جاء قبل زيد فاللام مقدر مراد وجوده والتمالك
 عليه للاضافة وجوز زيد ثم ترك زيد حين اراد وضد معناه من قبل علم الخطاب به ويتضح ذلك للزوم التكرار و
 ان لا يكون قبل غايه حين موحاة فيقول بفتته واذا انصت غص الام لان معناه ايضا متعده منه وذكر صار معنفا
 معنى قبل بفتته الام كفتن ابن لهرج الاستهائيا وان لم يكن القصد اليه كذلك مع وان لم يرد ولم يقصد معناه
 من قبل يبقى قبل عربا وقال المصنف في شرح المفضل والرفق بينهما اذ اعربت بينهما اذ بنيت والمذكور في المباحث
 انما في البناء منصرف للحدوف فتضمن ابن لهرج الاستهائيا واذا اعربت كان المضاف اليه عروا فاعراوا في نفسه لا
 على معنى ان شيئا يتفتنه فهو كالحدوف في قولك خرجت يوم الجمعة في ان الحرف عروا لا متعنه له والا وجب البناء
 وهو معرب باقتفاء فلا جازت هذه الظروف على الوجهين قد وكل وجه ما يليق به فاما قياس العرب وانما بنيت
 هذه الظروف على الحركة لعروا والبناء ولا تقتضوا الساكنين في كثير منها وعلى الغم لانها حركه لا تكون لها في حاله
 الاعراب واجري بجرى الظروف المقطوع عن الازمنة لا جري وليس جري وحسب وان لم يكن ظرفا واصل الاولين
 جاء زيد لا جاز في حيزه وليس اليه اي عن زيد واصل الثالث جري او حرك فلما قطع من وجوب عن الازمنة
 ما هو بنيها على الغم وانما بنى للاحتياج الى ذلك المسمى كاحتياج الحرف الى معنى فالتصنيف الامام المحدثي
 وانما بنى على الغم تشبيها لها بالظروف فكثير منها فاما اشتهت الظروف فعملت معاملة بنائها الى البناء على الغم ومنها
 حيث وانما بنيت الى جهة تبين مضافا كاحتياج الموصول الى ذلك ولذلك اي للاحتياج الى الجملة لاضافة الى الجملة
 فلما اضيفت الى المزمع كان مقتضاها عن مفرطها وانما احتاجت الى الجملة لان مضمونها كان منصوبا الى نسبة والنسبة
 قائمه بالعلم وما جاء مضافا الى غير حله فتداد لا يهل عليه ولذلك بنيت على بنائها وانما بنيت على الحركة ليلالزم التقاء
 الساكنين وعلى الغم تشبيها لها بالغايات من حيث ان الاصل ان مضاف الى المزمع كسا وطروف المكان مثلا اضيفت
 الى الجملة ما رت كانهام ففتفت فاشبه قبل وقد دخل عليها ما يكون للجازة ومنها اذ وانما بنيت للمعنى الذي
 في كيا حيث ولكن تلك المكان وهذه الزمان وهي مختصة بمعنى الاستهائيات ومنها معنى الشئ غايبا فلهذا كذا
 بعد ما الفصل فالتصنيف في امالي المفضل الامام المرفوع بعد اذ ايقظ على وجهين احدهما مذهب جمهور
 وهو انه مرفوع بفعل مقدر له عليه ما بعد لا تقتضاه ما فيها من معنى الشرط للفعل والوجه الثاني قول لا يقتض
 ان يكون مبتدأ ما بعده من الفعل جري والتمالك من الفعل جري بنيتها على اقتضاها اذ الشوط كالتن مواجعا

الواقعة بعد الفعل لما يقتضيه من ذلك وكلا القولين سابق فالاولى بحوزة حاشية غير زائدة لا حاشية والذى يدل
على تجزئ الامرين الاطلاق في جواز الرفع بما اقتضت حاشية اذ وقع بعدها ولو كان بعد الفعل واجتازت بحوزة الرفع
بحال ان نقد الفعل حشد واجب لتعين النقيب وقد يكون اذ مجرد النظر فيه كقول تعالى والليل اذا بعثنا ليلها
ولا كانت شرطية لوجب ان يكون جوابها مذكورا بعدها او يقتضيها ما يماثل جوابها فيقوم مقامه وليس من اجواب
مذكور وما تقدمه اسم الاشارة الى المعنى فلا بد وان يكون الجواب المنقذ ومثله وحشد يضد المعنى اذ يصير
الضم الاشارة الى معقلا ومقتضا بالشرط والاشارة الى لا يخلو ولا يقتضي شي وجوه ثلثة ذكرها المصنف في مالى الفصل
منها ان الاشارة ثابتة في اللفظ والمقتضى يقتضي توقف عليه فلا يكون بثبوت مع اللفظ ومنها ان المقتضى ان يكون في
المعنى خبرا والاشارة ليست اجزاء ومنها اننا قد علمنا ان الضم ثابت في قصد المتكلم ما كان كذلك لا يبعث عليه
واذا لم يكن للشرط يكون مجرد الطرف واذا كان كذلك وجب ان يكون له عامل قال المصنف في شرح المفضل ولا
يستقيم ان يكون مفعولا لا فاعلا المعنى اذ يصير اسم تام هذا الوقت بالليل وليس المعنى ما قصد الضم
بوقت بل معنى الضم مطلقا فيكون متعلقا بقدن والليل حاشية هذا الوقت فهو اذ ايا عرض الحال من الليل والعامل
في الحال فعل الضم فاستقام حشد المعنى واورد عليه انه لو كان الليل حاشية هذا الوقت لزم ان يكون للزمان
زمان ومخالف وايضا يلزم منه تقييد الضم فكل اذ اقلت جاء زيد واكبا كان المعنى مقتضى ابا ركب فيلزم وقوعه
فيما قبل منه فالوجه ان يكون بدلا من الليل اي اسم بالليل وقت شيئا فيستقيم المعنى ولا يلزم الحد وروا ذلك
قوله تعالى والذين اذا اصابهم البقيم ينفضون اذ امرهم بالجزء الطرف اذ لعلها شرطية وجب ان يقال
نم ينفضون بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جوابا للشرط يجب ان يكون بالفاء وما قوله تعالى واذا اتلى عليهم
آياتنا بينات ما كان يخفى عنهم فيمكن ان يقال انها مجرد النظر فيه اذ لو كان للشرط لوجب ان يكون ما كان مع الفاء
لا حكم جواب الشرط بل حاشية بغير ما في اذ انها مجرد النظر فيه ويمكن ان يقال ان المعنى على نعم مقدرا وعقد
على اذ يكون من قبل ما تقدم الضم اول الكلام على الشرط فيكون الجواب وما كان يخفى عنهم جوابا للضم واذا كان
جوابا للضم يكون بغير فاء ويكون هذا مثل قوله تعالى وان اقمعهم انكم لم تكونن بنا نقدم الضم اول الكلام على
الشرط وكون الجواب للضم ومن يلزم ان لا يقع بعد اذ الشرطية الا الفعل يلزمه وجوب الضم في ما افترض
حاشية على شرطية الضم اذ وقع بعد اذ يلزم وجوب الضم فما افترض حاشية اذ وقع بعد ان الشرطية نحوها
ما يلزم بعد ما الفعل كرفت التضييق واستعمالها الجملة اذ بها وبينها ضعيف اما عند من يقول انها مضافة
الى ما بعد ما فلا ان المضافة جارة والجملة لا تجزم لان المضافة مضمومة والجملة اسمية واما عند من منع كونها
مضافة كالمصنف فلا يلزم للزمان الحيتين اي تعين وقوع شرطها فيكون ما بعدها متيقنا ووقعه وموقنا
زمانا بخلاف ما يلزم ان قلنا خالفها معنى خالفها مفعولا وقد يكون المضافة يلزم وقوع المبتدأ بعدها كقولك
خرجت فاه اذ يد قام وهي ظرف معروف لما دل عليه اذ من معنى فاجازت كمثل قلت فاجازت زمانا زيد قام

قال المصنف في شرح المفضل وهو عامل لا يظن استغنوا عن اظهاره بقوله ما فيها من اللام عليه والذي يدل على
ذلك قوله خرجت فاه اذ يد بالباب اذ لو كان العامل خرجت لشد اذ لا يفصل بين العامل ومفعوله بالفاء نعم قد
يكون لمصطف او لسيبته وكلاهما معتقد وقال الامام الحنفى هو مفعول به فاجازت لا طرف له خلاف ما يشع به قول
المصنف واولى قول المصنف ليس فاجازت في معنى ان يمكن ان يلزم منه الحكم بكونه مفعولا به ويلزم ان يكون
بعد اذ المضافة المبتدأ والمبتدأ كانه قصد الى الفرق بين معنيها معنى الشرط والمضافة وكان قياس لزوم وقوع
المبتدأ والمبتدأ المضافة ان يمنع الضم في ما افترض حاشية اذ وقع بعد فاه فلو كان خرجت فاه اذ يد الله
بغيره عرو ولا يلزم لزوم وقوع المبتدأ والمبتدأ من الضم ولكنهم جوزوا الضم بخلاف هذه القاعدة وهي
وجوب وقوع المبتدأ والمبتدأ بعد اذ المضافة مراعاة لصورة المبتدأ والمبتدأ يعنى لما كان بعد اذ المبتدأ وهو
وللمبتدأ من المبتدأ بغيره اجوز هذا الكلام مجوز حتى عالم يقع بعد اذ المضافة نحو زيد منته فاه
جاء الضم في ذلك جازيا بعد اذ واكاهم قطعوا النظر عن اذ وروى بحوزة صورة المبتدأ والمبتدأ واولى
حواز الضم انما نشأ من قطع النظر عن اذ ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود امر مبرح فالحض انما يشي به
يكون موجودا فلو لم يكن محتارا واذا طرف زمان الماضي وبناء هاتما لما ذكره اذ او امالات ومنه ما لا ماله في
المحرف ويصح بعد ان يجلت ان معنى الاسمية والفعلية نحو جيتك اذ زيد قام واذا قام زيد واذا زيد يقوم واذا يقوم
زيد لانها معنى زمان من جولى شرط فصح ان نفس بالفعلية تارة وبلاسمية اخرى كمثل في المكان ويشمل بها
ما يكون للجازاة والقاسم انها اذ فتت اليها ما كمثلها لا حروف براس ومنها ان وانى مما لا كان يستعملها
وشرطها تقول ابن زيد في الاستنباه وان تكن الى في الشرط وكذلك تقول ابن زيد وانى يكن انى وقد يستعمل
انى للزمان كقوله انى تقول انى القتال اي في اى زمان والحال مثل كيف قال تعالى فانوا حرككم انى شئتم وبنارها
واخ فان الاستنباه مبنية متعينة لحرف الاستنباه والشرطية لحرف الشرط ومعنى للزمان فيها معنى في الاستنباه
والشرطية تقول في الاستنباه معنى القتال وفي الشرطية معنى قاتلى اكل رايتان للزمان استنباه ما كمثل في الاستنباه
قال تعالى ايان يوم الدين اي متى وكيف للحال اي هو سوال عن حال المستنهم منه من جهة وموضع نحوها
تقول كيف زيد معناه على اى حال هو من الصحة والمرمى على تليد المصنف كيف جاز مجرى الطرف وليس بطرف
اذ يدل منه على الطرف نحو كيف زيد اجمع ام سقيم وقال الاخفش ان الطرف اذ قد يذكر له يقول في اى
حالة مرفوعة بذلك ويرى عليه الحال فاه مقدرة بغيره هو معاد من بعضه مقدس بغيره وباه عاب بالاسماء واما
استعمالها للشرط اذ دخلت عليها ما فضعيف عند البصريين وحاز عند الكوفيين واما ضعف لائل اذ اقلت
كيف يكن انى لم تقدر على الوفاء به لائل اذ عبت مساواة في جميع احواله ومن الاحوال ما لا مطلق عليه ولا يملك
ماثلها فيها خلاف قولك ابن تجلس اجلس ومضى من ذلك المصنف في شأنها ثلثة وجوه الاول ذكر
ما شاع في اللغة وهو ان مضى من مضى الحروف ثم حلت منه على لا نقاها وامسح من الامام الحنفى عليه قائل انه

[illegible]

ضعيف لان اصله من حذف وكلمة يدل انه يقع اذ القيمة ساكن نحو هذا الجملة وجو الى اصلها فمعهم هم الغرم
واذ كان اصله ثلاثيا لا يكون وضعمه وحروف الشان في ذلك يا شيخ المفضل وهو انكسبة احد وجهيها حرف رى وجهه
الاسبغ لفظيا واصل معناه مثله لقي اسبغ شي بالحرف وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء من وشبهها اذ اوقت
احمالا ووجب الاعراب والوجه الثالث ذكره فيهما وهو ان يقال انها مقطوعة عن اتمام مرادها يا المعنى ولذلك
ثبتت منذ على الضم كما ينبغي ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك مذ يوم الجمعة معناه اول المدة فالمضاف اليه متضمن لها
تقتض قبل وبعد عند الحذف الا انها لم تات الا بهيئة لان المضافة اليه لا بد ان ابدعها ولم يقع تقديم عذوقا على ان
قبل وشبهه فانه يقع ذكر مضامينها فيقيد بعد وفاء فغيب من ثم جاءت مذ بصفة ليس الا قبل واجزاها بصفة
ثان ومعرفة اخرى ومعناها اما اول المدة فيليها المدة المعروفة لقولك ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي
انقضت فيها الرواية يوم الجمعة وانما وليها المدة لسنتين ان المقصود هو المعنى الاول من معنيين وهو الاول فليها اذ لو
قلت مذ يومان لا حمل المعنى الثاني وهو جميع المدة فلم تفتح الاولية التي هي المقصودة وانما وليها المعرفة فيفيد
المعنى المقصود بالذكر وهو الاولية المعينة فاكل لو قلت ما رايته مذ يوم وانت معنى او المدة لم يفيد تعيينا وانما يقع
الجميع فيليها المقصود بالعدد كقولك ما رايته مذ يومان ومذ سنة اي جميع المدة التي انقضت فيها الرواية
يرمان او سنة وانما وليها المقصود بالعدد لان غرض المتكلم اذا قال مثلا ما رايته مذ عشرون يوما بيان ان
جميع مدة علم الرواية هذا العدد وهو عشرون يوما فلو لم يلد ما هو المقصود لا يحصل غرضه
وتدبر المصدر مثال المصدر ما رايته زيد اذ سفي مثال الفعل ما رايته زيد اذ سفي مثال ان ما رايته زيدا
مذ ان سفي فيفيد رايته هذه الصور زمان بعد مذ مخاف الى ما بعد والتقدير مذ زمان سفي ومذ زمان سفي
ومذ زمان ان سفي وانما قد الزمان لان المعنى يا هذه الصور عليه وذلك لان مذ اما معنى اول المدة او
معنى جميع المدة فيكون زمانا وما بعد اما مصدر رايته ما ويل المصدر ولا يقع الاجزاء عن الزمان بالمصدر
يجب ان يكون الزمان مفردا ليكون الاجزاء عن الزمان بالزمان ثبتت انه يجب تقديم الزمان لان المعنى
عليه وانما حذف العلم به وانما امر به فيستد او عند الحقيقين ما بعد جنى لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او
جميع المدة يومان وذلك واضح وقد وسم الزجاج يا قوله انه جنى مبتدأ مقدم لان المعنى واللفظ باباء اما
الجنى فلا تترك جنى عن جميع المدة بانها يومان وذلك جنى محقق واما اللفظ فلا ان يرمان نكرة لا معجم لها فلا يستقيم
ان يكون مبتدأ فان قيل تقدم المعنى الطرف على المبتدأ المتكلم معه له وهناك كذلك فيكون المعجم موجودا بطرف
ان مجرد ذلك لا يكون معصفا وانما يكون معصفا ان لو كان الطرف المقدم طرفا للمبتدأ كقولك في الارض رجل وفي يوم
الجمعة طلعت الشمس جميع المدة يومان ليس طرفا ليومان اذ لو كان طرفا له لكان زائد اعليه نحو سفي
جمعات وليس جميع المدة زائد اعليه اذ ليس المعنى يا جميع مدة انتقاد الرواية يومان بل المراد انه هو اول
ما ذكره المصنف من المانع المنوي بجوده دعوى ولم يتم عليه دليل على انه يحتاج اليه ومنها الذي دلل

و يجوز ان يعرف ان اصله ان يضاف الى المجرى فيكون اضافته الى الجملة عارضة فلا يعتد بالعارض واذا لم يعتد
بالعارض يكون عريضا واذا اعتد بالعطف الى اذ يجوز ايضا ان يكون مبنيا على الفتح وان يكون معربا كقول تعالى من عذاب
روميته ومن جزى بمؤنيذهم الميم من وحيه وحيه وانما جازمه ايضا الوجهان لان الجملة الواضحة بعد اذ كما انها مبني
اذ فذلك مبني يوم فيكون حكم العطف المضاف الى اذ حكم المضاف الى الجملة يعني فيه البناء على الفتح والاعراب وكذلك
مثل ويخرج ما وان يعني واذا اضيف مثل رعين الى ما وان ارا ان يجوز فيه البناء على الفتح والاعراب كقولك فيا كمثل
ما قام زيد بنحو مثل واذا لم ينع الشاعر لم ينع العزب منها غير ان يطفئت حامية يا مظهر فاذ اوقاف فيها
ما يد الى النافذة اي لم ينعها ان شرب الا انها سمعت صوت حامية فطفت تريد انها حادثة النفس فيها فخرج وذو
عده ففسرها وذلك محمود فيها ولا اوقاف جمع وقيل وهو شجر الخيل وانما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمة
من وجهين احدهما كثرة ما لا ظروف وثانيهما بغيرها بالجملة التي بعدها كما بنيت الظروف بها وانما قلنا
انها بنيت بالجملة التي بعدها لان ما وان يستلزم ان الجملة لا يكون الجملة الا اذ لم ينعها
كقولك عيسى لا يهاجمها بنيت ان مثلا وغيرا مشبهتان بالظروف واذا كانتا مشبهتين بها فجاز ان يبنى الظروف
المضاف الى اذ جاز ان يبنى مثل وغيرا مشبهتان بالظروف في الكثرة عند اضافتهما الى ما وان وان المشبهة اذ
في الاحتياج الى الجملة المعروفة والتكثير هذه المعرفة بانه ما وضع لشيء بعينه ولا يخفى ان قوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة وغيره وقوله بعينه محج باعد المعرفة ولا يجوز ان يحد المعرفة بما لم يلفظي مثل ما
يقال المعرفة ما فيه اللام او الاضافة لانها انما كانت معرفة باعتبار المعنى فان اللفظ انما يكون معرفة باعتبار
نعتين مدلوله وانما كان من الالفاظ الفاظا لفظيا لفظ المعاريف وهي نكرات كقولهم ارسلها العراك ومرة
به وحده ومررت بهم الجحار الغيب واعلم ان النعتين المبتدئتين مدلول المعرفة ليس يعني ان يكون ذلك
المدلول مقيما عند مخاطب على وجه لا يلبس بغيره فانه لو حمل على هذه المخرج كثير من المعارف فان الالباس
يشترك الى كثير منها مثل العلم الذي فيه اشراك والعرف باللام وبعض من الفناء وانما هو معنى كون اللفظ موقفا
لمعنيين على خلاف وضع النكرات في كونها موقوفة واحدة لا يبين من اتحاد مشترك في معنى كلي واعلم انه لا يبق
وان يبعد التكلم به النعتين والا لا يكون معرفة مثل قوله وارسلها العراك والمصنف وان لم يفرق لهذا الذي
ذكرنا من بعد النعتين بانه الموضع الا انه اعني في قوله قال الامام الحديدي فان كل الرجل في كل
معهود من ذلك بني آدم وانبت لكل مخاطب منه فلم يخص بعينين فيكونان كرجل قلت الرجل موزع لرجل معينين
باعتبار وجوده وكونه لا يثبت موزع لمخاطب معين يقصد المتكلم ذلك المعين عند التلخيص بما عني اذ قصد الى
رجل معين بلفظ بالرجل لانه لا يعلبه فلا يحد بذلك القيد لعين من المعينات بخلاف رجل فانه موزع لعينين
منه فان قصد به مقيما منه لم يميز ويعلم منه انه لا يحد على قول الزمخشري ام المبتدئ اي النكرة تعلق على شيء وعلى
كل ما اشبهه فكالمخاطب المعارف كلها من العلم يدخل في هذا المذهب لان كل ما يشبه الشيء وكل ما اشبهه

وتحقيق ان الاسم ان كان وضع المعنى بحيث يدل ذلك الاسم من حيث هو لا من جهة في مية منفعة اليه من
الخارج على معيّن من علم وان كان يدل على معيّن من حيث هو ذلك الاسم بل لغزبه تنفع اليه من الخارج فهو
المعرفة عن العلم ثم ينتج بحسب خصوصية الغزبية المنفعة الى كل نوع يعني انما يقع ذلك هو الرجل في نحو الرجل قائم
او قائم اذ انقضى ذكر رجل او ما اشبه ذلك والا لا يصح ذلك وما يصح ذلك زيد وان لم يقدّم ذكر شيء واذا دل الرجل
على معرفة ذلك الرجل يكون لغزبه اخرى وبغض آخر فلم يدل الرجل من حيث هو على كل معيّن من ذلك في آدم هنا ما ذكر
الامام الحديدي والرسالة فلهذا ما اول فلات المعلوم منه انه لا يصح بذلك القيد لعين من المعينات ولا يلزم منه
ان لا يصح لعين من بعينه آخر وما غايها فلان الزمخشري جعل عدم التناول للعن بمنزلة العلم عما سواه من المعارف
فيكون ما سواه من المعارف متنازلا للعين عند فكون ما قاله المصنف واراد على الزمخشري قال الامام فضل
التأخير عن الدن الزمخشري با شرح الفصل قول الزمخشري ام المبتدئ هو ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه به
فلم من وجوب الاول ان الواضح لم يصح ام المبتدئ على زعمين والامكان على الامم جيب بل وضعه على افراد للبس
فلا ينع لسبب التعلق الى واحد منها دون غيره الثاني ان المراد من الاشياء يا قوله وعلى كل ما اشبهه ان كان هو
الاتحادية المكتبة وهو النظام وهذا لا يعني اشياء اذ لا يقال زيد يشبه عينا حقيقة الا فانية بل هو هو
في حقيقة الانسانية الا ترى انه لم يحد الانسان بانه يشبه اياه الكرام وفي المثل من اشبه اياه فاعلم ولو كان
الاتحادية المكتبة يعني الاشياء لكان كل احد يشبهه من دون اتحادية المكتبة فلم يكن في ذلك تحصيل لاحد حق
مخرج وان كان المراد هو اشياء كها في العوارض الخارجية كما يقال زيد يشبه القز في صوته وخذ يشبه الورق
في البصرة ملايح الخلاف ام المبتدئ ما يشبهه في اعتبار منه في مثل هذه الامور في الا على طريق التجوز وزعم
بعض الشراح وعني به ابن عيسى ان ام المبتدئ هو الموقوف على هذا المذهب فان الموجد ولا يفسر ام جيب عند
المتوهم مع انه مشكل والمعتبر ان يكون الواضح قد وضع هذا اللفظ على الراه الا انه تحت المشركه فزيدك
عليه هذا اللفظ من غير نظر الى ان الاطلاق على كل الافراد بالتورية او على بعضه اولى ونفي بالمشركه ان يكون مقوما
لازاده او يكون عارضا من عوارضها البرهانية او مقابلا له وقولنا او مقابلا له ليدخل فيه المقدم فانه اسم جيب
ح ان المشركه بغيره ليس امر وجودي لكنه مقابل للوجود الذي هو امر وجودي وقولنا المشركه مقابل عليه
هذا اللفظ احتراز من اللفظ المشترك فان لفظ العين لم يدل على معنى مشترك بينهما وانما يدل على كل فرد من حيث
هو ذلك الفرد فلا معنى لهذا الاعتبار ام جيب قال بعض الشراح ومعنى المصنف هذا الاحتراز فان
المعارف كلها من العلم يدخل فيه فانه كما يصح لشيء وكل ما اشبهه فالتصريح ان يقال هو ما علق على شيء لا بعينه فليما
لا سلم دخول المعارف فيه بل لا يدخل فيه الا المعروف باللام الجفيفية وانه داخل فيه وما عني فلم يدخل فيه الا ترى
ان موشرا وان دل على ذلك غايب ولكن هذا المعنى ليس امرا موقفا للمعانيات الا انه تحت ولا عارضا وجودا
لها ولا مقابلا لوجوده في المعانيات المختلفة تمام المقومات والعوارض كالواجب والممكن على انما يعني

بالفعل على في وعلا كل ما شبهه انه السامع عند سماعه لا يخصه بواحد من تلك الافراد بل ينقسم على شيعه يخرج
عنه جميع العارفات التي هي غير المعرف باللام الحقيقية الا ترى ان لفظة انا يدل على المتكلم بها فالسامع يخصه به
ولما هو محتمل السامع بواحد بعينه مدلول عليه بلفظة او قريته حتى لو لم يكن ذلك لكان ذلك اللفظ من المهمات هذا
كلامه واقول الوجه الاول الذي ذكره على جوارحه لا يرد اصلا لان جوارحه لم يقل ام الجنس مطلق على شيء
معين فلا يشبه قوله ان الواضح لم يضع ام الجنس على فرد معين بل وضعه على افراد الجنس واجبا ان جوارحه لم يشب
التطبيق الى واحد دون غيره بل شبهه الى واحد والى غيره فلا يصح قوله فلا معنى لنسبة التطبيق الى واحد دون غيره
واما الوجه الثاني فلان ذلك لا يشبهه بصدق اتحاد بين المشبه والمشببه به من وجه واحد فان من آخر رايه
الاتحاد قد يكون الحقيقة وقد يكون صفة كما تقر في علم البيان واذا كان كذلك فختار ان المراد من الاشياء هو
ان يتلوا في الحقيقة ويضع قوله وهذا لا يبيح اشياءا وما قولهم زيد يشبه اباؤه الكلام فانه الاتحاد فيه هو الصفة
لا الحقيقة وما ذكره على المصنف من صحيح وفلك لان صفة هو على الماهيات المختلفة باعتبار الذكر والفتية اعني
اذا اذ ذكر هو بعد تقدم الانسان فاما راد منه المذكر الغائب لانه وضع لذلك غايب تقدم ذكره وكونه انسانا في هذا
الوضع انما نشأ من كون ذلك المتقدم انسانا لانه موضوع له وكذلك تقول اذا ذكر هو بعد تقدم الفرس فيكون
هو موضوعا لان يستلزم في معنيين من الذكر الغائب المتقدم الذي فاواذه المعينات من المذكورين الغائبين مع قطع
النظر عن الماهيات لا الماهيات المختلفة وهي الواجب والانسان والفرس كما يشترط كلام الامام الزنجاني وهذا
الحق اعني مفهوم المذكر الغائب المتقدم الذي يقوم لا افراده وهي المعينات على ما اعتبرنا وقوله على اناسي التطبيق
الى آخره ليس مستقيم فان التطبيق هو الوضع لا تخصيص السامع ما سمع والجب ان يشب على المصنف في اعتراضه على الفرق
الذي ذكره جوارحه العلامة للعلم فالاول هو من المصنف مع قوله مطلق على شيء بعينه لم يقل هذا الكلام فذهب
في تعريف العلم الى ان التطبيق هو الوضع واما هذا ام الجنس الى ان التطبيق على شيء وعلى كل ما شبهه هو عدم تخصيص
السامع للفتاة بعين
وهي المعينات المعروفة بسبعة انواع الجنس والعلم وام الاشارة والحوصل
والنادى وذو اللام والمخالف الى اخرى العارفات اضافة حقيقة اي معنوية وقد ذكره في معاني الآراء
اللام والعلم اسم المعرف باللام تفصيل لا تعريف انه المعين بوجه متابع ان كان لواحد من الجنس واعرف
بالاخر واللام قد يكون تعريف جنس اي حقيقة كقولهم الرجل من المرأة وقد يكون تعريف غريب خارجي
ان كان مدلوله معهودا بينك وبين مخاطبك باعتبار تقدم ذكره كقوله شالي فاولسناه الى فرعون رسولنا في فرعون
الرسول او باعتبار الالبصار كقولك اقبل الرجل لرجل يراك او باعتبار الحديث كما يحكى من شخص في باي ذلك الشخص
مقول اني الرجل وقد ياتي في لواحد تعريف وقد يطلق ذو اللام على واحد لا باعتبار عهده ذلك الواحد بعينه
سبب تقدم ذكره او شاعره كما كان في اليهود الخارجي بل باعتبار ان حقيقة العارفة عليهم معهود في الذين
اي ملوكة للتكلم والمخاطبة وانما هي خلافة على فلك الواحد مع ان ما هو اليهود ليس ذلك الواحد بل حقيقة لان هو

المعهود وهو الحقيقة مطابق لذلك الواحد ومطابقته ابناء اما باعتبار قيامه به كما ينهم من عبارة المصنف
في من هذا الكتاب واما باعتبار المعنوية كما صرح به الامام الحديثي كقولك اذا قاربت بلدك لم يدعها قط انت ولا
مخاطبك او دخل الشوق وليس بينك وبين مخاطبك حوق ذلك البلد معهودا لكن حقيقة الشوق وان لذلك البلد موقفا
معلوم لك والمخاطبك فتعلق الحقيقة المعلومة على ذلك الواحد الوجودي اعني الخارجي للطائفة المذكورة وانما كان المناوكة
معرفة لانه قصد به قصد بعينه اي قصد العرف وهو قصد المعين وتخصيصه انه قصد بالمنادي المعين كما قصد
لسائر العارفات فوجب ان يكون معرفة فوجب ان يدعى حدة المعرفة وانما قال والمخالف الى احد ما معنى يعنى اضافة
معنوية ليخرج عن خاربه زيد والحسن الوجه لا يشا وان كانت صفة فاما انها الحقيقة لا معنوية بخلاف كلام زبيد
وغلا كل ثم حدة العلم بقوله ما وضع لشيء بعينه غير متناول عن موضع واحد فقولنا ما وضع لشيء بعينه جنس العارفات
كلها واستمر من الامام الحديثي عليه فاننا فيه نظر لانه لم يتوقف تصور المعنى ولم الاشارة والحوصل على حضوره ولذا
لم يذكر في حده واما هو عرض عام للعارفات لاني اللام وخاصة للمنادي والمخالف جنس للعلم فان يتصل بالكون
قوله المعنى ما وضع مقدر لا بقولنا المعنى اللام المعرف الذي وضع لتكلم فيكون جنسا قلت بلزم تكرار الوضع اذ
اللام متضمن للوضع ولان الكلمة جنسه وكذا العرف لان حده ما وضع لشيء بعينه وقد ذكر الوضع في حدة العلم وعلم منه
ان قوله المعنى ما وضع مقدر وان المعنى اللفظ الذي وضع لتكلم الى آخره وكذلك القديس في كل حدة ذكر فيه الوضع
اذ لم هذا المعنى جنس العارفات وعدم ذكره في حده واما لا يدل على انه ليس جنسا وانما يكون كذلك ان كانت
حدودها المذكورة تامة وليس كذلك فان الحدة التام لا يتم الاشارة مثلا هو الذي تحقق فيه البقي وسبق مدلوله
الوضع هو له والمشار اليه ولو اعتبره لقبل اسم الاشارة هو البقي الذي مدلوله الموضوع هو له معين هو مشار اليه
واما حكمه بان هذا المعنى عرض عام لجميع العارفات وفضل الذي اللام من جميع لانه يقتضي ان يكون مفهوم واحد
عرضا عاما وفضلا بالنسبة الى شيء واحد وانما يكون كذلك بالنسبة الى شيئين كما عرفت في علم المنطق وكذلك يقول
سأحكم بانها خاصة للمنادي قوله عن متناول غير معني غير من العارفات لانها يستعمل لجميع آخر الاوى انك اذا
قلت انت وانت مخاطب زيد اصح ان تقول وانت لمر اذا مخاطبته ايضا وقوله وضع واحد ليدفع وهم من يتوهم
ان زيد اذا اتى به رجل ثم حتى به آخر فهو متناول غير متناول يكون جاسا فاذا قبل وضع واحد خرج ذلك لانه لا يكون
الابوضع آخر فالصنف في امالي الكافية ومعية الحقيقة عن محتاج اليه والاعراض من زيد اذا اتى به باعتبار
قده وضعه منع من عن حاجته الى زيادة وضع واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع تقديراته
لم يضم الاخر اصلا فهو عن متناول ما شبهه قطعا فلا حاجة الى قوله بوضع واحد في المعنى واعلم ان اجمع
وبابه عن اشترت الصنف اجمع معرفة بالانصاف فتعريفه انما لانه بتقدير الاضافة وانما لانه علم الجنس كراي
اسماء وانما لانه باب آخر من المعرفة غير السبع المذكورة وقد سبق بالتعريف التوكيد في غالب المصنف وانما في
اجمع وبابه انما كان معرفة بتقدير الاضافة فيه فان قولك اشترت الصنف اجمع فتعريف اجمع اى كلمة

لكن الذي مر ترك التلطف بالمضاف اليه العلم به فلا حاجة الى ان يجعل باب براسه اى معرفة اخرى بين المعارف السبعة
 وذمب المصنف في امل المسائل المتفرقة الى انه لا حاجة الى جعله من باب اسماة وقد من بحث باسمه اجمع في
 ما حدث بين المصنف من هذا الكتاب
 وادعوا في باب المصنف الى ان يعرف المعارف المعنى المتكلم
 بالاعطاء لا الجناس فيه فان القائل ان اقال ابا لا يلبيس بغير اصلا ولا يراد بالاعرفية الا ما كان ابعده عن اللبس
 وبعد المعنى المتكلم في الاعرفية المعنى المتكلم لانه ينطوق فيه من الالتباس ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى
 ان القائل ان اقال انت لا يدع شلا عند محاط به جاز ان يلبيس بغير محض تم منقوتم ان الخطاب لوقوله
 والكنة ما وضع فالتقيد الاول شامل للكنة والمعرفة والثاني يفصل الكنة من المعرفة مثال الكنة تادى رجل
 وكنيت في اسماء موضع واحد شامع في اتمته لا يحسن واحد اودون آخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة
 اسماء العدد ما وضع بحد في القريب المذكور واحد واثنان والآخر بها على وجه اوجب اندراجها في القريب
 لانها من اسماء العدد عند المؤيدين وان لم يكن من العدد عند كثير من المحتاسب والخلاف في كونها من العدد
 خلاف لفظي لا معنوي بانه ما ذكر المصنف في شرح الفصل ومواناة اقلنا العدد مقادير اتحاد الاجناس
 فالواحد والاثنان على ذلك يساويه وانما ذكر في العدد لانه يحتاج اليهما من بعد العشرات فيما حيد
 مع ما مر من العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما انتهى عليه من رجل وغيره دخل الواحد والاثنان
 في العدد بيان دخولهما في القريب المذكور ومواناة وتقبل كم عندك نفع ان تقول واحد واثنان ومع
 ان تقول بعد ذلك يثبت لكم عندى ثلثا وفي جواب السؤال من الكنية تكون موصفا لبيان الكنية وهذا
 هو معنى الحديث فيكون مندرجا تحت الحد المذكور واعلم ان قوله ونقول لا قد يثبت لكم عندى وان لم يكن الا
 واحد واثنان مستغنى عنه بهذا الدليل فان ما قبله كافي لبيان دخولهما في هذا التعريف وذلك لانكم في
 قول القائل كم عندك سؤالا عن الكنية ولما من فروع واحد واثنان في جواب هذا السؤال يكون موصفا لبيان
 الكنية وانما كونها من العدد عند المؤيدين فلا يلزم في حد واحد واثنين مع ثلث الى الف ومحسن هذا الكلام
 هو ان يقال لما كانت الاعاء التي وضعت لمقادير الاتحاد لها احكام فطرية احتاج القويون الى تبيينها لبيان
 تلك الاحكام فكان ثلثه ومائة والفا لا يتكلم عن تلك الاحكام المنقضية لان اوردوا النصوص في باب اسماء العدد
 لبيان تلك الاحكام كذلك واحد واثنان لا يتكلم عنها فلذلك اطلق القويون على حد مع ثلثه ومائة والفت
 واعلم ان معنى التعريف ما وضع لبيان مقدار من اتحاد اسماء الاجناس ولولم ياتوا في القريب بهذا او جرى على
 ظاهره لم يدخل الواحد والاثنان فيه لانها لا يمتنعان اتحادا بكنى وانما يمتنعان في فرد (او فردين من
 امرها من ان الاشارة التي ترجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والفت واعد
 ذلك فتنزع عنها ابا يثبت كالفان وما يثبت اجمع في بيان كالات او عن بيان ككتوب او عطف ككتوبين
 او تركيب ككتوب عشرة وان ثبت ثلث او عطف ككتوب عشرة او ياتى حكم المصنف كاحد عشرة على ما يثبت

ثم شوع في تعيين كيفية استعمال اسماء العدد المذكور والموت على درجاتها واداء بدرجاتها المراتب التي لا حياء العدد
 معال موزل واحد اثنان مع بغير الحاق علامة الثانية بها لانكم عزو ذلك عند رجل واحد وعند رجلين اثنان
 وواحد واثنان واثنان مع بالحاق علامة الثانية بها لكونت عزو ذلك امرأة واحدة وامرأتان اثنان فيكون
 واحد واثنان جاريتين على القياس باعتبار انهما ذكر في المذكور واثنان لكونت ثلثة هذه مرتبة اخرى من مراتب
 اسماء العدد وخولت باب التذكير والثانية فيها فانه معال ثلثة رجال عشرة رجال بالحاق علامة الثانية المذكور
 وثلث نسوة الى عشرة نسوة بغير الحاق علامة الثانية فانه المذكور وذلك الموت وانما فعلوا ذلك لان المصلحة جامعة
 فالتنبيه على ما في المذكور في الساب ثم جاء الى الموت فذكره اذ اوردوا القريب بينهما عند عدم التمييز او كما بينه ان يجوز
 بين تائينين فاما موكا في الواحد لوقالوا ثلثة نسوة فان قيل فقد جمعوا بين تائينين في قولهم احدى عشرة
 امرأة طلعت المذود واجتماعهما فيا كانا من جنس فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم ثلث عشرة امرأة طلعت
 المذود واجتماعهما فيا موكا في الواحد لفظا كالمثال الذي ذكرناه فان المضاف والمضاف اليه كائني الواحد لفظا
 وليس كذلك مثلا فكم فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم جا ربة امرأة طلعت المذود واجتماعهما فيا موكا في
 الواحد مع كالمثال الذي ذكرناه فان المنقوش والمنقوش واحد مع في خلاف المضاف والمضاف اليه كما ذكرتم
 فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم مائة امرأة طلعت السائمة مائة مائة مائة من الامم فيفتح هذا
 احدى عشر هذه مرتبة اخرى لا اسماء العدد ومنها دوى قياس باب التذكير والثانية فانه ذكر الامانة في المذكور
 وان في الموت يقال احدى عشر رجلا بغير التاوية الجوزين المذكور وكذلك اثنا عشر رجلا اما عدم حقوق التاوية
 واحد واثنين فلا يمتنع في التذكير باعتبار حاله قبل التركيب لانه هو وحده قبل التركيب عدم حقوق التاوية
 المذكور واما عدم حقوق التاوية بعض فلا يمتنع في التذكير باعتبار حاله قبل التركيب لانه هو وحده قبل التركيب عدم حقوق التاوية
 عدم حقوق التاوية سمي انه لا يلحق التاوية بعض في ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر كذلك لم يلحق بمسألة احدى عشر رجلا
 واثنان عشر رجلا يكون مطابقا لاجتماعها لانه باب واحد فكريت الحافنة فيه ويقال احدى عشر امرأة واثنان
 عشر امرأة بالحاق العلامة بالجوزين اما بالجوز الاول فلو لمعه حاله قبل التركيب لانه هو هو واما بالجوز الثاني فلو لمعه
 حاله مع اخواتها التي هي ثلث عشرة امرأة مع كالمعقولة العلامة بعطوية في قولهم ثلث عشرة امرأة الموت الى سبع
 عشرة امرأة المعقولة العلامة ايضا بعطوية في احدى عشرة امرأة واثنان عشرة امرأة الموت ليطابقا والما قوله
 في الشرح الا انهم عتروا بنو مستثنى من قوله حالها ونقوس انهم راعوا احواله المذكور والثانية التي لواحد
 وواحدة لاجمع احواله الا ترى انهم عتروا واحد الى واحد وواحدة الى احدى للاختصار والمطابق بالتركيب
 فان قيل منع اجتماع تائينين فاما موكلة واحدة كما نسخ اعرايات فيه اوجب ان الف الثانية من مائة ما من
 من نفس الكلمة ولان لم يقطع باجمع النقص والتكيس بخلاف السارة قالوا حيلي وحلما وبجالي وجفت رجلا
 وجفتات بغير التاوية ثلثة واثنان فانه في التاوية اذ لا واحد لانه من لفظه فكان كالاصل ومثل مذكوران

ولو كان لا واحد يجب ان يقال مذكرات
 الى تسعة عشر ثلثا بالجزء الاول منها وطرح من الثاني للذكر وبالعكس للثلاث فقالوا ثلثه عشر رجلا
 الى تسعة عشر رجلا وثلث عشر امرأة الى تسعة عشر امرأة وانما ادخلوا التثنية في ثلثه عشر
 لانه كان كذلك قبل التركيب فزوي محض وانما طرخوا التثنية من ثلثه عشر لانه كان كذلك
 عشر لما مضى عشر لانهم كانوا يقولون في المذكر ثلثه عشر في المذكر الثاني ايضا وقد استخرجنا
 بين تانيين فيما هو كالكلمة الواحدة وانما هو ان يقولوا لثلاثه عشر ثلثه عشر بطرح التثنية من الجزء الثاني
 ايضا ما كان اصله في التثنية اي في حالة عدم التركيب فان اصله عشر قبل التركيب طرح التثنية لانه كان
 ما تقدم له في المذكر الذي قبل التركيب وهو الفرق فان المانع من ادخال التثنية في عشر قبل التركيب هو
 الفرق بين المذكر والمؤنث كونه جماعة وهو الغرض لدخول التثنية في المذكر وانما ادخلوا التثنية في المؤنث
 من ثلثه عشر الى تسعة عشر لوجود الغرض فيكون كونه جماعة وارتفاع المانع والاولى في النسخ لانه كان
 القياس لتقليل كون المانع الذي قبل التركيب اجماعا بعد التركيب ولا يخفى ان هذا المانع كان امر واحد
 محقق المانع قبل التركيب وما مضى في قوله واذن بعد التركيب بينا ان الامر الاول ان كان القياس ان يقولوا قبل
 التركيب في المؤنث ايضا عشرة بالتثنية ولكنهم قالوا بالتثنية لم يبق فرق بين المذكر والمؤنث لوجود التثنية في عشرة
 للمذكر فطرخوا التثنية من عشرة المؤنث لمرعاة الفرق بين المذكر والمؤنث والبيان ان الامر الثاني انما هو لما حصل الفرق
 بين المذكر والمؤنث من ان بعد التركيب ما ثبت الجزء الاول من ثلثه عشر وقد يكون للمؤنث فلا يكون حاجة
 الى ان يراعى الفرق بينهما بالجزء الثاني وانت قد علمت ان مراعاة الفرق كان ما مضى قبل التركيب من ادخال
 التثنية في عشرة فلما اتى هذا المانع بعد التركيب ادخلوا التثنية في الجزء الثاني من ثلثه عشر للمؤنث فقالوا ثلثه
 عشر لما مضى فيه اصله قال الاول ادخلوا التثنية في عشرة للمؤنث كما تقدم وتم بما الى اربع فئات
 في ثلثه عشر للمؤنث في كلمة واحدة وهي عشر مع اثني اجماعا في ثلثه عشر وفي المذكر ثلثه عشر
 عدل ثم من ثلثه عشر عشرة الى كسر وفيه التثنية عدلوا من حركه الى كونه ولا يلزم ذلك اي نفس ثلثه عشر
 في ثلثه عشر المذكر اذ ليس يا عشر اربع فئات وكذلك لا يلزم تعيين ثلثه عشر من قولنا رابع عشرة رجلا
 اذ لم يمتنع ما فيه ثلثه عشر من واواتها هذه مرتبة اخرى وهي ما بين عشرة وثلاثة وثمانين
 حالتان احدهما ان يكون العقود متحدة والاخرى ان يكون متفرقة مع شي من آحاد العشرة فالعقد المتفرقة
 يطلق على المؤنث بلفظ واحد ولا يفرق بين المذكر والمؤنث بالحق الاصله يقول عشرون رجلا وعشرون
 امرأة وكذلك ثلثون واربعون واواهاها ثلثين واربعين الى تسعين وقوله فيها يعني المذكر
 والمؤنث بلفظ واحد ولا يجوز ان يثنى بالتثنية فيها لانه لا يوافق في اللفظ فمما هي منه لفظا ومعنى كسرين
 للمذكر لا لفظا ولا معنى فكذا لا يلزم ما اشتهر احد وعشرون من هذه الحالة الاخرى

والعقد في هذه الحالة تولى المذكر والمؤنث بلفظ واحد كما في الحالة الاولى وانما الآحاد المعنوية الى العقود
 فلو لم يكن المذكر والمؤنث كما مر اي كما كان قبل العقد فالاولى والاثنيان بذلك للمذكر والمؤنث الى التسعة
 عشر للمذكر وبذلك للمؤنث ومن الآحاد الى العقود بالعطف لا بالتركيب والمخرج قال العطف في مباحث المركبات
 من شرح الفصول لم يخرج عن ذلك اي غير احد عشر لما مضى في عشرة لان العشرة لما دونها ليس فيها عقد وانما فوق
 البعدين فلم يكن كثرة ما قبلها لمختلف ما كثر بالمخرج دون ما لم يكن والدليل على كثرة ان كل ما يتعداه فهو في ضمنه
 قال للمذكر احد وعشرون رجلا والمؤنث احدى عشرون امرأة غير ان اللفظ واحد الى احد والفظ واحد الى
 الى احدى من احد عشر لما اجمعت وتعين بها الاعداد المعينة اي الزاوية في العشرات والتثنية بالعطف على كل ما
 بين مقيدين وقد عطف وعن المبررة التثنية من واحد الى ثلثة ويتبع فلان في السبعين اي زادوا الاعداد
 التي يذك بعد عشرة وعشرون واواتها يتبع وهو عند الثعنين تسعة وما دونها وعند عدم بلفظ وضع
 ولا يتجاوز ما فلا يقال بلفظ او يضع وما به وقلا يستلزم من غير تقييد كقولنا على ما مضى من تسعين الى المبرر
 ان البعض ما بين الثلث الى العشرة ومن ثمانية الى التسع والجمع مستوفى في المذكر والمؤنث ونقول في العدد
 المعين بلفظ عشر رجلا وبلفظ عشرة امرأة بالهاء المذكر وعند ثمانية للمؤنث كما نقول ثلثه عشر رجلا وثلثه عشر
 امرأة وكذلك البعض وعشرون رجلا وبلفظ عشرون امرأة وبها العجاج ان ياء مكسورة وبعض العرب يفتقروا
 ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مع انك تأخذ المبرر من العشرات اذ بالبر من العشرات الواحدة
 المعلوم حكمه للمذكر والمؤنث فما تقدم ويحذف عليه الفاظ العقود الى تسعة وتسعين معقول للمذكر اثنا عشر
 وعشرون الى اثنين وتسعين والمؤنث اثنا عشر وعشرون الى اثنين وتسعين ونقول ثلثه وعشرون الى
 ثلثه وتسعين للمذكر ويمكن ان ينتهي الى تسعة وتسعين والمؤنث ثلثه وعشرون الى ثلثه وتسعين وهكذا
 حتى ينتهي الى تسعة وتسعين في النسخ مع انك تأخذ المبرر من العشرات اذ بالبر من العشرات الواحدة
 والاثنين والثلثة والاربعة الى التسعة واربعة بالعشرات العقود وانما حجة هذه العشرات لتعقده في ضمن
 كرمه فزمن ويكون ان يفهم من قوله المبرر من العشرات المتفرقة اي الحان من العشرات اي العقود ويكون
 حلاصة الحق ان ما هو في العقود هذه المرتبة مفهوم الى العقود بالعطف لا بالتركيب المبرر
 مائة والف مع اذ تعدت من مرتبة العشرات الى مرتبة المئات والالف قلت للمذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو
 مائة رجل واللف رجل ومائة امرأة واللف امرأة ولا عطف التثنية من مائة للمذكر لانه عادت كالعوض من الحذف
 ولا يلزم بالتثنية الالف للمؤنث للملا مثل لفظ مائة مستعمل في ذلك نقول في التثنية مائة رجل ومائة
 امرأة وانما رجل واللف امرأة وترك ما بين المائة والمائتين اي لم يصح كله لانه قد مضى بقوله لم ما تقدم مما
 بين المائة والمائتين من الآحاد والمركبات والعقد على ما تقدم حكمه للمذكر والمؤنث وما بين المائتين والالف
 على ما تقدم الا انه سبب ان ياء اذ اوصت بها التثنية كون على خلاف القياس ما بين الف والالف على ما تقدم

وبما في عشرة اليان في عشرة ان كانت مائة فافضال ان يكون مفتوحا لانها باء قبلها
كمن رجب لها الف لان من المركب كذا الثاني وما قبلها الثاني مفتوح لانها يشبه الف الثاني كذلك ما قبل
ما اشبه ثانيا الثاني يجب ان يكون مفتوحا واذ اثبت وجوب فتح ما في عشرة فافضال ان يفتحها لانها باء
بعد الكسرة يفتح الفتح بدليل راب فاضلا وقاضية يقال ثانيا في عشرة بفتح الباء كما قرنا وجاز اسكانها ثانيا
عشرة يفتح الفتح بكونه مركبا واذ اجاز في مثل ما اردت فافت الاثنا فيها اسكان الباء من انا منها ان
فتحها العرب والعرب عاصم عليه لدلالة على المعنى ولذلك سئل لسان كل حرفه في الوقت في نحو الف والفتح
حرك الباء في نحو قبل واسم فاسكان ثانيا في عشرة يجوز وان كان باء ثانيا في عشرة محذوفه فالوجه بقاء الكسرة
في الوقت ليدل على الباء المحذوفه كما في ذلك جاز في الفاضل اذا حذفت الباء وجاءت بعدها عند حذف الباء وميراثا
والذي سوي ذلك فيه كونه مركبا فوجي زيادة استقام لفضل موضع الكسرة ففتح يفتح
العدد يحتاج الى عتق لانهما المستحق فالمصنف بعد النزاع عن ذلك احكام اسم العدد شري في ذكر ميزه وابتداء
بذكر ميزه المشقة اذ لا يفتح واحد واثنان لما سيجي ذكره ففتح ان عتق الثلثة الى العشرة بمنح من مجموع اما المصنف
فلا يفتح استعملوا عاصما واما استعملوا عاصما فان ما بعده هو المقصود بدليل ان الثلثة منهم يفتح لكل شيء ولا يفتح
من شيء فلا يفتح اليه بينهما اصناف قالت المصنف في شيوخ المفضل كما يضاف نفس وذات وكل وبعض وغيره لك
اذا قصد الى تعيينه كقولهم هو يفتيهم لعمارة ليس المقصود اي الثلثة كما في المقصود لانه حينئذ هم الثلثة بالثبوت
فيشعر باستغنائه عما بعده ويكون مقصودا او سيجي في شرح قوله وميزه احد عشر للام مقصود من المصنف شير
الى هذا التوجيه والدليل على ان الثلثة ليس المقصود واما المقصود ما بعده ان الصفة انما تأتي في لثلاثة مثل قوله تعالى
ان اري سبع بقرات بياض فاعلم ان الثلثة ليس المقصود فان قيل هذا مقصود من احد عشر الى تسعة وتعين ذلك هذا
المعنى موجود في سبع ان في مصنف المصنف ان المانع من الاضافة موجود في اضافة العقود فلا في الاضافة
لم يخل اما ان ثبت ثبوت او عذوف وكلاهما في خروج عن القياس لانه اذا احدى منها حذف حرفا من كلمة ليست كمن
سليم وان اشترى اثنتون شيئا بها لثلاثة لا يجمع فلا تعدت اضافة وجب نصب الميزه واسمها احد عشر
وبما من المركبات فكل احد ان يصير واثنان اسماء كالا الواحد فان قلت فقد قالوا في اضافة المركب الى غير
مميزه خمسة عشر زيد ومنه خمسة عشر فلو اية هذه الصورة لثلاثة اسماء كالا الواحد فقلت ليس هذا الذي
ذكرتم مثل ما ذكرنا وذلك لان المضاف اليه ثم اى يضاف كونا هو المقصود بالاول في المعنى وانما في بيان المضاف
مكان الجمع كالشيء الواحد والمضاف منها اى يضاف كونا هو المقصود بالاول في المعنى وانما في بيان المضاف
الى العشرة فليطابق العدد في معنى جمعه وجمع ميزه الثلثة قد يكون لفظا كقولك ثلثة رجال وقد يكون معنى
كقولك ثلثة وميط الا في ثلثية هذا استغناء من قوله بجمع لانهم لم يجمعوا اسم اذ وقعت تمييزا
للثلاث الى التسع وكان القياس ان يجمع على ما تقدم فيقال ثلث ثلثيات او يبين ولكنهم لم يجمعوا لما ذكرنا في الجمع

من الثاني لان الجمع في المعنى موثوق ومما ايضا عرفت فصاروا في المعنى لذلك الا ترى انك اذا قلت ثلث مئآت
امرأة لم يفت بانه صار فيها موكالا ام الواحد ثلثان وجمع فيه ثلث مئآت ففتح ثلث مئآت فصار موكالا ام
الواحد فتو كواجمه لذلك خلاف ثلث رجال فان فيه ثلثين وقد فيه الثاني المستفاد من جمع العدد اذ الثلثة
مزد وخلاف ثلث لاف فانه علم الثاني الذي في لفظ العدد اذ الالف مذكي قال المصنف في شرح المفضل
وقوله عز وجل ثلثمائة سنين فحين فراوا بالتوبين على البذل والالزم الشذوذ من وجهين احدهما جمع ميزه ياء
والآخر نصبه فاد اجعل بدلا خرج عن الشذوذ من استقام الاعراب يكون سقوطا على البدلية لم على التمس كانه قال
وبنوا سنين وكذلك قوله تعالى اسي عشرة اسباطا ام والالزم الشذوذ في جمع الميزه لا يفتح واذ اجعل بدلا استقام
الاعراب قال ابو اسحق راجعت سنين على التعين وجب ان يكونوا قد لبثوا سبع مائة سنة ووجهه انهم من لغة
العرب ان ميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل فميزه رجل وهو واحد من المائة واذ كان كذلك فقلت سنين
فكون السنين احدا من المائة وحي ثلثية واول السنين ثلثية فيجب ان يكون سبع مائة وهذا يطرد في اثني عشرة
اسباطا وقال لكان يمين لثا واثنتون ثلثين على هذا القول ان يمين اثني عشرة واحد من اثني عشر فاذا كان ثلث
كانت الثلثة واحدا من اثني عشر مكون ستة وثلثين قطعنا هذا الكلام وقال الامام العلامة تولا في الامام الحارثي
الذي ذكره الزجاجة في ثلثية سنين لا يجوز في اثني عشرة اسباطا لان السبط ولد الولد اذ كان واحدا واسباطا
جمعه وهم كانوا اثني عشرة قبيلة كل واحد منهم اسباطا لا سبط واحد ولو قال اثني عشرة سبطا لما استقام
المعنى فتأمل وقد اشاروا الى هذا المعنى في الكشاف واما ابن الحاجب فظن ان مثل ثلثية سنين وليس
لذلك ما عرفت ولذلك قال الزجاجة في سنين دون اسباطا هذا ما قاله وقال ابن مالك نعم ان عتق في الكشاف
ان اسباطا من قوله تعالى وقطعناهم اسي عشرة اسباطا ففتح ثلث فان قلت ميز مائة العشرة مزه فالوجه
بميزه مجموعا فاجاب بان المراد وقطعناهم اسي عشرة مائة وان كل قبيلة اسباطا لا سبط ففتح اسباطا مائة
قبيلة ففتح ثلثية مائة ان يقال راب احد عشر اسباطا اذ اريد احد عشر مائة ففتح كل واحد منها اسباطا ولا
باسم براء هذا الوساعل استقام لكن قوله كل قبيلة اسباطا لا سبط محال لما يقوله اهل اللغة ان السبط في كل اسباط
لن لا القبيلة في القرب ففتح هذا المعنى قطعناهم اسي عشرة اسباطا قطعناهم اسي عشرة قبائل فاسباطا واقع موقع
قبائل لا موقع قبيلة فلا يفتح كونه يمين او التمس عذوف هذا الكلام ابن مالك وقال الامام اللدني النظام ان الزجاجة في
اعرف باللغة اقول المهم من النسخ ان اسباطا واقع موقع قبائل ففتح ثلثية ففتح ثلثية مائة ففتح اسباطا
اسمها اسباطا
وميز احد عشر ففتح ان يمين احد عشر مائة ففتح ثلثية ففتح ثلثية مائة ففتح اسباطا
الاضحية فلما تقدم من اضافة واما افراد فلانة انا جازا لخص الذات ثلثية مائة ففتح اسباطا ففتح اسباطا
كايصل الجمع فلان الاراد لفتح فان قيل يفتق هذا المعنى ثلثية واثنتون ثلثية ففتح اسباطا ففتح اسباطا
المفضل من وجهين احدهما انه لم يفتح منها بالذات الام المقدم خلاف الاول فانه يفتق باللام الثاني من المقصود

وعرف ثانی تحقیق الحقیقی بعد الوجود الثاني في لفظ واذا كان كذلك فلو كانت يكون بازانة ذكرية الحيوان ان يكون
موتها حقيقيا سواء كان في لفظ الثاني او لم تكن. واللفظي بخلافه ويحتاج الى ان يكون بازانة ذكرية الحيوان ومعدية
اما بان لا يكون بازانة في اصلا واما بان يكون بازانة في ولكن لا يكون ذلك في من الحيوان واما بان يكون بازانة في من
الحيوان لكنه لا يكون فكما قالوا في كين والثاني كظلمة فانها بازانة في وضع النور لكنه ليس حيوانا والثالث كحماة
بانه ان حاما وحامة ما بينهما وبين واحدة النار كقوة فتارة حامة تكون للوحدة حامة يكون واحد منها وذلك
الواحد قد يكون مذكرا وقد يكون مؤنثا فان كان مؤنثا يكون مؤنثا حقيقيا لان بازانة ذكر من الحام وان كان مذكرا لم يكن
مؤنثا لفظيا لانه وان كان بازانة في من الحيوان وهو اني الحام لكنه ليس ذكرا وعلمت من هذا ان حامة تارة واحدة
لا يلزم ان يكون مؤنثا حقيقيا بل يجوز ان يكون مؤنثا لفظيا بناء على كونه مذكرا كما قررنا وذلك كل ما كان من قبيل ما
بينه وبين واحدة النار كجاجة وبطة وعلمت ايضا ان لا فرق بين ان يكون الموت الفعلي حيوانا او غير حيوانا
كظلمة وبين الاول كجاجة وحامة اذ اقدم مذكرا فانه مؤنث لفظي ولذلك اي يكون مثل وجاجة المقعود به
مذكرا مؤنثا لفظيا لان قول من ذهب ان الحامة في قوله تعالى ثمان ثمان في رودة النار الثانية في ثمان وثمان الجوان
ان يكون مذكرا في الحقيقة وورود النار الثانية في رودة ثمانية فعل الموت الفعلي ولذلك اي الحيوان ان يكون الحامة مذكرا
ورود النار الثانية في رودة ثمانية فعل الموت الفعلي يقال عندي ثلث من البطة ذكور وقرير ان يقال وكانت
الثانية في ثمان في ثمان لان الفاعل اني لم يجوز ان يقال عندي ثلث من البطة ذكور فالذي جاز الاثبات بالعدد
الموت في الشرح بالثبات في ثمان في ثمان لان الفاعل اني لم يجوز ان يقال عندي ثلث من البطة ذكور فالذي جاز الاثبات بالعدد
فان قيل يلزم عليكم ان يجوزوا انما كانت طمعة وشبهه من اعمار الاعلام اعتبارا باللفظ مع انه لا يمتنع لفظيا و
لا يمتنع معناه ولا عدد يمتنع بها طمعة اجاب عنه المصنف في شرح الفصل بانه لا يلزم ما ذكرناه من كتمان
على جواز هذه شارة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طمعة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طمعة
علم قصد فيه الاجراع عن موضوعه وجهل لمن هو له فصار الثانية ثانيا حقيقيا فاعين المعنى وليس كذلك باب
شارة وعرفنا على ان بعض الكوئين الذين جواز هذه طمعة وقالت طمعة وان كان مذكرا وليس ذلك بشي هذا
ما ذكر المصنف في شرح الفصل وعلم منهم بيان الملازمة الواقعة في الشرح اعني قوله ولو امكن وانما يمتنع بالثبات
اعتبارا بالدول الاول وذلك لان ثانيا حقيقيا لما صار ثانيا حقيقيا بالنظر الى موضوعه العلمي فيكون كانه مذكرا
بالنظر اليه فيمتنع اعتبارا بالثبات بالنظر الى الموضوع العلمي فيكون بين الثانية والدول العلمي ثانيا حقا
فكما امكن الثانية حقيقيا اعتبارا بالدول العلمي فيمتنع اعتبارا بالدول العلمي لعمدة المعنى وباتي الشرح ظاهرا
باعتقاده من شرح الفصل واذا اسند الفعل اعم انه اسند الفعل الماضي اليه الموت مطلقا
معنى من غير تعيين بانه ظاهرا ومعنى حقيقيا او غير حقيقيا صليق ثانيا بالثبات الساكن باللفظ واذا كان المراد من
الموت مطلق الموت كون المراد من قوله ثانيا حقيقيا مطلقا لا مطلقا اي من غير تعيين بانه على سبيل الوجوب او

او على سبيل الحيوان كقولك قامت هند وحند قامت واجبتني العين والعين المجتنبى والماتمة هذه النار لا يثبت
من اول الامر بان الفاعل مؤنث وقالب المالك وحند النار الثانية ان يكون ملحقا بالفاعل لانه يدل على معنى فيه
والعلامة انما يكون في العلم الا انه لم يثبت به لان بعض الاعمال يمتد به لفظ الذكر والموت كقيمة ومقتضى وفرة
ورواية وجنب ومبور وقيل ومذكور فاقبل بعدد ولا يبعد فيه لان فاعله يجوز ان يمتد به لفظه مابدل على معنى فيه
كما يجوز ان يمتد به لفظه علامه في الفعل نحو يجرى بان ويضرب بان ان كان الموت حقيقيا لزم النار في ظاهره ومعنى
للماتمة العين واللفظ وان كان الموت عين حقيقيا لزم النار في الفعل اذ اسند الى معنى ذلك الموت واذا اسند
الظاهري ففهم الحيات في الاول العين المجتنبى بالنار لا غير وبها الثاني المجتنبى والمجتنبى العين بالثبات
النار وحذرها وانما جاز ذلك في الظاهري لان الثانية في الفعل لا معنى فيه لفظ ما يشعر به فاستلحق عن الحاق
الماتمة الفعل لذلك ولم يستلحق منها في معنى لغوات الصيغة الظاهري في الماتمة كما كونه مؤنثا فان قيل يعلم
كونه مؤنثا من الظاهري المقدم المرجوع عليه او من المعنى فالجواب انه قد تقدم المذلل ايضا كما تقدم الموت فلا يلزم
من قوله ما تقدمه وكذلك لا يعلم من المعنى من قوله فان العين مستقيمة وعينه العين الزاوية الى الموت في هذا الموضع
اي ما موضع الاستدلال مثله للمذلل في العلم لا يعلم من قوله من كل منهما يتقدم لعدم الفرق لانه لا يعلم حذره خصوص
العين والظاهري ما هو له من العين متوقف على العلم بخصوص العين قطعا وقال المصنف في شرح الفصل بانه لا يثبت
انما جاز به لانه ان الفاعل مؤنث فالدلالة الى الظاهري فالفاعل من نفسه يدل على الثانية فاستلحق منها وليس
في العين ما يثبت الى ذلك لم يستلحق منها الاخر هو انه اذا تأخر علم الفاعل من نفسه واذا لم يتأخر وكان معناه
وقد تقدم هو وجوب من المذكور راسا فلا يعلم هو المذكور او الموت الاخر هو انه اذا كان معناه قد يكون مستلحقا بفعل
اللفظ يدل عليه خلاف الظاهري هذا ما قاله في شرح الفصل ويمكن حمل اوقع في الشرح من قوله وبه لفظ على ما ذكرنا
في هذا الوجه الشرح وكما الخفي ما ذكرناه في الموت على اختلاف اقسامه من لفظي واللفظي وظاهري ومعنى حكم المزد
في هذه العلامة فلذلك نقول قامت الهندان والهندان قامت والعينان المجتنبان فيجب الحاق النار بالفعل في
هذه الثلاثة التي هي نظام الحقيقى ومعنى من المعنى ونقول المجتنبى العينان والمجتنبى العينان فيكون
بالحياد بينهما اي في هذه الصورة وفي نظام من الحقيقى كل ذلك كما في المزدية احكامه ودلالته واذا فصل بين الفعل
وظاهر الموت الفعلي حسن حذف النار اكثر منه ولم يصل فتوكل جاء الزيد بن بنية احسن من ذلك جاء بنية
الزيد بن. وحكم اذا اسند الفعل لما يقع فاما ان يكون اسند الى ظاهري او اسند الى معنى فان اسند
الظاهري حكمه كما ظاهري الحقيقى فيكون الحاق العلامة وحذفها جازا كما اذا اسند الى ظاهري غير الحقيقى وازاد
بقوله مطلقا مع مذكرا او مؤنث يصل او لا يصل فلهذا اربعة اشياء فلذلك اي فلو كان حكم ظاهري مجمع مطلقا حكم
ظاهري الحقيقى فتوكل جاء الزيادة والزيادة وجاء الزيادة والزيادة وجاء الزيادة والزيادة وجاء الزيادة والزيادة
الايام ومعنى الايام ثانيا النار في الفعل وحذفها وقع في كل من فتح الحق استقناء ظاهري مع المذلل في الظاهر

عمره الثالث واذا تلاها زيادة الاصل لعلها العبرية في الالف في الاصل واما قلت بمرح لفظها مع الالف الى
قبلها الساكنين ولم يلق حرف علة اخرى لان حرف العلة اذا وقعت اخرا بعد الالف قلبت حرفا للاسفل بالحوكة عليها نحو
كسار ورواد واما قلت قبلها حرف علة فقلت نعم: لما وقعت في المثنى موضع ي فيه كالمثبطة لان علامة المثنى كرسمة
او فتح المانع من قبلها حرف علة فقلت الى حرف علة اذ انما يرباها وعادتها الاصليّة وخفت بالواو لانها مثل المخرج
في الفعل فكانت اقرب الى المخرج من الباء والمنقلبة مثل كسار والتي لا الحاق مثل علباء فانها لا الحاق ببروح
بينها الاسرار بين القلب والابتداء وانما جاز الاسرار بينهما وذا انما الى التثنية بكل واحد منهما فان كسار من جهة
كونها من راء التثنية من راء فقيمت بمرح ومن جهة كونها ليست من راء الالف اشبهت بمرح اذ انما قبلت واذا
ولكن كمرح علباء من جهة انما هي من الالف والالف اشبهت بالاصليّة ومن جهة انما ليست في الالف اشبهت بالراء
ومعذرة النون في المثنى بمقابلة النون في المرد وكذا ان النون عند الالف فذلك ان النون في التثنية
وهذا الذي ذكره هنا احد المذاهب المثلثة التي ذكرها في المثل حيث قال الكوفون يقولون انها عوف من السورين
ويستدلون بقولك حالي غلاما زيد غدا يدان على انها كالتون ومنه ذهب البصريون انها عوف من الحركة والترك
ويستدلون بقولك الغلامان فالباء يدان على انها كالحركة اذ التون لا يثبت لهما مع الالف والوجه انها كالحركة في
موضع وكالتون في موضع وشملها في موضع فاذا قلت زحان كانت عوضا من النون والحركة جميعا واذا قلت الزحان كانت
عوضا من الحركة واذا قلت غلاما زيد كان عوضا من النون وحذفت بمرح ان تاء التثنية يجب ان لا تحذف
عند التثنية لانها من جملة دليل الالف المثنى فانه يعلم بها كون الالف شئ التون واذا كان كذلك فوجب بقاها كما يجب بقا
عوضا عما يكون من حلة التثنية الالف كالف في حادب والميم والواو يا معزوب واستثنى عن ذلك قوله خيسان ايان
في ثمة خصية واليه وهو وان كان غلاما للغيان فوجه انها لما كانا حادب لا يفتقران او قل استحال مؤد بها فيل
هذا كون المراه من قوله لا يفتقران عدم افتراق اللفظ بين اذ لا يحمل ليا المرد الا فيلوا والفتيل في حكم الالف فكان
كانها ليستا من جنس واحدة ولما كانا كذلك تروى من لاء ما وضع وضعا اولاد يجوز ان يراى عدم افتراق معانيها
منه ان التثنية واحدة الى مثله في غير من التثنية في الالف وانما هذا فان التثنية فيه الالف وكان هذا المثنى وضع
او لا لا يثبت لانه وضع لفظ واحد من سبب انتظام مثله اليه ثنى المجموع وضع في هذا التثنية قوله اذ ان
على اتحاد موضع الجنس لثوله للحدود وغير من ابياء المجموع نحو رما وضو وقوله مقصودة عروف مفرج عن
وعط فانه لا يرد له عروف وكذلك يخرج نحو ركب لانها وان اختلفت فليست مقصودة عروف مفرج كما قصد نحو
رجل فانه اخذ عروف مفرج رجاء وغيرت الجمع ثم قصد بها الاتحاد فالاعاد يكون مقصودة عروف مفرج الميم فيكون
مقصودة عروف مفرج قطعاً فان قلت باذكر المصنف من جميع اذ لو لم يكن المرد والاعاد في الاتحاد ليس
لذلك قطعاً بل لا يلزم ذلك وانما يلزم ان لو قال المصنف مقصودة عروف مفرج ووقف بين المرد وعروف المرد
واما الاتحاد في ركب فليست مقصودة عروف المرد بل هي من ركبها كوضع وعط وانما اتفق ان في اي باب

نحو ركب لفظا موافقا لفظها وهو نحو ركب يطلع على مفرج قال المصنف في الحاشية خراج باب ركب لانه
لم يفتقد هذا لفظ جامعة الزكيات وضع ركب ما خذ من الزكيات وانما وافق الحروف من غير قصد وانما قلنا بذلك
اي بان في ركب ليس جسا بدليل عليه انما في لفظه موضع الجنس اي حقيقة التثنية لا لاعداد فصد كما ات
ملاوسا في موضع لذلك فكان هذا القول ليس صحيح فذلك ان هذا الذي يدل على ان في موضع الجنس في المطلق
على التليل والكثير فانه يجب ان يطلق على صنف واحد من احواله وعلى بابه والفت منها وهذا لا يبع الاية اسم الجنس والما وقت
التثنية لمن قال ان جمع لما راي من المطلق في الواحد منها خلاف ميل وسأله واجيب عن هذا التثنية بان يثبت ذلك
الاطلاق ان لم يثبت ان يثبت عن الاتحاد فيجوز اطلاق لفظ منه عليه وتحقيق انه ليس بجمع وانما وضعه كوضع ميل وسأله
من وجه من انك تقول عند عدم العقد الى الاوضاع عندى خمسة اوطال فاما في قوله عندى خمسة اوطال فاما هذا
موضع لا ينع فيه ليس الا اسم الجنس المرد عندى وضع في موضع ميل فدل على انه مثله فان قيل كاي وضع في موضع ميل
مع وضعه موضع الجمع لانك تقول عندى خمسة اوطال فورا ومعه وضع لفظ موضع لفظ ان لم يقنع ان يكون مثله فلا ينع
وليكلم وان افتضاء فيكون في راجعا لانه مع وضع موضع الجمع فالجواب ان كلاهما بما اذا لم يفتقد المنكلم الاوضاع فلا
يضع ان يقال عند ذلك خمسة اوطال فورا اذ لو قيل لك تقتر الميم المراه لا تقتر بمثل خمسة اوطال اعسا لا
بنا على ان ينع الجمع الاوضاع ومنها ان ينع فيس ولو كان في راجعا لكان جمع كونه اذ ليس من راسة التثنية كما ينع بعد
هذا ولو كان جمع كونه لم ينع على بناية وقد مضى فلا يكون جمعا ومنها ان يكون قبل من التثنية الجمع اصل من العربية فانما
ثبت بدليل ثابت لا محتمل ولم يثبت انه من التثنية بجمع في غير محل النزاع وفي محل النزاع عامة الاحتمال ان يكون في ركب
من دين لها ولا يثبت اصل محتمل مدلية في وانما نحو ركب فلا يستقيم ان يدعي فيه انه كوضع ميل لانه لا ينع منه الا اتحاد
فلا عرى فيه الوجه الاول فينبغي الوجهان الاتحادي مع التثنية وكونه على بناية محل حارس فيه ونسب بغير ما اشار
الى نحو التثنية فان التثنية من عوف انه مفرج وانه يطلق جمعا فاذا جعل من راء يجب ان يكون حتمه اصليّة لفظية فقل
واذا اطلق جمعا قد وان تلك التثنية مباركة ببدلية بغيره مثل ضمة اسد يكون غير التثنية التي كانت في تلك المرد ومثل
المنكلم عندى قوله نامة حجاب ووقف حجاب فانه اذا جعل من راء يكون كسرها اصليّة ككسرة كتاب فاذا جعل جمعا يكون
ككسرة كتاب والمماثل انه اورد هذا التثنية في المبراة ليشير ليا ان التثنية لا يجب ان يكون محققا بل قد يكون
محققا وهو كثير وقد يكون تقديره ككسرة تلك وحجاب وقد يقال دخل بعد التثنية تلك وحجاب كما رزنا وخروج عدل
وضيف ونحوها فانه مشكوك بين المرد والجامعة يقال رجل عدل ورجل عدل وليس عدل في رجال بل جمعا لعدم
التثنية المحقق والتقدير في موضع بل وضع الجامعة لذلك والجمع صحيح ومكني فاصبح ما سلمت فيه بنية الواحد ويكون
الجمع الصحيح لذكر ونوش فاصبح الصحيح لذلك ما لم يأت به او معنوم ما قبلها او بآء كسور ما قبلها ووقف مفتوحة ثم
لا يخلو الالف المجموع هذا الجمع من ان يكون مفتوحا وهو الآخر ياء كسور ما قبلها او مفتوحا وهو الآخر الف مفرج او مشدود
ذلك فان كان مفتوحا حذفت ياءه فتعاقب في فاقض فاقض في الالف وفاقض في الضمة والجر واصل فاقض في الرفع

ومقدربا والفعل اذا كان بمعنى الحال وما وان موصولة كذا في لغة مع ما يصح في تاويل من ذلك ولا يتقدم في خبر الموصول
عليه لان نسبة الموصول الى ما في خبره كسبته جزء البطلية من الكلمة وكما تقدم جزء الكلمة على اولها كذا لا يتقدم
ما في خبر الموصول عليه واذا لم يتقدم ما في خبر الموصول عليه لا يتقدم ما في خبر المصدر عليه لانه في معنى الموصول باعتبار
انما مقدربا والفعل او بما والفعل واعلم ان المصنف قال في امالي الفرائد قوله تعالى وقامهما الى كذا لئلا ينجس
الطاهر في كذا مثل هذا ونحوه انما يتعلق بالتامهين ونحوه لان المعنى ان من التامهين كذا
ان اللام انما هي بها لتعريف معنى المصنف بالتامهين وانما في الاكثر من التامهين ان صلة الموصول لا يوجب
الوصول والعرف عندنا ان اللام لما كانت صورتها صوتية الحرف المتركب جزءا من الكلمة صارت كغيره من
الجزء الذي لا يمنع التقدم بغيره بينها وبين الموصولات لذلك كالحرف بينهما بالانفصال في جمل من الفعل اسم يامل
او مفعول فيكون مع الحرف كالام الواحد ولذلك لم يوصل بحرف اسمية لغرض ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التفتيش
والناون من ذلك اختلفوا فقال قوم متعلق بما عليه من التامهين كانه قيل لما لم التامهين كما لم التامهين
بجمله من التامهين المذكور ونفس المحدث والمتعلق كذا وقال قوم متعلق بمحذوف متعلق كانه قال ارادني كذا او
تخصصي كذا فانه عندكم جملة معترضة هي بها لغرض من التخصيص وقال قوم متعلق بما يتعلق به قوله من التامهين لان
التامهين وانما خبرا متعلق بمحذوف بانفصاله فيمتثل ايضا به كذا قال في حامل من التامهين كما في جمل الميم ان
اللام اوصلت بين حصول النفع للمخاطب لا انها متعلقة بالنفع وكذا تعسف لا حاجة اليه اقول ولا يخفى على احد
الذي اختار المصنف في هذه الآية ينبغي عدم اشتراك ما في خبره ان وما المصدرين لكونهما حرفي الكلمة باعتبار حرفيتهما
ولا يفي فيه لانه لا احسن منه لا احسن المتني ولواضحي المتني لوجب ان يكون مستقلا لانه ليس في الاحسن من مرفوع
ما هو ذلك من خواص الفعل ولواضحي متني لوجب علامة النسبة في المصدر لان كل حين مستقلا لانه لا بد من ولا تعليم
ولواضحي علامة النسبة لوجب ان يقال من باب يودي الى احد امرين محذوفين لانه سقفي النسبة باعتبار مدلوله
قولي باعتبار مدلوله ايضا اذ في التامهين من غير مستقيم ولوم يثبت باعتبار مدلوله اذ في الاستقاط نسبة الام الذي
استختم الام لنفسه لاسم مريض من فاعله وقال في امالي الكافية لوني باعتبار فاعله المستقر وقيل خبر بان كان فاعلا
في تشبه نفس الممرض يودي الى اقسام من قصد لان الغرض تشبهه الفاعل وكذا في قوله لراحمه فيه لاسم الجمع ولواضحي
الجمع لوجب ان يكون مستقلا الى آخره وقد يكون فاعله متني يثبت المصدر باعتبار العيني المستقر فيه وقد يكون المصدر
مستقلا ليع باعتبار مدلوله فلو جمع باعتبار مدلوله لادى الى ان يكون الام الواحد متني ولوم يجمع لادى الى استقاط
ما استختم الام لانه فان قيل هذا يبيح طريقة اسم الفاعل والمفعول مع انه اعني فيها فلو اجاب انه لا يلزم ذلك في
اسم الفاعل والمفعول وعين مما كان لصفة المشبهة اذ ليس لام الفاعل مدلوله فاعله لان الغرض من اسم الفاعل
الذات على الفاعل لا غير لان معنى الضارب من قام به الضرب هو موقفا اذ في لم يثبت الا باعتبار فاعله فوجب فيه
الاختار لذلك واشتراك لا اختار به المصدر ولا يلزم الفاعل بالمصدر لا يلزم ذلك بل محتمل ان تقول اعني

ضرب زيد ولا يدرك الفاعل وانما لم يلزم ذلك لاسم من احد ما الى التزامه كان يودي الى الامتياز فيه عند ما يكون
لغالب مقدم ذلك او سلك او مخاطب ولو اتمر لادى الى ما ذكره اولاً من الفساد وتامهينها هو ان المعنى الذي من اجل
وجب ذكر الفاعل في الفعل مستقود في المصدر وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة واجبة لا بد لها من مستند اليه فوجب
ذكر الفاعل لتصل جملة مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله جملة اذ لا بد له من جزء آخر من مفعول يكون معه جملة
الان في انك لو قلت ضربت زيد غير ان لم يكن كذا ما عني بقوله اعني او ما اشبهه بخلاف قولك ضرب زيد غير ان ثبت ان المعنى
الذي اسحق الفعل في الفاعل لا يوجب في المصدر فلا يلزم من وجوب ذكر الفاعل في موضع عمل الكلام بقوله يعني
الفعل لزوم ذكر ما في الموضع الذي لا يحتل الكلام بتركه وهو المصدر فان فصل فاعله لا بد له من مفعول وليس فاعله
احد في الجملة في اكثر مواضع كقولك زيد ضارب محرابا بزيد ضارب من غير مفعول وكذا في زيد ضارب فاعله
فلا يكون المصدر ذلك اذ يكون اسم الفاعل كالمصدر فالغرض بينهما ان اسم الفاعل لا يوجب الاستغناء عن مفعوله او على
حرف استغناء او حرف نفي فان اعتمد على من مفعوله وجب وجوب الضمير اليه لكونه صفة له او خبرا او احوالا او اذ اعتمد
على حرف استغناء او نفي وجب ذكر الفاعل لانه احد جزئي الجملة فكان كالفعل مع الفعل بخلاف المصدر فان جملة
ليني كاسم الفاعل في الاعتماد المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل وايضا فان اسم الفاعل وانما في المعنى موقع الفعل
الذي للفعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فكما ان لا بد لضرب من فاعل فكذا لا بد للمفعول من فاعل محذوف
ما به ليس وانما موقع الفعل الاخرى انك لو قلت في موضع زيد يضرب زيد يضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب
لان ضاربا معنى يضرب في المصدر المستقر في شمع الفعل
ومحور المصدر محذوف ان يضاف الى الفاعل ولذلك
الى المفعول مثال الاول اعني في الضارب الثوب وشال الثاني اعني في الثوب الضارب واصطفا الى الفاعل
الكثير وانما جازت اضافة اليها لانه اسم لدول عزمه لوب الفاعل والمفعول ولذلك لم يحد فاعله فكانت
نسبة الى فاعله كسبته اليه والرجل لما كان تقول ضرب زيد كقولك زيد واما كانت اضافة الى الفاعل
اكثر لان المصدر اخفى بالفاعل منه بالمفعول من حيث كان محذوف والمفعول كالمفعول فاعله كان اخفى وقد اضافة
اليه اكثر وذلك لان المتعلق المصنوع بين المصدر وفاعله اكثر منه بينه وبين مفعوله لكونه اخفى بالفاعل فنتج
ان يكون اضافة الى الفاعل الموجبة للمتعلق المتعلق اكثر لتطابق اللفظ والمعنى
واعمال المصدر المرفوع
بالالف واللام قل اعماله لاسم من احد ما في علم مقدربا والفعل فاذا دخلت اللام تعدد نفوذها لاشتراك
دخول اللام على الحرف فذلك قل اعماله باللام والثاني هو انهم اعملوه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه بضا فاما اذا
دخلت اللام تعدد في الفاعل مضافا فان فصل فاعله كجزء مضاف فلو اجاب انه لا يمكن في كل فاعل الاخرى انه
لذلك فاعله غير مضاف لادى الى تعدد في الفاعل المعرف فانه حينئذ لا يستقيم ذكره في مضاف لما تقدم من ان المصدر
لا يغير فيه قوله لفظ لان يقول مهمنا ثلث احتمالات وذلك لان ذلك غير مضاف اما ان يكون مع كون الضمير مستقرا
او مع ابقاء الضمير المتشعل اوسع بغير الضمير المتشعل والمصنف ابطل الاحتمال الاول والاحتمال الثاني

الفاعل يدل على انه ليس بصفة مشبهة وتبين ان ذلك قد لوحح اسم التفضيل من الفعل اللازم في احدى جزئي زيادة
على غير وجه صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل مع كونها من قام به الفعل ولغتها لانها يدرك وتوكل وتسمى وتجمع
بالواو والنون كما في الفاعل اقول ولكن ان يجاب من الاول بان قوله على حسب الجماع بيان لوجه المخالفة فالحال
بين الصفة المشبهة واسم الفاعل بهذا الى بان وزنها مما هي ووزن اسم الفاعل بيان لا بالوزن فيجوز ان يكون بعض
من اوزان الصفة المشبهة موافقا لوزن اسم الفاعل ومن الثاني على ما مر في اسم الفاعل وبان اسم التفضيل لا يكون
الثبوت صحيح بالقياس لا حين وصيغتها مع انه صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
الجماع لانهم لم يجرؤوا فيها على قياس ضبط باصل كما في اسم الفاعل واسم المفعول بانه ان قياس اسم الفاعل ان يكون
موافقا للمضارع في خصوصية الحركات والسكون كما في ضبط القياس المذكور باصل اي يكون على وزن فاعل مثل ان الثاني
الجزء فانه اصل اي امكلى منطبق على جميع الازاد يكون ذلك القياس صلوها بهذا الاصل واما الصفة لم يجرؤوا فيها
على قياس ضبط باصل اي لم يثبتوا فيها مواضعها الثانية او المضارع ليضبط بها على وزن فعل او فعل او غيرهما
اوتواها بغيره الصفة مع اتفاق صيغة الفعل في ثلث منها فان الصفة من فعل بالكسر اي على وزن غابا على تقدير
وجيز وغيرهما كما علم في التفرقة ولم يأت في منها على قياس الالوان والحل فانها انت على فعل كاسود وايفرغ
واشمل وشبهه وتول الصفة المشبهة عملها على فعلها ومنها لازم فعملها على الفعل اللازم مطلقا
اي من غير شرط في الزمان لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث لا يخلو له
بالزمان فلا يصح ان يقال انما يولد حالا او غيرها واسا للاعتقاد على ما حسبنا فذلك ما حوز في اصل ومنها وعلمها
بعد الامع وما قد علم من باب المبتدأ فلهذا ينبغي ان لا يدرك يا باب اسم الفاعل ايضا وانما ذلك مع اسم الفاعل على سبيل
البيان والابتنح والاعلام باستقار علمها في مثل قام الزيدان ولما تبين المقول في باب الصفة المشبهة لان
من اخذت الصفة بعد من التعريف فتقسم له ويرى عليه اعتبارا من بابين وتقسيم الصفة المشبهة
انما ان يكون باللام او يكون مجزوء عنها وهذا انقسم حاص له وراه بين النقي والاثبات معني ولا يصح ان نسج الصفة باعتبار
اعرابها في نفسها فان ذلك من احكام اعراب الصفات في المشتقات واعراب المشتقات كما مر في باب اعراب
وقد تقدم اعراب الاسماء مطلقا بالاسماء والتبعية وانما الكلام في انما علم اعراب موهلها لا في ارادها
في نفسها باعتبار اعرابها في موهلها المذكور بهذا لا علم من ان يكون مضافا او باللام او مجزوءا عنها ومن قسم حلقه
فصارت ستة اصنام بيان الستة ان يقال ان الصفة اذا كانت مع اللام فهو لها اما ان يكون مضافا وانما ان يكون
موزعا باللام وانما ان يكون مجزوءا عنها بهذا. ثلثه والصفة مع اللام وهي مثلها والصفة مجزوءة عن اللام فيصير المخرج
ستة ثم الموزع في كل واحد من الاقسام الستة لا علم من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجزوءا حارثه فانه مشقوق
لان اللفظ في اللفظ يكون ثمانية عشر فتم منها ستة لا حقا صم على من حسن وجه وزيادة حسن وانتاج في
تفصيلها بالتبيل حسن وجه من الموزع او حسن وجه بغير الموزع وحسن وجه من الموزع جزا الموزع من الوجه

العمل فيه ولا من ضاربان زيادة المتعارف التعريف فيه واسا اذا خفض الموزع وقيل المحفوظ موزع العيشة مجزوءة
لقد زنا حذيفة للاضافة لانها موزعة فلا وجه لغير الحدف تحفيضا اسم المفعول يدخل
في قولنا ما اشتق من فعل اسم الفاعل والصفة المشبهة ويخرجها كما في التفضيل واسم الزمان والمكان وقوله لن وقع عليه
مخرج منه جميع ذلك فكل هذا التعريف من اعم اللفظ في الفعل التفضيل الذي للمفعول مثل العذر والوم فانه مشتق
من الفعل لن وقع عليه مع انه ليس باسم المفعول ولكن ان عاب عنه مثل ما اجيب في اسم الفاعل وقد مر في صيغته
من الثاني على مفعول ويرى ايضا كلف الثاني باللام مضاد كانه الاصل وكان قياسه ان يكون على وزن مضارع
كما في اسم الفاعل فان قياسه ايضا ان يكون على وزن مضارع بانه ان يقال لما كان شابه اسم الفاعل بالفعل ضعيفا
كما علم في الموزع وانه تفرقة مشابهة بالفعل في صيغة يشبه بها الفعل لفظا ومعني فلم يكن بناؤه موافقا لغير
لفظا ومعني فتبين ان يكون بناؤه موافقا للمضارع فيكون قياس اسم المفعول ايضا ان يكون على وزن مضارع كما مر في
في اسم الفاعل ولذلك اي لا اجل ان قياسه ان يكون على وزن المضارع يقول الفرج ان فعله فعل يكون زنة موافقة لانه
المضارع المجرول في خصوصية الحركة والسكون وكذلك هو كونه على وزن مضارع فاعل ليلبس باسم المفعول من الزمان
بالفرز واراد بالزمان بالهضرب باب الافعال لانه حذفت منه بقدر كونه على وزن مضارع فاعل ليلبس فغير والثاني
بزيادة الواو ونجح الهم فحصل الفرق بينهما وكان الثاني اولى بالتقدير بالزيادة لانها اخف لقله حروفه ولاش
قد ثبت التعريف في اسم الفاعل في الثاني اذا كان الاصل فيه ايضا ان يكون على وزن المضارع وفي نظر
فان اسم الفاعل من الثاني على وزن المضارع ولم يغير منها واسم المفعول من غير الثاني الموزع على صيغة
مضارعه وهي صيغة اسم الفاعل الا انك تنجح ما قبل الآخر يحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل ولم يفسر ان ما قبل
الآخر مشتق في مضارعه مع المضارع المجرول من غير الثاني الموزع واما معنى ان اسم المفعول يولد
بشرط مع الحال او الاستقبال والاعتقاد على ما حسبنا او المخرج واسا لجميع الاحكام بما رتبة باسم الفاعل جارية
في اسم المفعول الا ان علم كمال فعله وهو الفعل المبني للمفعول كما ان اسم الفاعل يعمل على فعله وهو المبني للفاعل
ويذكر على ماله ووجهه ولا يدرك الفاعل مع اسم المفعول لان فعله يعطى بصيغة المبني للمفعول وكذا لا يدرك مع فعله
فاعلا لانها صيغة موصولة لما لم يتم فاعله فذكر الفاعل بها مضافة لما وصفت له كذا لا يدرك الفاعل مع اسم
المفعول الصفة المشبهة دخل في قوله ما اشتق من فعل الصفة المشبهة وعرف من المشتقات وهو
لازم مخرج عنه اسم الفاعل المشتق واسم المفعول المشتق وقوله لن قام به مخرج عنه اسم الزمان والمكان واسم
الالة واسم المفعول ما اشتق من فعل لازم وقوله على معنى الثبوت مخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كقام وقيل
فانه مشتق من فعل لازم لن قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل
وعنه باللائم من المشتق لانه يلزم فاعله ولا يفتدي بها المفعول معني لانه بالذلك قال الامام الحنفى وهذا
اللفظ يدل على ان نحو ما من المثل والمخالف صفة مشبهة كما هو من باب المالكى وقوله وصيغتها مخالفة لغيره اسم

يرفع المفعول وحسن الوجه بغيره حسن وجه رفع المفعول وحسن وجه بغيره
بحره فمنه تسمية والصفة بحره من اللام وما قبلها والصفة مع اللام كقولك الحسن وجه برفع المفعول الحسن وجهه
بغيره والحسن وجه بغيره والحسن الوجه بغيره الحسن وجه برفع المفعول
والحسن وجه بغيره والحسن وجه بغيره الحسن وجه برفع المفعول
ان يكون الصفة باللام مضافا الى مفعول مضاف نحو الحسن وجه برفع المفعول الحسن وجهه باللام مضافا الى مفعول
خالف عن الاضافة واللام نحو الحسن وجه برفع المفعول الحسن وجهه باللام مضافا الى مفعول
وهذا المثال لم يبد فيه ختم بالاضافة لان الختم اما حذف التويز او نون التثنية او كسر من المضاف وليس فيه
واحد من هذه الثلاثة واما حذف العين من المضاف اليه والتثنية فيه موجود واما الحسن وجه فاستغنى عنه لان عكس مع
الاضافة الواضحة في كلام العرب اذا مضافه معرفة الى كذا وذلك عكس ينبغي في الاضافة نكره لذلك فاطرح وسطر
بها مختلف نعا ونى قولك روت برجل حسن وجه بارتفاع حسن وجه واكثر الناس على اجازتها ومنها بعضهم
لنوعها انها مشتملة على اضافة التي لا نفسها وموعد سيقم لان اضافة لفظية وما ذكر من استماع اضافة التي الى
نفسه انما هو بالاضافة المعنوية هذا بعد ان يسلم له اشتغالها على اضافة التي لبا لنفسه وهو غير متنازع فيه لانه
ان اراد باضافة التي لبا لنفسه اضافة حسن لبا وجهه واخرى المعنى الوجه هو فاسد من وجوه احدها انه ليس الوجه ببلل
ان فيه معنى بلل موله ولذلك ينبغي وبمع باختياره كقولهم روت برجلين حسن وجه بارتفاع حسن وجهه
والثاني انه لو كان كذلك اي لو كان الوجه لم ينتج اضافة ولم يكن من باب اضافة التي لبا لنفسه من حيث انه علم
اصيغ الى الخاتمة كذا قولك حاتم حديد وكل الذرايم والثالث انه متفق من اجازة قولك حسن الوجه بافتاق ونى
اقوى المسائل ونوجه ان سأل لوجه ما ذكرتم ان ينتج حسن الوجه بالاضافة عين ما ذكرتم لكنه يجوز بالاتفاق
وان اراد باضافة التي لبا لنفسه اضافة الوجه الى العين فليس ذلك من اضافة التي لبا لنفسه لانه اضافة البعض الى الكل
لان منه وجهه يعود الى الموصوف ووجه بعض منه واطافة البعض الى كله جائز بالاتفاق والبواقي من المسائل ما
كان فيه معنى واحد هو الحسن وما كان فيه صفات هو حسن وبما معنى بغيره هو قولهم اما الاول فظاهر المصنف في
الحال الكافية من انك اذا علمت فاما قوله فما كان من مبهمة فلا بد من مبهمة برهانية وبهينة فاذا حصل المعنى من غير
زيادة ولا نقصان اي على وفق ما يقتضيه الكلام من الايجاب بالاحتياج اليه وترك الفضل واما الثاني فنقص عن الاول
لانه من زيادة منه وهو مستغن باحتمال لم ينتج لان زيادة المعنى لا تكثر واما الثالث وهو الذي ليس فيه معنى
اصلا فيجب لمروء من المعنى المحتاج اليه بالصفات وبما لا لا جنبي من موصوفه فاذا اقتضت الى معرفة العتاق
فالمعنى ان الثاني وهو مفعول الصفة لا يكون معني الا باضافة لانه معني غير مفعول والمعنى المعنوي لا يكون مستترا
اذا لم يكن الا باضافة لانه اذا كان مستترا لم يكن مستترا احتياجا الى بياضه واما التثنية في معنى الصفة نفسها لانه قد يكون فيها
معنى مستتر فلا يكون فيه معنى فالقول بيا معنى الصفة ان يظهر فان كانت رافعة ما بعد ما وجب مفعول المعنى

لانه لا يكون مفعولا للمفعول واحد واعتبر من عليه بان ياتى ان يقول لعل واحد او ليس مراد ان الصفة يحتاج
الى مفعول واحد الى مفعول واحد ولا ياتي من اجل مفعول واحد مفعول واحد وان كانت رافعة لما بعد ما وجب ان يكون فيها
معنى مفعول واحد مفعول واحد فليعلم بانك وجود الصفة في الصفة والفتاوى وعليه اي وعلى ما ذكرنا من قولنا فاعلم ان الصفة معرفة
الاحسن والحسن والفتح في هذه المسائل وان ثبت ان يعرف الاحسن والحسن والفتح فانظر فان وضعت الصفة ما
بعد ما لا يكون فيها معنى لما علمت فان كان مفعولا معني هو احسن لانه ليس فيها الا معنى واحد حديد كقولك حسن وجهه
وان لم يكن مفعولا معني فهو مفعول خالو عن المعنى حديد كقولك حسن وجهه وان لم يرفع الصفة ما بعد ما سواء نصبت
او خفضت فيها معنى مستتر مفعول لها وحديث ان لم يكن ما بعد الصفة معني فهو ايضا احسن لانه لا يشتمل على معنى واحد
كقولك حسن وجهه وحسن وجهه وان كان فيه معنى فهو حسن لانه لا يشتمل على معنى واحد احسن المستقيمة في الصفة ونياها معني
المفعول كقولك حسن وجهه وحسن وجهه ثم اعلم انك اذا وضعت بها ما بعد ما وجب ان يكون مفعول واحد لانه لا يشتمل على معنى
لما بعد ما كان الفعل الرابع لما بعد لا ياتي ولا يجمع وتلخص تأملنا في الثانية باعتبار مفعولها كذا الصفة لا ياتي ولا يجمع
ولمحة تأملنا في الثانية باعتبار مفعولها روت برجلين حسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
جاءت بها كقولك حسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
فقد علم من ان الصفة الرابعة لما بعد ما كذا الفعل الرابع لما بعد ما كذا الفعل الرابع لما بعد ما كذا الفعل الرابع لما بعد ما
حسين علمناهم بحسن الصفة ولو قلت روت برجلين حسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
المثال لا حلح الوصف لانه لو كان جمع لذلك لا يجوز الجمع حيث يكون موصوفه من الكثرة مع كون موصوفه من
كذلك روت برجلين حسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
في جمع الكسبي ولم يفرج الشك والفتنة في الكسبي الفعل وموافقة التثنية وجمع السلامة للفعل في صيغة
التثنية والجمع فلذلك جرى الكسبي بالجمع التثنية والجمع السالم وقد تقدم ذلك في التوابع باب الفت قال
المصنف في شرح المختل وحسين وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
حسان وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
فليس من ذلك واذا لم ترفع الصفة ما بعد ما فلا بد وان يكون فيها معنى الموصوف فتثبت الصفة ان كان موصوفها نون
ونثني وجمع ان كان الموصوف كذلك كاي سائر الصفات بغير المشتقات بقوله روت برجلين حسن وجهه وبما رادة حنة
الغلام هو ان ياتى لك صفت الغلام وخفضه الا انك اذا خفضت يكون لاضافة الصفة اليه محذوف ماوجب حذفه
الاضافة من التويز ونون التثنية والجمع واعلم انك اذا رفعت ما بعد الصفة فاما ترفع ما فاعل الصفة وهو
الامل في علمها ولا بعض الصفة الامر فاعلم انك ان فعلها لا يقتضي الامر فاعلم انك اذا رفعت ما بعد ما نصبت
على التثنية بالمفعول ان كان معرفة وعلى المعنى ان كان نكرة ومنهم من يقول ان الصفة في الجمع على التثنية بالمفعول
ومنهم من يقول ان الصفة في الجمع على التثنية وليس بالمتين اذ لم يثبت في كلامهم نون مفعول موصوفه وجه تسميته

بالمفعول اتم لما اجزوه بجري اتم الفاعل في العلق و اتم الفاعل صفات الى مفعول المصوب وليس للصفة مفعول به ولا
يجوز اضافتها الى فاعلها والا يلزم اضافة التي يليها نفسه قصد والا تخفيف بالاضافة ههنا اي في الصفة فتشبهت بمرور
بالمفعول فتصوبه بفتح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ عينه فلذلك اتم في اتمها لفظا معني من جري عليه في اللفظ
الحالين في حالة الضرب والجر على ما تقدم في هذا الباب من ان الصفة اذا لم يجر في ما بعد فاجب ان يكون منها ضمير الموصوف
قال المصنف في شرح المفضل وكل موضع نصب المفعول او خفض في الصفة مني يعود على ما تقدم مما عرفت عليه
لانهم لما نصبوا ما بعده شبهوا بالمفعول وجعلوا احسن كانه في المفعول لما قبله ثم اني بالمفعول للاصل الذي كان به الاول
حكما فالحسن على هذا التقدير على ما تقدم وذلك المفعول يبيننا للاصل الذي به حسن لان الشيء قد يكون حسن خلقه
حسن امره نعم اليه واذا اخفضنا المفعول فالصفة في الحكم حكم المصوب لان الاضافة فيه لما قبله مما شابه باب اتم
الفاعل في الضرب والاضافة جاز في الحسن الوجه وان لم يجر الضارب زيد لان التخفيف في الحسن الوجه بين حذف
الضمير من الوجه واستتارها بحسن بيان ذلك ان الاصل فيه الحسن وجهه فلما قصد الاضافة نصب وجهه للالزام
اضافة التي يليها نفسه وحذف الضمير من وجهه وجعل مستترا بحسن لئلا يخلو عن الفاعل وعوض عن الضمير
المحذوف عن وجهه لام التوقيف للابزول تعريفه بالكلية ثم اخفف الحسن لبا الوجه فحصل تخفيف محذوف الضمير
عن الوجه واستتارها بحسن ويطلق بهذا البحث كلام آخر قد ساء باب الاضافة وهذا احوال الضارب زيد
فانه لم يند خفة ولما كان الحسن الوجه جاز على ضارب زيد في الضرب وصحة الاضافة حمل الضارب الزجل على الحسن
الوجه في صحة الاضافة وان لم يند تخفيفا وحسن التشبيه بان يكون الثاني باللام لانها في الحسن الوجه هي الصحيحة
لخص الوجه لما عرفت ايضا من انه لم يند في الابد تحقق الموصوف في وجهه وحذف الضمير عنه واستتارها في الحسن
وتعويض لام التوقيف عن التوقيف الاضافي الزايل فصفة الاضافة يكون متوقفة على هذا الامر وانتي جملتها
مكون لام الموصوف في الوجه معتمدا على حقيقة قطعها على حسن الفاعل ههنا لك فظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب
الزجل خلافا للفتاوى وقد تقدم ذكره في باب الاضافة وقوله في الترميم باب اتم الفاعل في الضرب و
الاضافة من مراجه في الضرب بفتح الاضافة اذ التشبيه ليس الى الضرب واما الاضافة بعد الضرب فليست
بالتشبيه بل بالانقلاب لاداء المانع وهو فاعلية وجهه ويكن ان يقال ان وجهه بعد الضرب لم يصب مفعولا به
في الحقيقة بدليل انه نقل عن سيبويه انه قال اذا قلت زيد حسن الوجه لا تقع بان زيد الوجه بالوجه فلا يل في
الاخبار عن زيد بالحسن الذي لا يوجد قد لا ما نقل عن سيبويه ان وجهه بعد الضرب فاعلية من حيث المعنى باقية
فاضافة الصفة اليه تكون للتشبيه بضارب زيد وهذا البحث بجري انما في قوله في الشرح ولما كان الحسن الوجه
يجوز على ضارب زيد اية الضرب وصحة الاضافة واما الفاعل كل ما ذكرناه في باب الصفة المشبهة
من الوجه القامية على جازية اتم الفاعل اتم المفعول الا ان كان كقولك زيد حسن وجهه ومضروب وجهه فيا ترى
فيها لزومها الى في الصفة من المستحق والمختلف فيه والاحسن والحسن والفتح والسر فيه ان الضرب والمضروب

الذين تكثر في مسائل الصفة انما جاز تشبهها باسم الفاعل المتقدي بيان ذلك ان يقال ان القياس ان لا يكون
الصفة الفاعل ولا يكون لها مفعول به لئلا يربطها بالمتقدي والاضافة الى الاضافة لئلا يلزم اضافة التي يليها
نفسه فيصير المحقق من انه لما كانت الصفة المشبهة مشابهة لام الفاعل المتقدي من حيث المعنى واللفظ على ما عرفت نصب
مفعولها على التشبيه بالمفعول وجازت الاضافة بعد الضرب في اذ وجها انما تكثر في المسائل بسبب التشبيه باسم
الفاعل المتقدي واذا جاز تشبيه الصفة باسم المفعول في نصب المفعول فالتشبيه باسم الفاعل اللازم باسم الفاعل المتقدي
اجد وكذلك تشبيه اتم المفعول اللازم باسم الفاعل المتقدي اجد لان المناسبة بين اتم المفعول واسم الفاعل اقوى
منها بين الصفة واسم الفاعل وانما قيد اسم الفاعل واسم المفعول بين المتقدي لوجوب ذلك في المصنف في شرح المفضل
الاول انما قلت هذا ضارب زيد في داره لم يكن زيد الاسفول به وكذلك اذا قلت هذا مفعول العبد لم يكن العبد
الاسفول لان اضافة الى المصوب هو الوجه لانه مفعول فاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لانه مفعول المعنى واما اضافة
اليه عند عدم المصوب لانه مشبه به فاجري مجازية الاضافة اليه كما جري مجازية المفعول الوجه الثاني ان لا اضيف
الى الفاعل وهو متعذر لم يعلم من موصفات الى الفاعل او الى المفعول علاف الصفة وعلاف عن المتقدي فانه لا يشبه
اذ لا مفعول له ولعلم ان اسم الفاعل اللازم هو الذي يكون مشتقا من الفعل اللازم كما بين وقام وقاعد واسم المفعول
اللازم هو الذي يكون مشتقا من فعل لا تعدى له الى ثبات كقولك مفعول فانه لا يفتق مفعولا به علاف ما اشتق من
فعله لانه ان كان كعطف فانه متقدي لا تضاد مفعولا به واسم الفاعل اللازم والصفة المشبهة وان تشازكا في الوجه المتكرر
تكتفيا بغير فان من وجه آخر وذلك لان اسم الفاعل اللازم في مسائل عند استعمالها كاستعمال الصفة وبعد
استعمالها ظاهرا وتلك المسائل نحو زيد قام اثنا وشبهه وانما يبعد استعمالها من جهة ان الصفة اذا استعملت هذا استعمال
في الضرب مفعولا عرفت في المعنى الموصوف المتقدي على ما تقدم من انه يستحق في الضرب والمجازية الصفة منه عرفت في الموصوف
مكون الموصوف كانه اكتسب ذلك المعنى بفتح الصفة من مقلته وان كان في الحقيقة لمقلته ونقد في الاكتساب ووضعه
انما يكون حيث يصح مراجه في الصفة من المعلق على الموصوف كالحسن علاف القيام فانه لا يبرى الى الموصوف من
مقلته فلهذا لا يبعد زيد حسن ابا لان الانسان يصح ان يصف بالحسن الحسن ابيه لا مكان نقول الاكتساب بفتح
الترابية وسعد زيد قائم ابا اذ لا يصح ان يصف الانسان بالقيام بفتح ابيه اذ لا يمكن نقد في الاكتساب لان نقاء محبة
الترابية فظهر الفرق بين زيد حسن ابا وزيد قائم ابا لذلك **قوله** اسم المفضل نقل في قوله ما اشتق
من فعل اسم الفاعل واسم الزمان والمكان وعرضا وموام المفعول والصفة المشبهة وقوله الموصوف مع هذا اسم الزمان
والمكان وقوله زيادة على من يفصل ما عداه اذ لا مشاركا معه في ذلك والحقيق في ان الجاء من قوله زيادة على
غير يثنى بقوله الموصوف بفتح اذ اشتق من اقصى لزيادة على الغير وما عداه لم يثنى لما اقصى بالزيادة على الغير
قال الامام الحنفى اي مع دلالة صيغته على زيادة مفعوله في المعنى المشتق منه على مفعوله فلا بد من اعادة زائد
على من لان دلالة زائد على غير عادته لا يثبت ثم ان اذ انما ذكر الموصوف في هذا اسم المفضل مع ان سائر المشتقات

المشقة لمعرف ملحوظ او مقدر ايضا فلا يتوهم ان اسم التفضيل لما لم يعمل به الطامس يكون كالجاءد فلا يقع
حتمه ولو لم يدركه وقال ما اشتق من فعل زبادة على معنى الخرج جميع المشتقات سواء اقولت قد جفت لما
اولا فلا لم يشتق الزيادة من انضمت بالزيادة على العين وانما اشتق من قام به الزيادة واسما شائعا ملائ
الزاد من الزيادة الزيادة على اصل الفعل المشتق منه كما اجتمع الالام الحدي ايضا الا ترى ان فضل مثلا معناه زيادة
الفعل قام التفضيل من الزيادة ومما يزيد معناه زيادة الزيادة وانما الزيادة فليس معناه زيادة الزيادة فيخرج
عن القيد بقوله زيادة على عين ملاحظة الى ان عالت ان دلالة بالمادة وانما سافاده من قوله وانما ذكر لمعرف
الى آخره بتركلام حتى يمكن ان يقال كل ما يلهي ليس لاجزاء بعض المشتقات فقط بله ويعلم من الحد الزيادة
الذي هو معرفت افضل بالمطابقة وهو افضل معنى اسم التفضيل لا يكون الا على هذه الصيغة لا سيما جاء من نحو جرد وشو
ومثل معنى شرط اسم التفضيل ان يبنى من ثلاث بحرف يلى من الالف والياء والواو من الفعل من الا ترى
انك قد عرفت معنى من خرج واستخرج افضل مع المحافظة على حروفها لم يكن فان زعمنا ان كان يمكن باستقاط الالام
الثانية من خرج واستخرج الزيادة من استخراج ما لا ساقط حرج اللط من ذلك المعنى الى اصل آخر بالكلية اذ لو قيل
اخرج من استخراج خرج المعنى لما كثر الخروج والمواد كثر الاستخراج ولو اسقط الالام من خرج خرج المعنى الى كثير الدور
والمواد كثر الخروج وربما يوردى حروف الالام من الزباج الى ميوونة الباقى ملاحظة انه شرط بناء من ثلاث
بحرف وكذلك شرط ان يكون الثلاث المجرى ليس يكون ويجب ان باب الالوان والعيوب جاءت فيه الصفات على
افضل من معنى اعتبار الزيادة على عين معنى انه قد جاء من باب الالوان والعيوب افضل لعين التفضيل مثل امير الى
ذو بيان واي الى دوى فلو سمي اسم افضل التفضيل لا ينسب بافضل الا الى ليس للتفضيل الا ترى انك قد قلت زيد
الاسود على نقد وبناء افضل التفضيل من باب الالوان والعيوب لم يعلم انك اردت ان يدوسوا او انه زاد في التواد
فان تعدد مع انك اذا عقدت التفضيل بين المعاني التي تعدد بينها افضل من الغالبات بين
افضل من فعل جمع بناء افضل منه وهو الثلاثي المجرى الذي ليس يكون ولا عيب والفعل الذي يجمع بناء افضل منه
مكون حسا او كثر او شدة او قبحا لم ياتي بمصادر تلك الالفاظ التي تعدد بينها افضل منها فتعجبها على التبيين
فتقول زيد احسن من عمرو اجاب واكثر من استخراج اسوع منه انغلاقا وفتح من مورا وانما ينصيرها على التميز
لنطق بين المعنيين وهو وضع الالهام المشتق وذلك لانك اذا قلت زيد احسن من عمرو لم يعلم ان احسنيته منه
من اى جهة فاذا اعلنت اجابة فزعت الالهام بالا جابة وقام الفاعل بمعنى ان يباس اسم التفضيل
ان يفضل الفاعل على المفعول لا المفعول على المفعول فاذا اعلنت زيد احسن من عمرو فمعناه ان ما بينه زيد زائدة
على ما بينه عمرو لا ان يميز بينه زيد زائدة على ما بينه عمرو وانما كان قياسه للفاعل لا مفعول احدهما انما المعنى
كالصفة المشبهة من ان الصفة المشبهة زادت على اسم الفاعل بسبب ثبوت الفعل كذلك اسم التفضيل زاد على اسم
الفاعل بسبب كثر الفعل والصفة المشبهة للفاعل لا ينافى في نام به الفعل فكون اسم التفضيل ايضا للفاعل ولا يخفى ان

الفعل كثر لادام فلو جعل اسم التفضيل للمفعول لا يمكن بناءه من الالفاظ الثلاثة التي هي اكثر من كثر الالفاظ عربة
من اسم التفضيل فلهذا لك ان لا يجل ما ذكرنا من الامر ان كان قياسه للفاعل وقد استعمل في المفعول على عين قياس كقولهم
من اعدن اى عدوا وكثيرا واليوم اى علوم واشغل اى مشغول واسمى اى مشغول وكثيرا ويستعمل بمعنى انه
لا يستعمل اسم التفضيل الا باحد اورثية هي الامانة ومن ولام الترفيف وانما التزم به ذلك لان العزم الا بان
لزيادة اى العزم من الايمان به الزيادة على عين ففقد الى ذلك العين يوفى ما يقتضيه معناه وذلك العزم لا يعمل
اذا اجمعه من هذه الالوان الثلاثة الا ترى انك اذا اعلنت زيد احسن من عمرو واحد منهما لم يزم من هو الذي زاد عليه في
الزيف واذا اعلنت من مثل زيد احسن من عمرو او بالاضافة مثل زيد احسن من الناس كان حصول العزم المذكور وانما
اذا اعلنت باللام مثل زيد احسن من عمرو المذكور ومثل ذلك بعد في فلا يعلم من هو الذي زاد عليه في
الزيف لكن لا شك ان من دفع لالام الذي يباس اسم التفضيل للزهد فالتفضل يكون مبهودا ولا يكون المفضل مبهودا الا
اذا اعله الخطاب والمخاطب على الصفة المذكورة من زيادة موصوفة على شئ معين يباسه انك تقول زيد افضل من عمرو
ثم تقول لا جاءني الا افضل منها ليست تعجب بالا فضيلة الا الا فضيلة على عمرو ولا الهود يكون المفضل عليه كما المذكور
مع فيكون معلوما مبهودا منه ومن المفضل فان سئل وجوب الزيادة على المفضل عليه مشكل بقوله تعالى وما منهم
من آية الا هي اكبر من اختها اذا لا يستقيم ان يقال الايدان كل واحد منهما افضل من الآخر لما ورد في اليه من اثبات
الزيادة ونفسها في كل واحد منهما فتولت تعالى هي اكبر من اختها لما لم يجمع ملزم ان يكون كل واحد منهما اكبر
من الآخر وذلك يوردى الى ان يكون اكبر وليس باكبر فلتستعجب منه المصنف في امالي الفرائد من وجع الحد
ان يكون المراد انما ياتي اكبر ما تقدم يكون المراد بقوله من اختها من اختها المتقدمة عليها وانما في ان يكون
المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون الشبان كل واحد منهما افضل من الآخر من وجه الثالث
ان راد الا هي اكبر من اختها عندكم وقد صرحنا لان المشاهدة الالام اثر في النفس عظيم ليس للغياب منها
ان كان الغياب اكبر فان الانسان يعظم عند مشاهدته عسا سفلت على با اكثر من عظم على بانها سفلت حبة وان كان
انظرا با حبة اعظم يا الفصيح انما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشئ في النفس ولا يجمع من من واللام او الاضامة
فلا يثبت زيد افضل من عمرو لانهم لم ياتوا من الاشارة كناه من بيان المفضل عليه وقد علم ان الالام يثبت ذلك
لم يكن الجمع بينهما وعلم من هذا انه لا يجوز الجمع ايضا بين من والاضامة وبين الالام وايضا فان معنى العزم
باللام يحمل العهود المفضل على المفضل عليه المهود ومعنى من تفضيله على المفضل عليه المذكور بعدا دون من يورد
المذكور بعد من فيضم المعنى عندا جفاف من واللام تفضيله باعتبار المهود لا باعتبار الاضامة واللام وايضا فان
من يميز با حبة وفضائه واللام يميز باستغنائه وكذا فلو جمع بينهما لكان الجمع بين التفضيل وهذا الدليل
ايضا يدل على عدم الاجتماع بين الامانة واللام فاذا اصبحت مبهودا من انهما هو الاكبر ان
تقدم به الزيادة على من اصبحت اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا المعنى

ان يكون من اصناف الاله اخلايا جليته المفضل ليعمل الشرح بين الجمع في المعنى اي اصل الفعل وانما وجب حصول
الشرك بين الجمع في المعنى لانهم موافقون بالفضل وانما لم يثبت انهم موافقون لاننا اذا قلنا انهم موافقون بالفضل
الاول لملاصته زاد فضل زيد على فضل الناس وثبتت زيادة الفعل دون ثبوت اصل الفعل عن معقول فاصل الفعل يكون
مايتزايد فليما يكون زيد من جهة الذين ثبت لهم الفضل يكون مذكورا معهم قطعاً لا لا معنى بذلك. ومعهم الا معنا واذا كان
مذكورا معهم بعمل الشرح المقصود للتكميل لان مراد المتكلم من المعنى الاول هو ان الموصوف زائد على المضاف اليهم في المفضل
التي هو موافقون بها في كمالها صرح به جاد الله العلامة في المفضل في الحروفات وكذلك صرح به المصنف في شرح المفضل
واذا حصل الشرح بينه وبينهم يكون زيد المفضل اخلايا جليته المضاف اليهم وقد توهم بعض الناس ان دخول الموصوف
في جليته المضاف اليه وقد زيادة في المضاف اليهم من حيث ذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت مفضل زيدا
على من اصنف اليه افضل ومن جليته زيد فانت مفضل زيدا على نفسك وموالاتك والحوار ان زيد الم يذكى ان الناس
لغيره الفضل عليه معهم وانما ذكر بعض الشرح في معنى في اصل الفعل فالوجه الذي ذكر به معهم هو الوجه الذي فضل
به عليهم ومع ذلك اي ذكيا الناس وعدم ذلك فيهم للفرق لان لا فعل جهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه
انما الزيادة قطعية فان اسم التفضيل موصوف للزيادة واما ثبوت اصل المعنى فلان الزيادة موصوف ثبوت اصله وعق
الفرع بدون الاصل حال واذا كان لا فعل جهتان فذلك فيهم وعدم ذلك يكونان باعتبار جهتين بل لا يلزم من حال
وانما يلزم ان لو كانا باعتبار جهة واحدة واعلم ان المعاني المصنوعة على معانيها اثبات التمام ثبتت موافقتها
لاستقرار العرب وقد صرح به المصنف في مواضع كثيرة من كتبه فلا جد لك اتع هذا الجواب بقوله والذي يد لك
على انهم اثنين واحدين في اثنين في استقرار الفعل ثبوت مثل قولك زيد قائما احسن من قاعدا من العرب فتلك قائما
في الحال المفضل بها وقولك قاعدا في الحال المفضل عليها والعامل بينهما جميعا افضل لثبوت حيث يحمل نسبة افضل اليها
واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا عليه لان قاعدا افضل عليه وقاعدا مفضل به ونسبته الى قائما نسبة المفضل
فاذا انعقدت نسبة اليها ونسبته الى قاعدا نسبة المفضل به والقدر رانه مفضل عليه يلزم من صيرورة قاعدا
مفضلا عليه ومفضلا به وكذلك يلزم من صيرورة قائما مفضلا ومفضلا عليه مثل هذا التفرع وكون الخي الواحد مفضلا و
مفضلا عليه محال فثبت ان نسبة افضل الى التمام نسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة اصل الفعل فمعقول
بينهما يثبتان في اثنين نظرا لانتفاء ما في قولهم زيد افضل الناس من فضل المعنى على نفسه واذا عقق وجوب
امانة الى ما هو بعضه اشنع يوسف اخوته لان اخوته مضاف الى يوسف فيكون يوسف علم ان يوسف ليس في الاخوة
بدليل انك اذا قلت جاءني اخي يوسف لم يكن يوسف من جليته واذا لم يكن يوسف من جليته فقد اصبته الى
ما ليس هو بعضه فيمتنع لما عقق من انه يجب امانة الى ما هو بعضه فان مسلح ما ذكرتم يلزم ان افضل اكرم الناس
ان يكون جميع الناس كراما في فضل المتكلم وليس كذلك قطعاً وكذلك نقول في قوله عليه السلام لا اخبكم باحبكم الي
واحبكم مني ثم قال الا احبكم باحبكم الي وابعدهم مني بل ان يكون المحاطون محبوبي مني مبعوضين عن يمين

محبوبين وموثر جاري ووجه التزوم انه قد اضاف للاحب والاصطف الى المحاطين بلزم ان يكونوا شريكين في اصل
ما اصنف اليهم من المحبة والبغض فثبت اجاب عنه المصنف في امالي المفضل من وجهين الاول ان المضاف اليه في
هذه المواضع المقترن بها يجب ان يكون محضاً بالمشتركين في اصل المعنى الذي مل عليه الفعل فيكون قوله باحبكم احب
المحبوبين منكم وكذلك قوله بابعدهم وابعدهم واكرم الناس وشبهه على ذلك ويجوز ان يقدر مضاف محذوف
لانه قبل احب محبوبيكم واكرم كراماً الناس ويكون دليل الثاني على احد ما علم من لغتهم انهم لا يطلعون افضل
التفضيل الا على ذلك فلا كان ذلك معلوما عنهم مع اطلاقات العلم مراد به التخصيص بما دل عليه من القاعدة المذكورة عند
هم فذلك لبعدها من الاضاف في هذه المواضع على ما ذكرنا من المعنى والثاني ان يقدر زيادة مطلقة بمعنى ان مراد
المتكلم من المعنى الثاني هو ان موصوف اسم التفضيل ثبت لاسم الفعل وكثيراً ما قال زيد افضل الناس بالمعنى الثاني
بمعناه ان زيد اثبت لافضل كثير يكون الزيادة بابتداء الموصوف قطعاً وفي المعنى الاول ايضا وان نسب الزيادة
الا ان الزيادة فيه مفيدة بالمضاف اليهم لان الزيادة الثابتة للموصوف في المعنى الاول هو الزيادة على المضاف اليهم
واما الزيادة في المعنى الثاني فهي مفيدة بالمضاف اليهم بل هي مطلقة فامانة على هذا المعنى ليست للتفضل على
المضاف اليهم بل هي ليست للتفضل في اصل الفعل ولكن مجرد التخصيص التام لا تصف الا افضل من حسن
قوله وشبهه فتقول زيد احسن من قريش فانك لا تريد باصافه حسن انه زائد على الحسن عليهم اذ صنفه حسن ليست من
مبلغ التفضيل وانما مرادك من امانته الى قريش ان الحسن من قريش فقد باصافه حسن اليهم التخصيص الى اختصاصهم
بقريش والوجه بسبب اختصاصهم بذلك امانة على المعنى الثاني فانك انما قصدتها التخصيص والتام في قولهم
انك اذا قلت زيد افضل فلا فضل له عن غيري يقوم معنى فانه اعلنت افضل على جميع مثلاً عنهم ومنع بسبب هذا
الاختصاص فان مسلح لم يقصد بالفضل المضاف بالمعنى الزيادة على الغير فلا يكون الحق جاسماً لمخرج هذا التزوم
عنه وان فقد الزيادة على الغير فيسرج في المعنى الاول فثبت ثبوت الشرح الثاني من التزويد ومنع رجوع
الى المعنى الاول بناء على ما افاده الامام الحاشي وموان التفضيل في المعنى الثاني على المضاف اليهم بل لا يهنا
افاده فتقول على هذا انما يرجع الى المعنى الاول ان لو كان التفضيل منه لا كان في المعنى الاول وليس كذلك بل
التفضيل بالمعنى الثاني بل لا يهنا ان المتكلم اذا قال زيد افضل الناس بالمعنى الاول فقد ان افضل زيدا
على من اصنف اليه افضل ثبوت الفضل الزائدة له ورفع في المفضل الى المصنف وشي الهادي وغيره في تفسير
افضل هذا الذي عن بعدد باسم الفاعل ولم يرد به انه لم يقصد به الزيادة على المعنى اعلا والام لم يكن من اسم التفضيل
في شي وانما اراد به تبيين المفضل على انتفاء الشرح منه في هذا المتكلم لا انه لا تفضل في اسم الفاعل المضاف واذا ثبت ان امانة
اسم التفضيل بالمعنى الثاني ليست للتفضيل في اصل الفعل فلا يشترط ان يكون المفضل بعضاً من اصناف الاله لا سيما والمعنى المتعنى
لذلك وهو قد التزم على ما تقدم على ذلك يجوز ان نقول يوسف احسن اخوته او ليس العزم بذلك ما تقدم من فقد
الزيادة على من اصنف اليه في اصل الفعل فيشترط ان يكون منهم بل العزم فيمنعهم فان انتفت خاركم فليست بمقصودة المتكلم

ويجوز ان التفضيل اما ان يكون مستلزما لا حاشية او بمن او باللام والاول اما ان يكون حاشية
 بالضم الاول او بالفتح الثاني فمن اربعة اصناف والمصنف اراد ان يبين على المطابقة وتوحيها في هذا الاصطلاح
 وقدم في المتن المضاف بالضم الاول وفي الشرح المستعمل لمن وما في الشرح ان ثبت لوقفت بيان المستعمل بين من عليه
 فقوله المستعمل من من ذلك لا يعني لانهم اجروا بحري باب التقيت لغزبه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط
 التقيت لم يبين الله ما يعني منه فعل التقيت فلما اجروا بحري فلفظا ومعنى لوردوه كما اردوا والفعل وانما جازية المضاف بالمعنى
 الاول لا يراد لانه اشبه الذي من لذلك المفضل عليه مع كذا ذكر المستعمل من فلما شبه بحري جازية في وجوب الايراد
 وجازية المطابقة ايضا لانه يخالف المستعمل من في معنى الاضافة التي هي من خواص الاسماء بحري الاسماء و
 انما جاء الحرف باللام مطابقا لا غير لان الحرف باللام بعد عن شبه ما في معنى و اراد بعبارة ما في معنى كل واحد
 من التبيين اعني مشابهة المستعمل من فعل التقيت والثاني مشابهة المضاف المستعمل من وتقرى ان يقال
 ان المستعمل باللام بعد عن شبه المستعمل من فعل التقيت وعن شبه المضاف المستعمل من اما بعد عن شبه
 الاول فلان المستعمل من استع في اللام بسبب وجود من كذا استع في فعل التقيت والمستعمل باللام مخلو من من
 دخل في اللام المنع يا فعل التقيت فتعد المستعمل باللام بسبب دخول اللام فيه من ان يكون مشابها لفعل التقيت
 وانما بعد عن التسمية الثاني فلفظ من لفظ وافي موقع من يقوم ذلك اللفظ مقام من وهو المضاف اليه ثبتت
 ان المستعمل باللام بعد عن ان يكون مشابها لفعل وعن ان يكون مشابها لما اشبه الفعل بحري بحري الاسماء في
 وجوب المطابقة من موله وانما جاء المضاف بالمعنى الثاني مطابقا لا غير لانه مشابه للام الفاعل المضاف في عذرهم
 المشاركة بحري بحري وجوب المطابقة ولا يهل افضل التفضيل لا يعمل في نظري فلا نقول لم يرد
 رجل افضل منه اياه محقق افضل لا تركه وخففت افضل كون صفة لرجل ويكون اياه فاعلا لا افضل فليزم علمه في الظاهر
 لكنه لا يهل فيه ولكن نقول رفع افضل على ان يكون اياه مبتدأ او فاعلا جازيا معذرا لا اياه فيرفع اياه بالابتداء لا
 بالا فضل فلا يلزم علمه في الظاهر على هذا وانما لم يرفع الظاهر لتقصيره عما تقدم من ام الفاعل والصفة المبتدئة
 في مشابهة الفعل من حيث كان با امله لا معنى ولا يجمع ولا توثق وشبه ما تقدم انما كان بذلك فصنف ام التفضيل من
 شبه الفعل بمقتضى قول الجوزين وغيره ان يقال انما عمل ما تقدم لان لا فعلا بعينه وانما هذا ليس بفعل بعينه في
 الزيادة فلم يهل وانما قال وجن منه لان ماله الجوزين لا يخلو عن ضعف ما سيجب ان كونه لا يثنى ولا يجمع
 مقنع بقوة شبهه بالفعل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع وليس بمقتضى نقصان شبهه به قال الامام الحديدي في المصنف
 ايضا ضعيف لان الصفة المبتدئة لا تعلقها بمعناها في الثبوت مع انها يثبت في الظاهر غير منه ان يقال لا افضل
 معناه خلاف ام الفاعل ولم يكن مشابها للام الفاعل لان ام الفاعل خلاف الصفة فانه وان لم يكن لها فعل معناه
 في الثبوت كذا فيناشيه ام الفاعل لانه يثنى ويجمع كالم فاعل فلا يجمع عملت الصفة في الظاهر ولم يعمل اصل التفضيل
 فيه واذا كان الامام الحديدي اخذ ما جاز من دليل شخ الكافية ما ذكره المصنف في شرح الفصل حيث قال

في رفع الظاهر لا يخلو عن ضعف ما سيجب ان كونه لا يثنى ولا يجمع مقنع بقوة شبهه بالفعل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع وليس بمقتضى نقصان شبهه به قال الامام الحديدي في المصنف ايضا ضعيف لان الصفة المبتدئة لا تعلقها بمعناها في الثبوت مع انها يثبت في الظاهر غير منه ان يقال لا افضل معناه خلاف ام الفاعل ولم يكن مشابها للام الفاعل لان ام الفاعل خلاف الصفة فانه وان لم يكن لها فعل معناه في الثبوت كذا فيناشيه ام الفاعل لانه يثنى ويجمع كالم فاعل فلا يجمع عملت الصفة في الظاهر ولم يعمل اصل التفضيل فيه واذا كان الامام الحديدي اخذ ما جاز من دليل شخ الكافية ما ذكره المصنف في شرح الفصل حيث قال

وانما لم يهل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشبها به مع ما بالمدى على الفعل اذ لم يجز بحري ام الفاعل في التسمية
 والذكر والتأنيث في قوله زيد افضل من عمرو لانه الاصل ولم يثن الامام الحديدي كون المستعمل من اصلا وبيان ان
 ام التفضيل بحري على فعل التقيت لغزبه منه في المعنى والمستعمل من وجب ايراده واستع في قوله ان فعل التقيت لذلك
 خلاف المستعمل بغير من فانه ليس مثل فعل التقيت في الامر من وما وافي اصله في اكثر الاحكام اصل بالنسبة الى لا يكون لذلك
 الا اذا كان مع ان ام التفضيل لا يعمل في نظري بصورة من الصور الاربعة صورة توجد فيها الشرائط التي
 ذكرها فانه يهل في الظاهر حيث انما الشرائط التي ان يكون ام التفضيل جاريا على في اللفظ وهو في المعنى لا يكون لذلك
 التي بل يكون لمبته ويكون ذلك المحيى مفعلا باعتبار الاول مع باعتبار ما لا افضل حوى عليه لفظا في نفسه
 باعتبار غير الاول ويكون ام التفضيل في سياق النفي والمثالب المشهور في هذا الباب قوله ما رايت رجلا احسن
 من هذا الكمل منه في عين زيد فاحسن في هذا المثال جاريا على اللفظ لا على المعنى فانه من حيث
 المعنى للكمل وهو موجب والكمل الذي هو موجب مفعول باعتبار عين الرجل على نفسه باعتبار انه في عين زيد والكلام
 بين الامام الحديدي في المحيى مفعول الرجل ثم قال وانما كان الكمل متعلقا له لا مشغول به من الرجل التي هي جوده
 ومعرفة به بالعين وانما اول بيتهم من قول المصنف في العبارة الثالثة بانقرض ومن قول الامام الحديدي في قوله
 ان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكمل واذا كان كذلك فيكون العين سببا للكمل في التفضيل والكمل يكون سببا وانما ان
 ام التفضيل يهل في الظاهر عند تحقق هذه الشرائط ولو جاز ان ام التفضيل منها اي في هذه الشرائط
 مع في صورة حصول هذه الشرائط مع الفعل الذي اشترط ام التفضيل منه لان قولنا ما رايت رجلا احسن من هذا
 الكمل منه في عين زيد في معنى ما رايت رجلا احسن من هذا الكمل حقه في عين زيد بانه ان معنى الثاني زيادة حسن الكمل
 الذي في عين زيد على الذي في عين الرجل وهو مستلزم لفي زيادة حسن الكمل الذي في عين الرجل على الذي في عين زيد
 وفي سائر ما لا يخلو عن قولنا ما رايت رجلا احسن من هذا الكمل منه في عين زيد بانه ان معنى الثاني زيادة حسن الكمل الذي في عين
 زيد على الذي في عين الرجل وليس معناه في زيادة حسن الكمل الذي في عين الرجل على الذي في عين زيد لانه
 يحمل المساواة فان حصل على هذا يجوز ان يكون احسن في قولنا ما رايت رجلا احسن منه اياه وافعاله لانه
 في معنى ما رايت رجلا احسن اياه على احسنه اياه في معنى ما رايت رجلا احسنه اياه اي عليه بلحسن مكنون ام التفضيل
 في معنى الفعل الذي هو زيادة او حسنه في معنى ما رايت رجلا احسنه اياه اي عليه بلحسن مكنون ام التفضيل
 ام التفضيل في معناه هو الفعل الذي اشترط ام التفضيل منه لا اي فعل اشترط فيمنع ارتفاع الظاهر باسم التفضيل في
 صورة النقص لان احسن ليس مشتقا من زاد ولا من حسنه معني عليه في الحسن الوجه الثاني انه لم يرفع الكمل
 بالحسن في المثال المذكور لانه رضى بالابتداء ويكون حسنه احسن من رضى على انه جن من المبتدأ الذي هو الكمل فيلزم
 الفعل من العامل الذي هو احسن ومعه الذي هو منه بلحقي وهو الكمل لان الكمل على تقدير ان يكون مرتقا بالابتداء
 لا يكون مولا احسن بل يكون مولا التميز فيكون احسنا لكن العامل ومعه ككثرة واحدة لم لا يجوز الفصل بين اجزاء الكلمة

الكلمة الواحدة بالاجتهاد فلهذا لا يجوز بين ما هو بكلمة واحدة وما اذا كان ارتفاع الكل باحسن فلا يلزم الفصل
بينهما بالاجتهاد لاني لكل ايضا كون مولا واحدا والمجمل لا يكون اجتهادا فلهذا لا يخرج في بيان هذا الوجه لعدم
الرجوع على الابتداء فتكون من جنس معناه ونوع الكل منفع ان يكون على انه فاعل احسن والا لكان على الابتداء او لكن رخص
على الابتداء معذرة لان الرجوع على الابتداء قاصر عن الرجوع على غير الابتداء او اي من الرجوع على الفاعلية وانما كان لا يقع
على الابتداء قاصر عن الرجوع على الفاعلية لاني الرجوع على الابتداء مستلزم للمعاد المذكور وهو الفصل وانما الرجوع
على الفاعلية لما سئل من ان فصل على تقدير رفع الكل بالابتداء عدم منه على الكل فيقال ما رايته رجلا احسن يا عين
منه الكل يا عين زيد فلا يلزم الفصل المذكور فليس له باب من المصنف في الشرح بان لا يجوز ذلك ولا يلزم رجوع
العين يا عين على غير المذكور من يلزم الاضمار قبل الذكر لانه ما كان على الكل والتقدير انه قد تم عليه وفيه نظر وموان
الكل على تقدير كونه مبتدأ اي فاعل القديم ومنه يا عين الثاني لانه من تمت احسن وهو جنس يعود الضمير على
عين مذكر وحسب اللفظ وهو جار وادع كذا في قوله يا عين واذا اشتراط ان يكون متبعا لانه لو كان مبتدئا
لا يكون يا عين فعله واذا لم يكن يا عين فعله فلا عمل الا ترى ان قولنا رايته رجلا احسن يا عين الكل منه في عين زيد
معناه التفضيل اي زيادة حسن كل عين الرجل على حسن كل عين زيد وقولنا رايته رجلا احسن يا عين الكل منه في
عين زيد معناه التثنية وسواء الكلين يا احسن ولك ينع ان ذلك في ما بعد المرفوع عبارة عن احسن من
تلك العبارة التي هي عبارة الاولى ومعناها معنى العبارة الاولى والعبارة التي هي احسن من الاولى يحصل بان عطف
الضمير من منه ويا من يا عين زيد وادخل من يا عين زيد فيقال ما رايته رجلا احسن يا عين الكل من عين زيد
وان قد مت بين ان تلك عبارة ثالثة احسن من الاوليين وهذه العبارة الثالثة عمل بان مقدم الفصل
عليه يا عين ورجوع زيد على الفصل فستبقى عبارة المرفوع والمرفوع معقول ما رايته كعين زيد احسن منها
الكل قال الامام الحنفي انما هي عين زيد مفضل عليه ابتداء حكمه قبل دخول التي وقالت معني لان التفضيل بالمعقبة
للعين لا للكل فهذا ما ذكره ولم يتقدم بيان كون التفضيل بالحقيقة العين واقول انما هي عين زيد مفضل باعتبار
مفضل عليه لانه لا يلزم هذا المعنى من كلام المصنف في شرح المنزلة واما ان التفضيل بالمعقبة للعين لا للكل فلان تفاوت
الكل الواحد بالاحسنية وعين يا عين عينين انما يكون من تفاوت العينين هما او تقول انما كان التفضيل بالحقيقة
العين لا للكل لانه اذا فضلنا التي على نفسه باعتبار ان التفضيل منه وان كان بعينه المفضل عليه من حيث اللفظ لكن من
حيث الحقيقة يكون واحد من ذينك الاعتبارين مفضلا عليه كقولنا زيد فاعلم احسن منه فاعلم انما المراد من هذا التركيب
تفضيل حسن قيام زيد على حسن بقوده ولذلك ذهب ارباب التحقيق الى ان تفضيل التي على نفسه باعتبار ان رجوع
الحقيقة تفضيل التي على عينه واذا ثبت هذا فلا اعتبار ان يعاين فيه عين الرجل عين زيد فيكون عين زيد مفضل
عليه من حيث الحقيقة فان سئل من ان يجوز في العبارة الثالثة رفع احسن اذا فصل فيها بين العامل ومفعوله يا عين
ولم يجوز بالاتفاق فليس له اجابة من المصنف في الشرح بانها مرفوعة بالعبارة الاولى فكلاهما مرفوعة بالاصل لا يجوز في المرفوع

وبان الفصل بينهما مفاد وايضا على تقدير رفع احسن ولرفع التفسير الكثير في العبارة الثالثة من المحدث والمقدم القائلين
بما يتوهم انها عين جارية فلهذا لا يحتاج الى اراد نظرها جارية كلام العرب وقد اعتد سيبويه وموقول الشاعر
مرت على وادي السباع ولا اري كواضي السباع حين نظم وادانا اقل ربك اوقه ثابته واحوف الله ما في الله ساربا
والاستفهام انما يحصل من البينين بقوله ولا اري كواضي السباع اقل ربك ولو جرت بالعبارة الاولى تلك ولا اري
واذا اقل ربك منه يا وادي السباع وافعل منها وهو اقل جوي لثنية اللفظ وهو وادينا وهو يا المعنى المستحب
هو الربك مفضل باعتبار ان يكون وهو قوله يا عين نفسه باعتبار ان يكون وهو وادينا السباع ولو جرت بالعبارة الثانية قلت
ولا اري وادينا اقل ربك من وادي السباع والعبارة الثالثة هي عين جارية في البيت فاقول فتعرب لانه منه انزل
ازيه وربك فاعلم من تنوع ما قل ارتفاع الكل باحسن واقه صفة ربك وثانية اسامعده على اصله لان الاثنان قد يكون
ثامه اي يتوقف وقد يكون غيرهما اسامعده في تاويل المشتق اي متوقفين متبعتين فيكون حالا واخوف مفضل
اقل او على ثابته ان جعلت حالا ولا اساني وفي الله استغناء منفع اي يا فلان وقت الوقت وقاية الله على الساري وفي
رسالة مستقلة في هذا المسئلة من اراد اني ما ذكرته منها فليها اجابا والله اعلم بالصواب **الفصل**
بما يدخل في قوله ما دل على معنى اي حديث الحكم الثالث وقوله في نفسه يحج عنه الحرف وقوله منزه عن محبة كماله
التي لا يفترون اصلا بالزمان من يجوزيل وقوله باحد الادمية الثلاثة يخرج عنه الامارة التي لا تفترون بالزمان
ولكنها لا تفترون بواحد معين من الادمية الثلاثة التي هي الماشي والحمار والمستقبل مثل الخنوق والصنوج خرج
المصدق لانه لا يدل على زمان معين ويجوز ان يدل على نفس الزمان لا على معنى منزهة بزمان واما جهات ونحو
من اعمد الاضمار وان دل على حدث معين بزمان مرفوع انه يدل على بعد المحدث والذال على الذال
على المحدث يكون والذال المحدث فلا بد لان المراد بالذال لا بين واسطة مالم المصنف في الشرح وكل ما ورد من الاقتران
على هذا الام باعتبار طرده كباب الجوف وباب اسم الفاعل فهو واديهما على حذ الفاعل باعتبار حكمه وكما ورد
على هذا الام باعتبار حكمه كالمضارع والاضمار العيني المصنف في كميته وشبهه فهو واديهما على حذ الفاعل باعتبار طرده وكما ورد
فيه كالجواب فيما تقدم وقد تقدم ذلك في حذ الام وفيه نظر لانهم قالوا شرط الحذف الاطوار ومواد او بعد المحدث
وبعد الحدود والاضمار ومواد التي التي المحدث في الحدود وعلى حذ الجوف واسم الفاعل واديهما على عكس حذ
اللام لا على طرده وكذا المضارع والفعل على المصنف واديهما على طرده حذ الام لا على حكمه ولو فرض الطرده بهانه اذا وجد
المحدث وجد الحكم والتكس باءه التي الحدود والتي الحذ يستقيم كلامه اعلم ان جارا لله الصلوة حذ الفصل
المفضل بقوله ما دل على اقتران حديث بزمان واعتبر من عليه المصنف في شرح الفصل فاما لا يحسن هذا الجحد لان الفصل
يدل على المحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حديث فقد جعل الاقتران نفسه هو المحدث وخرج المحدث
والزمان من الدلالة ولا ينسب كونهما متعلقين الاقتران لا كقول ابي حنيفة اقتران زيد وعمر ودورهما فتنت مني بوجاه
باعتبار الاقتران ولا ينسب باعتبار متعلقه وكذلك كل صنف ومضاف اليه وان كان متعلقا فلا يلزم من اعتبارك عن

مذكرين غفلا كثر الواو وكان ما قبلها صوتا وانما لم يسموا حرفا لانه لم يثبت
من مراده بما استخرج حرفا لانه لم يثبت ما قبله اخذ الواو اعني الالف والياء فالاول في قولك من باب والثاني
في قولك من باب واذا ثبت مراعاة الجاهلية الالف والياء فقد دان كون الواو واختيارها في الجاهلية
المضارع بغير قولها ما اشتهر الاسم الماشي فانه يشابه الاسم في الجملة الا انهم يقولون
ان من باب لا يقولون زيد ضارب يشابه الاسم باختياره وقومهم موقع الاسم وقوله باحد حروف ثابت في المضارع
لان الماشي لم يشابه الاسم بذلك يعني باحد حروف ثابت لان حروف ثابت من خصائص المضارع وقوله وقومهم
شئ كما يخصهم بالسين يبين القصة التي فيها اشتهر المضارع باحد حروف ثابت الاسم بانه انك اذا اولت بضم
يصلح الزمان الحال ولان انما استقبل فاذ ادخلت عليه السين او سوف قلت بضم السين او سوف بضم السين
بعد ان كان شايضا كما انك اذا قلت رجل فانه صاح لثبات زيد وعمر فاذ املت الزجل واظلت لام التثنية عليه
فخصصته باليهود ومنها بعد ان كان شايضا فقد اشتهر المضارع الاسم من حيث الشاع والسين فان قلت
قال المصنف في شرح الفصل المضارع موضوع لكل واحد من مدلوليه ومما عطفان مدلوليه كوضع المشتركات
ورجل موضوع لواحده من مدلوليه الذي هو في المبتدأ جنة واحدة لا اختلاف فيه ودخول الاسم في الرجل جعله لا
عليه بل عليه بل ذلك يعني بل دخول الاسم وهو الرجل المعنى المبتدأ ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما
هو في الضمير في قوله تعالى يا فاطمة فاذ ادخلت فيه مدلوليه من غير زيادة هذا اما فاطمة ونظيره من ان شئوا المضارع و
تخصيصه بمائة الشيوخ الاسم وتخصيصه فلا يكون المضارع شايضا للاسم منها قلت يعلم جوابه من كلام ذكر
المصنف في شرح الفصل عقب هذا الذي قلتم وهو ان السبعة بينهما ما يرجع اليها وهو انما جيبا موضوعا
للتقدير في البدل ثم يصير كل واحد منهما لمقتضى حرف يدخل عليه بعد ان كان شايضا فهذا هو الوجه الذي شايها
فيه والافاضة عطفان في الشئ من وجه وبما التخصيص من وجه على ما بينت وخلصت ما قاله المصنف في شرح
الكلام وهو ان المضارع اشتهر الاسم من حيث الشاع والتخصيص يعني لان حيث خصوصية الشاع والتخصيص
وهذا المعنى من الشبه اعلى الاعراب والافاضة اعلى الاعراب في ليس لمعان يقول عليه كاي الاماء يكون اعلا في افشاء
الاعراب وانما اعزابه لشبه اعلى على سبيل الاجتهاد في الاصل يعني في اصل وضع الفعل المضارع وبشيء من الكلام
الى ان الاسم وان كان موثقا حالة التركيب لكنه متى في الاصل وليس كذلك الفعل المضارع فانه في الاصل مرتبط
باعتزابه استصاني ثم من ان اعراب الفعل ليس لمعان يقول عليه بقوله الا ترى ومعناه ان اعراب الفعل لا
يكون للمعاني المعنوية عليه لان صيغة الافاضة تختلف لبدل على المعاني المعنوية عليه فان صيغ المعاني تدل على حدث
منفرد وصيغة المضارع على حدث متوقع او آخذ فيه الفاعل بخلاف الافاضة فان صيغها واحدة مع اختلاف معانيها
فاخرج هذا الكلام بيات المعاني حروف المضارعة واطلام بانها لا يكون كذلك الا باعتبار معانيها
يعني ان المعنى لا يكون حرف المضارعة الا اذا كانت له حكم والثاء لا يكون حرف المضارعة الا عند كونها مخاطبة مثلا

ولذلك قول في غيرهما ولا يكون حرفا حروف مضارعة باعتبار صورها الحرف ومن معانيها لان صور بعضها
قد يكون في غير المضارع كما في اكرمته فان اوله مخم ولكنها ليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب فلذلك لا يكون
ليست للمتكلم لا يكون الفعل بها مضارعا فالمرح تفكهم من ان كان او موقفا والذون لتفكهم اذا كان معتكلم آخر
او اكثر سواء كانوا ذكورا او اناثا او غنططين منها ويدخل في ذلك يعني ان المون يكون للمتكلم المؤد اذا كان معتكلم
لان الغالب ان المؤد المعظم يتكلم عن نفسه وغيره لان اشتهر لسان كونه في غالب امور والباء والمخاطب على اختلاف
احواله من مؤد ومثني ومجمع مذكي وموثف فلهذا منته وكذلك كون لوث غائب ولو ثبت ما بين يكون التاء لقابلية
وهذا الاول من قول من قال التاء للمخاطب والموتف الغائب لانه ان اراد بالموتف الغائب الموتف الغائب مطلقا
فهو باطل مع الموتف الغائب كقولهم الشاء يضر من فانه موتف غيب وليس بالتاء وان اراد بالموتف الغائب الموتف
الغائب فهو باطل بقوله الموتفان ضريران فانه بالتاء وليس بمؤد والياء للغائب حينما بين عن الموتف الغائب والموتف
الغائب لما علمت من انها بالتاء فكون الياء لا يصبه مذكي من غائب ومذكي من مجموع غائب ويلمح موتف
غائب وهذا الاول من قولهم الياء للغائب لانهم ان ارادوا بالغائب الغائب مطلقا فهو متفوض للموتف والموتف فيية
فانه غائب وليس بالياء وان ارادوا بالغائب الغائب المؤد فهو متفوض بقوله الرجلان يضران والزجال
يضران والشاء يضر من فانه بالتاء وليس بمؤد ثبت ان قولنا والياء للغائب عنهما اولي من ذلك
وحرف المضارعة من حركة حرف المضارعة فانه يجب ان يكون متفوكا وقومهم في اول المضارع وامتناع الابداء
بالساكن واصلا للفتح لانها اخذت الحركات ولان من جملة حروف المضارعة الياء والسين عليها مشتمل جدا وضم في الرفع
والمراد بالرفع ما ما عليه على اربعة احرف وهو يا اربعة ابواب الافعال والتفصيل والمفاعلة وانما تم فيه
حرف التثنية في واحد منها وحل التثنية الياء عليه والسين كونها باب الافعال فان مضارع ضرب ضرب نفع الياء
في مضارع اصل من باب الافعال يجب حذف الحرف يا مضارعة لما سجي في شاذ الامر فلو قيل ضرب ضرب نفع الياء لا يبين
الاصل المضارع التلا في عوام الزباني فتم مضارع باب الافعال برفع التثنية ولم يفسد الا لان التلا في هو الاصل والرفع
رفع الفعل الاصل وهو التثنية لثمة للاصل والرفع وهو التثنية والافعال لا يرفع الا التثنية ولم يفسد الا لان التلا في هو الاصل والرفع
لا يكون الاخذ لثمة التثنية لثمة للاصل والرفع وهو التثنية والافعال لا يرفع الا التثنية ولم يفسد الا لان التلا في هو الاصل والرفع
الثمة الباقية وان لم يكن منها ليس بقدر الفتح لان ما في هذه الابواب الاربعة متوافقة في عدم الحروف وخصوصية
الحركة والسكون فارادوا تراخي مضارعة مضارعة ابواب التثنية الياء في ذلك ولا يرد ما ذكرناه الا في قولهم اكرمت
بمحرور واسطاع يسطيع بقاء حرف المضارعة معني ما ان الماضي اكثر من اربعة احرف والحواسب عن انه في الحقيقة
رباعي واهرف هو اوراق واسطاع هو اطاع فزمت السين والحاء على غير قياس في الفعل وانما حكم زيادة السين الحاء
للسين احتجا ان هذه الزمة ليست من ابيعة الفعل الثاني ان معناه يعني الرباعي فذلك لم يثبت بالزيادة ولم يثبت
المضارعة ولا يجب فقد تقدم ان المضارع يشبه الاسم من حيث الشاع والتخصيص ولم يثبت في الشايبة

ان يكون اول كلمة بقوله بها انما او فعلا بل مبتدأ وكلامه موضع خيرة في اني قيل شاذ ومنه ما اوردته ان المالك
وهو هذا الفعل الذي يفعله وما لك لا تفعل فانه مرفوع في هذه المواضع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو كان واقع
وقوم موضع الاسم لرفع في المواضع بلا داع واجيب عنه بانه انما يتبع ان يقع ما بعد هذا الاسم ليعبر به عن
هذا التصديقه متضمن الامر وما عرفت بسبب غرض لا يعتبر في الفعل ما لك لا تفعل في موضع الاسم اذ المعنى ما تفعل
الفعل الا انه مع من التلطف به وجوده لا الثانية للفعل وكذا في الذي يفعله في موضع المفعول ثبت انه روي في موضع
اذا وقع موضع الاسم اعراضات مشكوك فيها الجواب عنها اذا عرفت بجملة ومع ذلك لم يرد عليه اشكال فيلزم
على القائل بالتجوز ان الاصل عدم دخول العوامل مكان الرفع سابقا على دخول العوامل في التجوز مع دخول العوامل فيكون
شأنها من دخول العوامل فالرفع المتأخر عن التجوز المتأخر عن دخول العوامل يكون شأنها من دخول العوامل
مترتبة وقد ثبت كون الرفع سابقا على دخول العوامل فلزم كون السابق على شيء متأخرا عنه مترتبة يجب
عنه بانه ليس من شرط التجوز عن الشيء تقدم الجنس كما لو روي فانه يقع وصفه بالتجوز عن التباس والتقابل
بالتجوز ان مفعول التجوز قد ثبت اعتبارا في الاسم فكان اولي ايضا عامل المصنف في الافعال شبيه بفاعل المصنف
في الامار مكان واقع لذلك
وقد ان لا يمتنع عليها في غير ما خلاف فلزم من قولها انها لا ان وادع ان اذ وان وكى ناصبة بتقدير
ان فلو لا لاناصب عندهم الا ان فان تصيب متحكما بشرط ان لا يقع قبلها فعل علم ولا ظن مثل اريد ان تحسن الى
قوله تعالى وان تصوروا حين كنتم في المذاب الاول العيب بالحركة وبه المثال الثاني العيب بسقوط النون ومنه
قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار والتي تقع بعد العلم هي مخففة من الثقيلة وليست بناصرية الفعل لانه
يتم وقوع المخففة بعد افعال الزجاء والفتح الا ترى انك لو قلت انني انك تقوم لكان انك اذ لا يثبت ما في
تتميزه وتحقيقه لا حتى الى على وقوعه والثاني الواحد لا يكون متوقفا حاسلا قال المصنف في شرح المصنف فلما ثبت
استناع دخول افعال الزجاء والفتح على المشددة في كلا وجهيها التزموا ان لا يدخلوا افعال العقيق على المشددة
يصل المشكوك فيها ما مثل علمت ان سيفي ومن لا يقوم وانا اوردت مذهب المتأخرين لان المخففة يلزمها مع
الفعل ليس او حرف التي ومنه قوله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم فليعلموا بالرفع لانها بعد فعل العلم والتي مع فعل العلم
فيها الوجهان لانه يقع وقوع المخففة بعد الظن ان الاشياء ثبتت بالظن بخلاف ثبوتها بغير وقوع الناصبة
بعد لانه مع المصدر فيقع ان يقع متلونا ومنه قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون قسمه بالنصب والرفع ثبتت مع النصب
اذا انشأ وقوعها بعد العلم والظن لانه اذا انشأ لا يتبع الجوارح تحقق الوجوب لعمدة المحرر وهذا الذي ذكر
في الشرح غير كاف في معرفة موضع المخففة والناصرية وقد ذكر المصنف لها ما يظن في ابحاث الحروف المشبهة بالفعل
من شرح المصنف ما لا لفظ ان اما ان ذلك يفعله مستطاع عليها او لا فان كان يفعله مستطاع عليها فلا علم اما ان يكون
فعل محقق او ظن او من غيرهما فالاول شقين للمخففة منها والثاني يمتنع للناصرية والثاني يجوز

في الامران وان لم يكن فعلها فعل مستطاع عليها فلا علم اما ان يكون مصدرها امرا او لا فان صدرها الجملة تعينت
لناصرية الفعل مثل قوله تعالى وان تصوروا حين كنتم في المذاب الاول العيب بالحركة وبه المثال الثاني العيب بسقوط النون ومنه
قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار والتي تقع بعد العلم هي مخففة من الثقيلة وليست بناصرية الفعل لانه
يتم وقوع المخففة بعد افعال الزجاء والفتح الا ترى انك لو قلت انني انك تقوم لكان انك اذ لا يثبت ما في
تتميزه وتحقيقه لا حتى الى على وقوعه والثاني الواحد لا يكون متوقفا حاسلا قال المصنف في شرح المصنف فلما ثبت
استناع دخول افعال الزجاء والفتح على المشددة في كلا وجهيها التزموا ان لا يدخلوا افعال العقيق على المشددة
يصل المشكوك فيها ما مثل علمت ان سيفي ومن لا يقوم وانا اوردت مذهب المتأخرين لان المخففة يلزمها مع
الفعل ليس او حرف التي ومنه قوله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم فليعلموا بالرفع لانها بعد فعل العلم والتي مع فعل العلم
فيها الوجهان لانه يقع وقوع المخففة بعد الظن ان الاشياء ثبتت بالظن بخلاف ثبوتها بغير وقوع الناصبة
بعد لانه مع المصدر فيقع ان يقع متلونا ومنه قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون قسمه بالنصب والرفع ثبتت مع النصب
اذا انشأ وقوعها بعد العلم والظن لانه اذا انشأ لا يتبع الجوارح تحقق الوجوب لعمدة المحرر وهذا الذي ذكر
في الشرح غير كاف في معرفة موضع المخففة والناصرية وقد ذكر المصنف لها ما يظن في ابحاث الحروف المشبهة بالفعل
من شرح المصنف ما لا لفظ ان اما ان ذلك يفعله مستطاع عليها او لا فان كان يفعله مستطاع عليها فلا علم اما ان يكون
فعل محقق او ظن او من غيرهما فالاول شقين للمخففة منها والثاني يمتنع للناصرية والثاني يجوز

كاذبا لا يتصحب لان الظنك بما يعنى الحال فيكون شرط الاستقبال متفنيا ولا يعرب قالت المصنف في شرح المفضل
انما لم يزل الانية المستقبل اجزا لها مجرى الواجب كلها وقالت تليذه الاستقبال شرط في الواجب لان فعل الماضي
يعتق بوجوه كالاخبار لا يعرب فيه حوامل الاعمال فان كان فعلها واو او فاء مثل زيد يقوم واذن زيد ميب او فاذن
يد ميب فالوجهان الامام والافعال الا ان الاعمال اكثر لحصول الاعتقاد به جاء الفراء قال تعالى واذن لا يلبثون
خلفك فاذن لا يلبثون وقد جاء واذن لا يلبث في الاعمال في غير السبعة ووجه ان الفعل مستقبل مع فاعله من غير
نظر في حرف العطف للعلمه ومعنى هذا ما قام به شرح المفضل من انه علم من الواو لشتر كل مرة كانت مطلقا ولعلم
للتجار الله العلامة ووجه الاعمال غير ما وجهه المصنف قال في الكشاف ربا فراء ذني لا يلبثوا في اعمال اذن
لما لم يلبث ما وجه الفراءين قلت اما الشايع فقد عطف فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لرفعهم من كاد وان
مرفوع الام واسمها فراء ذني فيها الجملة براسها التي هي اذن لا يلبثوا عطف على جملة قوله ان كادوا ليستفروا
وبه وجهه ايضا ابن عيسى قال في شرح المفضل في باب الحروف فوك زيد يقوم واذن زيد ميب يجوز فيه الضم
والرفع باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفته واذن بكرمك على يقوم الذي هو المبنى الفاعل اذن من القول وما
منزلة الخبر لان ما عطفته على ما صار واحدا حقه فكذا قلت زيد اذن بكرمك يكون قد اعتمدنا بعدد ما على ما قبلها لانه
خبر المبتدأ وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنفة وصار بها حكم ابتداء كلام ما حل لذلك وضرب
في كى نصب ومعناها السببية اي يدل على ان ما قبلها سبب لما بعده فاق وقد اختلفت على ناصية بنصرها او
باعتبار ان الواو ناصية بنفسها لمحصل الاتفاق على انها ناصية في مثل قوله اسلمت لكي ادخل الجنة ولعلم
ان كى يا فوك كيمه من قول فصدت فلا نا حرف جر منه البعرب وقال الكوفون انها ليست بحرف جر
واختار جارا لله العلامة مذهب الكوفيين واما انصاب الفعل بعد ما فبمعنى ثلثة مذاهب ذلك المصنف
في شرح المفضل منهم من يقول الضم كى ضمها بدليل قوله كى تفعل ومنهم من يقول ان الضم بتقدير ان
وبدل عليه امر ان لم يحا ما ثبت من كونها حرف جر فيكون كاللام وكما يجب في اللام ان يكون الضم فيها
باعتبار ان فوك كيمه والثاني ما ثبت من انما وان بعد كى ولولا انها مقدر لم يسخ اظهرها الا ترى انك
لو قلت ان انما ضرب زيد لم يحسن والمذهب الثالث ان لها حالين فهي يا مثل كى هي العاطلة ويا فاعله جاز
من الامرات
وعنى جاء المضارع الواو بعد حتى منصوبا وانما بان مفعول منه البعرب والكوفون
يعرفون انه منصوب بنفس حتى من غير ضماد والذي حل البعرب من عاذك انهم وجدوا حتى حرف جر ومعناها
هنا كمنها كذا في هذا الموضع فوجب ان يقدرا ما دخلت عليه اعمالا لا يفد والفعل اعمالا يعرف مصدر وحرف
المصدر ان وما كى في اختلاف وان لا جاز ان يكون ان اذ لا دخول لها في الفعل ولا ما لان الفعل منصوب
وعلى نصب فاعله فكيف نصب مفعول ولا جاز ان يكون كى اما عند من ليست هذه مصدرية تظاهر واما من
قالت مصدرية فلان قد يربها من جود الى نصب المفعول مع حتى والى التكرار مع اللام وذلك فوك كى

حتى تطلع الشمس لو قد رت كى منها لغت المعنى لانه ليس موضع تعطيل وبعد اللام يودى الى تقدير حرف متضار
مع امكان من والاولى ان يقال ثبت اظهرهم لان مع اللام قد على انها هي المفعول فيها ولى غير ما لا يرد على القول
بكونها انما كى لولا يودى الى اجتماع حرفين معنى واحد انهم فعلوا ذلك نظرا الى قولك جيت لكي تكمى واذا
لم يكن هو نظرا فكيف يكون مقدرا وكان ما ذكرنا ثانيا اولى مكنة اذ كى المصنف في شرح المفضل وهو يعلم ما في الشرح
ومن شرط الضم بعد حتى ان يكون الفعل مستقبلا عند الاخبار او بالنظر الى ما قبله وانما كان فاما ان يكون
معنى كى اولى فالاصح اربعة فوك اسلمت حتى ادخل الجنة مثال المستقبل عند الاخبار وحتى فيه معنى كى لان
ما قبله سبب لما بعده وفوك قد سرت لتدخل البلد سرت حتى ادخلها اذا قصدت الاخبار من السبب الذي
كان الدخول مترقا عنده دخلت اولم تدخل مثال المستقبل بالنظر الى ما قبله لا تكل اجبرت من السبب المتفرع
الذي كان الدخول مترقا عنده بعد انقراض ذلك السبب في حالة الاخبار كذا الا يكون الدخول مترقا فعلا
وانما هو مترق بالنظر الى ما قبله وهو السبب وهذا ايضا معنى كى لتفنى السببية بين ما قبل حتى وما بعده وفوك
اسبر حتى تغيب الشمس اذا قصدت الاخبار عن السبب الذي ينتهي عند غيبوبة الشمس مثال المستقبل عند الاخبار
ولا سببية فيه بين ما قبل حتى وما بعده ويكون معنى الى وفوك قد سرت الى غيبوبة الشمس كنت سرت اس
حتى تغيب الشمس اذا قصدت الاخبار عن السبب الذي كان غيبوبة الشمس مترقا عنده مثال المستقبل بالنظر
الى ما قبله مع كونه معنى الى وفوك في الشرح ولم يتفرع من حصوله اشارة الى رد ما اعتبره جارا لله العلامة في القسم
الذي يكون الفعل الواقع بعد حتى منه مترقا بالنظر الى ما قبله من كون ذلك الفعل منقضا مثلا انما نقول اذا
قصدت الاخبار عن السبب الذي كان الدخول مترقا عنده كنت سرت اس حتى ادخل البلد بعد وجود الدخول
واخرامه ولذلك انما نقول كنت سرت اس حتى تغيب الشمس بعد وجود غيبوبة الشمس انقراضها قال
في المفضل للفعل بعد حتى حالتان موزنا احدهما مستقبل اويا حكم المستقبل فيضرب وذلك فوك سرت حتى ادخلها
تغيب اذا كان وفوك مترقا لما لم يوجد او كان منقضا الا انما يحكم المستقبل من حيث انه في وجود السبب المفعول
من اجله كان مترقا ورده عليه المصنف في شرح المفضل فالا قوله او كان منقضا وهم انما يذهب الوجه لانه ان يكون
منقضا وان يعبر من التقضي وليس الامر كذلك فهما لان فوك كنت سرت اس حتى ادخل المدينة لا يلزم
منه تقضي الدخول ولا الاخبار عنهم بالتقضي لو قد منقضا لان المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبل حتى وبان ما بعده
حتى كان حينئذ مترقا فانت بمنى بالسبب وبدخول كان مترقا عند السبب معقودا في التقدير لاية الوقوع
ثم هذا الدخول المترق قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ولا سيرة لك المعنى ولا التقدير عنه فاما ان عليه
بذلك نقول بعد وقوع الدخول او قد سرت اس حتى ادخل البلد فقد المعنى بان هذا الاخبار على
لا التقدير بان واحد الا لا تعرض في اثبات وقوع الدخول ولا فيه وانما هو بمنى عن دخول كان مترقا
ولا يختلف وقوع الدخول بعد ذلك ولا بانقضاء هذا امة كى المصنف على جارا لله العلامة ولا معنى اني قوله

في فتح الكافية ولم يتعرض لموضوعه الى هذا الوجه واعلم ان لهذا المصنف اجاب عما ذكره المصنف على
جاء الله فاما لا يمكن ان يقال لم يقصد نحو خوارزم الا السبب بالادنى على الاعلى اذ بعد القضي يصح النصب فاذا
لم يكن قد وجد فاولى ان يصح اذ لم يثبت له وصفاً بفتح
الواقع بعد هي الحال محققا وحكاية بطل النصب في الفعل ويكون الزرع به واجبا مثال الحال محققا ان يكون قد سر
وانت داخل في قول يرت حتى اذ دخل البلد معقول ان الدخول الحاصل حالا محققا ومثال الحال تقدير ان يكون السبب
في الدخول قد وقعنا جميعا وقصدت الى التبعي عن الدخول الواقع في الوجود الا انك قد قدرت حكاية الحال
بفتح وجوده بقول يرت امس حتى اذ دخل المدينة يكون مجزعا من يسهل منه دخول في الوجود حاكيا للحال
فوانما وجب الزرع عند ارادة الحال لما ذكره المصنف في شرح المنقول من انهم انما نصبوا في موضع النصب المذكور
لانهم لم يقدروا السبب الا ترى ان الفعل مستقبل وان تقديره ان لم يتحقق لانها لا تستقبل فتح تقديره
بمخلاف موضع الزرع فانه الحال وتقديره ان الحال شاقص لانها لا تستقبل فلا يجمع الحال فذلك جاء والنصب
في مواضع الاستقبال وفات في مواضع الحال ويلزم وجوب الزرع ان يكون حتى حرف ابتداء لانها كانت حرف جر وجب
ان يقدّر الفعل كما يقع دخولها عليه ولا يقدّر اجمالا بان كان تقديره ان يمنع مع وجوب الزرع ويلزم كون حتى
حرف ابتداء ان يكون ما قبل حتى سببا لما بعد فمخلاف حال الاستقبال فان الامر من ساقطان فيه كأنهم لما استعملوا
حرف ابتداء صار ما بعده مستقلا في الاخبار به كان الكلام جملتين فقصده والى قوة الربط بينهما بمعنى
السببية بينهما وفي الاول لم يلزم موطن للربط الحاصل بالجزئية وذلك ان حتى في الوجه الاول جاز ومجرب
موجزا ما قبله وفي الوجه الثاني مستقل وليس جزءا عما قبلها فلا يلزم من التزام السببية في الجملتين معنى للربط
الزام السببية فاما الربط معقود في الجزئية ومثل المصنف مثال محقق في الحال وهو قولهم مرض حتى لا
يرجوه فالفعل هنا فعل حال قال المصنف في شرح المنقول فانه لو قدّر مستقبل فسد المعنى من جهة ان انتفاء
الرجاء المقصود بذلك خطر المرض ولا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء الرجاء حاصل اذ كان حاصل وجب الزرع
وما قبلها سببا لما بعده فان المرض سبب لانتفاء الرجاء فانتفاء المسئلة ولكنك قولهم شربت الا بل حتى
حتى البعير مجزئته لوقد مضى لم يستقم لان المرض في ذلك جر البعير بطنه زيادة الاوتار ولا يحصل ذلك الا
ان يكون حاصل
ومن ثم اشغ علت بما ذكرناه ان كون حتى حرف ابتداء لازم لوجوب الزرع وكون
ما قبلها سببا لما بعده لازم لكون حتى حرف ابتداء فيكون كل واحد من كون حتى حرف ابتداء وكون ما قبلها
سببا لما بعده لازما لوجوب الزرع واذا كان كذلك فحيث يقع رجل حتى حرف ابتداء اشغ الزرع وكذلك
حيث يقع ركن ما قبل حتى سببا لما بعده اشغ الزرع فالاول فذلك كان سببا حتى ادخلها بالزرع في كان
الثانية لانك اذا جعلت الفعل حالا وجب لكم على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة ما قبلها والكلام في كان
التاقية فبقي من غير فهمت معناها اي معنى كان التاقية لان معنى كان التاقية ينبغي حتما نيقا وصا

بغير جزئ لفظا وتقدير يكون متعسدا المعنا والثاني ابريت حتى تدخلها بالزرع لانك اذا جعلت الفعل حالا
وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعده ما يكون حالكا بفتح المسبب شاكيا بفتح السبب لانك استعملت عنه
ومع امثال فانما اذا قلت كان سري حتى ادخلها وقصدت التامة جاز الوجهان الزرع والنصب لانتفاء مانع
الزراع لانها كان متعسدا من حيث احتيج الى خبر فاذا كانت التامة لم يمتح الى خبر ولذلك اذ قلت انهم سار
حتى بدخلها بجوز فيه الوجهان لانتفاء مانع الزرع لانه انما استغنم عن السار ولم يترك في السبب لفضل السبب محققا
بما ذكره الزرع لذلك عطف است حتى بدخلها - ولام كي هذه اللام هي التي يا مثل اسلمت لا دخل
الجنة ومعناها معنى كي وهو السببية فذلك معنى فلان معناه ما معنى كي سميت لام كي ونصب الفعل بعد ما يستفهم
ان كما ما تقدم فترس يا حتى ولام المحذرة هذه اللام هي اللام التي زيدت للتوكيد بعد في داخل
على كان مثل قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ولعلهم ليعلمون ولفظها لفظ لام كي ويترى بينهما من حيث المعنى بان تلك للتكليل
وهذه ليست للتكليل وبان هذه لو استقطعت لم يخل المعنى المواد وتلك لو استقطعت اخل وبان هذه بعد في
داخل كما كان وتلك ليست كذلك والقاء المقامع المنسوب بعد القاء التي قبلها الامر والنهي والقي
والاستفهام والفعل والغرض اذ كان ما قبلها سببا لما بعده ما اختلفوا في ناصبه قد ميب بعضهم الى ان ناصبه
ان مقدرة وبعضهم الى ان ناصبه القاء واختار المصنف الاول والذليل عليه ان هذه القاء فاعطيت بعد
على وجه العطف منها الا بنا وبل جعل الاولى اعم واذا جعل اعم لا يعطف عليه الفعل الا بنا وبل الام وان
عند الكلام انك اذا قلت اكر مني فاكركم كان الثاني مخالفا لاول الاول امر والثاني خبر وكيف
يستقيم ان يكون الخبر معطوفا على الامر فوجب ان ياول الكلام بحيث يصح العطف فيأول الفعل المعطوف عليه بصدان
ليصح العطف لاول فاما في تم تاعا بالبعد فيصح نصبه على المعطوف فيكون معنى اكر مني فاكركم اكرام فاذا اذ
الاول اكرام يكون المعطوف عليه معززا فيستعذر عطف المعطوف وهو جملته عليه فلا بد وان ياول الجملة المعطوفة
بمعه ليجز العطف على المزة الذي قبله ولا يقدّر الفعل مصدرا الا ما ان او سار كي تمذرك كي تمذروا وفيها
بعد القاء لانها للتكليل والسببية وقد رت ما لا ينال قول ظا من فكيف تقول مقدرة فتعقبت ان قال
المصنف ولا يستقيم قول من زعم انه منصوب بالقاء لانها لم نصبت لنصب في معنى هذا الموضع يعني لنصب في موضع
لا يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ولما لم تنصب في معنى هذا الموضع دل على ان الناصب في هذا الموضع
غيره ولا ناصبه مقدرة سوى ما تقدم من ان فان زعم ان وقوع احد الاشياء الستة قبل القاء شرط في نصب
القاء المضارع فلم تعلم في مثل يفهم زيد فاحسن اليه لغوات الشرط فليس مستقيم لان هذه القاء لا يستقيم
ان يكون عاطفة لان العاطفة لا تنصب بالاتفاق الا ان ياول الكلام على الوجه الذي ذكرناه في كون النصب
بان مقدرة لا بقاء العاطفة ولا مستقيم ان يكون قاء السببية لوجوب الاول ان قاء السببية مع الجملة التي بعد
منقطعة عما قبلها بحسب اللفظ ولا فرق بين ان يكون ما قبلها جملة انشائية او خبرية فلا يكون منقطع بفتح

والاشياء السبعة قبلها وانما ان شاء السببية ثبت دخولها في الاعداد ايضا كقولنا على فانتم فيهم سواء وبهم وفي احدى
الافعال لا دخول لها في الاعداد لا تنفاد مع فاضل الافعال في الاعداد فان اكلنا حال الاستقبال ثبت ان الفاء
لا عمل لها وان العامل ان مقدرة مثل الفاء لا تفريق فاكمل ونافذ وليكن منكم عدم مزب فاكمل معني شال التي ما تاتيها
تفقد ثباتها واوله لا يكون منكم اتيان حديث وقولنا ما تاتيها جري مع ان يعطى عليه خبري آخر وهو قولنا فقد شال
الا انه عمل في الفاء لثباته التي التي في الاعداد الفعل منها في فقد المتكلم فذلك اول الكلام فيه كما اول في النفي
مثال الاستفهام ابن يترك فاذرك وتاويله ليكن منكم ترفيع بيت فزارة معي مثال الفاء ثبت بالافانعة وتاويله
ليكن في مال فانفاق مثال العرض لا تنزل فصبب خبرا وتاويله ان كان لك زول فاصابك خبرا وانما اشتراط ان
يكون قبلها احد الاشياء السبعة اذ لو كان خبرا يعرب ما بعده باعرابه عطفا عليه او يرفع استينافا وانما اشتراط السببية
لانها اذا وقعت برفع على الاستيناف لا تحتاج الى تقدير وتاويل مثل قولك اكرمني فاصبرك ومنه قوله عليه السلام
لا تحزن لاحد ثلثة من الولد فبعضه النار فانه لم يرد منه ان موت ثلثة من الاولاد بسبب ليس النار وانما منفذ
لا تنفاد بسببه وموت ثلثة من الاولاد اذ لا يفقد موت الولد سببا ليس النار واصلا والواو شرط
حكم الواو ان الفاعل بعد ما يتقدرا ان حكم الفاء مما من البيان وزعم بعضهم انها الناصبة بنفسها والكلام
معهم على ما ذكرنا في الفاء وان لم يكن في الواو السببية ونقول ان قال ان الواو لو كانت ناصبة لصبحت في
مبنى هذا الموضع فان زعم ان وقوع احد الاشياء السبعة قبل الواو شرط لصبب الواو فلا تصعب في مبنى هذا الموضع
لانفاد الشرط فليس مستقيم لان هذه الواو ان كانت العاطفة فلا تصعب اذ لا عمل لمعرف العطف بالانفاق وان
كانت للاستيناف فتكون مع جعلها منفصلة عما قبلها فلا فرق بين ان يكون ما قبلها احد الاشياء السبعة وبين
قال المحقق في المائل المتقدمة الواو في الامم والنهي والنفي والاستفهام والنفى والعرض والجمع بين
ما قبلها وما بعدها فاذا قلت اكرمني واكرمني فقد امرت بالاجتماع الا كما بينت كقولنا فقلت اذ هي وادعوا ان اذ هي
لصوت ان ينادى داعيان معني ان اجتمع الصوتين ابلغ في الاسماع وكذلك اذ قلت با تاتيها ونحو ثباتها
ما يجمع منكم هذا ان الامرات ولم تتفرق مني كل واحد على الانفراد ولذلك لو كان ياتيها ولا عدته او عدته فلا ياتيها
مع ان يقال ما ماضيا ونحو ثباتها كذلك اذ قال لا تاتني وتحدثني لغناه لا يجمع بين هذين الفعلين كقولنا لا تأكل
السكر وتشرب اللبن اي لا يجمع بينهما ولذلك لو اكل السكر على انفراد لم بعد ذلك شرب اللبن ولم يجمع بينهما
لم يكن مخالفا لهنس لانه اغا نيس من الجمع ولم يجمع وهذه الواو معناها الجمع بين المكين المطلوبين امر ونهي واستفهاما
وليس كواو التي يعطف بها حرف على حرف فانه لا تدل على معية ولا ترتيب واذا قلنا ياتيها الجمع المطلق لغناه
ان السطوف والمطوف عليهما اجتماع في نسبة الحكم اليهما من غير ترتيب لغيره ولا ترتيب والمواد ههنا في قولنا لا تأكل
السكر وتشرب اللبن الجمع بين الفعلين فلا يترك عن ان يكونا في وقت واحد فان الفعلين اما ان يكونا متفرقين
او مجتمعين واذا كانا مجتمعين لزم ان يكونا في وقت واحد ولا ياتيها معني فان شال الاستفهام اتيانها ونحو ثباتها

وشال النفي يثبت في مالا وانفقت مثال العرض الاتاني ومحدثي واول شرط نصب المضارع
بعد او اذا كان معني الى ان وقال سنبوه اذا كان معني الا ان والامر بما في ذلك الاختلاف قريب وانما قال
قريب لان الاختلاف بذلك ما هو المقصود ههنا وهو تقدير ان وانما قلت لا يختلف المقصود لان او اذا كان معني
الى حرف آخر فثبت تقديره ان بعده كما وجب تقدير ما بعده عن حرف آخر وهو حتى واللام وان كان
او معني الا والا سمي لام فوجب تاويل الفعل الذي بعده مصدر ولا يفقد الفعل مصدر الا بان او ما او كي بعد
تقدير ما او كي لما مر به حتى لتعين تقديره ان والعاطفة شرط نصب المضارع ضد حرف العطف
ان يكون المحطوف عليه اسم الجمع تقديره ان بعد ما تفرق ان يقال كون المحطوف عليه اسما معي لتقديره ان
لان العطف يقتضي اشتراك المحطوف مع المحطوف عليه في الماهل والاشياء وكذا الفعل مع اللام فيه فطفت احدتها
على الآخر يوم الاشرار كسعد وحرف مصدر يكون المحطوف ايضا اسما حتى يخاف في الاسمية ويمكن اشتراكهما
في العامل وتعين تقديره ان لانها التي ست تفرق ههنا نامة على ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير ان يفقد
ما ثبت تقديره كقولك اجمعين فيما لم يوحى مصعب لان التقدير وان يوحى الجمع العطف على الاسم المقدم بما يجاء به
في الاسمية ويحذفها وان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لاية اللام اما جواز اظهارها مع لام كي
فلو من الفرق بينها وبين لام الحذف من اول الاسماء من غير النظر الى انه كان قبلها متبعا ام لا ولم يسكن لان لام
الحذف دائمة فالأظهار مع غير الازد اولي والمنسوخ من عليه الامام الحديث فاما حصل الفرق بانها بعد كان
المعني من اول الاسماء من غير نظر الى ان ان ظهري اولاد اقول ان ما ذكره الامام الحسيني في رتبة خارجة
عن الامام عزان ما ذكره المحقق فانه في رتبة داخلية فيه الا ترى انهم زاده والسين في فوهم علت ان سيقوم
الفرق بين الحفظة والناصبه وان كان الفرق بينهما حصل بعلت بناء على ان الناصبة تمنع وقوعها بعد
علت ولكنهم لم يحترزوا بعلت كونها في رتبة خارجة وسعي يا ابحاث الحروف المشبهة بالنقل كلام المحقق مؤيد
لما ذكرنا وانما جواز اظهارها ان مع حرف العطف اذ كان المحطوف عليه اسما فلزم من الفرق بين عاطفة غير
مع حرف النقل وبين عاطفة مع حرف النقل من اول الاسماء واعني من عليه الامام الحديث فاما حصل الفرق بكون لفظ
المحطوف عليه ههنا اسما معي من اول الاسماء فلو علمنا ان اول الاسماء هو انما هو عين لما ذكرنا في الامم من الاول
واما وجوب الاظهار مع لاية لام كي فلا نهم لا بد من حروف الجر في حرف النفي فلو لم يظهر وان ههنا لو يثبت
لام الجر لاية النفي وانما لم بد من حروف الجر في حرف النفي لان حرف النفي له صدر الكلام فلو دخل عليه حرف الجر
يبتطل صد اوة حرف النفي فان قيل يلزم دخول الالف في حله في حله لان بعود الحذف ولا يبتطل
مدار حروف النفي بدخول ان عليه فالحواجب ان وقوع لا بعد ان ليس مثل وقوعها بعد حروف الجر فان
ان حرف موصول يجوز ان يقع بعدها كما يجوز ان يقع بعد اللام الموصولة بالاجماع يا فوهم جاءني الذي
لا يوحى وموت بالذي لا يخرج فلو حذف ان لفظا مما عني فيه اعني من لئلا وولي لا النافية حروف الجر

كان كذا حرف الجوز من الموصول واللام التي في الفصلة بين كذا حرف الجوز من اللام الموصول في قولهم مروت بالذي
لا يخرج وادخل حرف التي الذي في الفصلة وذلك متفق لما علمت من ان حرف التي لا صدر الكلام فلو دخل عليه
حرف الجوز لبطل صدره قبل هذا انقضى ولا بدخول الجوز على الاعاء الشرطية ولا استثنائها من قولهم مروت
ومروت وثانيها بدخول حرف التي في مثل بلا رتبة اخفى ومثل لا يجزم ويمكن ان يجاب عن الاول بان وجد
في حوزة النفس ما يتوغل دخول الجوز خلاف ما نحن فيه وموان مدخول الجوز لما كان محلا لدخول الجوز
فما تحقق بطلان المصدره لذلك ان الجوز يا صون النفس لما كان كالجزم لم يبطل المصدرية بالحقيقة ولم يكن
نقطة الجوز بنية ضاخن فيه لان الجوز انما يكون كالجزم بالنسبة الى اللام لا الى الحرف اذ لا اثر له في الحرف من
والثاني بالخرج من حوزة المدخول وعلى تقدير التسليم فالجوز ووقع اللام بعد الحرف قال المصنف في نوع
الفضل انما اوجوا الاظهار بان مثل ليل كرامة دخول حرف الجوز على حرف التي ولا يلزم صحة دخوله في الحرف في مثل ما بان
لان ذلك ما بعد في تاويل المصدره كما لم يدخل الاعاء اللام وقال في الامالي كبر ادخال حرف الجوز في الحوزة على
حرف ليس مع ما بعد في تاويل اللام واعتبر من الامام الكندي في المصنف قايلا يلزم على ما ذكره امتناع سيقف
زيد حتى لا اراه وجهه والذي في المثال المذكور ان ساوى في الحكم وموان مع ما بعد من ذرد ذلك لانه
فيه وموان لا يصح صدوقه لا ايضا فلا يجزم التشبيه به وان لم يساوا بنا في اللام براسه يقع بعد جملة فلاضافة
بينه وبين الثانية الواضحة صدوقه فلو كبرت بالذي لا يخرج مثل مروت رجل لا يصح فلا يجزم التشبيه
ايضا فلو كان جواب عن الاول بمنع انتهاء التثنية ان كانت حتى جازية ومنع الملازمة ان كانت عاطفة او ابتدائية
ومن الثاني بان الذي يساوى انما مع ما بعد من ذرد ولا يبطل صدوقه لا بهذا الا لا يبطل صدوقه ان وقع فيها
هذا فانه يجوز وقوع ان بعد اللام الموصول والحق في ان يقال كل ما صدر الكلام يجب ان يقع صدر جملته
ولا يجب تقديمه على كل فظة الكلام فاذا وقعت لاحد الجملتين التي هي الفصلة فحصل لها صدر الكلام وكون
جملتها التي هي من الاصل بصدورته واسبقية المواضع التي تنصب فيها الفعل يتقدم ان فلا يجوز اظهار ما في
في منها كق و او والفاء والواو لو قلت املت حتى ان ادخل الجوز واكسبي فان ال مل وشبهه لم يجز وانما
المراد بحدتها في المواضع المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تخصيصها فان وقع الفعل بعد حتى
الجازية قرينة لتقدم ان بناء على ان حرف الجوز لا يدخل الفعل ووقع الاشياء الستة قبل الفاء والواو والاختلة
على الفعل المضارع قرينة ان كان لما كان ذلك لم يستقم العطف بحسب الظاهر فاحتج الى تقدمه ان يستقيم
العطف على امر وثبت قيام القرينة الدالة عليها كون الحذف اخص بضرته من الحروف التي تنصب الفعل
بعدها بما اذا كانت على ثلثة اشياء هم محو اظهرها وضمه وفتح فذلك الجائز والواجب فلو ان ما بعد اما
مواضع
ثم قال واما مع كذا مع جزم المضارع مع كذا وادع انما شاذ اسامع كذا فاما من في الظروف والمضارع اذا قلنا

كل الجازية انما تعلل لانها مشاهير ان الشرطية من حيث الابهام واذا الوقت المبين فيضعف مشاهيرها
لان لم قال وبان مقتضى معنى ان الشرطية جزم مقتضى كذا جزم ظاهري فان قيل لم جزم معي فيها
ولم جزم الذي اذ انقضت بين الشرطية في قولهم الذي يامى فله درهم قلت اجاب المصنف عنه في امالي السائل
المقتضى بان الذي وضعت وحمله الى وضعها لغايات الجمل ما شئت لام الضميمة وكما ان لام الضميمة لا يجزم
فذلك الذي وبان الجملة التي توصل بها لا بد ان يكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا بجمعا وبان الذي
مع ما توصل بها اسم معنى والشرط مع ما تنقسم كلتان سفلتان فمنها لم ومعنى عامل الجزم في المضارع مطلقا
بمعارف الجوز في التواضع فان عليها الغيب متيق بعض الاحوال الا ترى انما انما تنصب اذ الجوز
تلكها العلم بكونه اذ لم يمتد ما بعده على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا على ما تقدم جميع ذلك وعلم ليس
مقتضى بعض الاحوال ومنهها لقلب مع المضارع ما ضيا ونفيه يقول لم يبق زيد ومعناه ما قام في الزمان
الحاضر ومساو على مثل لم في ذلك اي فذا ذكرناه من انها تقول مطلقا في ان وضعت لقلب مع المضارع
ما ضيا ونفيه ولما عطف بالاستغراق الى حين وفهما الى حين الكلام لما تقول ندم زيد ولم ينفع الندم
فلا يلزم استمرار انتفاء منع الندم الى حين الكلام بل واذا املت ندم زيد ولما ينفع الندم كان معناه استمرار
ذلك الى وقت التكليم وما يحسن لما ايضا جاز حذف الفعل تقول خرجت ولما اي ولما خرج ولا تقول خرجت
ولم وذلك لان لما اذ لم يحرفين فكانهم جعلوا ما زاد عليها ينوب عن حذف ومنها لام الامر
وي اللام التي يطلب بها الفعل وطلب الفعل اما ان يكون من الغائب او من المخاطب او من المتكلم واما
ما كان اما ان يكون من الفاعل او من المفعول وبحسب لام الامر على ليس للمخاطب الفاعل لان المخاطب القائل
خص بصيغة الامر على ما سبق في اختصاصه بها شاذ فاعل الغائب ليضرب زيد بصيغة المتكلم للفاعل وشاذ قوله
ليضرب زيد بصيغة المتكلم للمفعول مثال مفعول المخاطب ليضرب انت بصيغة المتكلم للمفعول مثال فاعل المتكلم
لاضرب انتا ولاضرب انتا وقد جاءت لام الامر اذ دخل على المخاطب الفاعل قليلا ومنه قراءة شاذ في قوله تعالى
فلنفرحوا وحذنها مع بقا لفظ المضارع يجوز ما يتقدمها شاذ لقول الشاعر محمد فقد فسر كل نفس
اذا ما جئت من امر تبالا ولام الامر مكسونا اذ اذ دخل عليها فاء العطف وواو ونم جازيها الواو
الكسر والسكون كقوله تعالى وليوفوا ثم يعقوا في جميعا فالكس على الاصل والاسكان طلبا للتخفيف
كما اسكنوا باب كفت ومما يكون على مثل بكى العين فقالوا كفت يكون العين ووجه الشبهة ان ذلك على
وزن كفت بالكس فكما اسكنوا فاما اسكنوا لا التي للنفق ومعنى المطلوب بها ترك الفعل كذا ايضا
ولا ضرر في ان يكون الاجازة علافا لا التي لمجرد التي فان تلك لعل لها في الفعل كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون
وعبرها بانها التي لا طلب فيها ومساو كالمجازات وهي ما دخل على اثنين لجعل الاول جها والثاني سببا
بين وضعت ليدل على الاول من الشئ القديم دخلت عليها سبب الثاني فتوكل ان تكلم في كل سبب

الفرق بين الاول شرط والثاني جزاء فان كان الفعلان مضارعين ليس بينهما الا الجزم كقولك ان تكي مني اكره
لان مقتضى الجزم وهو حرف الشرط موجود ولا مانع من ظهور الاعراب واذا كان المتعدي متعديا وجب
تحقق المتعدي وان كان الاول مضارعا دون الثاني فذلك اي فليس بين الاول والجزم لما ذكرنا من ان مقتضى
متحقق والمانع منتف و ان كان الثاني مضارعا دون الاول فحاشا كذا في الثاني الجزم والرفع اما الجزم فلما ذكرناه وانما
الرفع فلما ذكره المصنف في شرح الفصل من انه لما بطل عمل ان لفظا في الشرط الذي هو اقرب اليها جعلت عن عامل في
الجواب الذي هو ابعد منها ثم قال ويثبت ذلك قولهم والله ان اوتيتي لا اكره منك وامتناع والله ان تكي مني لا اكره
وكذلك يثبت ذلك قولهم ان زيد امر بئس من بئس وضعف ان زيد امر بئس امر بئس لانه لما اتى الشرط بمعنى في قولهم
والله ان اكره منك باعتراف الجواب لفظا كذا ان قبل لفظا في الشرط مع الفاء امره المتعدي بالجواب على ما لا
يظهر فيه امرات بوضع موضع المضارع فيكون كانه ملحق باعتبارها جميعا ولما حذف فعل الشرط في قولك ان زيد امر بئس
من بئس كره ان يوتي بالمفرد مع الفعل فيه وبين العامل لضعفه عن العمل مع الفعل لضعفه بالماضي ليكون كانه
ملحق من حيث اللفظ لمصروف الفعل فيه وبين عامله وقد جعل المبرور في المضارع اذا كان الثاني مضارعا
شاذا كشذوذ وضع المضارع اذا كان الاول مضارعا وهذا الذي ذكرنا من جواز الجزم والرفع اذا كان مجردا من
الفاء فاما اذا جاءت الفاء لم يكن للشرط فيه عمل ثم الجزاء باعتبار الفاء على ثلثة اقسام فتم يجب فيه دخولها قسم
منه وضع يجوز فيه الامرات والضايف فيه ان يقال كل موضع تحقق فيه مآثر الشرط في الجواب بقلب معناه الى
الاستقبال فيمنع فيه الفاء لان الفاء انما يوتي به ليرتبط الجواب بالشرط واذا اثر الشرط في الجواب فيحصل الارتباط
بهما بالتأثير يستغنى فيه عن الارتباط بالفاء وكل موضع تحقق فيه مآثر الشرط في الجواب فلا بد فيه من الفاء
ليصل الارتباط وكل موضع تحقق فيه احتمال الثاني واحتمال عدمه يجوز فيه الارتباط اذا تحقق هذا معرك
اذا كان الجزاء ماضيا لفظا او معنى ولا يكون فيه قد لفظا ولا قدرا فيمنع فيه الفاء وعبر المصنف في الشرح
عن القيد الاخر بقوله وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط والذي في الشرح احسن لانه يلزم من بيان
المتن ان يكون الفاء متمميا لغيره وليس لانه يصدق عليه انه يمين لفظا بغيره قد لکنه مما يجب فيه الفاء ولا يلزم
على عبارة الشرح ان يكون من غير وليس من قبل المتعدي لانه لا يصدق عليه انه مما يقصد به الاستقبال بدخول الشرط
واذا تحققت هذا علمت انه لا بد من زيادة قيد آخر على عبارة المتن بان يقال منصرفا كما فعله في شرح
الفصل او من بدل قصد به الاستقبال بقوله بغيره قد فعله في شرح الكافية وانما امتنعوا من الفاء في العامي المأثور
لانهم لما راوا الجواب يلزم تأثير الشرط فيه فكتب معناه الى الاستقبال استغنىوا فيه عن الارتباط كقولك ان
اكره منك وان اكره منك لم اكره لان قولك لم اكره وان لم يكن ماضيا لفظا فهو من حيث لان لم يقبل المضارع
ماضيا والشرط مؤثر في الماضي مع الاستقبال كما هو مؤثر في الماضي لفظا سواء وانما قال من قد
يخرج عن الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكره منك لم اكره منك اكره

ولم يجره لدخولها لا يجوز فيه الفاء وهو واجب فيه دخول الفاء وانما وجب دخول الفاء لانه لا يستقيم ان يكون
للشرط تأثيرا مع الاستقبال فيه لان الغرض من الماضي المحقق وكما وجب دخول الفاء في الامر والشيء مما
لا يستقيم ان يكون للشرط فيه افادة بل مع الاستقبال فذلك هذا والقرينة في الماضي المحقق قد لفظا او قدرا
مع الفاء وقد جاء قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدفت وان كان قبضه قد من من قبل فصدفت فصدفت
لازمة لما ذكرناه وانما ثبتت قد او قدرت ليكون بينهما على ضد وتأثير الشرط بعد هذا الفاء بينهما وبين تأثر
ما بعد ما بالاستقبال لانها تحقق ان الشيء قد وقع فلو اثر الشرط فيما بعد ما صار متوقفا ولا يستقيم محقق انه
وقع مع توقيفه وان كان مضارعا المضارع المنبث والمضارع المنفي بلا يجوز بينهما دخول الفاء و
خلقها منها وانما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير الشرط بينهما وصحة نفي تأثيره وهذا كذا في المتن بلا ان اثرها
يجري لن وتقرى من سؤدد على سؤدد حتى ان لا يلا امل ومنها التي الاستقبال ولما اذاد وان في الفعل الواقع بقدر
ان المصدرية في قولهم اريد ان لا تقوم جرد والاحتمال من معنى الاستقبال واستعملوا في الشرح خاصة اذ لو لم يجر
لمعنى معنى الاستقبال لاجتماع حرفا استقبالا لان الاستقبال مثل لا واذا انقضى زمنه المقتضى فيقول
ان قد رت ليا المضارع المنفي بها لاني الاستقبال على ما هي عليه في اصل وضعه مثل لن فانها في اصل وضعها ايضا
لاستقبال فصد وتأثير حرف الشرط كما يتعدى مع لن والسين وسرف اذ لا يجمع على الفعل حرفا استقبالا فيقول
المتعدي دخول الفاء وان قد رت لا يجوز من معنى الاستقبال مستعمله لجرده الذي كاجزوت لاعتنى معنى الاستقبال
واسهل لجرده الذي في قولهم اريد ان لا تقوم مع ان يكون لحرف الشرط تأثيرا في الفعل فيمنع دخول الفاء كانهم لما
تعد الى في الفعل الواقع بعد ان المصدرية جرد والاعتنى معنى الاستقبال واستعملوا في الشرح خاصة وكانت لا
اولى بان يجوز من معنى الاستقبال من لن وما وان اما ان لما فيها من التاكيد فكان لا بد بالانكيد فيه اقرى كونه
اصعب بالنسبة الى طلبة التاكيد واذا لانه الاضعف اسهل واما ما ظكروها للحال واذا كانت الحال فلا يلزم بحد
لان الجزم انما يكون حيث يفيد جزا فافاد ولا شك ان حرف الشرط لا يفيد الحال واما ان ظكروها شرا كبرين
التي والشرط والمشارك اقل استغناء من غير ويجزى ما هو اكثر استغناء اولى من غير او لكونها موافقة للفظان
الشرطية فكلوا اجزاء ما او لكونها مع ما في نفي الحال فاما المضارع المنبث فان جعلته جنس المنبث او عذوف
قد وتأثير حرف الشرط فيه لان افادة الشرط الاستقبال يكون في الفعل لا في الجملة الاسمية فتعني دخول الفاء
وليس بالكتيب ما يلزم من اعتبار المستند من عروجه مالم المصنف في الما الحاصل المتفرقة وهذا قليل ولم يرد
في القرآن من الاقواله تعالى ان فضل احدهما قد كذا في رواية حنن لان قيمة الفاء يفوق ان فليست منبث
للشرط فيخرج بذلك عن الباب وان قد رت بنفسه هو الجواب محقق تأثر حرف الشرط في الاستقبال فيثبت
حذف الفاء فذلك جاز الامرات في المضارع المنفي بلا وفي المضارع المنبث اقول انك اذا قد رت المنبث بنفسه
هو الجواب لا يتعني فيه حذف الفاء لانه اذا كان بنفسه هو الجواب ان جعلته الا على الاستقبال من قبل الشرط

استحقاق الفاء وان جعلت الفعل في نفسه مراداً به الاستقبال من حيث كان حاله لو وقع مشتركا او طامرا فيه
عند قوم دخلت الفاء كذلك المصنف في امالي المسائل المتفرقة فان قيل لا يقدح في الجواب في الماضي وحين
ادخل الفاء قلت اعجاب المصنف في شرح الفصل ما لا يمكن ذلك في الماضي لانه اذا قدره لك صار الفعل في سياق
فوق المبتدأ او ملزم منه معناه وهو المعنى ومبطل افاده الاستقبال فيه لا تقطاعه عن الشرط بمقتضى الجزاء لانه
يصير ما يتبع من حصة الفعل مستقبلا من حصة الجزاء وذلك على مستقيم فان قيل قد جاء الماضي صريحا في قوله ان
الشرط في اليوم فقد اكمل معنى كلف يكون قد يكون ما يتبع في المعنى معناه احباب المصنف في شرح الفصل
بما يتبع ثم لان المعنى مقصود ليس الا والجزاء على التاويل المتقدم ولما لم يأت بمقتضى المعنى الا الاستقبال
والفعل على ما لا يتبعه ولا بالشرط لا تقطاعه من الشرط بسبب صيرورته جزاء المبتدأ ولذلك اختلف بيننا وبينهم
ثم ثبت انه لا يلزم من جواز دخول الفاء في المضارع جواز دخولها في الماضي **والا فالفاء** معناه وان
لا يكون من القسم الاول والثاني فمعنى الفاء بعد وتأتي حرف الشرط في غير القسمين الاولين المتفق والمفاز
كالامر والنهي والحكمة الاسمية والفعلية الماضية المحققة والمستقبلية بعرف الشرط كقولك ان اكرمتني فلن اكرمك وان
اكرمتني فلن اكرمك وكذلك اذا اخل عليه حرف الحال وكذلك ليس وعسى وان كانتا فعلين بعد وتأتي حرف الشرط
الاولى الامر والنهي والحكمة الاسمية والفعلية الماضية المحققة وقولك ان اكرمتني فلن اكرمك والدخول عليه حرف
الحال لا يصدق عليها الفاعل الذي ذكره المتفق والمفاز فيكون من قبيل الواجب وذكر لقوله والمستقبل بعرف
حرف الشرط شاذين والثالث الثاني معناه قوله وان اكرمتني فلن اكرمك وان صدق عليه ان مضارع ثبت الا انه
من قبيل الواجب لانه لم يأت بما يوجب ان يكون في المضارع المتفق بل ان الشرط لا يفيد استنباطا لانه لو كان
ان اكرمتني فلن اكرمك واللازم اجتماع حرفي الاستقبال على فعل واحد وقوله والمستقبل بعرف الشرط ثابت
لغرض اشارة اليها المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة وهي انك اذا علمت ان نكحني اكرمتني فان جعلت الفعل في
نفسه مراداً به الاستقبال من حيث كان حاله لو وقع مشتركا او طامرا فيه عند قوم دخلت الفاء لان الشرط لم يقدح
فيه معنى الاستقبال على هذا التقدير واعتبر من عليه الفاعل المحقق صمد الدرس الحديث فانما لعل ان يقول دخول
الفاء في نحو ان اكرمتني فاكمل لازم لان الجزاء لا يخلو اما ان يراد به الحال او الاستقبال واباما كان لا يفرق حرف
الشرط اقول الجواب عنه ان الجزاء لا يراد به في نفسه الاستقبال ولا يلزم منه ان لا يراد به الاستقبال اصلا بل هو ان
ان يراد به الاستقبال من قبل الشرط فلا يدخله الفاء على هذا وانما تعدد التاويل في الامر والنهي لانها اثنان
والا فتاويل لا معنى لها الا باللفظ فلا يتصور فيه افادة الشرط الاستقبال وكذلك اذا اخل عليه حرف الحال
مثل ما وان صدقنا في الشرط في الاستقبال لما قاله المصنف في شرح الفصل من ان لعلنا حاله فلا يستقيم ان يجمع
ما بين فعلين لا يستقيم ان يجمع ان فلا يقال ان لا يصدق لان الاستقبال والحال يتناقضان وكذلك بعد وتأتي
حرف الشرط في ليس وعسى ان ليس تكونها في الحالتين وعسى تلحق وجهها من الزمان او لمزوجهما معا من الزمان

ان لم يتل ان ليس في الحالتين لا يحتاج ان يكون مقطوعا عن الزمان مطلقا ولا يستقيم ان يفرض مستقبل بافاده الشرط
لان غير الزمان لا يصح زمانيا ان يقول وتأتي ان يقول على التعليل الذي ذكره المصنف في شرح الفصل على تقدير التاويل
في ما انما يلزم الناقض عند التاويل ان لو بقي معنى الحال مع صيرورته مستقبلا واما ما اطلبه الخاف الى الاستقبال
فلا كما في الماضي البعيد فانه سيقبض المعنى الى الاستقبال عند تاتيه الشرط فيه وانما قوله تعالى واذا لم يسمعهم
ينفرون والذين اذا اصابهم النجم ينصرون ما يماثل الجزاء فيه من الشرط مع انه جملة اسمية لان اذا انما
يجوز الزمان كقوله تعالى والليل اذا بعثته فان اذ فيه مجرد الزمان على ما مر في بيان في الظروف المبينة وانما قوله تعالى
واذا اتى عليهم اياتنا يتنصرون ما كان جزمهم يجوز ان يكون كن كذا فيكون اذ فيه مستعجلة مجرد الزمان ويجوز ان
يكون بقدر مقرر وعرف كانه قيل والله كما قد يدعى قوله تعالى وان اطعتمهم انكم لمشركون ولولا ذلك اي ولولا
ما ذكرنا من احد الجوازيين لوجب دخول الفاء لانه يكون اذ فيه مستعجلة للشرط من غير ان يعلم بها قسم والشرط
الذي لا يتقدم قسم معلوم ولا مقدرا في الجزاء يجب دخول الفاء في جزائه لا يستلزم ان اكرمتني ساكن
ومعنى ما لا تاتي فيه للشرطية الجزاء فلا يقدح في القسم في قولنا ان اكرمتني ساكن لم يجرى مجازا
وعى اذا كان الجزاء جملة اسمية تقوم اذ التي المفاجاة مقام الفاء لا يماثلها في الدلالة على تعقيبها
بعد ما قبلها من غير مهلة وفي امتناع الابتداء بها بل لا بد ان يتقدم بها في يرتبط بها ما بعد حابه كالفاء
وانما يمكن بها الجملة الفعلية كرامة ان يلحق بها اذا التي للشرط لان وضع تلك على وقع الفعل بعد ما لا اقتضاها
الشرط لغرض اتمامه بالاسمية ليحصل الفرق بينهما مال المصنف في شرح الفصل ولا يكون الا في المعنى كقولك ان تكرمني
اذا زيدت كرمك فانما هي غير رقيقة ان يكرمتني اذا اكرمتني زيد الم جزاء التي المفاجاة فلا يصح بعدها الا الجملة الفعلية
لانها وضعت للمفاجاة امر يحكم عليه حكمه وذلك انما يكون في الجملة الجزئية فلا يستقيم في الامر والنهي ولا في
جميع الانشآت **وان** معناه معناه ان يجرى ان مقدرا بعد الامر والنهي والاستعظام والتعظيم
والعرب اذا قصد معناه اي معناه ان وهو ان يكون الاول سببا للثاني مثال الامر انك تدخل الجنة مثال
النهي لا تكلم فيدخل الجنة مثال الاستعظام انك اذك مثال التعظيم انك لا تكلم فيدخل الجنة مثال التعظيم انك لا تكلم فيدخل الجنة
ثبتت جزاء في هذا المورد مجزوم بان مقدرة قدس انك انك لا تكلم فيدخل الجنة ولا تكلم فيدخل الجنة
وان يترك ان تفرق بينك اذك لعلنا لان كان في مال انك لا تكلم فيدخل الجنة ولا تكلم فيدخل الجنة
ان في هذا المورد ما علم من ان هذا المورد الخمسة يربطها معنى الطلب والطلب لا يتصل عن سبب اي من غرض
حامل للطلب على ذلك الطلب والا لا يكون حاشا فوجود ذلك الغرض الحامل سبب عن المطلوب في المضارع لان
الغرض المعنى الغاية سبب في الوجود المعطى سبب في الوجود الحاشا فيكون ذلك السبب الحاشا في
مردودا من الامر مع الامر الخمسة واذا كان السبب مبرهنا من الامر وان في المسبب الحاشا فيكون هو المضارع
المجزوم المطلوب فاعلم ان فيه يكون هذه الخمسة افعالا من المضارع المجزوم فربما لم يعرف الشرط والسبب

منه اذا كان مجردا واضحا واضرا او اوصولا حذف التوثن لان التوثن حذف منه بالمعنى فان كان
من المصنف بالامور من الاضال على اختلافها من انك اذا اخذت حرف المضارعة فلا علة ان يكون
بعد حالية المضارع ساكن وليس بالزباني اولا فان كان الاول وموافق يكون بعدها ساكن وليس بالزباني زودت
مخرج وميل ليتوصل بها الى النطق بالسكان والمخرج المتزود لا يتوصل لا نحو ان يكون ساكن لانها انما ربيعت لم يتوصل
بها الى النطق بالسكان والتوصل بها اليه لا يمتنع الا بفتحها وبحركتها خاصة ان كان بعد الساكن الذي بعد حرف
المضارعة منه اذا لم يفتح وقيل ان مثل لا تنس بالمضارع المنكلم ولو كسرت وقيل ان مثل لا تنس لا يفتح ففتحها
فليس على تقدير الفتح وطلب الحقة بالاتباع على تقدير الكسر وكسر وفتح الوصل مما هو اوسع فاعلم ان يكون بعد الساكن
منه سواء كان بعد الساكن كسر مثل ضرب او فقه مثل اعلم لانهم لو متوازيين مثل ضرب لا تنس بالمضارع الرباعي لما لم يفتح
فاعلم ولو فتحوا لا تنس بالامر من الزباني اي من باب الاضال ولو متوازيين مثل اعلم لا تنس بالمضارع لم يفتح فاعلم
ولو فتحوا لا تنس بالمضارع ففتحوا الكسر في الصوتين واذا بقوله رباعي الزباني بالمخرج اعني باب الاضال في
مثل قولك تعلم ويرسل فان الفعل ان كان من باب الاضال ففتح في الامر مفتوحة مقطوعة لانهم جاءوا بالمخرج
الحذو ففتح من مضارعه لا وال مفتوحة لحدتها الا يرى ان اصل قولك تعلم ويرسل ففتح ويرسل كقولك دحرج
يدحرج لان حروف المضارع هي حروف الماضي بعد حرف المضارعة وانما حذفوا ما في المضارع لان منه لعل
وارسل واسلم اعلم فكم هو اجتماع المخرجين في كلمة فخذوا الثانية تخفيفا ثم اجروا حروف المضارعة كلها بحرفي
واحد الا بباب واحد حذف المخرج مع ما فيها فلا حذف في حروف المضارعة لينا وصيغة الامر زال موجب
حذف هذه المخرج فوجب الاتيان بها اجزاء للكلمة على اصلها ولو لم يرد المخرج الاصلية لا تنقص الامر من الكلمة
حرف وتوغي جاز بالاشفاق مع انهم وجدوا دليل آخر وتفسير ان سال اذا حذف حروف المضارعة للامر من
باب الاضال وجب ان يرد المخرج الاصلية الحذو ففتح لانهم لم يردوا ولا يقتضي ان يردوا اجزاء مفتوحة مثلها
امارة النيران ما بعد حروف المضارعة ساكن لان كل ما فيه واما ان يفتح فمفتوحة فلا تنقص الامر من الكلمة
بالثلاثي الا ترى انهم لو قالوا من اضرب يضرب اضرب بكسر المخرج لم يعلم ان اضرب مؤنث من ضرب ولا وجه
للعلم لما تقدم من حصول الاتيان فانها لو فُتحت لا تنس الامر من باب الاضال بالماضي الرباعي لما لم يفتح فاعلم
والذي يدلك على انهم انما اتوا بهذه المخرج لزال مقتضى وبقا دليل آخر وتفسير ان قال المخرج التي في صيغة
الامر من باب الاضال هي المخرج الاصلية العائدة لزال مقتضى حذوها لانهم جاءوا بها في موضع ليس بعد حرف
المضارعة ساكن الا ترى انهم قالوا يا صيغة الامر من يرد وتفتيح ويرى ارد واورد وارج ففتحهم بها في هذا
الموضع يدل على انها الاصلية العائدة لزال مقتضى حذوها لانها لو كانت الاثني عشر من النطق بالسكان لم يكن
لا تيان بها في هذا الموضع مع ثبوت هذه الالفاظ الستة لان المخرج في صيغة الامر من باب الاضال هي المخرج الاصلية
العائدة لزال مقتضى حذوها واذا كانت المخرج الاصلية فوجب ان يكون مقتضى مفتوحة لان الاصلية كانت

مضروبة ان الامر يدل على السبب والمضارع المجزوم على المحذور على حرف التوسط واذا كان هذا المجموع قربة
لحرف التوسط والسبب فلا يكون احتياج لما ذكره مما لان فربما يعمد كونه وحسب بدل يعمد لذلك اي وان الطلب
لا يتكلم من سبب محال كما ذكرنا لم يقع المخرج في النفي لان النفي جنس محض والاخبار لا يلزم ان يكون الحصول سببا
بل قد يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة فان سبب اطلاع المخاطب على النفي اذا كان الغرض كون ذلك
سببا عن النفي فلا وجه قوله للفتوة لانهم ان يكون الحصول سببا عن طلب الاداء متبعا لاداءه كما صرح به
في شرح القفل مكن الية لانهم ان يكون المخرج لتفصيل سبب خارج عنه فان قيل اطلاع المخاطب على المخرج خارج عن
المخرج مكن ما هو الغرض من المخرج خارجا عن المخرج فليس اطلاع المخاطب على المخرج مستلزما الحصول عند فاعلى القفل
عند المخاطب هو نفس المخرج بخلاف الطلب فان المخرج لا يكون الا خارجا عنه ويجب عند حصوله ان
يكون فعل التوسط على حسب القربة في الاثبات والنفي فلا يجوز ان لا تكون تدخل النار محرم تدخل لان القربة في النفي فاذا
قد السبب كذلك حار القربة فانك ان لا تكون تدخل النار وهو فاعيد وكذلك لا تدن من الاسديا كالك فان القربة
فيه ايضا في الدقة فافادرت التوسط متبعا لكونك فانك ان لا تدن من الاسديا كالك فيفسد المعنى خلافا للكسائي
فانما اجاز ذلك اذا فاستمع ان المعنى في المثال الاول على فانك ان لا تكون تدخل النار وفي المثال الثاني على فانك
ان تدن من الاسديا كالك واذا اتبع المعنى اجاز الكسائي مثل لا تكون تدخل النار بالمعنى اعماد اسن على اضاح
المعنى في مثله والد اول اصوب لان الاثبات ادل على الاثبات منه على النفي والنفي ادل على النفي منه على الاثبات
مثال الامر حذف المصنف مثال الامر تعاريفه يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة وهذا اخذ بلا سبب من التوثر والاصول في صيغة الامر ولا يعنون بصيغة الامر ما يدل على الطلب
مطلقا فان ضال ام الفعل يدل على الطلب وليس بصيغة الامر وانما ارادوا نوعا محضو ما من صيغة الطلب فكل
النوع هو صيغة اصل وخصوا هذا النوع من جميع الطلب بهذا اللفظ اعني مثال الامر لان هذا المثال اعني
مثال اصل غائب عن الطلب وعينه مثل زال وان كثرة الطلب ككثرة عين ايضا من الضم والمصدر ولا
يكون غالبا في الطلب والصفة في هذا الحد جنس شامل للحدود وفيه من الماضي والمضارع وقوله يطلب بها
الفعل يخرجها وقوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل ذلك على ليس للفاعل المخاطب وقوله حذف حرف
المضارعة يخرج نحو ليفعل كذا للمخاطب الفاعل لانه ليس بحذف حرف المضارعة وان كان قوله ليفعل كذا
تطاولت القراءة الشاذة في قوله تعالى فخذ لك فلتنقحوا بصيغة المخاطب الفاعل وكلم آخر في انك
تعالمة بمعاملة المجزوم وان لم يكن مجزوما اي معرفا بالمعنى عند البصريين لزال مقتضى الاعراب فيه وهو حرف
المضارعة فكأنهم عاينوا معاملة المجزوم في الصوت لوافقته في ما يلام الامر ومن ثم ادى من اجل انهم علموا
معاملة المجزوم ترفع الكوثر انه مجزوم ولذلك اى والاجل انك تعامله بمعاملة المضارع المجزوم ويجب ان يقول
الامر سببا ساكن الاخر لانه عند كونه مجزوما ولام واضرا وحذف حرف الضمة لانه حذف حرف الضمة

كذلك منذ اكله اذ كان بعد حرف المضارع ساكن فان لم يكن بعد حرف المضارع ساكن نطق
به على ما هو عليه من غير الاتيان به من الوصل لا يستغنائهم عن حرف الوصل لقوله على اي وجه كان من مجموع او
مقتل كما في قولك من تد جرح وجرح وكما في قولك من يعلم تعلم وبما في قولك من تقي وتقي وتري رقة ورة والفرق
خارج السكت في مثل ذلك وهو الذي يكون على حرف واحد من صيغة الامراء او فاعلا ما يلزمهم لولم ياتوا بها من
الابتداء او ساكن او الوصل على متحرك
فما قبله فعل حذف فاعله فهو فعل مالم يتم فاعله وقد تقدم في الروعات ما بقام مقام الفاعل وهو الذي يسمى بفعل
ما لم يتم فاعله والمفعول به ما لم يتم من النفس عند بناء الفعل للمفعول اعلم ان البحث عن كيفية بناء فعل ما
لم يتم فاعله وبناء مثالب الامر والتم الفاعل وامم المفعول خارج عن علم الفاعل لان هذه الامور من الاحوال الغيبية
الغريبة لا ينبغي الحكم فاجتهد عن كيفية بناءها يكون من علم النفس في فان كان ما يشاء من اوله وكس ما قبل آخره
كقولك ضربت وقيل ود جرح وانما هو الاول لا ينبغي ان من قبل هذه الصيغة اي من باب المتى للمفعول فان
يجوز الاقتصار على كس ما قبل الآخر لا ينبغي كونه من قبل هذه الصيغة لان ما قبل الآخر قد يكون مكسورا على الجمل في الفعل
مثل علم وفراقت وعلم الفاعل لا ينبغي المماثلة الجمل من باب الاضاف بالمضارع المجهول منه او من مخدود الا ترى انك
لو قلت علمت بفهم النفس فمع اللام لا يعمل فان يكون المماثلة المجهول من الاعلام كما حمل ان يكون المضارع المجهول للمتكلم
منه او من العلم فحينئذ فائدة العلم والكس جميعا والموضوع عليه الامام للمدعي فانك اذا مضى جمل الامام انما
يستقيم ان لو اقم دليل على ان علامة المبنى للمفعول لا يكون من العلم والكس ولم يتم ذلك وايضا عارضا بان
العلم والكس المتعلقان من اللبس فان اعلم الذي هو ما بين معنى للمفعول مثل اعلم الذي هو مضارع مبنى للفعل
والحق ان يقال انما هو لئلا يلبس بالمبنى للفاعل وانما هو للمماثلة بهذا النفس لانه لما وقع على المبنى للفاعل والاداء
ان يكون على بناء لم يوجد في الامور ثنتين ان يتم اوله ويكس ثانيا او عكسه والعكس انقل لان الابتداء بالانقل
واراداه باجته منه اخف من حكمه ولذلك وجد قوت ولم يوجد فهو ثنتين من اوله وكس ما قبل آخره هذا
في التلاقي المجرد وغير محمول عليه
ونعم لغة المماثلة التي في اوله من الوصل اذ اي للمفعول
لا يقتضيه في علم الاول وكس ما قبل الآخر لانهم لو اقتضوا فيه علمها ومهمهم للوصل وقد علم ان الصيغة
تسقط في الدوح وحركة الآخر قد روت في الوقت فاذا اقلت الاشقيح حمل الامر ويحمل مالم يتم فاعله فادى
الى لبس المماثلة المجهول بالامر موصولا مرفوعا ففهموا منها الثالث لئلا يلبس هذا اللبس عند الوصل والوقت
ولم يتم الثاني لكونه ساكن لا يقبل حركة في اصل بنية واذا كان اول المماثلة تالا فائدة يتم فيه معهما الثاني
وذلك في لغة ارباب الاول باب الفعل مثل تخرج فانه يتم التاء به مع ضم التاء وكس الزا او لو اقتصر فيه
على ما قبل تخرج بضم التاء لم يحمل المماثلة المجهول من باب الفعل كما حمل المضارع المعلوم من باب التفعيل
لان صيغة المضارع المعلوم من التفعيل للمماثلة والمماثلة انك يلبس المماثلة المجهول من باب التفعيل بالمضارع

المعلوم من باب التفعيل بضم الثاني فيه ليس بفتح هذا اللبس والثاني باب التفاعل مثل تفاعل فمع فيه الجمل فتقبل
اللائحة واو فليس يجوز هل اذ لو انقص على الفم والكس لا ينبغي المماثلة المجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم
من باب المماثلة لان تفاعل بضم التاء وكس الجاء يحمل المماثلة والمضارع المماثلة من باب التفاعل مثل
تخرج فانه يتم فيه ايضا الثاني اذ لو انقص على النفس من العاقلين لا ينبغي المماثلة المجهول من باب التفعيل بالمماثلة
المعلوم من التفعيل
ومعنى العين مع ان ما اعتل عينه من التلاقي المماثلة نحو قال وتبع في
مجهول للث لغات قبل ربيع وهذه اللغة افصح اللغات الثلاث وقيل ربح بالانعام وهو فصح وقول
بالواو وهو بغير ثالث او شامية في شرح الشاطبي ان الانعام يطلق باعتبار رات في عرف الفراء الاول خطه
حرف حرف كاية القنوط ومصطر والثاني خط حركة باخرى كما في قبل ربيع والثالث اخفاء الحركة يكون
بين الاسكان والتخريك كاية لانا متعلقا بسف والربيع من الثنتين بعد الاسكان وهو الذي يابى بالوقت
انما تطلب المصنف الانعام منها انما الفاء الفم فيكون التام بين المضموم كما يكون حركة الفاء الالة بين الفتح
والكس فانما الياء فلان اصله يفتح على الكس في الياء بعد الفم فاسكنوا فاعلم ان فاعله ساكنه مع ضم ما قبلها
تكون الاولى فيس الموحدة لا تعتبر الحرف لانه اقل تغييرا ولا في تغيير الحركة اخف باعتبار انه يستلزم لوجود الاخف
وهو الياء ثم حلوا قبل عليه بان كس واخافه حلا على ربيع فاقبلت الواو بآء فجاءت الكس فصار قبل وانما حلوا
فحل على ربيع لانها من باب واحد وقال المصنف في شرح المضل لانها تم على جرمها مجرى واحد القول الاول
ان يتم ما في شرح الكافية الى ما في شرح المضل بان يقال انما حمل قبل على ربيع لانها من باب واحد باعتبار انهم
انفتحو على جرمها مجرى واحد واسا الواو فلان اصله يفتح بكس الواو فاسكنوا الواو فصار قبل الواو بآء
قبلها فمما فوجب ثبوتها ثم حمل على عليه بان اسكنوا الياء فانقلبت الياء واو فجاءت الفم وانما حمل عليه
لانها من باب واحد تكون لغة قبل ربيع محولا بها لانقل على الاخف فلاجل ذلك كان افصح اللغات واذا كان كذلك
كان قلب الواو والراوى الى الياء اولى من قلب ياء الياء الى الواو لان قلب الواو يستلزم حصول افصح
اللغات وقد علم بذلك مصنف لغة قول وروع لان اصحاب هذه اللغة حلوا الاخف على الاقل وانما الانعام
فلا بد ان ان الامر الفم في اوائل هذه الاضاف قال المصنف في شرح المضل وقد جاء الانعام مرفوعا به في التبع
و قد نتم بعضهم ان مثل هذا الانعام غير ممكن لان الانعام انما عند موضع الثنتين بعد اسكان المسكون عليه
من غير مرتبة وذلك غير محمول به من باب اتفاق فلم يبق الا ان الثنتين في حال الضموت وذلك اما ان يكون قبل
الضموت بالفاء او بعد ها او غيرها ويجوز عن مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه لو كانت انما بالحرف الذي قبلها
وايضا فان الحرف الذي قبلها ان كان معزوما لم يقبل انما ما اقول لانه اذا كان ذلك الحرف الذي قبلها معزوما
يكون هم الثنتين من الضموت به مرفوعا ومع وجود هم الثنتين من الضموت به لا يمكن هم الثنتين من اخرى
عنه وان كان الحرف الذي قبل الفاء معزوما او مكسورا او ساكنا ومنعت شفتك مع الضموت به صار معزوما

فان قيل من المقتضى بدخله في مقتضى لا بد من نفسه عقلية على فاعله لا يقال ان الفعل لم يوقف حقيقة
من حيث كونه فاعلا على ما يقوم به لا فاعلا على العلم ولا على ما لا يتصور به وذلك نقول في هذه صفة تتعلق بالشي
عامة وجعلها من غير ان يتصور من ذلك الفاعل ولو كان الفاعل ما جوده اية عقلية لوجب النقص في اية حقيقة كما وجب
النقص من العقل لا يتصور ان العالي لا يتصل مع قطع النظر عن الحمل والاعمال في اية حقيقة العلم ونحو الاستغناء بتوهم منته
لان ذلك من معقولها قلت اجاب عنه المصنف في شرح الفصل بان الفاعل في مقتضى عمله وليس مقتضى العمل فاعلا
ففي مقتضى يتوقف في الزمان والمكان وحاصلها قلت اجاب عنه المصنف في شرح الفصل بان مقتضى العمل لا يتوقف
على مقتضى العمل من الزمان والمكان ولو كان من عقلية لم يكن عقلية حقيقة مع ذلك من ذلك نعم هو لا يوجد الا
لذلك كان لا يوجب لا يوجد اليا مكان وزمان ولم يكن ذلك من حقيقة ثم مقتضى قد يتعلق بواحد فبني مقتضى على ايد
كثير ومنه سمع فانه من الاشياء المتقدمة الى واحد في التحقيق لتوكل سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه مقتضى الى
مقتولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلا يتوقف على سمع منه كما يتوقف الشرف على مروق منه فالوجه
الذي يتعدى به الشرف الى مقتولين وجوده في التمتع واسما من جهة الاستعمال فلتوهم سمعت زيد اقول ذلك
وسمعت زيدا فانما لا نقول في ذلك بل سيعونكم اذ يدعون فلو ان الفعل يتعدى الى مقتولين لم يقل اذ يدعون لان
المصنف على سبيل دعاءكم اذ تدعون وذلك لا يحسن قال المصنف في بابي التراتيب والحواس من الاول ان
الشرف ليست كالتمتع من حيث ان الشرف لا يتصل باعتبار ما هو المقصود منه فلو كان الشرف لا يتوقف منه الا ترى انك
لو قدرت شيئا موجودا ليس في يد احد واحد ثم خفيته لا يقال له شرف فلو كان الشرف في منتهى خلاف التمتع
فانك لو قدرت شيئا لم تكن مع التمتع بالشرف اليه ولذلك لو قدرت شيئا فلا عن المروق منه لم يمتنع من الشرف
ولو قدرت شيئا فلا عن المروج منه لم يمتنع من التمتع وانما المروج منه بالنسبة الى التمتع كما يحتمل منه بالنسبة الى التمتع
فكان ان التمتع لا يتعدى الى ما واحد فكذا التمتع والحواس من الثاني انهم لما جازوا المضاف واقاموا المضاف
اليه مقامه للعلم به وجب تعدى باعتبار ترتيبه وفي منتهى لا يكون الا هو تافذ كبر بعد حال بين خصوصية ليست
مترتبة من ذلك المقتضى فاما لا يقول ذلك في موضع نصب على التمتع وليس مثل قولك سمعت قول زيد قال لا
ولا مثل من يبتدئ زيدا فاما بالسوط لا نه من اذ من الاول ونه قد مر مثله او نوعه فافق قال ذلك ونحو قوله تعالى
هل يسعونكم اذ تدعون على ان المقتضى هل يسعونكم وموايل في المعنى المقصود من هل يسعونكم عالم لانه
اذ اذعنتم انهم لا يدعون نفس الموت فانه في انتفاء ادراك الدعا وادراك الدعا وقد يتعلق بالشيء فبني مقتضى على
اشيئ كما عطي وعلم الا ترى ان الاسماء يتعلق باعتبار عقلية بامر من احد المعاني والآخر التي الذي يمتطه
ولو رقت من الذم من تعلقها بها او باحد مما يتعلق الاسماء وكذلك لم معنى علم النسبة فانه يتعلق لنفسه المنسوب
ومنسوب اليه لان ذلك اي المنسوب والمنسوب اليه من مقتضى النسبة مع من يتصل بنفسه بدونهما فيكون علم
الذي معنى علم النسبة ما يتوقف في اثنين على اثنين يكون مقتضى الى اثنين وقد يتعلق مقتضى بثلاثة كما علم وادى

الا ترى ان علم مقتضى بالهجرة من علم مقتضى الى اثنين وزيادة هجرة مقتضى في فعل فوجب لذلك الفعل حصول
المعنى الذي وضعت له وهو زيادة مقتضى بغيره بغيره المعنى مقتضى لقيام ذلك الفعل به فانه املت املت زيدا فانه
صيرت زيدا عالما اقول ان الامم من قوله لقيام يتعلق بمقتضى وببانه ان الحكم اذا قال املت زيدا اعتبر
منطقا فمقتضى صيرت زيدا عالما بصورت هذه الجملة اعني من مقتضى فالتعلم بصورت هذه الجملة يكون فاما بغيره
قطعا والمقتضى مقتضى العلم فاما بغيره فيكون الحكم فاعلا لمقتضى قيام العلم بغيره وزيد مقتضى لذلك التفسير
اذا كان زيد مقتضى لمقتضى قيام الفعل بكون مقتضى لقيام العلم به فثبت ان هجرة مقتضى راوت علم مقتضى
ان العلم يقتضى الى مقتولين فقد صار علم بامتناع هجرة مقتضى يقتضى مقتضى وباعتبار العلم يتعلق بمقتضى
فما رقت له بثلاثة وكذلك ادى من راي معنى علم فانه ايضا يتعلق بثلاثة كما قرينة العلم وهذا ان الغلات مع العلم
واذا مقتضى ان الى ثلثة من غير اشكال وقد اجاز الاختصاص اطلقت واحسبت وادعت واخلفت فكم ما عند
الثالثين بها حكم العلم وادى معنى من قال بجواز ادخال هجرة مقتضى على طنت وحسبت وزعت وخلفت يكون
اطنت واحسبت وادعت واخلفت عند مقتضى الى ثلثة كما ان العلم وادى مقتضى ان الى ثلثة بالغير
الذي مؤيد العلم قال المصنف في شرح الفصل املت وادى مقتضى بالهجرة بالاقتناع وبقيت افعال القلوب
مختلفة فيما فالجميع انها لا تجري هذا الجرى فان مقتضى بالحق والحق لغير قياس فما كان مقتضى بالحق
واحد فكيف في مقتضى الى اثنين ولا جازا اذا كان بابا بالفاظا محصور وغاية ما مع القائل بذلك الحاشية
باعتبار وادى وليس بالمتقدم فان الالحاق في اللغة انما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فما كثر واما
ابناء وبنات واحبوا واحبوا فقد ذكرها المحبوب في باب مقتضى الى ثلثة ومعنى التحقيق مقتضى الى
واحد قال المصنف في شرح الفصل لانه مع لا يتوقف عقلية على مقتضى واحد فوجب ان يكون من
مقتضى الى واحد فان زعم ان الثاني والثالث بالنسبة الى ابنايت واجبرت كالثاني والثالث بالنسبة
الى املت لان مقتضى العقلان هما مقتضى واحد فافق شبهة ووجه التمسك في ذلك ان الاعلام منقول
من علمت وملت الذي لعل في النسب يتعلق باثنين فاذا مقتضى بالهجرة ما مقتضى الى ثلثة فوجب ان يكون
مقتضى بثلاثة واما المقتولات في باب ابنايت فباعتبار البناء والجنس والمحدث وهو نفس الفعل وانما ذكرها في باب
نوع ذلك الحديث والجنس الا ترى انك اذا قلت زعم التمسك فاما مقتضى على المحدث لانه رجوع وان كان النوع
فذلك من مقتضى الثاني والثالث حديث وجب وان كان نوع محصور على فذلك املت فاما مقتضى
مقتضى لانه من مقتضى العلم ان الاعلام يتعلق بمقتضى ومحدث مؤيد من جزئين الجمع من مقتضى
وليس في منها نوعا له من مقتضى العلم لا نفس العلم ولا نوعه واما الابناء والاحباء فيتعلق بالجنس ولا يتعلق
بالجنس هذا التعلق لانه نفس الجنس فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدر ابنايت النوع مع ان يقال كيف مع ان
ينع بالجنس على مصدر زعم المقتضى الثاني والثالث والحواس من ذلك انه لم يكن مصدر باعتبار كونه

في مقتضى

زيد او قائما لكن باعتبار كونه حديثا مخصوصا فالوجه الذي مع الاحتمال به عن الحديث اذا قلت حديث زيد
غير مستطوع بالذي مع به وقوعه بعد او مثلا لك قلت زيد مستطوع اذا قلنا ان قلت غير متعدي فالحديث
الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالقول الثاني والثالث في باب ابيات واجبرت وقول في شرح الله كلمتها
لما استعملت معناه ان ابناء وبناء واجبر وجبر وحديث مستطوع الى واحد ولكنها الخريت بحرى الاعلام لانها
مستطوع لمع الاعلام وانما قلنا انها مستطوع لمع الاعلام لان الاحتمال المستقيم لما يكون من علم او غير ذلك اذا كان
لذلك يكون مستطوع لمع الاعلام قطعا وقال جارا الله بالفعل اخرى بحرى املت لموافقته لسيا معناه ووجه
التي المستطوع الموافقة بينهما باشتراكهما في افتقار معقول حقل به التامل شعورا بوجود النسبة بين الثاني والثالث
وقال المصنف في شرح الفصل قول جارا الله اجري بحرى املت بربد بالاجراء بالصورة لما كان القول الثالث
والثالث بالنظر الى حيزه لا يتحقق معنى المحدثية بينهما في نظام فاجرى بحرى معقول املت في التسمية لموافقتهما
في الصورة والعدد بوجه فان تسلسل فالماض ان يكون ابناء كالمكون متعلقات كمتعلقات اعلم فيكون معقوليات
في الحقيقة فالجواب ان الاعلام هو نفس من كذا قال ومنطق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق للعلم كقول القريب
بالفرد بـ م يحصل في النفس حديث عن العلوم وهي حقيقة اخرى غير العلوم وان وافقت في نسبة شيء الى شيء فليس نسبة
شيء الى شيء من متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من العلوم فانه متعلق للعلم فذلك على ان
الحديث مع حلاته والحين مع اجزائه ليس متعلق للفعل بل هو موافق للمعلومات مع املت ليس العلم وانما هي متعلق العلم
فتثبت الفرق بين املت وحدثت هذا ما ذكرنا في شرح الفصل وبه يعلم ما في شرح الكافية واما قوله يا شرح الفصل اذا
قلنا ان قال من متعدي فتعريف ما ذكرنا الى التوازن حيث قال الجمل بعد القول في موضع نصب على المصدر المرفوع
للقول عند الحققين وفي موضع نصب على المعقول به في قول الاكثرين والصحيح ان القول من متعدي وان ما يذكر بعد
من مثل ذلك بعد والدليل عليه انه لو كان معقولا لكان غير متوقف عقليته عليه وليس كذلك ببيان انه ليس بغير
انكر اذا املت فقلت فقد اشتمل ولا في القول كما انكر اذا املت قد تفتت فقد دل على العقود فكما انكر اذا املت
تعود اخصالا بخرجه عن المصدرية في قولك قد تفتت الفرقاء بانفاق فذلك اذا ذكرت قولنا اخصالا بخرجه
عن المصدرية وزيد قائم يا قولك قلت زيد قائم قول خاص كالتقضاء بالنسبة الى العقود في كونها تعود اخصالا
وجب ان يحكم عليها جميعا بالمصدر او بالمعقول ولا تناقض بالمعقول لما ذكرناه فوجب الحكم بالمصدر وانما قولهم او تلك
المولية من جهة ان القول في تعلية بالمعقول كالمعلم يا تعلية بالعلوم وذلك لان ذلك المتعلق هو نفس القول وانما
يدرك باختيار خاصه بخلاف العلم فانه ليس بالعلوم فافترقا فان تسلسل الجمل الواقعة بعد القول اذا هي لما لم يتم
فاعلم مقام مقام الفاعل كما قال المصنف في المالى التوازن رسم قوله تعالى ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون المصدر
اذا اتم مقام الفاعل لا بد من وصفه فلما اتم ما وقع بعد القول مقام الفاعل بدون وصف علم انه ليس بمصدر قلت
اجاب عنه المصنف في المالى التوازن بانها متعدي وصف المصدر والمقام مقام الفاعل اذا وقع نكرة اما اذا كان معرفة

فقد حصل له من التخصيص ما هو اقوى من تخصيص الوصف الا ترى انكر اذا املت ضرب الضرب وانت تقيض ما هو
لم يجمع ذلك الى وصفه وانما املت ضرب ضرب احتمل ان يكون قول حسن او قبيح او ما اشبهه والسر فيه ان قولك
من تفتت حصول ضرب فاذا املت ضربا مطلقا لم تكن املت بامر زائد على ما دل عليه الفعل فكذلك اسندت الشيء
الى نفسه من غير تعدد واذا اوصفته فقد ذكرنا ما لا يدل عليه الفعل فائدة الاسناد واذا وقع معرفة كان
بالفعل الى والقول الجمل بعد القول مستطوع على خصوصية ليست مبهوم من الفعل فاذا اتم مقام الفاعل نقدا في
بامر زائد على ما دل عليه الفعل فائدة الاسناد فيجوز ان يقام مقام الفاعل من غير وصف لانه بهذا الاعتبار كالمصدر
المعرفة فكما ان المصدر والمعرفة يقام مقام الفاعل من غير وصف كذلك قول القول فان حصل علم بما فزع ان القول
الثاني والثالث في ابناء واجبر بوضع المصدر الذي هو البناء والجر ومنه يستفاد ان يحكى المعقولان اي يرتفعان
على الحكاية لان المصدر مرفوع على الاصل كانه المعقولين بعد قلت لما وقع في المصدر الذي هو القول ووجه كتابتهما
في قولك قلت زيد قائم ولما لم يحكى المعقولان يا ابناء واجبر دون على انهما ليسا من قبل ما وقع موقع المصدر قلت
اجاب عنه المصنف في الشرح بما توقف على مقدمة وهي ان القول اكثر ما يولى الحكاية فيكون المراد به ح من اللفظ
الذي تقدم ذكره واذا كان كذلك لا يجوز ان يعدل عن ذلك اللفظ المذكور ولا يلزم الكذب من زور انتقاء
المطابقة على هذا القول وقد جعل القول معنى الظن قال جارا الله العلامة في الفصل ويقولون في الاستفهام
خاصة متى يقول زيد اسطلقا والقول عمرا اذا املأ يوم نقول عمرا اسطلقا معنى نقول وينوئيم بحلول
باب قلت اجمع مثل قلت وقلت ان يمشي ساخر حده قد يجوزون القول بحرى الظن فيقولونه جملة فاذا دخل على
الابتداء والحين فبهما لان القول يدخل على جملة فتعقروها القلب وتبين تخلفه وذلك هو الظن والاستفهام
العبارة بالنسبة منه هو القول فاجروا العبارة على حسب المعنى منه الا ترى انه يقال ساخر قولك في سلة كذا
ومعناه ما ظنك واستفادك فبهم من فعله على الظن مطلقا نحو قال زيد عمرا اسطلقا من غير اشتراط في كان الظن
كذلك وهي لغوية سليمة ومنهم من يشترط ان يكون اسم استفهام وان يكون القول مثلا المخاطب وان لا يصل
من اوادة الاستفهام والفعل من الطرف وقال المصنف في شرح الفصل مثل القول اذا كان مستقبلا للمخاطب
مستقبلا عنه بحرى بحرى الظن على اللغة الفصيحة وقول الضمير اى معنى الظن فيه فاسبح ولا نقدر يقال
بالقول في هذه المسئلة متى نقول زيد اسطلقا بمعنى ما تعتقد او ما تظن او ما تعلم ولو كان معنى الظن لم يصح الاستفهام
بها كما يعلم ولا الجواب بما يكون معلوما ومنه يعلم خلافا اذا اعتقدت المقدمة معقول الجواب انما يحكى ما وقع بعد
القول من جهة انه يطلق ويراد به نفس اللفظ الذي تقدم ذكره مضارحا له راجعا الى معنى الحكاية اذ المراد بالظن هنا
اللفظ فلو عدل عن ذلك اللفظ المتقدم الذكر لكان كالمعلمة والذليل على ان وجوب الحكاية بعد القول لا يملك
عند اوادة اللفظ المتقدم هو انه اذا استعمل في غير التلطف لما تقدم ذكره بل في القول الشيء وهو الذي يكون
معنى الظن بحرى على هذا المعنى الذي يا ابناء واجبر من هيب الجزاين يقال ان قوله زيد اسطلقا بضمها يعني

ولا يحسن الذين يحملون ما انعم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم انه من قراءه ولا يحسن بالثا وقد رفاق
عنه وفادى ولا يحسن تحمل الذين يحملون موجيهم وكذلك من قراءه بالياء وجعل فاعل يحسن حين رسول الله او
غيره احد ومن جعل فاعله الذين يحملون كان المنقول الاول عند حذفه فاعله ولا يحسن الذين يحملون محذوف
موجيهم والذي هو محذوف دلالة يحملون عليه وهو ضل هذا الكلام وهو يدل على ما ذكرناه فان علمهم ليس الذين
يحملون من ان محذوف فاعله حذف المنقول بفتح وحين احد ما ان محذوف لفظا ويراى معنى وقد راقا
لما يحسن محذوف نسيانها فيكون ان يكون مراد الخبير من المحذوف حيث حكموا بعدم جواز المحذوف النوع
الثاني رتبة على انما حذف نسيانها في المنسوب اليه غير منسوب او بالعكس وهذا متفق قطعيا فالمحذوف
المنسوب اليه يكون محذوف ونسبها ان يجوز فيها الالفاء وهو ترك افعالها على جبل الجوار والالفاء انما يكون اذا
حطت هذه الافعال بين المفعولين او انما خربت عنها خلاف باب اعطيت فاعله لا يجوز فيه الالفاء بالتوسط
والثاخر والفرق انك اذا اعطيت افعال القلوب اجعل الجوان كلاما لضعف النسبة الاسنادية بينهما والمفعولان
في باب اعطيت لا يستقلان كلاما لعدم النسبة بينهما واذا اعطيت افعال القلوب كان ذلك ما ذكره الطرف في
المنهج فاعطيت زيد فطنت قائم فكانت قلت زيد قائم يا ظني او لمس جامل الطرف بيانه متوقف على مقدمية
ذلك على المحذف في باحث حروف العطف من شرح المفضل وهو اننا اذا قلنا قائم زيد وجرح عمرو فالمراد بمثل
ذلك جرح عمرو المحذوف حتى كان قائم حال قيام زيد وجرح عمرو واذا انحق هذا المقدمه فمقول
الطرف صالحن فيه محذوف لصل المواد من حيث المعنى فكانه قال حصل مفعول من الجملة يا ظني وقال اذا فوطت
تحتها انها اذا قدمت اجعلت لغيرها بالتقدم واما اذا فوطت او انما خربت ضعفت فاحتمل فيها الوجه لآخر
وقد نقل جواز الالفاء في تقديمها وهو ضعيف قوله في الشرح ولا يستدل بمثل قولهم اشارة الى احوال وجواب
ويوقف موقفا على مقدمية وهي انك اذا قلت قلت ان زيد قائم غير اللام يكون ان مفتوحة وقد اختلف
في تقديمي فلا فرق في انها يا سمها وجرح عاصدت محذوفين لان المعنى صبح منسوبيا ومنسوبيا اليه وذلك
حامل وقال بعضهم بل المنقول الثاني محذوف فاعله قلت ان زيد قائم فالنقد رعلت فاعله حاصل
ولكنه حذف للعلم به واذا اجبت باللام كبرت ان وعلقت الفعل والكسر ويجب على هذا المقدورين افعال القلوب
الاول ثلاثة لما جاء في اللام علم انه لا حمل لعلت بما دخلت فيه صارت جملة على افعالها مستقلة واذا دخلت
ان مع الجمل المستقلة وهي على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم ينع اللام مع المنفوحة لتناقض معانها واما على
المقدور الثاني فلا بد ان يكون قد رتب مفعول آخر لبطون ان يكون اللام مع المؤد واذا قررنا هذه المقدمه فمقول
فان حصل تركم اذا قدمت افعال القلوب على المفعولين لا يجوز الفاء بها باطل بقولهم قلت ان زيد قائم بكران
فان قلت منما تقدم مع انه لا علم لما علم به المقدمة من ان اللام حجب لعدم حمل الفعل فالجواب اننا
لما ان لا علم لما لا ان هذه الموقرة من باب التعليل كما علمنا المقدمة من كلامنا بالالفاء وسمي انما تعلق

الذين يحملون ما انعم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم انه من قراءه ولا يحسن بالثا وقد رفاق
عنه وفادى ولا يحسن تحمل الذين يحملون موجيهم وكذلك من قراءه بالياء وجعل فاعل يحسن حين رسول الله او
غيره احد ومن جعل فاعله الذين يحملون كان المنقول الاول عند حذفه فاعله ولا يحسن الذين يحملون محذوف
موجيهم والذي هو محذوف دلالة يحملون عليه وهو ضل هذا الكلام وهو يدل على ما ذكرناه فان علمهم ليس الذين
يحملون من ان محذوف فاعله حذف المنقول بفتح وحين احد ما ان محذوف لفظا ويراى معنى وقد راقا
لما يحسن محذوف نسيانها فيكون ان يكون مراد الخبير من المحذوف حيث حكموا بعدم جواز المحذوف النوع
الثاني رتبة على انما حذف نسيانها في المنسوب اليه غير منسوب او بالعكس وهذا متفق قطعيا فالمحذوف
المنسوب اليه يكون محذوف ونسبها ان يجوز فيها الالفاء وهو ترك افعالها على جبل الجوار والالفاء انما يكون اذا
حطت هذه الافعال بين المفعولين او انما خربت عنها خلاف باب اعطيت فاعله لا يجوز فيه الالفاء بالتوسط
والثاخر والفرق انك اذا اعطيت افعال القلوب اجعل الجوان كلاما لضعف النسبة الاسنادية بينهما والمفعولان
في باب اعطيت لا يستقلان كلاما لعدم النسبة بينهما واذا اعطيت افعال القلوب كان ذلك ما ذكره الطرف في
المنهج فاعطيت زيد فطنت قائم فكانت قلت زيد قائم يا ظني او لمس جامل الطرف بيانه متوقف على مقدمية
ذلك على المحذف في باحث حروف العطف من شرح المفضل وهو اننا اذا قلنا قائم زيد وجرح عمرو فالمراد بمثل
ذلك جرح عمرو المحذوف حتى كان قائم حال قيام زيد وجرح عمرو واذا انحق هذا المقدمه فمقول
الطرف صالحن فيه محذوف لصل المواد من حيث المعنى فكانه قال حصل مفعول من الجملة يا ظني وقال اذا فوطت
تحتها انها اذا قدمت اجعلت لغيرها بالتقدم واما اذا فوطت او انما خربت ضعفت فاحتمل فيها الوجه لآخر
وقد نقل جواز الالفاء في تقديمها وهو ضعيف قوله في الشرح ولا يستدل بمثل قولهم اشارة الى احوال وجواب
ويوقف موقفا على مقدمية وهي انك اذا قلت قلت ان زيد قائم غير اللام يكون ان مفتوحة وقد اختلف
في تقديمي فلا فرق في انها يا سمها وجرح عاصدت محذوفين لان المعنى صبح منسوبيا ومنسوبيا اليه وذلك
حامل وقال بعضهم بل المنقول الثاني محذوف فاعله قلت ان زيد قائم فالنقد رعلت فاعله حاصل
ولكنه حذف للعلم به واذا اجبت باللام كبرت ان وعلقت الفعل والكسر ويجب على هذا المقدورين افعال القلوب
الاول ثلاثة لما جاء في اللام علم انه لا حمل لعلت بما دخلت فيه صارت جملة على افعالها مستقلة واذا دخلت
ان مع الجمل المستقلة وهي على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم ينع اللام مع المنفوحة لتناقض معانها واما على
المقدور الثاني فلا بد ان يكون قد رتب مفعول آخر لبطون ان يكون اللام مع المؤد واذا قررنا هذه المقدمه فمقول
فان حصل تركم اذا قدمت افعال القلوب على المفعولين لا يجوز الفاء بها باطل بقولهم قلت ان زيد قائم بكران
فان قلت منما تقدم مع انه لا علم لما علم به المقدمة من ان اللام حجب لعدم حمل الفعل فالجواب اننا
لما ان لا علم لما لا ان هذه الموقرة من باب التعليل كما علمنا المقدمة من كلامنا بالالفاء وسمي انما تعلق

وسمى المتعلق ان لم ينع افعالها لعارض لا رتبا خلافت الالفاء فان معناه ان يجوز ترك افعالها لعارض وهو التوسط
او التاخر قال المصنف في شرح المفضل والتعليل عند دخول حرف الالفاء والاستفهام والتي لا تترك افعالها لمجمل
ما بعد لام الالفاء وحرف الاستفهام والتي معولا لما قبله معرج عن ان يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام
فلا يملك ما قبله فيما بعده ويجب الالفاء لذلك ووضع موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق بلفظ الاستفهام مستقلة
وكونه متعلقا بلفظ اعتباريا المعنى لا يخرج عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في جملته في صدر الكلام فقد راقا
عليه ما يقتضيه فلكذلك منسا واذا دخل على هذا الجملة كان في المعنى الحسنة اليه هو المنقول الاول والمقدور الثاني
الثاني وقد اختلف في علت هل قام زيد فهو قوم ومنه قوم مع اتفاقهم على علت ازيد عندك ام عمرو فانك
اجاز فانظر الى سور الجملة وهي حاصلية في الموضعين ثلها في ازيد قائم ام عمرو والذي منع نعم ان يجوز
الاستفهام لا يقع ان يكون متعلقا بالعلم الا بنا وبلا وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام
مع ام احد الثنتين منسوب اليه ذلك الحكم فمحمل تعلق العلم بشي على جبهة فاعله قلت ازيد عندك ام عمرو فاعله
علت احدهما متبنا على صفة وهو كونه عندك لان ذلك الذي سأل في جوابه واما اذا قال ملزما قائم فليس جواب
هذا النسبة فقام الى زيد او فقيه حتى يقع ان يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق به كالحسب ما تعلق مع ام واعنا
جوابه نعم او لا يجوز من متعنتين فكيف يقع تعلق العلم بمثل ذلك ويجاب بان معنى نعم نعم وقد قام ومعنى لا زيد فاعله
ولذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما لمفضل المنفرد من محكوم عليه ومعلوم به في الجواب وهو المحذوف تعلق
العلم وام علت اي الزجطين جاك وما اشبههما معنا مطلب القيين انما الجواز هو هذا اذ اذ المصنف
في شرح المفضل وبه تحقق في الشرح قوله في الشرح كان المعنى هو الذي اراده من قوله في شرح المفضل واذا دخل
على هذا الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المنقول الاول والمسند هو المنقول الثاني وقوله في الشرح ولا يرد
توجيه هذا السؤال ان يقال ان الكسرة مثل اللام في افتناء الفدانة فكما جاز علت لزيد فلم يدون العمل
لنظا فلكذلك ينبغي ان يجوز علت ان زيد قائم بالكسر يدون الاعمال لفظا والجواب ان المعنى لهما ان يحمل
الكسرة مفتوحة فيكون مفعولا بوضع نصب فلا يدل على التعليل مع امكان الاعمال والتقديم ولا تعلق بعلت
زيد متعلق لا مكان الاعمال مع التقديم وقد اختلف في تقديمي قلت ان زيد سائل على من جرح فاعله
قال المصنف في الى المسائل المتقدمة انما سدت ان المشتدة والحقيقة من سلسل المفعولين يا باب طنت و
اخرها لا شفا لفظا على محكوم به ومعلوم عليه وهو ما يقتضيه وعلقه بهما في المعنى على حسب ما كان فلم يفتقر الى اثر
آخر من مناجاز كس ما عند ادخال اللام فلو كانت طنت ان زيد قائم ولولا ان معناها ما ذكرناه لم يجر ذلك الا
نرى انك لا تقول ليجب ان زيد قائم لقد رقت رحابة معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا ومن هنا ايضا عطف
على مفعولها الزجطين وان كانت مفتوحة لفظا لا ينافي المعنى الكسرة باعتبار ما ذكرناه فمقول قلت ان زيد قائم وعمرو
والجواب انك في المنفوحة لكونها ليست في معنى الجملة ومنسجها ان يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول مبرر

شيء واحد مثل علمتي بطلانها جميعا منها المتكلم وعلى كل فعلت كذا فانها من غير الخطاب ومنه فقد رايته مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم خلاف من هما من الافعال فانه اذا كان ذلك على لاية المفعول عن المعنى لما لفظ نفس صاف الى
ذلك المعنى كقولك ضربت نفسي وضربت نفسك وانما اريدوا المفعول بلفظ النفس في غير افعال القلوب لما تفرقا في اللفظ
من ان مثل الفاعل لا يتعلق بنفسه ما بها وانما يتعلق بغيره فلو قالوا حيا بنى ومنه بكل سبق لما فهم ما هو الغالب من المعاني
بينهما ولم يتحرك المعنى بانفسه لانه لا يتناسح قيام هذا الغالب فابعدوا المفعول بلفظ النفس اي انا بالعدول عن
ذلك الغالب بخلاف باب علمت وطلعت فانه ليس الغالب فيها الغاير بل علم الانسان بصفات نفسه وطلعت اياها
التي كان ذلك الغالب الذي غير الاصل لاجله متغيرا بغيره من افعال القلوب على اصلها وهو استعمال المعنات
في عملها من غير تغيرها من كونها لم يبدل المعنى بلفظ النفس في افعال القلوب كانت المعنات باقية في عملها
وعلمت الشئ المروي في شئ الجارية هذا الحكم بما حاصله ان تاثيرات هذه الافعال بالمعنى في المفعول الثاني
لا في العين والشئ متعلقان به فيكون التاثير خارجا من الفاعل وما هو مفعول بالحقيقة فلا يحتاج الى الاثبات
بالنفس قد جاء فقد شئ وعبر شئ مجزاة مجرى علمتي قال المصنف في شرح المفضل وانما اجزينا مجرى علمتي
لانها عند ان وجدت وجدت من افعال القلوب فعملها على متنها ولا بعد في ان عمل الشئ على صفة قال
جوان العود لقد كان لي عن حزينتين عدتني وعما لاتي منها متزوجة حزن جانا البعير بكسر الجيم مقدم
عينة من مذبحهم الى مخيم وكذلك من الغرس والعود بنوع العين المهمة واسكان الواو المشق من الابل وهو
الذي جا وزيا البن البارز وصية المودة امرأة زوجها لانها تفرق ما حبسها بقول وخوضته من كذا الى
بالعد منه ويدل ذلك ان لي عن حزينتين وعما لاتي منها بعد وعدتني حشوا متوسط على بيل الذماء وجوان العود
لقب شاعر من بني واسم المستورد وانما لقب بذلك بولسب هذه القصيدة خذ احذرا يا جارتني فاني
رايت جرات العود قد كان يصلم يعني انه قد كان يحذر من جلد البعير سوطا يقرب به الصرتين وكان جلد
طريقا ومنه في الشعر بحيث فراه بعد ايام وقد اخذ بحف ما حذر امرائه بذلك وخوفها وهو يعني فقد شئ
على خلاف التباس المفعول اذ تفرقا في كلام العرب ابدال معنى المفعول في غير افعال القلوب بالنفس لتسبب
الذي ذكر ولم يبدل في فقدتني فكون على خلاف التباس المفعول وان كان جاريا على التباس الاصل لان الامل على
استعمال المعنات في عملها من غير تغيرها
وتعنيها معنى آخر قد تفرق ان تعدى الافعال لما كانت
باعتبارها فاعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعولين باعتبار ان معناها متغيرا ومتنوبا ومتنوبا اليه فاذا
استعمل بعضها على معنى آخر لا يتغير الا متعلقا واحدا فوجب ان يكون ما يتعدى اليه واحد فطلعت اذ تطلعت
بمعنى اهتمت لا يتغير الا متعلقا واحدا فوجب ان يخرج عما عني منه الى ما يتعدى اليه واحد وعلمت الشئ
بمعنى عرفت به نفسه كذلك وانما قال في نفسه لان علمت الذي يتعدى اليه اثنين بمعنى عرفت الشئ لكن لا ياتي
نفسه بل على صفة ورايته بمعنى ابهرته بمعنى كذا وجدته الفاعل بمعنى اصبتها لذلك قال المصنف

في شرح المفضل ولم يذكر ان رعت لها وجهان ايضا مثل غيرهما انهم يقولون رعت ثمنه كغلت وهو لفظ رعت
المتعدية الى مفعولين لانه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها اصلا من افعال القلوب فان قيل
رايت اذا كان من روية العين في معنى ابهرت وليس من افعال القلوب فلجواب انها وان كانت لا تباين
لفظها ايضا علم بالمعنى فلم يخرج من معنى العلم بالكيفية وكذلك اذا اورد وجدت الفاعل بمعنى اصبتها فان وجدت
مثلا ثم اي فان وجدت معنا مثل ثم الا انه لم يخرج من معنى اصبتها على صفة ومنها اصبتها على نفسها وكانت مثلها وليس
لذلك رعت بمعنى كغلت مع رعت التي بمعنى هذا الباب هذا ما ذكره المصنف في شرح المفضل ولم يذكر
وجدت بمعنى مضى وحسب بمعنى خذ
الافعال الناقصة بحيث هذا الافعال ناقصة لان غير ما
كلما لم يوجه وهذه ان لم يذكر في مفعولها المفعول لم يكن كلاما ومن نقصانها امتناع التعلق بها قال المصنف
في امالي المسائل المتقدمة لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها التعلق بل هي حدثت بحق الى
فاعلها ومعنى قولنا حدثت بحق يعني انه لم يرد ان زيد يثبت وانما اريد ان القيام المنسوب اليه زيد وهو جرح
ثبت وذاك حاصل لولم يذكر ان كان وانما قصد بالاثبات بها الدلالة على المبتدأ والمبني واخاذا المعنى بمعنى بالنسبة
الى المبتدأ مع بقائه مجزأ عنه عما كان عليه في الابدأ ولذلك وقع كثير من الغرض ان الدلالة لها على الحدث
اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد ان ما كان فلذلك لم تات عاملة في شئ غير الاسم والمبنى والافعال الناقصة
ما وضع لتعبر الفاعل على صفة لانها كلها اشتركت في ان وضعها على ان ينسب الى الفاعل باعتبار صفة له فان قيل
قوله في التخرج لانها كلها اشتركت في ان وضعها على صفة لانها لا يصح الاستدلال على ثبوت الحدث للحدث كذا ذكر
المصنف في مسامي اصول العفة فلجواب ان قوله لانها كلها اشتركت على ثبوت لقوله وضع لتعبر الفاعل على صفة
وليس هذا من الاستدلال على ثبوت الحدث للحدث فلذلك اى ملاجل انها وضعت لتعبر الفاعل على صفة او
فلاجل ان وضعها على ان ينسب الى الفاعل باعتبار صفة له لم يكن بد من الخبر والاى وان كان بد من المبنى
فلا يكون منصوبا الى الفاعل باعتبار صفة تكون محالة للمعنى ومنه ولم يذكر في سببها لانها كانت وصار
ومادام وليس ثم قال وما كان محي من الفعل محالا يستغنى عن المبنى مع ما وضع لتعبر الفاعل على صفة
وقد جاء معنى وقد استعمل جاء في هذا المعنى وهو تفقير الفاعل على صفة مثل ما جاءت حاجتك فان
معناه اثبات حصول الفاعل على معنى ما ذكره منصوبا فان جعلت ما نافية وجب ان يكون ذلك اى جاءت لشيء تقدم
ذلك بناء على ان فاعله يكون معترضا في عايد ما ذكره مقدم وكذا كان الفاعل المستغنى عايدا على ما ذكره مقدم
يكون الفعل لذلك الشئ الذي تقدم ذكره فتلحقا يكون المعنى ان يكون ذلك على قدر حاجة الخطاب كما
لو كان الخطاب محتاجا الى عبارة وهي واحدة غوامضتين فطلب من المتكلم كمال صبره لا اختياره والخطاب
ان تلك الكيل لا يصح لا اختياره من غير المتكلم له ما جاءت حاجتك معنى لم يحصل من الكيل اني طلبتها
معنى على القدر المحتاج اليه معنى ليست الاية باختياره وان جعلت ما استغنىا معى كان في جاءت من مروي

يكون دينا ما وجه تسميته ذلك الصبي وان كان عاذا اعطى ما وهو مد كل من ان في الاخبار عنه بالحاجة
وجي موثقه وهذا كقولك من كانت اكل فانك انت الصبي المستحق للاخبار عنه بالموثقه فيكون المعنى ان الخطاب
احتاج من شيء ليا مقدار مخصوص من من او منين يتبين له فيقال المتكلم عن حقيقة ذلك الشيء باعتبار مقدار فيكون
المعنى اي مقدار حصل باعتبار حاجتك كذا ————— وعلى هذا يكون صبره في عبارة عن الخطاب وسوال المتكلم
يكون عن المقدار بناء على ان المتكلم لا يكون عالما به ويجوز ان يكون صبره في عبارة عن المتكلم ويكون المعنى ان المتكلم يكون
عالما بالمقدار ولا يكون عالما بالشيء فيقال المتكلم الخطاب عن حقيقة ذلك الشيء باعتبار مقدار فكانه قال
انما حصل باعتبار حاجتك معنى اي حقيقة تحتاج الى من او منين منها واسلم ان جاء الذي هو من الافعال
النافعة بمعنى صار كما صرح به جار الله العلامة في الفصل وشارح المصنف ايضا اليه في مباحث المال من شرح
الفصل ووجه الاحتياج في بيان معنى هذا التركيب الى هذا التحويل بل كفى ان يقال معناه اية حاجه صارت جلتك
الافعال تليق المصنف قال المصنف في شرح الفصل مل تقصص في ذلك على هذا الحمل او يعطى الى غير ذلك نظر
والاولى ان يعطى لانهم يقولون جاء البرق فغير من وصاعين على انه قد قيل ان تغير من حال وهو ضعيف
لانهم لم يقصدوا الاخبار عن البرق بالحكي في نفسه وانما قصدوا حصوله على هذه الصفة فوجب ان يكون ما نحن فيه
واذا ثبت ذلك صح استعارة في معنى الموضع المذكور واستحسن عليه تليق قائلا فيهم نظرا اذ لم يقصدوا وصبره
على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل قصدوا ان جاء مفعولا وجعل اسما له من الجمل به الى العلم بجسم الى العالم وكذلك
جاء قد علم من الافعال النافعة في قولهم قدمت كانهما حربة في قدمت صهي الشرح في قولهم يقولون ارفع
شئتي حتى قدمت كانهما حربة اي صارت قال المصنف في شرح الفصل والطاهر ان محض محله فانه لم
يعرف في غير اذ لا يقال قدمت كانهما حربة اي صارت كانهما حربة لا يبعد ان يقال قدمت كانهما حربة اي صارت
من فيه من اراده شئتي على هذه الصفة فيكون محض ما مثل ذلك ————— يدخل على الجملة الاسمية لا عطية
التي حكم معناها بتقرير ما تقدم من هذا لا انه يظهر بقرينة يدخل على الجملة الاسمية ان فاعلها كان مبتدأ قبل
دخولها وان الصفة كانت خبرا له وايضا ان قوله ما وضع تقرير الفاعل على صفة يدل على حصول الحقيقة للفاعل ويظهر منها
ان حصول تلك الحقيقة للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل من ايات او في او صيرورة او باعتبار زمان مخصوص
على ما بينا في وجعل الامام الحسيني الحكم على قوله حكم معناها على الاثر وقوله ما ان ارفع مثلا من حيث ان معناه استمر
في مدة الوقت حاصل الخبر اذ كلاهما في وقت الصبح لكن خصص اثر معناه وهو وجود شيء في وقت الصبح دون
غيره بالخبر الذي هو موضع الفائدة فيكون نسبتته الى من مولد في هذا الوقت فاعطى اصح ما في قولك اصبح زيد
عالما فائدة الاصحاح حتى صار المعنى انه منسوب الى زيد في هذا الوقت دون غيره من الاوقات واثر معناه
في الخبر هو ان فيه قيام به بالحقيقة وقال ابن الفاضل صدر الدين المديني قوله لا عطية الخبر يجوز ان
يكون من اضافة المصدر الى الفعل اي يعطى هذا الافعال الخبر حكم معناه ويجوز ان يكون اضافة الى الفاعل

وموالا صوب عندي والمجيب ليفيد الخبر حكم معناه فان عالما في قولك اصبح زيد عالما هو الذي يفيد اثر الاصحاح
وحكمه ولما قيل ان يقول الخبر حكم معناه بعينه ولا خفاء في وجوب المعارف بين المخطي والمخطى والبرهان عنه
ان يكون خبرا من عن جهة كونه حكما للمعنى لانه خبر باعتبار اللفظ وحكم معناه باعتبار المعنى ووجه فاعلم ان خاتمة
هذا الكلام اقول من اضافة المصدر الى المفعول واطافه الحكم على المعنى من اضافة العام الى الخاص اضافة
اليه للمحقق وسين به كما يقال حكم القيام اي الحكم الذي هو القيام فيكون الحكم عين المعنى بالذات وان لم يصح
بالعموم والمفوض وقوله في الشرح على حسب معنى ذلك الفعل من ايات او في او صيرورة بدون التفويض الحكم
فهو اشارة الى اتحاد الحكم والمعنى قال المصنف في شرح الفصل كلها مشتركة في انها ثبتت الخبر حكم معناه فيكون
معنى صار الانتقال وجب ان يكون ذلك الحكم ما لنا الخبر فاذا املت ما ريد عالما في علم حكم الانتقال لانه في ذلك
الذي انتقل اليه واصح واسمى واضح اذ كانت نافعة وجب ان يعطى الخبر حكم معناه معناه الذي لا يلحق الدخول
على هذه الاوقات فوجب ان يكون الخبر في هذه الاوقات في حال نسبتته لمن مولد فاذا املت اصح زيد عالما
فقد املت اصح لعلما الحكم الاصحاح حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه في وقت الاصحاح دون غيره وكذلك كما سمى
واضح في هذا جازية وهي تدل بالتحقيق على ما ذكرناه من ان اضافة الاعطاء اضافة الى المفعول واطافه الحكم الى المعنى
اطافه العام الى الخاص لان قوله حكم الانتقال وحكم الاصحاح يدل على الامر الثاني وقوله فقد اعطيت اصبح
لعلما الحكم الاصحاح على الامر الاول واذا املت ان هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية لا عطية الخبر حكم معناه
فاعلم انها مرفوعة الخبر الاول من الجملة الاسمية وبعين اسمها ومصب الثاني وهي خبرها معنى اعطيت فاعلم ان هذا
معناه وكذلك الخبر فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك خبرها وانما نسبته الى كان اشعارا بانها
مرفوعة ومشتقة والا فليس هو اسمها لان ولا خبرها بها في الحقيقة وقد يضاف الشيء الى الشيء يادى بسبب ولم يقولوا
في مثل ضرب زيد عمر اسم وخبر بل فاعلم ومفعول لغير فواين الباب في اسماء متعلقاتها في الارباب فاعلموا
الاسم والمبين متعلقات الافعال النافعة المذكورة فاذا افادوا اسم وخبر علم انهم قد وصلوا الى هذا النوع من الافعال
واضا فان المرفوعة والمضروب منها ليس كغير المضروب والمرفوعة هي ضرب اذ مضروب ضرب مفعول في الحقيقة
وليس مضروب كان كذلك ثم شروح بين معانيها باعتبار استعمالها فاقرب له وفي غير ان كان لها اي ان كان
الفعل لها معنى باعتبار استعمالها في معنى الافعال النافعة وفي معنى الافعال النافعة ان كان لها معنى غير معنى
الافعال النافعة فقال وكان يكون نافعة فاعلم ما الباب له ثم بين معناه وهو ثبوت خبرها لعلما ما فيها
ثم المانع بعد ذلك على ضربين احدهما ان يفهم ذلك وام كونه على وكان الله سبحانه يبين والثاني ان يفهم انما
كقول القبيس كان في مال ويكون بمعنى ما كقول الشاعر بقيقه قفيق والمخطي كان في قفا الخنز قد كانت فواجا بوضرها
التي تلاءم الفلاء التي يتاه بها والقصور الثاني وكان في هذا البيت معنى صار لما ذكره المصنف في شرح الفصل
من انه قد ذكر جعلها على الجوز الباقية اذ لا يستقيم النافعة لانه يؤدي الى مكن المعنى لانها تنصرف

بان الفرج سابعه على البعير لان البعير كان البعير فزاحا وهو مكس لان كان الفرج ايضا فلما كان موقفا
الى عكس المعنى فذكر حمله على ذلك ولا يستقيم التامه من حيث ان يكون فزاحا لا فيلزم ان يكون البعير حال كونه
فزاحا وهو فاسد ولا يستقيم الزائدة من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فليفتح فزاحا واما المعنى فلا اخبار
عن البعير بانه فزاح ولا يستقيم المعنى فيها من الشان للامرين بعينها ويكون فيها من الشان ان يكون ذلك كان زيد قائم في
كان فيها الشان وهو امرها والحكمة جنىها وهذا المعنى فيها من الشان من الناقصة في التحقيق لانها لتقرب المعنى
على صفة ملائمة لها من اسم وجنر الا انه يشترط ان يكون مرفوعا من الحديث وهو من الشان ولا يكون جنسها
الاجمالي ولا يكون فيه معنى ما يدعى المبتدأ او فلا انما في هذه الصفات جعلت فيها راسه تقريبا على المبتدأ
فلم يفسد فلم ليس الطبيب الا المسك ان جعل في اسم ليس فيها الشان والصفة والحكمة بعد مفسرة فلا يستقيم
لان الجملة هي التي يستعمل بالافادة ولو قلت الطبيب الا المسك لم يفسد فكيف مع ان يقع الجملة بعد مفسرة على هذا
الغدير قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتقدمة بان الجملة المذكورة مفسرة لما قبلها شيئا كان او
شيئا وما نحن فيه كذلك الا ان جعلنا قوله وليس فيها شيئا الذي اذ به ذلك ان معناه ليس كحديثه كذلك ما نحن
فيه لان المستثنى منه محذوف تقديره ليس الحديث الطبيب في من الاشياء الا المسك ويكون تامة فيكون عامر بها
وهذه ليست من هذا الباب لان مدلولها يجب الى فاعلها من غير تقدير كانه قال ثبت او وجد كقوله تعالى
ان كان دوسر وعنت هذه تامة لا يستغنى عنها عن الفهم كاجاب هذا الباب ناقصة لا حياجا الى
المبتدأ ويكون زائدة وهي التي يكون وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلية الجملة مثل لم يوجد كان شلم فانه
اذا حذف كان سيبقى المعنى الاصلية بحال من دون ان المعنى فهم من لم وانما قيد المعنى بالاصلي لان الزائدة لا يشك
من تأكيد والتأكيد يثبت بحد في مثله في الزيادة بل في قوله ان من افضلهم كان زيدا فانه انما زيد كان فيه
لتأكيد ثبوت المبتدأ لابتداء وهو ثابت بعد الحذف مع بقاء المعنى الاصلية المعنى الثبوت بحال وقد قيل ان كان
في قوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه على النقص فانه اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله جنسها وان كانت تامة
كان قلب فاعلها وله متعلق بها وان كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وجنر المعنى لمن له قلب واذا كانت ضمير
الثان كان فيها من الحديث هو اسمها ولا قلب مبتدأ وجنر يوضع جنسها وان كانت معية صار فالاعراب
كما اذا كانت ناقصة وصار المعنى الانتقال الى انتقال الفاعل الى تلك الصفة وقد يكون ايضا لا باعتبار المتعلق
اي انتقالا من حقيقة الى اخرى كقولك صار العطين خزا وقد يكون باعتبار العوارض اي يكون الانتقال
انتقالا من عارضة الى عارضة كقولك صار زيد غنيا وقد يكون الانتقال انتقالا من مكان الى آخر كقولك صار زيد
الى عمرو وجميع واسى وايضا لا فرقان معنوي الجملة باوقاتها مع انها مدخل لتعريف ان هذا الخبر لهذا الفاعل
في هذه الاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والعنى افاد الفاعل صدر الدرس الحديث ان المراد بالافادات
هذه الاوقات التي يدل كل واحد على خصوصيتها وهي لا تختلف بحسب المعنى والاستقبال بخلاف الزمان

الذي يدل على الفعل فانه تختلف عما ذكر ولذلك قال باوقاتها ولم يقل باوقاتها لانه لو ذكر الاوقات لما انفصل
عليه بكل فعل يدخل حله اسمية كفاعل القلوب وكان وهاد وما دام وما زال وعين ما فاتها ايضا تفريق معنوي الجملة
باوقاتها وهو المعنى والاستقبال على حسب ما سبق فلذلك ذكر الاوقات دون الاوقات ومكون تامة بمعنى فعل في
الصباح والعين والمساء لا يحتاج الى مفسر كقولك اضبطنا واسمينا اي حصلنا في هذه الاوقات ومعنى صار وقد
تقدم معنى صار وظل وبات لا فرقان معنوي الجملة بوقتها كما تقدم في اسمع واسمى واسمى وظل باعتبار التثنية
واما باعتبار التثنية فانه اختلف ظل زيد سارا اي ثبت لزيد في جميع زمانه وبات زيد سارا اي ثبت لزيد في ذلك
جميع ليلة ومعنى صار وقد تقدم معناه قال تعالى واذا نزل احلهم بالانبياء على كل وجه مسودا اي مغمورا وان كان
للا واما الالف الاربعية التي هي ما زال وما برح وما بقي وما اشكلا لا سطر وحينها فاعلمها منقطة
قبله مع ان معناه ان هذا الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستقراء من كان قابلا له في المعتاد لانه لا ينهم من
قوله القائل ما زال زيد اميرا انه كان كذلك في اوله ووجوده ويلزمها النفي ففعلنا انك زيد اميرا ولذلك
باقية لان معناه نفي علوا استعملت من غير النفي لا معن المعنى لانها اذا كانت معن نفي لا يكون الثبوت ولا النفي
الذي هو معنى كونها واقعا فلا دخل للنفي على النفي صار المعنى الاثبات ويكون المنكلم قاصدا بالنفي على النفي
الاثبات وانه ما انفي ببيان الاثبات قد يكون في ضمن نفي النفي وقد لا يكون والثاني غير مفيد لان الثابت
لم ينفى واما الاول فانه مفيد لامرين احدهما الثبوت والاخر انه لم ينفى الثابت وانما قصد المنكلم الاثبات
وانما يقع ليحصل ما هو المقصود بمعنى هذه الافعال لانه اذا ثبت ولم ينفى اسمي والاستقراء هو المقصود بمعنى
هذه الافعال بخلاف مجرد الثبوت ومما لا بد ان يكون في ضمن نفي النفي فانه لا يلزم منه الاستقراء وقد خطئ
في الوهم في قوله حواجيج ما تفكر الا مناخه في المصنف او يربط بها بلده اقروا للفرج الفاعل من اجل
ومل الناقصة الطويلة الظاهر والمصنف عبارة عن الفهم والجور صيف سوط المعنى لان نفي بين امرين ممكنين
انما عاينوا الخاك ورتب الحلاك او الى ما يبلد فقر لا يثبت به مع السبر المدين وانما خطئ في الوهم في قوله
ما تفكر الا مناخه لانه لا يقال كان زيد الاعلميا بناء على ان الاستغناء المعنوي لا يقع في الاثبات فاذا امتنع كان
زيد الاعلميا فاستفكر الاستغناء اجدون بالاستغناء لان الاثبات فيها أكد واجيب بانه ليس جنس ما تفكر الا مناخه
بل الخبر على المصنف وهو اي المصنف اسوء الاحوال يعني المراه بالمصنف اسوء الاحوال يكون المعنى انها ستمضي على
اسوء الحال في كل حال الا في حال كونها مناخه فيكون مثل قولك لا يزال زيد نجما الا ما شيا فلهذا يكون الاثبات
نفي امراك الا بل وموجبه باد كما من قولهم غ عند قصد اننا ختم على المصنف يقتضي محذوف لانه لا يمكن مكر صفت
مناخه على انه حال لا خير ولا استغناء ومفزع كما تقول ما جئت الا وابكا كما قال ما تفكر بها ثم استغنى الاستغناء
بعد ان كان اسمها وجنر ما على ان حال سمي من احوال عامة مقدرة اي ما تفكر على المصنف في حال من الاحوال
الا في حاله الا ناقة فانه يحصل لها راحة وهذا الجواب حقيق لانه اذا جعل الاثبات حالا وعالمه الفرق الذي

في الظاهر معاقبة بدنه وحب ما هو به جنة اولى من وقوع ما يجرها المصانعة وبها الافتاء والمجتهب والما استماع الاول
فواجب لا ينهك للشيء وهذا لا يثبت وما شئت فقل ان الثاني من استغالي فيه ان تقول في ان يخرج زيد فيعمل ما كان
منصوباً في موضع رفع ويستغني عن المرفوع اي عما كان مرفوعاً في الاصل كما استغني في قوله علمت ان زيدا قام عن
المجرى اي عما كان منصوباً في الاصل واما استغنا في قوله علمت ان زيدا قام عن المجرى من حيث ان المذكور بعد علمت
مستعمل في المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه واذا ثبت الاستغناء عن المنصب علمت ان زيدا قام لا اشتراك بعد
علمت في ما هو المقصود ثبت الاستغناء في ان يخرج زيد عما كان مرفوعاً في الاصل لان ما بعد في في قوله في
ان يخرج زيد مستعمل في المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه ومن قال في علمت ان زيدا قام ان المنصب محذوف
والفعل علمت قيام زيد حاصل فلا بعد ان تقول من اعذوف للمجرى يكون الفعل عند في خروج زيد بان حصل
واما اذا كان فاعل في ضمير افتد تقدم ما فيه من التلاف في الخبرات وتعدت ان تفيها للمعنى
بكاد كما كتبت كاد وفيه من كاد في اصل معنى المعارضة وان اختلفت في وجوه المعارضة حملت كل واحدة منها
على ما جرت بها تشبهها لها ومشاركتها لها في اصل معناها فذات ان من في ذلك ودخلت في كاد والثاني في معنى
الثاني من الثلاثة الاول وهو ما كان له في الخبر على سبيل المصروف كاد تقول كادت الشمس تغرب يريد ان وتوها
اي وفي غيرهما قد حصل قال المصنف في شرح الفصل وهو من معنى يعرب عن معنى فاذ لك جاءت منصرفة
تصرف الافعال وحينما شئ وطيفة ان يكون خلاصاً اي ليكون مبتدأ في ان المقصود بالعرب ولهذا في معنى
لذلك على وجه تأكيد القرب اقول واما نسب الشيء الى المنافع لان المنافع منقوص فلا يكون فيه تنبيه على قرب
المصروف واما قوله على وجه تأكيد القرب بمعنى ان في الخلف في المجرى ينبغي ان يكون على وجه يمكن ان يكون في قرب
المجرى على سبيل المصروف فيكون على وجه وقوع الخبر حال التكليم ولا لا يكون مؤكداً بل يكون متباً للمعنى كاد
مذلك الوجه هو ان يكون معنى الخلف في المجرى حيث يكون القرب الى الوقوع وح يكون مؤكداً للمعنى كاد وحكم المصنف
في شرح الفصل في جعل واخواتها بان تحقق الخلف في خبر جعل واخواتها اكثر من المجرى كاد وهذا يدل على ان قوله
وقال المصنف في سوح الكافية والنعم في خبر ما ان يكون محل حال تفر من المصنف في معناه من مقاربه
المصروف محمول عليه في ما قرناه من كلام المصنف في شرح الفصل ولزم محمول عليه بل عمل على ظاهره لم يستقم
لان اذا كان المجرى حالاً يكون له الا على معموله كاد يدل على ان القرب من المصروف والقرب من المصروف لا يكون
حاصلاً فكونه حالاً ما ينافي القرب لا ان يفرق
التي تفاد قوم يكون معناه الاثبات ما ينافي كان او مستقبل وقول قوم يكون معناه في المنافع الاثبات والى المستقبل
لا لا ينافي فيكون معناه التي كثرها من الافعال التي اخل عليها حرف التي وقول قوم هو كالا ينافي وهو
الفيهم والذي يدل عليه انا فافهم بان كل فعل لم يدخل عليه حرف التي لغناء الثبوت لمن نسب اليه على حسب
ما وضع له فاذا دخل عليه التي كان معناه لذلك المعنى عن سببه اليه وهذا امر متطوع به من لغتهم فوجب

مفسر من اول الامور لا مومن فقد شاع تعريف المظهر والفاعل اذا كان معزفا باللام يكون بينهما فان التعريف
فيه ليس بتعريف واحد فهو دية الخارج وانما هو لتعريف اليهودية بالذم من وجهين بحسب الخارج
كذلك ادخل السوف وان لم يكن يتكلم ومن عظمك سوف فهو دية اليهودية بالوجود فمضاف ادخل الشيء المطابق للسوف
المتقوية فيمكن وهو ان كان معرفته بهذا الاعتبار فهو بهم باعتبار الخارج لا انه لم يعلم اي شيء مومن
الاثر لا في الخارجية مالت المصنف في شرح المفضل ورواها في الابهام والتعريف اسام فانك اذا قلت قتل
فلانا اسامه فان اسامه هناك ان كان معرفته باعتبار الذم من الاله فكرة باعتبار الوجود ومن ثم يعني ومن
اجل ان تعريفة تعريف اليهودية بالذم من تعريف اسامه تترجم كثير من التعريف ان العموم لطلوع اليهود
في الذم من التعريف وليس الامر على ذلك اذا لم يفسر العام من حيث انه عام واحد ولذلك لا معنى ولا يجمع
العام عند ارادة العموم منه ولما فسر هذا المعرف باللام واحد ونحو ذلك على انه ليس للعموم والفاعل
المضاف الى المعرف باللام كقولك نعم غلام الرجل كالفاعل المعرف باللام يا كونه بينهما باعتبار انه مضاف
الى المعرف بتعريف اليهودية بالذم والفاعل المظهر بذكره منصوبه كذلك الى كالمعرف باللام في الابهام
لانهم لما جازوا انهم واحد في الذم من الجنس يعني بصورة كون فاعله معزفا باللام جازوا وانهم لم يحدوا
معهود في الذم من فاعله واذا كان الممدوح اليهودي لذلك اي لم يحدوا بالابهام بالصهي كما حصل بذي اللام و
نحو من ان يقال يجب ان يكون نعم مشوبا الى متعلق في الذم من يحصل منه الابهام في فاعله والتعريف عن ذلك
المتعلق في الذم من يجوز ان يكون بالمعرف باللام الذي يجوز ان يكون بالصهي الصادق اليه لان الغرض
ومواهاهم الفاعل حاصل سواء عرفت بذي اللام او بالصهي اما حصول الابهام عند التعريف بذي اللام
فلا علمت واسا حصوله عند التعريف بالصهي فلان الصهي لا يكون مما يلد على امر مملوطة وانما يكون عاندا
على امرية الذم من وموهم قطعا وقد مر في المظهر عام محقق هذه الامارات ولما كان الغرض حاصل من اخبار
الفاعل معنى والفاعل ثم فسر به اما باسم جنس لما قصدوا اخبار واحد اما بما يخص شيئا وهو راجع
الى ذلك يعني نفس الصهي بما يعني في راجع على تفسير باسم جنس لان شيئا ومن افراد اسم الجنس طالع
ان المالك متع ان يكون ما يميز به هذا الباب لا تماثلية للتعريف بالابهام فلا معنى لان التعريف بالجنس
المميز عنه واجاب عنه الامام المحدثي بان ما ليس متساويا للصهي لان المراد به في لفظ لا ذكر ابن عباس في ما
احسنه مثله تفسير ما قوله تعالى متباينين وفي عائد الى الهدفات اولا الابد او وهذا هو الظاهر بدليل قوله
ولقد تخفوا واورقوا للفرار هو خير لكم بذكر الصهي الصادق على الاختلاف ولو قيل الهدفات لعل في رانث
الصهي وان كان عاندا على الابد لا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وعوز اعطاء الباب حق
المضاف المحذوف في الاعراب وغيره والسند من ثمة ابداءها فوسمها بالشيء ونحو قوله تعالى يبيها اشترى وا
به فتعرف ان يقال يبيها اشترى ومن يجوز فيه ان يكون فاعله معنى اشترى بها ويجوز ان يكون فاعله ما عليه ان يكون

في حيزه من التعريف
والاشهر في حيزه من التعريف

ما هو معلوم وجاز ان يقع ما هو معلوم فاعله ليس لما بينهما من الابهام كاية المعرف باللام وفي التقليد من مخصوص اما
محذوف واسا مذكور مثال المحذوف قوله تعالى وليس يا شرواه فان المخصوص به محذوف تقديره وليس يا
شرواه انفسهم ذلك حذف ذلك وهو المخصوص ومثال المذكور وقوله تعالى يبيها اشترى وا انفسهم ان يكفروا
فان المخصوص به ان يكفروا وهو مذكور وهذه لك تقع بعد الفاعل المذكور في اسم مرفوع يقال
المخصوص بالمدح او بالذم وفي اعرابه وجهان احدهما ان يكون مبتدأ ما قبله جنس كان الاصل زيد نعم الرجل
واستغنى عن العائد لما لا بد من كونه لا اولى الموت بسبق الموت في اقامة استغنى فيمن
الظاهر بالمعنى لانه في معنى يسبقه في وانما عبيد الظاهر لان التعريف ان عظيم وانما يصلح في الفاعل عليه
فان قيل ليس يلزم ان لا يكون للذم في كنهه قائل بالذم لانه لا بد من احييه بان بعد التعريف يكون للذم في حق تعالي
الربط وهذا احسن من قول من قال انما استغنى عن العائد لما في الفاعل من معنى العموم لما تقدم من ان جعل
لعموم غلط لانا نضع ان المتكلم يقول نعم العبد مهيبة لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق
هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط فثبت انه كان في الاصل زيد نعم الرجل على انه مبتدأ ورجس ثم غير بالتقدم
والتأخير ليحصل الابهام والتفسير المتقدم ذكره ما قال المصنف في شرح المفضل فان دعوا ان المخصوص بالمدح
مرفوع على الابد آية الاصل ونعم الرجل جنس والجملة اذا وقعت جنسا فلا بد من صهي يعود عليه او ما يقوم
مقامه ومهما لم يقد هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الصهي وما يقوم مقامه وللجواب ان هذا الشبهة
لا توافد الامور القطعية وما ذكرناه مقطوع به وايضا فاذكر في انما واحد الاحتمالين في الاعراب فان
تعد واحد ما عرفت الآخر وما ذكرناه متعين وايضا الصهي متقد ووجوده لا يعود على المخصوص فلما تنفقت
على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحصل ان يكون مبتدأ كما وضعتم وجنس نعم ولا يصح ان يقال الصهي عاندا على
زيد لانه يجب ان لا يكون عاندا على متقدم اذ لو عاد على زيد المتقدم لفظا بعد الواجب مطابقة الصهي له
في الافراد والشبهة والجمع لكنه لا يطابقه اذ يصح نعم رجلين الزيدان ونعم رجلا الزيدون وايضا لو عاد الصهي
تقد ووجوده على المخصوص يعني الابهام الذي هو مقصود في عرض الباب لا يقال ان الصهي في الاصل
كان عاندا على المخصوص فلما نقل الى اسم الافراد جعل الصهي بهما ثم فسر في الاسعد ان يقال ان الصهي في
نعم رجلين الزيدان ونعم رجلا الزيدون كان مطابقا للاصل وبعد هذه الاشياء اسقى المطابقة
فلا يلزم علينا فكم لو كان الصهي عاندا على المخصوص لكان الابهام وكذا لا يرد علينا نعم رجلين الزيدان
لانا نقول اننا لا ننكر ان الاصل كان كذلك ثم غير وانما الكلام في مدلوله في حال استيقاله للاشياء ثم قال
ما مضى الحق في جواب شبهتهم امران احدهما ان الرجل مومنين زيد المذكور وآخر ان الاصل ان يكون مومنين
موضع الرجل مومنين عاندا زيد فاستعمل الرجل نارة مومنا كاية فوهم نعم رجلا زيد وتارة مطلقا كاية فوهم نعم
الرجل زيد وحصل الابهام بتأخير الصهي عنه والاخر انه اذا قصد به معقول ذم في كان كما علم في الحق

من حيث انه مطابق كل فرد خارجي فاما المطابقة كالاستغناء كانا للصفة الذاتية فكل فرد خارجي فيصير
 لان جعل واحد لان كل فرد خارجي متدرج تحتها في المعية فان قصدوا يقولون اسم جنس هذا المعنى هو يستقيم
 وان قصدوا المعنى ومنه الجملة على التفصيل فهو مورد وكما تقدم والوجه الثاني في اعراب المخصوص ان يكون
 خبر مبتدأ محذوف كانه لما قبل نعم الرجل مثل من تفسيره فيقول هو زيد ثم حذف المبتدأ فصار الكلام بمعنى
 انتظر مع عام زيد لم يجرى بعد ذلك يجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول في الاصل في كلام واحد والوجه الثاني
 في الاصل في كلامهم ثم جري جري كلام واحد ورجع المصنف في شرح النقل الوجه الثاني بان ليس في الوجه
 الثاني عام خلاصته الاصل الاحذف المبتدأ وهو كشي شائع واما الوجه الاول فان فيه تقدم الخبر الذي هو
 مثل المبتدأ وخلق الخبر الذي هو جمل من عائد الى المبتدأ ووقع الظاهر من موضع المفضل وهو شاهد بان الابهام
 والتفسير على الوجه الثاني محقق وفي الاول صدق شرط المخصوص شرط ان يكون مطابقا
 للظاهر في الزاد وتثنيته وجمعهم وتذكيره وتانيته لان المخصوص في المعنى نفس الفاعل فيجب مطابقتها
 له فتولد نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الزيدون ونعم المرأة ممدد ومن مثل
 اووه قول تعالى ليس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا ليس لانه قد يتوهم ان الذين قسمهم هو المخصوص بالذم
 فلا مطابق الفاعل وهو قول تعالى ليس مثل القوم لان الذين كذبوا ليسوا مثل القوم فان مثل القوم ممدد والذين
 كذبوا جمع والجمع لا يكون الممدد واحاب عنه بناء متا اول وقد تاولك على اثنين احدهما ان يكون المضاف
 محذوف فاما كان اصلا ليس مثل القوم مثل الذين كذبوا بعد حذف المضاف واقم المضاف اليه وهو الذين كذبوا مقام
 مطابق المخصوص الفاعل لانها جمل من وان على هذا التاويل والثاني ان يكون الذين كذبوا مضافا للقوم و
 بقدر مخصص بعد كذا بولامة مثل ليس مثل القوم المذكورين مثله وقد حذف المخصوص بريد انه
 قد يقوم ترتيبه بين ما بين المخصوص بالمدح او الذم بعد حذف اللفظ الذاتي عليه اختصار القول تعالى
 نعم العبد لانه قد علم من سيا قد اية ان نفسه ايتوب فكانه قيل نعم العبد ايتوب او نعم العبد هو ومن
 معني ايتوب وهو الممدد على الوجه الثاني من اعراب المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو هو وليس لك
 من نحو انا انا وشركي شريك وانما ذلك من نحو زيد احوك الا ترى ان الصبي الاول في قولك هو هو
 يعود على العبد الممدد بهما والصبي الثاني المخصوص بالمدح يعود على ايتوب فكانت قلت العبد المذكور ايتوب
 فظهر ان من نحو قولك زيد احوك وما حذف منه المخصوص قوله تعالى نعم الما بعدون لانه قد علم من سياف
 الآية ان المعنى نعم الما بعدون نحن وساء ومن ان قال الذم مآء يستعمل ساء استعمال
 يس وسماها وان كانت منع في الاخبار كقولك ساء في ذلك وهو نقيض سؤي وقد حمل تعالى ساء مثلا
 القوم على انها معني يس وقد رضاف محذوف لمطابق المخصوص الفاعل فيقول القوم ساء مثلا مثل القوم
 كاحد الوجهين في يس مثل القوم ومنها جمل من لا تعال التي لا تضاف المدح جمل اولئك الما بعدون

المراد الزم

كاملة نعم في كنههم جملوا فاعلم بهما ثم فتروا بالمخصوص على نحو ما فعلوا في قولهم نعم الرجل زيد والمناقصها
 لما خست به من احكام لغوية منها عدم المطابقة بين المخصوص والفاعل ومنها ان فاعلها لا يكون اللفظ ذا
 بخلاف نعم ويس فان فاعلها على ما تقدم وانما خصوص الابهام الاشارة لانه من الابهام والوجه والوجه الابهام
 فكان مناسب للمعنى المقصود واختص من احوال الاشارة اذ دون احوالها لانها اللفظ السابق لانه مذكور
 والمذكور الممدد هو السابق وما عداه فرع عليه وانما امر وليا باب نعم ويس دون جمل لان نعم ويس كذا
 فاستوفى فيها الما بعدون لوجوب الاستتار ولجل الاختصار التزموا الاقراء حتى لا يتردى الى زيادة اللفظ عند
 الايراد بخلاف جمل اذ لم يكن فاعله وانما التلطف بداس كونهم وفق اباصل المعنى في الابهام والتفسير وكذا
 في جمل وان كانت من الفاظ الاشارة لم يرد بها اشار اليه بعينه في الخارج وانما اريد بها اشار الى الذين
 كذبوا الذين كذبوا نعم الرجل ولا يتغيره من هذا اللفظ الذي هو الممدد وان كان الممدد في معنى
 او مجموعا او مذكرا او مؤنثا كان عاملا معاملة المعنى في نعم في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدد ونعم
 بالمعنى نعم رجلا زيد اقوى منه بالظاهر نعم الرجل زيد لزيادة ايهامه ولانه لم يكن احوالا مضافا
 الرجل نعم الرجل زيد بالمخصوص واجب ولم يجب في نعم رجلا زيد وجمل زيد ليحصل الفرق بين كلام
 المظهر وغيره في المطابقة ولم يعكس لانهم جملوا للظاهر على حين في المطابقة مزية واعراب المخصوص
 بالمدح في جمل احوال المخصوص في نعم فهو اذا قيل جمل زيد ان يكون زيد مبتدأ وجمل خبرا
 ممدد وان يكون زيد خبر مبتدأ محذوف كانه لما قبل جمل اميل من هو فيقول زيد اي هو زيد محذوف
 هو ويجوز الاتيان قبل المخصوص او بعد في مود جمل احوال او الفاعل على وفق المخصوص
 في الزاد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث على كقولك جمل ارجلا زيد وجمل ازيد رجلا وجمل ا
 راكبا زيد وجمل ازيد راكبا وانما لم يلزموا الصيغة جمل ازيد والتموا في نعم اذ كان الفاعل معني ايت
 الفاعل فيهما جميعا عبارة عن ايتوب ممدد لا مود ممدد لان الفاعل في جمل ازيد لفظ محضة والفاعل في نعم
 مستثنى لانه لم يعمل لغير المموظ به على المموظ به مزية في البيان والثاني انهم لم يلزموا في نعم لانهم لم يفسر المفضل
 بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع وذلك على مثل قولك نعم رجلا السلطان فلو ثبت محذوف رجلا لم يدل
 السلطان فاعل المخصوص بالمدح محذوف او سيدك اذ الفاعل معني السلطان هو المخصوص بالمدح بخلاف جمل
 فان لفظه ايتوب لانه الفاعل وانما قال لا يفسر في كثير من المواضع لان الانبساط لا يجعل في جميع المواضع عند
 عدم ذكر الفاعل فانه الانبساط في مثل نعم رجلا زيد لو حذف وقيل نعم زيد اذ الفاعل في باب نعم لا يكون محذوف
 مواضع الانبساط مثل قولك نعم رجلا علام السلطان واسم الجمل في باب نعم
 اهل شاميين في نعم قد تقدم ان وضع الكلمات لا فائدة معناه الا في احدى موضعين احدهما ان وضع الكلمة
 في الاصل معناه جملتها معني ان لا يترتب على معناه لا يتوقف على متعلق لها وذلك هو الاسم والفعل فان تعرض

في انباءها عن الماضي الذم
 في العظم والحب في الغلوب

من حيث انه لا يكون الا في موضع
 من على وجه واحد وهو في
 جمل ازيد وجمل ازيد
 ان قد من العطف لا يكون
 الحالة فالقسط لا يكون
 الانشاء

لا حيلة الاذمنة بوضوح ولا يوافق والشاق يكون دلائلها على معناها متوقفة على متعلقها باعتبار الوضع
وذلك هو المعنى بالحرف وهو معنى قولهم ما دل على معنى يا عنى وذلك العين هو متعلقة واعلم ان المصنف لم يذكر
هذا المعنى من قبل مقدم من شرح الكافية وانما ذكره في الامالى الكافية واليهوم بما ذكره من ان معنى نفسه يا حذ
الام والفعل وضمير عنى يا حذ الحرف ما يدل ما واختار في شرح الفصل موده الى معنى ونحن قد ساجع ذلك
في اواخر الكتاب وانما قد المعنى بالافرادى لان المعنى التركيبى كالعاطية والمفعولية مثلا في الام قد توقف
دلالة عليه على متعلق هو الفعل واما المعنى الافرادى فلم توقف الدلالة عليه على ذلك المتعلق الا في الحرف
سواء من غير احتياج قد علمت ان معنى ما دل على معنى يا عنى هو ان دلالة باعتبار الوضع يتوقف على
متعلقه بقوله لفظه ثم اشار الى معنى ما دل على معنى يا عنى من اجل ان دلالة الحرف باعتبار الوضع يتوقف على
متعلقه لم يكن بد من ذكر ذلك المتعلق وذلك المتعلق اما ان زيد اقام واما فعل نحو قد قام زيد واذ لم يكن
بد من ذكر ذلك المتعلق الا ان هو الام او الفعل فلا يستقل جزء الا باسم او فعل واذ لم يستقل جزء الا باسم او
فعل فكون محتاجا جزئيه للكلام ليا اسم او فعل حرف الحرف المصنف في شرح الفصل ما شاء
سواء باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الاستنهام فسميت بحروف الجزا لانها تجزى معنى الافعال الى
الاسماء فيكون المراد من الجزا المصدر ووجه آخر وهو ان يكون المراد من الجزا نفس الاعراب فكأنها انصرفت
الى الاعراب الذى هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف الجر وكلها اشتركت في انها وصفت للاضمار
بفعل او معناه او شرب الى ما يليه قال المصنف في امالى الفصل والمسائل المتقدمة معنى يعمل اى توصل ولما كانت
هذه الحروف لهذا المعنى لم يكن بد من فعل او ما هو معنى فعل توصل معناه الى ما بعده ما لذلك احتاجت الى متعلق
فالذى وصل معناه هو الذى يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصر ومن اولت من السيرة الى البصرة على معنى
الابتداء وهو متعلق به فاذا قال العجوز لم يتعلق بهذا الحرف او ما العامل فيه فاما ما بين ما الذى اوصل هذا
الحرف معناه ففى عبارات من معنى واحد ومن لم احتاج الحرف الى متعلق من حيث كان مقدرا بحرف الجزا
وكذلك كل اسم بعد حروف الجزا فانه لا بد له من ذلك لما ذكرناه من ان المتعلق يرتب بزيد وشا ليشبه الفعل سررت
بزيد حيث وشا مع الفعل نحو قولك زيدا زيدا لا اكره هذا الى ان اذ بكونه فاعلم ان لا اكره ما فى
قولك زيدا زيدا من معنى الاستفراد والعامل في قولك زيدا زيدا من معنى الاشارة على ذلك اى معنى الفعل
الذى فى المثالين في مدحوله الجار على نحو عمله في الطرف والمال في مثل قولك زيدا زيدا زيدا زيدا زيدا
فاما قول المصنف على ذلك في الجار فيه تسامح (العامل) فاعلم ان الام الذى في الجار لا في الجار قال الام
لدى الجار والجرور اذا صار عوضا من عاملها كما على معناه بعراب هو اعراب فيقال عمل من الكرام في ررت برجل
من الكرام جز ويزيد من الكرام رفع ايا اذ لم يصير عوضا فاعلم ان عمل الجور وضم كاضب اذ اطلق متعبد
كما يقال بد سررت بزيد جز ويزيد اوان الجار يصير كجر للفعل كما لو عدي بالجرع اذا عبت زيدا او لك فبعض

وصفت ونحو ان يعمل عليها النصب والجار جزء من الجور ووجه واليه سبق جارة الكثر من وحي من والى
الشرح الاول من حروف الجزا التى عدت ما لا يكون الاحرف والمفصلة التى تليها يكون حرفا واسما والثالثة التى تلي
المفصلة يكون حرفا وفلا فان تسلسل فقد عديم على اسما وفلا وحرفا لم يبعد ذلك فالجواب انه انما قصد
الى هذا التفسير باعتبار انما قطع على اللفظ والمعنى الاصلى يعنى انما يبعد الام اذا كان موافقا للحرف في اللفظ
والمعنى كذا الاصلى وكذلك انما يبعد الفعل بهذا الشرط والا اى وان لم يسم هذا الشرط بل اكتفى بمجرد الصيغة لكون
معنى ان سلبية الشرح الاول الام ومن حرفا وفلا لان الام اس من ولى يلى ومن اس من فان يمين وكذلك يمتنع
ينبغي ان يبعد الى حرفا واسما في قولك الى زيد معنى نعمة زيد لكنهم لما اعتبروا الشرط المذكور لم يبعدوا الام فصلا
وحرفا لانه الام التعلية للمعية لفظا ومعنى انما لفظا لان الام التعلية عين الفعل واسما معنى فطام لم يبعدوا
اسما من فلا وحرفا لان من الذى يى ضل فاء الفعل ولا مخرافات التى يى حرف معالفا لفظا ومعنى ولم يبعدوا ايضا
الى حرفا واسما لان الى التى هى اسم اصل التماسا وكذلك لم يبعدوا حرفا لان الى التى للتعلية اصل التماسا
واو فالتى للمعية لا اصل لانها فان تسلسل فيلزم على الجواب انه ذكرت ان لا بعد حاشا وعدا
وخلا فلا لان التماسا اذا كانت فعلا متعلية واذ كانت حرفا بمن متعلية وقد جعلت انقلاب الالف ماضيا للفتحة
على فليكن ايضا ماضيا حاشا وعدا وخلا فالجواب انه لم يبعد حاشا على مثل قولك حاشيتك ولا عداد وخلا
على مثل قولك عدوت وخلوت سعى لم يبعد حاشى وعدا وخلا التى هى افعال متعربة لان انقلاب الفاتحة
ماخ من حرفا بل انما عدونا حاشا وعدا وخلا الواقعة المستقلة للاستفهام وكونها من متعربة ففصل للفعل
ولذلك لا يلى لها مضارع ولا تستند الى متكلم ولا ماضى طبع اشبهت الحروف فلم يجعل لانها اصل واذ كان لام
اذا اشبه الحروف نحو اذا او متى لم يكن لانها اصل فالشبه الحرف اولى واجد وان لا يكون لانه اصل ووجه
الاجد وانه ان الفعل ارجب الى الحرف من الام لانه لا يستند اليه الا لا يستند الى الحرف
نظم من حروف الجزا ما لا يكون الاحرف وهى الشرح الاول لان تقدم بالباب له اولى واجد منها
من وهى كون لا بد او الغاية كقولك سرت من البصر بمعنى ابتداء الغاية اى العمل الذى ابتدئ فيه ذلك
الفعل المتعلق به به والغاية هى الانتهاء فقالوا ابتداء الغاية اى ابتداء الانتهاء التى وصل بالفعل الانتهاء
وتعربها بانها التى تتبع تاليها الى لفظ او قد يراد كقولك سرت من البصر الى بغداد وقد عدى يا بعض المواضع مستعديا
فيها الانتهاء كقولك زيد افضل من عمر واعدو بالله من الشيطان الرجيم واشياها والمضى اخذ في ابتداء
الافضل من هذا المذكور فاذا اخذ في الابتداء منه فله معنى وكذلك اعدو بالله من الشيطان فان معناه
استدانت بالاستعداد من هذا الاستعداد منه نحو اول باعها وابتداء هذا الفعل وانما استبعد تقدير الانتهاء
لانها مستعديا للتكلم ولو فسر عزمه بالابتداء او قال كما قال كى شرح الفصل ولما بين من انه انما استبعد
لكونه لا يلزم فيه معنى لعدم التقيد اليه لان المعنى لا يقتضى الا المبتدأ ومنه ويكون التبيين يعرف

بان يحمل مكانها الذي تستقيم المعنى كقولنا تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان المعنى فاجتنبوا الرجس الذي
هو وثن ويكون للتعويض ويؤيد بان يحمل مكانها بعض مستقيم المعنى كقولك احدثت من الذراع اي بعض
الذراع فان حمل يقع ان يحمل في هذا المثال الذي كان من بان يقال اخذت الذي هو جرم فيكون من فيه
للبين قلن التعويض عنهم للبين فهذا الاعتبار يقع ان يحمل الذي كان من في التعويض ولا يلزم منه
ان يكون التعويض لوجوب المطابقة في الحقيقة للبين ولا مطابقة في الحقيقة للبين في المثال
المشتركة وهو ان يقال الفرق بين السن والسنن ان السنن ان يكون ما قبل من بعض ما بعد ها والسنن يجب
ان يكونا مطابقة في ذلك كان البعوض مثل السنن لانه اذا كان جنسا له كان فيه تعيينه ولا يكون في البين
تعيين لان شرط المطابقة كقولنا تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فالرجس منها ليس بعض الاوثان وانما اريد
بالاوثان فكان مطابقة في هذا المتكلم والرجس وان كان يقع ان يطلق على اسم من الاوثان فيجوز اطلاقه على
الاوثان ولذلك فترها ولا يستقيم ان يكون منها للتعويض لان الاسم لا يكون بعضا للاختصاص المطابق ولا يكون
بعضا للمطابقة ويكون ذاته في غير المرجع اليها التي كقولك ما جاءني من اخذ واسا في الاستنهام كقولك ما جاءك
من اخذ ويعرف بانها لو حذفت لبي اصل المعنى على حاده وانما قال اصل المعنى لانه لا يخفى ان المعنى الذي زيدت
لاجله لا ينبغي وخالف الكوثر والاضحى وقالوا يجوز زيادة في المرجع واستدلوا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم ويعلم قد كان من مطر فان من في المثالين ذاته والمعنى يغفر لكم ذنوبكم وقد كان مطر وهذان
المثالان ليسا بواجبين في المراد اما قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فانه يجوز ان يكون من فيه للتعويض والمعنى
يعفركم بعض ذنوبكم فان حمل لا يجوز ان يكون من في الآية للتعويض ولا لتأنيق قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا طيبا انما يلزم التناقض ان لو كان الايمان خطا بين هذه الامة وكان قوله تعالى ان الله
يعفركم جميعا خطايا عام لجميع هذه الامة لكن هذا لا يلزم لانه لو كان ان يكون قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا مخصوصا ببعض هذه الامة ولا يصح في ذلك لانه ان يغفر بعض الذنوب لغرم من هذه الامة
وجميع لغرم آخر من هذه الامة ولو سلمنا ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا عام لجميع هذه الامة فلا يلزم
اقتضا تناقض وانما يلزم ان لو كان قوله تعالى يغفر لكم بعض ذنوبكم خطايا هذه الامة لكنه ليس خطايا هذه الامة
بل هو خطاب لامة بوجه وامامه قوله قد كان من مطر فيقول ان يكون المعنى قد كان من مطر فيكون من امنا
للتعويض واللبين فلا يثبت هذا الاصل مع هذه المحذورات قال المصنف في شرح الفصل من استغنى كلام العرب
ادنى استغنى لعل استغنى مات من رجل ومزب من رجل ويشبهه فان حمل فقد ثبت قوله قد كان من مطر
ومعناه كان مطر فقد اجبت عن ذلك بان قيل هو على المكافاة كقوله تعالى فاقبلنا قال هل كان من مطر فاجبت بقوله قد كان
من مطر واستدل من ذلك انه على معنى البعوض كقولك احدثت من الذراع كقولك احدثت من المطر ولا يثبت
في مثله لك محذورات الموصوف وانما هذه البعوضة مقابلة كقولنا ومن مراتب الخيل والاعتناء بتخذون منه اي مشرو

نظر

تخذون منه والى الانتهاء قد جازت الى ما بعد ما دخل في الحكم فاجتنبوا الرجس من الاوثان المعنى فاجتنبوا الرجس الذي
منهم من حكم بالاشراك ومنهم من حكم بظهور الدخول ومنهم من حكم بظهور انشاء الدخول ومن ان كان ما بعد الجرس
من بين ما قبلها فدخل وان كان من جنسه دخل والذنب انما هو في الانتهاء فلا يدخل ما بعد ما قبلها الا بما جاز
فان تستل من المرافق والكعبين واجب وذلك لانه من ظاهري قوله تعالى وايديكم الى المرافق وادبركم الى
الكعبين يكون ظاهري الآية في الدخول ليعيب بان غسل المرافق والكعبين في القول بالوجوب لم يوجب
ولم يمت من الآية وانما اخذ وفهم من بيانه عليه السلام بالآية لم يدل عليه بظاهر ما قبل القرينة ومترابها في كلام
وتبع قليلا معنى مع ومنه قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قال جازا لسمية الفصل كونهما معنى المتناخبة
في قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى معنى الانتهاء قال تلمذ ابن الحاجب في شرح الفصل
القديم في الآية معونة الى اموالكم ارجع تعني ما كلفا معنى تعني وهذا قد قيل من يقول انها معنى مع قوله
تعالى من اضار لي الله اي من يفسد لي الله معني ذلك حتى قيل ان معنى انها ايضا الانتهاء
الا انها ظاهري في ان ما بعد ما يدخل فاجتنبوا الرجس من الاوثان المعنى فاجتنبوا الرجس الذي هو
اكل الراس ونم الضباع وعنف بافتقار الذي يدل على اخذها منها استعلاء كثير الاستعمال الى قوله
كان ذلك جاءكم من فوق ولو وقع لفتل مع فوق وكثر المستقرين والتألفين وحكمة ترك استناله انها لو ادخلت
في المعنى لم يزل حواء لا يتنازع المعنى الفاعل ما عرفت انما امثال الى الباء كقولك عليه واليه ولديه وذلك كل الف
لا اصل لها ذلك كل الف آخر حرف او اسم على ممكن انقلبه مضمي ولو قبلها صاياه خالفوا القاعدة الاصلية في
ان المعنى لا يغفر العكس من عن حاجه الاستغناء بهم عنها الى هذا جاع ما في شرح الكاشفة وشرح المنقول والعرض
المصنف في شرح المنقول على هذا الدليل بما مضى ان هذا التعليل الذي ذكره في استنح وهو الحق في العرف
لاستغناء بالظن انما اذا قلنا ان الى معنى حق في دخول ما بعد ما قبلها وانما اذا قلنا ان الى مشترك
في الدخول وعلم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون ذلك واذا امكن ان الى مخالفة لمحي من حيث ان
حق ظاهري في الدخول والظاهر في عدم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون ذلك وهو على الاول اظهر منه
في الثاني وفي الثاني اظهر منه على المثال في التعليل في واحد لكن مختلف ظهور في بحسب القادري
ثم اجاب عنه بان ما مع استغناء الى معنى حق على كل تقدير من القادري واللمس وهو ان الى كحي وكونها مشتركة
وكونها مخالفة لمحي في الظهور واستغنى بالي عن حق ولم يطر الى ظهور كونها معنى حق وعدم الظهور واحراز الجرد
دخول حق في المعنى وجهه انه حرف كالي قد دخلت في المعنى مثلها والحواب ما قد مضى من ان لم يوجد في كلام العرب
ومن حكم ترك استعماله وفي القرينة القرينة ان يكون التي سقر العنصر محيطا بجملة استغناء
ما حل فيه امسا به كقولك المالك في الكس والقرينة في الدم وامامه بعضه كقولنا زيدا وشقي وطرفة مني على
قليلا ومنه قوله تعالى ولا يملكن في جدوع الفل وفي جازا لسمية الفصل الى النهاية الآية على بابها وانما قصد البالغة

في الاستعلاء فاستعمل حرف الظرفية وقال المصنف في شرح الفصل وانما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام من معنى
الاستعلاء والموضع صالح اما على حسب ما فصله المنظم من معنى الظرفية والاستعلاء وكذلك كان مثله تقول
جلس على الارض وجلس على الارض ومنه قوله تعالى اذ كنتم في الفلك وقالوا انا نرى سحابة من دماء
على الفلك واما نحو جلست في القار وهذا موضع في دون على والذي يبين من موقعها ان كل ما كان فيه معنى
الاستعلاء او ما نزل منزلة هو موضع على كذا كان في معنى الاستعلاء دون الظرفية هو موضع على وكل ما كان فيه
معنى استعلاء ومعنى استعلاء هو صالح لكل واحد منهما فلذلك جعل صاحب الكتاب قوله في جذوع النخل
على اليمينية الظرفية ولم يعتقد بقوله من قال انها بمعنى على وقد بين وجه القولين قال المصنف كما في امالي الفزان
ان قيل لم جاء على في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحلون والقياس والاستعلاء بمعنى في اما القياس فانه
معنى الظرفية كقولك قدت في الدار واما الاستعلاء فقولك فلما احل فيها واسكك فيها فالجواب ان على
في هذه الموضع اوضح من حيث ان غير ما ذكر فيه ما يكون باطن الفلك وهو الاثر فقلت فكانت في احسن
لصق معنى الظرفية وبعد معنى على لان المذكور معمول لا في الارواح كلها وكان اكثر ما في باطن الفلك وعلى
السفن مخصوص بالادمية على ما هو العادة فلما خففوا في قوله وعليها وعلى الفلك يحلون كانت اوضح وفي
هذا الموضع لم يورد ذلك المعنى من الارواح وانما اورد المحاطون خاصة وليسوا بالعادة في باطن الفلك و
انما يكون على ظاهره في فاني ما يدل على معنى الاستعلاء وسرها على هذا المعنى وهذا احسن من قول انما على
على لتقدم على في قوله عليها لما بين الفلك وبين الابل من مشاكله كما اني فعل في جل الابل على على
في الآخر لان هذا امراة امر لفظي وما تقدم مراعاة الامر معنوي ولانه تعينه تقتضي المخالفة من وجه
آخر لان تكرير الحرف بالمعنى الواحد ليس باب الجائز ولا البدع فلا يحسن ان يخالف الاصل لاجل
فان قيل لو استعمل ما ذكر في قوله استعلاء على لكانت على احسن في قوله انا جلنا ذرهم في الفلك
المشهور فتدبر في ذلك على ان ما ذكر من تقدم على هو السبب فالجواب عنه من وجهين احدهما
ان المراد اليه على ذلك المعنى المذكور في قول احل فيها فاختص الكلام للعلم به جرى الامر فيه على ذلك
الجرى فلذلك جرى في الشا في ان يكون ذلك الامر اللفظي ومرحبا بالانبات على لانه مستعمل في السببية
مكون ح المعنى المذكور هو المختص لمراد على ويكون على مرجه لاجل الجازية ولا يلزم من كونها مرجه ان
يكون سببا مستقلا وانما قوله فاذا استويت انت ومن معك على الفلك فانما اتى فيه على لما في الاستواء
من معنى الاستعلاء الا ترى الى قوله ثم استوى على العرش وقوله قد استوى بشي على العرش وانما قوله
اركبوا فيها وركبوا في السفينة وقوله فاذا اركبوا الفلك فلما قصد في معنى الركوب من معنى الثبوت كقول
ولا صلبكم في جذوع النخل واذا استعملت في في العلب ليعقد معنى الثبوت فاستعملها في الركوب اجدر
والشأ الباء يكون للاصاق كقولك مررت بزيد اي المصنف مروري بالمكان الذي لا يشبه

زيد ويكون للاستعانة كقولك قدت بالعلم ويكون للمصاحبة كقولك اشترى العرس بوجه وبها وبكس للقاء
كقولك بعث هذا وهذا ويكون للتفدية كقولك خرجت بزيد واعلم ان التقديس بمعنى ان يفتن الفعل بمعنى
القسر باء خال الحرف او التضعيف في الفعل او باء خال الباء في فاعل الفعل وهذا هو المراد من التقديس في
نحو فيه وطلق التقديس على معنى آخر اعم من هذا وهو مطلق العاقل لما يعمله واسطه حرف الجر والتقديس بهذا
المعنى متحقق في جميع نوارد حرف الجر ويكون للظرفية كقولك طفت به وجلت بالمجد ويكون رائق وذلك
على تبيين الاصل فياتي وذلك في المعنى الذي في النفي والاستعفاء كقولك مل زيد بقاء وما زيد بقاء والظاهر
عامي وذلك في غير ما ذكرنا كقولك في حبسك زيد والقيسك زيد والقيسك زيد والقيسك زيد والقيسك زيد
للاختصاص كقولك جاء في اخ له وعلام له ويكون للتفصيل كقولك حبسك للمعنى واللبث والاكرا من الزمان ويكون
تبعي عن على مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا اواراد باللام الذي في مثل قوله تعالى وقالت
الذين كفروا للذين آمنوا اماراد ابن المالك وهو اللام الداخلة اسم من غاب عنك حقيقة او حكما من فاعل قوله
تعلق به واختلفوا في هذه اللام قال ابن المالك انها للتفصيل اي قال الذين كفروا من اجل الذين آمنوا وقال المصنف
انها بمعنى من اذ في الآية سم لم يحاطوا المؤمنين بذلك اذ لو خاطبهم بذلك لوجب ان يقال لكان خيرا منا
سابقونا اليه وانما المعنى وقال الذين كفروا واصادون عن الذين آمنوا قال الامام للشي الظاهر قوله ابن الماجد
لان غيبة القول له عن القائل لا بد منه واما التفصيل فيكون لان لا موقوف منه ويكون رماذ في قوله تعالى وروى
كم معنى روي ويكون معنى الواو في القسم للتعجب كقول الشاعر لله مني على الابام ذ وجب في المعنى في اللسان الآتي
اراد بهي جيب بكر الهاء وعلا في قوله جيب وهي انما هي ملقوبة والمختر المثل القليل والاسم الرمان و
البيان ما حسن البتة ومنايات الاس والبيان الجبال وحروف الاصل وانما ذكر محاربا ولما ان الوجل على
يجب ولا يحتاج الى الاستعمال فيصاد ومما مائة اتم على ان الموت يبرز كل حتى حتى هذا الوجل المبني لا يترك
وهو على وان جيل له ما يرفاه ويشتره ومنه اللام مخصوصه بما فيه معنى التعجب لا يقول لله لقد قام زيد ولا
يقومون زيد ولكن الله لا يؤخر الاجل والله يستعجل ومعه ذلك
في شرح القانون المروي ثبت للتفصيل وقد اخرجت عن موضوعها فاستعملت في التثنية مجازا وكثيرا استعمالها
على غلب على الحقيقة الى ان ما كان الحقيقة لها صدر الكلام لانه لا نشاء التفصيل مثل كذا الكثير وكلهم ما روى
لا نشاء في الحقيقة صدر الكلام وهي محققة بنكرة موضوعية اما اختصاصها بفكرة فلان ومنها لتفصيل نوع من جنس
وجب وفتح التكرار دون المرفة لمصوت معنى الجنس بها دون التثنية فلو عرف لفتح العريف زيادة فاعلمت واما
كون النكرة موضوعية فاعلمت من كونها لتفصيل نوع من جنس فوجب ومنها لتفصيل الافادة بالفتح لان الحقيقة
مختص بالجنس المذكور او لا فمنها ما هو فاعلمت من كونها موضوعية زبت من نوع من جنس موقفا عليها وشها ما هي
معدود غائبا ما كونه ماضيا فلا في المعنى على تفصيل تحقق لا فاعلمت عن امالي المصنف في باب القنات في اثباتكم كثر

المتعلق بالمتعلق

من ان المتكلم غير عابا باطنه من التكنين بقوله لا جالت والتكنين معنى عمن ثابت في التثنية لا وجود له في الخارج
وان كان المعنى على تحليل عمن فلا يكون صلة الا بالمتكلم واما كونها محذورا فلا محذور الا في ذلك لا يشرح
المفصل من ان المعنى فيه معلوم وما كان محذورا من الاتصال في مواضع معلومة كان محذورا كما في قولك زيد في
الذات الثاني وهو الذي في شرح المفصل وشرح الكافية وتقرى بها لافصح الاجواب فكان متعلقا معلوما
فاستحق منه بقرينة ما تقدم كما استحق من متعلق به الله وهو اقوا او اكل او اقدم او اقدم بقرائن الحال
اي على حسب ذلك ما شرح فيمن من الاحوال عليه وانما كانت غائبا لانه قد يظهر في مثل قولك رب رجل كرم تحققت
او حصل فان قيل لئلا يكون معلوما ذلك والقول رب رجل كرمي والقول الشاعر رب زيد عرفت ذلك اليوم
واستحق من بقرينة ايات اللفظ اللين واصله من قولهم ملاه رفته وهو قد خرج عنهم بحسب الشافعية فيكون ذلك من
لحمه اطلاق اسم الحمل على الحال واما البيت كناية عن الفعل والامر جمع افعال واما قولك رب رجل كرم فيكون
فعل المعنى رب شئيد فلهذا وهو في البيت كناية عن الفعل والامر جمع افعال واما قولك رب رجل كرم فيكون
فعله اجابته جاز الله والتحذف بان اكرهته وهو في البيت كناية عن الفعل والامر جمع افعال واما قولك رب رجل كرم فيكون
على تقدير فهم اي لم يقصد به معية رجع اليه بل مجرول في معنى كانهما فيهم رجلا زيد وعبد بنكره بنصوبة ليعمل
تفسيره في البيت المصنف في امالى المفصل الصغرى وبنه رجلا ليس بنكره وما كان حكمه حكم التكرات باعتبار كونه
بهما اطلاق عليه التكنية لذلك ولذلك لم يوصف لانه صريح في الحروف والفتاوى لا توصف وقال الامام في مواضع
اي وكذا في مثل من يرمي في الاهام كان مفردا انك انت او تفي او جمع معين فالتصنيف في امالى المفصل
هذا الصغرى مفرد على كل حال لانه معين على خلاف التباس الى به لغزب الاهام فوجب ان يكون قياسا على فهم
وذهب الكوفيون الى انه يجب ان يكون متعلقا بالمتكلم والخلاف سفي على ان هذا الصغرى مل بموضع لفظه
ذمعي كصغرى فهم او مواضعان تقدم ذكره والبرهون قالوا بالاولى فذلك اردوه والكويتون قالوا بالثانية
فان الساترة اقال مل تحققت رجلا كى ما فعلت رب رجلا فقد عرفت الى قولك رجلا كى ما قال الكوفيون
بالثاني كما قررنا فانزه وثقوه وجعلوه على حسب الوجوه اليه قال المصنف في شرح المفصل ما معناه ان كلا
القولين ممكن ان يكونا كوفيين فلا يلزمهم ان يكونا واربهم واربهم من مذهب كى كى لانه عندهم راجع الى مقدم
الذكر ويلزمهم ايضا جواز رب الرجل من طريق الاولى لان الصغرى اعرفت فاما اجازة هذا معناه مع التعريف
بالافت والامام اما قول الصغرى فلا يلزمهم ان يكونا واربهم واربهم من مذهب كى كى لانه عندهم راجع الى مقدم
لانه عندهم لا يرجع الى المذكور ويجاب عن هذا الا في ذلك على الصغرى من جهة وان لم يقصد مودع المذكور في
السؤال لكن المذكور في قوله يرمي الى نفس المعنى رجلا كى ما المذكور في السؤال يرمي بان المراد بقولك رجلا
في رجلا هو يستحق عن الوصف وتعيين اذ اقل جازي زيد فعلت ثم رجلا حاذقا لمقصود منه وهو زيد

لا رشاد زيد المذكور على الخصوص الذي هو نصيب لمصنف نعم يا المعنى وان لم يقصد مودع الى زيد المذكور
ويجوز ما قد فعل على الجمل العمل قد يكون في المعنى وقد يكون في النسبة المخصوصة ولا يجوز
ادخاله رب على الجمل لا فادة التقليل لان حرف الجر لا يدخل الا على المجرورات فالمعنى انما الكافة فمات رب
مكونه بما فعلوا وبما قام زيد وبما زيد قام ويريدون بتقليل هذه النسبة الى زيد وقد ينقل رب هذه الكنية
عمن التقليل ويستعمل للصغرى خاصة لقوله تعالى ريبا بوزن الذين كفى ولا يقولوا قد اذ دخلت على الصغرى
من نفع العمل على الصغرى دونه اي دون التقليل اي استعملت في المواضع للصغرى خاصة لقوله تعالى قد علم ما
انتم عليه رواها واوردت في التي سلبها سلبا في اول الكلام بمعنى رب كرمي وبلدة في الصغرى
امراها قلص الماء اي ارفع في البئر وقوله وبلدة ليس بها انفس على معنى رب بلدة ولا يدخل هذا الواو الا على
كثرة موصوفها بمعنى رب كما انها لا تدخل رب الا على التكنية الموصوفة فذلك واوصا التي معناه ليس
ان هذا الواو واول المعطف وان المتكلم رب مقدرة وتقدرى ووب بلدة ورد هذا القول بان واو المعطف
لا يكون في اول الكلام ولعل من هذه الوردية بله محذورة اخرى هل الواو تكون ما بعد الواو معطوفا عليها
وضعت هذه الواو ايضا بانه يلزم انها حرف الجر معطوفا وهو خلاف القياس غالب المصنف في شرح
المفصل فان قلت الجازم اصنع وقد اخرج في مواضع زيد ايتا رب قلت انك العمل المذكور وجب
لكن لغزبه من ان الشرطية ولا في العرو وراشد ايضا لا لذلك لا يصح فصل رواها وفتح القم على
انثانية لو كان بها حلة اخرى فان كانت حرة فهو القسم عين الاستعطاف وان كانت طلبة فهو القسم الاستعطاف
وقال في ايضا قسم التوابع كالبالله اجنبت وهل كان كذا القسم الفاظ منها الواو والباء والياء والواو اصل
مرايا لان شق الفعل بالمتمم به الصافي والباقي الثانية للاصناف في غير هذا الباب ولم يوجد التاء
والواو في هذا الباب ولا في الصغرى رابع الفعل ولا في التام ثم القسم من جهة كثر وقوم وطول لذي الفعل
والحرف والمتمم به والمتمم عليه خفضه فذا الفعل مع اجزاء البناء فاذة وحذوا الفصل والباء تارة اخرى
وعوضوا عنها الواو وحسن الواو بالعرف لا اعتمادا على البناء غير جازم لان الاصناف قريب من الجمع الذي
يى له اذ اثبت هذا القول واو القسم لا يكون الا عند حذف الفعل لما علمت من انه موصوف من الفعل والباء
لمرجهوا منها ومن الفعل لغيره من الموصوف والموصوف ثم اورد في الشرح مودع لفظيا يدل على ان الواو موصوف
من الفعل والباء جميعا وتقرى به ان ما مع المعطف على عاملين مختلفين لورد عليه قوله تعالى والليل اذا بعث
والنهار اذا بعثي ومن قبل قد عطف بها الواو التماسا على الليل الجوزجوا والقسم واذ الثاني على اذا الاولى للخصيص
بأنهم المقصود فاخبر بان واو القسم موصوف من الفعل والباء هي كمال عمل ملين يكون قوله تعالى والنهار
اذ بعثي عطفا على موصوف واحد هو مثل موصوف غيرا بغيرها لاداءه كى جازي بافتاق فذا الجازي يدل
على ان الواو موصوف منها جميعا تال المصنف في شرح المفصل وهذا ايضا كان ظاهرا من حسن التام لكن منقضا

بقوله تعالى والفرأنا انشق فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا عن العامل الآخر وهو قول
فلا اقيم بالشفق وكذلك قوله تعالى فلا اقيم بالشمس الجوار الكسوف والليل اذ انقضى والشمس اذ انقضى قال الامام
الليثي في كلامه بطرانه لم يطل كون الواو عوضا عن الفعل والباء من الالف في قوله تعالى فاما من الالفين واراد على ما في
العطف على عاملين ولما كان يجب فيه من باب ان الواو للعطف وجواب احد القسمين محذوف ومما عمل عملا
من ارباب العطف على عاملين قول الواو يا مثل هذه الآية للعطف وليس القسم فعليه التحليل من حيث
يتخرج من ذلك ذلك جاز الله العلامة في نفس فواجب سورة البقرة واعلم ان المصنف ذكر هذا البحث في مباحث حروف
الجزء من شرح المنفصل ثم اورد في النقص عليه ما بين الالفين وما قوله تعالى فلا اقيم بالشفق والليل وما سبق والقر
اذ انشق وقوله تعالى فلا اقيم بالشمس الجوار الكسوف والليل اذ انقضى والشمس اذ انقضى ولما ذكر في هذا البحث
في مباحث القسم من قسم المشترك ثم اورد في النقص عليه بالآية الثانية وهو قوله تعالى فلا اقيم بالشمس الجوار الكسوف
والليل اذ انقضى والشمس اذ انقضى فيسئل منه بطرانه ليس في المعطوف عليه في الآية معولان مختلفان اذ ليس
بناك الا بحرف فقط فلا يكون عاين فيه وانما قول طرانه ليس في الآية الاولى معولان مختلفان قبل حرف
العطف وانما الآية الثانية ملاحة انه تحقق فيها قبل حرف العطف معولان لان والليل عطف على الشمس واذا
محذوف جواب القسم وعطف والشمس على معول الباء واذا انشق على معول اقم وهو اذ انقضى ثبتت محقق الحولين
المختلفين في الآية السابقة وكذا للنقص الآية الواحدة طرانه النظر المذكور على المصنف لغير التوال
مختصة بالنظام في خبر او او القسم بالقسم الذي يكون لغير التوال فلا يقال والله اجزى كما قال الله اجزى
ولذلك خصوه بالنظر فلا يقال ذلك كما قاله لان الكسوف الذي هو صفة الضيف انما يكون اذا كان القسم كذلك والباء
شبه اي مثل الواو في انها مستوف مع حذف الفعل في قسم غير ملحق لكنها تنقص من القواسم بلفظ الله فلا قول كرسيم
ولا تفسر ولكن تالته لان القسم بلفظ الله اكثر وما لزم استواء سبب التخصيف فهو مواضع الواو التي هي حرف ملحق
مختصا وهو التاء ولا يتم كجوابه خال بحرف ملحق على علم الله سبحانه وتعالى فانه الواو اعرف صحيح وحرف التاء باسرها
من الجائز بدليل عليهم التواضع في تراشه وقد روي الاخشى ثوب الكعبة وهو خاد والباء اقم منها
في الجمع بين القسم من الواو والتاء ويستعمل في الجمع لانهما يكونان الفعل نحو اجتمعت به الله لا بد قام ومع حذف نحو بالله
لا بد قام مع التواضع نحو بالله اجزى وغيره كالمثلين السابقين ومع الظاهر كاية لا ابلغ المقدمة والمعنى نحو
لا شئت ولا يكون ذلك في الواو والتاء لانهما اصل ما فاعلان عليها كائنا في قد جازت الامم ومن قسمها ما في قوله
الله لا مؤخر الاجل وقوله من اني انك لا شئت الا اني الامم مختصة بما فيه معنى العجب كالتأني ما له حاجب الصالح الاشر
ابصر وقد اشر بالشمس اشر وواشر واستا قوله الله ولما الله كما سمع الاستغناء وما التي للشمس في
من حرف القسم ويلزم التخصيص لوجود ما يقوم مقام حرف الجزاء وهو حرف البنية ومن الاستغناء كما يلزم مع الواو والتاء
قال ابن مالك الجاء في الاستغناء ليس بموضع منها ولا يجوز بعدها بفتح ولم يخطبه لان نصب المضاف بعد الفاء

ونحو مقدّم ما جاب عنه الامام الحديثي بان الفاء ونحو لم يكن عوضا عن ان لان الفاء ونحو باق على معناه الا ان
طرا بطلت بخلاف الجزاء والهاء فانها خرجت عن معنى الاستغناء والبنية وبما حال الله في الغنتان احدهما قطع الجزاء
بما ان يذكر بعد الهاء الفاء وبعد همزة الوصل لان حرف الوصل في الله شائنا ليس بمنزلة ما يدل بالالف بقطعها فيقال
عنه الله والثانية وصلها اي ان محذوف من الوصل فاذا حذف الجزاء يجوز في الفاء حذف والاباءات انما المحذوف
وبما انها الفاء لقيت ما كانا بعد ما فقيها بها ان محذوف لا لقائه الثانيين واما اثباتها فوجها انها نزلت منها في
الجزء من الكلمة لم محذوف لا لقائه الثانيين لانها الفتحة على مدتها كالمثلين ومنه قولان احدهما قول الخليل ان القسم
عليه وتقدير لا والله لا امرضا محذوف الامر لكثرة الاستغناء ولذلك اي لاجل كثرة التثنية بعد ادوت
نحو لم يجوز ان يقاس عليه غير فقال ما الله اخوك على تقدير ما الله كذا الخوك والثاني وهو قول ان اذا
من جملة القسم فوكيد له كما قال ذا القيم والذي يدل عليه امر ان احدهما انهم يدلون القسم عليه بعد نحو لا والله
والقد كان كذا فينبغي ذلك مع يدل على القسم عليه بعد ذاك والذ الذي يمدح على القسم عليه المقدس ليس له
القسم عليه اذ لو كان ذا القسم عليه كما قال الخليل لا يجوز ان يدل على بعد قسم عليه والثاني انهم باوون بالقسم
عليه فقيما ولو كان ذلك مع القسم عليه وهو مثبت كما قد روى الخليل لكان القسم عليه اذ في طابقة في الاثبات
قال المصنف في شرح المنفصل ان لهما القولين باطل اما قول الخليل لان القسم عليه على ما قاله يا محمد الكلام مثبت
لكن المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون القسم عليه مقبلا عليه استغناء كلامهم واذا كان كذلك وجب
تقديره مقبلا واذا اذ قد وعقبتا بطل تقدير الخليل وانما قول الاخشى فلا يجاز حذف المقسم عليه باسمه
وبخلاف الاصل وجملة الاشياء في القسم ولم وجدته نظريا كلامهم وقال ايضا في شرح المنفصل لو قل ان ذا
هو المقسم عليه على الوجه الذي قل الخليل بل بما معنى لا يتقبل ذاك ولا يكون ذلك ان مستغناء ودليله ما رآنا
في ابطال قول الخليل من انه علم بالاستغناء ان المقسم عليه بقدر معنى وما ذكر الاخشى من قوله لا والله
لقد كان كذا الاصل فان مثله لك لا تعرفه في كلامهم ولو قد رآنا مقبلا فلا يتأخر في اني المتكلم مراد لشيء بقوله
لا والله ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله لقد كان كذا اثباتا لغير ما قلناه بقسم مقدّم وآخر مع فيكون قوله
لقد كان كذا اثباتا بقسم آخر مقدّم وهذا الاثبات اثبات لغير ما قلناه لا والله وخالفه ان تقدير ادواء
الاخشى لا والله لا يفعل ذاك والله لقد كان كذا فيكون منافيا مع جوابها احدهما لا والله لا يفعل ذاك
وثانيها والله لقد كان كذا المحذوف من القسم الاول مع القسم عليه وهو لا يفعل ذاك ولا يكون ذاك من التثنية
محذوف القسم وايضا جوابه وانما ما ورد في الحديث ومما قال قتادة قلت عام نخين رجلا وتركته ولقد
عثرى سلبه فلما رجعتا جلس رسول الله مع الله عليه وسلم فقال من قتل قبيل فلما سلبه فقت واحبته فقيت
وقلت مرارا من يشهدني فقام رجل وقال للشيء على الله عليه وسلم محذوف وعندي سلبه فارضى معي فقال
لو يكر لا والله اذ لا يعرف الى اسيد من اسيد الله تعالى من الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال للشيء على الله

معدف فاعطاه فقد حله بين العويين على انه غلط من الزيادة لان العرب لا يستعملون لام الله الا بعد
وان سلم استعمله بدون ذلك فليس هذا موضع اذن لام الجواز وهو منسحب على نفسه ومعه انما استوقف
على ان يعلم ان مدحوت اذن جواز شرط محذور كما فعله جاز الله العلامة في الفصل من الرجاء واذا كان كذلك
فيجب ان يكون الشرط المفقود صحيحا وهو شرط ما بعد اذن اذ الشرط يجب ان يكون شيئا للجواز واذا انقضى هذا
معدف هذا الكلام اعني قوله لا اها الله اذن لا يجد جواب عن طلب السلب بقوله فادعني حتى وليس يقال ولا
يقول في الملازمة ان لا يكون فقد والكلام ان يزعمه من لا يكون عامدا الى السلب فيعطى سلبه ولا يصح ان
يكون ارضا له على الله عليه وسلم القائل من الطالب جيبا لعدم كونه عامدا الى السلب ومعطى سلبه الطالب
واذا لم يكن سببا له بطل كونه لا يجد جواز لا رضاء ومنهجه الجواب ان لا يندك راع يقول يكون التقدير ان يزعمه
من لا يكون عامدا الى السلب من السلب الله فيعطى سلبه فيحقق الجواب فيكون كونه ارضا له كونه عامدا الى السلب
فان قيل من اسد الله ومعطى سلبه من القائل فقالوا الظاهر ان المدحوت لا اها الله اذن لا يجد الى السلب فيحقها بعض
الرواية ثم نقلت الرواية المصنفة لذلك قال الامام الحديثي معروفا ما قاله الجوزي في الحديث صحيح ولا يجب
ان يرازم اها التسمي كالا يجب ان يرازم غير ما من حروفه ويحقق الجواب ان لا يجد ارضه اذ سببه اذ اصدق
المدحوت لا يجد النبي على الله عليه وسلم با بطلان حقه واعطاء سلبه اياك ربتلي التسمي ربتلي التسمي
ثلاثة اشياء باللام وبان يعرف النبي وذلك التسمي على ان ما يدك بعد هو الذي جى بالتسمي ناكثا الى وهذا
محمود بالتسمي الذي يعرف السوال وانما في السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب لقوله بالله اجنبي وحل
قام زيد ولذلك اي كونه لا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب اصنف الى السوال وقيل له في السوال اي قسم الطلب
وان محسوسه بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا على الاسم وانما اللام يعرف النبي فبدخلان على الجملة جيبا الى
ان التسمية اذ كان عليها نظرا والزم في الاضيق معها اي ح اللام كون التاكيد واذا كان ما فيها الزم على
الاضيق ح اللام قد ولم يحتاجوا الى الاستحسان لما عثر على الالف في الفعل اصله في الام تقصد الى توريثها
فما ليست اعلاية تليها على انه ليس من اصل مواضعها وتعذر جوابه اذ العبر عن قولك زيد والله قام وانما
خلاف لانه اعبر عن عين المستند والمجرب وهو المعنى على المعنى عليه فاستغنى عن اعادته وكذلك معدف جوابه اذا
تقدم ما يدك عليه لقوله زيد قام والله لان المعنى عليه يا المعنى هو ما تقدم فاستغنى عن اعادته واعلم
ان هذا الذي ذكر من تعدد جواب التسمي في الموضوعات اعلم ببيان ان المذكور في الموضوعين لا يكون جازا
وبانه ان التسمي اشياء قال الله عليه بكونه لا على نوع من انواع الكلام وكل ما كان موضوعا عن الحروف على الدلالة
على قسم من اقسام الكلام فلا يتقدم شي مما يتجزئه عليه وسرعة لك تقدم في التسمية على التسمي الذي له عليه حرف
ليعرف السامع منهم وموقر خاطن على مقاصد معاني لما يستعمله وذلك يحصل بتقديم ذلك الحروف ولو اخذ
لكل منقسم الخاطري معاني ذلك الكلام المحصور في التردد بين اقسامه لان زيد قام مثلا يحمل الجواب

المدحوت

والاشياء والاشياء ويجعل الاشياء والنفي والاشياء والاستفهام والمعنى والفتح واذا اخذوه بين اقسامه يحمل
عليه التسمي لاختلاف المعاني باختلاف الاقسام فكان التقديم لهذا العرف ولم يستثن عن ذلك الا باب
زيد اكرم وزيد الا تكرم اما زيد اكرم فاما ان يكون كلف تسمي في كلامهم فكلوا له في التقديم والتأخير شيئا ليس
لغيره واما كونه مجردا عن الحرف الذي في الاشياء فان اعترض من يقول زيد المعنى بعمرو فهو قليل ثم المحقق
من انه محمول على زيد الصواب لانه مثله في المعنى واما زيد الاضرب لمحمول على الامر لما فيها الخوان في التكملة
والطلب فلما جاز ما تقدم في الامر جاز مثله في المعنى وجاء تقدم محمول ما بعد لا كثيرا لكونه على في هذا السال
من ذنبه اثنى ولا جاز بوجه لا يمنع الذين ظنوا بعد زعمهم واجيب بوجه الاول ان التسمي للمعنى اختلا الى
النفي في اللفظ والمعنى الاصل فحملت التسمية على التسمية وليس كذلك في ما بعد ما من التسمية في اللفظ و
المعنى فان قيل فيجب ان لا يكون زيد ان اضرب اجيب بان لن نظير لا يونا كذا امتزاجا مع الفعل كونه محمولا على
والقول كالتسمية فكانت كجاء خلاف لا التسمية وذلك استدلال على التليل في انها ليس اصلها لان لانها كانت
كما ذكر زيد ان اضرب لا يولى على تقدم محمول ما بعد ان وهو معني باقتضاف الوجه الثاني انه انما
جاز تقدم الطرف لا شعاعهم في الظروف واورد عليه انه يلزم ان يتقدم الطرف على جيب عامدا عند الكلام
وتدورق قوم بين النفي وغيره في تقدم الطرف فاجازوا يوم الجمعة ما ضربت زيد او سقوا يوم الجمعة ان زيد
قام والظرف بينهما ان ما يكون منفيها فعلا وجنبا ان لا يكون الا ايجا او فاعلا بنا ولم يكن كان الفعل اقوى من الاسم
في الفعل وما عوينا بل الاسم تقدم محمول القوي ولم يقدم الآخر وقد روق قوم بين تقدم محمول المعنى اذ
كان بلا وبين المعنى ما فاجازوا يوم الجمعة لا تقوم زيد ومنعوا يوم الجمعة ما زيد قائما والظرف بينهما وان لا ينفذ
في المعنى بها الافعال المستقبلة فلا تدخل الا على الافعال وتلك تدخل على الاسماء والافعال فلا كان معني هذه
فعلا ليس الاقوى عليها مقدم ولما كان معني ما اسميا في الاصل ضعف تقدم محمول عليها الوجه الثالث
ان الظروف المتقدم يا صون لا محمول لفعل مقدور بل ما بعد عليه كما قلنا في قوله تعالى ان رجهم يومئذ نجير
من ان العاقل ما دل عليه جيب هذا اجمع ما ذكر المصنف في مواضع متفرقة من كتيبه قال الامام الحديثي
من قال بان الحلة المنقذة على الشرط يا نحو انت طالق انه حلت الدار ويكفي ان الى كل جواب الشرط لا بعد
ان يقول هذا الحلة المنقذة او المؤسست بين جوبها التسمي جوابه لان المقصود من الحملين اخبار موكدا
كان من المتأخرة عند الاجابة مطلقا كان المقصود من المنقذة على الشرط جيب يخلق به الاحسن مطلقا والارفع
العلاقات اذا قال انت طالق ان دخلت الدار وان لم تدخلها واجيب ان يا هذا الموضوع اجماعا كثيرة لا
تلق ايراد هذا الكتاب به اذ كذا في شرح الفصل ان شاء الله تعالى ومن المجاز في من وضع
المجازية مع وضع ليدل على مجاوزة مدحوطها عن ما قبلها لقوله وسيت عن القوس لان الراي مجاوز التسمي من
القوس ومنه اعلم من الجمع وكساه من القوي لانه يحملها مجاوزة من عند

وعلى الاستقلال والاستقلال

الماضي نحو الدخول في الحائط لا يستعمل كقولك زيد عليا امين لان لا يسمي علوا في الماضي
وقد يكون عندي (حين) لم تجلس من عن يمينه يجب ان يكون من اذاد خله من يمينه جانب وشاك
على قول الشاعر عذت من عليه بعد ما تم طمواها نزل وعين يمينه بيداه مجهول وعلى اذاد خله من يجب
القبول في معنى فوق يصف الشاعر قطاة والقطاة حابين الوردية واستعار القطاة القطر وهو لا يراى خاصة
فوله نزل ايضا في الجملة اي يموت من شدة العطش جوفه والقبض بالقاف والفاء المحبة القضي الا على من
اليمين واليسار الفاعل الذي يبيد من دخله يعني عذت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد ما تم طمواها
ويصوت نحو شاميه شدة العطش وعن يمين معطوف على عليه يا ابيته والقدس ومن عن يمين يكون من
اجا واما وجب ان يا ولسه عن يمينه جانب وعلى معنى فوق لما ثبت من ان حروف الجر مختصة بالرفع الذي
عنت معنى الامة بمعنى ان الكلم باعتبار المعنى اسم وانما يتنوع ثلثة انواع باعتبار المعنى فالجاء مختص
بالرفع بالرفع الذي عنت معنى الامة مختصة بالرفع انما هو حرف جر باعتبار المعنى لا يدخل الا على ما هو اسم باعتبار
المعنى فان سئل كم ان من اذاد خله من يكون معنى جانبه وقد تقدم ان الكلمة انما تعد حرفا واجا اذ انما
احل معنيها واليا ثبت ليس في الجاونة صاحب بانه ذك جارا لله العلامة في المفضل ان معنى جلس من يميني اي
من اجنبا عن يمينه في المكان الذي يحيا به يمينه فعلى هذا معنى جلس من عن يمينه جلس من جانبه وموضع
جماوز من يمينه جامل يحيا به يمينه يكون المراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة فيقع اصل معنى
والكاف للتشبيه الكاف وحمل معنى الفعل على الام على سبيل التشبيه كقولك الذي كز يد اخوك
فالكاف اوصلت معنى استقراد هذا الميم الى زيد على سبيل التشبيه اي الذي استقر مشابهته لزيد اخوك وقد
يكون زيدا كقول تعالى ليس كمثل في واليه ليس مثله في اذ لم يكن زيدا بل هو ثبوت المثل في الا في مثله وهو
حال والمفضل الى الحال معتمدا واستدلوا في شرح الهادي بانه لا يجوز ان يكون الكاف فيه للتشبيه لانه يصير التقدير
ليس مثل مثله في فية اثبات مثل الله تعالى وهو ناقص لانه اذا بان له شيء فقد مثل بموذه الذي يكون هو مثل
مثله واذا امكن بانه ليس مثل مثله في فقد يثبت عنه انه في تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وتعالى
جار الله العلامة في المثال قالوا انك لا تجعل فيقولوا الجمل من مثله ويم يريدون فية عن ذاته قصدوا المبالغة
في ذلك فتكونا من التشابه لانه اذا اتفه من مثله سبحة ومن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فاذا
علم ان من باب التشابه لم يقع من قولك ليس كالله في وبين قولك ليس كمثل في الا ما قطع التشابه من فاندتها
ولا بها جارتان معنيتهما على معنى واحد وهو في المثال عن ذاته هذا الكلام وعلم انه لا يثبت كون الكاف
ذاتية فيه وقد يكون الكاف اجما كقول الشاعر يمين ثلثة كسبيج نجم يفتحك عن كالبود المزمع رجاج الزمير
في البيت واحدتها بفتح ونياب جاء والحقا وغيره او الجا الفاعل اي جاعلهم وحيي المزمع اذ اني وانهم التهم
والبودة ابا يمين اولئك السوء يفتح من اسباب كالبود الذي يلبس لظلمة ونظما في قوله عن كالبود اي من مثل البود

ويجب ان يكون اجما لدخول حرف الجر عليه ومنه ومنه قال المصنف في انالي الكافية لا يدخل من ومنه
الا على ما بين او خاص فان دخلت على ما في كقولك ما رايته منذ امين لغضا لا يند او اي اول المدة التي انقضت
فيها الروية امين وهو معنى من في الا يند او باعتبار غير الطرف واذ دخلت على الماضي كان معناه الطرفية كقولك
ما رايته منذ هذا العام ومنه من ناو المعنى ان انقضاء الروية في جميع هذه المدة كقولك قلت ما رايته في هذه المدة بل لا
قدت في الاوية من وجه الثانية في الا انها اذ اذرت من عند من لا حوزة اذ خال من على الظرف كان
قد رايته في الاوية من وجه الثانية في الا انها اذ اذرت من عند من لا حوزة اذ خال من على الظرف كان
انهم قالوا ان ازيد بدخولها الزمان الماضي كونه لا يند او الزمان الماضي الذي انتهى لا ان كان فيه كقولك رايته
من سنة كذا الى ابتداء علم الروية من سنة انانيا آخرها وليس معنى في معنا وان قالت بعضهم لان المعنوم منها
في الروية في مدة معينة انت في آخرها مقصودا به ابتداء ما وانتهى بها وان لم ينطق بانتهاءها واستعمال
منه ومنه لا يند او الزمان كاستعمال من في الا يند او في غير الزمان الا ان استعمال منه ومنه لا يند او في الزمان
تقتضي استعماله من في غير الزمان خاصة تختلف فيه فقال البصريون هي مختصة بغير الزمان وقال الكوفيون
هي تدخل الزمان وغيره واستدل الكوفيون بقوله تعالى من اول يوم اخبر وتاوها البصريون بان تقدير من
تائيس اول يوم اذ الاخبار اول من الاشراك واختار المصنف مذهبه الكوفيون فارادوا الحاجة الى التاويل
وحاشا وعدا وخلا هذه المسئلة لا تستند معا يند من المستثنى منه كقولك عزبت القوم عانا
ونظير ذلك لا يحسن مع الناس حاشا زيد لغوات معنى التميز بينه والضمح في حاشا ان يكون حرف جر ويا
عذا وخلا ان يكون مثلا والعكس في كلا البابين ضعيف على ما تقدم في الاستثناء من ان المختار بعد عدا او خلا نصب
المستثنى والمختار في حاشا من المستثنى وذلك في ما ذكرنا من ان كوزف المبهة بالنقل ان وان
كان وليت ونقل هذه الحروف مشابهة للنقل المتعدي ووجه التشبه انها تقتضي امرين كان النقل المتعدي
يقتضي امرين اما انقضاء النقل المتعدي الامرين فظاهر واما انقضاء هذه الحروف الامرين فظاهر انها تقتضي
النسبة في الكلمة الامة والنسبة تقتضي امرين معاظر ما النسبة تكون هذه الحروف تقتضي النسبة فيكون
مرقا النسبة من متعلقاتها فمثل فيها كالمثال النقل المتعدي في متعلقته وانما علمت هذا العمل المحض من لانه لا
خالف بين متعلق النقل المتعدي خالف بين متعلقها ايضا للتشبه وانما تقدم المنعوب على المرفوع فلو جهز
الاول ان لفظ بعضا يشبه لفظ النقل فان ان التي واحد منها مشبه ان يا قولك ان زيدا قائما يمينه خن
والرفوع في النقل مقدم على المنعوب فكأن هنا جعل الفرق بين ما هو فعل وبين ما هو حرف من اول الامر الوجه
الثاني ان النقل لا يملأ على وهو ان يكون مرفوعا مقدما على ما هو مفعول ونوع وهو ان يكون في العكس وعلى هذه
الحروف نوع على عمل النقل لانها علمت بتشابه ما على من على النقل ما هو نوعي وقد نهت السكت هذه الحروف مشابهة
للنقل نظرا على اما الاول فله لان منها ما هو لاني كان وان وليت ورباني كقولك وكان وياي كقولك ولها عتيبة

لا عرو نقول ولذلك اي لما تقدم من ان ان لا يغير معنى الجملة قال المصنف في شرح المفصل قدّم التعليل لجواز
الاعطف على المحل قبل ذكر الحكم وذلك سماع والعرض في تقدم مثل ذلك ان يكون الحكم اذا ذكر ثبت من اول
الامر معللا واذا ثبت من اول امر معللا في النفس كان لا يستقل وليس بعينه وان ثبت بعينه بعد ذلك وانما قيل
ان الاعطف اذا لم يغير المعنى كما لم يرد في بعض النسخ بل يرد بتمامه ولا قاعدا بالانصب وقال المصنف في المثل ان كان
يعطف على المتعوض لفظا ومعنى لانها واسمها وجنسا وتاويل جزوا واحد في ان اشتراك مألوف ثبت تقدمه وانما حكم
العدم لا يخلط بوضعها بخلاف ان يكون فانها لا تغير المعنى كما لا يغير عدلها لكونها لتأكيد المحض كما جاز تقدير
عدم الياء المؤكدة في قوله فليس بالحيال ولا الحديد وكلام كثير من منهم جاز الله ذلك على ان الاعطف بالرفع على
محل ان مع اسمها وقال المصنف في شرح الكافية معنى كلامهم ما ذكرته وفي شرح المنقول وجه العطف على المحل ان
توضع ان وما علمت فيه رفع لكون المعنى لم يغير في العطف كذلك ولو قيل ان العطف على محل زيد على تقدير زيادة
الشيء كان حسنا لان هذا مشبه بتوهم ليس زيد بتمامه ولا قاعدا ولما بالحيال ولا الحديد والامران مستبعدان
فانه لو قلنا توهم فليس بالحيال ولا الحديد ان العطف على محل الجار والمجرور جميعا كان سديا فذلك
حيثما قال الامام الحنفى هذا يعني على ان محل الجار والمجرور نصب والحقيق فيه وروب منه كلام الامام الحنفى
هو ان يتم الرفع على اعطف على محل اسم ان الا انه لما اشكل تصور رفعه لان من تولى الابدان في شريف مع اسمها
بلا الحسنة المبنية مع اسمها المبنى اسما واحدا فكما يكون العطف بالرفع على باب لا على موضع لاح اسمها قالوا
هذا ان الرفع على محل ان مع اسمها تسمى لا خصوص على المبتدئ اذ لم يقل ان مع اسمها كنه ومبتدأ قوله لفظا او
كما تفصيل للكسرة اي الكسرة تكون لفظا وموطا من ويكون مكسورة ككلامه الى الارتفاع بعد افعال
القول بتمت ان زيد اقام وعمر وقال المصنف وهذا موضع من يتبعه عليه التوهم فانهم اذا قالوا اعطف على
اسم ان الكسرة دون من صا او جوازه لا يجوز العطف على المتعوض في المتعوضه من غير تعيين نعم يجوز العطف على
اسمها بالرفع ومع لا يجوز فالعزم الذي هو ان يكون في حكم الكسرة كقولك علمت ان زيد اقام لانه موضع الجملة المستقلة
في المعنى لا لاشتغال المتعوضين في باب علمت على المحكوم عليه والمعلوم به بدليل وجوب الكسرة اذا دخل الاسم نحو علمت ان
زيد اقام ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجوز كسرها ان لا يترك انك لا تقول المعنى ان زيد اقام بكسر ان لانه لما
لم يكن معناه في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفعل يجب ان يكون مرفوعا لم يجوز كسرها ان ثبت ان المتعوضين في باب
علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انصب بعد ما توهم لما انصب علمت من معنى المتعوضين واذا كان المتعوضات
في حكم الجملة المستقلة يكون هذه المتعوضه بعد ما في حكم الكسرة يجوز العطف بالرفع فيها وان كانت متعوضه لفظا
لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المتعوضه على من هذا النصب لم يجوز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك
المعنى ان زيد اقام وعمر لا يجوز الا انصب ولا مستقيم لان مخالط عطف على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم
الكسرة لانها موضع مرفوع من كل وجه هذا صحيح ما ذكره المصنف في مواضع متفرقة من كتبه ولذلك اورد سبورا

في باب العطف على اسم ان بالرفع قوله والا فاعلموا اننا وانتم بقاء ما نبشئ في شقائق مستشهد به على العطف
على محل الكسرة بعد حذف المبنى من الاول فاصدا الى ان المعنى اننا بقاء وانتم بقاء وذلك اي العطف بالرفع
بعد معنى المبنى ولو تقديرنا حكم الكسرة مرفوعا فلولا انها في حكم الكسرة مرفوعا لما صح ذلك وذلك اي ولاجل انها في حكم
الكسرة مرفوعا على قوله تعالى واذا ان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله يرى من المشركين ورسوله
معطوف على محل اسم ان وان كانت متعوضه لما كانت متاويل الكسرة لان الاذان معني الاعلام ثلاث المصنف
في شرح المنظومة جواز العطف بالرفع في المتعوضه الرافضة بعد علمت ما يصحف قول من يقول ان تقدير قولهم
علمت ان زيد اقام علمت قيام زيد حاصل لانه لو كان التقدير كذلك لم يجوز جري الكسرة لانها في تقدير الجملة اذا
لم تقع الامور مع غيره ووضوح العطف بالرفع على اسم المتعوضه لان معنى الابتداء في معناه بالكتابة وصار ان مع غيرها
معناه اعتدلا لغيره فلو عطف عليه لم يتم التناقض لانه يكون باعتبار انه مبتدأ جوا تاما من الكلام والتقدير ان انما كانت
عنه الجزئية التامة وصار المخرج جزوا واحدا فلا يكون بهذا الاعتبار جزوا تاما واسترط فشرح
في العطف على اسم ان بالرفع معنى للتوهم ان تقدم جزوا المعطوف عليه اما لفظا نحو ان زيد اقام وعمر او تقدير
نحو ان زيد اقام وعمر قائم اذ تقدير ان زيد اقام وعمر على التقديم والتأخير ان زيد اقام وعمر قائم على حذف
المبنى من الاول دلالة الثاني عليه وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتقدم لا لفظا ولا تقدير لايضع العطف بالرفع
مثل ان زيدا وعمره اعيان فتمت لم يتقدم المبنى لفظا وموطا من ولا تقدير اذ لا يضع تقديره اعيان جزوا
عن زيد فقط لعدم المطابقة فينبغي ان يحمل اعيان جزوا عن الجميع لكنه لا يجوز لما توذى اليه من كون المبنى
الواحد يكون مرفوعا لان غير مرفوع لان من حيث هو جزو عن اسم ان مرفوع لان من حيث هو جزو عن المعطوف
على محل اسم ان مرفوع لا ابتداء او جزو مرفوع لان وانما جاز ان الذين والجرور ذاهبون لان ذاهبون بتقدير
جزوا عن الثاني خاصة فيكون خبر الاول قد تقدم تقديره ويكون مثل قولنا ان زيدا وعمر قائم ولذلك
اي ولاجل ان يكون مختصرا بتقدير المذكر فقط لوجوب ذاهبون جزوا عن الجميع لم يجوز ما توذى اليه من كونه
مرفوعا لان غير مرفوع لان كذا ذكرناه وبما استبان في شرح المنقول فحفظ قبل معنى الجملة فقبل ان زيد وعمر ذاهبان
لاذى الى ان يوافق على ان مختلفان في مرفوع واحد وذلك ان زيد استوفى بان وجزوا لا يكون الامور لان
لانه لا بد لها من مرفوع هو جزو او تضاعف غير وانما هو بتقدير عطف على المحل الذي هو الابتداء او على تقدير المرفوع
ان او جعلها مع مرفوعها كالمبتدأ والمجرور وحينئذ يجب ان يكون مرفوعا مثل ما ارفعه به فانه اقل قالان وجعل خبرا
لما اذى الى ان يكون مرفوعا لان مرفوعا لا ابتداء او مرفوعا ولا يمكن تقديره عليه حتى يقال ان مرفوعا وحينئذ
تأخر بان ورفعه بالابتداء لفتحه بان احدا لا يكون فيه رضاء ولانه لا علامة الا بالفتحة والالف لا يكون
الارضاء واحدا قال المرحول يجوز سقوطه والمثل للمجرور وحينئذ ان يقع المتعوضين او فاعل فليكن
وان اختلفت معناه نحو زيد وبكر فاما ان جاز فقام الابدان لان الفاعل والمشتق والامر فيه واحد بالرفع

فلا يختل ان قال الامام المحدثي في اختلافات النفس فيمنع لما في
الطيف بالرفع على المحل مطلقا اي سواء تقدم الخبر او لم يتقدم يجوزون ان زيدوا في
مقتضى خبرها بل خبرها موقوف لا ابتداء كما كان قبل دخول ان فلا يلزم افعال ما ملين في موقول واحد او كون الموقول
الواحد موقولا لان خبر موقول لا يكون مثل زيد وهو وقاما
والكلام في الطيف بالرفع على ان اذا كان مبنيا وقد اورد سبويه ان بعض العرب يطلبون يقولون انهم اجعون
ذا جوبوت واقل وزيدا اجعان وسببه انهم لما راوا ان معناها معنى الابتداء لا ان لا يغير معنى الجملة فيكون انهم
راوا مثلهم واستعملوا في الابداء لا يجوز الطيف بالرفع وان كان الامام مسامحا لم يكن كون الامام مبنيا اثر في جواز الطيف
على المحل من غير مقتضى للتبويلا فما ذكرناه من المانع قائم فيه ولا في ثبت ما ذكره عن العرب من العرب واذ اخرج
عن العرب في علم الناس واستعمال الفصحى كان مردودا عند اهل العقيق لان موقول ما بقوله المرفوعة انما كان
مطلقا بانه على وقت ما وضعه الواضع فاذا اجاز على خلاف القياس واستعمال الفصحى قلب على اللحن التقييد اي
قلب على اللحن ان لم يكن على وقت وضع الواضع فزال المذهب لقوله فيكون مردودا قال ابن مالك وهم سبويه
لان الطبع على العربية لوجاهة عظيمة لم يوفق في من كلام بل يجب اعتقاد القواب في جميع ما نطق به وسبويه
وافق على هذا اولادك ما قبل نادر كذا في عدوة وحر صبت حزب بل القواب ان عمل القولان على ان ندر الاول
انهم هم اجعون ذا جوبوت ثم مبتدأ واجعون تاييده وذا جوبوت خبر والحكمة خبرات وقد زلت في انك انت
وزيد فانت مبتدأ وزيد معطوف عليه وذا جوبوت خبرها والجمع خبرات وحذف المتبوع اذا علم جازم بالقول
به وارجح ان قلت لا يخفى ان الطبع مختلف وموجب اختلافها في اختلاف الكلام الى فصيح وغيره وتفاوت مراتب الفصح
وغيره لما حقه في كذا في بؤت المحسوس وان كان ان يقع كلام بعض العرب على وجه يكون مخالفا لوضع الواضع ولما
عليه الفصحى فيكون مردودا وقال الامام المحدثي الضبط بعد ذلك مع عن كثر وكذا اجزاء الصفه على الجوار
كقوله تعالى عذاب يوم الهم وما نحن بمعدده لم يسمع من متعدد وحذف الموكدة والمعطوف عليه لا يركب
من غير ضرورة ولكن كذلك اراد به ان يحذف المعطوف بالرفع على عمل ام لكن لا يسمع من جملة الى مثل
يتم الى انتفاء كما جرت عليه لعل وكان ولا يعملها فينا ويل مردودا بعملها ان المنوحة تكون لكن كما يكون في
الطيف على عمل اسمها بالرفع كما خالف ذلك على عمل ام الكسرة وذلك اي ولاجل ان الكسرة لا يغير
معنى الجملة جازم ودخل الامام منها لا مع المنوحة والمراد من هذه الامام لام الابتداء وهي الامام التي يدخل فيها خبر الجملة
لتاكيدها واذ كان الكسرة مالا يغير في الجملة من كونها جملة جازم اجتماع هذه الامام معها لا لا على زيادة تلك
والمنوحة لما كانت الجملة فيها جازم لا يجوز اجتماع الامام معها والاولى خلاف ومنها لان ومنها لتاكيدها الجملة
فلا يدخل في الامام ما هو جملة ومن هذه الامام ان يدخل في الكلام لدا لهما على نوع من الكلام لكن لما دخلت ان واجتماع
حرفين متتاليين المعنى مستكبره اخلا الامام دون ان لان ان عامله في العاطر اولى بالاعتداد ولا ان لها التواتر كون

اول الكلام فلو اخوان لاجل الامام يلزم مخالفة مع اخواتها واذ اثبتنا جزا الامام موقول اذ وقع فصل بين
ان ومن اسمها خبرها او موقول جزا يدخل الامام اسمها وان لم يقع بينهما فصل يدخل خبرها الا اذا تقدم على
الخبر موقول فادخل الامام في ذلك المقدم على الخبر لاي الخبر بهذا اذ وقع موقول اسمها ان في الدار والبيت
وان قبل لا يبقا لعل وان زيد الغمام وان زيد الطعام اكل وانما فعل ذلك لان اسمها ان يدخل الاسم لكن منع
من دخولها الامام مانع في العودتين الاولتين لما زالت المانع لوجود الفصل من ان واسمها موجب ودخلها على
الاسم مقتضى لها على اسمها من دخولها الامام وفي العود الثالثة المانع مقتضى يجب دخولها على الخبر وما في
الرابعة فيجب ان يدخل منها على الموقول المقدم موقول ان زيد الطعام اكل وان زيد البيت اذ جازم ولا
فوق ان زيد اكل طعاما وان زيد اجالس في الدار ولا ان زيد الطعام اكل وان زيد البيت اذ جازم ولا
لان اسمها ان يدخل على الامام فاذ اصب مانع من ادخالها على الامام دخلت على خبره الاخر او على ما يتقدم على الخبر ولا في
ولا يفرقها من الخبرين قال ابن مالك الامام على الفصل الفلج مع انه اقوى من ان يكون موقول على
ان كان صليفا اولى واخرت عن اي بكه كرامة تقدم موكدين مع ان حق الموكدة تاتى من الموكدة ويعلم من
كلامه ايضا اشتراح الثالث الذي اوردناه وفيه لكن صنيف اجاز الكون وقوم الامام بعد لكن
واستندوا عليه بانه جاء مما معناه في قوله ولكن من خبره الجديد هو في القلب وسطه يقال فلان عبيد
اي شديده المومن لا يندو على القوم حتى يفرق بالوساية ثم اشرح حتى قيل عبيد وهو الذي قطع عمود
عمود وعبيد ومنه البس يوف واستندوا عليه باستدلال قوي وهو ان المشافاة متعقبة من الامام ولكن
فكر موضع فوجد احدهما فيه منع ان يدخل فيه الاخر بيان المشافاة موانع منع لكن للمخالفة بين ما بعد ما
وما قبلها وهي لا تاتي الا مع وسطه بين الامامين متتاليين والامام منقطع ما قبلها بما قبلها واثبت المشافاة لذلك
اذ لا يمكن اجتماع خبرين احدهما متعقبة الاصل والاخر متعقبة الاصل لانها يوردان الى كون الشيء الواحد
متعقبا متعقبا ومتعقبا متعقبا وذلك باطل واجيب عن البيت بانه ما اول وتاويله ان يقدر الاصل و
كن الشيء فقلت حركة الحركة لما التوت من كن لخذ فت على ما تقتضيه قياس العقل ضعي ولكن تقي فاجتمعت
التواتر لخذ فت الاوينا تحقيفا وبشله في العقل والضعيف قوله سالي للابن اوت الله في وهو بالانفاق عليه
كن انا فقلت حركة الحركة لما التوت من كن ضعي لكن تام اذ تحت التوت الاوينا في الثانية ضعي لكن ولذلك
وجب الوقف بالالف بلا خلاف كما وقف على انا وهو في شدة لك اي الوقف بالالف في شدة لك اولى منه
في انا لانه عاب الحركة فيه وانما كان اولى لئلا يلبس بالناسبة لو وقف بالكون ولذلك وملا ابن ابي عمير بالالف
ان لودع الحبس بالناسبة وعله بالالف والعرايه هو مبتدأ والله بدلت منه او عطف بيان وروى عن المتقدم
والجملة خبر عن انا في قوله كن والعنبر العائد عليه هو الصيغة التي لان المدد المتكلم موجب ان يكون الضمير للمتكلم
ايضا ولا يجمع الامام خبرها بالانقاف اجمع المنوحة لكاه كنائه واسمع عن حاشا فاة الامام فيها كاه كن

لا يرى ان قولك زيد مطلق مناف لتوك لعل زيد مطلق مستغنى عن افعاله كذا واحدة لادائه الى اللام
قالت المصنف في شرح المنقل فان مثل فليكن تحت محالها كذا لان باعتبار اللام وتحت موافقتها مع ما باعتبار
المنقطع على المنقل قلت اما محالها باعتبار اللام فقد ذكرنا ما مر واجه وانما موافقتها مع ما باعتبار المنقطع
لان المنقطع لم يكن متعلقا بما مر فقد نها حتى جعل مخالفة بينهما وبين ان ذلك كما حصلت في اللام لذلك وانما المنقطع
باعتبار ما بعد ما وما بعده لا معنى حكم ومضاهي دخلها كما لا يتبين ان فلا توافقا في المعنى الذي من اجله مع المنقطع
ان مع المنقطع فيها ايضا لو انتم بما في ذلك واساسا رايها مخالفة لعماد المعنى الذي من اجله مع المنقطع مخالفة
التي دخلها ما كان عليه مثل دخولها الى ان قولك لبت زيد قائم ليس يعني زيد قائم بل ذلك بعد المنقطع عليها
اذ لم يكن قد رخصه كعدمه كما ان قد رأت في ظهور الفرق بين الناس في المعنى الذي لا اجل مع المنقطع
ومع ذلك ضعف الكسوة للتحقيق واذا اخفقت سببه بان الثانية فانها تدخل المبتدأ ايضا بل لم ادر بوجهها
اللام في المنقطع او في اللام او في غيرهما ما ذكرنا الفرق فيها فاذا لم يكن منها اللام بينهم المعنى الذي لا اصل عدم التعريف
ولم يمس لوجبه الا ذلك ان حذف من الحقيقة فان زيادة فيها اولى ليكون كالفرق والثاني ان اللام الفارقة
لام لا ابتداء للام لا ابتداء لما سيجي بيانه واذا كانت لام لا ابتداء فلا يمكن ادخالها مع ان الثانية لانها تكملة للثبوت
الشوئية كانت ملا مع المعنى فان قسرت لا اشتباه اذ اعلمت الحقيقة فلا روي بها اجيب او جوب دخولها
ايضا لعمري انما يثبت على سبيل واحد وان احدها قد يكون متغيرا او بعد في اعراضه فيلزم في مثال ان زيد قائم
وان زيد قائم واختلف في اللام الفارقة احيى لام لا ابتداء او غيرها فذهب الفارسي الى انها غير الابدائية
لان ما بعد الفارقة يعمل منها قبلها وبالعكس مثال الاول قوله تعالى وان كنا من عبادهم لغافلين وان وجدنا
الذين هم لغافلين ومثال الثاني قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لغافلين وقوله الشاعر بالله وكن ان قلت
لسا اجابت ان المالك وغيره ان اللام ذهبت التقديم مكانه مقدم لفظا اذ تقدمه سوى لما مر في المشددة
ومحذوف الفاء اذ اخفقت ان نالها ما عن الفاعل جاز لغوات في شبه الفعل لغوات في آخر
ونصا بها من ثلثة احرف مكون الالف بيتا في ان الشبه كان لا تقتضها الا حنين وكذا في ما ذكر من فتح لا في
فاذا اخفقت فيوت بعض من وجه الشبه فيضعف الشبه ولا يبرك ومحذوفها لسا والاعمال يكون بيتا في ان الشبه
المعنى انما موافقتها ما حنين وموافق
من الاضال التي اخذها المبتدأ وفي افعال القلوب والنافعة والمقاربة لقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم
لغافلين وان كنا تكبيره وان كذبت لغوين انا وحولها الفعل لانها انما اخفقت اللام لمشاهاة الفعل فاذا
خرجت بالتحقيق عن المشابهة لما عرفت جاز ان يدخل الفعل واذا دخلها على افعال المبتدأ فلا يلزم لما
اخرجوها عن وضوئها فعل او جوبا في الفعل الذي اخل في فيه ان يكون من افعال المبتدأ والمجرى
فلا يتركها عنها بالكلية لا ترى انما اذا دخلت على ما ذكرنا يكون متعلقا بما هو في افعالها اذ الاما

مذكورين بعد لا تكرر اذا قلت ان كان زيد لقائها لمضاه ان زيد قائم قال في شرح المنقل لا يقدر فيها
ضم ثان يكون احدها بدليل وان كلا فاعتبر في الفعل الذي يتبع بعد ان يكون كذا لك يور في علمها ما يقتضيه من
الجملة الاسمية خلافا لكونه في القيم جواز الكون في جواها بعد التعريف في افعال المبتدأ والمجرى
وبما غيرها واستدل بحج ذلك في قوله بالله وكن ان قلت لسما وجهت عليك معقوبة المختار قال المصنف في شرح
الكافية اذا دخلت على افعال المبتدأ والمجرى يكون المعنى هو في افعالها بعد دخولها على افعال المبتدأ والمجرى فلا يلزم
من جواز دخولها على جواز دخولها على المعنى من مقتضيات ايمان وابيت خارج عن القياس لما ذكر من الفرق
واستدلال النصاء لا يلزم جواز دخولها على افعال المبتدأ والمجرى في الفزان ولا في اللام فخرج في شرح المنقل
وجه مذموب الكون من افعال القلوب ما روي وقد مضى ان في مثل ذلك او من قبل الجملة المنبوية بالكلية في الاسمية
كما اجوز انما قام زيد بجري انما زيد قائم وكذا اجوز اعلت ما قام زيد بجري عمت ما زيد قائم ولا بعد يا مثل ذلك
ومع ذلك المتوخة ضعف المتوخة تحذف في المتوخة فيجب انما افعالها من افعال المبتدأ والمجرى
مطلعا وانما قد روي من غير الثاني في الحقيقة المتوخة دون الكسوة لا من الاول انهم وجدوا ان الكسوة
عامله بعد التعريف في النقص من الكلام والفزان قال الله تعالى وان كلا لما يوفينهم فجاء نحوها في قراءة كل
من خفف ولم يعم الحقيقة المتوخة عاملها في لغوها بعد ما حان ان لها في المتوخة اجدر لان شبهها اقوى من
الكسوة من حيث ان لها معنى محض ما هو المصدورية ان الاضال لها معان محصورة بخلاف الكسوة فانها ليس
لها معنى محصور عن التاكيد الذي هو معنى الراية كلها قال المصنف في امل المسائل المتفرقة وقوة الشبه
في ان المتوخة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما المعنى فانها نفس معنى الملة كما نعت الفعل واما اللفظ فهو انما هو
الاول كان الفعل الماضي متوخ الاول واما الاستعمال فهو ان العرب عطف على عمل الكسوة ولم تعط على عمل
المتوخة كما لا تعط على عمل مجزول الفعل فاذا اعلت الكسوة مع ضمها في المتوخة اجدر واذا وجب افعالها و
الميل في الطامس يكون عاملها مقدرا وتقدر من غير الثاني مستقيم في جميع القصور يكون قدس في قدر معلوم مطرو مستقيم
تقدر في الثاني انهم وجدوا في افعالها انما لا يدخل المبتدأ وقد بينا ان الكسوة لا يدخل عليها فلا يخرج من اصل
ومنها بالكلية واذ كان كذلك وجب احوال المتوخة في من مقد في مثل قولنا قلت ان قد قام زيد لكون داخل
في جملة اسمية فلا يخرج عن القياس المتقدم ذكره لانها لا يخرج عن اصل ومنها بالكلية فان لم يمس لم يحكم بتقدير
من الثاني في الحقيقة الكسوة وكونها عاملها في الظاهر ليس يمنع من تقدم قلت على ما ذكر في المصنف في
امل المسائل المتفرقة من ان لما ثبت احوال الحقيقة الكسوة في مثل قوله وان كلا لما يوفينهم فتدبرها رايها اذ يكون
لها صفوات لوجب ان لا يقد لها اسم آخر فان قسرت في مثل قوله ان زيد قائم قلت
اجاب عن المصنف في امل ما لا يقد ووجب ان لا يجوز الالف بعد ان يكون لها ايمان وقد جاز الالف بالاتفاق
ما زيد وعوان يقال ان زيد قائم وما ذلك خوف الاجماع قال المصنف في شرح المنقل والذي يدل على تقديره

دخول الاصطاح كاستماع دخولها على الحروف والادنى عنق قربها من الحروف اختلاف العلماني كونهما من باب الحروف
من اذ كان في الامالي ويعلم منه ما في الفتح
كان للشمس كان لا نشاء التثنية كان لبث لا نشاء الحق
ولعل لا نشاء التثنية واختلاف في كان فقام بعضهم انها مركبة من كاف التثنية وان المؤكدة المكسورة فاقبل قولنا كان
زيدا لا نشاء ان زيد كالا لاسد اذ هاء هي فقدم الكاف كيد من اول الامر على انشاء التثنية كما قدم اسماء الحروف
عليه فبدل من اول الامر على التشكيل ونعم الصبر لان ما بعد الكاف مزود وان كان المعنى على الجملة والكسرة وتظهر
الضباب زيد الحركات فانه غير لفظ يهرب اليه اذ اللام لا تدخله وان كان معناه على الفعلية وهي عند بعضهم حرف
براس وهو الصبر واستدل عليه المصنف في شرح الفصل باوجه احدها ان التركيب على خلاف الاصل الاخوان لخواها
عن مركبة الاخر انها لو كانت مركبة لادى الى ان يكون جارا ومجردا ولا يستقيم من الجار والمجرور كلام ونحن نقول بان
كلام مستقل واجاب عليه بان اذ اثبت التركيب في كذا لادى الى ان يثبت لفظه في النسبة فيها وبانه لا يحق
اخذ محل بالتركيب احوال لم يكن قبله وحذف كان فيلحق على الالف بعد ما عن الفعل اذ لم يوازن الفعل الزايع لادى
قوله ويوما توافنا بوجه مقبول كان عليه تقطع الى ما مضى السلم يروح عليه ونصيرها وخزها اما الضم على الالف
كان الحفظة والمجرور حذف فقد كان عليه سطو هذه المركة والامر ان الحذف الام والسند وكانها
طبيعة وانما الجوز في ان يكون ان دالة والمجرور بالكاف وان يمدح الكاف كايادع لما قوله تعالى وثان جاءت
وسلنا الا ان زياد بها مع الكاف قبل شبه امراء بظنية محضية والمواظاة الموصولة التي والمتمم المحسن من
النسبة والمعاينة التي يتناول اطراف الجوز وناصر السلم طريقتها والسلم تجر عنه وتروى الى واروق السلم
والواروق المورق وفعله اوردق قال المصنف في شرح الفصل انما الحفظة وان كان نادرا ولعل على انهم مركب
لانها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المتنوعة في القول في مبرك الثاني المقدور انها مخالفة للمتنوعة لان المتنوعة لا تتل
الايا مبرك الثاني المقدور ومن لا يقول الايا الظاهر وقال الامام الخليلي عند من جعلها مركبة حكمها حكم المكسرة
لان اصلها الكسرة عند الا انها تحت لفظا لوقوعها بعد الكاف وقال المصنف في شرح الكاف في ما ذكرنا في المتنوعة
من قوة التثنية من كونها على محض كالا لافاق حتى وجب اعمالها يا ضريشان مقدرة بعد الظاهر بما لا يخفى
ببعض ان يقال مثله في كان بعد الحفظة لانها ايضا تلفظ على الالف بعد الحفظة وقال الامام الخليلي انما
ان الحفظة ليس مجردة لانها على محض بل موع ان اصلها في الشدة بالفتحة والملازم مرتبة ان المكسورة
فلا يلزم من دخولها بعد الالف ان الحفظة وحدها لا يكون بعد
موقعا ومع قوله من الكلام السابق وما يبينها بالاسم فانه يتذكر بالكلام الاخر فيتم السابق قال
المصنف في شرح الفصل ومنه لئن كان ما بعد ما مخالفا لما قبلها فاذا كان ما قبلها نيبا كان ما بعدها اثنان
وبالعكس قوله في الكاف في اشارة الى ان المعنيين المعنى وليس المقود سورة التي والاشياء ثم التنازل المعنى
لذلك يكون بعد الضباب الضملي ايضا وقد لا يكون مثال الاول اجزاء زيد لكن عمر اجزاء فالتنازل معنا حاصل لفظا ومعنى

ومثال الثاني سائر زيد لكن عمر احاصل فالتنازل معنا من حيث اللفظ لان ما قبلها مثبت وكذلك ما بعده لكن وجد
منه الضباب المعنوي لان المعنى لكن عمر ما سافر ويصح ما سافر زيد لكن عمر لم يبق لان المعنى لكن عمر ما سافر ولا يبق
سافر زيد لكن عمر لم يبق وما وقع فيه الضباب من حيث المعنى قوله تعالى ولولا انكم كنتم الضابطون ولنا نعم في الامر
ولكن الله سلب ومعنى الآية ان الله تعالى اراد ان ياتى في رؤيا فقلنا فاجزى بذلك اصحابه فكان تثبيتها في جميعها
على عدة من علمهم بذلك فالتنازل ولو اراكم كثيرا لفظتم اي لم يبق ووجه التنازل انما هو في الزاوي وتفرقت
فما تضمنت كلتكم وحصل لكم التفرقة بين الثبات والتنازل ولكن الله سلب اي عظم وانهم بالسلامة من الضم
والشام والاختلاف ووجه المصنف في شرح الفصل الضباب في هذه الآية مما عجز عن ان الضباب حاصل منها
لان المعنى ولكن الله ما اراكم كثيرا وانما فهم ذلك من قوله ولكن الله سلب لانه جاء في سياق لو لو وحذف على استماع
الشي لا شام غيره فدل على ان الالف متضمنة في المعنى فلا قبل ولكن الله سلب علم اثبات ما فهم انشاء اوله وهو
سبب التثنية اي علم عن سبب التثنية وهو في الرواية لان الالف سبب لا تنفاد التثنية فالتثنية الالف يكون
سببا للتثنية لان في السبب سبب في السبب فلم ان المعنى ولكن الله ما اراكم كثيرا ليسلكم لحذف السبب وانهم
السبب مقابله فان سلب الالف المعنى ولكن الله ما اراكم كثيرا ليسلكم لا يكون منها تضام معنوي لان قوله
ولولا انكم كثيرا معناه ايضا ما اراكم ملتبس المهوم اوله من ولولا انكم هو الاثبات المزمع والاشياء المزمع
اشياء قطعا وعنف محض لكن حذف النون الاخير فليكن بانفاق لانها متضمنة التثنية بالضم
ليانية لفظها لفظه فلم يعلل تحذفها ولا ينقص بقاء لان فيها شامة التركيب وقال المصنف في شرح الفصل الضباب
اشياء العاطفة لفظا ومعنى فاجريت بحواصي ترك العطف بخلاف ان وان المعصم فانه ليس لها ما امرت عليه
في ترك العطف فان قيل سبغ ان يعلل بعين عن العاطفة اجبب بانها يميزت عن العاطفة بان الالف بعدها
اجلها وبعد العاطفة المزدودة من نظرها مع بعد العاطفة ايضا الجملة اذ اعطيت بها جملة على جملة ويجوز ان يجمع
لكن الواو نحو قام القوم ولكن عمر جالس كاتل قلت واستدرك جوس عمرو ويضعف بمجامع الواو مع الحفظة
لانها شبيهة بالعاطفة لعل في لاشاء المعنى ولذلك يجب حذفها على الجملة واجاز الفتاوى
نصب الجزئين بها لانها معني اثنين وهو متعلق الى معولين نحو زلت رايه اقاما واجاز الكسائي نصب الجزئين
بعد ما كان على افتاد كان يكون قد سبغ لبت زيد اكان فاعما والذي هو تعميما له كقوله الشاعر يا ليت اقام
الضباب واجاز وقال البصريون عمل هذا البيت على وجه ثابت في لغتهم وهو ان يقال جرت حذوف و
رواجا حال من مستقر فيه عايد الى ايام فقدم ما لبت ايام الصبا حاصل لنا في حال كونها راجعا هو مثل
زيد يا الفان فاعما وقول الفرزدق مبيت لانه يلزم مثله في كان ولعل معنى يلزم عليه ان يحس نصب الجزئين
لكن ولعل لانها معني اثنين وارجح ولا قابل به وقول الكسائي ايضا ضعيف لان افتاد كان ليس قياسا وارجح
افتاد كان لجاز ان زيد اقاما نصب الجزئين على قدر كان فاعما او يكون ولا يجوز بالاتفاق وتاويل البصريين

فوجه ان اختم لا يعقل الا بفعلين في وقت واحد فلو ذهبت بحسبها للترتيب لاذى ليا ان لا يكون لها
فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال الثالث وجوب تعيينها مثل سواد عظامهم وعظامهم و
يتبين عندي خيالكم وتوهمكم ووجهه انكم لو ذهبت بحسبها للترتيب في مثل هذا الموضع لاذى لودى الى
الاختلاف من الواحد بالمساواة وهو محال واذا ثبت في الترتيب في الواو فقد فارت احوالها الملك لودى
الترتيب الثالث الفاء للترتيب بين يديك ان الثاني عقب الاول من غير مهلة ولم مثل
الفاء الا انها يثبت على انهما مهلة فقد فارت الواو بالترتيب وفارقت الفاء بالمهلة فان قيل
فولم الفاء للترتيب بين من مهلة منقوص بقوله تعالى اول من السما ساء منقوع الارض محضرة فان اصباح
الارض محضرة لا يكون بعد الترتيب الا مهلة ولكن كك بقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقته فخلقنا العلقه
منقوعة فخلقنا المضع عظاما فخلقنا العظام لما كان في كل منها مهلة وعوديه ملت اجاب المصنف في
الشرح بان الاعتبار ما يقتضيه العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي مثله
باتفاق المهلة وقد يقتصر والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يقتضي بالنسبة الى عظم الامر
فيستعمل الفاء وقد يستعمل الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان امر يقتضي العرف محمول في زمان
اقل منه واجاب المصنف عن الآية الاولى في امالى التراتب بوجه آخر وهو ان هذه الفاء فاء السببية
لوقوع السبب لا اشتراط فيها ذلك وانما شرطها ان يكون ما بعد ما سببها من الاول كالو متبع بالشرط
الاترى بلما صحه فذلك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة مع العلم بالمهلة العظمى بينهما ومعنى
مثلا في مثل في الترتيب والمهلة الا ان شرط معطوفها ان يكون جزءا من متبوعه اعلم ان يمكن ان
يكون الفعل المتعلق بشئ موعودا عنه وبعض من اجزاء ذلك الشئ افضل من الباقي وفيه كمال ينبغي ان يقال
عنه وتقتضي ان لا يتعلق به اصلا وان يتعلق به بعد تعلقه ببعض الاجزاء ويمكن ان يكون الفعل
موعودا به والمهلة اذون فلذلك لا يتعلق الفعل به او يتعلق به جزءا فاذا اريد بيان تعلقه بجميع اجزاء
الشئ وبيان تعلقه بذلك الجزء آخر اجبى بحسب لاهنها وضعت للدلالة على ان الفعل المتعلق بها العزم فيه
ان يقتضي ما يتعلق به شئا فثبتا حتى ياتي على ما بعد ما وقول المصنف فيمنه قوة او ضعف اى فيما بعد
حتى واذا افا وقوة او ضعف مما يمتد ما يكون ما بعد ما اقوى جزءا او اضعف والمصنف وان عثر
عن الواقع بعد حتى يطلق الجزء لكنه يكون مراده منه الجزء الاقوى او الاضعف يدل على ما قاله في شرح
المنطوية وهو حتى الواجب فيها ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما افضل او اودون لانهما
للقاية فالباب ان يبين ان اقلت ضربت النعم حتى زيد فلا بد من ان يكون زيد اقوى من اودانم لتدل
بذلك ان الضرب قد انتهى الى القضاء والوضوح فان لم يكن زيد من صفته لم يكن لذلك فائدة اذ كان
فذلك ضرب النعم يشتمل على زيد ومعه عما لما كان ذكر زيد فيمنه ما ذكرنا وجب ان يكون داخلنا حكم

ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذلك ان الفعل قد تم الجميع ولذلك لا يقول ضربت الرجال حتى النساء
لان النساء من جنس الرجال فلا يوجب وجوبهن وانما يدل على بعد حتى ما يشتمل عليه لفظ الاذن ويجوز ان لا يقع
على الفعل لوضوح اولدنا انه فيبين حتى ان الامر قد انتهى اليه وتبين هذه الابحاث هو الذي ذكره المصنف في المتن
والشرح ويقرر ان الفرض من حتى ان ما بعد ما غاية وشئ ما قبلها لا مطلقا بل لرفعه او نداءه واذا كان
لكذلك يجب ان يكون جزءا ما قبلها لينفذ الانتهاء بالجزء الا ان في عموم الفعل لجميع اجزاء ذلك الشئ
فبصل ما هو الفرض في الفعل المعنى حتى وهو يقتضي جميع اجزاء متعلق ذلك الفعل ولعلم ان الانتهاء
بالجزء الا في عموم الفعل لجميع اجزاء ذلك الشئ كذا في الانتهاء بالكلية للجزء الا في عموم
فمزم الفعل لجميع الاجزاء كقولك كنت البارحة حتى الصباح فانه فيمنه تحول النعم لجميع اجزاء الليل والذكر
استتمت حتى المارة ثمة المعنيين جميعا اعني فاما يكون مجرورا اخر جزءا من الشئ او سائلا لآخر جزء
الا ان لم يأت في حتى الصلح ما يلاية آخر جزءه كان اصل حتى ان تكون جارة للقرينة استواءها جارة
وانما اعتبرت عاقلة لما اشتركت مع الزاوية المعنى لثبوت الحكم في الامر من يكون الصلح محولة عندتم
على المارة وانه كانت محولة عليها لم يستعملوا حتى معنيين جميعا ليجلوا للاصل على العزم مزية وانما استعملوا
في واحد وهو الامر من معنيين وهو كونه جزءا وانما كان هذا لغيره لان اتحاد الاجزاء في فعل الحكم
معرفة من الفعل والقرينة الوجود من اتحاد المتجاوزين قال الامام الحنفى وتقتضي تعلقا شئيا فثبتا باعتبار
تعلق الفعل به الى ان بلغ وتعلق بآخر جزء منه وهو المذكور بعد في القوة تعلقه عقلا او مادة بما قبلها وضعفه
فما بعد ما ينبغي ان يكون عبارة الحاجي وشئها كون المعطوف بها جزءا المعطوف عليه لان الفرض منها
كونها لهما شئ متعلقا باعتبار زيادة او نقصان تعلق الفعل به لا مطلقا والا لما كان يعطف بها آخر
جزء حتى يساوى سائر اجزاء عليه اول ان المصنف جعل القوة والضعف لما بعد حتى والامام الحنفى
جعلها تعلق الفعل والجمع مستقيم واما قوله فيمنه ان يكون عبارة الحاجي الى آخره فمعه نظر لان المصنف
يعتبر القاية فيما بعد حتى مطلقا وانما اعتبر بالقوة ويمنه تعلق المصنف القاية من قوله في الشرح فيمنه
سان عاقلة للاول فاما وجب له المهلة من قوة او ضعف وادوا وادوا وادوا وادوا وادوا وادوا وادوا وادوا
لا ثبات الحكم لاحد الامر من غير تعيين ما ثبت له الحكم قال المصنف في شرح المنطوية وهو يا او اما ظاهري
الارى انك اذا قلت جاءني زيد او عمرو فانت مثبت الجمع فواجبهما لا بعينه ولا يلزم ان تكون شاكلا بل قد
تيمم ذلك على السام وقد يكون شاكلا واما محصنه في ام فاعلم انك اذا قلت ازيد عندك علم عمرو فانت عالم بان احدهما
عنده وكذلك لا تعلم بعينه فقد تضمن كلاهما اثبات الحكم لواحد منهما من غير تعيين واما المنطوية ليست لاحد
الشئين لان الحكم بها عند شئ رجع في الكلام ونطقه بالمعطوف عليه لم يشك في احد الشئين بل اثبت الحكم بعين
منها بعد الى ما بعد ام ثم طرداه فقد ايدى قال المصنف في شرح المنطوية واما المنطوية فوضوحها على ان ياتي

كلاهما من العلم المقدسة استنتاجية كانت او غيرية وهي مقدرة على حملتين
اذا كان بين الفرق بين الثلثة وحمل الشرح فيه نقول ام متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بالاستنتاج
وهي لا تجامع الامر واخر لان الحمل الواحد لا يكون استنتاجا وامر للرجوع واو واما نقول في الجبر
نوالا من والى والاستنتاج واذا وقعت في غير الاستنتاج فان كانتا في الجبر لكانتا
في الامر فان كان الاصل في المأمور به ان يكون مفعولا كانتا الطلب احد الامرين وسعي بخلافه في الدرع
او الذبنا وراى ان يكون الاصل فيه ان يكون مفعولا ويكون الموضع مما يثبت فضل المأمور به الامرين كما يشاء
لما يباحث في حملين احدهما او اثنين او ثلث او اقل او اكثر واما الفقه واما الفقه ومنه قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تاكلوا من
يؤكلكم او يوتى منكم فالتصنيف في شرح الفصل واثبات الامر فيقال انها للتحسين والاباحة على ان وضعها
فان تقدم بين اثبات الحكم لاحد الامرين الا انه ان حصلت في جهة فوقع معها ان الامر عن خارج عن الآخر مثل قوله
رجائي لغيره او بين سببين وتعلم الفقه او الفقه في اباية والآخر في تحصيل ومولاهد الامر في الموضعين انما
في الضرر فلا اشكال واما في الاباحة فانك اذا علمت تعلم الفقه او الفقه فكانت تعلم المأمور به وانه متعلق
لا محالة وانما الجدل في الجبر عن آخر من امر خارج عن ذلك فان فصل وقوعه او في الفقه في مثل قوله تعالى ولا تطلع
منهم آثما او كفوا لا يشك لان ليس اوفيه لاحد الامرين بل لانه لا يمتنع من احدهما مثل ولا يمتنع من الآخر
وعنها جميعا احاطت ببعض من هذا بان ارجعنا معنى الراو وقال القديس انما وكفوا قال المصنف في
شرح الفصل الاول ان يفي على بابها وانما جاء الاعم بينهما من امر وادى ذلك وهو الفقه الذي فيه معنى الفقه
لان الفقه قبل وجود الفقه فيطرح انما وكفوا اي واحد منهما فاذا اجابا انتهى ورد على ما كان ثابتا في الفقه
بينهما الحق ولا يمتنع واحدا منهما يعني التعميم بينهما من جهة الفقه الذي لا يخل ويحي على بابها فماد كثرنا لا يحمل
الاتهام من احدهما حتى يمتنع بينهما بخلاف الاثبات فانه قد ينحل احدهما دون الآخر وهذا معنى دقيق
يعلم به ان اوية الاية على بابها وان التعميم لم يمتنع وانما جاء من جهة المعلوم اليها على ما ذكرناه هذا كراهة
ولم يوجب لنا المقصود فتولى حمل فاذ كانا انما يمتنع الاستنتاج واما لا يمتنع الاستنتاج بل
لكن في الاستنتاج وفيه بين فصل الفرق بهذا اذا وقعت في الاستنتاج فالفرق انما يمتنع بالتوالي
من احد الشقين اذ علم ثبوت الحكم لواحد من الشقين وسواء من ثبوت ذلك لواحد منهما او واما بالتوالي
من احد الشقين بينهما واما كل منهما لم يعلم ثبوت الحكم لاحد الشقين وذلك وجب ان يجاب عن التوالى بام
بتعيين احد الشقين ولا يمتنع لانه لا يمتنع شيئا لانه يدرك على ثبوت الحكم لا يمتنع والاصل عالم به وانما يقال من
التعيين ولا يمتنع الاية يدل على ان الحكم من الشقين لا يقع لانه انما يثبت الحكم لاحدهما واما التوالى
من تعيينه والواجب بتعيين الحكم عنهما في موضع ثبوت لاحدهما باطل والواجب المطابق في او واما بتم اوله والاصف
في شرح اللامية فان اجاب بالتعيين فزاد في التوالى لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب

مع زيادة قالب الامام المحدثي والاولى ان نقول في زيادة على الجواب اقول انما قاله الاول لان ما قاله المصنف
منتم ايضا لكن ما ذكره انما يكون اولوية باعتبار الظاهرية اما بيان انما ذكره انما قلنا واما انما قاله المصنف
منتم لان عدم المطابقة بين التوالى والجواب قد يكون بالزيادة والنقصان من ان ذلك الجواب بام يشال
عنه السائل وترك جواب بعض سائل عنه السائل فاذ كان الجواب بام سائل عنه السائل بعدق عليه انه واد
في جواب على سائل ثم اشار الى كيفية استعمال ام المتصلة بتوحيدها احد المستويين من شرط ايجابها
ان يثبت ما يمتنع عليه من الاستنتاج فيلزم واحد من الامرين المطلوب عنهما والآخر في الفقه بعد ثبوت
احدهما عند السائل اي بعد ان علم السائل ان الحكم ثابت لاحدهما لكان لا يلزم ثبوت بعضهما فيبطل الطلب للغير
عز ازيد عندك ام عمرو فالمستويان في هذا المثال زيد وعمرو واحد يعني ام والآخر في الفقه في معنى الاستنتاج
استواء احدهما علم المستقيم عنهما لانه قد علم ان احدهما امرين كان وكذا لا يمتنع وكلاهما معلوم بام يمتنع في الفقه
صاحب الثاني في نفس قوله تعالى حواء عليهم السلام لم تزد ربي ام لم تزد ربي واما استدلوا على هذا الوجه لانهم يقولون ان
الاذان من اول الامر يعني اي ذلك الامر المطلوب تعيين احدهما مالم المصنف في امالي الايات فعدوا
الى ان يمتنعوا السامع من اول الامر المطلوب تعيينه فتقولون اذا استنتجوا من تعيين خبر اقام زيد ام فاعيد
او اقام ام فاعد زيد واذا استنتجوا من تعيين خبر عمه والمين واحد اريد اقام ام عمرو او ازيد ام عمرو فام ولا
تقولون في الاول ازيد اقام ام فاعد ولا يقولون في الثاني اقام زيد ام عمرو فاعد عندك ام عمرو فاعد والفرق
في الاية صنف ولا ارايت زيد ام عمرو لانه يمتنع ان التوالى من الاولوية واما الوجه ان يقولوا ارايت ارايت ام عمرو
واما الفرق بينهما ربي ام المتقطعة فهو ان المتقطعة بمعنى بل والخرق بمعنى للاستنباط من الكلام الاول واستنباط
سواء كقولك لشم دايت انها لا بل فاد اتقنت انه ليس بابل وحصل الشك في انها شاءت طاعتها شاءت فاعد الى الامر
من الاحياء والاول باستنباط سواء كقولك بل اي شاءت هذا اذا وقع قبلها الخبر وان وقع قبلها الاستنتاج
فكون المين على الامر بام من السؤال الاول واستنباط سواء كقولك بل اي شاءت هذا اذا وقع قبلها الخبر وان وقع قبلها الاستنتاج
زيد عنده ثم اقرب من ذلك الاستنتاج وتركه وخرج به استنتاج آخر وانت تعلم من هذا ان الحكم بام المتصلة
فاعد للامرين في اول زمان يكبره ولا ذلك مع المتقطعة قال المصنف في شرح الفصل انما وقعت في الجزاء كانت
منقطعة لانها مقدرة على حملتين اخبر بالاولى اولاه ورد الشكر بعد ذلك في الجملة الاستنتاجية وذلك يقول في
اعراب قوله ام شاءت وخبر مبتداه ومقدرة ام هي شاءت فمفعولها مفعول والمقطعة تقع في الخبر ايضا والافاضة
ان ام لا تقع في الخبر اصلا لانه من الاستنتاج اقول من هذا الكلام ان الواو من وتوحيدها الخبر هو انه
يعني ان يقع قبلها الخبر لان الكلام معها في جملتين فاجله التي قبلها هي ان تكون خبر وان يكون استنتاجا
واما الجملة الثانية فلا يكون الا استنتاجا فقولنا والا فاصح ان ام لا تقع في الخبر اصلا لانه من الاستنتاج
اناد به الجملة الثانية واو واما لا يكون كذلك اي لا يمتنع من الكلام الاول واستنباط سواء كقولك في فصل الفرق

واعثبات اي يستعمل الا وان يكون مدحاً فم حذف فعله وذلك علم بالاستقراء ولم يستعمل اي مجرداً
عن الفهم ولا الى اتمت بالابتداء المستعمل اي والله واي بالله واي الله واي لله واي
واجل وجبر وان هذه التلخيص لصديق الخبر ملاجاً بربها الا الخبر فتقول لمن قال تمام زيد اجل او جبر او ان
فان جمع اجل وجبر وانما استعمل معناه لانه لما كان اصله بمعنى كلام المتكلم نحو ان زيد اقام استعملت بمعنى
كلام السائل لوجود الضم في كلا الكلامين واستدل بعضهم على كون ان بمعنى نعم اي على كونه حرف اجاب عن
ومعنى فالخبر بقوله... على العواذ بك الصبح يلمني والوهمشة ويقلن شيت قد غلاك وقد كبرت فقلت انه
قال المصنف هذا الاستدلال ليس بقوي لانه ان يكون ان الاستدلال اي المشبهة بالفعل والمفعول اسمها و
حذف خبرها للعلم به اي ان ذلك وقوله ان الزبير من قال لعن الله ناقة حلفتي اليك ان وصاحبها وافق
في ذلك الخبر فثبتت كونها حرف اجاب روي ان ابن الزبير قال ناقة فقال يا رسول الله ان ناقة حلفتي
توفيقتي حق وصلت اليك فقال لا اقول بها بيت واحضرتها بئس وبس بها البردين فقال اني جئتكم
لاستعلمها فلحق الله ناقة حلفتي اليك فقال ابن الزبير ان وصاحبها اي اجل وصاحبها
حروف الزيادة بحيث هذه الحروف حروف الزيادة لانه لا ياتي بها الا في مواضع في القرآن ولم يبع
فيه ما لا معنى له اصلاً ولا في الجمع وقالة ونونا كيد في من الجملة ولا لانه يقع اياداً ولا لانه لا ياتي
كون عن روايت بل انما ثبت بها لان حذفها لا يحل اصل المعنى ولا لانه قد يقع زائدة فيها ان يزداد بعد ما
المتأنيمة وقالة تها ناكيد التي وكنت زبادتها مع التي حتى صار قبا على قول ما ان زيد قام وما ان رايت
زيداً مع ما زيد قاماً وما رايت زيداً وقيل ان نافية دخلت مع ما الثانية فوكيد لها وهذا ليس بحسن
لوجبه الاول اهم لا يجوز بين حرفين مختلفي اللفظ معنى واحد ومن ثم لم يقولوا ان لزيد اقام ولا
يا الرجل واشياء ذلك الثاني ان الكلام اذا دخل فيه النفي على النفي صار مثبتاً ومما الكلام معنى فظاً وقولاً يادها
بعد بالصدرية الزمانية ولما شاك المصدر استقرى ما ان جلس القاطع مع ما جلس القاطع والمعنى مدة جلوسه مثال
لما التوطية قولك لما ان قف قف وفقرها بعد لما هو المشهود التابع ومنها ان المسقوطة فانها تزداد بعد لما
الشرطية ثانياً كثر اقام ولا ان جاء البشير ويزاد بين لولا الفهم اي قبل لوبعد الفهم في جواب القسم نحو
والله ان وقطعت دقت زيارتها بعد الكاف كقولهم كان طيباً تعظوا الى ناصر السلم على قدر رواته طيباً بل
ومنها ما هي تزداد اذا ومعنى واى واين وان شرطاً مع اذا كانت هذه الافعال بشرط قوله شرطاً بغير
بمعنى اذ لا ياتيها تسهيل شرطاً ومن شرط وزيادة ما فيها منقصة بان يكون شرطاً فلذلك قد يكونها شرطاً
كذلك اذا ما لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً
اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً
مما جاءه ما لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً اذ لم يكن معاً

الشرط مركباً بالنون اذا زيدت ما بعد ان يكون مقادراً ما خالياً اذا اكد ان ما فاعلم ان المقصود الحقيقي
ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي
وما خالياً مع اعزها وكذا قلت زيارتها بين عن ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي
ما انكم تخطون وتدراده ما بعد التكرار كقولك اضرب ضرباً ما ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي ومما نقل اي
تدراده ما قبل بين اللامين مثله قوله تعالى وان لا اله الا هو فسمع قال المصنف في امالي القرآن فيها نافع وابن كثير
ان ولما عطفين فان عطفه من التثنية وكلا منصوب بهما على احدى اللغتين في الاجاب والافتقار وحيلة نصيحة
واللام هي لام الفارقة وما زائدة او بمعنى الذي ولتوسمهم جملة يا موضع جواز واللام فيها لام القسم و
عن زيادة ما على القول بانها لآلة لما قصد الى جعل الوصفهم جواب قسم فلم يحسن اجتماع اللامين اللام
الثانية واللام جواب القسم فلولا ما قبل لتوسمهم فزيدت يعرف بينهما او صلتها ان جعلت موصولة كانه قيل واذ
نولا اللامين والله لتوسمهم وبكر اعلمهم وقرا الوهمز والكسبي يشدد ان وعينه لما فاعلم ان المقصود باللام
ما لما توسمهم كالللام يا فزاد نافع ومن مع سواد وقرا حفص وابن عيسى وحزم وان كلاً لما بالشد في ان ولما
وهذا القراءة مشكلة ففصل للمصدر من قوله اكلأ لما اي رأت كلاً جيتاً ثم حذف التنوين اجراء للوصل بحرف الو
وموصيها لان استعمال لما بهذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المصروف في الوصل ابعد وقيل اصله لما
فادعت النون في الميم فاجتمع ثلث سمات فاستعمل القاطع الاشكال لحذف الهمزة الاولى حتى هما وهذا بعيد لا يقع
بجمله كتاب الله عليه فان حذف مثل هذه الميم استغنى لا لم يثبت في الكلام ولا شئ فكيف يحذف كتاب الله وقيل لما في
من الفهم ومن العرف لاجل الف التانيث والمعنى مثل مع ما المصروف وهذا بعيد اذ لا يعرف لما في هذا المعنى و
لا يشبهه ثم كان منهم هؤلاء ان غلبوا لما ومع خلافة الاجماع وان يكتو بها بالياء وليس ذلك مستقيم ولو قيل ان لما في
هي لما الجاذبة حذف فعلها لانه لا يلزم لما من حوان حذف فعلها في قوله وجبت ولما وسارت ولما وعمره ومما في
فيج يكون المعنى وان لا لما على عملوا او لما يتركوا لما عطف من الله لا يلزم من تفصل الجوز من قوله فم شئ وسعيد ثم
ذكر الاشياء والتعداد وعازاتهم من ذلك يقول فوسمهم وبكر اعلمهم وما العرف وجهاً شبه من هذا وان كانت
الفوس تستبعد من جهة ان مثله لم يقع في القرآن والمحقق ما في استبعاد ذلك وقوله او يكره وان كلاً لما بصيغة
الاول وتشديد الثاني والقراءة وهران احدهما الوجه المذكور في قراءة ابن عاصم يكون ان محض من التثنية في
قراءة الوجه الثاني ان يكون ان نافية ويكون كلاً منصوباً بفعل معني فقدم وان ارك كلاً او ان اعلم ونحو ذلك
معنى الا كونه ان كل نفس لما عليها فما هو ان لا شك لا من قراءه ان عاصم لم يقرأها هذا الوجه الذي هو مستبعد
فذلك الاستبعاد وان كان يا نصيب اللام الواو بعد حرف النفي استبعاداً ولذلك اختلفت في مثل قوله لا رجلاً ولا امرأة خيراً
من هو منصوب بمثل مثله او نون موزونة فاختار الكل اصحاب الفصل واختاروا نفس النون الموزونة ومنها لا يزداد
مع الاواى مع واو العطف جيد الحق مثل ما جاء زيد والجمود والمعنى كمن ظاهراً جاء زيد وعمره اي في المعنى بينهما مطلقاً

ما ينفع ظاهرا من قولها ما جاء زيد وعرفني الخي منها يمكن أن ينفع منه في معنى زيد مع غيره ان يكون الواو
معنى مع فيجوز على زيد وحده لكنه مع غيره لا يجوز وقول المصنف في شرح الكافية ربي مع لا وان افادت الى
وله من التاكيد اشارة لما جوا به لورد ههنا في السؤال ان يقال معنى قول المتكلم ما جاء زيد ولا غيره في الخي
منها اي عن كل واحد منهما ووجود لا يكون الكلام نصافي في الخي عن كل واحد منهما ومنه لا يكون نصافيه
بل كون ظاهره في نفسه عن كل منهما اذ يحتمل ان ينفع منه في الخي عنهما في جهة الاجتماع وما يستفاد من هذه معنى
الكلام لا يحكم بزيادة في جوابه ان معنى الكلام يا خافي الوجود والعدم واخذ بغيره ان دلالة الكلام في المعنى
المراد عند وجوده في الوجود لا مع اللاحق مكنون من باب التاكيد لان دلالة الكلام الموكدة اولى
من غير الموكدة فافادتها في دلالة الكلام وتاكيد لا يخرجنا عن كونها زائدة اما لان الظاهر قد يتأكد بزيادة
يضمن نصا اولان الزيادة لا يمكن من تأكيد ما وزاد بعد ان المصدرة كقول تعالى ما عجل ان لا تشهد والمعين
ما عجل ان لا تشهد لم يمنع من عدم التجرد والمانع من التجرد لانه قد مر هذا القول والاشاع عن عدم
التجرد انما هو التجرد بغيره في الوجود ثبت ان الاشاع عن التجرد فيكون لازمة وثلث زيادتها
فلما اتم مثل قوله تعالى لا اتم يوم الجمعة ولا اتم رب المشارف فلا اتم مواضع اليوم اي اتم بدله في قوله
وانه لعمري لا تعلمون عظيم مثل التاكيد يتاخر عن الموكدة فلا يلازم لا اتم لا يكون زائدة لا تنفاد من التاكيد منها
بل هو رد لما اعتقد المتكلم من عدم البعث ونحوه قال اتم يوم الجمعة ونحوه احب ما ينفذ من جوان
زيد اقام فان ان كان ما بعد وشذ زيادتها مع المضاف كقول الشاعر يا بولاجور شري وما شغور ومنها
من والباء واللام وقد تقدم ذكرها في مواضع زيادتها في حروف الجر النفس حرف
الضمير اي وان وما بعد مما جازى عاقلها وبين له قسمها حتى النفس وعرب المجرى بها باعتبار المستتر
ان كان له اجواب لانه بيان له وقال ابن مالك صاحب المفتاح معطوف عليه واي عاطفة قال للامام المحدثي
مذا من مولاه عنه والمطرب يفسر المضاف واي اتم من ان لانه نفس بها القول الصحيح نحو قلت لا زيد اي في وما
موبا معنى القول الصحيح نحو قلت اليه اي في وما ليس واحدهما من ان يقول في قوله تعالى واختار نوري قوله
اي من قوله جريد يقولك من قوله نفس قوله واختار نوري قوله وان محضه بنفسه ما فيه معنى القول في لا
يفسر بها القول الصحيح وما ليس بقول صحيح ولا معناه فيكون احسن من اي قال تعالى وناديا بان يا ارم
ربك انها نفس النداء وكذلك قولك كبت له ان في وامرته ان ارجع لان النداء والكبت والامر بمعنى القول
واختلفت في نفس القول الصحيح بها فاجاز به بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لم الا ما امرني به ان اعبدوا
الله والى وكم جعل ان اعبدوا الله نفس لما قيل اي لفظ القول وقول القول قول مرجع وجعلها بعضهم
مصدرة وذلك المصدرة لا من ما امرني او بل من الصبي يا قوله يا وشقت الاول ما لا يثبت اصله فيقول وان
القول اي قول صريحا وجعلها بعض زائدة وفيه نظر وليس الوجه من مراعات ما اذا امكن حمل كلمة على الاصالة

هذا هو الوجه في قوله تعالى واختار نوري قوله
اي من قوله جريد يقولك من قوله نفس قوله
واختار نوري قوله وان محضه بنفسه ما فيه معنى القول في لا
يفسر بها القول الصحيح وما ليس بقول صحيح ولا معناه فيكون احسن من اي قال تعالى وناديا بان يا ارم
ربك انها نفس النداء وكذلك قولك كبت له ان في وامرته ان ارجع لان النداء والكبت والامر بمعنى القول
واختلفت في نفس القول الصحيح بها فاجاز به بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لم الا ما امرني به ان اعبدوا
الله والى وكم جعل ان اعبدوا الله نفس لما قيل اي لفظ القول وقول القول قول مرجع وجعلها بعضهم
مصدرة وذلك المصدرة لا من ما امرني او بل من الصبي يا قوله يا وشقت الاول ما لا يثبت اصله فيقول وان
القول اي قول صريحا وجعلها بعض زائدة وفيه نظر وليس الوجه من مراعات ما اذا امكن حمل كلمة على الاصالة

لا يجعل زائدة واستدل الاولون بها بقوله تعالى وانطلق الملاك منهم ان استنوا وقالوا انطلق الملاك
فانهم ان استنوا في نفس القول الصحيح ومنع هذا بان القول المقدس ليس كالقول الصحيح في لفظ القول
اذ لم يثبت قدس ولا اولوية قدس من قدس ما هو معناه بل يثبت قدس ما هو معناه لئلا يضطرب هذا
الحكم لكون قدس الآية انطلق الملاك يشعرون او ينادون ان استنوا المحدث حروف المحدثين وان
وان بحيث هذه الحروف الثلاثة حروف المحدثين لا يثبت مدخلها بعد زائدة ما وان ظاهري لانها مختصات
بالجملة الفعلية فتدخلان عليها فيصير انبساطها في فعل مؤنث موال بعد الفعل الواقع في تلك الجملة فيكون ذلك المحدث
معربا باعراب متعقبة العامل دفعا ونصبا وجزءا بقول العجبي ما صنعت اي ضاعفك واجتجيت ان خرجت اي
خروجك قال المصنف في شرح المعنى فان لم يكن الفعل ما وان مصدر قد رخصه كقول تعالى وان يحسب ان يكون
قد اقرت اجلهم فيقول بالواقع اي وفيه وقع قرب اجلهم وان صنعت بالجملة الاسمية تدخل عليها فيقول ما
الى تاويل معناه يا اول بعد الجزاء ان كان جنوا صالحة فعلية او مشتقا من الفعل اولى تاويل معناه يا اول
عاني من المحدثين ان لم يكن الجزاء ولا مشتقا مثال الاول العجبي ان زيدا يقوم او قام اي ينامك ومثال
الثاني العجبي ان زيدا اخوك اي العجبي اخوتك ان قد رخصه الى ما لم يكن يزد كون ما ولا بالمصدر او
نفسه فيقول بالكون كقول تعالى ولو ان ما بين الارضين من شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما بين الارضين من شجرة
اقلاما انما التخصيص حروف العطف هلا والا ولا ولما يدخل على الفعل المضارع يعني طلبه
والنفس عليه نقول هلا نصفا والمخبر هل على الفعل الملقى على معنى اللوم على تركه نقول هلا صليته على معنى
الترك لوم في الترك لحامد والكلام لدلائلها على نوع من الكلام وهو العطف والبعث كما اذا دخل المضارع او التزم
واللوم كما اذا دخل الماضي بلزم الفعل لانها تطلب الفعل اما اذا كانت في المضارع نظاما واما اذا كانت في الماضي
مطابقتها لنهاية الماضي لوم على الترك ولا علم على تركه الا وهو مطلوب فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر
فتمتص بالفعل كما اختص لام الامر به لكونها للطلب فان حصل طلب الفعل من معنى رقة مستحيل فلا يكون في
هذه الحروف اذ وقع بعد ما لم يحنى طلب واذا لم يكن فيها معنى الطلب بعدة العطف بعد ما بانها والجزء
بغيره فادلت احباب المصنف جنبا الى الفصل بانها لا تنفك من افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان عليها
له وانما وقع بعد ما لم يحنى نفسها على ان المطلوب منه ذلك فوجه حتى انتهى وقته مضوا كالنوع واللوم على
ترك المطلوب بنامتها ما فيه من معنى الطلب المقدريا وقته نصيب جوابه بعد الفاء وجزم بغيره فاد قوله
في الشرح لفظا اي يلزم الفعل لفظا كقولك هلا فعلت كذا او قد رخصه كقولك هلا زيدا اضربه لان المقدس هلا
مضرب زيدا ولكنه وجب حذفه لما ثبت نفسى وكقولك لم يضر ب النوم ولم يضرب زيدا هلا زيدا مضرب
هلا يضرب زيدا وكقولك حين جاءك قوم دعوتهم ولم يرد وموعنهم هلا زيدا بعد من هلا جاء زيدا
حرف التوقع قد سمي حرف التوقع وحرف التوقب كل ذلك باعتبار ما تسميته بحرف التوقع

والفعل والفاعل جميعا قد وفان لم يكن بعيدا ولكن الاول اولى وانما كان الاول اولى لانه يلزم من الثاني
 ابتداء النزع مع ذهاب الاصل المقود اولان حذف الفعل والفاعل اهد من حذف الفعل وحده
 ومن ثم اي ومن اجل وقوع الفعل بعد ما وجب نزع ان لا يجوز ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو
 يكون فاعلا للفعل المقدر الذي يقتضيه لو لم يثبت او ما يسميه واذ كان ان مع مفعولها في موضع الفاعل
 للفعل المقدر يجب ان يكون مفعولا للفعل الذي لا يثبت ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو
 للفعل المحذوف الذي يقتضيه ما ان من معنى الثبوت وبما ان على ان من معنى الثبوت استغنى عن فعل صريح
 يكون مفعولا لثبوت فيعلم ان يكون معنى الثبوت الذي ان عوصا عنه معنى ولما علم من نفعه نفس الفعل في هذا
 الباب اي وما حذف من الفعل وجوبا بفعل في نفس من يثبت ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو ان لا يخلو
 موضعها لفظا تستغنى بهما اي على ان من معنى الثبوت وبالفعل الذي وقع خبرا من مفعول هو مثله لفظا وبمعنى
 لمصوب المقود بهما فذلك تقولون لو انك انطلقت ولا تقولون لو انك انطلقت قال الله تعالى ولو انهم صبروا
 هذا اذا لم يكن الاثبات بفعل خبرا نبيلا على اشتقاقه واما ما اوردنا على كونه جامدا اترك لفظ الفعل
 مثل لو انك زيد قال الله تعالى ولو ان مليا الارض من بحره اقلام ولو ان يكون خبرا نبيلا ما فيها اذا
 يمكن نفعنا في بطلان معنى لولا المعنى لكن ولا حجتا واذ انقضى اجتماع القسم والشرط مع على ثلثة
 اقسام وذلك لانها اذا اجتمعا فاما ان يكون القسم مقدما على الشرط او على العكس فان تقدم القسم على الشرط
 فاما ان يكون القسم اول الكلام اي لا يتقدمه شيء آخر ولا يكون كذلك فالاول وهو ان يتقدم القسم اول
 الكلام على الشرط يكون الجواب فيه للقسم لفظا وانما كان الجواب للقسم لانهم لما قد مره وهذا ان يكون الجواب
 اي للشرط والقسم معا لفظا ويجب ان يجعل لاحدهما وتقدم بدل على اعتباره والعناية به فيكون الجواب له
 والباقي لما توجه الى الشرط شاء اخر عنه ما موصوفا والعزم من ملحق كما في قوله زيد هل كنت قائما واذ كان الجواب
 لم يكون من عزم ويكون من مقتضى جواب القسم من توفيق التاكيد ومنه ما وجب ان يكون فعل الشرط ماضيا
 لفظا نحو والله ان اتيتي الاكره ان اتيتي الله ان لم تاتي الاكره ان اتيتي الله ان لم تاتي الاكره ان اتيتي الله ان لم تاتي
 لانهم لما جعلوا آخر الكلام اي الجواب للقسم بطل من الشرط فيه ففقدوا الى ان ياتيوا بالشرط على وجه لا يكون الاداة
 الشرطية على سبيل بقاء ونظمه موجود نحو زيد قائم هل كنت ولوجي به مستقبلا لان الاداة عاملة فيه دون قوله
 فكون لفظا بالنسبة الى احد مقتضيهما دون الآخر ولا نظيره وانما قال وكان الجواب للقسم لفظا لانه لا يلزم من
 الجواب بهما لفظا لانه يلزم ان يكون محذورا من حيث هو جواب الشرط عن عزم من حيث هو جواب القسم مكنون التي
 الواحد محذورا من عزم ومعهما وانما من حيث المعنى فانه جواب القسم لان الجواب عليه وجوب الشرط لانه مشروط
 بالاثبات او نفيهما وان فوطى بقى من الاقسام الثلثة فاما الاول فانه ان يكون القسم مشروطا
 بتقدم الشرط عليه والثاني ان يكون متوسطا بتقدم من الشرط فيكون القسم متقدما على الشرط لكن يكون في آخر

متقدما على القسم في معنى القسمين جاز ان يقتصر القسم بفصل الجواب له وجاز ان يلحق اما اعتبارا من القسم الاول
 من القسمين الباقين فلا يمكن اعتبارا مما معا وتوفيق مقتضى كل منهما عليه واذ يمكن اعتبارا مما معا ولا يخلو
 الى الفاء احدهما فتقول ان استقي او ان لم تاتي فوالله لا استقر فبفصل الجواب للقسم وموضع الجواب جواب الشرط
 وانما استقر اذ انقضى القسم اول الكلام على الشرط ان يجعل الجواب جواب الشرط وكلاهما جواب القسم لان القسم لا يصير
 مقودا بالشرط لكن القسم انشائي ولا انشائي لا يفيد ولا يتوقف على شيء وانما المقامه فلان تقدم الشرط دليل العناية
 به كما ان تقدم القسم يفتي بالقسم ويكون الجواب للشرط ويكون فيه ما يقتضيه من الجزم والفاء مقول ان اتيتي
 والله انك بمنزلة انك او فانا انك واسما القسم الثاني من القسمين الباقين وهو ان يتقدم القسم على الشرط ويكون خبر
 الشرط مقدما على القسم نحو انا والله ان اسقى انك فهو ذلك في هذا القسم ايضا ان يقتصر القسم وان يلغيه وانما جاز
 الوجهان لاختلاف القدرين وذلك لانك ان جعلت والله ابتداء جملة هي وما في خبرها خبر المستدار وجب
 اعتبارا لانه يصير من باب ما تقدم على الشرط في اول الجملة يلزم ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما تقدم
 مقول انا والله ان اتيتي او ان لم تاتي لا استقر وان جعلت الشرط والمجزا خبرا المستدار وجب ان يلغيه مقول
 انا والله ان تاتي انك ونظمه قوله زيد والله قائم فان القسم على لانه مقصور واذ انقضى وجب اعتبارا نحو
 والله ان تاتي قائم وسدر القسم المقدر كالمقود في اعتباره ووجهه على الشرط الموصوفه تعالى
 من آخر الجواب لا يخرج من عموم ولذلك اي ولا يلزم من جواز القسم المقدر على الشرط الموصوفه اي جواب القسم
 ولو كان على جواب الشرط لوجب لا يخرجوا بالجزم وكذلك قوله وان الموصوفه انكم لم تكون بحسب حمله على تقدير
 قسم لان آخر الكلام اي الجواب يدل على تقديره وذلك لانه لو لم يكن متناظرا مقدرا لزم ان يكون الجواب
 للشرط يلزم الاثبات بالفاء لان الجملة الاسمية الواضحة جزاء يجب معها الفاء فان قيل في الجملة الاسمية يعني قوله
 لا يدل على ان القسم مقدرا لجواز ان لا يفقد قسم ويجعل الجواب للشرط ويكون الفاء محذورا فاجيب بان
 القسم كقوله استتم له ودلالة الكلام عليه لا يستبعد حذفه فكون تقدير القسم الذي لم يستبعد حذفه اولى
 من حذف الفاء المستبعد حذفها واما وضع اسم على ان فعله ما نسبت افواه جنس الامام فموضع نحو
 كما في قوله ما زيد فراكب واما بكي فضا حرك قال المصنف في شرح الكافية الا انهم لم يلتزموا ذلك المقدر فقد
 ترك ولا يذنب بغيرها امرا آخر ولكن يوم انه ترك لاس في شرح الفصل لا يلزم ان يذكر اقسام متعده بل
 قد يذكر اقسام وقد يذكر بها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان يكون التفصيل لما في قسم المنك فيذكر كقوله وتترك
 الباقي كقوله تعالى فاما الذين يا قوتهم زعيم ولم يذكروا ذلك اما اخرى لفصل اخر يلى على المقدره فيها كثير
 ولذلك اي لاجل كثرة قال بعضهم انه لا يلزم وحمل عليه قوله تعالى والراحمون في العلم على معنى وانما الراحمون مقولون
 انساب وقيل الراحمون من العطفت على الله قال المصنف في شرح الكافية وهذا الذي ذكره المقدر العامل عن قطع الراحمين
 من العطفت على الله وانما يحتمل ان هذا الموضع الا ان الظاهر خلافه غير كقول العامل اما انما فقد ضلعت كذا وسكت

فلا شك في صحة مثل ذلك وانما تكلف احتمال القطع المذكور في الآية اذ العطف على الله واجب ان يرفع من قول
وامنأ الى الله والزاوية من قولكم المعطوف على المعطوف عليه وليس القبول بانه تعالى آمن في مثل يكون قولنا
تقولون حالاً من الزمان خاصة اذ لم يجب استواء المعطوف والمعطوف عليه في جميع الاحكام بل جاز جاء زيد و
نحوه ما حله اجب جميع المؤسسات استواء جميع ما اقول فلا وجه لاختصاص الزاوية بقوله آمن به ولا يلزم انتفاء
علم الزاوية بانه قد انتفى قولهم آمن به لا ينعقد في حاله بالتمام بل بالتمام في قولنا آمن به في قولنا
معه الموضع اذ لم يطلع عليه حق الاطلاع كما قال آمنت بقوله تعالى الرحمن على العرش استوى والذين على
انما حروف الشرط لزوم ان الفاء معها ولا تليها الفاء في قولنا آمن به فاما ما قيل لا يكون للعطف اذ لا ينعطف
المتن على المتبداً ولا زائدة لا يخلو الكلام عن حذف الفاء نحو آمنت بقوله تعالى الرحمن على العرش استوى والذين على
عذت ان من ان اعطيتني اكل مثل استلزام الاعطاء الاكرام فيكون الجزاء والجزء لا يعلو عن الشرط وحده المعتبر
عليه في قولنا يكون دليل على انها كشرط اي حرف الشرط في قولنا ان اعطيتني ما كررت وعلم ان قصد المتكلم ان
معه استلزام هذا الحكم اي ان ما يليها يستلزم الحكم المذكور بعد الفاء كما استلزام الشرط الجزاء فالتسوية
اذ املت اما زيد فنطلق فكانت فلت هما يكتفي من شيء اريد ان من شيء مريد منطلق وقول سبويه هذا محقق
تمثل انما يقع الشرط لان ذلك في المحقق معناها واذ املت انها حرف الشرط فليس بقدر الشرط بفعل تام
كما في سبويه وانما حذف الفعل لوجهين الاول انه معلوم لانه فعل عام بخلاف طريقته واحدة وهو يكتفي
بما جرت عليه المواضع بعد حذف الفعل العام الذي هو متعلق الطرف الثاني التبيين على ان المقصود بانما
حكم الام الواقع بعد ما لا الفعل واوجو ان يكون بين اما وبين فاتها كلمة لتكون كالتعويض من الفعل المحذوف
ولا يقع تلك الكلمة مع رفع الشرط اكتسب حكم الشرط وهو استلزام ما قبل الفاء لما بعد ما تم اختلاله في الاسم
الواقع بعد اما على ثلثة مذاهب قد ثبت طائفة لما ان ذلك الاسم كان بعد الفاء مقدم بعد حذف الشرط ليدل
بقدمه على انه المقصود بالحكم ولان اعرابه على حسب اقتضاء ما بعد الفاء لانه واجب رفعه في قولنا اما زيد
فنطلق اذ المنطلق متبوع بمتبداً والنصب في قولنا اما يوم الجمعة فزيد منطلق لان منطلق يتبع ظرفاً ولا يبعد
ان يصير جزء من الجزاء عرضاً عن الشرط لانها كلمة واحدة لا ترى ان حواشي لولا عرض من جنس المتبداً المحذوف
بعد ما قال قوم هو مقول الفعل المحذوف مطلقاً يعني سواء كان مرفوعاً او منصوباً وسواء وجب بعد الفاء
ما لم يحد الكلام او لا فاذ اقلت اما زيد فنطلق فالقدر مهمان في زيد فهو منطلق ولذا املت اما يوم الجمعة
زيد منطلق فالقدر مهمان في زيد منطلق فزيد منطلق فزيد منطلق فزيد منطلق فزيد منطلق فزيد منطلق فزيد منطلق
فلكل كقولك اما يوم الجمعة فان زيد منطلق وهذا القول باطل لانه لا فاء النصب في قولنا اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فزيد مهمان في ذلك لوجب الرفع فيه فزيد مهمان في يوم الجمعة وشبهه نحو مهمان في ذلك اذ املت اما زيد
فزيد فزيد فان النصب فيه لو كان يتقدم مهمان في ذلك لكان يجب النصب لقولك اما زيد فنطلق فزيد مهمان في ذلك

وليس ذلك يعني ان لا يجوز النصب في قولك اما زيد فنطلق ولا الرفع في قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق
انما الاول فلانه قد علم انه اذ اقبل اما زيد فنطلق ان العرض الاجزاء عن زيد بالا نطلاق واذا كان كذلك
فكون زيد فيه محتمل عليه يجب ان يكون مرفوعاً واما الثاني فلانه اذ اقبل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالعرض
ذكر يوم الجمعة طر فالنطلاق وانه كان طر فانه يكون منصوباً قطعاً ومحقق هذا المعنى بطل ما توهموه وقال
قوم ان كان الاسم الواقع بعد اما جاز التقديم اي مما يصح تقديمه على الفاء على تقدير وقوعه بعد الفاء من الاول
اي حكم عليه بانه كان يجرى الفاء ثم قدم نحو اما زيد فنطلق واما يوم الجمعة فزيد منطلق والاعلم عليه بانه محمول
لجذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيد منطلق فانه لا ينعقد مقدم يوم الجمعة في المثال المذكور على الفاء على تقدير
وقوعه بعدها لان ما بعد ان لا يعلف فيما قبلها وهذا المذهب باطل لانه لو نظر مولاً ومع الذاهبون الى المذهب
الثالث حق النظر بطريق الباب كله من هذا القبيل اي فالاجزاء بقدمه وذلك لانه وحده في جميع الباب
المنع التقديم لان فاء الجزاء لابد من ان يجرى في جميع الباب وما بعد فاء الجزاء لا يعلف فيما قبلها ولا يرفق بين قولك
اما يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك اما يوم الجمعة فان زيد منطلق فسقط فزيم بين العورتين فان
زعموا انه حوّل فيما اي في اما هذا الاصل في الفاء وهو ان لا يعلف ما بعد ما لا يعلف من الكلام فاما في الفاء الجزاء
فيعرض في كل ما هو المقصود او لا فلا يبعد ان يخالف ايضا في غيرها مما ذكره من ان نحو للعرض المذكور ولعمري ان
يقول المانع في صورة مجرد الفاء واحد وفي صورة ان نحو ما متعده فلا يلزم من الحكم بمحو الفاء التقديم مع المانع الواجب
الحكم بمحوه مع المانع المتعده حرف الرفع الرفع الكثرة وحي كلا حرف الرفع لانه يكتف ويجمع بها المتكلم
فقد لم قال طان سطر وشبهه كلا الى ليس الامور كما ذكرت به عادة اي كفاً ومضافاً ونفسها على الخطاء فيه
قال المصنف في شرح المنقل شرط ان يتقدم ما يرفع به ما يرفع عن المتكلم سواء كان ما تقدمه من كلام من
تكلم ولفظ بكلاً على سبيل الانكار والحكاية او من كلام غيره مثال الاول قوله تعالى كلا بعد قوله صلى يقول الانسان
يوسف ابن المزة وبعد قوله يوسف المجرم مثال الثاني قال اصحاب موسى ان الله وكون قال كلا لان قوله
قال للحكاية ما يقال بعد تقدم القول الاول من العين ومثال الثالث قولك لمن قال انا احسن العالمين كلا
وقد بان في بعد الطلب لشي الاجابة كقولك لمن قال اقبل كذا كذا اي لا يجاب الى ذلك قال الله تعالى بعد قوله
رب ادعوني على اهل صالما لكلا فيما تركت كلا وقد يكون معنى حقاً كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى فيكون
في هذا الوجه اي على تقدير كونه معصياً حقاً ان يكون اسماً يعني لمواظقة العرف في لفظه واصل معناه كعلي لا محبة
بعد اقول المصنف قال الامام المحدثي بعد القول وبم منه لنتاني معنيهما اقول الرفع على الشيء لا
بشكل عن ان يعتقد حقيقة نقيضه وبالعكس فان بيان حقيقة الشيء قد يكون للرفع عن نقيضه فيكون بين
الرفع والحق ملازمة بهذا الاجزاء فلا يكون بينهما منافاة فكلا اذ كان ليس متعلقاً بالرفع فيكون
موافقاً للعرف في اصل معناه لان الذي هو حرف اصل معناه الرفع نأى التائب اياكم

في جعل حال العلية هو التويز الذي كان فيه قبلها لم لا يجوز ان يكون التويز قبل العلية للتبكي وبعد
 التويز لا بد من دليل الثالث هو تويز العوض وهو كل تويز في مضاف عند حذف المضاف اليه والمضاف
 المحذوف اما جلة كقولنا تعالى وسند يحدث اجنارها فان اصله اذ تزلزل الارض ويخرج الارض انما لها
 وتقول الانسان ما لها عند حذف اليك الثالث وهو من هذا النوع وكذلك في ساعيتيه وامامه في نحو المؤمن
 كل من آمن بالله الى كل المؤمنين ووردت بكل قائما فان قائما حال وهي لا تقع من نكي معذرة معمم من ان كل مضاف
 وقد عوم من حرف او حركه يا عوجوا كما تقدم السماع تويز المضافه وهو كل تويز في جمع المثنى والاسم
 مواد في التويز في جمع المثنى اسم فان الالف والثاني به علامه الجمع كما ان الواو علامه الجمع المذكر السالم ولم يوجد
 فيه ما يقابل التويز في ذلك فزيد التويز في آخره ليقابل التويز في ذلك وقال المصنف وابدع في جمع المذكر
 السالم حرفان اي الاو والتويز ويا جمع التويز في نحو خايات وملمات كما لم يزد الا حرف واحد وهو الالف اذ
 الثاني كانت في المؤرد فزيد التويز فيه لتقابل وموازن التويز في جمع المذكر وتويز بعضهم ان تويز ملمات
 تويز المثنى وهو غلط لانه اذا اجتمعت امرأه مقامات عنت منها التويز ولو كانت لتكن لزاله للمثنى الثاني
 والمقرب الحسب اسس تويز التويز وهو تويز في آخر الايات والاصناف المعروجه اي الامور التي هي من التويز
 من وها عند حذف حرف الاطلاق منها واما ما نحن به عند حذف حرف الاطلاق هذا النوع لتعين الاشارة والتعني
 به من آخر البيت محل التويز في زيادة حرف العلة فيه لكن محسنة لا تباد البت لمعرب التويز المطلوب به والتعني
 المصحح بسبب المقرب غاية آخر البيت فيلحق به ايضا كالحق الآخر نحو قوله يا ابتاعك او عساة وكذلك
 تقابل من ذكوى جيب ومزول هذا اذا كانت العاقبة مطلقة وهي ما يكون رويها نحو كما واما اذا كان مضافا
 وهي ما يكون رويها كاسمي التويز الثاني العلة والتويز يكون قابلا ولا عار من المضاف وهو الذي بناه
 البيت ولذلك لم يدخل في التويز كقولهم وقام لا عاقب حاوي الحرفين وقامته في القامة المعينة ايضا محمول
 التويز والتعني به نفس عليه المصنف في شرح الفصل وشرح او جردت قال الامام الحق المديني فائدة الثالثة في الوقف
 اذ لو اني على اصله وفري الحرف لم يعلم اواقف موام واصل ومنه نظرا في نحو اذ الحق القامة المعينة يلقى بالكان
 الوزي والتويز فلا بد من يجرى الاوى بالكنى اما لان اصلها الكسرة يا مثل قوله وقام لا عاقب حاوي الحرف
 لانه مضاف اليه فحلت عند الاحتيار الى نحو يجرى بها كونهما الاصلية واما لان اصل حركه الفاء الساكنين الكسر
 والقاسم اني الفع اولى مما يثبت من ان سلبا اذ الحق بما ان سلك حركه ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى الفاء
 الساكنين كقولك امر يا وافتلا وان الفاعل زايد على بناء البيت فلو كسر ما قبلها لراد الفعل ففتح للتحفيف كما فتح في ردة
 ولم يرد ذلك فان نعم من كسر انما اشبه بمثلها في ساعد وجبذ وقد كسر ما قبلها فلجواب ان جعلها على ما لم يكن لاصل
 في المعنى اي ما لم يكن من المعاني الاعلية وموقوف التأكيد اشبه من جعلها على ما لاصل المعنى وهو العوض من المضاف اليه
 عند حذف الاصلية التويز الكون لانه حرف متعلق والاصلية البناء الكون واذ القيم سالي

يحرك بالكنى على اصل الحركه للسكنين وقد حذف التويز اما مطردة او ذلك اذا اصف من قوله او دخل في الكلام
 اذ لم يكن للتويز والعلو لان الذي للتويز او العوض لا يجمع الكلام والاصناف في محلين بل هو كل تويز في محض الاسم
 وكذا اذا اشبه من قوله الفصل او الحرف يما من وكذا من علم وصفت بانه مضاف الى العلم وكذلك اسم مثله جاد وبنان
 عمرو وحند ابنة عامر واختلفت في بسطة فاقطعت لثقلها في ثقله وتسل لا لثقله الساكنين قال اصل التويز
 في الاصل الزجائي اثر الخلاف يظهر في جاءت حذفت زيد من فوق حذفت فان الكسرة وجدت بها الساكنان
 ولا حذف من فوقك مودت وجل من هم ولا من فوقك مودت يزيد ان اخبر وكذلك الحذف من فوقك زيد ان
 عمرو لانه لم يقع فيه ابن صفة واما وقع حبريا واما من مطردة ويوجد في ذلك السكنين عطفها تشبهها به حرف المد
 واللين كما يشبه به من مخرج ومنها الفراء الشاذة احد الله القهر وكقولك تذكرت عاتية عاتية
 وفيها وتواجيلا فالعينة جنس مستقيم ولا ذكوى الله الا غللا معب ام الله مواو اخففت في الكوا
 او فمته وكلاهما جازان فوالثالث قد تون التوكيد خفيفة ومثله فالحقيقة يكون سلكه
 تشبهها بها بالتويز واما المشددة فيكون متحركة ليل يلزم الفاء الساكنين بالفتح للتحفيف فيحذف
 مع عن الالف مع المشددة يكون مفتوحة مع عن الالف مع عن الفتحية ومن جملة المشددة لان الالف
 لا توجد الا فيهما واما في النسب وجمع المورث فالنوع يكون مكتوبة فيهما تشبهها بها بالتويز لانه
 وقعت بعد الالف تون النسب محقق في هذه النوع ان يكون فيها بفتح العلة او ما يشبه به ويلزم
 ان يكون مستقبل لان الطلب انما يتعلق بغير الموجود فلا يكون الا في المستقبل وايضا هذه النوع مشبهة
 بالتويز فمعها بالفتح كونه الاصل في الاعراب وليس لها في اصل فيه فم ياسب دخولها فيه واما خفت
 بالطلب لان الطالب انما يطلب في الغاء ما هو مراده فكان ذلك متعقبا لتأكيد لان عزمه في تحصيله
 الغير فان هذا المعنى مفقود فيه قوله كما مستقبل في الامر من به انما لا يدخل في المستقبل الذي هو جازي حال
 من الطلب بل هي متعقبة بالمستقبل الذي هو طلب وهو الامر والنهي والاستعانة والتعني والعرض اشبه
 ذلك امرين لا يخرج من حل بين بيت الايزان لتك بصرت قال المصنف في شرح الفصل واما دخلت في القسم
 وان لم يكن فيه معنى الطلب اذ قد قسم الا ان على ما يعلم مما ليس من مطلوبه ولا من معززة كقول من اني كونه
 والله الاما فئت وامثال ذلك كثيرة اما لا في الطالب انما يقسم على ما هو مطلوب المنظم وحل بقية الباب
 عليه لانه منه واما لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي وكيد وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي وكيد
 من المعنى المذكور آتيا فاجرت يجرى الطلب وهذا ايضا هو الوجه في جاز توكيد الفعل بهذه النوع في قوله
 فاسترث واما مذمت لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي وكيد وهو ثانيا لم يرد في حروف الشرط كاشكال
 فعل القسم على القسم واشتمال فعل الطلب على الطلب المتعقبة توكيد وقال في امالي المسائل المتفرقة اجرت
 القسم يجرى الطلب وان لم يكن فيه طلب اما لان غالبه ان يكون مرادها واما لان تعميم مفقود حصول للصدق

لا يجوز ما يشبه ما جرى من المفعول وثبت في المعنى المعروف منه وانما دخلت فيه تشبيها له
بالتي لا لا المفعول منه ولو ثبت في مثبت القسم بغير جواب القسم لغيره جواها اذ لو قيل والله انك لم تقم
جاء ان يؤخذ ان ليس جواب القسم لان الامم يكون جوابا لما اذا قيل ليقوم من معين ان يكون جواب
القسم وجاز في الواضع الباقية لانها لم يرد من الاستحسان لا للوقوف بين معينين لكنه كثر في مثل امثا
فصلت كانه لما اكثرت الحروف بما رواه ان تالكيد ما هو المقصود اولى وما قبلها اذا اقبلت النون
بفعل ما آخر منه جمع المذكور وهو الواو نحو امر بواكون ما قبلها مفعولا لانه اذا اقبلت النون الواو بحيث
حذف الواو على اصل البناء الساكنين وفيه الضمة للذ لا لا عليها ولا يجوز ابقاء الواو مع النون في مثل امر بواكون
كالمعنى في مثل نون التوب لان الساكنين في مثل نون التوب في كلمة واحدة وما قبلها مفعولا لان الامم لا يكونان في كلمة
واذا اقبلت بغيره في معنى الخطابية نحو امر بواكون ما قبلها مكسورا لان الضمة لا في بناء ساكنه مكسور
ما قبلها يجب حذف الياء الساكنين وايضا ما قبلها مكسورا ولا لا عليها وما قبل النون في معنى مدين للمؤمنين
مفعول مفعول في نحو امر بواكون مع الساء وانما في ما قبلها ما في معنى المؤمنين لانه لو لم لا شئ به فعل جملة
الذكر ولو كسر لا شئ به فعل الخطابية او نقول الامم التي تشبهها ما قبل نون التانيث وما قبل الجزء الثاني
من المركب لكن عدل من الامم مع الواو والياء لقرون وفي الذ لا لا على المحذوف ولا يوجد ضرورة في غيرهما
فيبقى على الامم ونقول في ما ذكرنا من حركة ما قبل الاخر في معنى التثنية وجمع المثنى واما
في التثنية وجمع المثنى فلا يكون ما قبلها الا الالف وموافق التثنية في المعنى والالف الفصل ما جمع المثنى اذ لابد
من الالف لتفصل بين الونان لئلا يلزم النقل من الواو اليها والنياس يقتضي حذف الالف لان البناء
الساكنين بهما ليس مما يقتضي لان الساكنين ياتي في كلمة واحدة لكن لا تحذف اذ لو حذف الالف الفصل
لوقعا فيما رواه من من الجمع بين الونان ولوحذف الالف التثنية فتح النون لان كسر ما عاود من يرد
وتوحيها بعد الالف لانه يكون مشابهة لوزن التثنية واذا حذف الالف ونفت النون يلزم بالواحد
ولا بد خلفها في الحنفية لا يدخل في الاثنين ولا فصل جامعة المثنى اذ لو دخلها في الثاني ساكنان
نحو امر بواكون وانما ساكنين يلزم بالانظر ليا كلامهم وان خرج عن وضوئها وهو لزوم
الكون ولذلك حذف للساكنين في نحو امر بواكون الرجل ولا يحرك وان حذف الالف سببه فعل الاثنين
بفعل الواحد وجمع الونان زائدان على بناء الكلمة في مثل جمع المثنى فان تسلسل جواز ان يدخلها في
التثنية مع لزوم البناء الساكنين على ما يراه ملت اجابة المصنف بانه انما جاز لانهم جمعوا بين الساكنين في هذا
القد نحو الفاتين وفيه نظر لان ما نحن فيه ليس على حدة الصائتين اذ الساكنان في نحو الصائتين في كلمة واحدة وما نحن
فيه ليس كذلك فالاولى ان يجاب عنه بان الالف والنون بينهما كسر النقل الذي اضراب يكون الجمع كلمة واحدة
والبناء الساكنين او لهما حرف مبدئي وثانيهما مدغم في كلمة واحدة حارز لذلك يجوز فاعلموا بكلمة واحدة اذ كان لا قبل

بغيره

حرف مبدئي والثاني مدغم في حرف مبدئي ودخلت فيهما بناء على هذا ولو دخلها الحنفية التي ساكنان فاعلموا بكلمة واحدة
ولا يكون الثاني مدغم في حرف الوقف فان فصل بينهما اصل ما في الوقف قلت احباب الامام المديني بان الوقف
تابع لانه عارض قبل الوقف ان كان النون متحركا يلزم خروجه عن وضوئه وان كان ساكنا يلزم البناء الساكنين
في حرف الوقف والمدغم فان فصل بينهما ان يجوز ابقاء الواو في نحو امر بواكون في تشبيها بنون التوب كما سببه امر بواكون
بالعالمين اجيب من وجه الاول ان الالف فيه زائدة مدغم في اجزاء الساكنين والثاني ان البناء الحذف
في البابين لكن حذف الالف وجب اللبس بفعل الواحد كما قرئت ولا لا ذلك حذف الواو والثاني ان حذف
الواو مع الحنفية منقطع عليه بحذف مع القليلة فيا شاع الحنفية والالف لم يحذف مع الحنفية لنياس عن هذا
مع القليلة عليها واجاز يونس ادخال النون الحنفية عليها وجمع بين الساكنين وهو روي
في غيرهما الغرض من هذا الفصل بيان احوال ما قبل النون اذ اقبلت بالمثل المثل الامم لانه علم ما تقدم احوال
ما قبلها اذا اقبلت بغيره وحكم ما قبلها في مثل الاثنين وجمع المثنى المعنى الامم المتصل بهما النون حكم في النقل
الصحيح المتصل به النون على التواتر اذ لا موجب للتثنية نحو ترتيبان وترسان واعمزان واعزوانان كما يقال لفرسان
وامر بواكون واما الونان في حكمهما مع الفعل المتصل الامم غير متصل المعنى وجمع المثنى وهو فعل الواحد مذكرا
وهو او موقفا وجمع المذكور اذ اقبلت بكلمة ساكنة بالاول كلمة مع ساكنة فغيره من كلمة منفصلة عليها قال المصنف
يجب ان يعطى آخر الفعل من ضم او كسر او كون ما هو حكم الكلين المنفصلين اذ اجتمعتا قال الامام المديني
فيصير ان يحمل قوله على انه يجب ان يعطى آخر الفعل ان لم يكن فاعلموا بارزا ويعطى الصير ان كان بارزا اقبلت بالنقل
من ضم وكسر وحذف ما هو حكمه لانه متصل به ساكن من كلمة منفصلة ومن لم قبل اورد امثله منقطع من
الكلمة الاولى ومن اجل ان حكم النون مع الصير البارز حكم الكلمة المنفصلة معه قبل هل تربت بكسر الياء
وتدرون فيم الواو بيان الاول انك اذ اقبلت تربت او ترو واودت الخاف ونون التاكيد وجب حذف
نون الارباب لوجوب البناء فلا في الياء الساكنة التي هي غير الساكن الاخر فيجب الكسر لانتفاء الساكنين
لان الاول ياء قبلها فتحة وحكم مثلها مع المنفصل اي مع الكلمة المنفصلة ان يكسر نحو اخني القوم ولم تزي الناس
لان مفتوح ابقاء ساكنه للساكنين والذي حذفها اذ حركت ما قبلها لم تحذفها فلا يرد عليها فيحرك الكسر
بيان الثاني انك اذ اقبلت ترون او تروا والمفتوح نون التاكيد ضمت الواو لانهما ساكنة متتبع ما قبلها
ليقت ساكن بعد هاء مع كمال المنفصل لما ذكرنا من انها مع الصير البارز كالمفصل وحكم مثلها ان يضم مع الكلمة لا
المنفصلة كقولنا في ولا تنسوا النقل معكم لانه مفتوح ابقاء ساكنه وحذفه كما ذكرنا في الساء فضم واما وجوب
الكسر اخني القوم والضم في لا تنسوا النقل بعد ذلك فيا تضرع واذا اقبلت للمرأة اعزى او هل تغزى
المفتوح نون التاكيد اجتمعت مع ياء ساكنة قبلها كسرة وفي حكم المنفصل لان ضمير بارز وجب حذفها لانتفاء
الساكنين فلذلك نقول اعزى ولم تغزى لان حكم مثلها مع المنفصل المحذوف نحو اعزى القوم ولم تغزى القوم

راحة النقي ساكنان على عنقه ولا حاجة الى تحريكه لان حركته ما قبله تحاسبه فتدبر عليه واذا قلت المذكورين
 اعزوا او حل بمزود والمفتون التاكيد اجتمعت مع واوسا كنه فيها صفة وهي في حكم المفضل فوجب
 حذفها لا لقراءة الشاكين فتقول اعزوا وحل فتقول كما تقول اعزوا والقوم وحل بمزود والقوم
 فان لم يكن يعني ان لم يكن ميم ياروز وذلك بان لا يكون يا الفعل ميم اصل او يكون فيه صهي لكن يكون مستترا
 كما لتصل مع حكم النون مع ساكن في آخر حكم حرف يكون كجز منه فيكون النون كصير موضع متصل به فيؤثر
 مع النون ما يورد مع الف الصخر ويضع منها ما يفتح معه قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وانما لم يجعل معه
 كما لتصل مثل الاول لان حرف الف في الفعل لا يفتل يمين ويمنع جعل كالنوين والف الشبيه بخلاف ما جاء
 فيه الصخر البارز لانه كلمة اخرى انتمت الى الفعل فلم يحسن لان جعل النون من حمله بعد الفعل يمين ويمنع
 بكلمة الشافعية بين جعله جزء الكلمة وبين الفصل بينهما بكلمة وهذا الاصل مسمى عليه جميع مسائل هذا الباب في
 الصحيح والمفضل فلذلك تقول في راء واخض واعز ومن واخشين ومزود كما تقول وما واحسا و
 اعزوا وانما في الحذف لانه لم يبق آخره فيقال حذف بالجزم او بما في حكمه وهو صيغة الامر فانها ليست
 بمزودة لانها مستندة وقال المصنف يرد الحذف في الامر لانه لما بقي في النون وجب رده لان حذفه لا يعرب
 ولا يعرب وانه نظر لا خالنا لم ان الامر مسمى في النون بل هو مسمى في نفسه سواء لم يبق في النون او لا وبعد
 رد الحذف وجب جعل منه النون معية حكم الجزء كالف الشبيه الا ترى انك تقول لاس ربا واخشا
 فتزاد الحذف في الواحد ومع ما كانت الالف مع الفعل كجز منه فكذا في النون والمفتنة الحفظة اذا
 لا فاما ساكن بعدها وجب حذفها واذا حذف وجب ابقاء حكمها بان معنى الكلمة التي حذف منها النون على ما كانت
 عليه مع النون فتقول في نحو اضرب اذا لا في مثل القوم اضرب القوم يحذف النون ونفع الباء لانه يكون
 مفتوحا مع النون فلما كان بعد الحذف حكمها ما ما يكون الباء مفتوحا اما الحذف بلان ابقاها وودي الى احد
 امرين محذوفين وهو تحريكها الذي هو خلاف ومنها او الفتا الساكنين على عنقه واما ابقاها حكمها
 فليبدل عليها لانها مرادة اذ حذفه لعادى الفتا الساكنين والعادى لا يعتنى فان تسلسل حركتها بالاكس
 عند ملاقاتها الساكن كما حرك النوين بالاكس في نحو زيد التام قلت احاب المصنف عنه لكون للنون اللاحقة
 للام مزينة على النون اللاحقة للفعل واحاب الامام الهندي رحمه الله وموافاق التنوين لازم للام الاكسر اذا
 خلا عن اللام والاضافة واللازم كجز الكلمة فلا حذف والحقيقة لم يلزم الفعل في الوقت ما قبل
 الحفظة انما ان يكون مفتوحا او لا فان لم يكن مفتوحا يجب حذفه في الوقت بحيث لا يحذف النون في الوقت
 اذا تم او كس ما قبلها اذا لا يكون اسعد منه واذا حذف الحفظة في الوقت يرد ما حذف مع ان يرد ما
 كان حذفه فالاجل النون الحفظة من حرف على او حرف اعرب فلذلك تقول مل يضرب واوا الضمر وفوز لاوا
 الحذفين وتقول في نحو اضرب اعزوا باعادة واوا الضمر وتقول في حل تربيت يا امارة وحل تحشون يا قوم

في النون الساكنة على عنقه ولا حاجة الى تحريكه لان حركته ما قبله تحاسبه فتدبر عليه واذا قلت المذكورين
 اعزوا او حل بمزود والمفتون التاكيد اجتمعت مع واوسا كنه فيها صفة وهي في حكم المفضل فوجب
 حذفها لا لقراءة الشاكين فتقول اعزوا وحل فتقول كما تقول اعزوا والقوم وحل بمزود والقوم
 فان لم يكن يعني ان لم يكن ميم ياروز وذلك بان لا يكون يا الفعل ميم اصل او يكون فيه صهي لكن يكون مستترا
 كما لتصل مع حكم النون مع ساكن في آخر حكم حرف يكون كجز منه فيكون النون كصير موضع متصل به فيؤثر
 مع النون ما يورد مع الف الصخر ويضع منها ما يفتح معه قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وانما لم يجعل معه
 كما لتصل مثل الاول لان حرف الف في الفعل لا يفتل يمين ويمنع جعل كالنوين والف الشبيه بخلاف ما جاء
 فيه الصخر البارز لانه كلمة اخرى انتمت الى الفعل فلم يحسن لان جعل النون من حمله بعد الفعل يمين ويمنع
 بكلمة الشافعية بين جعله جزء الكلمة وبين الفصل بينهما بكلمة وهذا الاصل مسمى عليه جميع مسائل هذا الباب في
 الصحيح والمفضل فلذلك تقول في راء واخض واعز ومن واخشين ومزود كما تقول وما واحسا و
 اعزوا وانما في الحذف لانه لم يبق آخره فيقال حذف بالجزم او بما في حكمه وهو صيغة الامر فانها ليست
 بمزودة لانها مستندة وقال المصنف يرد الحذف في الامر لانه لما بقي في النون وجب رده لان حذفه لا يعرب
 ولا يعرب وانه نظر لا خالنا لم ان الامر مسمى في النون بل هو مسمى في نفسه سواء لم يبق في النون او لا وبعد
 رد الحذف وجب جعل منه النون معية حكم الجزء كالف الشبيه الا ترى انك تقول لاس ربا واخشا
 فتزاد الحذف في الواحد ومع ما كانت الالف مع الفعل كجز منه فكذا في النون والمفتنة الحفظة اذا
 لا فاما ساكن بعدها وجب حذفها واذا حذف وجب ابقاء حكمها بان معنى الكلمة التي حذف منها النون على ما كانت
 عليه مع النون فتقول في نحو اضرب اذا لا في مثل القوم اضرب القوم يحذف النون ونفع الباء لانه يكون
 مفتوحا مع النون فلما كان بعد الحذف حكمها ما ما يكون الباء مفتوحا اما الحذف بلان ابقاها وودي الى احد
 امرين محذوفين وهو تحريكها الذي هو خلاف ومنها او الفتا الساكنين على عنقه واما ابقاها حكمها
 فليبدل عليها لانها مرادة اذ حذفه لعادى الفتا الساكنين والعادى لا يعتنى فان تسلسل حركتها بالاكس
 عند ملاقاتها الساكن كما حرك النوين بالاكس في نحو زيد التام قلت احاب المصنف عنه لكون للنون اللاحقة
 للام مزينة على النون اللاحقة للفعل واحاب الامام الهندي رحمه الله وموافاق التنوين لازم للام الاكسر اذا
 خلا عن اللام والاضافة واللازم كجز الكلمة فلا حذف والحقيقة لم يلزم الفعل في الوقت ما قبل
 الحفظة انما ان يكون مفتوحا او لا فان لم يكن مفتوحا يجب حذفه في الوقت بحيث لا يحذف النون في الوقت
 اذا تم او كس ما قبلها اذا لا يكون اسعد منه واذا حذف الحفظة في الوقت يرد ما حذف مع ان يرد ما
 كان حذفه فالاجل النون الحفظة من حرف على او حرف اعرب فلذلك تقول مل يضرب واوا الضمر وفوز لاوا
 الحذفين وتقول في نحو اضرب اعزوا باعادة واوا الضمر وتقول في حل تربيت يا امارة وحل تحشون يا قوم

حل تربيت وحل تحشون باعادة نون الاعراب بخلاف التنوين فانه اذا حذف في الوقت لا يرد ما حذف للتنوين
 فاذا وقف على قاص وعاز يقال قاص وعاز لا فاضي وعازى على الالف قال المصنف قد الحفظة الحذفية
 في الوقت معدومة من اصلها والتنوين باقية والفرق ان التنوين لازم وكون التاكيد جائز فلا يلزم من اعتبار اللام
 للكلمة عند حركتها من حذف اعتبار الجان عند حركتها من الحذف قال الامام الهندي يرد عليه انه سفي على هذا ان يفتد
 معدومة من اصلها اذا حذف لتساكن حتى لا ينع ما قبلها على حاله فالفرق بين معدومة معدومة اذا حذف
 للفرق وبين تعدد حركتها معدومة اذا حذف لتساكن ان في الحذف في الوقت لا يرد ما حذف في الوقت للملحس
 بعض الكلام ببعض ويختل المعاني فانه لو قل في الوقت على حل تربيت وتضربت واضربت وحل تربيت
 واضربت سمي بالمراد المذكور انا اذا حذف لتساكن وابق ما قبلها على حاله لم يرد الى ليس فيلزم ان يبق
 كما كان ليدل على النون وعلى المعنى المتصور هذا اذا لم يكن ما قبل الحفظة مفتوحا فاما اذا كان ما قبلها مفتوحا
 نحو اضرب للواحد المذكور سلب في الوقت الفاشية لها بالسويف المفتوح ما قبلها نحو ايت زيدا فلها
 تغلب في الوقت الفاشية لانه يعلم بالعوايب والبه المرجع والمآب اسبح



من نعمة المصنف مسودة يوم الخميس في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 اوسين واستواء عفو الله للمصنف وكاتبه وقاصه
 وطبع في المطبع والموسسات بمصر

مقدمة اعلم ان الحرف على ما حرك في الحول الدارسة في الحروف
 حركته او حكمه لا يتغير في الحروف الحركية او في الحروف الساكنة
 على ما حرك في الحروف الحركية او في الحروف الساكنة
 الحروف الحركية او الساكنة في الحروف الحركية او الساكنة
 الحروف الحركية او الساكنة في الحروف الحركية او الساكنة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الاول والاخر الباطن والظاهر ذي الاحسان
الغافر والنافع المتواضع والصلوة على جميع رسله من الاولين والاخرين
خصوصا على محمد الذي هو اشرف الامجاد والاكابرة وعلى اهل واصحابه المحضين
بالمآثر والمفاخر امتا بعد فيقولوا اضعف العباد سعد السعدي ان
الاخ الصالح والامام الناصح العالم الفاضل المحقق المدعي ملك الامم والعضد القدوة
العلماء زين العلم والدين نور الاسلام والمسلمين متبع آثار المقيمين دأبهم شعبة
الله تعالى في دارين ابن الامام الهمام العالم الرباني والمصدق الصدوق مولانا
شمس الدين توكلي اعلى الله تعالى درجته عليين واسكنه اعلى غرف جنات مع
الطيبين والصدوقين ابن المرحوم اسمعيل نور الله ضريحه قد سمع مني مصنف هذا
وهو مشيخ شرح الكافية والكافية سماع اعيان واعيان ووقف على حقايقه
وكشف عن دقائقه وكان يفيد في انشاء المباحث ويستفيد وكان هذا
الامام الفاضل قد سمع مني قبله المقدمة المشهورة بالكافية في النحو وشرحها
الذي اصفها والمقدمة التي في التصريف والمقدمة التي في الخط الذي لم يصنف
الكافية اعني الامام العاقل المحقق العلامة جمال الدين عماد المعروف بابن الحاجب
قدس الله روحه ونور ضريحه فاجزته ادام الله تعالى فضله ان يشتغل بتدريس
مصنفي هذا وكذا تدريس هذه الكتب التي سمعها مني قبله وان يفيد بها للطلبة
المستفدين فهو خير من ان يشتغل بمعانيها منه ويستطاع طبع مكنونها
من ليدنه وايضا قد سمع مني هذا الامام العالم مولانا زين الدين اسم زاد الله تعالى
توفيقه كتاب الكشاف في التفسير للامام العالم العلامة جلاله فخر جوارزم
ابن القاسم محمود ابن عمر الزمخشري قدس الله روحه فراه بحث وتحقيق ونحو
وتدقيق وبحث عن حقايقه وكشف عن دقائقه ووقف على حقايق معناه واطم
على غوامض مغزاه وكان في انشاء المباحث يفيد عن المشكلات وينفع
منه العضلات فاجزته ادام الله تعالى فضله ان يشترع في تدريسها وقادته
وهو العالم ستر معانيه بيان بديع والمظهر لمكنونها في نظم فصيح وله في
بسط مرموزاته الابد الطولي وفي نشر مكنونها المنزل العليا وايضا قد
سمع مني هذا الامام العالم مولانا زين الدين اسم زاد الله تعالى فضله كتاب
المصاحف في احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للشيخ الامام العالم العلامة

حتى تشنه ومفتي الامة الحسين بن سعود الفراء البغوي قدس الله نفسه وروح
رسمه فاجزته ان يرويه عنى وانا اروي عن سبي واسمادي العالم العلامة اصيل
العصر ووحيد الدهر جامع جميع العلوم العقلية والنقلية مولانا في الملحة والفتى
الحار يردى مع الله المسلمين بطول بقاءه وهو يرويه عن الشيخ وطب الاوتار
مدوه السالكين في الملحة والسر الى محمد بن الحنذر بن وهو يرويه عن استاذ
المولى العالم العلامة ركن الدين سرف الاسلام محمد بن عثمان السائوك
وهو يرويه عن القاضي الامام محمد بن محمد بن عبد الله الحسين بن المكارم
احمد وهو عن الامام الى منصور محمد بن اسعد حنفه العطاري الطوسي
قدس الله روحه ونور ضريحه وهو عن المصنف العالم العلامة شكر الله
سعيه وحزاه الله تعالى خير جزاء وايضا قد سمع مني الامام العاقل مولانا
زين الدين اسم ادام الله تعالى علوه كتاب المعصية في النحو والصرف
جلاله العلامة وسرح المعصية الذي للامام المحقق ابن الحاجب وايضا
قد سمع مني القسم الثالث من كتاب المعصية في المعاني والبيان وايضا
الساكن في هذا القسم من كتاب المعصية في المعاني والبيان وايضا
قد سمع مني كتاب المعصية في اصول الفقه وكتاب الطوال في الكلام والمختصر
الذي في اصول الفقه للامام العلامة المحقق ابن الحاجب وكذا قد سمع مني
كتاب الصحايف في الكلام للامام العالم افضل المناشرين مولانا اسمعيل
السعدي فاجزته ان يرويه عنى وان يفيد المستفدين فهو خير
بالافادة وايضا سمع مني كتاب الحاوي في السائوك وانا فراه على الاسناد
مولانا في الحار يردى وقد فراه على الامام العالم العلامة مفتي اهل
الشرق والغرب استاذ علماء العصر حلال الملحة والسر محمد وهو يرويه
عن والده المصنف العالم العلامة الفخر الفايق والامام السائوك في الملحة والدين
عبد القهار العبادي القروني شكر الله تعالى سعيه وقد اخرج في تدريس
ذكر الكتاب وفي البغوي فاجزته ايضا لهذا الامام العالم مولانا في السر
في البغوي وفي تدريس وفي سائر مناولاتي ومسموعاتي واستجازاتي واسأل
الله تعالى بفضله العظم وكريم الجسيم ان يبارك لي في هذه الاجازة وان يحمله من
العلماء العالمين المقيمين وان يسع بعلمه كثيرا من جماعة المسلمين الطالبين
وان يحمله من امة الدين والهداه المهدين وارحوم منه وقد الله تعالى لما
يجب ويرضى ان يذكر في صالح دعائه مظان الاجابة كتب هذه
الاحرف اضعف العباد سعد السعدي في اواخر جمادى الاولى سنة اربع واربعين
وسمعاية حامدا لله تعالى ومصلحا على محمد وآله اجمعين

